

د. حمدي الطاهري

# أفريقيا بين الاستعمار والاستقلال

حمدي الطاهري





# أفريقيا

## من الاستعمار إلى الاستقلال

الجزء الأول

## أفريقيا تحت نير الاستعمار

تأليف

الدكتور محمد الطاهر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة

ت: ٣٩٠٠٨٦٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة

لم يعد فى جعبتى شىء أستطيع أن أضيفه فى كتاباتى عن العالم العربى بعد أن كتبت عن سياسة الحكم فى لبنان، وقصة الصومال وجيبوتى، وأمن البحر الأحمر والمملكة العربية السعودية واقع وتاريخ، وحرب أكتوبر فى الإعلام العالمى، والطريق إلى المنصة، وخمس سنين سياسة، ومستقبل المياه فى العالم العربى وغيرها...

وأكملت ذلك بالموسوعة العربية التى ضمت ثلاثة أجزاء هى: العالم العربى تاريخ وواقع، ومشاكل العالم العربى، والحركات الوحدوية فى العالم العربى.

اليوم أنتقل إلى أفريقيا... وفى الواقع ليست كتاباتى وليدة اللحظة؛ فالموضوع -أى موضوع- دائما يختمر فى ذهنى سنوات وسنوات وأجمع مادته على مدى هذه السنوات حتى إذا ما تبلور فى ذهنى ونضج أمسكت بقلمى لكى أخطه.

والواقع أيضا أننى فى كتاباتى خاصة فى المعالجات التاريخية أعتمد وأستفيد من جميع ما كتب ودون عن أى موضوع، فجهدى فى الواقع شاركنى فيه الكثير من الكتاب العرب والأجانب وليس من السهل حصرهم، ولكن ما أستطيع عمله هو أن أتقدم بالشكر لكل من اقتبست منه ولو كلمه.

وعن أفريقيا كان كتابى الأول: «أفريقيا بين العرب وإسرائيل».

وها هو ذا كتابى الثانى بين يديك: «أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال».

وهو فى الواقع كتابان؛ الأول: أفريقيا تحت نير الاستعمار.

والثانى: أفريقيا فى ظل الاستقلال.

وآمل أن يتاح لى الوقت لكى أكتب «قصة جنوب أفريقيا»؛ لأننى أرى فيها تجميعا لكل ما حدث فى أفريقيا.

والله أسأل التوفيق، وآمل أن يكون فيما قدّمته للمكتبة العربية إثراء لها.

د. حمدى الطاهرى



# الفصل الأول

## عرض لتاريخ أفريقيا السياسى

فى الستينات من هذا القرن يعتبر تحطيم الحكم الاستعماري فى أفريقيا إحدى العلامات المميزة الكبرى فى القرن العشرين . . . وتعتبر الثورة الإفريقية إحدى السمات البارزة فى حاضرتنا الراهن، حتى إن أحداً لا يستطيع أن ينكرها حتى هؤلاء أمثال «نجلى فارسون» الذى كان يأسى ويتألم «لبلاد الرجل الأسود» وكان كل أمله أن يعنى هذا الرجل ولو «بحياته الخاصة» . . . أو «جون جيتتر» فى كتابه «داخل أفريقيا» حيث نجده يتحدث عن الشعب الإفريقى فى الكونغو قائلاً: «إن جموع الكونغوليين لم يفكروا قط فى الإصلاحات القوية مثل التحرر من الحكم البلجيكى . . . ذلك لأنهم ليسوا على قدر كاف من التعليم بحيث يعرفون معنى القومية» .

ولم يحاول أى باحث أوروبى أن يتعمق فى أصل المشكلة . . . أو أن يعرف حقيقتها: هل استسلم سكان القارة للغزاة الذين احتلوا أراضيهم وباعوهم فى سوق العبيد لكى يزرعوا ويعملوا فى مزارع السادة الأوربيين بمحض إرادتهم .

لقد كانت بداية الكارثة فى نهاية القرن الخامس عشر (١٤٨٢م) عندما استعمرت البرتغال أنجولا وأتبعتها بموزمبيق (١٥٠٥م) . . . وفى خلال القرون الثلاثة التالية بدأت الدول الكبرى فى أوروبا تنشئ لها مراكز فى أفريقيا، وكان من أهمها:

فرنسا: كان أول مركز أقامته فى السنغال (١٦٣٧م)، ثم ريونيون (١٦٤٣م)، وفى موريشيوس (١٧١٥).

هولندا: استوطن بعض رعاياها فى الكاب (جنوب القارة الأفريقية).

بريطانيا: استولت على سيراليون (١٨٠٨م)، والكاب (١٨١٤م) وكانت هذه هى البداية المتواضعة . . . .



ولكن فى عام ١٨٣٠ أخضع الفرنسيون مدينة الجزائر بالقوة، وفى عام ١٨٤١ استوطن بعض الفرنسيين أفريقيا الاستوائية.

ولم يكن من المعقول أن تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي؛ ففي عام ١٨٤٣ أعلنت ناثال مستعمرة بريطانية، وفى عام ١٨٤٤ أعلنت ساحل الذهب محمية بريطانية، وفى عام ١٨٥١ تعرضت نيجيريا لأول غزو بريطانى.

وفى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقعت جميع المناطق الباقية تقريباً تحت السيطرة الأوروبية... فقد استولت بريطانيا على باسوتولند فى عام ١٨٦٨، وغزت أشانتى فى عام ١٨٧٣، وضمت إليها بعض ممتلكات البرتغال فى عام ١٨٧٧، كما غزا الفرنسيون تونس فى عام ١٨٨١، واحتلوا ساحل العاج عام ١٨٨٢، وضم الألمان جنوب غرب أفريقيا وفرضوا سيطرتهم على توجولند، والكميرون عام ١٨٨٤.

لقد بلغ التزاحم على أفريقيا آنذاك قمته، وخوفاً على علاقات الدول الأوروبية الكبرى بعضها ببعض كان لا بد من إيجاد وسيلة لتوزيع الأسلاب وتنظيم استغلالها بطريقة عادلة فيما بينهم... فاتفقوا على عقد مؤتمر فى برلين عام ١٨٨٥ حيث حددت الدول الأوروبية مناطق النفوذ والامتلاك. وقد أعقب المؤتمر استيلاء بلجيكا على الكونغو، وفى العام نفسه أقامت ألمانيا مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية، وهوجمت دول السودان سنة ١٨٨٩، وزنجبار سنة ١٨٩٠، ونياسالاند سنة ١٨٩١، وأوغنده سنة ١٨٩٣، وداهومى سنة ١٨٩٤، وكينيا سنة ١٨٩٥، ونيجيريا سنة ١٩٠٠، والصومال الإيطالى سنة ١٩٠٥، وليبيا سنة ١٩١١، ومراكش سنة ١٩١٢، وأعلنت الحماية على مصر سنة ١٩١٤، وسقطت جميع أجزاء القارة ضحية، حتى أنه لم يبق فى القارة مستقلاً إلا الحبشة التى غزتها إيطاليا سنة ١٩٣٥.

وهكذا استمرت عملية الغزو الأوروبى لأفريقيا طوال أربعة قرون، وكان يتم ذلك فى وقت كانت التجمعات الاحتكارية الأوروبية القوية المعتمدة على قوة الصناعة تسعى إلى فرض سيطرتها على مصادر المواد الخام - زراعية كانت أم معدنية - بالإضافة إلى حصولها على الأراضى لأغراض استراتيجية أو استيطانية،



وفتح ميادين جديدة لممارسة أوجه نشاطها.

وهنا عامل يجب ألا نغفله كأفريقيين فيمكن القول: إن انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ كان إنذارا للأفريقيين بضرورة حدوث مقاومة لما يجرى فى أرضهم وقد حدثت فعلا . . ولكن قد يكون من المبالغة أن ما حدث آنذاك من مقاومة أفريقية للغزو الأوروبى قد أدى، أو كانت نتيجة المباشرة، ما حدث فى أفريقيا فى الستينات . . كما أنه من الخطأ أيضا القول بأن الأحزاب السياسية الحديثة أو البرامج الثورية أو نقابات العمال التى تشكلت قبل الاستقلال بسنوات معدودة كانت سببا مباشرا لما حدث، إن ما حدث فى أفريقيا هو نتيجة مباشرة لنضال الشعوب والزعماء الذين كافحوا منذ البداية ضد الغزو الأجنبى فى سبيل المحافظة على أسلوبهم التقليدى فى الحياة.

وليس معنى ذلك أيضا، أن ننكر وجود علاقة بين المراحل المختلفة للنضال الأفريقى وإيجاد خط يفصل بين الأوائل الذين قاوموا الحكم الأجنبى وبين الزعماء المعاصرين الذين وقفوا فى وجه الاستعمار. لقد عبّرت الجماهير الأفريقية عن غضبها على المستعمر بصور لم تكن تملك سواها . . مثل الدفاع عن الأرض ومقاومة التاجر الأجنبى وعدم دفع الضرائب ورفض السخرة ومحاولة إقامة كنيسة أفريقية مستقلة، ومدارس أفريقية مستقلة، والمطالبة بأجور أعلى أو محاولة المساواة بالعامل الأبيض ومناهضة قوانين التفرقة العنصرية ومحاولة الحصول على حقوقهم السياسية أو محاولة «أفرقة» الوظائف المدنية. ورغم فشل تحقيق المطالب فى غالبية الأحيان، إلا أنها أصبحت مطالب يؤمن بها الأفريقى ويسعى إلى تحقيقها اعتقادا منه أن مجرد تنفيذها فيه تحقيق لذاته ودفع للمطالبة بالمزيد إلى أن يأتى اليوم الذى يجد فى نفسه القدرة الاجتماعية والاقتصادية للتغلب على المستعمر وتحقيق الاستقلال لبلاده.

ولم تكن معارك تحقيق هذه المطالب البسيطة بالشىء الهين؛ فكان السجن والرمى بالرصاص جزاء أولئك الذين كافحوا من أجل الحرية ووقفوا ضد مظاهر الاضطهاد المختلفة.

لقد اقترف المستعمر الأبيض المتحضر أبشع أنواع الإبادة ضد الأفريقيين، فحينما



كانت أسلحة إرهابه تعجز عن قمع إضرابات أو انتفاضات الأفريقيين، كان يلجأ إلى المذابح الجماعية بقصد الإرهاب وإخضاع الشعب الأفريقى .

ويكفي أن نشير إلى الإحصائية الآتية :

- انخفاض عدد سكان الكونغو البلجيكي من ٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٠٠ إلى ١٢,٥ مليون عام ١٩٦٠ .
  - إبادة ٨٠,٠٠٠ شخص في أفريقيا الجنوبية الغربية على أيدي القوات الاستعمارية الألمانية سنة ١٩٠٦ .
  - إبادة ١٢٠,٠٠٠ شخص في تنجانيقا سنة ١٩٠٦ بأيدي القوات الألمانية خلال ثورة «ماجى - ماجى» .
  - ذبح ٣٠٠٠ أفريقى في روديسيا عام ١٨٩٦ بأيدي القوات البريطانية خلال ثورة الماشونا والماتابيلى .
  - قتل ٤٠٠٠ فى ناتال عام ١٩٠٦ أثناء ثورة البامباتا .
  - ذبح ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ مواطن فى مالايا خلال ثورة مدغشقر الكبرى عام ١٩٤٧ .
  - اغتيال ١١,٠٠٠ فى كينيا خلال فترة الطوارئ بعد عام ١٩٥٢ .
  - استشهاد حوالى ٦٠٠,٠٠٠ جزائرى إلى أن تحقق للجزائر استقلالها .
- هذا عدا المذابح «الصغيرة» فى أنجولا وغينيا البرتغالية وروديسيا وماليسورى... إلخ .

وإذا كان الاستعمار قد هدأت حدته قرب النهاية فليس ذلك مرده إلى تغيير فى العقيدة، بل يرجع ببساطة إلى قوة حركة الشعوب الأفريقية وتضامنها والاستياء المتزايد ضد السياسات الاستعمارية، والرابطة الجديدة بين الدول الأفريقية والآسيوية، بالإضافة إلى الضعف المادى والعنصرى الذى طرأ على الدول الاستعمارية نفسها . فبنظرة إليها نجد حالها اليوم ليس هو حالها بالأمس، لذا؛ أصبح عليها أن تتصرف بشيء من الحرص والحذر وتبتعد عن الأسلوب العسكرى وأسلوب الغزو، وتلجأ إما إلى الأسلوب الاقتصادى أو العقائدى أو ما تراه مناسباً



لكل مجتمع يمكنها تقييده وربطه فى مسارها .

ويجب أن نضع فى الحسبان أن الواقع الأفريقى واتساع القارة واختلاف نوعية المستعمرات قد أدى إلى تباين الظروف ما بين بلد وآخر؛ فأحيانا نجد حركة ما تنجح فى بلد ما وتفشل مثيلتها تماما فى بلد مجاور . . وقد تظهر الأحزاب السياسية الأفريقية فى بعض المناطق قبل غيرها بعشرات السنين . . وكان من نتيجة ذلك أن الاستقلال السياسى لم يتحقق فى كل مكان فى وقت واحد .

ومن الممكن تقسيم التطور السياسى فى أفريقيا إلى مراحل ثلاث :

### المرحلة الأولى (١٨٨٥ - ١٩١٤م) :

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الغزو المسلح لأفريقيا، وقد قوبلت تلك المرحلة بمقاومة من جانب الشعوب الأفريقية لتخليص نفسها من الحكم الأجنبى على قدر ما كان لديها من إمكانيات فى ذاك الوقت . . ولم يكن الكفاح على أشده أو بنفس الدرجة فى كل مكان، كما أنه لم يكن مستمرا لفترات طويلة، وذلك لعدم استطاعتها أن تواجه أسلحة الاستعمار النارية بحرا بها، ومع ذلك لا يمكن إنكار انتشار مقاومة بدائية مسلحة . وتأكيذاً لذلك نشير إلى بعض الحروب أو الإضرابات التى وقعت خلال تلك الفترة، وبعضها استمر ردحا من الزمن أقلق مضاجع المستعمر وهى :

- حروب الزولو فى جنوب أفريقيا، واستمرت حتى مطلع القرن العشرين .
- حرب المطايللى فى روديسيا الجنوبية عام ١٨٩٣ .
- ثورة ماشونا - مطايللى عام ١٨٩٦ فى روديسيا أيضا .
- ثورة فى شرق أفريقيا الألمانية عام ١٨٨٩ بزعمارة «بوشيرى» .
- حروب فى شرق أفريقيا الألمانية فى أوائل التسعينات (الشاجا والهيهى) .
- ثورة (ماجى - ماجى) فى شرق أفريقيا سنة ١٩٠٦ .
- حرب البيلوندو فى أنجولا سنة ١٩٠٣ .
- ثورة هيريرو فى أفريقيا الجنوبية الغربية ضد الحكم الألمانى واستمرت من سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٧ .



- حروب الأشانتى فى ساحل الذهب (غانا).

- مذبحة الاكاسا فى غرب نيجيريا سنة ١٨٩٥ .

- معركة أدووا عام ١٨٩٦ فى الحبشة وهزيمة الغزاة الإيطاليين .

والنقطة الرئيسية فى شتى مظاهر هذه المقاومة أنها كانت مجرد مقاومة للغزاة دون نظر للنتيجة أو وضع برنامج للمستقبل ، أى كانت مجرد مقاومة فى سبيل البقاء .

### المرحلة الثانية (١٩١٤ - ١٩٤٤م)

يمكن القول بأنه فى هذه المرحلة تبلورت فكرة المقاومة لدى الشعب الأفريقى والتصميم على أن يكون شيئاً أو بمعنى آخر بدأ ينظر إلى آدميته ويريد المحافظة عليها ويرفض الاستغلال والسخرة ، وكانت الأرض والضرائب وأحوال العمل والمنافسة التجارية من بين المسائل الرئيسية التى كانت الممارك تنشب بسببها .

ففى كينيا ، وفى أوائل أغسطس عام ١٩١٤ نشبت ثورة فى منطقة «جيرياما» شمالى ممباسا نتيجة لمحاولة نقل بعض الأفريقيين من أراضيهم ، وما إن حل عام ١٩١٨ حتى كانت حركة الاحتجاج على نقل ملكية الأرضى فى كينيا قد اتسع نطاقها . وفى عام ١٩٢١ كان الاحتجاج قد تطور إلى حركة نضال كبيرة فى جميع أنحاء البلاد ضد إجراءات اغتصاب الأرضى وانخفاض الأجور وزيادة ضريبة الرأس وفرض نظام السخرة فى العمل .

وكان السبب الرئيسى لثورة نياسالاند سنة ١٩١٥ هو المظالم الخاصة بالأرض والعمل أيضاً .

وفى نيجيريا نشبت ثورة «أجبا» أو حرب «أدوبى» عام ١٩١٨ بسبب الاستياء من فرض الحكم البريطانى على مملكة أجبا التى ظلت حتى عام ١٩١٤ تحتفظ بنوع من الحكم الذاتى .

وفى نيجيريا أيضاً كانت اضطرابات أبا سنة ١٩٢٩ علامة أخرى من العلامات المميزة لنضالها فى سبيل الاستقلال ، وقد نشبت هذه الاضطرابات بسبب اقتراح بفرض ضريبة على النساء ، وقد قمن بحركة احتجاج جماعية .



وكانت ليبيريا والداهومى وغيرها مسرحاً للإضرابات خلال تلك الفترة، ولا يجب أن ننسى أنه خلال تلك المرحلة قوامت الثورة فى روديسيا . وقد حاول كثير من الكتاب أن يسند إلى الثورة الاشتراكية دوراً فى البعث الأفريقى خلال تلك الفترة . . قد يكون هناك انعكاسات ما، ولكنها لم تكن مؤثرة بحال من الأحوال إلى الدرجة التى يمكن أن نعتبر الثورة الماركسية أساساً فى التطور داخل أفريقيا . . . فالتنظيم الشيوعى لم يكن منظماً إلا فى جنوب أفريقيا وبعض بلاد شمال أفريقيا وبدرجة محدودة للغاية . وكانت بقية الدول الأفريقية غالبية سكانها فى حاجة إلى لقمة العيش قبل أن يكونوا فى حاجة إلى البحث عن عقيدة . . كانوا مطاردين من الاستعمار فى الغابات ويعيشون فى المناجم، ولا تعليم يؤهلهم للفكر، ولا انفتاح لهم على جيرانهم إلا بالقدر الذى يشكون فيه من أحوالهم . وقد يكون للماركسية أو الاتحاد السوفيتى شأن بعد ذلك . . وذلك لسبب بسيط هو أن وضع الاتحاد السوفيتى حتى الثمانينات وإمكاناته ليست هى التى كانت موجودة حتى عام ١٩٤٤، وليست هى الموجودة فى نهاية القرن العشرين بعد أن أصبح فى حكم العدم .

الأثر الأكبر فى هذه المرحلة كان للكنيسة وتعاليمها السياسية، ولقد كان الكفاح فى سبيل إقامة كنائس أفريقية مستقلة يعتبر صورة أكثر أهمية من صور النشاط الدينى الذى ساهم فى تقديم الحركات الوطنية الأفريقية فى كثير من المناطق، وكانت التقاليد المرعية لمثل هذه الكنائس ترجع إلى بداية وفود طوائف الزنوج من عبيد المزارع فى أمريكا، وغالباً ما كان وعظ الزنوج يتعرضون للسجن بسبب ما كانت تحويه مواعظهم من تعاليم تدعو للمساواة بين الناس . . وقد أطلق على ثورات العبيد فى جامايكا عام ١٨٣١ «حرب التعميد»، وقد تلقى كثير من الثوار الأفريقيين تعليمهم وتعاليمهم على أيدي أمثال هؤلاء الوعاظ .

وكان هناك بعض الوعاظ الزنوج . . يقوم كل منهم بدورين فى وقت واحد: دور الموجه الاجتماعى الثائر، ودور رجل الدين المصلح، ومعنى ذلك أن كنيسته قد تحولت إلى منظمة سياسية يدعمها الحماس الدينى الذى يطغى عليها، وكان هذا التقليد هو الذى أدى إلى وجود القومية الدينية الأفريقية التى كانت فى وقت ما بالغة القوة فى جنوب أفريقيا ووسطها، وكان من بين ما قامت به هذه الحركة التى



أطلق عليها اسم الأثيوبية تأسيس كنيسة تمبو عام ١٨٨٤ وهى أول كنيسة أشرف عليها الأفريقيون فى جنوب أفريقيا وأسسها «بنهيمياتايل» تخلصا من سيطرة البعض ومن التفرقة داخل الكنيسة.

ومنذ السبعينات من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الأثيوبية أو القومية الأفريقية بالغة القوة والنفوذ فى كثير من المناطق الأفريقية، وكانت تهدد دائما بقيام ثورة ضد الحكم الأوربى. والمنظمات السياسية الأفريقية التى توجد الآن فى كل منطقة بأفريقيا، ليست كلها ظاهرة ما بعد عام ١٩٤٥؛ إذ فى الواقع يمكن أن يعود البدء بها فى أماكن كثيرة إلى بداية القرن العشرين أو إلى ما قبل ذلك، وعلى سبيل المثال:

- فى نياسالاند تكونت هيئة وطنية أطلق عليها اسم هيئة «مومبير الوطنية» سنة ١٩٢٠.

- جمعيات الرعاية الوطنية فى روديسيا الشمالية سنة ١٩٣٢.

- فى كينيا ظهرت منظمة تسمى «رابطة شباب الكيكويو» سنة ١٩٢١، ١٩٢٢ أو «رابطة شرق أفريقيا الوطنية».

- فى نيجيريا تأسس الحزب الديمقراطى الوطنى سنة ١٩٢٣.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة خاصة فى شمال أفريقيا.

### المرحلة الثالثة (١٩٤٥ - ١٩٦٢):

وتتميز بأنها مرحلة الثورة الأفريقية ضد الاستعمار، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة الوعى القومى ونمو وتكوين المنظمات السياسية الأفريقية التى تستهدف تحقيق الاستقلال الفورى، كما أنها كانت مرحلة تكوين النقابات العمالية والمهنية.

وإذا كان عام ١٩٦٢ يمثل نهاية إحدى مراحل المعركة الأفريقية، وهى مرحلة توج فيها نضال الشعوب بانتصارات حاسمة وتخلصها من الحكم الاستعمارى المباشر، فإن مرحلة جديدة «رابعة» قد بدأت منذ ذلك العام ولم تنته بعد... فهذه الانتصارات فرضت على الدول الأفريقية مشكلات جديدة لا بد لها من مواجهتها دون أن يكون لديها السلاح (الاقتصادى) الكفيل بتحقيق الهدف، خاصة وأن أصعب مهمة هى دعم الاستقلال وحمايته.



وقد أصبح فى أفريقيا حاليا أكثر من ثلاث وخمسين دولة، هى:

## الدول الأفريقية:

شمال القارة: (٦ دول):

مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - مراکش - موريتانيا.

وسط وشرق القارة: (٢٠ دولة):

السودان - تانزانيا (تنجانيقا + زنجبار) - أوغندة - الحبشة - الصومال -  
نيجيريا - كينيا - الكونغو الديمقراطية - الكونغو برازافيل - رواندا - زامبيا -  
موزمبيق - تشاد - بورندي - جمهورية أفريقيا الوسطى - ملاديف - اتحاد وسط  
أفريقيا - الصومال - جيبوتى - أريتريا.

غرب أفريقيا: (١٨ دولة):

غانا - غينيا - الكاميرون - السنغال - ليبيريا - توجولاند - ساحل العاج -  
النيجر - أنجولا - داهومى - مالى - فولتا العليا - جابون - سيراليون - جامبيا -  
غينيا بيساو - ناميبيا.

جنوب أفريقيا: (٦ دول):

اتحاد جنوب أفريقيا - نياسالاند - بوشوانالاند - باستوتولاند - زامبيا -  
زمبابوى - ناميبيا.

وقد تبارت الدول الأوربية فى القرن التاسع عشر فى الحصول على الأرض  
الأفريقية بطرق عديدة، ولكن جميع هذه الطرق مبنية على خداع رؤساء القبائل  
فى أفريقيا.

ويجب الإشارة إلى أن إيطاليا قد استطاعت فى سنة ١٨٨٩ أن تعقد معاهدات  
مع إنجلترا وسلطان زنجبار الذى اعترف بسيادة إيطاليا على جزء من ساحل الصومال.  
ثم وجه الاستعمار الإيطالى نظره صوب شمال أفريقيا، وبخاصة صوب (ليبيا)  
وكانت الولاية العربية الوحيدة الباقية تحت الحكم العثمانى.

وكانت إيطاليا ذات نفوذ كبير فى ليبيا حيث أقامت كثيرا من المدارس



والمستشفيات والبنوك المالية والتجارية.

ومن ثم مهدت إيطاليا الطريق لاحتلال ليبيا عن طريق عقد معاهدة صداقة وتجارة مع فرنسا، كما اعترفت لها بمصالحها في مراكش مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا في ليبيا.

وأعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١. فاستولت على بنغازي، ثم حاصرت ميناء طرابلس. ثم عقد صلح بين تركيا وإيطاليا في سنة ١٩١٢، وعلى إثره تنازلت تركيا لإيطاليا عن طرابلس.

وإذا كانت تركيا قد سلّمت لإيطاليا باحتلال طرابلس، فإن الشعب الليبي لم يسلم لإيطاليا وقاومها بعنف وضراوة حتى تمكن النضال الوطني الليبي أخيرا من الانتصار في سنة ١٩٥٦، فأعلن استقلال ليبيا.

أما الاستعمار الألماني في أفريقيا فله ظروف ووقائع أخرى؛ حيث بدأ في أفريقيا - ككل استعمار أوربي - في شكل تجارى خلال القرن التاسع عشر.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بهزيمة ألمانيا وحلفائها والقضاء على الامبراطورية الألمانية في أفريقيا، لم تعد تلك البلاد إلى أصحابها الحقيقيين من الأفريقيين، بل تم توزيعها ما بين إنجلترا وفرنسا تحت ستار الانتداب.

أما قصة الاستعمار الفرنسي للقارة الأفريقية، فقد حاولت فرنسا أكثر من مرة قبل حملتها على مصر سنة ١٧٩٨ أن تحتل مصر والشام، إلا أن جميع تلك المحاولات كانت تتحطم على صخرة المقاومة الوطنية الباسلة للوطنيين، وأصدق مثال على ذلك الحملات الصليبية المتعددة التي باءت جميعها بالفشل.

أما الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨، فلم تكن في الواقع إلا فصلا من فصول التسابق والتطاحن الاستعماري الذي كان قائما بين إنجلترا وفرنسا.

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر وفشلت في إقامة الامبراطورية الفرنسية التي كان يُرجى أن تكون مصر قاعدة لها، وقد تعقب الإنجليز الفرنسيين فدمروا لهم أسطولهم البحري في معركة «أبي قير البحرية» ثم ساعدوا الأتراك والمماليك على طرد الفرنسيين من مصر في سنة ١٨٠١.



وحاول الإنجليز البقاء فى مصر بعد طرد الفرنسيين منها ولكن اليقظة الشعبية فى مصر أحبطت مؤامراتهم وخرجوا من مصر سنة ١٨٠٣ ، ولكنهم ما لبثوا أن عادوا إليها عام ١٨٠٧ بقيادة فريزر بغية احتلال مصر لتأمين طريقهم إلى المستعمرات البريطانية فى الشرق الأقصى ، خاصة وقد كشفت الحملة الفرنسية عن أهمية موقع مصر الجغرافى بالنسبة لتلك المستعمرات التى تعتبر شريان الحياة للإمبراطورية الإنجليزية ، إلا أن المقاومة الشعبية الباسلة تمكنت من هزيمة الإنجليز عند رشيد عام ١٨٠٧ .

وظل التنافس الفرنسى الإنجليزى على احتلال المركز الممتاز فى مصر يزداد وضوحا مع الأيام ؛ فقامت فرنسا بتنفيذ مشروع قناة السويس ووقفت منه إنجلترا فى أول الأمر موقف المعارض . . ثم ما لبثت أن تدخلت فى شئون مصر ، وبخاصة بعد أن وقعت مصر فى هوة الإفلاس نتيجة للسياسات المرتجلة لإسماعيل باشا ، واستولت على أسهم مصر فى قناة السويس .

وانتهزت بريطانيا تأزم الموقف فى مصر لأسباب كثيرة . . أهمها ثورة عرابى والضائقة المالية . . فضربت الإسكندرية سنة ١٨٨٢ بمدافع أسطولها ، ثم ما لبثت أن دخلت القاهرة واحتلت مصر .

وفى سنة ١٨٩٨ حاولت فرنسا الاستيلاء على إقليم بحر الغزال لتأمين مستعمراتها فى الكونغو ، وكادت تقع بين بريطانيا وفرنسا حرب بسبب ذلك ، وبعد أن رفع القائد الفرنسى (مارشان) علم فرنسا على (فاشودة) التى تقع قرب مصب نهر السوبات ، إلا أن الوساطات بين البلدين لعبت دورها فأثر الفرنسيون الانسحاب .

وفى يوليو سنة ١٨٣٠ تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر ، وأكدت لإنجلترا أنها ستجلو عن الجزائر فى أقرب فرصة ، وقاوم الوطنيون الجزائريون مقاومة بطولية تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائرى .

ولكن لم يأت يوليو سنة ١٨٣٤ حتى أعلنت فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، ونصبت عليها حاكما عاما فرنسيا .



ولم تخمد الحركة الوطنية فى الجزائر طوال هذه الفترة، فقد قام الأمير عبد القادر الجزائرى بحركة سنة ١٨٣٥، وتمكن الفرنسيون من القضاء عليها، فهاجموه بجيش قوى كثير العدد حتى اضطر البطل إلى الفرار إلى مراكش، ثم أسره الفرنسيون بعد أن حشوا بوعدهم له بأن يتركوه يعيش فى الإسكندرية أو فى إيطاليا، ثم ما لبثوا أن فكوا أسره وهاجر إلى دمشق ومات بها سنة ١٨٨٣.

وعانت فرنسا الأمرين فى سبيل إخضاع الجزائر الثائرة ضد الاستعمار، ولم يستقر حكم فرنسا للجزائر على نظام بعينه طوال مدة الاستعمار. فأكثر فرنسا من التبديل والتغيير فى نظام الحكم الفرنسى فى الجزائر.

ثم قامت فرنسا بتهجير الفرنسيين إلى الجزائر مستخدمة فى ذلك شتى صنوف الترغيب والإغراء.

واتبعت فرنسا سياسة الاستعمار التقليدية فى الجزائر فقامت بمنح حق الانتخاب لليهود وللأوربيين ولأصحاب الأراضى الواسعة من العرب (الإقطاعيون) أما باقى العرب الذين يمثلون كل الشعب الجزائرى العربى فلم يكن لهم هذا الحق.

واستمر الاستعمار الفرنسى ينهب خيرات الجزائر ويبيث روح التفرقة العنصرية مع إهمال التعليم وفرنسته وطمس معالم اللغة العربية، بل إلغائها فى الجزائر.

كل ذلك كان بمثابة الوقود للجزائريين الذين ظلوا يناضلون ضد الاستعمار الفرنسى الوحشى، فتأسست جبهة التحرير الجزائرية التى ظلت تكافح الاستعمار الفرنسى حتى كتب لها النصر فى سنة ١٩٦٢ بعد أن خسرت الجزائر مليون شهيد من أبنائها ضحوا بحياتهم لتحيا الجزائر الحرة المستقلة.

وفى مايو سنة ١٨٨١ استطاعت فرنسا أن تحتل تونس بعد أن انتهزت فرنسا وقوع تونس فى ضائقة مالية تشبه إلى حد كبير الأزمة المالية التى وقعت فيها مصر أيام الخديو إسماعيل، ومارست فرنسا فى تونس سيادتها الاستعمارية الوحشية ضد الوطنيين والأحرار من أبناء تونس.

ومهدت فرنسا لنفسها الطريق لاحتلال بقية شمال أفريقيا أى لاحتلال (مراكش)، فعقدت فى سنة ١٩٠٤ (الاتفاق الودى) مع إنجلترا الذى بمقتضاه



وافقت الدولتان على أن تتخلى فرنسا عن معارضة الاحتلال البريطاني لمصر مقابل موافقة إنجلترا على المشروعات الاستعمارية في مراكش.

ودخلت جيوش الاحتلال الفرنسي مراكش في مارس سنة ١٩١١ بحجة معاونة السلطان ضد القبائل. . تمامًا مثل تعلُّل بريطانيا حين قدّمت لاحتلال مصر بأنها إنما جاءت لمعاونة خديو البلاد ضد الثوار.

وتدخلت ألمانيا في المسألة، ولكنها تسلمت ثمن السكوت الذي كان عبارة عن اتفاق فرنسا معها على أن تقوم ألمانيا بالاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب (مراكش) مقابل تنازل فرنسا عن جزء من أراضي الكونغو الفرنسي لتضمه ألمانيا لمستعمراتها في الكاميرون.

وفي نوفمبر سنة ١٩١٢ اقتسمت كل من فرنسا وأسبانيا الجزائر والمغرب فاخترت أسبانيا بالمنطقة الساحلية (الريف) واختصت فرنسا بباقي البلاد.

وفي سنة ١٩٢٣ وُضع لمدينة طنجة نظام دولي لحكمها بسبب أهميتها الاستراتيجية كحلٍّ للنزاع بين الدول الكبرى.

وبذا، يتضح لنا إلى أي مدى كانت أطماع أوروبا في أفريقيا حتى أصبح المغرب الأفريقي العربي مقسما إلى أربع مناطق للنفوذ الغربي: إحداها فرنسية، والثانية أسبانية، والثالثة دولية، والرابعة إيطالية.

أما الاستعمار الفرنسي لغرب أفريقيا ووسطها فقد بدأ في صورة نشاط فرنسي في إقامة محطات تجارية في غربي أفريقيا بقصد الاتجار في الرقيق واستيراد السنغاليين لاستخدامهم في الحروب.

ومنذ سنة ١٨١٧ أخذت فرنسا تتوسع في السنغال، ومنه تقدّم الاستعمار إلى داخل القارة؛ فاستولت على (غانا الفرنسية) وساحل العاج وداهومى والنيجر والسودان الفرنسي، ثم امتد الاستعمار الفرنسي فشمّل ما عرف فيما بعد باسم الكونغو الفرنسي، ثم امتد الطمع الاستعماري في خيال الفرنسيين إلى التفكير في التوسع في مستعمراتهم في أفريقيا الوسطى شرقًا حتى وادي النيل والحبشة وخليج عدن.



أما سر اهتمام فرنسا بشرق أفريقيا؛ فإنه يعود إلى اهتمام سياسة فرنسا بالطريق البحرى الموصل إلى الهند.

وقد قامت الشركات الفرنسية التجارية بتوطيد علاقة فرنسا بشرق أفريقيا، وفى سنة ١٨٤٤ نجحت فرنسا فى عقد معاهدة تجارية مع سلطان زنجبار وذلك بعد أن أقاموا - بالقوة - بعض الموانىء والحصون فى مدينتى (مقديشيو) و(براوة).

إلا أن فرنسا لم تستطع أن تحقق أغراضها الاستعمارية فى تلك المناطق؛ لأن كلا من إنجلترا وألمانيا كانتا متربصتين لمشروعاتها.

ثم قامت فرنسا باحتلال قطعة من الصومال وسمى فيما بعد الصومال الفرنسى (جيبوتى حاليا)، وقد بدأت ذلك فى سنة ١٨٥٧ حينما اشترت فرنسا من أحد الوطنيين ميناء (أوبوك) الواقع على خليج تاجورة، ثم قامت باحتلال هذا الميناء، سنة ١٨٨٢، بعد احتلال بريطانيا لمصر، ثم استولت فرنسا على جيبوتى سنة ١٨٨٨ واتخذت منها مقرا للحاكم الفرنسى الذى عهد إليه بإدارة تلك المناطق التى استولت عليها فرنسا فى شرق أفريقيا.

أما استعمار فرنسا لجزيرة مدغشقر فقد بدأ منذ سنة ١٦٤٢، إلا أن الوطنيين فى تلك الجزيرة قتلوا معظم الفرنسيين فى سنة ١٦٧٢، ثم جاءت حملة فرنسية إلى الجزيرة فاستعادت (حصن دومتن) فى سنة ١٧٦٨ الذى سبق أن أقامه الفرنسيون فى سنة ١٦٤٢، ثم استولت فرنسا على ميناء «فول بوانت» فى سنة ١٨٠٧ الذى يقع على الساحل الشرقى للجزيرة.

إلا أن إنجلترا حرّضت أهالى الجزيرة ضد فرنسا التى تقلص نفوذها فى الجزيرة، ولكن فرنسا فقدت عقلها وهى ترى الاستعمار الإنجليزى ييسط نفوذه على القارة الأفريقية، وخاصة بعد أن تمكن من أن يحتل مصر سنة ١٨٨٢ فتتحكم بذلك فى الباب الشمالى الشرقى لأفريقيا وفى الطريق الملاحى إلى الهند، فقامت فرنسا بإرسال أسطول قوى فى سنة ١٨٨٣ يهاجم مدغشقر، ولكن أهالى مدغشقر ناضلوا الفرنسيين فى قوة وشجاعة واستمرت الحرب بينهما من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٥، وأرغمت فرنسا على توقيع معاهدة صلح مع حكومة مدغشقر الوطنية.

غير أن بريطانيا - فى سبيل إرضاء فرنسا، وحتى لا تهاجم احتلالها لمصر اعترفت سنة ١٨٩٠ بحماية فرنسا على مدغشقر، ولم يكن ذلك دون ثمن إضافى، بل حصلت إنجلترا فى مقابل ذلك، فى الحال، على الثمن، وهو اعتراف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار.

وبدأت بريطانيا سياستها الاستعمارية فى شرق أفريقيا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك عندما ما بدأ الرحالة الأوربيون - من أمثال برتون وسبيك فى سنة ١٨٥٩ ولفنجستون سنة ١٨٨٦ رحلاتهم إلى داخل أفريقيا.

وأخذ نفوذ بريطانيا يقوى ويشتد فى زنجبار منذ أن عقدت معاهدة سنة ١٨٣٩ مع سلطان زنجبار، حيث وافق على أن تقوم بريطانيا بتعيين ممثل لها لدى السلطان، ثم ما لبث أن أصبح مندوب بريطانيا هذا هو اليد التى تحرك مجريات الأمور فى أملاك زنجبار.

وفى سنة ١٨٨١ أصبح قائد جيش زنجبار إنجليزى الجنسية، ثم عقدت إنجلترا وألمانيا فى سنة ١٨٨٦ اتفاقية بموجبها اقتصمت الدولتان أملاك سلطان زنجبار بهدوء؛ فوضعت إنجلترا يدها على النصف الشمالى من أملاك سلطان زنجبار وعلى جزيرتى زنجبار وبمبا، وبالمثل قامت ألمانيا بوضع يدها على بقية أملاك السلطان.

ولم يرض بهذا الموقف الاستعمارى عرب زنجبار فتكررت ثوراتها ضد المستعمرين وضد السلطان الذى خضع لمشيئة الاستعمار، وقابلت بريطانيا هذه الثورات بسياسة الحديد والنار والأسلحة السريعة القاتلة.

ومن ثم استطاعت بريطانيا أن تقضى بالقوة على الثورات فى زنجبار ومختلف المناطق التى كانت تابعة لسلطان زنجبار، وتكونت مستعمرة أفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا)، وفى سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا وتكونت أفريقيا الشرقية.

غير أنه نتيجة للحرب العالمية الأولى خسرت ألمانيا كافة مستعمراتها فى أفريقيا الشرقية.

وقد بدأ الاستعمار الإنجليزى فى غرب أفريقيا فى شكل محطات تجارية، ثم



احتلت بريطانيا وادي النيجر الأعلى سنة ١٨٨٦ ، وبعد ذلك احتلت سيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، هذا وكانت إنجلترا قد احتلت من قبل رأس الرجاء الصالح لأول مرة سنة ١٧٩٥ ، ثم احتلته نهائيا سنة ١٨٠٥ ، وقد اعترف بسيراليون وجامبيا على أنها مستعمرات تابعة للتاج البريطانى فى سنة ١٨٠٧ ، أما ساحل الذهب فقد أصبح مستعمرة بريطانية سنة ١٨٤٣ ، هذا بالإضافة إلى التواجد البريطانى فى جنوب أفريقيا .

وقد حدث أيضاً أن تعرضت مصر لمحنة الاستعمار الإنجليزي شأنها فى ذلك شأن أى بلد أفريقى عانى محنة الاستعمار عام ١٨٨٢ .

فلقد استيقظ الوحش الاستعماري فى نفوس الساسة الأوربيين فى أواخر القرن الثامن عشر ، ففي سنة ١٧٩٨ توجهت أنظار فرنسا تجاه مصر ، وكانت الحملة الفرنسية على مصر فى نفس العام .

ومنذ قيام تلك الحملة الاستعمارية الأوروبية من فرنسا ، وبريطانيا تشحذ ذهنها فى الطرق التى توصلها إلى احتلال مصر بأسرع وقت لتأمين الطرق إلى مستعمراتها فى الشرقين الأقصى والأدنى .

لذا نجد الإنجليز بسياستهم ودهائهم الشديد يبذلون جهودهم حتى يوفقوا فى إخراج الحملة الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١ بالتعاون مع المصريين ، وحاولت القوات البريطانية - التى جاءت مع القوات العثمانية - البقاء فى مصر ، ولكن الشعب أجبرهم على الجلاء سنة ١٨٠٣ ، وقد تم الجلاء الانجليزى عن مصر سنة ١٨٠٢ ، ولكنهم كانوا قد كوّنوا لأنفسهم عملاء فى مصر ، وكان هؤلاء العملاء طائفة من المماليك .

وكما سبق أن ذكرتُ حاولت بريطانيا غزو مصر سنة ١٨٠٧ ، فسيّرتُ إلى مصر حملة بقيادة الجنرال فريزر ، ولكن الشعب أباد تلك الحملة عند مدينتى رشيد وأبى حماد .

إلا أن هزيمة إنجلترا لم تجعلها تتعد عن التفكير فى العودة إلى مصر ، بل لقد زادت الهزيمة من الإصرار على العودة إلى مصر ، خاصة وأن مصر كانت قد بدأت تتوسع فى فتوحاتها . فقد فتحت مصر السودان والحجاز ، ولم يأت عام

١٨٣٣ إلا وكانت سوريا كلها تحت حكم محمد على ، فانتهزت بريطانيا فرصة اشتراك محمد على مع السلطان فى حرب البلقان (الحرب اليونانية) ودمرت ، بالاشتراك مع روسيا وفرنسا ، والأسطول المصرى العثمانى فى معركة نفارين البحرية سنة ١٨٢٧ . . وفقدت مصر أسطولها وبحريتها .

إلا أن محمد على لم ييأس ولم يخطر بباله أن ما حدث للبحرية المصرية ما هو إلا نذير الخطر الذى دقته أوريا فى مواجهة القوة الحربية المصرية ، فواصل حروبه فى قلب الجزيرة العربية واليمن ، وأصبحت قواته متاخمة لعدن التى وضعت بريطانيا يدها عليها عام ١٨٣٩ ، كما كان تقدم محمد على فى بلاد الشام وشط العرب واستيلائه على «جزر البحرى» بمثابة ضربة قاضية لأطماع إنجلترا ومصالحها .

واستمرت إنجلترا تؤلب السلطان والدول الأوربية ضد محمد على حتى تم لها ما أرادت فى آخر الأمر ، فتم لها توقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التى وقعتها دول أوربا (النمسا وإنجلترا وروسيا وتركيا وبروسيا) . وقد حددت هذه المعاهدة مركز مصر كدولة مستقلة إلا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية .

وكانت تلك المعاهدة قد حرمت مصر ثمرة انتصاراتها المتوالية نتيجة للاضطهاد الذى وقع عليها من تدخل الدول الأوربية المتحالفة والتى وقفت كحجر عثرة فى سبيل استقلالها التام .

ولما ظهر مشروع حفر قناة السويس فى عهد سعيد باشا عارضته بريطانيا أشد المعارضة ، وبخاصة لأن الذى كان سيقوم بتنفيذه فرنسى .

وانفردت بريطانيا فى سنة ١٨٨٢ بالعمل على احتلال مصر . . باسم الخديوى ، وحماية مصالحه ، وإقرار الأمن فى البلاد .

واستطاعت بريطانيا احتلالها فعلا ، بعد أن طعنت الخيانة والرشوة المقاومة الباسلة للشعب المصرى بقيادة أحمد عرابى .

وظلت بريطانيا تعد وتصرح مرارا بأنها لن تغير من الوضع السياسى لمصر ، وأن بقاء قواتها مؤقت وليس مؤبدا . . ولكن تلك الوعود لم تكن إلا مجرد كلمات



جوفاء، فلم تكن بريطانيا صادقة النية حقا فى الجلاء عن مصر .

وبدأت إنجلترا تمد شباكها الاستعمارية نحو السودان، فاستغلت ثورة المهدي فى السودان، وفرضت نفسها على مصر واشتركت بمجرد قائد لها فى استعادة السودان ثم ضغطت على مصر حتى أبرمت معها اتفاقية الحكم الثنائى للسودان سنة ١٨٩٩، إلا أن الحقيقة أن بريطانيا كانت منفردة بالعمل فى السودان، ثم ما لبثت أن استغلت مقتل السردار البريطانى فى القاهرة فأجبرت مصر على سحب جنودها من السودان بخلاف دفع مصر تعويضا قدره نصف مليون جنيه عام ١٩٢٤ .

ومضت السياسة البريطانية الاستعمارية تبذر بذور الشقاق بين السودانيين وأشقائهم المصريين فى جميع المجالات.

أما عن البواعث التى دفعت بريطانيا إلى احتلال وادى النيل فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فهى نفس البواعث التى دفعتها ودفعت الدول الأخرى فى الفترة نفسها على احتلال كثير من أراضى أفريقيا.

طالما أن السلطات فى أيدي البيض فلن تتقدم البلاد، أى أن هدف التفرقة هو إخضاع الرجل الأفريقى لسيادة الرجل الأبيض وتوجيه كل إمكانياته وقواه فى الحقل وفى المصنع وفى المنجم لإثراء الرجل الأبيض ورفاهيته.

وننتقل الآن إلى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا لنشاهد سياسة بريطانيا فى تلك المستعمرات.

والحقيقة أن سياسة بريطانيا فى تلك المستعمرات تتخذ صورا مختلفة تبعاً لحال كل منطقة محتلة.

فإذا ما أخذنا دولة مثل «باسوتولاند» كمثال للحكم السائد فى المستعمرات أو المحميات البريطانية، فنجد أن مساحة هذه الدولة تبلغ ١١٥٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠ نسمة. من هذه المساحة نجد أن ثلاثة أرباع الأراضى جبلية وغير قابلة للزراعة ويعمل ٢٥٪ من سكانها فى الزراعة والصناعة وفى مناجم اتحاد جنوب أفريقيا. وتقوم الشركات الإنجليزية/ الأمريكية بإدارة الصناعات والمناجم فى جنوب أفريقيا، ولكى يرغموا أهل باسوتولاند على العمل فى مصانعهم ومناجمهم فى اتحاد جنوب أفريقيا لم ينشئ البريطانيون أية صناعات فى

باسوتولاند، وبالإضافة إلى ذلك فإن باسوتولاند لم يكن بها مناجم وإن كان الماس قد اكتشف بها أخيراً، ولكن الشركات الأنجلو / أمريكية لم تقم باستغلال استخراج هذا الماس بعد ذلك لأنها لم تحصل على حق احتكاره، ولم ينقب بعد عن معادن في تربتها، ولكن الزراعة والصوف هما أهم المنتجات الاقتصادية فيها.

وتبلغ نسبة الذين يجيدون قراءة وكتابة لغة البلاد ٧٥٪ من عدد السكان، وتبلغ نسبة من يقرأون ويكتبون الإنجليزية ١٠٪ من مجموع السكان، وتوجد في باسوتولاند ١٠٠٠ مدرسة ابتدائية و ٢٠٠ مدرسة متوسطة و ١٢ مدرسة إعدادية و ٥ مدارس ثانوية، وكلية جامعية واحدة.

وقد قام البريطانيون بتأليب الزعماء ورجال الأعمال ورجال البعث الدينية ضد شعب باسوتولاند، كما قاموا أيضاً بمساعدة هؤلاء في تكوين أحزاب سياسية صغيرة، يمول هذه الأحزاب ويؤيدها بطبيعة الحال السكان البيض في باسوتولاند واتحاد جنوبى أفريقيا، كما قام البريطانيون بتأليب شعب الباسوتو لكى يدخل فى قتال مرير بعضهم ضد البعض الآخر على غرار النموذج البلجيكي فى الكونغو.

وبصفة عامة، نلاحظ أن بريطانيا قد غيرت من سياستها الاستعمارية من حيث سيطرتها التامة على مستعمراتها، فسمحت بالحكم الذاتى لتلك المستعمرات داخل الكومنولث، بمعنى أنها قد طورت سياستها الاستعمارية البحتة إلى سياسة المشاركة فى الحكم مع بريطانيا، وإن كانت من الناحية العملية تؤكد أنها تطبق مبدأ السيطرة ما دام فى وسعها أن تفعل ذلك.

ويقول أند باننجى: «من الممكن أن نجمل السياسة الأوربية فى أفريقيا فى كلمتين اثنتين فقط هما «سيادة البيض» ولعل هذا هو ما يعنيه الأفريقيون عند ما يقولون: إن البيض الذين يتواجدون فى كل مكان من أفريقيا ابتداء من رأس الرجاء الصالح حتى مدينة القاهرة كلهم سواء؛ أى أن لديهم جميعاً ولعاً جنوبياً بحكم أفريقيا. ويفرض سيطرتهم على الأفريقيين».

ولقد قدرت «مس دين» أن متوسط دخل الأفريقى فى روديسيا الشمالية عام ١٩٤٥ كان ٢٧ جنيها استرلينياً لكل ذكر بالغ، أما متوسط دخل الفرد من الـ ٣٢ ألف أفريقى الذين يعملون فى المناجم، فعلاً، فهو ٤١ جنيهاً.



ويجب ألا ننسى أن الأفريقيين الذين يعيشون فى القرى كان دخلهم أقل بكثير مما ذكرنا وتقدر مس دين أن هذا المستوى الذى يعيش عليه الزراع الأفريقيون لا يتجاوز ثلث مستوى عمال المناجم، أى أن دخل الفرد يبلغ حوالى ١٤ جنيهًا استرلينا سنويا تقريبا.

وبينما نجد أن الأفريقيين لم يستفيدوا من مجهودهم ومن ناتج أرضهم ومناجمهم، نجد أن الاقتصاد الانجليزى قد استفاد من عمليات استخراج النحاس فى روديسيا الشمالية، استفاد حوالى ٢٤ مليون جنيه سنويا على الأقل. ويذهب جون ستراشى إلى أن نحاس روديسيا يلى بترول الشرق الأوسط فى الأهمية للاقتصاد البريطانى.

لقد حول الاستعمار البريطانى جميع الأراضى التى اغتصبها إلى حقول للزراعة ومناجم للمواد الخام، واستخدم المنتجات الزراعية ومستخرجات المناجم لمصلحة ورفاهية رجال الأعمال البريطانيين دون مشاركة منصفة مع أصحاب الأرض الذين بذلوا دماءهم وعرقهم حتى أثمرت الزراعة وحتى أمكنهم استخراج الخام من باطن الأرض.. ويصدق هذا المثال على روديسيا كما يصدق على جنوب أفريقيا وعلى كينيا وعلى مصر فى أيام احتلالهم... الخ.

وكما باشرت بريطانيا عمليات النهب فى مستعمراتها الأفريقية: باشرته فرنسا فى الأراضى المسيطرة عليها فى هذه القارة.

وكذلك الأمر بالنسبة لبلجيكا التى استمرت تترح ثروات الكونغو نزحًا منظمًا ليكون الرخاء للرجل الأبيض، والفقر والجهل والمرض للأفريقى الأسود.

وكما يصدق ذلك على الاستعمار البلجيكي نجده أيضا فى الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق.. وبالمثل الاستعمار الألمانى الذى كان قائمًا فى القارة قبل الحرب العالمية الأولى.. إلخ.

فلقد كان أهم ما يهدف إليه الاستعمار الأوروبى، بصفة عامة فى القارة الأفريقية، هو استنزاف خيراتها ومواردها وجميع طاقاتها حتى تنمو على حسابها أوروبا وتنتعش.

وقد سبق لنا أن شاهدنا الاتجاه العام لسياسة توزيع الأراضي الأفريقية التي يسيطر عليها الأوروبيون.

ويمكننا أن نلخص كل ذلك في أن الهيكل الاقتصادي العام في أفريقيا التي يسيطر عليها الأوروبيون إنما يهدف إلى شل طاقة الكسب عند الأفريقي والخط من قيمته الاقتصادية بل وعرقلتها بقدر ما يستطيع، حتى تظل للبيض سيادتهم على الشعوب الأفريقية.

لم تكن هناك مساواة اقتصادية بين الأبيض والأفريقي الأسود، وذلك ما كان يحاربه الرجل الأبيض دائماً؛ لأن تلك المساواة كانت في نظرة، تعنى الموت السياسي والاقتصادي له.

\*\*\*



## الفصل الثامن

### سياسات الدول الاستعمارية

#### بريطانيا:

رغم أن بريطانيا لم تكن من أوائل الدول التي وضعت يدها على أرض أفريقية، إلا أنها استطاعت أن تحتل مركزاً مرموقاً بين دول الاستعمار، وكان أول عمل لها هو التصريح البريطاني الفرنسي لعام ١٨٦٢ .

حيث ظلت بريطانيا ترقب بعين الحذر نشاط الفرنسيين في زنجبار، ففي يونية عام ١٨٦١ أرسل لورد جون راسل وزير الخارجية في وزارة بلمرستون الثانية (١٨٥٩ - ١٨٦٥) إلى حكومة باريس خطاباً شديداً اللهجة ذكراً فيها أن ثمة علاقات وطيدة من الصداقة والتحالف تربط بين زنجبار وبين بريطانيا منذ عهد السيد سعيد بن سلطان وأشار إلى أن رعايا بريطانيا الهنود يسهمون بقسط كبير في النشاط التجاري في زنجبار، ثم حذر من: «أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء أى عمل من شأنه تهديد استقلال السلطان وتحويل سلطته إلى دولة أخرى».

ولما كانت فرنسا لا تهتم وقتذاك بزنجبار اهتمامها بمدغشقر وجزر الكومور، في الوقت الذي كانت بريطانيا قد حصلت على قواعد بحرية عديدة في القسم الغربي من المحيط الهندي تسمح لها بالسيطرة على ساحل أفريقيا الشرقي دون أن تقيم حاميات فيه، كان من المستطاع لكلتا الدولتين أن تصلا إلى اتفاق من شأنه «تجميد» الوضع في زنجبار.

وفي أكتوبر عام ١٨٦١ أرسل نوفل وزير الخارجية الفرنسية إلى راسل وزير الخارجية البريطانية خطاباً يقترح فيه أن تُصدر الحكومتان الفرنسية والبريطانية تصريحاً أو بلاغاً تتعهدان فيه باحترام استقلال زنجبار.

ورحبت حكومة بلمرستون على الفور بالاقترح الفرنسي ووافقت عليه، على أن يشمل التعهد سلطتي مسقط وزنجبار معا. وفى ١٠ مارس عام ١٨٦٢ صدر فى باريس تصريح ثنائى من جانب الحكومتين الفرنسية والبريطانية اللتين تأخذان فى اعتبارهما أهمية تأييد استقلال كل من سلطان عمان وسلطان زنجبار، وتعهدهما فيه باحترام استقلال كل من هذين الحاكمين العربيين.

ومع أن هذا التصريح أو الاتفاق كان يحول دون انفراد بريطانيا التام بالنفوذ فى سلطنة زنجبار، وينطبق هذا القول على سلطنة مسقط أيضا، إلا أن بريطانيا راحت تزيد تدريجيا من قوة نفوذها فى زنجبار عن طريق محاربة تجارة الرقيق وهى السياسة التى اتخذت منها مدخلا لبسط نفوذها فى أفريقيا الشرقية كلها. والواقع أن حملة البريطانيين ضد تجارة الرقيق «لم تكن فى حقيقة أمرها إلا ذريعة للتوغل فى أفريقيا الشرقية ولإخضاعها».

وسبق أن عقدت حكومة موريشيس البريطانية مع سعيد بن سلطان حاكم عمان معاهدة عام ١٨٢٢م حرمت بموجبها تجارة الرقيق خارج نطاق أملاكه الأفريقية والآسيوية، أو بعبارة أخرى منعت رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية، كما نصت على تعيين موظف أو وكيل بريطانى فى زنجبار والموانئ المجاورة لمراقبة هذه التجارة والتبليغ عن أية مخالفة لتلك المعاهدة. وقام الأسطول البريطانى وقتئذ بأعمال البوليس فى مياة شرق أفريقيا، وحاولت بريطانيا إقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، ولكن حكومة لشبونة لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فحسب، بل سمحت لسلطات مستعمرة موزمبيق بأن تعتمد فى إيراداتها على فرض ضريبة تصدير على تجارة الرقيق تبلغ سبعة دولارات على كل رأس من الرقيق يصدر من موانئ المستعمرة إلى الخارج.

ورغم فشل المحاولات مع البرتغال، فإن بريطانيا صارت تسعى لتعديل معاهدة «مورسبى» بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائيا فى أملاك السلطان سعيد بن سلطان على أن يتمتع الأسطول البريطانى، تبعاً لذلك، بسلطات أكبر فى مراقبة الساحل الأفريقى وتفتيش المراكب العربية، بيد أن السلطان سعيد لم يوافق إلا على إبرام اتفاق إضافى لمعاهدة مورسبى نصت المادة الأولى منه على: تضيق مساحة المنطقة



التي تمارس فيها تجارة الرقيق الداخلية، وكان الخط المرسوم الذي سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العمانية إلى الشرق منه يمتد من «رأس دلجادو» إلى «رأس ديو» على حافة خليج كمبي، فترحزت نهاية هذا الخط حوالى خمسمائة ميل أى غربى «بوسم» على ساحل «مكران». وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العمانية التي يشتبه فى أنها تحمل عبيداً خارج المنطقة الضيقة المحددة فى المادة الأولى والتي سمح بممارسة تجارة الرقيق فيها.

إلا أن بريطانيا لم تلبث أن عاودت ضغطها على السلطان سعيد وتمكنت فى ٢ أكتوبر عام ١٨٤٥ من توقيع معاهدة معه تقضى بالسماح بنقل الرقيق بحراً من ميناء إلى آخر من موانئ السلطان الأفريقية الواقعة بين «لامو» وملحقاتها شمالاً وبين «كاوه» وملحقاتها جنوباً، ولكنها تحرم تحريماً تاماً تصدير العبيد من أى جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية، وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطانى أو لشركة الهند الشرقية الإنجليزية بمصادرة المراكب التي تخل بهذا الشرط، وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى شيوخ شبه جزيرة العرب لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقيا إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربى. وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية فى تعقب المراكب العربية وتفتيشها حتى فى زنجبار نفسها.

ولكن تجارة الرقيق ظلت مع ذلك متعشة فى سواحل أفريقيا، فضلاً عن أن السفن الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ وجزر سواحل أفريقيا الشرقية، ودون أدنى شك كانت السلطات البريطانية تعلم بذلك تمام العلم ولكنها تجاهلت الأمر عمداً مما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق والنخاسة لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة عمان وبسط نفوذها وإحلاله محل النفوذ العربى فى أفريقيا الشرقية.

وفضلاً عن ذلك فقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبير فى ساحل أفريقيا الشرقى، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا وكلاء لهم على طول الساحل، وفى زنجبار أيضاً. وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة فى مياه

أفريقيا الشرقية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلى موانئ آسيا الجنوبية، كانت السفن الحربية الفرنسية ترسو على الساحل «لتحصى تجار الرقيق الفرنسيين من التعرض للمضايقات».

وحاولت بريطانيا الضغط لإبرام معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥م وتقضى بتحريم تجارة الرقيق تحريمًا تامًا. ولكن السلطان رفض أن يعقد مثل هذه المعاهدة حتى لا يعرض سلطته للخراب، وقبل بدلاً منها، في يناير عام ١٨٦٤م، قيوداً جديدة على تجارة الرقيق حرم بمقتضاها نقل الرقيق بين موانئ وجزر سلطته خلال فترة معينة هي فصل هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، حيث تبحر المراكب العربية من ساحل أفريقيا الشرقى إلى الخليج العربى، وكان من القيود التى قبلها السلطان كذلك، منع أهالى أفريقيا الشرقية من بيع الرقيق إلى عرب عمان وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهم، وقد نفذ السلطان تلك القيود بكل شدة وصرامة ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل أغمض عينيه كذلك عما كان يقوم به الأسطول البريطانى من مصادرة المراكب العربية التى يضبط عليها الرقيق وإتلافها فى عرض البحر والعودة بملاحيتها إلى زنجبار لتقديهم إلى المحاكمة التى كانت تتولاها السلطات القنصلية البريطانية بالإضافة إلى إرسال العبيد «المحررين» إلى المستعمرات البريطانية للعمل فى مزارعها كعمال أحرار.

وعلى الرغم من ذلك كله لم يقنع الإنجليز بهذه السلطات الواسعة، بل تطلعون للحصول على المزيد منها متذرعين بأن سياسة الحد أو التضييق من نطاق تجارة الرقيق لم تسمح بتصدير الرقيق من الساحل الأفريقى الشرقى فحسب بل اعترضت كذلك بشرعية نظام الرق والنخاسة، ورأت بريطانيا أن خير وسيلة للتغلب على هذه المشكلة هى إبرام معاهدة جديدة مع سلطان زنجبار بحيث تقضى إما بالإلغاء الشامل لتجارة الرقيق أو بإجازتها فى أضيق نطاق ممكن، وعلى ذلك فقد أرسلت حكومة جلادستون الأولى (١٨٦٨ - ١٨٧٤) بعثة خاصة برئاسة سير «بارتل فرير» إلى السلطان تحمل مسودة المعاهدة المقترحة، ووصلت البعثة إلى زنجبار فى ١٢ يناير ١٨٧٢، ولكنها فشلت فى تحقيق غرضها الرئيسى وهو الحصول على توقيع السلطان على المعاهدة التى أعدتها وزارة الخارجية البريطانية والتى تقضى بإلغاء تجارة الرقيق نهائياً فى سلطنة زنجبار.



وإزاء تهديد الإنجليز باستخدام القوة ضد السلطان ، اضطر أخيراً إلى التوقيع على المعاهدة المقترحة فى ٥ يونية ١٨٧٣م، وأرسل كيرك فى اليوم التالى إلى وزارة الخارجية المعاهدة موقعاً ومصدقاً عليها من جانب السلطان، وكانت هذه المعاهدة تنص على الشروط التالية:

أولاً- منع تصدير الرقيق منعاً باتاً من هذا التاريخ فصاعداً من الساحل الأفريقى الشرقى سواء كان المقصود بهذا التصدير نقلهم من جهة إلى أخرى من أملاك السلطان أو حملهم إلى أية أراضى أجنبية.

ثانياً- إغلاق جميع أسواق الرقيق العامة فى ممتلكات السلطان.

ثالثاً- حماية السلطان لكل العبيد المحررين.

رابعاً- تعهد الحكومة البريطانية بمنع جميع رعاياها من الهنود من اقتناء الرقيق أو الحصول على عبيد جدد.

وكان نتيجة إبرام هذه المعاهدة وتنفيذ السلطان لشروطها أن تحول طريق تجارة الرقيق من البحر إلى داخل القارة، فقد كان الجلابة يجمعون أعداداً كبيرة من الرقيق فى الإقليم الساحلى بين «كلوة» و«مبسة» ويرغمونهم على السير على الأقدام إلى الأقاليم الداخلية حيث كانوا يباعون بالجملة فى القرى الواقعة على طول الطرق البرية، وفى بعض الأحيان كان الجلابة يرغمون الرقيق على السير ليلاً وسط الغابات والأحراش على طول الساحل حتى «باجامويو» وهناك تنتظرهم المراكب تنقلهم بحراً إلى الخليج العربى بعيداً عن رقابة الطرادات البريطانية، ولما ضيقت هذه الخناق على شحن الرقيق من «باجامويو» صار الجلابة يرغمون أرقاءهم على السير صوب الشمال إلى «لامو» وموانى الصومال الجنوبى وهى مسافة حوالى سبعمائة ميل حيث تتم عملية شحنهم من هناك.

ولذلك، فقد استحث كيرك السلطان على إصدار منشورين فى ١٨ أبريل ١٨٧٦م حرم أولهما نقل العبيد براً من أى مكان لآخر داخل أملاك زنجبار فى أفريقيا الشرقية، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة ومصادرة العبيد وتحريرهم، أما المنشور الثانى فقد حرم على قوافل الرقيق المجيء من الأقاليم الداخلية إلى الساحل وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها بعقوبات مشابهة.

وعلى هذا النحو أصبحت تجارة الرقيق محرمة فى زنجبار وأملاكها الأفريقية، ولكن نظام الرق نفسه - ظل مشروعاً ولم يحرم نهائياً فى زنجبار إلا فى أبريل عام ١٨٩٧م، أى بعد سبعة أعوام من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وجاء تحريمه بعد مفاوضات شاقة.

ولما كان انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م / ١٨٨٥م قمة الصراع بين الدول الأوروبية من أجل استعمار أفريقيا بعد أن تصادمت مصالحهم، كما أن استمرار الزحف أو التسابق نحو أفريقيا يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من قبل الدول الأوروبية المتنافسة بين عامى ١٨٨٤م / ١٨٩١م بشكل أو بآخر.

وإذا كان هذا صحيحاً بدرجة كبيرة بالنسبة لمواقف الدول الأوروبية الرسمية والعلنى بعد صدور قرار من مؤتمر برلين يعطيها الحق فى استعمار أجزاء من أفريقيا بقدر ما تتمكن؛ فإن التسابق كان موجوداً قبل هذا التاريخ ومنذ حركة الكشف الجغرافية. وتؤكد ذلك بصفة خاصة فى أوائل الربع الثالث من القرن التاسع عشر بصفة أخص؛ فقد قام أوروبيون كثيرون مستكشفون، علماء وتجار، ماليون، بعثات تبشيرية، بالزحف هنا وهناك فى أنحاء القارة الأفريقية خاصة مناطق غرب ووسط وشرق القارة يتسابقون من أجل الحصول على معلومات تستجلى حقيقة القارة وتنشر الدين المسيحى ومن أجل المواد الخام والشهرة والأسواق والعمل على ترك الأفارقة لوثنيتهم، وحقيقى أن هذا التسابق الاستعماري الأوروبي شاركت فيه معظم دول أوروبا الغربية إلا أن إنجلترا كانت لها اليد الطولى فى هذا التسابق، خاصة بعد أن رأت الوجود المصرى بدأ يمتد جنوباً من السودان إلى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على المحيط الهندى، بل وامتداد هذا الوجود إلى منطقة هضبة البحيرات وذلك فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٥م / ١٨٧٦م. وجاء موقف إنجلترا هذا بسبب تغير الظروف الاقتصادية فى أوروبا نتيجة المنافسة التى لقيتها الصناعة الإنجليزية مما أدى إلى أن تسارع إلى امتلاك مستعمرات فى أفريقيا وخاصة على الساحل الشرقى المواجه لأملاكها فى الهند، وهذا الاتجاه هو الذى أدى إلى احتلالها مصر عام ١٨٨٢م للسيطرة على قناة السويس وإملاك مصر فى السودان ووسط وشرق أفريقيا، والوقوف أمام تقدم قوى أوروبية أخرى نحو هذه المناطق.



ورغم ذلك فقد استخدمت الدول الأوروبية فى سباقها لاستعمار أفريقيا نفس الأدوات تقريباً فى تحقيق أطماعها؛ فقد كانت البعثات التبشيرية تمثل أفضل عوامل التسابق، فقد ظهرت الجماعات البروتستانتية الإنجليزية والألمانية بصفة خاصة فى غرب ووسط وشرق أفريقيا، كما أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية ظهرت على الساحل الشرقى منذ عام ١٨٦٣م، كذلك فإن الشركات التجارية الألمانية والفرنسية أخذت تمارس نشاطها فى أفريقيا، وكانت الحكومات الأوروبية تقوم بتعيين قنصل يقوم بعقد المعاهدات بين الشركة التابعة لرعية دولته ورؤساء القبائل أو السلاطين، وقد تقوم الشركة بنفسها بعقد هذه المعاهدات وتقدمها لتكون عدتها فى الحصول على المرسوم الذى يسمح لها بممارسة نشاطها تحت حماية الحكومة صاحبة المرسوم.

### مؤتمر برلين:

عقد مؤتمر برلين واستمر انعقاده من ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤م إلى ٣٠ يناير ١٨٨٥م وذلك استجابة لرغبة بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا فى إكساب نشاطها الاستعماري- المتزايد منذ عام ١٨٧١م (وهو عام توحيد ألمانيا)- وجوداً شرعياً بدون حدوث صدام مع الدول الأوروبية الأخرى وخاصة إنجلترا. كما كان انعقاد المؤتمر الذى أعلن قرارته فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥م تحقيقاً لرغبة البعض الآخر من الدول الأوروبية فى تجنب الصدام بين الدول الأوروبية على الأرض الأفريقية والأمر المؤكد أن كل دولة شاركت فى أعمال المؤتمر كانت تبغى تحقيق مكاسب خاصة بها، كما أن المؤتمر قد أعطى ضوءاً أخضر لكل دول أوروبا كى تسارع إلى تحقيق مطامعها فى أفريقيا وتعلن عن مناطق سيطرتها. وقد شارك فى هذا المؤتمر كل دول أوروبا تقريباً وهى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا والسويد والدانمرك وإيطاليا وروسيا وتركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمخضت اجتماعاته عن عدة قرارات أهمها:

- ١- تحريم الاتجار بالرقيق، وأن تقوم كل دولة بمحاربة هذه التجارة الشائعة.
- ٢- التنويه بدور البعثات التبشيرية الأوروبية فى تمدين الأفارقة.
- ٣- إقرار مبدأ حرية التجارة والملاحة فى حوض نهر الكونغو الواقع تحت السيطرة

البلجيكية، وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية مع الاعتراف فى نفس الوقت بحياد الكونغو وسلطة بلجيكا عليه.

٤- على المستعمرين الجدد فى أفريقيا أن يكون احتلالهم ثابتاً ومعلناً وأن أية قوة أوروبية ترغب فى امتلاك أرض أفريقية أو تفرض حمايتها على أرض أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلى أو حماية واقعية وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها، شريطة أن تسمح فى ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة، وكان هذا القرار الأخير بمثابة دعوة صريحة لكل الدول الأوروبية لكى تسارع إلى استعمار أفريقيا، ومن ثم فقد شهدت أفريقيا حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م نشاطاً استعمارياً محموماً من قبل الدول الأوروبية، وسارعت أدوات الاستعمار: الشركات التجارية والبعثات التبشيرية والقناصل فى إثبات ملكية بلادهم لمناطق كثيرة فى أفريقيا.

### الاهتمام البريطانى بأفريقيا:

لم يكن اهتمام البريطانيين بأفريقيا قاصراً على التاريخ الحديث والمعاصر؛ إذ أنهم أول من أبحروا جنوباً إلى أفريقيا، وإن كانت معلوماتهم عن داخل أفريقيا تعتبر قليلة بمقارنتها بمعلوماتهم عن أفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ثم جاء الاهتمام البريطانى بأفريقيا كمعبر إلى الهند ذرة التاج البريطانى، ومن ثم تحكمت فى السياسة البريطانية نحو أفريقيا فى العصور الحديثة عدة عوامل أهمها ما عُرف بالعامل الهندى وهو يعنى استخدام الطريق البرى عبر مصر للمواصلات إلى الهند، وقد كانت كل من مصر والهند تمثلان أسس الزحف البريطانى فى شرق وشمال أفريقيا لأن كلا البلدين تعتبران مركز اهتمام لبريطانيا منذ قرون خلت. وقد ساعد ذلك على التوسع البريطانى فى أفريقيا أثناء القرن التاسع عشر من مصر جنوباً عبر نهر النيل ومن المحيط الهندى إلى الساحل الشرقى لأفريقيا فمنطقة البحيرات الكبرى. وقد ازداد الوجود البريطانى قوة فى أفريقيا بوضع حكومة الهند تحت التاج البريطانى عام ١٨٥٨م، وبشراء دزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٧٥ أسهم قناة السويس التى كان يمتلكها الخديوى إسماعيل، وقد تقابلت الهند مع العرب فى زنجبار حيث حملت المراكب الشراعية



الرقيق والتوابل والذهب والعاج والخشب وجلود الحيوانات قرونًا من الزمان، وأبحرت شمالا متخطية القرن الأفريقي إلى عدن وعمان وإلى بومباي عبر المحيط الهندي بمساعدة الرياح الموسمية. ولقد كان للعامل الهندي أثره الكبير في زيادة اهتمام إنجلترا بأفريقيا وبمصر لدرجة دفعت السياسة الخارجية البريطانية إلى تقدير أهمية مصر من الناحية الجغرافية وتقدير أهمية موقعها بالنسبة للامبراطورية البريطانية في الهند، بما أدى إلى أن تدعم الممتلكات البريطانية في شرق وشمال أفريقيا وفي بلاد العرب فيما بعد، وقد قامت إنجلترا في سبيل الاستحواذ على مستعمرات في أفريقيا بمدّ يدها نحو شواطئ جديدة في أفريقيا حتى وجد لها مراكز وممتلكات في كل شاطئ، وهي تجوب الأنهار عن طريق رحلتها المغامرين الذين يجوبون كل منطقة من أجل وضعها تحت السيادة الإنجليزية.

وتخطو إنجلترا خلف هؤلاء المغامرين خطوات في توسعها حتى إذا بلغ التوسع مداه تبين لها أنه جاوز هدفها المحدود أصلاً بكثير، ولقد كان وراء نشاط إنجلترا الاستعماري في أفريقيا والهند عدة عوامل أهمها نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية ضد الحكم الإنجليزي عام ١٧٨٣م بصورة أشعرت إنجلترا بضرورة الاتجاه شرقاً لتعويض هذه الممتلكات الغنية، كما أن تهديدات حكومة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطماعه كانت من دوافع اتجاه إنجلترا لتأسيس إمبراطورية في الشرق، ولم يكن صدامها مع حملة نابليون على مصر سوى مظهراً لهذا الاتجاه الإنجليزي، وقد دفعها ذلك أيضاً إلى أن تستولى على رأس الرجاء الصالح عام ١٧٩٥م أولاً: من شركة الهند الألمانية المفلسة، ثم ثانياً: من (هولندا) عام ١٨٠٦م كرد فعل لتحركات نابليون في أوروبا. كما كان لتحركات المصريين في المحيط الهندي في عام ١٨٧٥م على عهد الخديوى إسماعيل فيما عرف بحملة ماكيلون إلى ساحل أفريقيا الشرقى التى تقابلها حملة يقودها جنرال غردون حاكم مديرية خط الاستواء، وهى الحملة التى تم سحبها تحت ضغط الحكومة الإنجليزية على الخديوى إسماعيل، وإن كانت نيتها هى تنبيه الإنجليز إلى أهمية هذا الساحل، ومن ثم فرضوا وجودهم عليه منذ ذلك الحين باتفاقهم مع سلطان زنبار المغلوب على أمره.

## السياسة الاستعمارية البريطانية:

وقد ظهرت عدة آراء للسياسة الإنجليز في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. توضح المطامع الاستعمارية البريطانية بما يوضح مجالات النشاط الاستعماري الإنجليزى في أفريقيا، فقد أعلن دزرائيلى عام ١٨٧٠ عن تطور جديد في الاستعمار؛ إذ أنه اعتبر بقاء الأمبراطورية البريطانية أمر على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تدل على روح الحكم في الجزر البريطانية كعضو له وزنه في المحافل الأوروبية وقد اعتمدت سياسة دزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية في السنوات من ١٨٧٤م إلى ١٨٨٠م أساساً على توفير وسائل وأسباب القوة والأمن وخاصة تأمين الطريق إلى الهند وحماية وتأمين الإمبراطورية الهندية ذاتها، وبما ساعد على ظهور اتجاه دزرائيلى الاستعماري هو التغيرات التي حدثت على مسرح القارة الأوروبية مثل ظهور فكرة القومية وتحقيقها بقيام الأمبراطورية الألمانية، وقد أدى هذا إلى تمسك الإنجليز واعتزازهم بقوميتهم مما أدى إلى تغير النظرة إلى الإمبراطورية بصورة اختلفت مع مبدأ حرية التجارة القديم، وقد اتسع النشاط الاستعماري البريطاني في أفريقيا فيما بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٠٤ وانتشر بسرعة في كل أنحاء أفريقيا، وكان معظم النشاط يتخذ من مصر وجنوب أفريقيا مجالات يمارس فيها الاستعمار باعتبار أن مصر هي مفتاح النشاط الاستعماري البريطاني في شمال وشمال شرق أفريقيا، أما مستعمرة الكاب بجنوب أفريقيا فكانت هي طريق الزحف البريطاني إلى جنوب أفريقيا باتجاه الشمال ونحو وسط القارة وسواحلها على المحيط الهندي.

## مجالات الاستعمار الإنجليزى:

كانت المناطق التي اتخذت منها إنجلترا مجالات لنشاطها الاستعماري في أفريقيا لا تقتصر على ناحية محددة من أنحاء أفريقيا، بل شملت نواحي عديدة من الشمال والشرق والجنوب والغرب، ولكن يجب أن يكون واضحاً أن نشاط إنجلترا تنوع تبعاً لتنوع المناطق الأفريقية في ظروفها السياسية والعلاقات بينها وبين القوى الأوربية المنافسة.

## شمال وشرق القارة:

يشمل تعبير شمال شرق أفريقيا تلك المنطقة الكبيرة التي تضم مصر والسودان



وأريتريا وأثيوبيا وجيبوتي والصومال؛ حيث تكوّن هذه المناطق وحدة سياسية واقتصادية لها أهميتها.

ويمكن أن نضيف أوغندا وكينيا وتنجانيقا وزنبار إلى هذه المنطقة باعتبارها مكملة للوحدة السياسية والاقتصادية والطبيعية لشمال وشرق أفريقيا، وكلها كانت مجالاً للاستعمار البريطانى.

وكانت مصر منذ القرن الثامن عشر موضع اهتمام إنجلترا كطريق إلى الهند، ولكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر قد أدى إلى زيادة اهتمام إنجلترا بمصر ذاتها وليس كطريق إلى الهند، ثم زادت أهمية مصر لدى إنجلترا بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م، كما زادت قيمة الساحل الشرقى لأفريقيا، ثم حدث التدخل الإنجليزى لاحتلال مصر عام ١٨٨٢، وكذلك التدخل فى السودان، مما أدى فى النهاية إلى أن تفرض ما عرف باتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ التى قلبت الحال من سودان مصرى إلى إنجليزى مصرى، بل وانتزاع أملاك مصر فى أفريقيا وفى الصومال وأوغندا خاصة.

وبالنسبة للصومال فقد كان من ممتلكات مصر حتى عام ١٨٨٤م، حيث تم إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين عقب الاحتلال البريطانى لمصر وتقاسمته كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ثم تم تحديد الحدود باتفاق بين فرنسا وإيطاليا، وكانت محمية الصومال البريطانية تعتبر امتداد المنطقة الممتدة على الساحل الجنوبى لخليج عدن، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الإنجليزى فى عدن بصفته حاكماً للهند. وفى عام ١٨٩٨ تم وضع المحمية تحت إدارة وزارة الخارجية البريطانية، وفى عام ١٩٠٥م تم نقل تبعيتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية، وقد تمسكت إنجلترا بمحمية الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، أما زنبار التى أخذت الاهتمام الإنجليزى الأكبر فى شرق أفريقيا، فقد توفرت ظروف دعت إلى تدعيم الوجود الإنجليزى فى هذه الجزيرة وممتلكاتها على الساحل الأفريقى المواجه له، ذلك أن زنبار تمثل مع عمان فى شبه الجزيرة العربية سلطة واحدة عربية، وعند موت السلطان سعيد عام ١٨٥٦م اقتسم ابنه ممتلكاته، واستقر

أحدهما فى زنجبار والآخـر فى عمان، ولما كانت عمان أقل ثروة وأصغر مساحة من زنجبار فقد هدد سلطانها أخاه سلطان زنجبار الذى سارع فطلب الحماية الإنجليزية من الأسطول البريطانى المتواجد فى المحيط الهندى، فـقضى نائب الملك فى الهند «لورد كانتج» باستقلال زنجبار عن عمان على أن تتكفل حكومة الهند بدفع إعانات مالية لسلطان عمان، وبهذا دخلت زنجبار بل وعمان فى دائرة النفوذ الإنجليزى، ولم يكن الاهتمام البريطانى كما يذكر البعض بـشرق أفريقيا وزنجبار إنسانياً، كما لم يلعب الإنجليز دوراً كبيراً بالمقارنة بالتجار الأوروبيين الآخرين. وإن كان الواقع هو أن التجارة البريطانية مع الهند كانت أكبر وأكثر اتساعاً. وليس أدل على ذلك من أن إنجلترا لم يكن اهتمامها بـشرق أفريقيا وزنجبار خاصة تجارياً، ويكفى ما ذكره كاتب إنجليزى من أن السلطان «برغش» طلب وجوداً أوروبياً فى مواجهة الوجود المصرى لحماية ممتلكاته لا لفقدها، ورغم أن عدة قوى أوروبية قد سارعت لتلبية دعوة السلطان إلا أن البريطانيين كانوا أسرع فى إثبات وجودهم، بل وبسط نفوذهم على ممتلكات السلطان، حتى أصبح نفوذهم عنده قوياً لا يدع أى مجال لأية قوة أوروبية أخرى للتواجد داخل ممتلكات السلطان.

ولما كان الوجود المصرى فى شرق أفريقيا قد أثار إنجلترا ودفعها إلى تأكيد سيطرتها على هذه البقاع، فقد استفادت من مشروعات مصر الرامية إلى فتح طرق مواصلات بين المنطقة الاستوائية والمحيط الهندى من أجل استثمار موارد هذه المنطقة، وفيما يختص بأوغندا فقد بدأ النفوذ الإنجليزى بها من وقت حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا (دكتور شنيتزر الألمانى الأصل) حاكم مديرية خط الإستواء بعد قرار إنجلترا بإجلاء المصريين عن السودان وتدعيم هذه النفوذ أمام النشاط الألمانى الذى قاده «كارل بترز» وغيره الذين عقدوا عدة اتفاقيات مع زعماء القبائل متجهزين فرصة ضعف سلطان زنجبار، وقد اضطر ذلك إنجلترا إلى عقد عدة اتفاقيات مع ألمانيا، كان أهمها اتفاق ١٤ يونيو عام ١٨٩٠م، واتفاق أول يوليو ١٨٩٠م، حيث تنازل امبراطور ألمانيا بموجبهما عن كل ادعاءات للألمان على أوغندا، وعلى أراضي أخرى فى الداخل، واعترفت ألمانيا بانفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتى زنجبار وبمبا، وبذلك قسمت نهائياً أراضي سلطان زنجبار فيما عُرف بتنجانيقا وكنيا، وخلصت أوغندا لإنجلترا.



ومسألة فرض الحماية البريطانية على أوغندا مرت بعدة مراحل؛ بدأت بإرسال الكولونيل «لوجارد» الذى أعارته وزارة الحربية البريطانية إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك أوغندا موتيسا الأول لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة كمبالا فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠م، وفى يوليو عام ١٨٩١م أعلن «لوجارد» أن على الحكومة الإنجليزية أن تتسلم إدارة المحمية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالقضاء على الحزب الكاثوليكي الأوغندى المعارض للوجود البريطانى فى أوغندا، وخاصة بعد أن أصبحت الشركة عاجزة عن الإنفاق للمحافظة على هذه المحمية، ومن ثم أعلنت الحماية البريطانية على أوغندا فى ١٨ يونيو عام ١٨٩٤م، وهى تشمل الأراضى المعروفة باسم أوغندا الأصلية.

واستكمالاً لسيطرة بريطانيا على شرق أفريقيا فقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغا فى ١٥ يونية عام ١٨٩٥م جاء فيه: [إن الأراضى التى تقع فى أفريقيا الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى وموقعها بين محمية أوغندا والساحل وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألمانى والتى لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا].

### الجزر المحيطة بأفريقيا:

يجب ألا ننسى عند حديثنا عن أفريقيا موقف الجزر المحيطة بالقارة، وسنعرض لها فيما يلى:

#### أولاً - مدغشقر:

هى أكبر الجزر الأفريقية عامة، وتقع على بعد ٣٠٠ كيلو من الساحل الشرقى للقارة، ويسكنها حوالى ١٠ ملايين نسمة من أصل أفريقى وآسيوى، لها تاريخ طويل فى النضال الوطنى ضد الاستعمار الفرنسى، أشهره انتفاضة عام ١٩٤٨م التى راح ضحيتها أكثر من ٦٠ ألف مواطن، استقر فيها الاستعمار الفرنسى بعد هذه المذابح وتولى الحزب الديمقراطى بزعامة تسير أنانا ليعود الاستقلال الفرنسى سنة ١٩٦٠م والذى ضمن القواعد الفرنسية فى (ايكونو) والبحرية بديبيجو مواريزا».

وقعت ثورة عام ١٩٧٢، وبمقتضاها خرجت القواعد الفرنسية وخرجت مدغشقر من منطقة الفرنك الفرنسى. وبوصول مجموعة الكوماندز بقيادة الشاب «راتسيراك» ذات الميول اليسارية إلى السلطة عام ١٩٧٥م، صفت محطة بحوث الفضاء الأمريكية أيضاً وأعلن تشكيل «الجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة» عام ١٩٧٦م بقيادة حزب «طليلة الثورة» (أريما) متحالفة مع مجموعة الأحزاب اليسارية الأخرى، وتقود مدغشقر حالياً حملة لإعادة جزر مضيق موزمبيق من فرنسا إليها وإعلان المحيط الهندى «منطقة سلام»، وتحاول فرنسا ترضيتها عن طريق التقارب والتفاوض بسبب أهميتها الاقتصادية كمصدر حيوى للمواد المشعة والجرافيت واحتمالات وجود البترول الكبيرة.

موريشيس:

يُطلق عليها اسم «نجم ومفتاح المحيط الهندى»؛ لأنها تقع على مسافة ٨٠٠ كم من مدغشقر وعلى الخط الرئيسى بين كيب تاون والشرق الأقصى. سكانها أكثر من مليون نسمة، وثقافتها خليط من الثقافة الفرنسية والبريطانية لدى الصفوة، وثقافة أفريقية آسيوية لدى القاعدة، والأغلبية نسبياً للهنود، تتبع عليها الاستعمار الألمانى ثم الفرنسى ثم البريطانى. وقد كان تحالف حزب العمل بقيادة رام نجولا رئيس الدولة - منذ استقلالها سنة ١٩٦٨م وحتى الآن - مع الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة دوفال الذى يعتمد على تأييد ذوى الأصول الفرنسية «الكربول» وفرنسا نفسها، كان هذا التحالف يؤمن «مزرعة السكر» لبريطانيا حتى عام ١٩٧٦م مع قهر مستمر للحركة الوطنية التقدمية.

وقد استطاعت الظهور فى مقدمة الصفوف الجماعات اليسارية، ففاز فى الانتخابات حزب «حركة النضال الموريشية» بقيادة بول بيرنجر (٣٤ مقعداً)، مما اضطر حزب العمل (٢٨ مقعداً)، والديمقراطى الاشتراكى (٨ مقاعد)، إلى تدعيم تحالفها للبقاء فى الحكم وتشكيل الحكومة فى ظل فرع مستمر من السقوط.

لعل هذا التطور الخطير فى موريشيس هو الذى جعل «زام غولام» رئيس حزب العمل الحاكم يستسلم لضغوط المعارضة ويطالب بجزيرة ديجو جارسيا التى تعتبر تاريخياً جزءاً منها.. وهو لم يفعل ذلك منذ عام ١٩٦٦م ويدين تبعيته للسياسة



الغربية وحاجته لمساندتها وبين مخاوفه من السقوط الذى تؤيده أغلبية مقعدين فقط فى البرلمان مما يضع السياسة الأمريكية والبريطانية على السواء فى حرج شديد.

### جزر سيشيل:

تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً شمال جزر المحيط الأخرى وتبعد حوالى ١٠٠٠ كيلو متر شمال مدغشقر، وتضم مجموعة جزر تبلغ التسعين، ولا يزيد سكانها عن حوالى ٢٠٠ ألف نسمة، كانت مستعمرة بريطانية حتى استقلالها عام ١٩٧٦م وهى مركز عالمى للسياحة ومنفى معروف للزعماء السياسيين من المستعمرات الأخرى.

وقد رتبت بريطانيا استقلالها مع موجة التحرر والاستقلال فى هذه المنطقة فى ظل حكم حزب العمال الموالى لها بقيادة جيمس مانشام الشبية برام غولام فى موريشيس. ولكن حزب الشعب التقدمى بزعامة البرت رنية كان يسيطر على الحركة العمالية فى الموانى والخدمات ويحقق وحدة بين عناصر الجزيرة لا يقوم بها حزب العمال، ويرفع شعارات التنظيم الاقتصادى التقدمى، ومن هنا استطاع أن يقوم بانقلابه المفاجئ فى يونيو ١٩٧٧م بسيطرته على الجزيرة ويسقط حزب العمال. وقد كان هذا التطور فى سيشيل بالغ الخطورة على المصالح الغربية مما دفعها إلى محاولة قلب نظام الحكم أكثر من أربع مرات.

ومما يزيد من أهمية طبيعة التطورات فى هذه الجزيرة، أنها دعمت تحالفها مع تنزانيا وملاشاش لمعاونتها فى تحقيق استقرار الحكم فى البلاد، وتشارك بشكل نشط فى مقاومة «الوجود الأجنبى» فى المحيط.

### جزر القمر:

من أكثر الجزر ذات الذكريات الطويلة فى التاريخ العربى؛ حيث كانت موروونى عاصمتها أحد مراكز التجارة والثقافة العربية لفترة طويلة، حتى بذلت الثقافة الفرنسية جهدها فى مقاومتها بين ثلث مليون نسمة هم مجموعة سكان البلاد بينهم ٩٥٪ من المسلمين.

وعندما استقلت فى يوليو عام ١٩٧٥م ربطتها فرنسا بعدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية لا فكاك منها، وقامت الحركة الوطنية بعزل زعماء حركة تحرير الكومور (مونيلاكو) وتحريم نشاطهم فى الجزيرة، فمارسوا هذا النشاط من تانزانيا ومدغشقر حتى تم الاعتراف بتواجدهم الحقيقى بعد الاستقلال.

وقد أدى تصاعد التيار الوطنى بعد الاستقلال إلى رفض فرنسا تسليم جزيرة تايوت أكبر جزر المجموعة للحكومة بحجة رفض أهلها المخلطين الانضمام للجمهورية الإسلامية، ويهدف تأهيل الجزيرة لنقل القوات الفرنسية المطرودة من مدغشقر إليها. وتعددت الانقلابات من الحكم الأفريقى هناك حتى قاد إحداها - فى مايو ١٩٧٨م - أحد المرتزقة الفرنسيين ويدعى بوب دينارد مما جعل مؤتمر القمة الأفريقى بالخرطوم فى يوليو من نفس العام يرفض أى حكومة كومورية معينة من قبل هؤلاء المرتزقة. ولقد اضطرت الإدارة الجديدة أن تجرى استفتاء فى أكتوبر عام ١٩٧٨م لإقرار شكل الاتحاد الفيدرالى الذى يوفر شروطاً أفضل لأهالى مايوت وفرنسا على السواء. وكذلك الوضع بالنسبة لجزيرة إنجوان التى تحاول الانفصال عن الدولة الأم.

وشكلت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة خاصة من ٧ أعضاء لمتابعة القضية حتى تضمن تحقيق ظروف أفريقية كاملة فى حكم الجزيرة، وهكذا تعتبر هذه الجزيرة أضعف النقاط فى العمل الوطنى الذى يجمع مجموعة جزر المحيط الهندى من أجل تطهيره من القوى الأجنبية. وجزر القمر عضو فى جامعة الدول العربية.

#### جزيرة ريونيون:

لا يعتبرها فرنسا حتى الآن أراضى أفريقية، وتشرف عليها إدارة ما وراء البحار الفرنسية. ويمثلها فى البرلمان الفرنسى أحد الوزراء الفرنسيين السابقين، وتبعد عن الساحل الأفريقى - شرق مدغشقر - حوالى ٧٠٠ كيلو متر، يقطنها حوالى نصف مليون نسمة مخلطين من الفرنسيين (٢٥٪)، والباقي من الملاجاشيين والموزمبيقيين والصينيين!.

وهى من أكبر مراكز زراعة قصب السكر فى أفريقيا، والباقي من أكثر أقاليم القارة دخلاً، وتسودها لغة الكوبول إلى جانب الفرنسية. يتمى الفرنسيون المقيمون



فيها إلى الحزب الديجولي في فرنسا، ولكن للقوى العاملة والفلاحين تنظيماً قوياً في الحزب الشيوعي لجزيرة ريونيون بزعامة بول فيرج، وهو نقابي من الملونين. ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى يجعل فرنسا عاجزة عن «التظاهر» بمنح الاستقلال للجزيرة وربطها بالاتفاقية التقليدية، إذ أنها لا تملك أى فرصة لهذه المناورة مع وجود هذا الحزب الذى تعترف به معظم الدول الأفريقية المتحررة، بينما تحول الدول المحافظة فى منظمة الوحدة الأفريقية دون الاعتراف به كحركة وطنية. وتحمل قضيته دائماً فى المنظمة إلى «لجان الدراسة» للتأكد من «أفريقية» الجزيرة ووجود حركة وطنية بها، ومع ذلك فإنه يشارك مع أحزاب الجزر الأخرى الهامة بشأن أمن المحيط الهندى.

### جزر مضيق موزمبيق:

تضم أربع جزر بين ساحل موزمبيق وجزيرة مدغشقر، وهى: جلوريوس وجوان دى نوبا، وباساس دى أنديا ويورويا، وتعتبرها فرنسا جزءاً من الأراضى الفرنسية (مثل: ريونيون) وتنكر أنها كانت تابعة رسمياً «لمستعمرة مدغشقر وتوابعها» قبل استقلال مدغشقر سنة ١٩٦٠م. وكانت فرنسا قد فصلتها بقرار عن مدغشقر فى أول أبريل عام ١٩٦٠م بينما وعدت مدغشقر بالاستقلال فى يونيو ١٩٦٠م.

ولا تتوافر معلومات كثيرة عن هذه المجموعة من الجزر إلا أهميتها الاستراتيجية لفرنسا بعد أن أبعدت من مدغشقر.

وتطالب مدغشقر مؤيدة من عدد من دول المنطقة بضم هذه الجزر إليها لأسباب تاريخية وقانونية وفق المذكرات التى قدمتها إلى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٧٨م. ولكن فرنسا تستخدم - كما هو الحال مع (ريونيون) - عدداً من الدول الأفريقية فى رفض هذا الطلب، بينما تكثف وجودها العسكرى بها إلى حد أن ذكرت مجلة «أفريكا كونفيدنشيال» فى مارس ١٩٧٨م أن ربع قطع الأسطول الفرنسى يتواجد فى هذه الجزيرة، كما تعد جزيرة جوان دى نوبا لاستقبال الطائرات الفرنسية الضخمة. وقد أكدت فرنسا وجودها - رغم رفض الدول الأفريقية - بالإعلان عن مد مياها الإقليمية حول الجزر إلى ٢٠٠ ميل لضمان أمن الجزر، وهو ما يجعل الجزر منطقة صراع فرنسى أفريقى صارخ.

قفزت هذه الجزيرة إلى قلب الأنباء العالمية فى السنوات الأخيرة لتفجر قضية أمن المحيط الهندى فى أفريقيا وأوروبا، فهى لا تزيد عن جزيرة طولها حوالى ٤٠ كليومترا، كما تبعد عن سيشيل شرقا بحوالى ٢١٠٠ كيلو متر، وتبعد عن مضيق هرمز بالخليج ٣٢٠٠ كم. وكان يعيش بها بضعة آلاف من المواطنين هجرتهم بريطانيا إلى موريشيوس قبل استقلالها سنة ١٩٦٨م، حين أجرت بريطانيا الجزيرة للولايات المتحدة سنة ١٩٦٦م بعقد يمتد لخمسين عامًا، فسارعت هذه بإعداد قاعدة جوية بالجزيرة تكلفت آنذاك حوالى ٢٠٠ مليون دولار، كما سارعت الولايات المتحدة بنقل حوالى ٢٠٠٠ من قوات بحريتها إلى الجزيرة لإعداد مطارات وموانى تؤهلها لاستقبال أعداد تصل إلى ١٢ ألف جندى. ومن المصادفات الملفتة أن هذا الرقم يشكل الدفعة الأولى للقوات الأمريكية الضاربة التى أعدت لإنقاذ دول الخليج.

وتطالب موريشس حاليًا باسترداد الجزيرة بسبب تصاعد التيار الوطنى بها ولكن الولايات المتحدة تعد جزر المحيط كلها لاستقبال القوة الضاربة التى تصل فى أبسط التقديرات إلى ١١٠ آلاف جندى.

لقد نشرت الصحف الأمريكية معلومات مذهلة عن المعدات الأمريكية التى يتم تخزينها فى هذه الجزيرة بما لا يوحى أنها تنوى الاستسلام للمطالب الأفريقية بسهولة، وذلك فى الوقت الذى أبدى فيه مؤتمر القمة الأفريقى فى فريتاون تأييده للمطالب الموريشية فى الجزيرة.

ولقد استخدمت القواعد الأمريكية فى هذه الجزيرة فى الإغارة على العراق أثناء حملة دول التحالف ضد العراق لإجبارها على الخروج من الكويت عقب الاعتداء العراقى عليها ٢٠ أغسطس عام ١٩٩٠.

\*\*\*

## الفصل الثالث

### مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥

افتتح مؤتمر برلين أعماله فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ ، وكانت الدول المشتركة فيه هى ألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وبلجيكا والدانمرك وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد والبرتغال وروسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية . وبعد أن تم عرض مشكلات أفريقيا الغربية والوسطى ، أصدر المؤتمر فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ قراره النهائى وكان يتألف من ٣٨ مادة .

أقر المؤتمر سياسة الباب المفتوح فى أفريقيا ، واعترف بولاية الكونغو الحرة وحيادها تحت سيادة ليوبولد الثانى ، ووافق على حرية التجارة والملاحة لجميع الدول فى حوض الكونغو فى أوقات السلم والحرب على السواء ، وحرية الملاحة فى نهر النيجر ، ونصت المادة ٣٤ على أن تقوم كل دولة بتبليغ الدول الأخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضى أو السواحل الأفريقية غير أملاكها الراهنة أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة أو عندما تؤسس «محمية» لها فى هذه الجهات . وتضمنت المادة ٣٥ مبدأ الاحتلال الفعلى «أو مبدأ السلطة الفعلية» .

### النشاط الألمانى والنشاط البريطانى المضاد:

ورغم أن كيرك قد حصل - حسب تعليمات وزارة الخارجية البريطانية على إقرار من سلطان زنجبار فى ٦ ديسمبر ١٨٨٤ تعهد فيه «بألا يقبل حماية أية دولة أو يتنازل عن حقوقه فى السيادة أو عن جزء من أملاكه . . . لأية شركة دون استشارة الإنجليز» ، فإن هذا الإقرار لم يحل دون صدور «مرسوم الحماية الإمبراطورية» وقعه الإمبراطور ولهم الأول فى ٢٧ فبراير ١٨٨٥ أى فى اليوم التالى لتوقيع الدول المشتركة فى مؤتمر برلين على قراره النهائى وهو المرسوم الذى يعلن الحماية الألمانية على المنطقة المواجهة لجزيرة زنجبار والتي وُصفت بأنها تقع «إلى الغرب من إمبراطورية زنجبار وخارج نطاق نفوذ الدول الأخرى» .



وكان «مرسوم الحماية الإمبراطوري» هذا يستند إلى معاهدات «الصدّاقة الأبدية» الإثنتى عشرة التى أبرمها الدكتور كارل بيترز مع «سلاطين أو رؤساء أوساجارا ونجورو وأوزنجوا وأوكامى» وذلك أثناء رحلة سريعة قام بها برفقة ثلاثة من زملائه فى المنطقة الواقعة بين دار السلام وبحيرة تنجانيقا فيما بين ١٠ نوفمبر و١٧ ديسمبر من عام ١٨٨٤. ولما كان يتوقع اعتراض بريطانيا على معاهداته الإثنتى عشرة التى أبرمها مع رؤساء تلك الأقاليم على أساس أن أقاليمهم تخضع لسيادة سلطان زنجبار، حرص بيترز على أن يضمن هذه المعاهدات نصا يقول بأن سلاطين «تلك الأقاليم ملوك مستقلون ولا يدينون بالتبعية لسلطان زنجبار».

ولا شك فى أن مرسوم الحماية الإمبراطورية قد وقع على سلطان زنجبار وقوع الصاعقة، لا سيما وأن جزءا هاما من أراضى السلطنة التى وضعت بموجب هذا المرسوم تحت الحماية الألمانية كان يمر فى وسطه طريق القوافل المتجهة من الساحل إلى صابورة وأوجيجى.

وأبرق السلطان فى ٢٧ أبريل عام ١٨٨٥ إلى الامبراطور الألمانى محتجا بشدة «بأن هذه الأقاليم تابعة لنا نملك محطات عسكرية فيها وأن أولئك الشيوخ الذين تظاهروا بالتنازل عن حقوق السيادة على هذه الأقاليم ليس لديهم السلطة لى يفعلوا ذلك».

وحاول السلطان أن يسافر بنفسه إلى برلين لمباحثة الحكومة الألمانية فى هذا الصدد، إلا أن كيرك نصحه بالعدول عن ذلك. ومع أن الأقاليم التى وضعت تحت الحماية الألمانية كانت تعترف بسيادة زنجبار، إلا أن السلطان لم يستطع أن يقدم دليلا يثبت أنه يحتل هذه الأقاليم بالفعل باستثناء أوساجرا، وكان مؤتمر برلين الذى أنهى أعماله مؤخرا قد اشترط أن يكون «الاحتلال الفعلى هو الدليل الوحيد الذى يمكن بواسطته إثبات دعوى امتلاك الأراضى الأفريقية» وطبقا لهذا المبدأ لم يكن السلطان يمتلك من المحطات العسكرية فى هذه الأقاليم سوى محطة ممبوى فى أوساجارا حيث كانت تنزل حامىة زنجبارية بقيادة إنجليزى منذ عام ١٨٨٠، ومحطتين صغيرتين أخريين تقعان خلف باجامويو.

وعلى ذلك فقد أسرع السلطان بتعزيز هذه الحامىة بقوات إضافية، وأرسل حملة

لإدخال منطقة التلال بالقرب من كليمنجارو بشكل قاطع ونهائي فى نطاق أملاك زنجبار. وكانت الحملة تستهدف بالدرجة الأولى إعاقة الألمان الذين كانوا يتوغلون وقتئذ بقيادة كارل يولكه صوب كليمنجارو وهم يرمون «المعاهدات» مع السلاطين والزعماء الأفريقيين أينما ذهبوا. فى أواخر مايو تم توزيع أعلام زنجبار على الأهالى، وحصل على إقرار من رؤساء وسلاطين المنطقة اعترفوا فيه بأنهم وشعوبهم رعايا السلطان زنجبار، وأنهم مخلصون له ولرايته، وبعد بضعة أيام وصل يولكه إلى المنطقة ونجح فى الحصول من هؤلاء الرؤساء والسلاطين على «معاهدات» أبطلت على الورق كل ما كان قد تحقق على الورق كذلك.

وفى أثناء ذلك كان كيرك المندوب البريطانى يحاول حث حكومته على التدخل لحماية أملاك زنجبار، ولكنه فشل فى زحزحة لورد جرانفيل عن موقفه.

وكان جرانفيل يتبع وقتذاك سياسة التهدئة لإنقاذ الامبراطورية البريطانية من الأخطار المحدقة بها، ويعتقد بأنه إذا أمكن تسوية الخلافات بين ألمانيا وبريطانيا بطريقة تُرضى مستشار الرايخ، فإن الحواجز التى تعترض التفاهم بين الدولتين فى ميدان السياسة الدولية سوف تتحطم لامحالة، وفى ٣ يونيو عام ١٨٨٥ اتفق جرانفيل وبسمارك على القيام بإجراء مشترك لتعيين حدود أملاك السلطان المتبقية فى القارة، ولم يؤد سقوط حزب الأحرار فى ٢٤ يونيو من هذا العام وتولى حزب المحافظين الحكم إلى حدوث تغيير كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية خصوصا فى أفريقيا الشرقية. وفى صيف عام ١٨٨٥ وافقت ألمانيا على اقتراح بعرض دعاواها للتحكيم أمام لجنة دولية بريطانية ألمانية فرنسية مشتركة، ويعزى اشتراك فرنسا فى اللجنة الدولية إلى ارتباطها بالتصريح الثنائى البريطانى الفرنسى الصادر عام ١٨٦٢ الذى يضمن استقلال سلطنة زنجبار وسلامة أراضيها.

### اتفاقية تقسيم أفريقيا الشرقية عام ١٨٨٦:

بدأت اللجنة الدولية أعمالها فى زنجبار فى ديسمبر عام ١٨٨٥، وقررت بالإجماع ودون مناقشة أن جزيرتى زنجبار وبمبه وغيرهما من الجزر الصغيرة التى لا تبعد عنهما بمسافة تزيد على ١٢ ميلا بحريا إنما تشكل «أجزاء متكاملة من سلطنة زنجبار»، وإزاء إصرار المندوب الألمانى على أن سلطنة زنجبار تنحصر فى تلك

الجزر فقط، فى حين كان المندوب البريطانى يسلم مبدئيا بخضوع الساحل كله للسلطنة، كانت الخطوة التالية للجنة هى التحقق من وجود أى سلطة للسلطان فى الموانى الساحلية من جهة وتحديد مدى امتداد هذه السلطة فى داخل القارة من جهة أخرى.

وفى ما بين ١٩ يناير و٧ فبراير عام ١٨٨٦، قامت اللجنة بجولة تفتيشية فى القطاع الجنوبى من الساحل بين خليج توجى وهو الحد الشمالى لمستعمرة موزمبيق البرتغالية وبين كيسجو التى تبعد أربعين ميلا إلى الجنوب من دار السلام، وفى خلال تلك الجولة تحققت اللجنة من أن سلطة السلطان ثابتة وقوية على امتداد هذا القطاع الجنوبى من الساحل، وأما عن امتداد سلطة السلطان وحكومته صوب الداخل فى هذا القطاع فكان موضوعا آخر، إذ وجدت اللجنة أن الولاة ممتنعون عن الإجابة عن الأسئلة التى طرحت عليهم بهذا الصدد خوفا من أن تكون مهمة اللجنة هى الاستقصاء عن تجارة الرقيق.

وعندما بدأت اللجنة فى كتابة تقريرها فى أوائل شهر مايو عام ١٨٨٦ دب الخلاف بين أعضائها حول مدى امتداد سلطة السلطان الفعلية على طول الساحل وكذلك حول مدى امتداد هذه السلطة صوب الداخل، على أنه كان من نتيجة تدخل بسمارك أن أرسلت الحكومتان الفرنسية والبريطانية تعليمات إلى مندوبيهما باللجنة بضرورة التوصل إلى قرارات.

وانتهت المشكلة بعقد الاتفاقية البريطانية الألمانية التى وقعت بعد تبادل المذكرات فى ٢٩ أكتوبر وأول نوفمبر عام ١٨٨٦ وكانت أهم بنود هذه الاتفاقية كما يلى:

أولا: تعترف بريطانيا وألمانيا بحقوق سيادة زنجبار فى أفريقيا الشرقية على ما يلى:

(أ) جزر زنجبار وبمجه ولامو ومافيه.

(ب) الشريط الساحلى الممتد من منجابى عند رأس نهر نونجى، شريط يبلغ طوله ستمائة ميل وعرضه عشرة أميال.

(ج) موانى قسمايو وبراوه ومركه ومقديشيو ووارشيخ والأراضى التابعة لها فى



الداخل على ألا يزيد امتداد هذه الأراضي للموانئ الأربعة الأول عن عشرة أميال وبالنسبة للميناء الأخير عن خمسة أميال..

ثانيا: تؤيد بريطانيا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان بهدف تأجير جمركى دار السلام وبانجاني لشركة أفريقيا الشرقية الألمانية.

ثالثا: يقسم الإقليم الواقع بين نهري روفوما وتانا إلى منطقتى نفوذ بريطانية وألمانية، ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا (بالقرب من فانجا) إلى بحيرة جيب، ويمتد من هناك بين مقاطعتى شاجا وتافيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسلة جبال كليمنجارو ومنها إلى النقطة التى يتقاطع عندها أول خط عرض من خطوط العرض الجنوبية مع الشاطئ الشرقى لبحيرة فيكتوريا.

واتفق على أن تخضع الأراضي الواقعة شمال هذا الخط للنفوذ البريطانى، والأراضي الواقعة جنوبه للنفوذ الألمانى، وتعهدت كل من الدولتين ألا تتدخل فى منطقة نفوذ الأخرى بعقد معاهدات حماية أو بالحصول على أراضى أو بعرقلة نشاطها بأى شكل من الأشكال.

رابعا: تستخدم بريطانيا مساعيها الحميدة للوصول إلى تسوية ودية للخلافات التى قد تنشأ بين السلطان وبين شركة أفريقيا الشرقية الألمانية فيما يتعلق بمقاطعات كليمنجارو.

خامسا: تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلى الممتد بين كينى والطرف الشمالى لخليج مائده وهو ساحل ويتو تابع للسلطان.

سادسا: تعمل الدولتان معاً لدعوة السلطان للتوقيع على القرار النهائى لمؤتمر برلين.

سابعا: تنضم ألمانيا للتصريح الثنائى البريطانى الفرنسى لعام ١٨٦٢ بشأن الاعتراف باستقلال سلطنة زنجبار.

### اتفاقية ١٨٨٦ فى الميزان:

لاجدال فى أن الاتفاقية البريطانية الألمانية لعام ١٨٨٦ بتقسيمها أفريقيا الشرقية إلى منطقتى نفوذ لكل من بريطانيا وألمانيا كانت اعتداء صارخا على حقوق السيادة

لسلطنة زنجبار فى هذا الجزء من القارة وهى الحقوق التى طالما تمسكت بريطانيا بها ودافعت عنها من قبل تأمينًا لمصالحها فى المنطقة من جهة وإبعادا لنفوذ الدول الأخرى عنها من جهة أخرى.

ومع ذلك فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية فى إنقاذ جزء من الإقليم الداخلى من الوقوع فى أيدي الألمان، وهو جزء هام يقع بين نهري تومبا وتانا ويمتد صوب الداخل حتى بحيرة فيكتوريا، كذلك استبقت بريطانيا ميناء ممبسة فى يدها كخطوة مضادة لاحتمال قيام قاعدة بحرية فرنسية فى ديبجو سوارز بمدغشقر وقاعدة بحرية ألمانية فى دار السلام، وذلك بالرغم من أن وزارة البحرية البريطانية كانت تعارض فكرة إقامة قاعدة بحرية بريطانية فى ممبسة على أساس أن تحصين هذا الميناء وإعداده لهذا الغرض سيتكلف نفقات باهظة تفوق أهميته الاستراتيجية، وعلاوة على ذلك فقد احتفظ لبريطانيا بالعمل على دخول تجارتها إلى الأسواق المفترض وجودها فى منطقة البحيرات وهو هدف تقليدى ومتوقع دائما وأبدا للإمبريالية البريطانية فضلا عن حرية دخول إرسالياتها.

وفى ٢٤ يونيو من نفس العام تولى حزب المحافظين الحكم، مما أدى إلى حدوث تغيير كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية خصوصا إزاء أفريقيا الشرقية.

### الممتلكات الفرنسية:

وتتكون من:

١ - فى شمال أفريقيا: الجزائر (بدأت غزوها عام ١٨٣٠) وتونس التى غزتها فى ربيع عام ١٨٨١ وفرضت عليها الحماية بمقتضى معاهدة (١٢ مايو) تأيدت باتفاق آخر (٨ يونيو ١٨٨٣) ومراكش.

٢ - أفريقيا الغربية الفرنسية، وتضم السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا (الحالية).

٣ - أفريقيا الاستوائية التى أصبحت تتكون من الجابون والكونغو الأوسط وأبانجى شارى وتشاد.

٤ - جزيرة مدغشقر.

٥ - الصومال الفرنسى.

## الممتلكات البرتغالية:

وتشمل جزر الرأس الأخضر وغينيا (البرتغالية) وجزر الأميروسان تومية وأنجولا وموزمبيق ومساحتها جميعا ٧٩٤,٩٥٩ ميلا مربعا.

## الممتلكات الألمانية:

اقتطعت ألمانيا لنفسها المناطق الآتية:

( أ ) أفريقيا الغربية الألمانية وتقع بين أفريقيا الغربية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب أفريقيا.

(ب) الكمرون.

(ج) توجولاند.

(د) أفريقيا الشرقية الألمانية.

## ممتلكات بلجيكا:

وكان نصيب بلجيكا الكونغو (٧٥٧,٩٠٤ ميلا مربعا) واعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤) بالملك ليوبولد رئيسا لدولة الكونغو، ثم ضُمَّتْ إلى بلجيكا نفسها في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧.

## الممتلكات الإيطالية:

وشملت ليبيا وارتريا والصومال الإيطالي، ومساحتها ١١٢,٨٨٩ من الأميال المربعة، وإذا كانت تلك المساحة كبيرة فإن عدد السكان لم يتجاوزو المليونين في ذلك الحين، كما كانت الموارد المعروفة والمستغلة ضئيلة.

## الممتلكات البريطانية:

وتتكون من:

١ - أفريقيا الشرقية البريطانية، وتضم إلى جانب جزيرتي زنجبار ومبا: كينيا وأوغندا.

٢ - أفريقيا الجنوبية البريطانية وتشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وسوازيلاند.



٣ - غربية البريطانية، وتشتمل على نيجيريا وجامبيا وغانا وسيراليون.

وكان اتحاد جنوب أفريقيا جزءا من الامبراطورية البريطانية، ولكنه حصل على وضع الممتلكات المستقلة سنة ١٩١٠، وكذلك احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ واشتركت في إدارة السودان بمقتضى اتفاقية فرضتها عام ١٨٩٩.

وبالرغم من أن مصر كانت من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية ولها استقلال داخلي، كما كانت تشترك في إدارة السودان، إلا أن السلطة الفعلية في البلدين كانت في يد الدولة المحتلة.

### الخريطة عقب الحرب العالمية الأولى:

لم يكد يبدأ القرن العشرين حتى تم للإمبريالية اقتسام الأقاليم التي لم تكن قد خضعت بعد للدول الرأسمالية، ولكن عملية الاقتسام لم تتسم بالتكافؤ بسبب التفاوت النسبي في قوة كل دولة. وكانت ألمانيا وإيطاليا بصفة خاصة غير راضيتين عن نصيهما، ولما كانت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية أصبحت واضحة، فكان من المتوقع قيام صراع جديد من أجل إعادة تقسيم المستعمرات الأفريقية طبقا للتطور الذي طرأ على القوة النسبية للجبهات الإمبريالية. وكان التقسيم هو الحل الوحيد للقضاء على التناقض، ومن هنا نشبت الحرب العالمية الأولى.

وكان عجز الامبراطورية الألمانية عن السيطرة على البحار نتيجة تفوق بحرية الحلفاء سببا في عدم استطاعتها الدفاع عن ممتلكاتها، وقد تعاون الحلفاء على إخراجها من ممتلكاتها الأفريقية، ومما يدل على قوة الدافع الاستعماري وراء ذلك الصراع الدموي الاتفاقات السرية بشأن توزيع المستعمرات الألمانية وتجزئة الامبراطورية العثمانية.

فمبقتضى معاهدة لندن السرية (٢٦ أبريل عام ١٩١٥) قدّمت بريطانيا وفرنسا وعداً إلى إيطاليا بشأن حصولها على أجزاء من أفريقيا، كما اتفقت الدولتان سنة ١٩١٦ بشأن اقتسام الممتلكات الألمانية، وكذلك طالب اتحاد جنوب أفريقيا وبلجيكا بنصيب في الأسلاب، وهذا عكس ما حدث في مؤتمر عام ١٨٨٥.

إلا أن الضم المباشر كان يتعارض مع الأغراض التى أعلن الحلفاء أنهم يستهدفونها، ومع السياسة التى أعلنها الرئيس ولسون وبخاصة فى البند الخامس من البنود الأربعة التى طلع بها على العالم لتكون أساسا للتسوية، أضف إلى ذلك أن الشعوب العربية التى اشتركت فى إحراز النصر ما كانت لتقبل مثل هذا الإجراء بعد أن قدمت لها التأكيدات بشأن الحصول على حريتها واستقلالها، وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة والأهداف السرية تم الاتفاق على أسلوب جديد عرف باسم «نظام الانتداب»، وتمشيا مع هذا النظام قسمت الممتلكات والأقاليم التى تقرر تطبيقه عليها إلى فئات ثلاثة (أ، ب، ج) ويلاحظ على تلك الفئات:

أولاً: فيما يتعلق بالأقاليم التى تندرج تحت الفئة (ب) تصبح الدولة المنتدبة مسئولة عن الإدارة وتتعهد بتنمية رفاهية الأهالى، وهذا لا يخرج فى جوهره عن مقررات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بشأن العمل على تمدين أهل المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا، ويؤخذ على نظام هذه الفئة أنه لم ينص على أن الهدف من وراء الانتداب هو السير بالأقاليم المشار إليها صوب الحكم الذاتى أو الاستقلال.

ثانياً: كان الأمل فى بلوغ مرحلة «الحكم الذاتى» أبعد ما يكون فى حالة الأقاليم الداخلة فى نطاق الفئة (ج)؛ إذ نص عهد عصبة الأمم على إدارتها على أفضل وجه فى ظل قوانين الدولة المنتدبة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وذلك مع مراعاة الضمانات الكافية للمحافظة على مصالح السكان الوطنيين.

وتطبيقاً لنظام الانتداب، أُدرجت توجولاند والكمرون وتنجانيقيا ورواندا أورووندى فى الفئة (ب)، وإقليم أفريقيا الجنوبية الغربية فى الفئة (ج)، وتم تعيين الدول المستعمرة لها مسئولة عن إدارتها، وذلك على النحو الآتى:

أ - قسمت توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب الفرنسى والآخر انتدبت له بريطانيا التى ألحقته إدارياً بمستعمرة ساحل الذهب (غانا).

ب - تم الشئ نفسه بالنسبة إلى الكمرون، وألحقت إنجلترا القسم الخاص بها إدارياً بنيجيريا.

ج - وُضعت أفريقيا الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى وصارت تُعرف باسم تنجانيقا وذلك باستثناء رواندا - أورووندى التى انتدبت لها بلجيكا.

د - انتداب اتحاد جنوب أفريقيا لإدارة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) وكذلك بمقتضى معاهدة فرساي (١٩١٩) ضُمتْ إلى موزمبيق البرتغالية المنطقة الواقعة جنوب روفاما والمعروفة باسم (مثلث كيونجا) وكان جزءا من أفريقيا الشرقية الألمانية، كما انتهزت بريطانيا فرصة انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فأعلنت حمايتها على مصر.

\* \* \*



## الفصل الرابع

### الاستعمار البريطاني والحركة الوطنية

#### بين الحربين العالميتين

#### أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى:

كانت أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) مسرحاً للقتال الوحشي بين القوات البريطانية والألمانية. وأرغم كل من البريطانيين والألمان أبناء أفريقيا الشرقية على الوقوف إلى جانبهم، دفاعاً عن مصالح الاحتكارات الأجنبية؛ فجندوا عشرات الألوف من الأفريقيين وألحقوهم بجيوشهم وكتائب العمل، مما أسفر عن مصرع عدة آلاف من أبناء البلاد.

وعانى سكان أفريقيا الشرقية الألمانية بشدة من الحرب العنيفة التي دارت رحاها فوق أراضيهم بين الجيش الألماني بقيادة الجنرال فون ليتوفريك وبين قوات الحلفاء بقيادة الجنرال سمطس، حتى أن لجنة أورمسي جور البرلمانية التي تشكلت عام ١٩٢٤ لفحص وتقصى أحوال شرق أفريقيا كتبت تقول: «إنه ما من منطقة في القارة الأفريقية قد عانت من الخراب والدمار إبان الحرب العالمية الأولى مثلما كانت تنجانيقا، فقد جرت فوق معظم أراضيها معارك حربية متصلة لمدة أربع سنوات. مما نجم عنه حدوث خسائر جسيمة في أرواح سكانها وممتلكاتهم».

فضلاً عن ذلك، فقد عانى أبناء أفريقيا الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى مزيداً من القهر السياسي والاستغلال الاقتصادي يفوق ما كانوا يعانونه قبلها. ففي محمية كينيا مثلاً، عُدِّل عام ١٩١٥ قانون أراضي التاج الصادر عام ١٩٠٢ فأصبحت مدة التأجير ٩٩ عاماً بدلاً من ٩٩ عاماً، وذلك لمن لا تزيد أراضيهم عن خمسة آلاف فدان. ونص قانون عام ١٩١٥ على أن أراضي التاج سوف تضم من الآن فصاعداً المعازل الوطنية أو المناطق الأفريقية، أي المناطق المخصصة لإقامة الأفريقيين. وبذا أصبح الأفريقيون الذين كانوا يعيشون في أراضي هذه المعازل

مجرد مستأجرين لها، ومن حق الحكومة أن تنقلهم من مكان إلى آخر فى أى وقت تراه، لا فرق بينهم وبين ماشيتهم.

كذلك أصدرت السلطات الاستعمارية سلسلة من القوانين عرفت عند الأفريقيين باسم قوانين العمل الشريفة، وبدأت هذه السلسلة عام ١٩١٥ بإصدار مرسوم يلزم كل أفريقى بلغ السادسة عشرة من عمره بتسجيل نفسه . وكان هدف هذا المرسوم فرض مزيد من الضرائب على السكان.

وفى عام ١٩١٦ صدر مرسوم آخر، أُهْلِلَ بِأَيْسَمَى «نظام الأجراء الزراعيين» وبمقتضاه أصبح من حق المالك أو المزارع الأوروبي أن يمنح أى أفريقى يعيش خارج المعزل قطعة من الأرض يزرعها لحسابه ويعيش على إنتاجها هو وأسرته، مقابل أن يعمل فى أراضيه دون أجر من ١٨٠ إلى ٢٤٠ يوما فى السنة.

وبهذه الوسيلة أمكن تزويد المستوطنين الأوروبيين بأيدي عاملة دائمة ومجانية.

وأُسفرت الحرب العالمية الأولى عن تعزيز مركز الإمبريالية البريطانية فى شرق أفريقيا. فبموجب المادة ١١٨ من معاهدة فرساي الموقعة عام ١٩١٩، أرغمت ألمانيا على التنازل لصالح الحلفاء عن جميع حقوقها وسلطاتها وامتيازاتها فى الممتلكات الألمانية فيما وراء البحار ومن بينها ممتلكاتها فى شرق أفريقيا (تنجانيقا).

وفى عام ١٩٢٢ منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على تنجانيقا، باستثناء الأجزاء الشمالية الغربية منها التى تشمل رواندا أو روندى، حيث حصلت بلجيكا على حق الانتداب عليها. وبذلك انتقلت السيادة من دولة إلى أخرى وظل الوطنيون على حالهم دون أى تغيير رغم التضحيات المادية والبشرية التى تحملوها خلال الحرب.

### الاستقلال الاقتصادى:

لا شك أن أسس الاستغلال الاقتصادى لأفريقيا الشرقية قد وُضعت قبل الحرب العالمية الأولى بزمان طويل. وفى سنوات ما بعد الحرب راح البريطانيون يضاعفون من استغلالهم الاقتصادى للمنطقة، فامتدت السكك الحديدية والطرق العامة أكثر فأكثر داخل القارة، وأخذت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق لاستغلال مناطق

جديدة. ووصلت سكك حديد أوغندة إلى جينجا فى عام ١٩٢٨ ثم إلى كمبالا فى عام ١٩٣١. وأنفقت الإدارة الاستعمارية أموالا باهضة على إنشاء الطرق، واتخذت سياسة محددة ترمى إلى إنشاء شبكة من الطرق تربط بها محطات السكك الحديدية الأساسية ومستودعاتها والمراكز الإدارية بالمراكز الرئيسية المشهورة بإنتاج القطن والبن والسيسل، واستترفت بذلك المواد الأولية الثمينة والمنتجات الغذائية من داخل البلاد عبر موانئ ممبسا ودار السلام وتانجا إلى أسواق أوروبا والامبراطورية البريطانية.

ولم يمض وقت طويل حتى أخذت أفريقيا الشرقية تتحول إلى مزرعة واسعة للمحاصيل التصديرية. فزادت مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا فى أوغندة من ١٤٠,٠٠٠ فدان إلى ١,٢٧٠,٠٠٠ فدان بين سنتى ١٩١٤، ١٩٢٩، وتضاعفت بذلك المساحة المنزرعة قطنًا تسعة أضعاف، وأصبحت أوغندة تشغل المكانة الثانية بعد الهند فى إنتاج القطن داخل الامبراطورية البريطانية.

وبعد الحرب العالمية الأولى أدخلت زراعة البن فى محمية أوغندة، ولم يأت عام ١٩٢٩ إلا وكانت مساحة الأرض المنزرعة بنا فى المحمية تبلغ ٥٥,٠٠٠ فدان. أما تنجانيقا؛ فقد تضاعف إنتاجها من السيسل إلى خمس مرات. وزاد إنتاجها من كل من البن ١٧ مرة، والفول السودانى تسع مرات، والقطن مرتين. وذلك فى الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢٨. وفى كينيا، زادت مساحة الأراضى المنزرعة بنا من ٤٣,٣٠٠ فدان فى عام ١٩٢٢ إلى ٨٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٢٩، وأما فى زنجبار، فقد زادت تباعًا مساحة الأراضى المنتجة للقرنفل وجوز الهند.

ولقد كان الهدف الأساسى حماية ملاك الأرض والمزارعين الأوروبيين من أية منافسة من جانب الفلاحين الأفريقيين، وبذلك حالت السلطات البريطانية بين السكان الأفريقيين وبين زراعة المحاصيل التصديرية وبخاصة القطن والبن.

ولما كان الأوروبيون يستكفون من الأعمال اليدوية مما جعلهم فى أشد الحاجة إلى الإفريقيين، وفى الوقت نفسه لم تكن الحياة فى المزارع الأوروبية تغرى العمال الأفريقيين بالاستمرار فيها بسبب الشروط المجحفة التى تفرض عليهم، أهمها ضالة



الأجر الذى يتقاضاه العامل والذى تراوح بين ٦ شلنات و ١٢ شلنا شهريا، وبشرط أن يعمل ثلاثين يوماً كاملاً فى الشهر. ولقد صدرت عام ١٩١٩ «تعليمات» إلى حكام الأقاليم والرؤساء الأفريقيين المحليين الخاضعين لهم بأن «يستحثوا» السكان الوطنيين على العمل فى المزارع الأوروبية.

وفى سبيل إرغام العمال الأفريقيين على العمل فى المزارع الأوروبية أصدرت السلطات البريطانية فى كينيا قانوناً عام ١٩٢٠ يلزم كل أفريقى بلغ السادسة عشرة من عمره بأن يحمل «بطاقة عمل» عرفت باسم «كيباندى» وهى نوع من البطاقة الشخصية، يسجل فيها اسمه وقبيلته ويضع عليها بصمات أصابعه، وإذا عُثر على أى أفريقى لا يحمل هذه «الكيباندى» معه فى أى مكان يسير فيه فمصيره السجن بعد إلقاء القبض عليه. وكان من المستحيل على أى أفريقى أن يجد عملاً دون أن يقدم «الكيباندى» التى يحتفظ المزارع أو المالك الأوروبى بها لديه حتى ينتهى سريان عقد العمل، وإذا حدث وترك أفريقى مقر عمله لأى سبب من الأسباب يُلقَى القبض عليه ويقدم للمحاكمة ويُسَجَن، ثم يعاد بعد قضاء فترة الحكم إلى سيده السابق.

ولم يكن للأفريقى الحق فى زيارة المدن أو الاستقرار فيها إلا إذا حصل على تأشيرة خاصة على هذه «الكيباندى». وفى عام ١٩٢٤ صدر فى تنجانيقا قانون يعتبر ترك العمل دون إذن سابق جريمة يحكم على مرتكبها بالجلد وغرامة مقدارها مائة شلن أو السجن ستة شهور، وكان إيواء العامل الهارب يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن.

وكان من الوسائل التى لجأت إليها السلطات الاستعمارية لضمان وجود عمال أفريقيين فى مزارع المستوطنين البيض، وفى الوقت نفسه لإيجاد موارد دخل للإدارة المحلية، أن أصدرت قانون ضريبة الرأس والكوخ، وهو قانون يقضى بأن يدفع كل أفريقى تجاوزت سنه السادسة عشرة ضريبة سنوية قدرها إثنا عشر شلناً فى كينيا وأوغندا وستة شلنات فى تنجانيقا، وعلى كل من يملك كوخاً واحداً أن يدفع عنه اثنى عشر شلناً أيضاً فى كينيا وأوغندا وستة شلنات فى تنجانيقا. وكثيراً ما يحدث أن يكون للشخص الواحد أكثر من كوخ إذا كان متزوجاً بأكثر من واحدة، وهو

أمر شائع ومألوف فى هذه المجتمعات القبلية. وعلى هذا الشخص أن يدفع اثنى عشر شلنا لكل كوخ فى كينيا وأوغندا وستة شلنات فى تنجانيقا. وكل من يعجز عن دفع ضريبة الكوخ فعليه أن يشتغل فى أراضى الأوروبيين نظير الضريبة المفروضة عليه. وقيمتها ارتفعت بين سنوات ١٩١٣، ١٩٢٤، فأصبحت ٣٥ شلنا فى أوغندا و ٢٠ شلنا فى كينيا و ١٢ شلنا فى تنجانيقا.

ونجم عن هذه الوسائل زيادة عدد الأفريقيين العاملين فى مزارع الأوروبيين بكينيا من ١٢,٠٠٠ عامل فى عام ١٩١٢ إلى ٩٠,٠٠٠ عامل فى ١٩٢٠، ثم إلى ١٨٥,٥٠٠ عامل فى عام ١٩٢٧، وكان ٣٤٪ من الأفريقيين الذكور يعملون فى أماكن بعيدة عن قراهم، وارتفعت هذه النسبة فى معازل الكيكويو والناندى إلى ٧٥٪، وفى عام ١٩١٣ كان عدد الأفريقيين الذين يعملون فى المزارع الأوروبية بتنجانيقا يبلغ ٩٢,٠٠٠ أفريقى، فأصبحوا عام ١٩٢٧ يبلغون ١٨٠,٠٠٠ أفريقى. ومن الجدير بالذكر أن الإجراءات والقوانين التعسفية الصادرة ضد الأفريقيين فى كينيا قد توجت بقرار آخر أصدرته عام ١٩٢١ «رابطة المستوطنين الكينيين» ويقضى بتخفيض الأجور بمقدار الثلث.

وعلى خلاف كينيا وتنجانيقا، حيث منع الأفريقيون فيهما من زراعة البن منذ عام ١٩٢٦، كان الفلاحون الأفريقيون هم الموردون الأساسيون للمحاصيل التصديرية فى أوغندا، والواقع أنه لم يكن مسموحاً للفلاحين الأوغنديين أو «الباكوبى» إلا بزراعة المحاصيل فقط، وبموجب المراسيم الخاصة فى عامى ١٩٢٦ و ١٩٣٠ بشأن بيع وتصنيع وتسويق القطن والبن والدخان كان على «الباكوبى» أن يبيعوا محاصيلهم فى وقت معين وفى مناطق معينة وبسعر محدد سلفاً، وهذا السعر لم يكن يزيد عن خمس أو سُدس السعر العالمى. وفى عام ١٩٢٠ بدأ فى أوغندا تطبيق نظام «لوفالو» وهو يلزم كل أفريقى بلغ أشده أن يعمل دون أجر فى رصف الطرق ثلاثين يوماً كل سنة. ويجيز لملاك الأرض والعمال الأجورين تفادى القيام بهذا الواجب بدفع ضريبة قدرها عشر شلنات. وقد استطاعت حكومة محمية أوغندا عن طريق هذا النظام إنشاء شبكة من الطرق تربط بها المراكز الإدارية والتجارية بالعاصمة، إلا أن هذه الطرق لم تستطع أن تستجيب للضغوط الشديدة عليها، فتحوّلت بعض الطرق إلى مسالك غير صالحة لخدمة السيارات،

وأصبحت الكبارى - عبر المستنقعات - كمصايد الموت للسائقين، وكثرت ضحايا الانحناءات الحادة وتلال النمل الأبيض التى تخفيها الحشائش وسط الطرق.

ومع ذلك كله. فقد طالب المزارعون الأوروبيون والملاك فى أوغندا حكومة المحمية بأن تقدمهم بأيدي عاملة رخيصة. ولجأت الإدارة الاستعمارية إلى حل هذه المشكلة بطريقتين:

أولاهما: فرض حظر على إنتاج المحاصيل التصديرية فى جميع الجهات الشمالية من المحمية ترتب عليه تحويل هذه الجهات إلى مصدر دائم للأيدى العاملة.

وأخراهما: تشجيع العمال على الهجرة من رواندى - أورندى وتنجانيقا وكنيا. وفى عام ١٩٢٥ بلغ عدد العمال المهاجرين إلى أوغندا ١٧٠٠٠ عامل، وكان هؤلاء يتقاضون نصف أجر العامل الأوغندى، مما جعل أحوالهم المعيشية سيئة للغاية.

واستمر نزع ملكية الأرض فى كينيا بسرعة كبيرة؛ فبعد الحرب العالمية الأولى، اقتطعت مساحة ٨٢,٠٠٠ فدان من المعازل الوطنية لاستيطان الجنود الإنجليز المسرّحين بعد الحرب، وحين عاد الجنود الوطنيون إلى بلادهم وجدوا أن أسرهم وعشائرتهم قد شردت إلى مناطق بعيدة عن موطنها الأصلي، فضلاً عن ذلك فقد أدى اكتشاف الذهب فى منطقة كاكاميجا إلى انتزاعها من أيدي الوطنيين واستيطان الأوروبيين بها. وفى عام ١٩٢٣ كان الأوروبيون يملكون حوالى أربعة ملايين فدان من أراضى كينيا. ولم يحلّ عام ١٩٢٨ إلا وكانوا قد وضعوا أيديهم على ما يزيد على مليون فدان أخرى.

ولم تشهد كينيا موجات عديدة من الهجرات المتابعة التى أدت إلى التوسع المستمر فى توطين البيض والعدوان على الأفريقيين فحسب، بل شهدت كذلك لجان الفحص والاستقصاء والتحقيق المتعددة التى أوفدها الحكومة البريطانية لدراسة الأحوال وتقصى أسباب تدمير الأفريقيين، حتى أن كينيا أصبحت تدعى بلاد اللجان الملكية لكثرة عددها وتوالى حضورها.

وقد اعترفت لجنة أورسيس - جور التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٩٢٤ بتبرم الأفريقيين وتدميرهم من سياسة الحكومة



البريطانية الخاصة بالأراضي، ولو أن تقرير اللجنة جاء مؤيدا لاستمرار توطن الأوروبيين. وعلى العموم كان من نتيجة توصيات اللجنة أن أصدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٦ مرسوماً يقضى بثبيت حدود المعازل الأفريقية، مما جعل السكان الوطنيين يأملون ألاّ تتعرض أراضيهم بعد ذلك لمزيد من عمليات الاغتصاب من جانب المستوطنين البيض، وهى آمال لم تلبث أن انهارت. فقد أقامت السلطات لجائاً حكومية خاصة بالأراضي فى المعازل الوطنية وخولتها حق تأجير هذه الأراضي للمستوطنين لآجال طويلة، وتلا تقديم تقرير لجنة هيلتون - يونج التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأولى من عام ١٩٢٨، أن اتخذت الحكومة البريطانية خطوة أخرى عام ١٩٣٠، بأن أصدرت مرسوما أعلنت فيه أن كل أراضي المعازل سوف تخصص إلى الأبد لصالح القبائل الأفريقية، ومع ذلك فقد استمرت السلطات فى نزع ملكية الأراضي ومنحها للأوروبيين. وفى عام ١٩٣٢ صدر مرسوم يقضى بامتلاك أراضي المعازل الأفريقية (مؤقتاً) بهدف استغلال ثرواتها المعدنية، وكان من الطبيعى أن يحتج الأفريقيون وتنتشر الاضطرابات فى كينيا، مما دعا الحكومة البريطانية عام ١٩٣٤ إلى إرسال لجنة سير وليم موريس كارتر لتقصي أسباب الاضطرابات. وبدلاً من مساعدة السكان الوطنيين، قدمت هذه اللجنة خدمات جلية للمستوطنين، فقد اقترحت اللجنة فى تقريرها زيادة الأراضي المخصصة للمعازل الأفريقية بإضافة ٢٦٠٠ ميل مربع إليها، ولكنها لم تحدد موقع هذه الأراضي الإضافية بل تركتها لتقدير حكومة كينيا، كما اقترحت تعيين حدود أراضي الهضبة التى يتمتع الأوروبيون فيها بمركز ممتاز، وبناء على اقتراحات اللجنة وتوصياتها، صدر عام ١٩٣٨ قانون: اتسع بمقتضاه نطاق التوطن الأوروبى فى هضبة كينيا ليضم مساحة قدرها ١٦,٧٠٠ ميل مربع، بينها حوالى ٤,٠٠٠ ميل مربع من أراضي الغابات. وهكذا وضعت أراضي هضبة كينيا فى أيدي الأوروبيين وتحولَّ نهائياً هذا الجزء من كينيا إلى (موطن للرجل الأبيض).

ولا حاجة إلى تأكيد أن الاستعمار الأوروبى فى القارة الأفريقية قد قام على أسس الاستغلال الاقتصادى والتجارى، كما أن الممولين الأوروبيين - وهم يوظفون رؤوس أموالهم - لم يكونوا مهتمين بتطوير البلاد الأفريقية ولا برفع المستوى

الاقتصادى والثقافى والاجتماعى للشعوب الأفريقية، بل كان همهم منصبا على استخلاص الأرباح. تلك كانت هى القوة الدافعة وراء اهتمامهم (بتطوير) المستعمرات، ومن هنا فقد أنفق الامبرياليون البريطانيون نفقا وتسعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية فى بناء خط حديد كينيا - أوغندة وهو مبلغ أخذ من الدولة، أى من جيوب دافعى الضرائب البريطانيين، وكذلك من البنوك الخاصة، وقد أنفق ما يزيد على ٥٠٪ من كل هذا المبلغ على العمولات والسمسرة فى بريطانيا، ومن ثم فقد كان الممولون البريطانيون واثقين بادىء ذى بدء من الأرباح الطائلة التى سيحصلون عليها نتيجة لتوظيف أموالهم فى أفريقيا الشرقية. والحقيقة أنه لا البنوك ولا الشركات الصناعية كانت مهتمة (بالتطوير) الحقيقى للقارة؛ لأن كل ما كانت تسعى إليه هو الحصول على أرباح طائلة فحسب. ويقدم نشاط رأس المال الأجنبى فى شرق أفريقيا مثلا حيا على ذلك.

فالشركة المساهمة الأفريقية الشرقية والتى يبلغ رأسمالها ٢٦٠,٠٠٠ جنيه استرلينى كانت تملك ٣٥٠,٠٠٠ فدان من الأراضى، بالإضافة إلى أن هذه الشركة نفسها كانت صاحبة جميع أسهم الشركة المركزية لمزارع البن التى اشترت ٢٠,٠٠٠ فدان من الأرض الخصبة فى هضبة كينيا. وكان الفيكونت كوبهام يملك ١٥,٦٠٨ سهما، والدوق بليموث ٣٦,٦١٠ سهما من بين أكبر حملة الأسهم، وقد استطاعت الشركة بإنفاقها أقل من جنيه استرلينى واحد على الفدان الواحد، أن تحقق ربحا يتراوح بين ٢٥,٧٥ جنيها استرلينيا عن كل فدان بعد بيع محصول البن فى السوق العالمى.

وكانت شركة إمبالى للمزارع فى تنجانيقا تملك ٦٠,٠٠٠ فدان من الأراضى، وفى عام ١٩٢٣ بلغت حصة السهم من الأرباح فى هذه الشركة ١٠٪، وارتفعت إلى ١٥٪ فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥. وفى هذا العام الأخير (١٩٢٥) استطاعت الشركة أن تحقق ربحا صافيا قدره ٥١,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يوازي ٤٢٪ من رأسمالها الأصيل البالغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه. وقد تمكنت الشركة بعد محصولين أو ثلاثة من استرداد قيمة رأسمالها الأصيل استردادا كاملا وأصبح كل عائد بعدئذ ربحا صافيا.

أما شركة أوغندة فكانت مهتمة بإنتاج القطن والبن والمطاط والجلود.

كما كانت تملك عددا كبيرا من المتاجر، واستطاعت برأسمالها الثابت وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أن تحقق فيما بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٤ ربحا صافيا بلغ حوالى ٢٣,٠٠٠ جنيه سنويا.

ولا يخفى أن الأيدى العاملة الأفريقية الرخيصة كانت مصدر كل هذه الأرباح فعلى سبيل المثال لم تزد الأجور التى دفعت عام ١٩٢٤ لعمال مزارع السيسل فى تنجانيقا عن ١٠٪ من قيمة المحصول فى السوق. وعلى ذلك فإن أرباح المزارعين الأوروبيين قد بلغت عشرة أضعاف أجور العمال.

وعلى هذا النحو، فإن سياسة الاستغلال الاقتصادى التى اتبعتها الإمبريالون البريطانيون قد حولت بلدان أفريقيا الشرقية إلى جحيم بالنسبة لسكانها الأفريقيين وإلى جنة وارقة الظلال بالنسبة للممولين الأجانب.

### الإدارة الاستعمارية:

طرات بعد الحرب العالمية الأولى بعض التغيرات فى النظام الإدارى فى مستعمرات أفريقيا الشرقية، فحل الحكم غير المباشر وهو الطابع التقليدى للحكم البريطانى، محل نظام الحكم المباشر الذى كان يمارسه الألمان فى تنجانيقا. ويقصد بنظام الحكم غير المباشر حكم الأفريقيين بواسطة الرؤساء والزعماء القبليين ومن خلال المؤسسات التقليدية المحلية. وينسب هذا النظام إلى اللورد لوجارد الذى طبقه بنجاح فى نيجيريا بغرب أفريقيا.

وبصرف النظر عما يردده الإنجليز عن مزايا هذا النظام وملاءمته للقيم والتقاليد الأفريقية ومحافظة على حياة أفريقيا التقليدية، إلا أنه كان دون شك من أرخص أنواع الحكم والإدارة بالنسبة للاستعمار البريطانى، وأتاح له كل المكاسب الاقتصادية، وأفسد الرئاسات القبلية.

وبموجب هذا النظام الذى طبق فى تنجانيقا منذ أن أصبح السير دونالد كامبيرون حاكما، كانت كل وحدة رئاسية قبلية منظمة فى شكل هرمى، يقبع على قمته السلاطين، يليهم رؤساء أو زعماء القبائل، ويلى هؤلاء الرؤساء الفرعيون أو رؤساء العشائر، ثم يأتى فى القاعدة رؤساء الأسر والعائلات، على أن هذه الطبقات الرئاسية الأربع لم توجد فى كل منطقة أو وحدة قبلية فى تنجانيقا، بل



كان يوجد فى العادة ثلاث طبقات، وفى بعض الأحيان طبقتان فقط، حسب الظروف والأحوال المحلية، وكان الحاكم العام فى دار السلام هو الرئيس الأعلى لكل الوحدات الرئاسية القبلية.

ومع أن البريطانيين كانوا يحكمون طبقا لشروط نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم، فلم تكن أوضاع سكان تنجانيقا الوطنيين أفضل من أوضاع إخوانهم فى كينيا وأوغندا، والواقع أن المستعمرين البريطانيين أخذوا يستغلون ويضطهدون شعوب أفريقيا الشرقية كلها دون أى اعتبار للوضع القانونى للبلاد التى يحكمونها. وسواء كانت محمية أو تحت الانتداب أو مستعمرات؛ فقد تركزت كل السلطة فى أيدي الحكام البريطانيين والمقيم البريطانى فى زنجبار. ولم يلبث أن أقيمت هيئات «المساعدة» للحكام، هى المجالس التنفيذية والتشريعية، التى أسست فى كينيا (عام ١٩٠٧)، وأوغندا (عام ١٩٢٠)، وتنجانيقا (عام ١٩٢٦)، وزنجبار (عام ١٩٢٦).

وكانت المجالس التنفيذية تضم كبار الموظفين البريطانيين بحكم مناصبهم، على حين أن المجالس التشريعية كانت تضم إلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمزارعين ورجال الأعمال البيض، الذين طالبوا بتمثيلهم فى هذه المجالس.

وعملت المجالس التنفيذية والتشريعية منذ قيامها كهيئات استشارية فقط، فظلت المستعمرات - سواء كانت محمية خاضعة لنظام الانتداب تُحكم كما كان الحال من قبل بواسطة الحكام الذين لم يكونوا مسئولين إلا أمام حكوماتهم فقط. وقد استمر جهاز الحكم هذا ومؤسساته قائمة حتى تمكنت شعوب أفريقيا الشرقية من نيل استقلالها.

ولم يطرأ على السياسة البريطانية الاستعمارية فى أفريقيا أى تغير مبدئى، على الرغم من الإصلاحات الطفيفة فى مجال الخدمات الصحية أو التعليمية، فقد وفد الأطباء على المنطقة لمقاومة الملاريا ومرض النوم على وجه الخصوص، وأقيمت المستشفيات ولكن بأعداد قليلة للغاية، كما أن العناية الطبية كانت تخصص فى المقام الأول للسكان غير الأفريقيين، فضلا عن ذلك فقد زاد عدد المدارس والطلاب، ولكن أمور التعليم كانت لا تزال فى يد الإرساليات التبشيرية، التى كانت بعض مدارسها الأولية بدائية للغاية لا تحوى شيئا من أثاث، ولم تزد على

أكواخ حقيرة أو مخازن للحبوب بدون نوافذ، وكان التدريس بدائيا جدا، إذ لم يكن هناك مدرسون مؤهلون، ولم تكن هذه المدارس أو كلية ما كيرى التى أنشئت بضواحي كمبالا (أوغندا) عام ١٩٢٢ تقدم لطلابها تعليما بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة، أما الذين كانوا يتلقون تعليما وتدريباً كافيين، ويستطيعون مواصلة دراساتهم فى المدارس الثانوية والعليا فى بريطانيا أو الهند، فكانوا خريجي المدارس أو الكليات الممتازة مثل كلية بودو أو كلية الملك التى أسست بأوغندا لأبناء الرؤساء الأفريقيين.

ومع ذلك فإن التعليم الثانوى أو العالى لم يكن يفتح الباب أمام المثقف الأفريقى للحصول على عمل مناسب سواء فى الوظائف الحكومية أو حتى فى أى مكتب أفريقى محلى. فقد كان المستوطنون الأوروبيون يفضلون الإخصائيين البريطانيين أو الهنود، بينما كانت مناصب الإدارة الأفريقية المحلية مشغولة بالسادة الإقطاعيين ورؤساء القبائل، الذين كانوا لا يرغبون فى إفساح الطريق أمام الشباب الأفريقى المتعلم، والذين كانوا يجدون تأييدا تاما فى هذا الاتجاه من جانب السلطات الاستعمارية.

ودأب البريطانيون فى أفريقيا الشرقية على الترويج لنظريتهم عن السيادة العنصرية، وأن الأوروبيين أو البيض هم رسل الحضارة وحاملوا مشعل المدنية، وقد توصلوا عن طريق إشعار الأفريقيين بأنهم أقل منهم حضارة ورقيا، وأن عليهم الخضوع والتبعية للسادة الأوروبيين، إلى تبرير سياستهم فى التمييز العنصرى، وقد سيطر ذلك تدريجيا على كل مظهر من مظاهر الحياة الأفريقية، وغدا محور النشاط البريطانى كله فى المنطقة.

ففى كينيا اكتسب التمييز العنصرى حماية قانونية؛ إذ أعلن فيها صراحة أن الأفريقيين «مواطنون من الدرجة الثالثة» باعتبار أن المهاجرين الآسيويين «مواطنون من الدرجة الثانية» وأن المستوطنين الأوروبيين أو البيض الذين سيطروا على جهاز الحكم ومؤسساته وانتزعوا الأرض من أيدي أبناء البلاد، هم بالطبع مواطنون من الدرجة الأولى. وكانت السلطات الاستعمارية تتساءل دائما عن قدرات الأفريقيين الثقافية، وتتذرع بذلك لحرمانهم من تولى المناصب الهامة أو عضوية المجالس التمثيلية.

وكان الأفريقيون فى كينيا محرومين من زراعة المحاصيل التصديرية بدعوى أن البن أو السيسل يفقدان قيمتهما الاقتصادية إذا قام الأفريقيون بزراعتها. وقد نسى المستعمرون البريطانيون أو تناسوا عمداً أن هذه المحاصيل التصديرية نفسها، والتي يقوم الأفريقيون فى تنجانيقا وأوغندا بزراعتها، كانت تلقى تقديراً عالياً فى السوق العالمى.

وتحكم التمييز العنصرى فى مجالات التجارة والصناعة فى كينيا. فمن أجل حماية رجل الأعمال البريطانى من منافسة الأفريقيين الخطرين، منعت السلطات الاستعمارية أبناء البلاد من العمل بالتجارة الخارجية أو تجارة الجملة فى داخل البلاد أو بتصنيع أو تسويق المحاصيل التصديرية، كما رفضت أن تمنحهم أية مساعدة مالية. ولم تمارس سياسة التمييز العنصرى فى كينيا فى المجالات السياسية أو الاقتصادية فقط، بل تعدتها إلى المجالات الاجتماعية كذلك، إذ كان محرماً على الأفريقيين أن يركبوا العربات أو الأتوبيسات المخصصة للرجل الأبيض، وكانت الأماكن العامة فى كينيا وكذلك العربات أو الأتوبيسات تحمل لافتات كتب عليها: «للبيض فقط».

أما فى تنجانيقا وأوغندا، فلم يشرع التمييز العنصرى قانوناً، ويرجع ذلك إلى أن المستوطنين الأوروبيين كانوا قليلى العدد نسبياً، ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى حماية امتيازاتهم، ومع ذلك فإن التمييز العنصرى فى تنجانيقا وأوغندا كان معمولاً به فى المكاتب العامة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية.

ولا شك أن سياسة التمييز العنصرى وسيطرة المستوطنين البيض على الحكم وانتزاعهم الأراضى من الأفريقيين، كان لها أثرها فى انبعاث الحركة المعادية للإمبريالية فى شرق إفريقيا، تلك الحركة التى قامت على أكتاف الطبقة البورجوازية الأفريقية النامية.

### بداية الحركة المناهضة للإمبريالية:

لم تشهد بلدان أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى حركة سياسية منظمة، فقد كان السلاطين وزعماء القبائل ورؤساؤها - طبقاً للتقاليد المتوارثة يمثلون رجال



السياسة. وبعد أن خضعت المنطقة للحكم البريطانى ، أصبح هؤلاء السلاطين والزعماء والرؤساء موظفين لدى الحكومة البريطانية تدفع لهم المرتبات وتمنحهم العطايا والهبات. وكانت وظائفهم وظائف قمع بالضرورة، فهم يرأسون المحاكم القبلية للفصل فى خصومات الأهالى، وينفذون تعليمات الحكومة وأوامرها ويتولون جمع الضرائب من أفراد الشعب الخاضعين لنفوذهم.

ولما كان معظم الرؤساء والزعماء لا يعرفون القراءة والكتابة، فقد كان المندوب الإقليمى الأوروبى يزود كلا منهم بكاتب ممن حصلوا على قدر بسيط من الثقافة الأوروبية فى مدارس الإرساليات ، لكى يحفظ السجلات ويحرر المكاتبات مع المندوب الإقليمى نفسه أو مع الرؤساء والزعماء الآخرين. وكان على المندوب الإقليمى أن يزود كل رئيس وزعيم بعدد من رجال البوليس المسلحين لكى يستعين بهم فى إخضاع كل من يحاول الاعتراض على أوامر الحكومة أو الخروج على تعليماتها.

وعلى ذلك، لم يكن من المنتظر أن يلعب هؤلاء الرؤساء والزعماء دورا رئيسيا فى الحركة الوطنية المناهضة للإمبريالية التى نمت فى شرق أفريقيا بين الحربين العالميتين، والتى قامت بهذا الدور فى الحقيقة هى القوى الاجتماعية الجديدة التى أتاح لها نمو الاقتصاد الرأسمالى فى المنطقة فرصة الظهور، فإذا كانت حاجة الإدارة الاستعمارية لعدد كبير من صغار الكتبة قد هيات الظروف لنشأة طبقة المثقفين الأفريقيين فإن حاجة المزارعين وأرباب الصناعة الأجانب للأيدى العاملة الرخيصة قد هيات الظروف لنشأت الطبقة العمالية الأفريقية الجديدة. ومن جهة أخرى، فإن إدخال زراعة المحاصيل التصديرية وتنمية التجارة وتوسيع نطاق السوق الداخلية، قد هيا بدوره الظروف لنشأة الطبقة البوراجوازية الأفريقية الجديدة.

وعلى كل حال، فبعد الحرب العالمية الأولى نمت الحركة الوطنية فى شرق أفريقيا وتركزت فى كينيا، وكان هذا أمراً طبيعياً، لأن الأمبريالية كشفت عن أبشع أنماط الاستغلال فى هذه المستعمرة.

وبينما كانت الحرب العالمية الأولى تشرف على نهايتها، بدأت قبائل كينيا بصفة عامة وقبائل الكيكويو والكافير وندو بصفة خاصة تبدي استياءها العلنى من نزع

حيازة الأرض والسخرة وظروف العمل السيئة وانخفاض الأجور.

وفى عام ١٩٢٠م أسس الكيكويو أولى منظماتهم السياسية، وهى «رابطة الكيكويو» التى تشكلت من الرؤساء والزعماء المعتدلين فى وجهات النظر والموالين للإدارة الاستعمارية، والذين ظلوا على ولائهم طوال سنوات الاضطرابات التالية، وقد عملت هذه المنظمة على امتصاص السخط والتخفيف من النقد الحاد الموجه إلى الأمبريالية أكثر من الدفاع عن مصالح الكيكويو. وبذلك أثبتت هذه المنظمة عجزها عن قيادة الأفريقيين ضد حكامهم الأمبرياليين، ولم تكن محبوبة بين جماهير الشعب.

وفى عام ١٩٢١م أسست «رابطة شباب الكيكويو» برئاسة هاوى ثوكو كاتب البريد، أو فى قول آخر عامل التليفون، لحماية حقوق المواطنين والدفاع عن مصالحهم وكان السبب المباشر لتأسيس هذه الرابطة هو القرار الذى أصدرته «رابطة المستوطنين الكينيين» بتخفيض أجور الأفريقيين بمقدار الثلث، كنتيجة للتغيرات التى طرأت على العملة عام ١٩٢١م، وهبوط الأسعار العالمية للسلع الأولية. وكما يبدو من اسم «رابطة شباب الكيكويو»، كان أعضاؤها من الشباب المثقف الذى تعلم معظمه فى مدارس الإرساليات، وكانت آراء الرابطة تنشر فى صحيفة تصدر فى نيروبي ويمتلكها الهنود، كما كان المبشر «بارلو» وهو من المتخصصين فى لغة الكيكويو - يقوم بترجمة شكاوى الرابطة إلى اللغة الإنجليزية.

وكانت عضوية «رابطة شباب الكيكويو» مفتوحة أمام جميع أفراد الكيكويو سواء كانوا من المسلمين أم المسيحيين أم الوثنيين. وقد رفض أعضاء هذه الرابطة الجديدة أن يتعاونوا مع الرابطة السابقة واعتبروا رؤساءها عملاء للاستعمار.

والجدير بالذكر أن الشعب الكينى قد علم بأمر الرابطة الجديدة فى اجتماع جماهيرى عقد فى داجورتى فى ٢٤ يونية عام ١٩٢١م للاحتجاج على القرار الذى أصدرته «رابطة المستوطنين الكينيين» والذى يقضى بتخفيض الأجور بمقدار الثلث. وكان أعضاء هذه الرابطة هم الذين صاغوا المذكرة التى تضمنت مطالب الكيكويو وأرسلت إلى حكومة كينيا، وفى الوقت نفسه بعث هاوى ثوكو بترقية بنفس المعنى إلى الحكومة البريطانية.

وسرعان ما قررت الرابطة توسيع نشاطها خارج نطاق قبائل الكيكويو، فأنشأت فروعاً محلية لها وشرعت تشن حملة ضد نزع ملكية الأرض. وصار هارى ثوكو يخطب فى الاجتماعات التى تعقد فى إقليم كافير وندو وغيره من الأقاليم، ونشط فى توحيد صفوف مواطنة وتعريفهم بحقوقهم. وأقلق نشاط هذه الرابطة السلطات البريطانية والمستوطنين البيض، فاعتقل ثوكو فى مارس عام ١٩٢٢م وزج به فى سجن نيروبي، فعمت المظاهرات البلاد، ورابط المتظاهرون أمام سجن نيروبي يطالبون بإطلاق سراح رئيس الرابطة السجين، فما كان من السلطات الاستعمارية إلا أن أمرت البوليس بإطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل، فقتل عديد من الأفريقيين وجرح أكثر من مائة.

ولجأت السلطات الحكومية إلى الانتقام، فأصدرت أوامرها بمنع كل الاجتماعات الجماهيرية ووقف نشاط جميع المنظمات السياسية، وقامت باعتقالات واسعة النطاق، وأرغمت الرؤساء والزعماء الأفريقيين على تقديم أسماء أنصار الرابطة وتسليمهم للبوليس، ونفى هارى ثوكو واثنان من أقاربه دون محاكمة إلى قسمايو.

غير أن أساليب القمع والتنكيل هذه لم تصب قوى كينيا الوطنية بالضعف، فصممت على مواصلة النضال ضد المستعمرين. فبعد اعتقال هارى ثوكو توقف نشاط «رابطة شباب الكيكويو» لفترة قصيرة، أعادت بعدها تنظيم صفوفها باسم «رابطة الكيكويو المركزية» برئاسة جوزيف كانجيشى وجيس كاريوكى وجومو كينياى وجذبت هذه المنظمة الانتباه إليها لأول مرة خلال عام ١٩٢٥، حين قدم أعضاؤها التماساً إلى الحكومة طالبوا فيه بالسماح للأفريقيين بزراعة البن، وينشر قوانين مستعمرة كينيا بلغة الكيكويو، وبإطلاق سراح هارى ثوكو.

وقد كان من أهداف هذه المنظمة الجديدة: وقف عمليات نزع ملكية الأرض، ومنح الحقوق السياسية للأفريقيين وتمثيلهم فى المجلس التشريعى، وانتخاب الرؤساء والزعماء الأفريقيين وكذلك الأجهزة الإدارية المحلية، ومنح العمال والمستخدمين الأفريقيين حقوقاً متساوية.

ولما كانت غالبية أعضاء هذه المنظمة من الشباب الأفريقى المثقف والنشط، فقد تمكنت بسرعة من اكتساب نفوذ كبير لدى جماهير الشعب، وساعدها على ذلك



ارتباط برنامجها بالدفاع عن حقوق الأفريقيين فى الأرض ومعارضتها للتمييز العنصرى وتمسكها بختان الإناث طبقاً لتقاليد الكيكويو، الأمر الذى كان يحاربه رجال الإرساليات الاسكتلندية الذين يعملون وسط أراضي الكيكويو. وفى عام ١٩٣٠م شن جومو كينيا حملة بين شباب الكيكويو ضد نشاط المبشرين لوقف ختان الإناث وكان أعضاء الجمعية يتجهزون فرصة أعياد الكيكويو ورقصاتهم التقليدية فى معازلهم للقيام بحملات سياسية ونشر أفكارهم بين جماهير الشعب. وفضلاً عن ذلك، فقد لعبت جريدة «المويجويثانيا» (ومعناها المصلح) دوراً هاماً فى توحيد وتثقيف الجماهير الشعبية سياسياً.

ولم يتحمل المستوطنون البيض وجود رابطة تدافع عن حقوق الأفريقيين «بالوسائل الدستورية» أى بالالتجاء إلى المحاكم وتقديم الالتماسات إلى الحكومة، فحرضوا الحاكم العام عليها. ولم تكن السلطات الاستعمارية فى حاجة إلى هذا التحريض؛ إذ كانت تدرك أن «رابطة الكيكويو المركزية» تشكل خطراً داهماً على حكمها. وفى أكتوبر عام ١٩٢٩م، حذر حاكم كينيا، وهو يخطب فى المجلس التشريعى «المهيجين» من العقاب الذى ينتظرهم بسبب تقويضهم «السلطات الدستورية»، وفى ١٧ ديسمبر من العام نفسه أصدرت الحكومة قراراً بمنع الجماهير من أداء أغانيها ورقصات الجماعية التقليدية، بدعى أن هذه الأغاني والرقصات تستخدم للدعاية السياسية وإثارة الشباب.

وتجاهلت الحكومة كل الاحتجاجات والالتماسات التى تقدمت بها الرابطة لإلغاء هذه القرارات، مما جعل زعماءها يبحثون عن التأييد خارج البلاد. وأرسل لهذا الغرض جومو كينيا، السكرتير العام للرابطة إلى بريطانيا، حيث قام بدعاية فى الأوساط البريطانية لقضية قومية. وكان من نتيجة ضغط الشعوب الأفريقية والرأى العام فى بريطانيا، أن أطلق سراح هارى ثوكو عام ١٩٣٠م فانتخب عام ١٩٣٢م رئيساً للرابطة، ولكن أعوام المنفى جعلت من ثوكو رجلاً معتدل الفكر، وكان هذا أحد الأسباب التى أدت إلى حدوث انشقاق فى صفوف الرابطة، فتركها ثوكو ليشكل فى عام ١٩٣٥م منظمة خاصة به، وهى «رابطة الكيكويو الإقليمية».

ومع أن رابطة الكيكويو المركزية كانت من أبرز وأنشط الجماعات السياسية الضاغطة في كينيا، إلا أن المصالح المحلية ساعدت على إيجاد عدد من الجمعيات الأخرى، وسط الكيكويو أنفسهم، وظلت رابطة الكيكويو السابقة تمارس نشاطها، وفي عام ١٩٣١ غيرت أسمها إلى رابطة الكيكويو المخلصين لوطنهم، لتأكيد مساندة أعضائها للحكومة المركزية. وكان الاهتمام الرئيسي، إن لم يكن الوحيد لهذه الرابطة، هو مسألة الأرض، وفيما عدا ذلك قامت الرابطة بمعارضة المطالب المتطرفة لمنافستها «رابطة الكيكويو المركزية»، وفي عام ١٩٢٨م تشكلت رابطة أخرى باسم «حزب الكيكويو التقدمي» وكانت تؤيد آراء الكنيسة الأسكتلندية بشأن عدم ختان الإناث، وفي عام ١٩٢٤ تأسست في إقليم كابير وندو «الرابطة المركزية لكابير وندو الشمالية» على غرار رابطة الكيكويو المركزية، وكانت هذه الجمعيات كلها، وكذلك «رابطة دافعي ضرائب كابير وندو الشمالية» تطالب بتمثيل الأفريقيين في المجلس التشريعي وبتسهيلات تعليمية أفضل وبمعاملة الأفريقيين معاملة أفضل فيما يختص بمشكلة الأرض.

وعلى كل حال، فقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي صارت رابطة الكيكويو المركزية تبذلها للتعاون مع المنظمات الكينية الأخرى، إذ كانت لا تزال للمصالح المحلية الغلبة على المصلحة الوطنية المتمثلة في تحدى الأمبريالية. غير أنه حدث أن تشكل عام ١٩٤٠م «المجلس المتحد» الذي وحد في إطاره «رابطة الكيكويو المركزية» و «رابطة أعضاء الأوكامبا» و «رابطة تلال تيتا» وكان هدف هذه المنظمة الجديدة توحيد نضال سكان كينيا ضد الاستعمار، غير أن السلطات البريطانية لم تلبث أن قضت على نشاطها واعتقلت ٢٣ عضواً من أعضائها وفرضت حظراً على نشاط رابطة الكيكويو المركزية أكثر المنظمات شعبية في كينيا بحجة أن لها نشاطاً هداماً واتصالات بالزعيم النازي أدولف هتلر، ونفت آلافاً من أعضائها إلى معسكرات السخرة.

وفي أوغنده أسست مجموعة لا يزيد عددها على عشرين شاباً أفريقياً مثقفاً من أبناء الرؤساء والزعماء «رابطة شباب الباغنده» عام ١٩١٨م وهي أول المنظمات السياسية في أوغنده. وكان هدفها الأساسي تحقيق الإصلاح الديمقراطي في «اللوكيكو» أي مجلس بوغنده المحلي إلى جانب التغلب على الخلافات الدينية والقبلية بين الرؤساء والزعماء.

ولم يلبث أن انضم معظم أعضاء هذه الرابطة إلى رابطة «الباتاكا» التي تشكلت عام ١٩٢١م للدفاع في حق «الباتاكا» في تملك الأرض. و «الباتاكا» أصلاً في لغة الباغنده هم رؤساء العشائر الذين عاشوا في بوغنده قبل قيام البيت المالك السابق. وكانت مقابر كل عشيرة تقام في قطعة أرض خاصة، ومن ثم تعتبر إقامة المقابر دليلاً على أن هذه الأرض تمتلكها عشيرة معينة وكانت هذه الملكية جماعية ويدير الرؤساء شئون الأرض ويوزعون محصولها.

غير أنه لما كانت اتفاقية عام ١٩٠٠م قد حرمت عددًا كبيراً من رؤساء العشائر من تملك الأرض، على حين سمحت بتوزيع جزء كبير منها فيما يعرف بأرض «الميلو» على رؤساء القبائل وزعمائها، فقد شكل رؤساء العشائر هؤلاء عام ١٩٢١م، تجمعاً سياسياً لمهاجمة رؤساء القبائل وفصح أساليبهم في استغلال «الباكوبي» أو الفلاحين، وهو التجمع الذي عرف «برابطة الباتاكا».

ومن الجدير بالذكر أنه قبل اتفاقية عام ١٩٠٠م، كان رؤساء القبائل يجمعون من أتباعهم وفلاحهم ضريبة عينية أو يرغمونهم على العمل سخرة في أراضيهم كنوع من الضريبة، وفي مقابل ذلك كانوا يشملونهم بحمايتهم، وقد عرفت هذه الضريبة الإقطاعية باسم «بوسولو» هذا بالإضافة إلى أن رؤساء القبائل كانوا يحصلون من الفلاحين على هدايا من إنتاجهم، من التبغ والموز في العادة، كنوع من ضريبة العشور، تعرف باسم «نفيجو». وفي اتفاقية عام ١٩٠٠م، حصل الاتفاق على منح الرؤساء والزعماء مرتبات سنوية، ولم يعد، بالتالي، لهم الحق في الحصول على ضريبتى البوسولو والنفيجو.

في الوقت نفسه سمح لملاك الأرض بتحصيل إيجارات سنوية من الفلاحين، على ألا يحدث أى التباس بين الإيجارات المحصلة وبين الضرائب التي كانوا يجبرونها من قبل بصفته رؤساء قبائل. غير أنه بارتفاع قيمة القطن الذي ينتجه الفلاحون، لم يتردد بعض الرؤساء في مطالبة المستأجرين بضرائب باهظة، لا يمكن اعتبارها بأى حال من الأحوال إيجارات اقتصادية معتدلة.

وكانت نتيجة اشتداد نشاط الفلاحين بعد أن تولت «رابطة الباتاكا» قيادتهم والخوف من حدوث اضطرابات اجتماعية، أن أصدرت حكومة محمية أوغنده عام



١٩٢٧م قانون البوسولو والنفيجو الذى نفذ بعد مفاوضات مع اللوكيكو ابتداء من أول يناير عام ١٩٢٨م. واستهدف هذا القانون التخفيف من وطأة الاستغلال الإقطاعي للفلاحين، فمنح الفلاحين حق وراثة وتأجير الأرض وخفض الإيجارات الإقطاعية.

أما فى تنجانيقا، فقد كان تأسيس المنظمات الجماهيرية والفلاحية سمة من سمات نمو الحركة المعادية للامبريالية فيها. وفى عام ١٩٢٩م أقيمت جمعية تعاونية لتسويق المحاصيل التصديرية بهدف حماية الفلاحين من غبن المشترين الأجانب. وفى عام ١٩٣٩م تشكل «اتحاد كليمنجارو» التعاونى من ٢٧ جمعية تعاونية تضم ٢٥,٧٠٠ عضو.

وفى أوائل الثلاثينات حاول العمال الأفريقيون فى تنجانيقا تأسيس نقابة لهم. وفى يناير عام ١٩٣٣م قام ١٢,٠٠٠ عامل من مناجم الذهب فى «لوبا» بإضراب استمر أسبوعاً فى سبيل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل والأحوال المعيشية، ولم يستأنفوا العمل مرة أخرى إلا بعد الاستعانة بقوات البوليس لفض الإضراب. وفرضت حكومة تنجانيقا عندئذ الحظر على جميع النقابات وتحريم والإضرابات غير أن هذا لم يضع حداً لكفاح العمال.

وفى عام ١٩٣٦م لجأت السلطات الاستعمارية إلى قمع إضراب عمال الأرصفة فى ميناء «تانجا» بإطلاق الرصاص على المضربين.

ومما يستلفت النظر أن اضطرابات سياسية واجتماعية عديدة فى شرق أفريقيا قد بدأت فى شكل احتجاجات دينية، ومن هذه الحركة «المالاكينية» التى انتشرت فى جميع أنحاء أوغندا عام ١٩٢١م، وقد سمى اتباع هذه الطائفة الدينية «الهرطقية»، التى ظهرت عام ١٩١٣م، باسم مؤسسها مالاكى موسى جاكوا وبلغ عدد أتباعها عام ١٩٢١م تسعين ألفاً. وكانت الحركة معادية للكنيسة المسيحية والسلطات الاستعمارية. وبعد القبض على مالاكى ونفيه (توفى عام ١٩٢٩م) أخذ نشاط الطائفة المالاكينية يقل شيئاً فشيئاً، ولو أنها كانت فى عام ١٩٢٤م لا تزال تضم ٥٠,٠٠٠ من الأتباع.

وفى كينيا أيضًا فإن الاحتجاج ضد الكنيسة المسيحية والمبشرين الذين ساندوا الإمبرياليين مساندة تامة، قد تجسد فى بعض الطوائف الهرطقية. ومن هذه طائفة أطلقت على نفسها «واتووامنجو» أى شعب الله. وقد ظهرت هذه الطائفة منذ عام ١٩٣١م، وعاش أفرادها عيشة الزهاد. ولما كانوا يعتقدون أن الأوروبيين لا يعطفون على مطالب السكان الأفريقيين، فقد عارضوا كل ما له أصل غربى أو أوروبى. وكانوا يعتقدون أن الطائرات هى سبب حدوث القحط وهجمات الجراد. وعلى العموم، كانت هذه الطوائف الدينية الهرطقية ذات طابع عام معاد للاستعمار، وتعمل من أجل تقويض دعائم الحكم الاستعماري فى شرق أفريقيا.

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهر مشروع تأسيس اتحاد سياسى يضم كينيا وتنجانيقا وأوغندا. وكان صاحب هذا المشروع هو وزير المستعمرات البريطانى مستر امرى الذى كان يفكر حتى قبل نهاية الحرب فى إمكانية ربط أفريقيا الشرقية الألمانية بالمستعمرات البريطانية المجاورة. رغم المخاوف التى أبدتها المستوطنون البيض فى كينيا عام ١٩٢٠م من أن يؤدى هذا المشروع إلى تحطيم مخططاتهم الرامية إلى تحويل كينيا إلى مستعمرة عنصرية على غرار جنوب أفريقيا يتمتع فيها المستوطنون بالحكم الذاتى، فقد ظل امرى يعتقد فى صلاحية مشروعه وينتهاز كل فرصة للترويج له سواء فى خطبه العامة أو محادثاته، وكخطوة أولى فى سبيل تنفيذ هذا المشروع أوصت لجنة أورمبى - جور البرلمانية التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٩٢٤م، بإنشاء ما أطلق عليه «مؤتمر حكام أفريقيا الشرقية» لمناقشة المشاكل ذات المصالح المتبادلة، وليعمل بمثابة هيئة تنفيذية للمشروع. وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل عام ١٩٢٦م، غير أن مشروع إقامة دولة عنصرية فى كينيا على غرار جنوب أفريقيا لقي معارضة عنيفة من جانب السكان الأفريقيين، كما لقي مشروع الاتحاد السياسى معارضة شديدة من جانب الكاباكا واللوكيكو فى بوغندا، مما أرغم الحكومة البريطانية على التراجع والتخلى مؤقتًا عن حلها فى تأسيس هذا الاتحاد.

وطبقًا لتوصيات لجنة ميلتون يونج التى زارت منطقة شرق أفريقيا خلال الشهور الأولى من عام ١٩٢٨م، بذلت محاولة جديدة لإحياء هذه الخطة عام ١٩٣٠م ولكنها انتهت مرة أخرى بالفشل بسبب مقاومة السكان الأفريقيين والكاباكا

واللوكيكو فى بوغندة والأقلية الآسيوية فى كل من تنجانيقا وأوغندة.

ومما يجدر ذكره أنه فى سبيل مقاومة فكرة الاتحاد السياسى بين كينيا وتنجانيقا وأوغندة، وحدث شعوب هذه المستعمرات قواها فى نضالها ضد الاستعمار البريطانى. وبذا وضع الأساس للحركة القوية المعادية للاستعمار لشعوب أفريقيا الشرقية، تلك الحركة التى اشتد ساعدها بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت أكثر تنظيماً، وتولى قيادتها المنظمات الوطنية والسياسية ذات البرامج النضالية.

وعلى العموم يمكن القول بأنه بين الحربين العالميتين لم يكن الوعى السياسى والوطنى للجماهير الشعبية قد استيقظ فى الحقيقة، إذ كانت المنظمات السياسية ما تزال فى طور التكوين، كما كانت المصالح القبلية ما تزال متغلبة على المصالح الوطنية أو القومية. وفضلاً إلى أن المنظمات السياسية كانت ما تزال تثق فى أسلوب الالتماسات والبيانات واللجان البرلمانية الملكية، ولم تكن قد وقفت بعد علانية ضد النظام الاستعمارى نفسه، بل كانت لا تزال تناضل ضد مظاهره المختلفة. ومع ذلك، فرغم هذه النقائص الخطيرة، فإن حركة التحرر الوطنى كانت قد شرعت فيما بين الحربين العالميتين فى تقويض أسس الإمبريالية فى أفريقيا الشرقية.

\*\*\*



## الفصل الخامس

### حركة التحرير الوطني

#### من الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال

استفادت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م - ١٩٤٥م) استفادة تامة من المواد الخام والمنتجات الزراعية لمستعمرات أفريقيا الشرقية بالذات. وقد ترددت بادية ذى بدء فى تجنيد الأفريقيين داخل جيوشها خشية أن ينقلبوا عليها فيما بعد عند عودتهم إلى بلادهم، ومن ثم كان غالبية الأفريقيين الذين ضموا إلى قوات الحلفاء يلحقون بالفرق الاحتياطية أو بوحدات العمل وأسندت إليهم أعمال رصف الطرق وإنشاء المطارات وغيرها من الأعمال ذات الأهمية العسكرية وليست أعمال الحرب الفنية.

غير أن نقص القوى البشرية لدى الحلفاء لم يلبث أن أرغم بريطانيا على تشكيل وحدات أفريقية مقاتلة، لعبت دوراً هاماً فى المعارك التى دارت رحاها فى شرق أفريقيا وأثيوبيا ومدغشقر وبورما.

وبعد أن دخلت بريطانيا الحرب استعانت بقوات من شرق وغرب ووسط أفريقيا وكنيا، ولعبت هذه القوات الأفريقية دوراً حاسماً فى حسم معارك أفريقيا الشرقية خلال سنتى ١٩٤٠م و١٩٤١م. واستطاعت الفصيلة الأفريقية الحادية عشرة والثانية عشرة أن تحرر قسمايو فى ١٤ فبراير عام ١٩٤١م. ودخلت فى ٢٥ فبراير مقديشو، حيث واصلت زحفها إلى أثيوبيا. وفى ٢٦ مارس استولت الفصائل الأفريقية على هرارى، ثم حررت أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى ٦ أبريل ١٩٤١.

وظلت أفريقيا الشرقية كما كانت قبلا هى المورد الرئيسى للمواد الخام الرخيصة لبريطانيا.

ومن جهة أخرى فقد حدث بعض التغيرات فى التركيب الاجتماعى للمجتمع الأفريقى. فظهرت طبقات متوسطة أفريقية ومثقفون ومهنيون وسياسيون جدد

يختلفون عن رجال السياسة القدماء من الرؤساء وزعماء القبائل التقليدية البسطاء .  
وكقاعدة عامة فإن المثقفين الأفريقيين الذين خرجوا من صفوف الجماهير الشعبية  
وشاركوهم مصيرهم، كانوا هم الذين بشروا بالأفكار الثورية . وقد بذل المثقفون  
الذين خدموا شعوبهم بإخلاص جهوداً كبيرة في سبيل تجميع القوى الشعبية  
للنضال ضد الحكم الإمبريالي ولو أنه كان يوجد كذلك بعض المثقفين الذين  
خدعوا شعوبهم وعملوا في خدمة الإمبرياليين .

ولعب الجنود الأفريقيون المسرحون دوراً هاماً في إلهاب حركة التحرر الوطني،  
كما غدت الطبقة العاملة- بعد أن أسست أثناء الحرب نقاباتها الأولى قوة ثورية  
نشطة في النضال المناهض للاستعمار، علماً بأن العمال الموسمين كانوا يشكلون  
أغلبية الطبقة العاملة الأفريقية، وكان العامل المهاجر بعد أن يعمل في مزرعة أو  
مصنع يعود إلى قريته وهناك يأخذ في إثارة مواطنية ضد النظام الاستعماري .  
ولا يخفى أن اتحادات العمال والفلاحين قد شكلوا نواة الجبهة الوطنية التحريرية  
العريضة .

كذلك لعبت العناصر البورجوازية دوراً نشطاً في حركة التحرر الوطني، علماً  
بأن الطبقة البورجوازية الوطنية كانت ضعيفة للغاية اقتصادياً، كما كانت  
الاحتكارات التجارية تسيطر سيطرة تامة على الصناعة والتجارة الخارجية، ولكن  
الإمبرياليين منحوا بعض ممثلي الطبقة البورجوازية الأفريقية فرصة للحصول على  
أرباح ضئيلة في مجالات الزراعة والصناعات الحرفية والتجارية المحلية الصغيرة .  
ومع ذلك فإن الملاك الصغار الأفريقيين لم يكونوا أحسن حالاً من الطبقات  
الكادحة في ظل النظام الاستعماري مما دفعهم إلى الإسهام في حركة التحرر  
الوطني .

والجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية التي ظهرت في أفريقيا بعد الحرب العالمية  
الثانية كان يتولى قيادتها في العادة أفراد من المثقفين أو من البورجوازية الصغيرة .

### الأحزاب السياسية الوطنية:

ظهرت في أفريقيا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية منظمات سياسية قبلية أو  
محلية، إلا أن الخطوات الأولى في سبيل تشكيل أحزاب سياسية وطنية لم تتخذ

إلا فى أثناء الحرب وبعدها، وكانت مسألة الأرض هى مبعث تكوين هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ففى عام ١٩٤٤م تشكل فى كينيا أول حزب سياسى وطنى هو «رابطة الأفريقين الكينيين» التى عرفت بعد عام ١٩٤٦م باسم «اتحاد كينيا الأفريقى»، وفى عام ١٩٤٧م انتخب جومو كينيا رئيساً لهذا الاتحاد الذى راقب الإنجليز نشاطه بمتهى الحذر.

وعلى خلاف رابطة الكيكويو وغيرها من المنظمات السياسية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كان «اتحاد كينيا الأفريقى» يتكون من عدة قبائل كينية: الكيكويو والكامبا والليو وغيرها، كما كان يضم ممثلين عن البورجوازية الوطنية: الفلاحين والعمال والمثقفين. وكان هذا الاتحاد يرى أن مهمته الرئيسية هى جمع شمل قبائل كينيا وتوحيد صفوف رجالها الأحرار للنضال من أجل استعادة الأرض والإصلاح الديمقراطى.

وعلى ذلك، كانت أهداف الحزب تتمثل فى: توزيع الأرض على الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض، ومنح الحقوق السياسية للسكان الأفريقين، ورفع نسبة التمثيل الأفريقى فى المجلس التشريعى، وإلغاء التمييز العنصرى، وكفالة حرية نشاط النقابات العمالية، وتطوير نظام التعليم.

ولما كانت المساعدات التى تقدمها الحكومة فى مجال التعليم تافهة للغاية، فقد رسم اتحاد كينيا الأفريقى لنفسه سياسة بعيدة المدى تتمثل فى نشر التعليم ومحو الأمية بالنسبة لجميع المواطنين، واستطاع الحزب أن ينشئ عدداً من المدارس الأفريقية، أطلق عليها اسم «المدارس المستقلة»، وقد بلغ عدد هذه المدارس حوالى ٢٦٠ مدرسة التحق بها أكثر من ٧٠,٠٠٠ طالب وكانت نفقات تلك المدارس تعتمد على التبرعات التى تجمع تحت رعاية «جمعية الكيكويو للمدارس المستقلة» و«جمعية مدارس كارينجا».

وخطا الاتحاد خطوة عملية فعالة بإنشاء كلية المعلمين وهى الأولى من نوعها فى شرق أفريقيا لكى تعد المدرسين الأفريقين للعمل فى المدارس المستقلة.



وفى أوغندة تحولت رابطة الباتاكا عام ١٩٤٦م إلى حزب سياسى وطنى هو حزب الباتاكا، ولم تعد كلمة الباتاكا تعنى «رؤساء العشائر»، بل اتسع معناها ليشمل جميع أعضاء العشائر الذين يمتلكون الأرض، وكذلك الذين يستأجرون قطعة من الأرض، أو بالأحرى أى فرد يتسبب إلى عشيرة، وقد ناضل هذا الحزب فى سبيل تمتع الأفريقيين بحقوقهم السياسية وطالب بإقامة حكومة أفريقية ديمقراطية واستقلال أوغندة.

وفى عام ١٩٤٧م تشكل «اتحاد فلاحي أوغندة الأفريقيين» وسجلته السلطات فى ٢ أبريل عام ١٩٤٨م بقيادة أحد الزعماء السياسيين البارزين فى هذه الفترة.

وكان هناك تعاون كبير بين حزب الباتاكا واتحاد فلاحي أوغندة الأفريقيين. وفى بعض المناطق كان اتحاد فلاحي أوغندة هم أنفسهم أعضاء حزب «الباتاكا». وفى حين كان حزب «الباتاكا» يركز هجومه على حكومة بوغندة، كان اتحاد فلاحي أوغندة يهاجم الأسعار المنخفضة التى تشتري بها شركة أوغندة القطن من الفلاحين ويحتج على منع الأفريقيين من أن تكون لهم محالهم الخاصة بهم، وكان الاتحاد بذلك يعبر عن شكوى «الباكوبى» أو الفلاحين الأوغنديين من احتكار الهنود لصناعة حلج القطن واحتكار شركة أوغندة لتسويق محصول القطن مما مكنها من الحصول على قدر كبير من الأرباح، بينما لم يحصل الفلاحون من محصول القطن إلا على عائد بسيط رغم ارتفاع الأسعار العالمية.

وبعد اضطرابات عام ١٩٤٩م، أعلنت السلطات البريطانية حل حزب «الباتاكا» ووقف نشاط أعضائه، كما فرضت الحظر على نشاط «اتحاد فلاحي أوغندة» ولكن هذا الاتحاد لم يلبث أن عاد إلى الظهور باسم «اتحاد شركات فلاحي أوغندة الأفريقيين» الذى أصبح العمود الفقرى لحزب وطنى جديد أسس فى مارس عام ١٩٥٢م باسم حزب «المؤتمر الوطنى الأوغندى» الذى لم يكن حزباً ثورياً أو وطنياً بمعنى الكلمة، بل كان أكثر شبهاً بالمنظمات البيروقراطية والأحزاب فى غرب أوروبا.

أما فى تنجانيقا، فقد قاد حركتها التحررية حزب «الاتحاد الوطنى التنجانيقى» أو «حزب التانو» الذى تشكل عام ١٩٥٤م.

وقد لعبت النقابات العمالية دوراً نشطاً فى الكفاح المناهض للإمبريالية، والواقع أن الحركة النقابية لم تتحول فى شرق أفريقيا إلى حركة جماهيرية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ولو أن رابطة سائقى العربات الأوغنديين كانت قد كونت تنظيمًا نشطاً فى عام ١٩٣٩م، وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تشكلت نقابات عمال السكك الحديدية فى كينيا وتنجانيقا، وبعد الحرب تشكل حزب العمال الأوغندى الذى تأصل ضد احتكار الأوروبيين والأسويين للنشاط الاقتصادى فى البلاد.

### حركة التحرر الوطنى فى كينيا:

على الرغم من العقبات والصعوبات التى وضعها المستعمرون فى طريق شعوب أفريقيا، إلا أنها لم تتخل مطلقاً عن كفاحها من أجل الحصول على حقوقها المشروعة، وبعد الحرب العالمية الثانية، اشتد كفاح هذه الشعوب من أجل الاستقلال واصطبغ هذا الكفاح فى كينيا بالعنف، وتولى قيادته اتحاد كينيا الأفريقى الذى كان بمثابة جبهة متحدة تضم الأفريقيين جميعاً بصرف النظر عن الاعتبارات القبلية أو الطائفية أو الدينية.

وفى أول يونيو عام ١٩٤٧م عقد اتحاد كينيا الأفريقى مؤتمره الأول فى نيروبي، حيث أعلن برنامجه، الذى بدأ به المعركة من أجل توحيد قوى الشعب الأفريقى فى كينيا، والإعداد لإدخال الديمقراطية فى البلاد ومنح حق الانتخاب لكل البالغين الأفريقيين وتمثيلهم فى المجلسين التشريعى والتنفيذى. . . وعلاوة على ذلك، فقد تضمن برنامج الاتحاد المطالبة بإلغاء بطاقات العمل وكافة القيود المفروضة على نشاط وحرىات الأفريقيين، ورفع الأجور الحالية للأفريقيين وتطبيق مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى، وكفالة حقوق المواطنين الأفريقيين فى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. . .

ولما كان هذا البرنامج يعبر عن مطالب الشعب الكينى فقد التفت جماهير الشعب حول الاتحاد وامتد نشاطه وعضويته إلى خارج مناطق الكيكويو، ولم يأت عام ١٩٥٠م إلا كان إتحاد كينيا الأفريقى يضم أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عضو وامتدت شبكة فروعها إلى كل مكان فى كينيا.

وفى أكتوبر عام ١٩٥١م نظم الحزب اجتماعاً جماهيرياً فى نيروبي حضره ٣٠,٠٠٠ شخص. وفى يوليو عام ١٩٥٢م عقد اجتماع جماهيرى آخر فى جيشنجورى حضره ٣٠,٠٠٠ من الفلاحين من مختلف أنحاء البلاد.

وأثار نمو حركة التحرر الوطنى قلق الاستعمارين فوضعوا مخططات للقضاء عليها. وفى بحشهم عن شىء يتخذونه مبرراً لذلك ويتيح لهم فرصة اعتقال أكثر العناصر النشطة المشتركة فى الحركة المناهضة للإمبريالية وفى حزب إتحاد كينيا الأفريقى، فقد اختلقوا وجود منظمة أرهايية سرية تدعى «ماوماو» وادعوا أنها تستهدف اغتيال كل الأوروبيين فى كينيا.

وفى الحقيقة كان يوجد فى كينيا عدد من المنظمات السرية الصغيرة ولكن لم يكن هناك منظمة معروفة بهذا الاسم قبل عام ١٩٥٢م، ويعتقد المتخصصون فى الدراسات الأفريقية أن كلمة ماوماو لا معنى لها على الإطلاق.

ولقد كان الحكم البريطانى معرضاً لتهديد خطير، ليس من جانب المجموعات السرية ذات النفوذ الضئيل بين السكان ولكن من جانب اتحاد كينيا الأفريقى، ذلك التنظيم الشرعى الجماهيرى الذى كان القوة الدافعة لحركة التحرر الوطنى فى كينيا. . ولقد كان الاستعمارىون فى حاجة إلى أسطورة الماوماو لتبرير نظامهم الإرهابى وحركات القمع الموجهة ضد العناصر النشطة المشتركة فى حركة التحرر الوطنى.

وفى خريف عام ١٩٥٢م بُدئ فى نشر حملة من الدعاية حول أسطورة نشاط ماوماو الإرهابى المزعوم، لاتخاذ مبرراً لإعلان حالة الطوارئ فى كينيا والتي أعلنت بالفعل فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٢م. وشرعت السلطات البريطانية فى القيام بسلسلة من عمليات الاعتقال الجماعية لأعضاء اتحاد كينيا الأفريقى، الذين اتهموا بأنهم أعضاء فى تنظيم الماوماو، وألقى القبض على جومو كينياىا زعيم حركة التحرر الوطنى فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٢م بتهمة قيادة منظمة الماوماو وقدم فى نوفمبر للمحاكمة التى استغرقت أكثر من خمسة شهور، وحكم عليه فى ٨ أبريل عام ١٩٥٣م بالسجن، كما حكم على غيره من قادة اتحاد كينيا الأفريقى بسنوات طويلة من السجن والأشغال الشاقة والإبعاد إلى المناطق النائية من البلاد. وأعلنت السلطات فى يونية عام ١٩٥٣، أن اتحاد كينيا الأفريقى خارج على القانون.



وبدأت موجة من الإرهاب والقمع ضد الكيكويو، أكثر المجموعات السكانية عدداً في البلاد، وبدعوى تخليص البلاد من الماوماو ومحقهم ألقى بعشرات الآلاف من أعضاء حركة التحرر الوطني في السجون ومعسكرات الاعتقال وقامت فصائل من رجال البوليس المسلحين بغارات على القرى الأفريقية وألقت القبض على مواطنين أبرياء وصادرت ما يملكونه من ثروات وماشية. وإزاء ذلك لجأ السكان الأفريقيون إلى الفرار من هذا الاضطهاد الوحشي إلى الأدغال، حيث تجمعوا سوياً وكونوا فصائل لحرب العصابات التي أطلق عليها حينئذ الماوماو. وعلى هذا النحو لم تعد الماوماو مجرد منظمة خيالية أو أسطورية، بل غدت قوة مسلحة حقيقية قامت بشن حرب العصابات على الحكم البريطاني.

ويرى بعض الكتاب والباحثين أن ثورة الماوماو ليست إلا حركة تلقائية للفلاحين والأجراء الزراعيين الذين انتزعت أراضيهم قسراً وأرغموا على أن يعيشوا حياة التشرد والجوع، وأن هذه الحركة كانت تستهدف طرد المستعمرين من البلاد واستعادة الأرض التي كانت تملكها الجماعات القبلية.

ويقول «كينيت اينجهام» أن الماوماو حركة مقاومة قام بها الكيكويو ضد القوى الأجنبية التي بدأت تعامل الرجال على أنهم كائنات أدنى مرتبة من الكائنات البشرية، والتي حرمتهم من أراضيهم وأحالتهم إلى أجراء زراعيين في مزارع رجال آخرين.

ومع أن اينجهام يرى أن أصول هذه الحركة يكتنفها الغموض، إلا أنه يرجع إحياؤها يشكلها الحديث إلى عام ١٩٤٧م، حين اتجه فريق من أعضاء رابطة الكيكويو المركزية إلى العمل سراً وتشكيل حركة الماوماو التي كان أعضاؤها يقسمون على الطاعة ومراعاة السرية والعمل من أجل طرد الأوروبيين من كينيا. وأياً ما كان الأمر. فلا بد من الإشارة إلى أن اتحاد كينيا الأفريقي وهو التنظيم الشرعي الجماهيري العلني، كان قد تشكل داخله تنظيم سرى للإعداد للثورة الوطنية ليس على نطاق الكيكويو وحدهم، بل على نطاق الوطن الكيني كله.

وقبل أن تتجه حركة الماوماو إلى العنف، كان أعضاؤها يقسمون قسماً خاصاً يقولون فيه: «ليقتلني هذا القسم إن أفشيت أسرار هذا التنظيم، وليقتلني هذا

القسم إن تصرفت فى قطعة أرض من أراضى الكيكويو أو بعثها لأجنبى، وليقتلنى هذا القسم إن لم أتبع زعيمنا العظيم كينياتا، وليقتلنى هذا القسم إن قمت بالتبليغ عن أى عضو فى هذا التنظيم أو أى عضو يسرق من الأوربيين، وليقتلنى هذا القسم إن امتنعت عن تسديد اشتراكات هذا التنظيم والواقع أن أى تنظيم سياسى سرى فى أى مكان على ظهر الأرض لا بد أن يكون له قسم مشابه لهذا القسم الذى كان يقسمه كل من يريد الانضمام إلى التنظيم بمحض اختياره، وبطريقة علنية فى وضوح النهار وبحضور شاهد حسن السمعة وذلك كله بموافقة أسرته.

وبعد أن اتجهت حركة الماوماو إلى العنف وكان من ينضم إليها ويقسم القسم تصدر إليه التعليمات التالية: «عليك أن تدمر كل شىء؛ إنك سوف تكلف بعمل أى شىء نريد منك أن تعمله نهائياً أو ليلاً وفى أى وقت أو أية ظروف مناخية، وإن طلب منك أن تقطع رقبة رجل أو تسرق ماشية أو أى شىء آخر، فعليك بالإذعان. وحين تقتل رجلاً فلا ترفض أن تنهش لحمه، وإن عارض أبوك وأمك وأخوك أو أختك حركة الماوماو فلا تتردد فى قتلهم إذ عليك أن تطع جميع الأوامر الصادرة إليك».

وعلى كل حال فمن الوجهة العسكرية الصرفة كانت هبة الماوماو الثورية سيئة التنظيم وتفتقر إلى الأسلحة اللازمة والقادة العسكريين. على حين أن الجيش البريطانى المربط فى كينيا كان مجهزاً تمام التجهيز، ورغم عدم تكافؤ قوات الفريقين فقد ظل رجال التحرير الكينيون يناضلون بشجاعة منقطعة النظير لمدة أربع سنوات، من أجل حرية بلادهم واستقلالها. وفى عام ١٩٥٣م شنت القوات البريطانية سلسلة من العمليات العسكرية بهدف سحق جيش عصابات التحرير الذى كان ينشط فى مناطق الهضبة.

ومع ذلك فقد باءت هذه الحملات بالفشل، إذ كان رجال التحرير يلقون مساندة تامة من السكان وكانت أنباء التحركات العسكرية البريطانية تصل إليهم مقدماً، الأمر الذى مكنهم ليس فقط من الحفاظ على قوتهم المحاربة بل أيضاً من شن هجمات مضادة ناجحة.

وسرعان ما حصل رجال العصابات على الخبرة فى شنّ الحرب على عدو متفوق فى التسليح، وتوحدت المجموعات المتفرقة وزادت أعدادهم زيادة كبيرة ستنى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وأصبحت «جيوش تحرير الأرض» - كما كانوا يطلقون على أنفسهم - قادرة على بث الرعب فى قلب المستعمر.

وفى عام ١٩٥٤ أرسلت الحكومة البريطانية قوات إضافية وطائرات من بريطانيا وروديسيا، وحوصرت وقصفت بالقنابل مناطق الأدغال التى كانت تشكل ساترا بالنسبة لرجال العصابات، وتوقع المستعمر أن يرغم الجوع المتمردى على الاستسلام. ومع ذلك فقد استمر رجال التحرير يحاربون بشجاعة ضد القوات البريطانية المتفوقة التسليح حتى انتهى النظام الاستعمارى وحصلت كينيا على استقلالها فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣.

وفى هذا اليوم نزل رجال التحرير إلى شوارع نيروبي وساروا فيها وهم فخورون وسعداء لأن القضية التى حاربوا من أجلها قد توجت بالنصر أخيراً.

وتذكر الإحصائيات البريطانية أن عدد الأفريقىين الذين استشهدوا خلال حركة التحرير بين ستنى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ كان حوالى ١١,٥٠٠ شهيداً.

والحقيقة أن عددا الشهداء كان أكثر من هذا الرقم بكثير، فقد استشهد إبان النضال ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ شخص، وفضلاً عن ذلك فقد زج بما يقرب من ٨٠,٠٠٠ أفريقى فى معسكرات الاعتقال خلال الفترة التى أعلنت فيها حالة الطوارئ. وقد طبق على هؤلاء المعتقلين نظام وحشى من الأشغال الشاقة.

وكشف النقاب للعالم عن هذه الحقائق المخزية وفاة أحد عشر معتقلاً بمعسكرات هولاء (مديرية الساحل). وألقى التحقيق الذى أجرى بهذا الصدد الأضواء على أساليب القسوة والوحشية السائدة بهذا المعسكر، فقد اتضح أن المعتقلين كانوا يضربون بالهراوات لإرغامهم على العمل أو كعقوبة لامتناعهم عن العمل. وكان هذا هو القانون المعترف به فى معسكرات الاعتقال بكينيا.

أما قائد معسكرات هولاء «سوليفان» ومساعديه الذين كانوا مسئولين مسئولية مباشرة عن جرائم القتل بالمعسكر فقد أحيلا إلى الاستيداع أو صدرت ضدهم أحكام طفيفة. ومع أن المذنبين قد نالوا عقابهم على الجرائم التى ارتكبوها، إلا أن



هذا لم يمنع من توجيه اللوم إلى مسئولين عديدين أفلتوا من العقاب. ولقد كان جيكونيو كيانو على حق عندما ما تحدث في مجلس كينيا التشريعي فقال: «إن كروان وسوليفان وكوتس ليسوا وحدهم مسئولين عن عمليات الموت بل إن مسئولية هذه العمليات تشمل كل شخص في المستعمرات ابتداء من السجانيين بالمعسكر حتى الحاكم نفسه».

وقد جاء بمقال في صحيفة «الأبزوفر» البريطانية بتاريخ ١٠ مايو عام ١٩٥٩: «إن مقتل أحد عشر معتقلا بمعسكر هولوا في كينيا هو أحد الأحداث السيئة في التاريخ الطويل للإدارة البريطانية في أفريقيا، وإن فضيحة هؤلاء لا يمكن أن تمحى ذكرها تماما».

غير أن القضاء على ثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ لم يؤد إلى قمع حركة التحرير الوطني في كينيا، وكان من الأمور ذات الدلالة أن تسرع الحكومة البريطانية من أجل تهدئة الجماهير بالقيام بإصدار مجموعة من القوانين سُميت بالإصلاحات الدستورية عام ١٩٦٠. أي في الوقت الذي كانت حركة الماوماو لا تزال تقض مضاجع المستعمرين. ومع أن الإصلاحات الدستورية التي أعقبت ذلك لم تسفر إلا عن زيادة طفيفة في تمثيل الإفريقيين في المجلسين التشريعي والتنفيذي إلا أنها زودت بريطانيا بحجة الادعاء بأن كينيا تسير قدماً نحو الحكم الذاتي.

وعلى أي حال فقد تمخضت هذه الإصلاحات الدستورية عن وضع دستور عام ١٩٥٤ والذي أطلق عليه «دستور لیتلتون» نسبة إلى وزير المستعمرات مستر أوليفر لیتلتون، الذي زار كينيا في شهر مارس عام ١٩٥٤ وأعلن هناك دستوره. وبمقتضى هذا الدستور منح الإفريقيون في كينيا لأول مرة حق انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي على أساس قائمة انتخابية منفصلة، وزيد عدد المقاعد المخصصة لهم في هذا المجلس من أربعة إلى ستة مقاعد، كما خصص لهم منصب وزارى واحد في المجلس التنفيذي الذي أصبح مجلسا للوزارة بدون رئيس للوزارة، على حين خصص للأوروبيين ثلاثة مناصب وزارية وخصص للأسويين منصبان وزاريان.

وبدا محتملا أن يقبل الإفريقيون مبادئ دستور لیتلتون، ولكنهم عارضوها منذ

أن وضع هذا الدستور موضع التنفيذ فى شهر أبريل عام ١٩٥٤ ، إذ أنه رغم أن الأفريقيين منحوا بموجب هذا الدستور حق انتخاب ممثليهم لأول مرة كما زيد عدد مقاعدهم فى المجلس التشريعى إلى ستة مقاعد إلا أن الضغط من أجل الحصول على تقدم سياسى كان كبيرا لدرجة بدا معها أن تخصيص مقعد وزارى واحد لهم أمر غير كاف لتحقيق مطالبهم .

وكما تقول سوزان رود: «فإن الاعتراض الرئيسى للأفريقيين لم يكن منصبا على أن السلطة التنفيذية قد بدأت تنتقل إلى أيدي سكان البلاد بل على أن هذه السلطة قد بدأت تنتقل إلى أيدي الأوروبيين والآسيويين وليس إلى أيدي الأفريقيين» .

ومن جهة أخرى فقد أحدث دستور ليتلون انشقاقا فى صفوف المستوطنين البيض ومنظماتهم السياسية التى تمثلهم منذ عام ١٩٤٤ والمسماة «اتحاد الناخبين الكينيين» ، فقد عمد مجموعة المعتدلين الذين يتبنون بالنسبة للمشكلة العنصرية ومبدأ مشاركة الأفريقيين للأوروبيين فى الحكم مدرسة «قدم باليد ولكن ببطء» عمدوا إلى تأسيس حزب سياسى هو «حزب البلاد المتحد» لكى يساعد على تنفيذ إصلاحات ليتلون ، أما المستوطنون المتطرفون الذين يمثلون مدرسة «اضربهم على الرأس» والذين عارضوا إصلاحات ليتلون ورفضوا مبدأ مشاركة الأفريقيين للأوروبيين فى الحكم فقد عمدوا إلى تأسيس حزب سياسى آخر للدفاع عن وجهة نظرهم أطلق عليه اسم «حزب الاستقلال الفيدرالى» .

وظلت السلطات الاستعمارية فى كينيا تفرض سياسة الحظر التام على كل الحركات السياسية التى يقوم بها الأفريقيون حتى عام ١٩٥٦ عندما سمح بزيادة المقاعد المخصصة لمثلى الأفريقيين فى المجلس التشريعى من ستة إلى ثمانية أعضاء والموافقة على إجراء الانتخابات فى عام ١٩٥٧ ، ولذا أصدرت حكومة كينيا فى يونيو عام ١٩٥٦ قرارا برفع الحظر عن النشاط السياسى الأفريقى ، ولكن هذا القرار لم يسمح للأفريقيين بأن ينظموا أنفسهم تنظيما على مستوى عام أى التنظيم الذى يشمل الوطن كله ، بل على أساس إقليمى أو قبلى فحسب ، وكان لا بد لكل منظمة أو حركة سياسية تتشكل على هذه الصورة ألا يزيد عدد الأعضاء

الأفريقيين فيها عن ٤٩٪ من مجموع أعضائها وألاً تتكلم عن الموضوعات التي يكون لها صلة بالإقليم أو المنطقة التي تكونت فيها هذه المنظمة أو تلك الحركة.

وكانت أول منظمة سياسية إقليمية تم تشكيلها عام ١٩٥٦ هي: «المؤتمر الأفريقي الإقليمي النيروبي» وابتدأ تشكيل العديد من المنظمات السياسية الإقليمية الأفريقية حتى بلغ عددها حوالي اثنتي عشرة منظمة على النحو التالي: المؤتمر الأفريقي الإقليمي النيروبي - حزب تضامن الشعب النيروبي - الاتحاد الديمقراطي الأفريقي لمبسا - الجمعية الإقليمية الأفريقية لنيانزا المركزية - المؤتمر الأفريقي الإقليمي لمقاطعة الدويت - المؤتمر الأفريقي الإقليمي لمقاطعة تاكورو - المؤتمر الأفريقي الإقليمي لمقاطعة باشكوس - الحزب الأفريقي الإقليمي في بارنجو - الحزب الاستقلالي الإقليمي في كبريتشو - المؤتمر الإقليمي لنيانزا الشمالية - المؤتمر الإقليمي لنيانزا الجنوبية - المؤتمر الإقليمي لمنظمة كيليتي.

ومع أن هذه المنظمات السياسية الإقليمية هي التي تولت الكفاح في كينيا منذ صدور قرار رفع الحظر عن النشاط السياسي الأفريقي، إلا أنه يجب أن يكون مفهوماً أن مهمتها لم تكن سهلة بسبب العقبات والصعاب التي وضعتها الدوائر الاستعمارية في طريقها، فلم يكن يسمح قانوناً بعقد أي اجتماع سياسي أو التحدث في مثل هذا الاجتماع، ما لم يحصل أصحابه على تصريح من الموظف الرسمي في الإقليم. ولهذا الموظف الحق في رفض مثل هذه الاجتماعات وعدم الإذن بها. كما أنه لم يكن يسمح قانوناً بعقد الاجتماعات في الخلاء، وليس لزعيم أية منظمة إقليمية أن يتحدث في اجتماع منظمة إقليمية أخرى. وليس للمنظمات الإقليمية أن تعقد اجتماعات أينما وكيفما تشاء، بل إن الحكومة قد حددت لها عدداً من الاجتماعات تعقدها في كل شهر، وليس لها الحق في عقد اجتماعات أكثر من العدد الذي حددته الحكومة، والخطب التي تلقى في أي اجتماع سياسي لا بد أن تسجل على أشربة، ولا يمكن لخطبة ألقيت في مكان أن تلقى أو تترجم في مكان آخر. وينص القانون على إلغاء أي اجتماع يشتم منه رائحة الإخلال بالأمن، ولا يسمح بالحديث إلا للخطباء الذين حصلوا على تصريح ولا يجيبون إلا على أسئلة تتعلق بالموضوعات المدونة في جدول الأعمال.



وفى مارس عام ١٩٥٧ أجريت الانتخابات الأفريقية الأولى للمجلس التشريعى وضمت قائمة المرشحين الأفريقيين ٣٧ مرشحا عن ثمانية دوائر انتخابية، وقد توجه إلى صناديق الانتخاب ٢٦٦,١٠١ ناخبا من مجموع الناخبين المسجلين وعددهم ٨١١,١٢٦ ناخبا، وأسفرت الانتخابات عن فوز ثمانية من الأفريقيين بعضوية المجلس التشريعى. غير أن هؤلاء الأعضاء الأفريقيين المنتخبين رفضوا الاعتراف بدستور لیتلتون ولم يقبل أحد منهم المنصب الوزارى المعروض عليه. وحطموا بذلك قواعد دستور لیتلتون الذى كان من المقرر أن ينتهى العمل به عام ١٩٦٠.

ولم يشعر الأفريقيون وحدهم بالقلق على مستقبلهم، بل امتد هذا القلق ليشمل جميع قطاعات المجتمع الكينى المختلط: القطاع الأوروبى والقطاع الآسيوى الأفريقى كذلك، وانعكس هذا القلق فى شكل ظهور العديد من الآراء التى أخذت تنمو فى جميع الاتجاهات.

وفيما يتعلق بالقطاع الأوروبى؛ فقد نجم عن هذا القلق تحطيم منظمة «اتحاد الناخبين» نهائيا وتجزئتها إلى عدة مجموعات مختلفة لكل منها آراؤها الخاصة، وأصبح هناك من المستوطنين من يتحدث عن ضرورة تحطيم الأسوار المضروبة حول مرتفعات البيض، بينما عارض آخرون إجراء أى تعديل دستورى يهدد حكم الرجل الأبيض، ولم يجد فريق ثالث أية غضاضة فى تأييد منظمة الأفريقيين المنتخبين الثمانية، وفشلت الصيحات المنادية بضرورة الوحدة الأوروبية فى مواجهة تهديد القومية السوداء وفى إعادة هذه الوحدة إلى الحياة.

وفى أكتوبر عام ١٩٥٧، جاء إلى كينيا وزير المستعمرات الجديد مستر آلان لينوكس - بويد لإجراء مناقشات دستورية مع الأطراف المختلفة، وأعلن فى الشهر التالى عن تغييرات دستورية هامة توضع موضع التنفيذ خلال عام ١٩٥٨.

وأما هذه التغييرات الدستورية التى عرفت بدستور لينوكس - بويد، فكانت تتضمن رفع نسبة التمثيل الأفريقى فى المجلس التشريعى، بالإضافة إلى إنشاء اثنى عشر مقعدا جديدا بالمجلس بمعدل أربعة مقاعد لكل من الأفريقيين، والآسيويين والأوروبيين، على أن يتم الانتخاب لشغل المقاعد الإثنى عشرة الجديدة التى أطلق

عليها، «المقاعد المنتخبة ذات الوضع الخاص» بواسطة المجلس التشريعى نفسه. وحدد دستور لينوكس - بويد التمثيل العنصرى فى المجلس التشريعى على أساس جديد بحيث يكون نصيب الأفريقيين ١٤ مقعدا ونصيب الأوروبيين ١٤ مقعدا وكذلك نصيب الآسيويين ثمانية مقاعد وذلك بالإضافة إلى المقاعد ذات الوضع الخاص.

وكذلك نص الدستور على إنشاء «مجلس دولة» تكون وظيفته الرئيسية الرقابة على التشريع.

واعترض الأفريقيون على دستور لينوكس - بويد كما اعترضوا على دستور ليتلتون من قبل، وكان اعتراضهم منصبا على المقاعد المنتخبة ذات الوضع الخاص حيث تأكد فى اعتقادهم بأن المجلس التشريعى بما يضمه من عناصر ممثلة للحكومة إنما يخضع للسيطرة الأوروبية، وهذا يعنى أن أى أفريقى ينتخب لشغل أحد المقاعد ذات الوضع الخاص يتعين عليه الظفر بتأييد الأعضاء البيض دون حاجة إلى أصوات الأفريقيين أو الآسيويين مما يجعله آلة فى أيدي الأوروبيين.

ولما أعرب ثلاثة عشر أفريقيا عن رغبتهم فى خوض المعركة الانتخابية من أجل شغل المقاعد الأربعة ذات الوضع الخاص والمخصصة للأفريقيين قام توم مبوبا باسم الأعضاء الأفريقيين المنتخبين الثمانية بشن حملة سياسية اتهم فيها هؤلاء الأفريقيين الثلاثة عشر بخيانة مصالح الشعب الأفريقى وأصدر بيانا جاء فيه : «إن أولئك الذين يحاولون ترشيح أنفسهم إنما يتضامنون مع من يسعون إلى الإبقاء على السيطرة الأجنبية ومصادرة حرية الشعب الأفريقى وهم بذلك يعتبرون خونة متآمرين على التضحية بأفريقيا».

والواقع أن دستور لينوكس - بويد قد وضع الأعضاء الأفريقيين المنتخبين الثمانية فى موقف حرج، فهم إما أن يقبلوا زيادة التمثيل الأفريقى بالمجلس التشريعى ليكسبوا بها تقدما سياسيا، وإما أن يستمروا فى مقاطعة الحكومة.. اختاروا بالفعل طريق الاستمرار فى المقاطعة، ولكن الحكومة لم تترك مبوبا وزملاءه يفلتوا من يدها، فألقت القبض عليهم فى أبريل عام ١٩٥٨ بتهمة إصدار بيان يعتبر قذفا فى حق الأفريقيين المؤيدين لسياسة الحكومة ولقيامهم بحملة ضد

دستور لينوكس بويد. ومن جهة أخرى أقامت الحكومة الدعوى ضد صحيفتين من صحف نيروبي هما «كلونيال تايمز» و«ايسٲ أفريكان تايمز» اللتين يملكهما آسيويون، بتهمة القذف لأنهما نشرتا على صفحتاهما البيان الذى أصدره مبويا وزملاؤه وزعمت الحكومة أن به طعنا أو اغتيابا.

غير أنه لما كانت السلطات الاستعمارية تخشى اندلاع ثورة جديدة فلم تجرؤ على توقيع عقوبات شديدة بمبويا وزملائه، واكتفت بتقديمهم للمحاكمة فى مايو عام ١٩٥٨ حيث حكم على كل منهم بدفع غرامة قدرها ٧٥ جنيهًا، وعند مغادرتهم المحكمة استقبل المتهمون من جانب جمهور غفير يحمل لافتات كتب عليها شعارات «يسقط الإمبرياليون البريطانيون» ويسقط دستور لينوكس - بويد.

وعلى العموم فإن محصلة الإصلاحات الدستورية فى كينيا ولو أنها أسفرت عن زيادة عدد النواب الأفريقيين بالمجلس التشريعى من نائب واحد عين بالمجلس لأول مرة عام ١٩٤٤ إلى ثمانية عشر نائبًا عام ١٩٥٨، إلا إنها لم تمس جوهر النظام الاستعمارى ولا وضعية الحكم البريطانى.

فقد ظلت السلطة العليا بيد الحاكم العام على حين ظل المجلسان التشريعى والتنفيذى اللذان يسيطر عليهما الأوروبيون يدافعان عن مصالح الاحتكارات البريطانية والأقلية الأوروبية الصغيرة وليس عن مصالح الشعب الأفريقى.

وكان من الطبيعى ألا ترضى هذه الإصلاحات الهزيلة المنظمات الأفريقية الإقليمية التى كانت تكافح من أجل الحكم الذاتى، وفى آخر الخمسينات ضاعفت هذه المنظمات من نضالها فى سبيل تحقيق مبدأ الانتخاب العام وأغلبية أفريقية فى المجلس التشريعى وإلغاء حالة الطوارئ والسماح بتكوين الأحزاب السياسية الوطنية الأفريقية. وفى أعقاب انتخابات عام ١٩٥٨ رفض الأعضاء الأفريقيون فى المجلس التشريعى التعاون مع الحكومة وأعرضوا عن المنصبين اللذين عُرضاً عليهم، وطالبوا بعقد مؤتمر لتعديل دستور كينيا.

ولكن هذه المحاولات كلها التى تستهدف الحكم الذاتى والاستقلال لم تجد أية استجابة من جانب الحكومة البريطانية التى لم تكن لديها النية لتقديم تنازلات جوهرية؛ ففى مجلس العموم تكلم وزير المستعمرات ألان لينوكس - بويد عن



سياسة بريطانيا في كينيا فقال: «من الضروري أن يكون لوزارة المستعمرات الإشراف والسيطرة على كينيا لفترة طويلة مقبلة، وإنى فى هذه اللحظة لا أستطيع أن أتنبأ بموعد يمكن أن تتخلى فيه وزارة المستعمرات عن إشرافها وسيطرتها على البلاد».

وكان لهذا الموقف العنيد من جانب الحكومة البريطانية أثره فى اشتداد جذوة النضال التحررى فى كينيا. وفى أوائل عام ١٩٥٨ تشكل حزب جديد هو حزب «كياما كيا موينجى» ولما كانت قوانين الطوارئ تفرض الحظر على تأسيس الأحزاب السياسية الوطنية فقد مارس حزب «كياما كيا موينجى» نشاطه سرا، ولكن الحكومة لم تلبث أن اكتشفت أمره واعتبرته خارجا عن القانون مدعية بأنه يعمل من أجل تحقيق أهداف الماوماو. ومنعت كل اجتماع سياسى للحزب وحذرت الأفريقيين من حمل المدى فى الأدغال بعد الغروب، وكان الأفريقيون يستخدمون تلك المدى فى مهاجمة كلاب البوليس بنيروبي، وشرعت السلطات فى سلسلة من الاعتقالات الجماعية.

وفى مارس عام ١٩٥٩ بدأت السلطات البريطانية عمليات اضطهاد ضد إحدى المنظمات الإقليمية القوية وهى «حزب تضامن الشعب النيروبي» رغم أن نشاط هذا الحزب لم يكن موضع مساءلة من قبل واعتقل أربعة وثلاثون من زعماء الحزب، وكانت التهمة الموجهة إليهم هى تنظيم الاضطرابات.

وحكم على أغلب زعماء الحزب بتحديد إقامتهم فى المعازل الأفريقية.

على أن نمو حركة التحرير الوطنى فى كينيا سرعان ما أرغم الحكومة البريطانية على اللجوء إلى مناورات جديدة، فوافقت عام ١٩٥٩ على عقد مؤتمر دستورى فى لندن.

وفى الفترة السابقة على انعقاد المؤتمر ازداد النضال السياسى فى كينيا، وطالبت المنظمات الأفريقية بالإلغاء الفورى لحالة الطوارئ، وإطلاق سراح آلاف الأفريقيين الذين زج بهم فى معسكرات الاعتقال والسجون، وشهدت كينيا خلال عامى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ حملة قوية تطالب بإطلاق سراح جومو كينيااتا فورا، ذلك الرجل الذى يعتبر زعيم حركة التحرير الكينى دون منازع. وتحت الضغط الشعبى أطلق

سراحه فى ١٤ أبريل عام ١٩٥٩ ولكنه حرم من حرية التنقل والحركة داخل كينيا ومنع من القيام بأى نشاط سياسى، وبذا استبدل سجن كينيا بنفيه فى البرارى الواقعة فى المديرية الشمالية فى لودوار. وبدلاً من تهدة المناضلين من أجل حصول كينيا على حريته، فقد أدى ذلك إلى حدوث انتفاضة جديدة فى الكفاح إذ طالبت جميع المنظمات الأفريقية بمنحه الحرية الكاملة ليتمكن من تمثيل شعب كينيا فى المؤتمر الدستورى المقبل.

ولما كانت الحكومة البريطانية تخشى أن يؤدى منح كينيا الحرية الكاملة إلى تقوية مراكز القوى المتطرفة وإخفاق مشاريعها ومخططاتها فى مؤتمر لندن، فقد صدر فى ٩ مايو ١٩٥٩م تصريح من جانب حاكم كينيا بأن عودة كينيا إلى النشاط السياسى فوراً سيؤدى إلى حدوث قلاقل فى البلاد مما يجعل منحه الحرية الكاملة أمراً غير مرغوب فيه.

ومن أجل تهيئة جو مناسب أمام مؤتمر لندن اضطرت الحكومة البريطانية إلى إلغاء حالة الطوارئ التى استمرت سبع سنوات فى ١٢ يناير عام ١٩٦٠، وتلا ذلك صدور عفو عام عن عديد من الأفريقيين كانوا قد اتهموا بالانضمام إلى منظمة الماوماو أو التعاطف معها، ولكن صدور هذا العفو العام لم يمنع السلطات البريطانية من الإبقاء على أكثر من ألف شخص من العناصر المعروفة بنشاطها فى الكفاح ضد الاستعمار فى السجون والمعتقلات.

وبدعوى المحافظة على النظام احتفظ الحاكم العام بحق الرقابة والإشراف على نشاط الأحزاب السياسية، ولم يسمح للأفريقيين بعقد الاجتماعات السياسية بدون الحصول مقدماً على تصريح رسمى بذلك. وقد جعلت هذه القيود من إلغاء حالة الطوارئ مجرد إجراء شكلى محض.

وبينما كانت تجرى الاستعدادات لعقد مؤتمر لندن، برز اتجاهان سياسيان بين الأعضاء الأفريقيين بالمجلس التشريعى، واختلفت آراؤهما اختلافاً كبيراً بشأن بناء الدولة المقبلة فى كينيا. وشكل الجناح المعتدل بقيادة الحزب الوطنى الكينى. أما الأعضاء الأكثر تطرفاً فقد شكلوا حركة استقلال كينيا، التى أصدرت فى أغسطس عام ١٩٥٩م بياناً سياسياً عن مطالبها وهى: الانتخاب العام القائم على مبدأ

صوت واحد لكل فرد واحد وتخصيص بعض المقاعد فى المجلس التشريعى للأقليات، وتحديد موعد استقلال كينيا العاجل، وحكومة مسئولة يشكلها الحزب الذى ينال أغلبية الأصوات، وفتح أراضى الهضبة فوراً أمام الأفريقين، ووضع برنامج لإعادة توطين الأفريقين فى هذه المنطقة حالياً، التعليم الاجبارى للأطفال الأفريقين لمدة ثمان سنوات وإنشاء مدراس مشتركة فوراً، وإطلاق سراح جومو كينيا و غيره من الزعماء الأفريقين المعتقلين. ولا شك أن هذه المطالب كانت تعبر عن الآمال العميقة لشعب كينيا.

أما مطالب الحزب الوطنى الكينى فكانت أكثر اعتدالاً، إذ لم يصر الحزب على موقف الاستقلال العاجل لكينيا، بل أبدى استعدادة للموافقة على استمرار الحكم الاستعمارى حتى عام ١٩٦٨م. وعلى ذلك، فليس بمستغرب أن يعتبر الأفريقون مثل هذا الموقف خيانة.

وعندما حاول بعض أعضاء الحزب الوطنى الكينى الخطابة فى اجتماع عقد فى ممبسا فى غضون شهر سبتمبر عام ١٩٥٩م، اضطروا إلى الهرب من فوق المنصة بعد أن انهالت عليهم الحجارة وسط الصيحات المنادية «بالحرية». وفضلاً عن ذلك فإن مؤتمر حركة الحرية الأفريقية لشرق أفريقيا ووسطها الذى انعقد خلال شهر سبتمبر عام ١٩٥٩م فى موشى، رفض الاعتراف بممثلى الحزب الوطنى الكينى.

أما العناصر الرجعية، التى كانت تتكون من المستوطنين الأوروبيين، فقد بذلت قصارى جهودها من أجل الإبقاء على الحكم الاستعمارى فى كينيا لليض: لأنهم كانوا يرون أنها سياسة غير عملية.

أما العناصر الأكثر اعتدالاً بين المستوطنين البيض فقد كانوا يدركون أن محاولة الإبقاء على الوضع الراهن للنظام الاستعمارى مسألة عديمة الجدوى، وقد تحققوا من أن شعبية حركة التحرر الوطنى تستدعى مرونة أكبر من جانب السلطات الحاكمة، التى كانت مضطرة حينذاك إلى تقديم تنازلات من أجل الحفاظ على مركزها بكينيا، وفى أكتوبر عام ١٩٥٩م أسس وزير الزراعة السابق «بلنديل» «الحزب الكينى الجديد» الذى ضم تحت لوائه المستوطنين الأوروبيين الليبراليين، وعلى خلاف الحزب الكينى المتحد، طالب الحزب الكينى الجديد بزيادة طفيفة فى



تمثيل الأفريقيين بأجهزة الحكومة ومؤسساتها والسماح للمزارعين الأفريقيين بمشاركة المستوطنين البيض فى زراعة أراضي الهضبة، واقترح زعيم الحزب خلق طبقة من كبار المزارعين الأفريقيين لكى يساندوا المستوطنين اجتماعيًا، رغم ليبراليته الظاهرة للعيان فلم يكن الحزب الكينى الجديد يختلف فى الواقع عن الحزب الكينى المتحد، فقد وقف الحزبان موقف المعارضة من مبدأ الاقتراع العام، ومن منح كينيا الاستقلال فى المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، فقد بذل الحزبان المساعى من أجل زيادة دور الاحتكارات الأوروبية والإبقاء على امتيازات الأقلية الأوروبية.

وفى ١٨ يناير عام ١٩٦٠، وبرئاسة وزير المستعمرات الجديد مستر مكلويد افتتح مؤتمر كينيا الدستورى أعماله فى لندن وكانوا هم الآخرون يعدون عدتهم لمؤتمر لندن. وفى أغسطس عام ١٩٥٩، بل وفى نفس الأسبوع الذى أصدرت فيه حركة استقلال كينيا بيانها السياسى ولقيت تحديًا من جانب السلطات، اندمج الأعضاء الأوروبيون المنتخبون الأربعة بالمجلس التشريعى مع أحد أحزاب المستوطنين، وهو حزب الحكومة المحلى التقدمى ليشكلوا حزبًا جديدًا، هو «الحزب الكينى المتحد»، وكان حزب الحكومة المحلى التقدمى يتشكل سابقًا من مجموعة أوروبية متطرفة رجعية يطلق عليها أصلاً اسم «حزب الاستقلال الفيدرالى». الذى كان يعارض مبدأ مشاركة الأفريقيين الأوروبيين فى الحكم، وينادى بتقسيم كينيا إلى دويلات مستقلة ترتبط فيما بينهما باتحاد فيدرالى مركزى.

وكان من المنتظر أن يتضمن برنامج الحزب الكينى المتحد المشكل حديثًا الإبقاء على الحكم الاستعمارى فى كينيا لفترة غير محدودة، وكان زعماء هذا الحزب يرون أن منح كينيا الحكم الذاتى خلال السنوات الخمسين القادمة، مسألة خارجة عن نطاق البحث. واقترح الحزب المتحد توسيع سلطات الأجهزة الإدارية المحلية، وهى خطوة من شأنها أن تؤدى إلى دعم حكم الأقلية الأوروبية وزيادة الفرص المتاحة لها لتطبيق مبدأ (فرق تسد)، وفضلاً عن ذلك، فقد طالب الحزب المتحد بالتحفظ على أراضي الهضبة الكينية لصالح المستوطنين البيض، وباستمرار فصل البيض عن السود فى المدارس. غير أن مطالب هذا الحزب أو سياسته لم تجد كما تقول «سوزان وارد» استجابة حقيقية من جانب عديد من المستوطنين، وظل منعقدًا

مدة تزيد عن شهر وتحت ضغط الجماهير الشعبية كان ممثلوا الحزب الوطنى الكينى قد توصلوا إلى اتفاق مع الممثلين المطالبين باستقلال كينيا، وبذا شكل المندوبون الأفريقيون جبهة متحدة فى المؤتمر، فطالبوا بالاقتراع العام، وبصوت واحد لكل ناخب، وحكومة ومسئولة أمام البرلمان، ومنح كينيا الاستقلال فى عام ١٩٦٠، وعارضت كل من الحكومة البريطانية وأحزاب المستوطنين فى كينيا هذه المطالب. وفى ٢١ فبراير أنهى المؤتمر أعماله بعد أن أغفل مطلبى الاقتراع العام ومنح كينيا الاستقلال وهما المطلبان الأساسيان للمندوبين الأفريقيين، ومع ذلك فقد وافق المؤتمر على تشكيل مجلس تشريعى أغلبيته من الأفريقيين (٣٧ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس للأفريقيين وعددها ٦٥ مقعداً). وتشكيل وزارة بها أربعة مقاعد للأفريقيين من مجموع مقاعدها البالغة اثنى عشر مقعداً.

ولم يرض الشعب الكينى عن دستور ١٩٦٠ الذى تمخض عنه مؤتمر لندن مما أدى إلى ازدياد توتر الموقف السياسى فى البلاد، وصار الشعب فى كل مكان يطالب بالاستقلال الفورى لكينيا.

وكما حدث فى عام ١٩٥٢ شرعت العناصر الاستعمارية الرجعية فى ترويج الإشاعات عن إحياء نشاط حركة الماوماو فى المديرية الوسطى ومنطقة الأخدود الأفريقى، مع إذاعة أنباء عن هجمات رجال البوليس على قرى الكيكويو. وفى يوم أول يوليو من نفس العام بدأت الحكومة البريطانية ترسل قوات إضافية إلى كينيا. وبسرعة كبيرة استمر العمل فى بناء قاعدة كاهوا العسكرية التى كان قد بدأ بها العمل عام ١٩٥٩، ونظراً لازدياد سخط الجماهير الشعبية وخوفاً من تحوله إلى هياج شعبى أعلن حاكم كينيا «باتريك رينسون» فى حديث له بالراديو أنه إذا تعرض النظام القائم للتهديد فلن يتورع عن استخدام القوة.

وكان محدداً أن تجرى انتخابات المجلس التشريعى الجديد فى شهر فبراير عام ١٩٦١، وبعد إلغاء حالة الطوارئ تشكل فى كينيا حزبان وطنيان متنافسان: «حزب الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى» أو «الكانو» وحزب الاتحاد الديمقراطى الأفريقى الكينى» أو «الكادو» وقد تشكل الكانو فى مارس عام ١٩٦٠ وضم أكثر القوى ثورية فى كينيا وطالب بالاستقلال الفورى للبلاد. وفى مايو عام ١٩٦٠ انتخب

جومو كينيا رئيسا للكانو، ولكن الحكومة رفضت تسجيل الحزب إذا ظل كينيا زعيماً له، بدعوى أنه محظور عليه القيام بأى نشاط سياسى. ولهذا تقرر أن يكون «جيمس جيشورو» رئيساً مؤقتاً للكانو حتى لا يتعطل نشاط الحزب فى الفترة السابقة على الانتخابات، وانتخب «أوجينجا» نائباً للرئيس و «توم مبوبيا» سكرتيراً عاماً.

أما الكادو فقد تشكل فى يونية عام ١٩٦٠ وضم عدة منظمات سياسية إقليمية ذات اتجاهات انفصالية، وتولى «ميرو» رئاسة الحزب، وعلى نقيض الكانو الذى طالب بدولة مركزية قوية، كانت خطة الكادو هى تقسيم كينيا إلى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتى. وفى أكتوبر عام ١٩٦١، نشر الكادو خطته عن الهيكل الإدارى المقبل للبلاد، فدعا إلى تقسيم كينيا إلى خمس مقاطعات لكل منها حكومتها المحلية وبرلمانها. وكانت هذه الخطة تتفق كثيراً مع الاقتراحات التى سبق أن قدمها الحزب الكينى المتحد أحد أحزاب المستوطنين التى كانت تجبذ هى الأخرى دعم الأجهزة الإدارية المحلية.

ويفسر «كينيت اينجهام» مشروع الكادو للتخطيط الأقليمى وموقفه من شكل وبناء الدولة الكينية المقبل بأن الكانو كان يمثل قبائل الكيكويو والليووالكامبا أكبر قبائل كينيا، ويعبر عن وجهات نظرها، على حين أن الكادو كان يمثل القبائل الصغرى بالمستعمرات ويحصل على مساندتها وتأييدها.

ولما كانت هذه القبائل الصغرى تخشى من سيطرة الكيكويو والليو بوجه خاص فقد فضل الكادو إنشاء دولة فيدرالية.

وأياً ما كان الأمر ففى عشية انتخابات عام ١٩٦١م اختفى الحزب المتحد وحل محله حزب الائتلاف الكينى برئاسة «كافنديش بتسينك» وكان هدفه الإبقاء على امتيازات المستوطنين وخصوصاً حقهم فى حيازة الأرض.

وفيما بين يناير ومارس عام ١٩٦١م أجريت الانتخابات للمجلس التشريعى، وفاز فيها الكانو بأكثر عدد من المقاعد دون أن يحصل على أغلبية مطلقة، وطالب الحزبان الأفريقيان باستقلال كينيا فى غضون عام ١٩٦١م، كما وافقا على الامتناع عن الاشتراك فى الحكم طالما أن كينيا ما زال ممنوعاً من ممارسة أى نشاط سياسى.



وهذا هو مبعث رفض مرشحي الكانو المتخين للدعوة التي وجهها إليهم حاكم كينيا لشغل مناصبهم الشرعية في الوزارة، غير أن مرشحي الكادو لم يلبثوا أن نقضوا اتفاقهم مع الكانو وقبلوا المناصب الوزارية المعروضة عليهم، وعلى هذا النحو مثّل الشعب الكيني حزب لم يحصل في الانتخابات إلا على ثلث عدد الأصوات التي نالها الكانو.

وقد وافقت حكومة كينيا على نقل جومو كينياتا من لودوار إلى مارالال حيث ظل محدد الإقامة، ولم يسمح له باستئناف نشاطه السياسي إلا في أغسطس عام ١٩٦١.

وحاول جومو كينياتا دون جدوى توحيد نشاط الحزبين الأفريقيين على أساس برنامج مشترك، ولكن زعماء الكادو أصروا على مخططهم المتعلق بالتقسيم الإقليمي، وفي ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦١ أصبح كينياتا الزعيم الرسمي للكانو، وحدد الحزب شهر فبراير عام ١٩٦٢ موعدا لاستقلال كينيا، وفي نوفمبر عام ١٩٦١ وصل إلى لندن وفد من الكانو برئاسة كينياتا لي طرح أمام الحكومة البريطانية مسألة عقد مؤتمر دستوري جديد لمنح كينيا الاستقلال الفوري، وفي خلال زيارة ريجنا لدمودلينج وزير المستعمرات البريطاني لكينيا في نوفمبر عام ١٩٦١، أعلن أن مؤتمراً دستورياً بشأن كينيا سوف يعقد في فبراير عام ١٩٦٢.

وبذلت السلطات الاستعمارية كل جهدها من أجل دعم مركز حزب الكادو في المؤتمر المقرر انعقاده في فبراير. وشجعت الحركة الانفصالية بتأييدها الكامل لمشروع الكادو المتعلق بالتقسيم الإقليمي، وفي عام ١٩٦١ ساند البريطانيون حملة تطالب بانفصال الشريط الساحلي عن بقية كينيا على أساس أن هذا الشريط الذي يبلغ عرضة عشرة أميال ويمتد على طول الساحل حتى الفرع الشمالي لنهر تانا من ممتلكات سلطان زنجبار قانوناً.

ويرى بعض الكتاب أن الحكومة البريطانية قد استخدمت هذه الحجة لدعم مركزها في هذا الشريط الساحلي الهام ولحرمان دولة كينيا المستقلة من هذا الشريط، وخاصة ميناء ممبسا أكبر موانئ أفريقيا الشرقية، فضلاً عن ذلك فقد بدأت عام ١٩٦١ حركة انفصالية في المديرية الشمالية بكينيا حيث طالب سكانها

الصوماليون بالانضمام إلى جمهورية الصومال. وفي الجنوب بدأ الماساي كذلك يطالبون بالانفصال عن كينيا ليكونوا دولة مستقلة تضم الأراضي التي تسكنها أقليات من الماساي في كينيا وتنجانيقا.

ومهما يكن من أمر فقد شهدت الفترة بين ١٤ فبراير و٦ أبريل عام ١٩٦٢ انعقاد مؤتمر لندن لمناقشة الوضع الدستوري لكينيا. وأيدت الحكومة البريطانية تأييدا كاملا مشروع الكادو الإقليمي والذي دعا إلى تقسيم كينيا ست مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي، وعارض مندوبو الكانو هذا المشروع بقوة وتمسكوا بضرورة تأسيس دولة مركزية تتمتع بحكومتها المركزية بسلطات قوية على جميع أنحاء البلاد.

واشتد الصراع بين الحزبين بشأن شكل الدولة الكينية في المستقبل، وحاولت الحكومة البريطانية التي ساندت مشروع الكادو الإقليمي مساندة تامة تحطيم المؤتمر وأن تؤجله مرة أخرى وعدم بحث مسألة استقلال كينيا في الظروف الراهنة بحجة الخلافات القائمة بين الحزبين السياسيين الأفريقيين الكبارين.

غير أنه أمكن أخيراً التوصل إلى تسوية وسط؛ فقد تضمن الدستور المقترح تكوين برلمان من مجلسين: مجلس نواب ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع العام في جميع الدوائر الانتخابية، ومجلس شيوخ يتكون من ممثلين للمقاطعات الست المزمع إنشاؤها. أصبحت السلطة التنفيذية في يد الحكومة المركزية التي أنيطت بها الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والتنمية الصناعية، وتحت ضغط الكادو تضمن مشروع الدستور إنشاء ست هيئات أو مؤسسات إقليمية تتمتع بسلطات تشريعية محلية وأن يكون لكل إقليم أو مقاطعة من المقاطعات الست حكومة ذاتية.

وعلى هذا النحو كانت مقررات مؤتمر لندن الدستوري الثاني محصلة تسوية وسط وترك إتمام النصوص النهائية للدستور لمفاوضات تالية بين الحزبين السياسيين على أن تجرى هذه المفاوضات قبل الانتخابات الجديدة للمجلس التشريعي التي حدد لها شهر مايو عام ١٩٦٣، أما المسألة الرئيسية وهي تحديد موعد استقلال كينيا فلم يتخذ المؤتمر قراراً بشأنها.

وبموجب الدستور الجديد شكلت حكومة ائتلافية، حصل الأفريقيون على غالبية مقاعدها (١٤ مقعداً من مجموع مقاعد الوزارة وعددها ١٦ مقعداً) أي

بمعدل سبعة مقاعد لكل من الكادو والكانو، وعين جومو كينيا زعيم الكانو وزيرا للشئون الدستورية والتخطيط الإقليمي، بينما عين رونالد نجالا زعيم الكادو وزيرا للشئون الدستورية والإدارة، وتولى المستوطنون الوزارات الرئيسية مثل الدفاع والعدل والزراعة، وظلت السلطة العليا في يد الحاكم العام، ومن ثم فقد استمر النضال من أجل الاستقلال وتشكيل حكومة وطنية.

ومما يستلفت النظر أن موجة الاضطرابات في كينيا قد بلغت ذروتها عام ١٩٦٢؛ ففي شهر مارس من هذا العام أضرب خمسة آلاف عامل في نيروبي لمدة أسبوعين، وفي شهر يونيو أضرب عشرة آلاف عامل من عمال الطباعة والمرافق العامة ومصانع الأحذية، بالإضافة إلى عمال الشحن بميناء ممبسا، مطالبين بتحسين ظروف العمل، وفي شهر يوليو أضرب أكثر من أربعة آلاف عامل ببلدية نيروبي والعمال الزراعيين بمزارع الشاي، واستمر إضراب ١٥,٠٠٠ مدرس حوالى شهر (من ١٨ سبتمبر إلى ١٥ أكتوبر) وأدى إضرابهم إلى وقف الدراسة بجميع المدارس الأولية ومعظم المدارس الثانوية، وإلى جانب المطالب الاقتصادية كان العمال يطالبون بنهاية الاستعمار.

وفي مايو عام ١٩٦٣ جرت انتخابات المجلس التشريعى، وأظهرت نتائجها أن برنامج حزب الكانو يلقى تأييدا وطنيا جارفا، فقد حصل الحزب على ٦٤ مقعداً فى مجلس النواب و١٦ مقعداً فى مجلس الشيوخ.

وبدأ تنفيذ الدستور الذى يمنح الحكم الذاتى منذ أول يونية عام ١٩٦٣، واضطر الحاكم أن يكلف جومو كينيا زعيم حزب الكانو بتشكيل الوزارة، وأصبح كينيا أول رئيس وزراء وطنى فى كينيا، وبهذا لقي مشروع التقسيم الإقليمى للبلاد هزيمة قاسية. ولم يعد بوسع المستوطنين أن يستغلوا التناقضات بين الحزبين السياسيين الأفريقيين الكبيرين، ولم يعد بوسعهم كذلك تأجيل إعلان استقلال كينيا، فقد أعلن جومو كينيا أن حكومته سوف تطالب باستقلال كينيا فى غضون عام ١٩٦٣م.

ودعا كينيا شعب كينيا إلى توحيد صفوفه. ولكن زعماء الكادو استمروا يدعون لمشاريعهم الانفصالية، ووصل بهم الأمر إلى حد الدعوة إلى تقسيم كينيا



إلى دولتين منفصلتين بعضهما عن بعض، وفيما بين ٢٥ سبتمبر و١٩ أكتوبر عام ١٩٦٣ انعقد في لندن مؤتمر كينيا الدستوري الثالث، أصر وفد الكادو بتأييد من الحكومة البريطانية على مشروع يهدف إلى تقسيم كينيا إلى سبعة أقاليم.

ولكن شعب كينيا رفض هذا المشروع بقوة وحزم، وبالاتماد على تأييد الشعب نجح وفد الكانو في حمل المؤتمر على اتخاذ قرار بإنشاء دولة اتحادية مركزية في كينيا ويتحدد يوم ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ موعداً لاستقلال البلاد.

وهكذا توج كفاح شعب كينيا بإعلان استقلال البلاد في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ وأصبحت كينيا بالفعل دولة مستقلة منذ هذا اليوم.

### حركة التحرير الوطني في أوغندا:

اشتعلت حركة التحرير الوطني في أوغندا شأنها شأن بقية بلدان أفريقيا الشرقية الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خلال سنوات هذه الحرب انتشرت حركة الإضرابات في أوغندا انتشاراً واسعاً.

وتدل الإضرابات التي حدثت في أوغندا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها على إحساس الشعب الأوغندي بوطأة الضغط الاقتصادي عليه، وتطلعه لنيل حريته واستقلاله، ويعتبر الشعب الأوغندي أن الإضراب العام الذي اندلع في يناير عام ١٩٤٥، وتحول إلى حركة ثورية مسلحة هو بداية ثورته الوطنية ضد الاستعمار البريطاني.

وهناك عوامل كثيرة تفسر تدمير الشعب الأوغندي وقيامه بثورة عام ١٩٤٥ لعل أهمها ما يلي:

١ - انخفاض الأجور في الوقت الذي ارتفعت فيه تكاليف المعيشة ورفض الملاك وأرباب الأعمال زيادة الأجور.

٢ - إهدار مصالح الباكوبي (الفلاحين) وصغار الملاك والعمال والمثقفين وعدم تمثيلهم في «اللوكيكو» مجلس بوغندا القومي أو المحلي الذي يضم الرؤساء أو الزعماء الباغندا.

٣ - اتجاه السلطات البريطانية إلى نقل ملكية أراضي «الميلو» لغير الأفريقيين.

٤ - قضية الناماسولى أو الملكة الوالدة. . وتتلخص هذه القضية فى أن الملكة الوالدة (والدة الكاباكا متيزا الثانى وأرملة الكاباكا دواوديكو الذى توفى عام ١٩٣٩)، رغبت فى الزواج من أحد أفراد الشعب ضاربة عرض الحائط بتقاليد بوغنده التى تحرم زواج أرملة الكاباكا نهائياً، ولما كان رئيس وزراء أوغنده (الكانيكيرو) مارتن لوثر نسيروا يعتبر نفسه رجلاً تقدماً، فقد وافق على هذا الزواج، كما فعلت الشئ نفسه الكنيسة الإنجليكانية فى بوغنده، وأبدت استعدادها للقيام بمراسيم الزواج، وأثار هذا كله تدمير الباغنده، وقام الرؤساء الشعبيون بمهاجمة الحكومة والتقدمية وصبوا جام غضبهم على رئيس الوزراء نسيروا، واتهموه بإهمال مصالح بوغنده وتخطيم تقاليدها وطالبوا بإقالته هو ووزير المالية سيروانو كولوييا، وبذا صارت المطالبة بإقالة رئيس الوزراء ووزير المالية رمزاً للإصلاح فى بوغنده.

وقد أسفرت قضية الناماسولى عن استقالة نسيروا عام ١٩٤١ وتعيين سامويرى وامالا رئيساً للوزراء وهو الذى قاد الحملة الناجحة ضد نسيروا، وهكذا تولى الحكم فى بوغنده لأول مرة «حكومة شعبية» فى إطار اتفاقية الحماية عام ١٩٠٠.

ولم تلبث أن حاولت حكومة المحمية عن طريق «اللوكيكو» استصدار قانون يمكن الكاباكا من نزع ملكية أراضى «الميلو» للأغراض العامة توطئة لنقل ملكية هذه الأرض لغير الأفريقيين، ولكن أمكن منع مرور هذا القانون من اللوكيكو ثم راح الزعماء يعملون على إثارة الشعب ضد وزير المالية كولوييا.

وفى عام ١٩٤٤ نشر كتيب صغير بعنوان (أى بوغنده الوطن الأم) مؤلفه «داودى موكوبيرا»، وهو يتناول بصفة عامة مشكلة حيازة الأرض فى بوغنده ويضرب الأمثلة على «شراهة الرجل الإنجليزى» فى نهب الأراضى وسلبها من أصحابها الأفريقيين، وانتشر هذا الكتيب انتشاراً واسعاً فى بوغنده، وكان له أثره فى هياج الشعب وتدمره حتى اضطرت حكومة المحمية إلى حظر تداوله.

تلك كانت الظروف السياسية والاقتصادية التى اندلعت فى غمارها اضطرابات عدم ١٩٤٥، تلك الاضطرابات التى بدأت بإضراب مستخدمى مصلحة الأعمال الاجتماعية فى ٥ من يناير عام ١٩٤٥ من أجل زيادة الأجور.

وبعد ثلاثة أيام انضم إلى المضربين عمال عتيبة، وفي ١٠ من يناير امتد الإضراب إلى كمبالا وضواحيها، وانضم في الفترة ما بين ١٧ : ٢٠ من يناير عمال كيوجا وجيينجا ومبالي وإيجانجا ولوجازي ومويندي ومبارارا، وكانت مطالب المضربين تتركز حول زيادة الأجور وإقالة وزير المالية في حكومة بوغندا والمكروه من الشعب لخضوعه للمستعمرين وتنفيذ مطالبهم، ورفع نسبة تمثيل الأفريقيين في اللوكيكو، وتدل هذه المطالب على أن هذا الإضراب العام قد تجاوز نطاق جميع الإضرابات الأخرى التي اندلعت في أفريقيا الشرقية، وأنه قد أصبح مظهرة سياسية حقيقية، واستثار الإضراب العام مشاعر التعاطف الحار والمساندة التامة بين صفوف الفلاحين والحرفيين والمثقفين، وقامت السلطات الاستعمارية بقمع هذه الاضطرابات بقوة ووحشية.

وخشيت السلطات الاستعمارية عاقبة تطور أحداث أوغندا، ومن أجل قمع الإضراب العام استدعيت قوات مسلحة من الأوربيين والهنود، ونقلت وحدات من الجيش النظامي إلى كمبالا، حيث انتشر الإضراب، وفي ١٧ من يناير وقع صدام بين الأفريقيين والقوات المسلحة فقتل أربعة وجرح عشرة، ثم أرسلت القوات المسلحة إلى «ماساكا»، حيث سالت هناك دماء الأفريقيين، وفي جهات أخرى عديدة من البلاد قمع الإضراب بالقوة المسلحة، ومن الصعب تحديد عدد الضحايا تحديداً دقيقاً، فقد جاء في بيان وزير المستعمرات في مجلس العموم أنه قتل أثناء هذه الاضرابات ثمانية وجرح خمسة عشر، والحقيقة أن عدد الضحايا كان يزيد عن ذلك كثيراً، حيث قيل إن عدد القتلى ثمانية والجرحى اثني عشر في كيوجا وحدها وقد استخدمت قوة السلاح كذلك ضد المضربين في مناطق أخرى، وفي ٢٤ من يناير عام ١٩٤٥ كانت هذه الهبة الثورية قد قمعت تماماً، ولو أن بعض الإضرابات الفردية استمرت في ثورو حتى شهر فبراير، وتلا قمع الإضراب العام قيام السلطات باعتقالات جماعية، فاعتقلت في كمبالا وحدها ٣١٩ شخصاً ونكلت بعدد كبير من الرؤساء والزعماء الذين تعاطفوا مع حركة التحرر الوطني.

ومع ذلك فقد اضطرت السلطات الاستعمارية إلى تقديم بعض التنازلات الطفيفة، فصدر عام ١٩٤٥ قانون إصلاح المجلس التشريعي الذي دخل بموجبه ثلاثة أفريقيين للمجلس لأول مرة ومنهم رئيس وزراء بوغندا.



ومن الواضح أن إصلاح عام ١٩٤٥ لم يؤثر على هيمنة البريطانيين على المجلس التشريعي.

وقد نتج عن هبة عام ١٩٤٥ الثورية إدخال إصلاح جزئي على «اللوكيكو»، فقبل عام ١٩٤٥ كان عدد أعضاء اللكيكو ٨٩ عضواً على النحو الآتي:

- ثلاثة وزراء بحكم مناصبهم وعشرون من رؤساء المديريات وستون من الأعيان المختارين بواسطة الكاباكا، كذلك (وبمقتضى إصلاح عام ١٩٤٥) ظل عدد أعضاء اللكيكو، كما كان من قبل، أي ٨٩ عضواً، ولكن حدث تغيير في توزيع هؤلاء الأعضاء، فضم اللكيكو بتكوينه الجديد: ثلاثة وزراء وعشرين من رؤساء المديريات وستة مرشحين من قبل الكاباكا وأربعة عشر رئيساً من رؤساء المحافظات أو «الجمبولولا»، وكذلك أربعة عشر رئيساً من رؤساء المراكز أو «الميروكا»، بالإضافة إلى ٣١ عضواً منتخبين يمثلون الطبقات الشعبية والذين كان يتم انتخابهم على أساس نظام الانتخاب غير المباشر.

وقد أدى هذا الإصلاح من الناحية العملية إلى تقوية قبضة الرؤساء والزعماء وخصوصاً رؤساء «الجمبولولا والميروكا» وأصبحوا يلعبون دوراً أكبر من ذي قبل في شئون بوغنده، وعلى العموم فقد ظل اللوكيكو مجلساً يمثل الرؤساء والزعماء بالدرجة الأولى، مما أثار حنق أفراد الشعب ودفعهم إلى طريق الكفاح.

وفي أثناء ذلك كانت العلاقات بين حكومة بوغنده وبين حكومة المحمية تزداد سوءاً، وأرغمت حكومة المحمية رئيس الوزراء على الاستقالة، وأسندت رئاسة الوزارة من جديد إلى مارتن لوثر نسييروا المكروه لدى الشعب والذي قام بعزل الرؤساء والزعماء الأفريقيين الموالين للرئيس السابق من مناصبهم، وتحت ضغط نسييروا أجاز اللوكوكو قانون الأراضي الذي سبق أن رفضه في عهد حكومة أو مالا، وبمقتضاه أصبح من سلطة الكاباكا أن «يحصل على الأراضي للأغراض التي تعود بالنفع على الأمة»، وبعبارة أخرى أجاز القانون نزع ملكية الأرض للأغراض العامة، مما كلف رئيس الوزراء حياته بعد فترة وجيزة من صدور القانون، إذ قام أحد الأوغنديين باغتيال نسييروا، وعهدت حكومة المحمية برئاسة الوزراء إلى كاوليا كاجوا ابن سير أبولوكاجوا الذي تولى رئاسة الوزراء في عهد الكاباكا موانجا، والذي ظل يشغل هذا المنصب لمدة ٣٨ عاماً.

وقد تشكل فى أعقاب اضطرابات عام ١٩٤٥ حزب «الباتاكا» برئاسة «جيمس ميتى» زعيم رابطة الباتاكا القديمة الذى تقدم الصفوف لرفع علم القومية البوغندية ولكن كان أقوى شخصيات الحزب فى الحقيقة هو سيما كولومولومبا، وعلى العموم كانت قيادة الحزب بيد المثقفين والبورجوازيين الوطنيين، وقد وحد الحزب تحت لوائه الفلاحين والعمال وبعض الرؤساء الإقطاعيين الذين كانوا يعارضون النظام الاستعماري، وتعاون تعاوناً تاماً مع «اتحاد فلاحى أوغندا الأفريقيين»، وقد طالب الحزب بالسماح للأفريقيين بإنتاج وتسويق المحاصيل النقدية، وزيادة أسعار القطن والبن، وتخفيض الضرائب، وتحويل اللوكويكو إلى هيئة منتخبة، علاوة على ذلك فقد عارض الحزب مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى اعترفت بريطانيا إقامته فى شرق أفريقيا، وطالب باستقلال أوغندا، وبتاريخ ٢٠ من أبريل عام ١٩٤٩ كتب سيماكولا مولومبا إلى حاكم أوغندا يقول: «إن شعب أوغندا يرفض الاتفاقات الإنجليزية الأوغندية التى فرضها الإنجليز من طرف واحد حين أبرموها عام ١٩٠٠ مع الأفريقيين الأميين وقتئذ وأن الشعب يطالب بحكومة أفريقية ديمقراطية».

وكانت حركة التحرر الوطنى فى أوغندا قد انتشرت بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية فى جميع أرجاء البلاد، وفى خلال شهرى أبريل ومايو من عام ١٩٤٩ عمت سلسلة من المظاهرات، وكانت مطالب الشعب الأوغندى هى قيام مجلس تشريعى ديمقراطى ولوكويكو منتخب، ووضع سياسة أثمان عادلة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وزيادة الأجور.

وفى ٢٥ من أبريل عام ١٩٤٩ قدمت هذه المطالب إلى كاباكا بوغندا إلا أنه رفضها.

وعندما انتشرت أنباء رفض الكاباكا لهذه المطالب بدأ الشعب يعبر عن سخطه علناً، وفى ٢٦ من أبريل حدث صدام دموى بين جماهير الشعب ورجال البوليس أمام قصر الكاباكا، وانتشرت الحركة من كمبالا إلى غيرها من المدن، وعمت البلاد هبة ثورية عامة، وفى أماكن كثيرة هاجمت الجماهير مكاتب الإدارة المحلية والسجون وأطلقوا سراح المساجين وأقاموا مخافر على طول الطرق الرئيسية

وحطموا خطوط التلغراف والتلفون.

وفى اليوم التالى كانوا يسيطرون سيطرة تامة على كمبالا وضواحيها.

وأسرعت السلطات الاستعمارية بإعلان حالة الطوارئ فى بوغنده والمديرية الشرقية، واعتبر حزب الباتاكات واتحاد فلاحي أوغنده الأفريقيين وهما اللذان قادا الحركة الثورية خارجان على القانون، وصودرت ممتلكاتهما، وأقيم نظام بوليسى إرهابى فى البلاد، وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد المقبوض عليهم خلال هذه الهبة الثورية بسبعمئة شخص، واستقدمت قوات نظامية من كينيا لتعزيز قوات البوليس المحلية، وفى منتصف مايو كان النظام قد أعيد مرة أخرى فى أوغنده.

ويعزى السبب الرئيسى لفشل هبة عام ١٩٤٩ إلى افتقادها إلى هيئة منظمة قادرة على قيادة الحركة الثورية التى كان يغلب عليها الطابع التلقائى، ولم يكن حزب «الباتاكات» قد أصبح بعد تنظيماً جماهيرياً، ولم يكن له برنامج لتحقيق الاستقلال الوطنى، كما حدث فى عام ١٩٤٥، فإن هبة عام ١٩٤٦ الثورية تركزت فى بوغنده ولم تمتد إلى المديرية الأخرى، ويرى جون جنتر أن هبة عام ١٩٤٩ لم تكن موجهة ضد البريطانيين بقدر ما كانت ضد ملاك الأرض الباغنده ونظام الكاباكات الإقطاعى.

وفى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وبهدف دعم أركان الإمبريالية البريطانية فى شرق أفريقيا ووسطها، أحيت الحكومة البريطانية من جديد مشروعها الخاص بتوحيد مستعمراتها، وكان هذا المشروع يهدف من الناحية الاقتصادية إلى خلق ظروف أفضل لاستغلال الموارد الاقتصادية على حين كان يهدف من الناحية السياسية إلى تقوية مركز الإمبريالية البريطانية.

وفى عام ١٩٥٣ أسس اتحاد روديسيا ونياسالاند، وكان من المفروض أن يتلوه تأسيس اتحاد شرق أفريقيا، غير أن الشرارة التى اندلعت فى وسط أفريقيا امتد لهيئها إلى شرق أفريقيا، حيث كانت حركة التحرر الوطنى يشتد ساعدها يوماً بعد يوم، وعارض الأفريقيون هذا المشروع الاستعمارى لأنهم كانوا يعتقدون أن مثل هذا الاتحاد سيعزز مركز الأوروبيين فى شرق أفريقيا ويعرقل بالتالى تقدم الحركة الاستقلالية.



وقاوم سكان أوغندة جميعهم مشاريع الاتحاد كلها، وطالب حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى - الذى تشكل فى مارس عام ١٩٥٢ لىسد الفراغ السياسى فى حركة التحرر الوطنى - باستقلال أوغندة، وعارض كاباكا بوغندة مشروع اتحاد مستعمرات شرق أفريقيا، ومما يجدر ذكره أن الرؤساء فى بوغندة وكذلك اللكيكو كانوا يسعون من أجل تحقيق الاستقلال لبوغندة وحدها وليس لبقية أجزاء المحمية؛ لأن هؤلاء الرؤساء والزعماء الإقطاعيين كانوا يهتمون بمصالحهم الشخصية ولا يعبأون بمستقبل الشعب الأوغندى.

وفى غضون شهر نوفمبر عام ١٩٥٣ حاولت الحكومة البريطانية عن طريق حاكم أوغندة التغلب على معارضة الكاباكا لمشروع الاتحاد، ولكنه دافع بقوة عن وجهة النظر الأفريقية بصدد هذا المشروع، ولهذا استقر رأى الحكومة البريطانية على عزله من العرش، وفى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٥٣ استدعى الكاباكا إلى مقر المحمية وأبلغه الحاكم بقرار عزله وأمره بأن يغادر بلاده فوراً، وقام الجند المسلحون بإدخاله فى طائرة اتجهت به إلى لندن دون أن يعطى فرصة لإبلاغ أفراد أسرته بقرار خلعه من العرش أو حتى لتوديعهم، وظل الكاباكا منفيّاً فى لندن حتى عام ١٩٥٥.

ونجم عن غطرسة المستعمرين البريطانيين انبعثت موجة جديدة من التبهيم والاستياء فى أوغندة وغيرها من مستعمرات شرق أفريقيا واندلعت دعوة حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى لتحرير أوغندة من الاستعمار كالنار فى الهشيم، واستطاع حزب المؤتمر أن يوجد له حلقات محكمة فى كل قرية أوغندية وأن يربط تلك الحلقات ربطاً محكماً بجهاز منسق على أحدث النظم الحزبية فى غرب أوربا. ولم يلبث أن دعا الحزب إلى العصيان المدنى ومقاطعة البضائع الإنجليزية، كما دعت «رابطة نساء بوغندة» إلى يومى حداد وبكاء وحزن واستجاب لهن الشعب. وحاولت بريطانيا تنصيب كاباكا جديد فرفض الشعب واللوكيكو إلى حد أنه صوت على قرار برفض استقبال الملكة اليزابيث الثانية عندما زارت أوغندة خلال جولتها الملكية عام ١٩٥٤.

وفى مايو عام ١٩٥٥ وصل إلى لندن وفد المؤتمر الوطنى الأوغندى وقدم إلى

الحكومة البريطانية «إعلان إرادة شعب أوغندة لتحقيق الاستقلال الكامل الناجز فى عام ١٩٦٠».

وقد جاء فى هذا الإعلان أن شعب أوغندة يرغب فى تحقيق الاستقلال وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٠.

وأخيراً انتهت أزمة الكاباكا (١٩٥٣ - ١٩٥٥) وما صاحبها من تدهور العلاقات بين بريطانيا وبوغندة بالتوصل إلى اتفاقية بين اللوكيكو والحكومة البريطانية وقعت فى ١٨ من أكتوبر عام ١٩٥٥ وتقرر بموجبها عودة الكاباكا إلى عرشه، ولم تحل هذه الاتفاقية الجديدة محل اتفاقية عام ١٩٠٠ التى ظلت سارية المفعول، ولكنها أدخلت تعديلات على بعض بنودها، وعلى وجه الخصوص البنود الخاصة بواجبات الكاباكا والوزراء ورؤساء المديريات واللوكيكو، كما تضمنت تأكيداً من الحكومة البريطانية بأن ليس لديها النية لكى تفرض على أوغندة الاتحاد مع كينيا وتنجانيقا بدون موافقة الشعب الأوغندى.

وبموجب هذه الاتفاقية لم يعد الكاباكا مسئولاً بصفة شخصية وبطريق مباشر عن حكم بوغندة، بل أصبح مجلس الوزراء هو المسئول عن الحكم، وكان على رئيس الوزراء أن يحيط الكاباكا علماً بكل الأمور الهامة المتعلقة بحكومة بوغندة، وظل تكوين اللوكيكو دون تغيير باستثناء إضافة وزراء جدد إلى عضويته، وفيما يتعلق بتمثيل الأفريقيين فى المجلس التشريعى، فقد نصت الاتفاقية على أن يكون ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ذوى الصفة التمثيلية من الأفريقيين، وأن يصل عدد الأفريقيين إلى نصف العدد الإجمالى لأعضاء المجلس بما فيهم الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم وأن يحتفظ لبوغندة بما لا يقل عن ربع العدد الإجمالى للأعضاء الأفريقيين ذوى الصفة التمثيلية، وعلاوة على ذلك فقد تضمنت الاتفاقية بنوداً بشأن تنظيم العلاقة بين «اللوكيكو» وحكومة المحمية، ومنحت الحاكم العام حق حل اللوكيكو إذا خالف نصائحه، كما منحت اللوكيكو حق سحب الثقة من حكومة بوغندة.

وقبل عدة أشهر من إبرام هذه المعاهدة كانت مجموعة منشقة على حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى بزعامة موليرا قد أسست فى يناير عام ١٩٥٥ «الحزب التقدمى»

وضمت الهيئة المؤسسة للحزب عدداً من أعضاء اللوكيكو البارزين وبعض رجال الأعمال الأفريقيين ورئيس رابطة مدرسي أوغندا، كما ضم عدة شخصيات نسائية من بينهم شقيقتان لموليرا وكذلك زوجته.

وفى بيانه الحزبى دعا الحزب التقدمى إلى الأخذ بالنظام الفيدرالى وأكد الحاجة إلى تنمية التجارة والاقتصاد وتطويرهما، كما دعا إلى الحرية الشخصية وقال: «إن الفكرة الجديدة التى يريد الحزب التقدمى أن يؤكد بشدة عليها وهى فكرة قيمة الفرد، أن كل فرد له قيمة أمام الله..»

«وأن الحزب التقدمى يعتقد أنه يجب أن تكون هناك فرص متساوية للجميع، وبعبارة أخرى أن الحزب يؤمن بمساواة جميع الأفراد بالنسبة للفرص التى تقدمها الدولة، إن تاريخنا يبين أن الفرد لم تكن له أية قيمة، لقد كان زعيم القبيلة هو صاحب الأمر والنهى، وعاش الفرد من أجل زعيم القبيلة، وكان عليه أن يطيع ما يأمر به بدون مساءلة، وبعبارة أخرى لم يكن الفرد يتمتع بالحرية».

على أن الحزب التقدمى لم يحصل على شعبية كبيرة فلم يزد عدد أعضائه عام ١٩٥٦ عن ١٤٠٠ عضو، ومن هنا كان موليرا يعتبره «حزباً من الزعماء».

وفى عام ١٩٥٦ أسس موجولينا وأنصاره «الحزب الديمقراطى»، على حين أسست مجموعة موازى وبياييرا «المؤتمر الوطنى المتحد».

وكان من بين أهداف «الحزب الديمقراطى» تمثيل الأفريقيين تمثيلاً سليماً فى المؤسسات التشريعية والحكومة، ومنح جميع قطاعات المجتمع حقوقاً سياسية متساوية، مما يمكنها من تحقيق استقلال أوغندا، وطالب الحزب بأفرقة مناصب الحكم والإدارة بأسرع ما يمكن، ووعد بالحفاظ على حقوق الأقليات بعد الاستقلال مؤكداً أنه «ليس هناك أحد من أعضاء الحزب لديه أدنى رغبة فى طرد جميع الأجناس الأخرى من أوغندا، ولكننا سنحرم كل أولئك الذين لا يختارون أن يصبحوا مواطنين فى أوغندا من الاشتراك فى حكومتنا، وبعبارة أخرى فإن حكومتنا لن تضم أناساً يحتفظون بجوازى سفر». وأكد الحزب للجماهير «أن سياستنا مبنية على الصدق والعدل والاجتماعى وليس على الشعارات الانتخابية الخادعة».



ولا شك في أن ظهور هذه الأحزاب الجديدة: الحزب الديمقراطي، والمؤتمر الوطني المتحد، قد أحدث انقسامات في الجبهة المتحدة في النضال من أجل الاستقلال، وكان الحزب الديمقراطي من بين هذه الأحزاب الجديدة يتمتع بنفوذ كبير بين الأفريقيين الكاثوليك، غير أن دعوته للانفصال الديني ساعدت على تقويض وحدة الشعب، وأضعفت بالتالي حركة التحرر الوطنية، ومن ثم فلا عجب أن تساند السلطات البريطانية الحزب الديمقراطي مساندة تامة.

ولقد كان من نتيجة أزمة الكاباكا وتوتر العلاقات البوغندية البريطانية (١٩٥٣ - ١٩٥٥) إدخال الإصلاح على المجلسين التشريعي والتنفيذي في أوغندا عام ١٩٥٦ فأصبح المجلس التشريعي يتكون من ستين عضواً.

وبعد هذا الانشقاق انضمت مجموعة موسازي إلى الانفصاليين الباغنده والعناصر الإقطاعية، ولكن قلب الحزب - وعلى رأسه ميلتون أوبوتي - وأصل مسيرته من أجل خلق دولة أوغندية موحدة ديمقراطية ومناضلة ضد الإمبريالية والاستعمار.

وفي خلال عام ١٩٥٩ اجتاحت أوغنده موجة من المقاطعة للبضائع الأجنبية احتجاجاً على محاولة السلطات الاستعمارية الاحتفاظ بامتيازات خاصة للسكان غير الأفريقيين، واشترك في هذه الحملة عدد من المنظمات السياسية التي وحدت جهودها في إطار الحركة الوطنية، ورفض المؤتمر الوطني الأوغندي والحزب الديمقراطي مساندة المقاطعة هذه باعتبار أنها معيقة للإصلاحات الدستورية المتوقعة.

وقد ارتطبت حركة مقاطعة البضائع والشركات الأجنبية ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال العاجل لأوغنده، ولم تتورع السلطات الاستعمارية عن القيام بعمليات تشكيك واسعة النطاق من أجل سحق هذه الحركة، وفي أواخر مايو عام ١٩٥٩ أعلنت حكومة المحمية أن الحركة الوطنية خارجة على القانون وقامت باعتقال موليرا وموساري وغيرهما من الزعماء، وفي ٤ من يونيو أطلق البوليس السري النار على مظاهرة في كمبالا، وانطلقت الإذاعة والصحف البريطانية تنذر بالخطر، وتقدم الحاكم خطوة أخرى فأعلن الأحكام العرفية وحظر التجول.

كذلك اجتاحت أرغندة خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ موجة من الإضرابات كان أكبرها إضراب عمال السكك الحديدية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٩، وفى أثناء ترقب انعقاد المؤتمر الذى ستطرح فيه قضية تعديل الدستور الأوغندى طالب المؤتمر الوطنى الأوغندى بإعلان استقلال أوغندة فى عام ١٩٦١، على حين كان برنامج الحزب الديمقراطى أكثر اعتدالاً؛ إذ دعا إلى حصول أوغندة على الحكم الذاتى فى عام ١٩٦١ وعلى الاستقلال السياسى الكامل فى عام ١٩٦٦.

واتسعت هوة الخلافات، وأدت إلى حدوث انشقاق جديد فى صفوف حزب المؤتمر الوطنى فى أواخر عام ١٩٥٩، ولكنها إستبقيا الجناح المنشق معهما تحت اسم «المؤتمر الوطنى الأوغندى».

أما الجناح الراديكالى من الحزب القديم فقد انحاز إلى جانب ميلتون أوبوتى ودعا هذا الجناح إلى ضرورة العمل المباشر ضد الأمبريالية من أجل تحقيق الاستقلال، واتخذ عدداً من الخطوات الحاسمة فى سبيل دعم المنظمات السياسية العديدة وتكوين جبهة متحدة ضد الإمبريالية.

وفى مارس عام ١٩٦٠ انضم هذا الجناح الراديكالى برئاسة ميلتون أوبوتى إلى «اتحاد شعب أوغندة» ليشكلا حزباً جديداً باسم «مؤتمر شعب أوغندة» وانتخب ميلتون أوبوتى سكرتيراً عاماً له، وقد ضم هذا الحزب الذى لم يلبث أن أصبح الحزب الرئيسى فى البلاد زعماء من مختلف القبائل الرئيسية، وكان برنامجهم يطالب بالاستقلال العاجل والناجز لأوغندة وتكوين دولة ذات حكومة مركزية قوية.

وأجريت فى مارس عام ١٩٦١ انتخابات عامة فى أوغندة، حيث توجه إلى صناديق الانتخاب زهاء ١,٣٠٠,٠٠٠ ناخب، وقاطعت حكومة بوغندة واللوكيكو هذه الانتخابات أيضاً خوفاً من عدم صون مصالح بوغندة فى ظل الدستور الجديد، وفاز حزب «مؤتمر شعب أوغندة» بأغلبية واضحة.

ومع ذلك فإن مقاعد المجلس التشريعى لم توزع حسب نفوذ كل حزب؛ فحصل الحزب الديمقراطى (٤٩٤,٠٠٠ صوت) على ٤٣ مقعداً من مقاعد

المجلس، على حين حصل حزب مؤتمر شعب أوغندة (٠٠٠, ٦٩٥ صوت) على ٣٥ مقعداً فقط، تفسير ذلك هو أن الحزب الديمقراطي فاز بعشرين مقعداً من الواحد والعشرين مقعداً المخصصة لبوغندة بالحظ وحده، فلم يتوجه إلى صناديق الانتخاب سوى ١٪ فقط من عدد الناخبين، وبذا استفاد الحزب الديمقراطي كثيراً من عملية مقاطعة الانتخابات التي نفذتها حكومة بوغندة الإقطاعية.

وفي أبريل عام ١٩٦١ شكلت حكومة وطنية في أوغندة تضم تسعة مقاعد للأفريقيين كانت من نصيب الحزب الديمقراطي، وثلاثة مقاعد للأوروبيين ومقعداً واحداً للهنود، وعين بنديكتو كيوانوكا رئيس الحزب الديمقراطي وزيراً بلا وزارة وزعيماً للمجلس التشريعي، وفي يونيو عام ١٩٦١ أصبح رئيساً للوزارة، وتحددت اختصاصات الحكومة كمجلس تنفيذي خاضع للحاكم.

ودعا إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن في سبتمبر عام ١٩٦١ لإعداد دستور للبلاد ولتحديد موعد لإعلان استقلال أوغندة.

وقدمت العناصر الإقطاعية ببوغندة الدليل على أنها العقبة الرئيسية في طريق تخطيط شكل الدولة الأوغندية المقبل، إذ أنه لما كانت آمالهم في تحقيق السيادة الوطنية قد تبددت فقد صمموا على الدفاع عن مراكزهم وطالبوا بانفصال بوغندة أو بمنحها الاستقلال الذاتي كبديل للاتصال.

وهدد موقف رؤساء بوغندة وزعمائها بتحطيم جدول أعمال المحادثات الدستورية في لندن وتأجيل قضية منح الاستقلال العاجل لأوغندة، ولكن مؤتمر لندن (١٨ سبتمبر - ٩ أكتوبر عام ١٩٦١) حدد يوم أول مارس عام ١٩٦٢ موعداً لمنح أوغندة الاستقلال الذاتي، ويوم ٩ من أكتوبر من العام نفسه موعداً لمنحها الاستقلال السياسي التام، وكان هذا انتصاراً هاماً في نضال الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار، وقد علق رئيس حزب «مؤتمر شعب أوغندة» على نتائج مؤتمر لندن فقال: «حصلنا على كل ما كنا نريده من المؤتمر».

واغتبطت الدوائر الحاكمة في بوغندة بنتائج المؤتمر لأن جميع مطالبها قد تحققت، فقد حصلت بوغندة على مركز قانوني كملكية فيدرالية لها حكومتها وبرلمانها (اللوكيكو) ومحكمتها العليا، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح لبوغندة موارد دخل وقوات بوليسية خاصة بها.



غير أن نتائج المؤتمر لم ترض حكام وتورو وانكولى وبونيورو الذين كانوا يكافحون أيضاً فى سبيل الحكم الذاتى، وإلى جانب ذلك كان حكام بونيورو يطالبون باسترجاع «أقاليمهم المفقودة» التى كان المستعمرون البريطانيون قد اقتطعوها من بونيورو وضموها إلى بوغنده منذ عدة سنوات من قبل.

وبدأت أوغنده تستعد لانتخابات الجمعية الوطنية التى سوف يكون لها دور حاسم فى تقرير مستقبل الدولة المستقلة الجديدة.

وفى نوفمبر عام ١٩٦١ شكلت العناصر الانفصالية فى بوغنده تنظيماً سياسياً خاصاً أطلقوا عليه «كاباكا بيكا» أى «لا أحد غير الكاباكا»، ودعا هذا التنظيم إلى الحفاظ على المؤسسات التقليدية والنظام الملكى فى بوغنده، واتخذ فيما بعد شكل الحزب السياسى.

وفى الفترة السابقة للانتخابات وحد حزب «مؤتمر أوغنده» وحزب «كاباكا بيكا» قواهما من أجل الإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطى، وعندما جرت الانتخابات فى أبريل عام ١٩٦٢ استطاع حزب «كاباكا بيكا» أن يفوز بجميع مقاعد بوغنده وأن يحرم الحزب الديمقراطى منها، وعلى العموم فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب «مؤتمر شعب أوغنده» بثلاثة وأربعين مقعداً فى الجمعية الوطنية وحزب «كاباكا بيكا» بأربعة وعشرين مقعداً والحزب الديمقراطى بأربعة وعشرين مقعداً كذلك.

وكان هذا انتصاراً ساحقاً لحزب «مؤتمر شعب أوغنده»، ولكنه لم يمكنه من الحصول على أغلبية مطلقة فى الجمعية الوطنية.

ومن أجل تشكيل حكومة مستقرة دخل حزب «مؤتمر شعب أوغنده» فى ائتلاف مع حزب «الكاباكا»، أعلن فى أول مايو عام ١٩٦٢ عن تشكيل الحكومة الائتلافية التى ضمت اثنى عشر ممثلاً لحزب مؤتمر شعب أوغنده وأربعة ممثلين لحزب «كاباكا بيكا» وكانت الوزارة الجديدة برئاسة ملتون أوبوتى زعيم حزب «مؤتمر شعب أوغنده».

وفى ٩ من أكتوبر عام ١٩٦٢ حل علم أوغنده الوطنى محل العلم البريطانى وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ أوغنده المعاصر.

## حركة التحرر الوطني فى تنجانيقا:

أنهت الحرب العالمية الأولى الحكم الألمانى بتنجانيقا وسيطر البريطانيون عليها حتى وافقت عصبة الأمم على وضعها تحت الانتداب البريطانى، وبذا تمت تصفية الوجود الألمانى بتنجانيقا سياسياً واقتصادياً وطرد المستوطنون الألمان منها واستولت الإدارة البريطانية على ضياعهم ومزارعهم، كذلك تخلصت الإدارة البريطانية من الموظفين الذين خدموا الاستعمار الألمانى واستبدلتهم بموظفين من الهنود أسندت إليهم الوظائف الكتابية بالأجهزة الحكومية والبنوك والشركات التجارية البريطانية.

وأنشأت الإدارة البريطانية أول مجلس تنفيذى بالمستعمرات عام ١٩٢٠، وأول مجلس تشريعى عام ١٩٢٦، وكان جميع أعضاء المجلسين معينين بحكم مناصبهم فى الإدارة العليا للجهاز الحكومى.

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا حاولت استرضاء ألمانيا النازية، فعرضت عليها عام ١٩٣٨ رد تنجانيقا إليها، ولكن الزعيم النازى أدولف هتلر لم يرحب بالفكرة، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وضعت مخططات لاستخدام تنجانيقا كملجأ لليهود الفارين من ألمانيا، إلا أن هذا المشروع لم ينفذ.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وضعت تنجانيقا تحت وصاية بريطانيا بقرار من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٤٦، وألزم ميثاق هيئة الأمم المتحدة الحكومة البريطانية بأن تهيئ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكفل إعداد تنجانيقا للاستقلال، ولذا كان من الواجبات الأساسية على الحكومة البريطانية أن تشجع عملية تطوير المؤسسات السياسية الحرة فى البلاد، وأن تستحث الأفريقين على المشاركة فى الأجهزة الإدارية المحلية المركزية.

ولكن الإدارة البريطانية أهملت هذه الواجبات إهمالاً ذريعاً، إضافة إلى ذلك فقد بذلت بريطانيا قصارى جهدها لإبقاء تنجانيقا معتمدة اقتصادياً عليها وغير ناضجة سياسياً بهدف استمرار وصايتها عليها، بالإضافة إلى أن بريطانيا حرصت على أن يظل شعب تنجانيقا ممزقاً فى شكل مجموعات كبيرة من القبائل يصل عددها إلى ١٢٠ قبيلة تعيش عيشة بدائية ومنعزلة بعضها عن بعض لغوياً

واقتصادياً بهدف استخدام هذا التمزق السكاني في الادعاء بأن تنجانيقا لم تنهياً بعد للحكم الذاتى.

وأياً ما كان الأمر فقد انتشرت حركة التحرر الوطنى فى تنجانيقا كغيرها من مستعمرات أفريقيا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع أن قيادة هذه الحركة كانت بيد البورجوازية الوطنية والمثقفين، إلا أن العمال والفلاحين كانوا يشكلون قواها الاجتماعية الرئيسية.

ومن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تشكلت فى تنجانيقا نقابات عمال السكك الحديدية، كما قام العمال بدور هام فى سبيل تحسين أحوالهم الاقتصادية، واتخذوا من الإضرابات وسيلة لتحقيق أهدافهم؛ ففي عام ١٩٤٣ قام عمال الأرصفة فى دار السلام ولندى بإضرابين من أجل زيادة الأجور وعلاوات غلاء المعيشة ووقف الاستقطاعات الجائرة والمطالبة بالعلاج الطبى، وقد بدأ عمال الأرصفة فى دار السلام إضرابهم المحكم التنظيم فى ٢٣ من أغسطس، واستمر قائماً مدة اثنى يوماً وتوقف خلالها العمل تماماً واشتد التوتر وقامت لجنة من محكمة تنجانيقا العليا بالتحقيق فى أسباب الإضراب وتوصلت إلى أن الدافع إليه هو الأحوال المعيشية المتدهورة للغالية، ومن ثم فقد اضطرت لجنة التحكيم إلى الاعتراف بعدالة مطالب العمال، أما إضراب عمال لندى فكان شبيهاً بإضراب زملائهم عمال دار السلام وانتهى كذلك بتحقيق مطالبهم الأساسية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تجددت إضرابات العمال فى تنجانيقا، وكان الإضراب العام لعمال الأرصفة فى دار السلام وعمال الشحن وعمال مزارع السيسل عام ١٩٤٧ بمثابة الإشارة لبدء هجوم الحركة العمالية على النظام الاستعمارى.

وقبل الحرب العالمية الثانية تشكلت فى تنجانيقا منظمة ثقافية صغيرة هى «رابطة تنجانيقا الأفريقية»، وبعد الحرب طالبت هذه الرابطة بتحويل المجلس التشريعى بالمستعمرات إلى جمعية وطنية مع زيادة تمثيل الأفريقيين بها، كما طالبت بإنهاء التمييز العنصرى وإصلاح النظام التعليمى، وأهمية رابطة تنجانيقا الأفريقية تكمن



فى انها كانت الأساس الذى بنى عليه تشكيل منظمة أخرى أكبر عددا وأكثر ميلا للنضال السياسى ألا وهى «الاتحاد الأفريقى التنجانيقى» أو «التسانو» كما صار يطلق عليها.

وبسبب انبعاث حركة التحرر الوطنى فى تنجانيقا بعد الحرب العالمية الثانية اقترحت لجنة معينة من قبل الحاكم البريطانى عام ١٩٥٠ زيادة عدد الأعضاء المعينين من غير الموظفين فى المجلس التشريعى إلى ٢١ عضوا مما يعطى فى رأيها الطوائف والأجناس الثلاثة بالبلاد الأفريقيين والأوروبيين والآسيويين تمثيلا متساويا (بواقع سبعة أعضاء لكل جنس) واعتبرت اللجنة ذلك «تعبيرا مناسباً لمبدأ المشاركة». وقبل ذلك كان عدد أعضاء المجلس التشريعى ١٤ عضوا، سبعة للأوروبيين وأربعة للأفريقيين وثلاثة للآسيويين، وفى عام ١٩٥٤ رفع العدد إلى ٢٧ عضوا، تسعة لكل من الأوروبيين والأفريقيين والآسيويين. ومع ذلك فإن تشكيل المجلس التشريعى بشكله الجديد كان ينطوى على ظلم فاحش بالأفريقيين الذين يبلغ عددهم ما يزيد على سبعة ملايين نسمة يمثلهم تسعة أعضاء أفريقيين على حين يمثل تسعة أعضاء أوروبيين ما يقل عن عشرين ألف أوروبى ويمثل تسعة أعضاء آسيويين حوالى ٧٥٠٠٠ آسيوى.

وبذلت السلطات البريطانية كل ما فى وسعها من أجل الإبقاء على وصايتها على تنجانيقا، وفى عام ١٩٥٣ فرض حاكم تنجانيقا حظرا على انضمام أو انتماء موظفى الدولة إلى المنظمات السياسية، وحاربت حكومة تنجانيقا نشاط حزب «التانو» بكل الوسائل الممكنة. وفى عام ١٩٥٧ رفضت تسجيل عشرة فروع للحزب، وكثيرا ما كان يُحرم (جوليوس نيريرى) زعيم التانو من حق الخطابة فى الاجتماعات العامة والتجمعات الشعبية، وفى عام ١٩٥٨ قُدم للمحاكمة ووقعت عليه غرامة، وكانت الجريمة التى ارتكبها أنه فضح الأعمال غير القانونية للإدارة البريطانية.

وكان من بين أسباب تدمير الأفريقيين أن الإدارة البريطانية اتجهت إلى منح مزيد من الأراضى للمستوطنين البيض، كما أنها كانت تهمل شئون تعليم الأفريقيين إهمالا ذريعا.

ويجب الإشارة إلى أن حيازة الأرض في تنجانيقا إيان الانتداب البريطانى قد حددها قانون الأرض الصادر عام ١٩٢٣ ، الذى أباح منح الأراضى لغير الوطنيين على سبيل التأجير بحيث لا تزيد مدة التأجير عن ٩٩ سنة ولا تزيد المساحة الممنوحة للفرد الواحد عن ٥٠٠ فدان إلا بموافقة الحاكم، وفى عام ١٩٣١ كانت مساحة الأرض الممنوحة للمستوطنين ١٣,٠٩٧,٠ فدان ارتفعت عام ١٩٥٣ إلى ٢,٢٠٩,٩٨٠ فدانا. ثم ارتفعت عام ١٩٥٩ إلى ٢,٥٥٤,٨٦٤ فدانا. ورغم الإصلاحات الدستورية التى أدخلتها السلطات البريطانية خلال الخمسينات إلا أن هذه الإصلاحات لم تُغيّر من جوهر النظام الاستعماري، وكان كل ما أسفرت عنه هو زيادة عدد مقاعد الأفريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى، وكان كل منهما مجلسا استشاريا وأعضاؤه معينون (حتى عام ١٩٥٨) وليسوا منتخبين.

وجرت أول انتخابات للمجلس التشريعى خلال عام ١٩٥٨ ، ولكن هذه الانتخابات لم تحوّل المجلس إلى هيئة تمثل الأفريقيين، فقد ترتب على رغبة المستعمرين البريطانيين فى الحفاظ على سيادتهم أن وضعوا نظاما للانتخاب يعطى تمثيلا متساويا للمجموعات الثلاثة من السكان، وهم الأفريقيون والأوروبيون والآسيويون وأطلقوا على ما قاموا به نظام «التمثيل المتوازن» الذى يتمشى مع سياسة «المشاركة» و«التوافق العنصرى» والحقيقة أن هذا النظام لم يكن سوى لبنة فى تنفيذ سياسة تميز عنصري صارخة، إذا مُنح الغالبية العظمى من السكان الأفريقيين الذين يمثلون ٩٨,٥٪ من السكان تمثيلا متساويا مع الأوروبيين الذين يمثلون ٢,٠٪ من السكان ومع الآسيويين الذين يمثلون ١,٣٪ من السكان، ولم ينتخب من أعضاء المجلس التشريعى البالغ عددهم ٦٧ عضوا سوى ٣٣ عضوا فقط أما بقية أعضاء المجلس وعددهم ٢٤ عضوا فكانوا من الأعضاء المعيّنين بحكم مناصبهم من قبل الحاكم مما أدى إلى تقوية قبضة المستعمرين على المجلس.

من الواضح أن هذا النظام التمثيلى كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية، لأن الأفريقيين كما كانوا من قبل بدون أية حقوق شرعية، ومن ثم فلم يرض هذا النظام الشعب الأفريقى على الإطلاق. وبعد انتخابات عام ١٩٥٨ طالب شعب تنجانيقا بإعادة تنظيم المجلس التشريعى بحيث يلغى نظام التمثيل المتوازن المزعوم ويحل محله مجلس منتخب، ولا شك فى أن هذا كان من شأنه أن يجعل من

المجلس جهازا تمثيليا حقا يستطيع الدفاع عن مصالح الغالبية العظمى من السكان. واضطرت الحكومة البريطانية تحت الضغط أن توافق على القيام باصلاح دستورى جديد، وحددت لهذا الغرض عام ١٩٥٩ لاجتماع لجنة دستورية أوصى اعضاءها باجماع الآراء بضرورة إيجاد أغلبية أفريقية منتخبة فى المجلس التشريعى التالى مع تخصيص بعض المقاعد لغير الأفريقيين، وفى ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ أعلن (حاكم تنجانيقا) موافقة وزير المستعمرات على تقرير اللجنة.

وعملا بتوصيات اللجنة أجريت فى أغسطس عام ١٩٦٠ انتخابات جديدة للمجلس التشريعى، ولم يتعد عدد نواب الأقلية الأوروبية عشرة مقاعد من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها ٧١ مقعداً، واضطرت الحكومة البريطانية أن تمنح تنجانيقا حكما ذاتيا محدودا ابتداء من اول اكتوبر عام ١٩٦٠. وتشكل مجلس للوزارة يضم بعض الأفريقيين، ولكنه كان برئاسة الحاكم البريطانى الذى قام بتعيين جميع الوزراء.

ومع ذلك فإن اصلاح عام ١٩٦٠ كان مجرد خطوة نحو الاستقلال السياسى الكامل، فمع أن انتخابات عام ١٩٦٠ قد أوجدت فى المجلس التشريعى أغلبية أفريقية يقف على رأسها جوليوس نيربرى زعيم «التانو» بصفته رئيسا للمجلس، إلا أن الحاكم البريطانى كان ما يزال يحكم البلاد.. وفضلا عن ذلك فإن الموظفين الاستعماريين البريطانيين ظلوا يديرون الوزارات الهامة مثل الدفاع والمالية والخارجية والعدل، وفى ٣ سبتمبر عام ١٩٦٠ أعلن نيربرى فى خطاب له بالراديو بأن حكومته ستسعى من أجل تحقيق استقلال تنجانيقا التام داخل اطار الكومنولث فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٦١.

وعلى الفور شرعت حكومة نيربرى فى التفاوض مع الحكومة البريطانية حول هذه المسألة، وفى مارس عام ١٩٦١ أمكن التوصل إلى اتفاقية تمنح تنجانيقا استقلالها فى ديسمبر عام ١٩٦١. وانتهى بالفعل الحكم الاستعمارى فى ٩ ديسمبر عام ١٩٦١ وأصبحت تنجانيقا دولة مستقلة.

وعلى هذا فرما يبدو أن تنجانيقا قد حصلت على استقلالها بوسائل الاصلاحات الدستورية التى أدت إلى التوسع التدريجى فى اشتراك الأفريقيين فى



الحكومة، ومع ذلك يجب ألا ينسى أبدا أن هذه الإصلاحات لم تكن ممكنة لولا النضال النشط لجماهير الشعب ضد النظام الاستعماري. لقد كانت حركة التحرر الوطني بقيادة حزب التانو هي التي أرغمت المستعمرين على التراجع خطوة خطوة حتى وافقوا في النهاية على منح تنجانيقا استقلالها التام.

### حركة التحرر الوطني في زنجبار:

انتقل لإشراف على محمية زنجبار من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات في أول يوليو عام ١٩٢٣. . . ومنذ أن أقيمت فعلا الإدارة الجديدة في عام ١٩٢٣، كانت عملية استبدال ولاية السلطان بموظفين بريطانيين تجرى تدريجيا. وصدر عام ١٩٢٤ مرسوم ينص على أن تتولى سلطات المحمية حكم البلاد وإدارتها، وبذا اعتبر السلطان رمزا أدبيا للدولة على حين استقرت السلطة الحقيقية في يد المقيم البريطاني وكبار الموظفين بالمحمية.

وفي عام عام ١٩٢٦ تشكل مجلسان: أحدهما: تنفيذي والآخر: تشريعي. وكان يتولى رئاسة المجلس التنفيذي السلطان نفسه والمقيم البريطاني بصفته نائبا للرئيس، ويضم تسعة من كبار الموظفين البريطانيين.

أما المجلس التشريعي فكان يتولى رئاسته المقيم البريطاني ويضم تسعة من الموظفين البريطانيين الكبار بحكم وظائفهم، وثمانية من الأعضاء المعيّنين بفرمان من السلطان بعد استشارة المقيم، وكان توزيع هذه المقاعد الثمانية يتم على أساس طائفي فثلاثة مقاعد للعرب ومقعدين للأفريقيين ومقعدين آخرين للأسويين ومقعد واحد للأوروبيين.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التشريعي كان مجلسا استشاريا، ولكنه على خلاف مجلس المحمية كان يتمتع بسلطة محدودة في سن القوانين التي لا تصدر إلا بعد توقيع المقيم البريطاني عليها، ومع ذلك فلم يكن المجلس التشريعي مجلس تمثيلا حقا؛ لأن غالبية أعضائه كانوا من الموظفين البريطانيين، على حين أن الأعضاء الآخرين الذين يمثلون الأجناس والطوائف المختلفة بالبلاد كانوا يختارون بعناية من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أدخلت السلطات البريطانية تعديلا على عدد أعضاء المجلس التشريعى ولو أن تكوينه ظل قائما على أساس طائفى، كما حرصت السلطات على انتقاء الأعضاء المعينين بالمجلس من بين الشخصيات المحافظة أو المعتدلة فى آرائها والمضمون ولائها لبريطانيا.

وغنى عن البيان أن حركة التحرر الوطنى قد نمت فى شرق أفريقيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية خصوصا، إلا أن حركة التحرر الوطنى فى زنجبار لم يتسع نطاقها إلا فى أواخر الخمسينات بسبب سياسة «فرق تسد» التى حرصت بريطانيا على اتباعها منذ فترة والتى ساعدت على ظهور عدة جمعيات ومنظمات سياسية طائفية.

فكانت توجد جمعية عربية وثانية أوربية وثالثة أفريقية ورابعة شيرازية وخامسة هندية.

وفى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية تكونت جمعيات شبه سياسية هى «الجمعية العربية» و«الجمعية الهندية». وكانت الجمعية العربية قد شكّلت مع بداية القرن العشرين للنضال من أجل الحصول على تعويضات مالية لملاك الرقيق العرب الذين تأثروا بالغاء شرعية الرق عام ١٨٩٧ فى زنجبار وبمجه، ثم صارت الجمعية فيما بعد تمثل المصالح العامة لطبقة ملاك الأرض وتصدر جريدة بالعربية والإنجليزية تمثل النزعة الإسلامية.

أما الجمعية الهندية فقد شكلت قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكانت تمثل بصفة عامة مصالح الدوائر الآسيوية التجارية والمالية.

أما الجمعية الأفريقية التى كانت تتكون أساسا من الأفريقيين فقد شكلت عام ١٩٣٤ ، ولو أنها ظلت بعد ذلك فترة من الزمن بعيدة عن النشاط السياسى. وفى عام ١٩٣٩ شكلت الجمعية الشيرازية فى بمجه أولا، ثم بعد ذلك فى زنجبار، ولكنها لم تبدأ مزاوله نشاطها بشكل ملموس إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكانت كل جمعية من هذه الجمعيات تقدم لأبناء طائفتها الخدمات الاجتماعية وتشرف على عدد من المدارس والأندية الثقافية والمستشفيات وتمثيلهم فى الجهاز الحكومى وفى العلاقات مع الإدارة البريطانية. وفى الحقيقة كانت كل جمعية تعيش

فى إطارها الخاص؁ ولم تكن تطل منه إلا للكد للجمعيات الأخرى والدفاع عن المصالح المكتسبة والمراكز الموروثة لأبناء طائفتها.

وعلى العموم فمنذ أوائل الخمسينات بدأت هذه الجمعيات الطائفية تنشط سياسيا خصوصا العناصر الوطنية بالجمعية العربية الذين راحوا يهاجمون الطائفية التى تفتت الشعب وكفاحه ويدعون إلى الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث البريطانى. ومنذ يوليو عام ١٩٥٣ بدأت العناصر الوطنية تحصل على عدد كبير متزايد من المراكز باللجنة التنفيذية للجمعية العربية.

وفى مطلع عام ١٩٥٤ عرضت السلطات البريطانية على الجمعيات الطائفية المختلفة اقتراحات المقيم البريطانى بشأن تعديل قانون المجلس التشريعى مع بقاء الأساس الطائفى للعضوية. وانتهر على بن محسن هذه الفرصة فقدم إلى الحكومة باسم الجمعية العربية عدة مطالب منها:

- ١ - التقدم السياسى لزنخبار وتغيير الدستور.
- ٢ - حق الشعب فى انتخاب ممثليه.
- ٣ - إلغاء الطائفية من المعركة الانتخابية بإلغاء نظام قوائم الناخبين على أساس طائفى؁ ويستبدل بها قائمة موحدة لجميع الناخبين على أساس مبدأ الاقتراع العام.

- ٤ - تأليف حكومة دستورية تستمد قوتها من الشعب.
- ٥ - النظر فى عودة ساحل كينيا المغتصب من زنجبار.

غير أن السلطات رفضت هذه المطالب؁ وأغلقت فى يونية عام ١٩٥٤ جريدة «الفلق» العربية لمهاجمتها السياسة البريطانية؁ فخرج العرب من كل التشكيلات الحكومية؁ وقاطعوا جلسات المجلس التشريعى من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٦.

وفى أثناء ذلك وعلى وجه التحديد فى منتصف عام ١٩٥٥ أى فى ذروة مقاطعة الجمعية العربية للحكومة والمجلس التشريعى أسست مجموعة صغيرة من المزارعين بإحدى قرى زنجبار حزبا سياسيا أطلقوا عليه اسم «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار». وكان مؤسسو هذا الحزب ثلاثة من السواحلية أكثرهم نفوذا «حاج



حسين» الذى تولى منصب رئيس الحزب، ودعا الحزب إلى إنهاء التمثيل الطائفى بالمجلس التشريعى، وطالب باستقلال زنجبار وقد ظل الحزب خلال الشهور الأولى من تأسيسه بعيدا عن مجرى الحياة السياسية فى مدينة زنجبار، ولهذا السبب لم يسمع فى هذا الوقت أو فيما بعد سوى قليل من الناس عن تأسيس هذا الحزب. ورغم ذلك فقد كان «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار». هو أول حزب سياسى وطنى فى محمية زنجبار.

ولم يلبث أن تم اتصال بين قيادة «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار» وبين «الجمعية العربية» فى مواجهة الإصلاح الدستورى المقترح.

وكانت السلطات البريطانية قد أعلنت فى أواخر عام ١٩٥٥ عن إنشاء مجلس شورى، وأهم من ذلك زيادة عدد أعضاء المجلسين التنفيذى والتشريعى، حيث كان يتكون المجلس من المقيم البريطانى بصفته رئيسا ومن أربعة من كبار الموظفين البريطانيين بحكم مناصبهم وثلاثة من الموظفين يعينهم السلطان بعد استشارة المقيم، وثلاثة أعضاء من غير الموظفين يكون أحدهم عربيا والثانى هندية والثالث أفريقيا، أما المجلس التشريعى الجديد فقد اقترح زيادة عدد أعضائه إلى ستة وعشرين عضوا يكون من بينهم اثنا عشر عضوا من غير الموظفين، ويجرى الانتخاب لشغل ست مقاعد من المقاعد الاثنى عشر الأخيرة على أساس الاقتراع العام. أما المقاعد الستة الأخرى، فيقوم السلطان بتعيين من يشغلونها بعد استشارة المقيم البريطانى.

وعلى كل حال فإن الاتصال الذى حدث بين قيادة «الحزب الوطنى لرعايا سلطان زنجبار» وبين «الجمعية العربية» قد اسفر عن اندماج الحزب فى الجمعية العربية، وظهور حزب جديد باسم «حزب زنجبار الوطنى» أو «الحزب الوطنى».

وهكذا أخذ الحزب الوطنى مكان الجمعية العربية وصار يمثل مصالح الدوائر العربية الثرية وكبار ملاك الأراضى والتجار العرب إلى جانب كبار موظفى السلطنة من العرب، وتولى على بن محسن قيادة الحزب الفعلية وأصبحت جريدة «مون جوزى» لسان حال الحزب.

ولابد من الإشارة إلى أن الحزب الوطنى كان أول من دعا إلى فكرة قومية

والتححر الوطنى فى زنجبار، وتمسكت قيادته باستمرار بمبدأ القومية الزنجبارية بصرف النظر عن اللون والطائفة والعنصر.

ومع ذلك فقد تمسك الحزب بمبدأ الولاء المطلق للسلطان كشخص وكنظام ودافع عن السلطة بنوع من الحماس الدينى الإسلامى، واعتبر الولاء للسلطنة جزءاً من الولاء للإسلام، ومن ناحية التنظيم الحزبى أخذ الحزب الوطنى صورة التنظيم الحزبى المتداول بين أحزاب أفريقيا الحديثة، فصارت له شعب وفروع فى القرى والوحدات السكنية يعلوها لجان فى المركز يأتى فوقها لجنة تنفيذية كما صارت له أجهزة اتصال فى المدن وفى المناطق الريفية، ويرتبط بالحزب منظمات للشباب والنساء، واتحاد للنقابات العمالية وهيئة برلمانية ويمثلون جميعاً على مستويات الحزب المختلفة. وكان الحزب يعقد اجتماعاً اسبوعياً لجميع سكرتيرى الشعب والفروع مع اللجنة التنفيذية للحزب.

على أن إعلان تكوين «الحزب الوطنى» إلى جانب إعلان السلطات البريطانية عزمها على إجراء انتخابات عامة جديدة خلال عام ١٩٥٧ لم يلبث أن أرغم قيادتى الجمعية الأفريقية والجمعية الشيرازية على التفكير فى الموقف ومحاولة توحيد صفوفهما وتسوية خلافاتهما التى كانت تحول دون تكوين حزب سياسى يضم جميع الأفريقيين فى محمية زنجبار.

ومن الجدير بالذكر أن رئاسة الجمعية الأفريقية كانت قد آلت عام ١٩٥٤ بعد استقالة رئيسها الطبيب الحكومى «هربرت بارناباس» إلى «عبيد أمين كروم» وهو بحار سابق عمل فى البحر كتاجر متجول مدة ٢٢ عاماً ثم أنشأ نقابة لعمال الزوارق البخارية فى ميناء زنجبار.

وفى غضون عام ١٩٥٦ قام «جيوليوس نيريرى» زعيم «الاتحاد الوطنى الأفريقى التيجانيقى» أو الثانو بزيارة زنجبار عدة مرات لمحاولة حث الزعماء الأفريقيين بالجمعيتين الأفريقية والشيرازية على تناسى خلافاتهما القديمة وادماج الجمعيتين معا فى شكل اتحاد أفريقى شيرازى، ولقى اقتراح نيريرى تأييداً مطلقاً من جانب قيادة الجمعية الأفريقية، على حين أنه حصل على تأييد محدود من جانب قيادة الجمعية الشيرازية التى كان الحزب الوطنى قد اتصل بها من أجل توسيع قاعدة عمله السياسى.

وسرعان ما أحدثت زيارات نيريرى انقساماً حاداً فى صفوف أعضاء الجمعية الشيرازية، إذ رأى قسماً منهم الاستجابة إلى اقتراح نيريرى على أساس أن تكوين الحزب الوطنى والتهديد الذى أوجده بسيطرة العرب على الموقف يستلزم أن يتصالح الشيرازية والأفريقيون ويكوّنوا الاتحاد الأفريقى الشيرازى المقترح. بينما رأى قسم آخر يمثل شيرازية المناطق الشمالية من جزيرة زنجبار وشيرازية بمبة على وجه الخصوص رفض دعوة نيريرى لأسباب عديدة. منها أن الشيرازية ليسوا من الأفريقيين وتربطهم علاقات ودية ودينية بعرب زنجبار، وأن الشيرازية قد خدموا بالوظائف الإدارية المحلية فى حكومة السلطان كبجارة فى تجارة المحيط الهندى.

ولما كان محمد شامت وعلى شريف موسى وهما من زعماء قبائل بمبة الشيرازية قد امتنعوا على الانضمام إلى حزب زنجبار الوطنى خشية أن يخضعا لزعمائه العرب، فقد أسسا فى أواخر عام ١٩٥٦ حزبا سياسيا أطلقا عليه اسم «اتحاد الأمة» ولم يلبث أن قرر تاجو وكومبو زعيما قبائل هاديمو الشيرازية الانضمام إلى الجمعية الأفريقية، فشكل فى فبراير عام ١٩٥٧ «الحزب الأفريقى الشيرازى» أو «اتحاد افريقيا الشيرازية» برئاسة عبيد أمين كروم وسكرتارية ثابت مومبو.

ودارت المعركة الانتخابية فى يوليو عام ١٩٥٧ بين الحزبين الوطنى والأفريقى الشيرازى لشغل المقاعد الستة بالمجلس التشريعى واتفقت المطالب الوطنية للحزبين فيما يتعلق بالاستقلال فى نطاق الكومنولث البريطانى والإسراع بفتح باب العمل الحكومى أمام الأفريقيين، كما أعرب الحزبان عن ولائهما للسلطان وأعلنا عن تأييدهما للنظام الملكى الدستورى باعتباره النظام المناسب للأمة الزنجبارية المستقلة. واختلف الحزبان بصدد خطوات التقدم الدستورى. إذ أنه لما كان الحزب الأفريقى لشيرازى قد أعلن عن نفسه بأنه حزب الأفريقيين الفقراء والمحرومين، فقد طالب باتباع سياسة التطور الدستورى التدريجى حتى تتاح الفرصة لغالبية السكان الأفريقيين ليلحقوا بالطوائف الأخرى فى مجالى التعليم والتقدم الاجتماعى. أما الحزب الوطنى الذى تركزت دعوته على أنه رافع لواء القومية الزنجبارية فقد طالب بالحكم الذاتى العاجل والاستقلال.

والواقع أن المعركة الانتخابية كانت حافزا للجماهير الشعبية على النشاط



السياسى فتوجه إلى صناديق الانتخاب ٣٥,٣٦١ ناخبا، غير أن نتائج الانتخابات كانت ضربة عنيفة للحزب الوطنى فقد هزم مرشحو الحزب فى الدوائر الانتخابية الست التى انقسمت إليها جزيرتا زنجبار وبمبه، وفاز مرشحا حزب اتحاد الأمة فى جزيرة بمبة وهما محمد شامت وعلى شريف موسى، وكانت نتائج الانتخابات كالتالى: الحزب الأفريقى الشيرازى ٣٧٪ والمستقلون والهنود ٣٢٪ والحزب الوطنى ٣١٪ وبعد فوز الحزب الأفريقى الشيرازى انضم ممثلا حزب اتحاد الأمة إليه وأعلننا إلغاء حزب اتحاد الأمة.

وبعد انتخابات عام ١٩٥٧ اتسع نطاق حركة التحرر الوطنى فى زنجبار أكثر من ذى قبل، وكان شعار الحملة التى يقودها الحزب الوطنى رغم هزيمته هو الاستقلال السياسى العاجل، وعارض المستعمرون البريطانيون هذا المطلب بشدة مستندين إلى حاجتهم القديمة بأن شعب زنجبار لم يتهيأ بعد للاستقلال. وفى غضون عام ١٩٥٩ تشكّل «اتحاد عمال زنجبار وبمبه» وأصبح بمثابة المركز التجميعى للحركة العمالية.

ومع اتساع نطاق حركة التحرر الوطنى فى زنجبار تعرض الحزب الأفريقى الشيرازى لانشقاق داخلى. وترجع خلفية هذا الانشقاق إلى الفترة التالية مباشرة لانتخابات عام ١٩٥٧، حيث تدهورت العلاقات بين العرب والأفريقيين، وعمد الملاك العرب إلى طرد الأجراء الزراعيين الأفريقيين من مزارعهم، واستغل زعماء الحزب الأفريقى الشيرازى العلاقات المتدهورة بين العرب والأفريقيين فأنشأوا سلسلة من المشروعات التجارية والتعاونيات ودعوا الأفريقيين إلى التعامل معها ومقاطعة محلات العرب التجارية فى المدن والمناطق الريفية مما أدى إلى إفلاس مئات من العرب أصحاب هذه المحلات.

وفى أواخر عام ١٩٥٨ كان التوتر السياسى فى زنجبار قد بلغ مداه واندلعت اضطرابات طائفية هددت بنشوب حرب أهلية فى البلاد.

وحاولت الحكومة البريطانية التوسط بين الحزب الوطنى والحزب الأفريقى الشيرازى لمنع المزيد من أعمال العنف، فدعت السلطات المحلية فى أكتوبر عام ١٩٥٨ إلى عقد مؤتمر دائرة مستديرة حضره مندوبون عن الحزب الأفريقى الشيرازى والحزب الوطنى والجمعيات الطائفية المختلفة، ولكن المؤتمر لم ينجح فى إزالة الخلافات الطائفية بين الحزبين الكبيرين.

ومن جهة أخرى ولتجنب وقوع اصطدامات طائفية بين العرب والأفريقيين وتخفيف روح العداء والانقسام بين شعب زنجبار تدخل زعماء تنجانيقا وحركة الحرية الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا، وقد بدأ تدخل هؤلاء الزعماء منذ منتصف سبتمبر عام ١٩٥٨ وتكرر تدخلهم في أواخر نوفمبر من العام نفسه ثم في منتصف إبريل عام ١٩٥٩ بهدف إنشاء وحدة وطنية وتنظيم جبهة قومية للعمل السياسي والنضال في سبيل الاستقلال العاجل ولهذا الغرض اقترحوا إنشاء لجنة في زنجبار تضم جميع زعماء الأحزاب والقيادات السياسية في البلاد.

وقبل الحزب الوطني هذا الاقتراح على الفور، على حين عارضه بعض زعماء الحزب الأفريقي الشيرازي مما ترتب عليه حدوث انشقاق داخل صفوف الحزب، وتولى زعامة المعارضة ضد اقتراح الوحدة مع الحزب الوطني أحد الصحفيين ويدعى جمال الذي كان قد أصبح عضوا بارزا باللجنة التنفيذية للحزب الأفريقي الشيرازي خلال الأزمة الطائفية والعنصرية عام ١٩٥٨، ووجد جمال رمضان تأييد الموافقة من جانب بعض زعماء منظمة تابعة للحزب، هي «حركة الشباب الأفريقي الزنجباري» وكذلك من جانب «الاتحاد الاجتماعي للشباب الأفريقي» وهي منظمة أخرى كانت تساند الحزب الأفريقي الشيرازي وأخيرا من جانب أعضاء المجموعة البرلمانية التابعة للحزب.

واشتد الخلاف داخل الحزب الأفريقي الشيرازي حول إنشاء اللجنة المقترح تشكيلها في زنجبار مما كاد يهدد وحدة الحزب بالانقسام بين الأفريقيين والشيرازية. وفي حوالى منتصف عام ١٩٥٩ وقعت حادثة دفعت بأزمة وحدة الحزب إلى الذروة، فعلى غير رغبة القيادة العليا للحزب قبل أميرى تاجو منحة مالية من أحد أثرياء زنجبار لبناء ناد جديد للاتحاد الاجتماعي للشباب الأفريقي، مما جعل الحزب يصدر قرارا بطرد تاجو من عضويته، وأغضبت هذه المعاملة الفظة كلا من محمد شامت وعلى شريف موسى فاستقالا من الحزب احتجاجا على فصل تاجو، وفي أواخر عام ١٩٥٩ ألف الثلاثة حزب شعب زنجبار وبمبه على أساس العضوية المفتوحة لكل الطوائف والأجناس وتجنب التورط في الصراع الطائفي والعنصري بين الحزبين الوطني والأفريقي الشيرازي.

وفى أعقاب وحدة الحزب الأفريقى الشيرازى وبهدف تهدئة الجماهير رؤى إيهامهم بحدوث انتقال تدريجى نحو الاستقلال فقد تحركت السلطات البريطانية من جديد وأجرت اصلاحا دستوريا عام ١٩٦٠ . وأسفر هذا الإصلاح عن زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى إلى ٢٢ عضوا من بينهم ثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم وخمسة أعضاء معينين من قبل السلطان .

أما المجلس التنفيذى الذى ظل المقيم البريطانى يسيطر عليه فقد ضم ثلاثة من الموظفين الاستعماريين وخمسة من الوزراء بحكم مناصبهم الوزارية وعين المقيم أحد هؤلاء الوزراء الخمسة رئيسا للوزراء . وتقرر إجراء انتخابات جديدة فى يناير عام ١٩٦١ . ولم يرض إصلاح عام ١٩٦٠ الأحزاب السياسية فى زنجبار، بل اعتبرته مجرد خطوة نحو الاستقلال .

وعندما ما أجريت الانتخابات وفاز الحزب الأفريقى الشيرازى مرة أخرى، حصل على عشرة مقاعد فى المجلس التشريعى، على حين حصل الحزب الوطنى على تسعة مقاعد وحزب شعب زنجبار وبمجه على ثلاثة مقاعد، ومع ذلك فإن الحزب الأفريقى الشيرازى لم يستطع الاستفادة من هذا الفوز، ويرجع ذلك إلى أن اثنين من نواب حزب شعب زنجبار، بمجة، وفقا إلى جانب نواب الحزب الوطنى، بينما وقف النائب الثالث إلى جانب الحزب الأفريقى الشيرازى ولذا لم يتمكن أحد الحزبين الكبيرين من تشكيل الوزارة منفردا وواجهت السلطات البريطانية هذه الأزمة، بأن أصدرت قرارا بحل المجلس التشريعى والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة فى أول يونيو عام ١٩٦١ ولتجنب الوقوع فى المأزق نفسه زيد عدد مقاعد المجلس التشريعى إلى ٢٣ مقعدا .

غير أن نتائج انتخابات يونيو عام ١٩٦١ لم تغير شيئا من الناحية العملية فقد حصل الحزب الأفريقى الشيرازى على عشرة مقاعد، والحزب الوطنى على عشرة مقاعد أخرى على حين حصل حزب شعب زنجبار وبمجه على ثلاثة مقاعد . وكون الحزبان الأخيران ائتلافا صار لهما بفضله أغلبية فى المجلس التشريعى . وتولى زعيم حزب شعب زنجبار وبمجه رئاسة الوزارة إلا أن جميع الشئون السياسية كانت بيد الحزب الوطنى .



ومما يجدر ذكره أن الخلافات والعنصرية فى زنجبار قد بلغت ذروتها أبان معركة يونيو عام ١٩٦١ الانتخابية، فقد اندلعت منذ اليوم الأول للانتخابات، الاضطرابات والاصطدامات الطائفية واتخذت شكل قتال شوارع فى المدن بين أنصار كل من الحزب الوطنى والحزب الشيرازى، وحين ظهرت نتائج الانتخابات واتضح فوز الحزب الوطنى بعشرة مقاعد ادعى الحزب الأفريقى الشيرازى بأن نتائج الانتخابات قد زُيِّفت وانتقلت على أثر ذلك المعارك والاصطدامات إلى القرى بالريف حيث كان يوجد أغلبية كبيرة من انصار الحزب الأفريقى الشيرازى.

واستمرت المعارك والاصطدامات عدة أيام قامت خلالها عصابات أفريقية بالإغارة على منطقة المزارع بجزيرة زنجبار ونهبتهـا وقتلت من صادفته فيها من العرب، كما أشعلت الحرائق فى عدة مزارع للقرنفل.

ورغم ذلك كله. فقد استمر الائتلاف الوزارى بين الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمـه قائمـا، ولما كانت هذه الوزارة الائتلافية متلهفة على دعم انتصارها السياسى فقد طالبت الحكومة البريطانية بمنح زنجبار الاستقلال فورا، وعقد مؤتمر دستورى فى لندن فى مارس عام ١٩٦٢ ولم يعترض مندوبوا الحزب الأفريقى الشيرازى الذى أصبح فى المعارضة على طلب الاستقلال العاجل للبلاد، ولكنهم طالبوا بضرورة إجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعى قبل حلول هذا اليوم التاريخى حتى يمكن تشكيل حكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

وفى يونيو عام ١٩٦٣ منحت الحكومة البريطانية الحكم الذاتى لزنجبار، وأجريت فى شهر يوليو انتخابات عامة للمجلس التشريعى، بعد أن زيدت عدد مقاعد المجلس إلى ٣١ مقعدا منها ١٧ مقعدا لزنجبار و ١٤ مقعدا لبمبة.

وحصل الحزب الأفريقى الشيرازى فى هذه الانتخابات على ٥٤٪ من مجموع أصوات الناخبين، بينما حصل الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمبة على ٤٦٪ واتحد هذان الحزبان الأخيران مرة أخرى من أجل تشكيل وزارة ائتلافية حيث أنهما قد حصلا على ١٨ مقعدا فى المجلس التشريعى للحزب على حين حصل الحزب الأفريقى الشيرازى على ١٣ مقعدا فقط.

غير أنه حدث قبل انتخابات يوليو عام ١٩٦٣ أن تعرّض الحزب الوطنى لانشقاق داخلى بسبب ما حدث فى اللجنة التنفيذية للحزب من خلافات عقائدية وتنظيمية خصوصا حول فكرة وحدة القوى الوطنية والحزبية فى البلاد، فقد أيد هذه الفكرة جناح اللجنة اليسارى الماركسى وعارضها الجناح اليمىنى المعتدل بقيادة على محسن الذى تمسك بالائتلاف بين الحزب الوطنى وحزب شعب زنجبار وبمبة مما ترتب عليه استقالة البعض وألفوا قبيل انتخابات يوليو عام ١٩٦٧ «حزب الأمة» الذى لم يلبث أن أصدر صحيفة باسم (صوت الأمة) لتكون لسان حاله الرسمى . وحصل الحزب الجديد على تأييد اتحاد عمال زنجبار وبمبة المناصر للحزب الأفريقى الشيرازى، كما حصل على تأييد غالبة زعماء الاتحاد التقدمى لنقابات العمال علاوة على تأييد الصحافة المعارضة للحكومة ورابطة الصحفيين التى عرفت باسم (منظمة جميع الصحفيين فى زنجبار) وكانت تضم عددا من رؤساء التحرير والصحفيين وأصحاب الصحف .

وفى سبتمبر عام ١٩٦٣ عُقد فى لندن مؤتمر دستورى جديد حيث حدد نهائيا يوم ١٠ ديسمبر عام ١٩٦٣ موعدا لإعلان استقلال زنجبار، وكان هذا انتصارا كبيرا لحركة التحرر الوطنى .

واحتفل رسميا فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ بإعلان استقلال زنجبار وأقيم بها نظام ملكى دستورى .

غير أنه حدث بعد حوالى شهر واحد من إعلان الاستقلال أن اندلعت فى ١٢ يناير عام ١٩٦٤ ثورة فى زنجبار أطاحت بالسلطان جمشيد بن عبد الله وحكومة الحزب الوطنى واستولى مجلس الثورة - وتمثل اغليته تيار اليسار فى البلاد - على السلطة وأعلن الجمهورية وشكلت حكومة جديدة من أعضاء الحزب الأفريقى الشيرازى وحزب الأمة الذى وقف تحالفهما وراء الثورة ونصب عبيد أمين كروم زعيم الحزب الأفريقى الشيرازى رئيسا للجمهورية وأسندت رئاسة الحكومة إلى عبد الله قاسم هانجا السكرتير المساعد للحزب الأفريقى الشيرازى قبل الثورة وبعدها، على حين أصبح عبد الرحمن بابو زعيم حزب الأمة وزيرا للخارجية .

وقد قامت الثورة بتصفية طبقة الملاك والحكام فى الدولة عن طريق المذابح ومعسكرات الاعتقال وبواسطة سلسلة من إجراءات تأميم المزارع ومصادرة القصور كما قامت ببناء نظام حكم الحزب الواحد وبإلغاء حزبى الائتلاف الحكومى السابق ودمج حزب الأمة فى الحزب الأفريقى الشيرازى.

وبعد حوالى ثلاثة شهور من قيام ثورة زنجبار وفى أبريل عام ١٩٦٤ ، تم توقيع اتفاقية بين جوليس نيريرى رئيس تنجانيقا وعبيد أمين كروم رئيس زنجبار تنص على إقامة وحدة سياسية بين البلدين . وفى ٢٥ إبريل صدق على هذه الاتفاقية من جانب الجمعية الوطنية فى تنجانيقا ومجلس الثورة فى زنجبار، وقد تم الاعلان عن الوحدة بعد التوقيع على البيان المشترك يوم ٢٦ إبريل عام ١٩٦٤ وسميت الدولة الجديدة، أولا بالجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنجبار، ثم سميت بجمهورية تنزانيا المتحدة، ونصّب جوليس نيريرى رئيسا للجمهورية وعبيد أمين كروم نائبا أول لرئيس الجمهورية ورشيدى كاواوا نائبا لرئيس الجمهورية وشغل ستة من أعضاء مجلس الثورة فى زنجبار مناصب وزارية فى حكومة الاتحاد.

أهمية أفريقيا عسكريا: «إن الأسلحة الحديثة تجعل من دور أفريقيا ضرورة لازمة».

كما كتب «أ.ل. راتديف» أحد كبار ضباط الجيش النازى يقول: «إن المطارات الأمريكية فى المغرب وليبيا، وعلى شاطئ الخليج الفارسى تقوم بمهمتها كقواعد انطلاق وغزو للقوات الجوية الاستراتيجية فى عملياتها ضد جنوب روسيا فى حالة نشوب حرب عامة».

ويمضى هذا الرجل العسكرى فيوضح أن القواعد العسكرية الغربية فى أفريقيا لن تُستخدم فقط ضد الاتحاد السوفيتى ولا لمجرد نشوب حرب عامة، إنما يقصد بها أن تقوم بمهمتها كقواعد للتدخل الاستعمارى فى الحركات الاستقلالية الوطنية للشعب الأفريقى.

«إن القواعد العسكرية تتيح أسسًا عسكرية للتدخل السياسى فى زمن السلم، إنها تعمل دائما كمراكز للعتزة والقوة والأهمية الثقافية لأصحابها. ومن ثم تتمكن من ممارسة الضغط وتعزيز المصالح فى الأقاليم المحيطة ولو بدون استخدام مباشر للقوة العسكرية».



ولهذا فإننا نجد أن حلف الأطلنطى كان له سبع عشرة قاعدة جوية فى أفريقيا: ست فى المغرب وأربع فى ليبيا واثنان فى كينيا، واثنان فى تنجانيقا وواحدة فى أثيوبيا وواحدة فى أوغندا وواحدة فى ليبيريا، إضافة إلى ثمانى قواعد بحرية «اثنين فى المغرب وواحدة فى كل من الجزائر وتونس وكينيا وتنجانيقا والكونغو واتحاد جنوب أفريقيا».

وبالإضافة إلى هذه القواعد الرسمية لحلف الأطلنطى، كانت الدول الغربية تمتلك عددا آخر من القواعد والمنشآت العسكرية فى أفريقيا. وقد نشرت صحيفة «الدبلى أكسبريس» فى ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٦٠ «أن الحكومة البريطانية أعدت العدة لإقامة قواعد للقنبلة الهيدروجينية فى شرق أفريقيا، وكما أن حلف الأطلنطى بصدد إنشاء قاعدة عسكرية فى ميلفورت على بعد نحو عشرين ميلا من سالزبورى بروديسيا الجنوبية، وهى القاعدة التى خصصت للمقاتلات النفائة وقاذفات القنابل القادرة على حمل الأسلحة النووية».

هذا وقد أعلن السكرتير العام للجنة التضامن الآسيوى الأفريقى «لغرب أفريقيا» أن الولايات المتحدة قد حولت دكار عاصمة السنغال إلى قاعدة عسكرية هامة.

وفى الدول الأفريقية الأخرى من المجموعة الفرنسية بذلت فرنسا أقصى جهد للإبقاء على قواتها وقواعدها ولو بفرض اتفاقيات خاصة لهذا الغرض على الدول التى حصلت على استقلالها السياسى، .

وفى الكونغو حاولت بلجيكا متواطئة مع دول حلف الأطلنطى الأخرى التمسك بالقاعدتين العسكريتين اللتين كانتا تمتلكهما فى كاتنجا.

وفى أنجولا وموزمبيق عمدت السلطات البرتغالية إلى تعزيز منشآتها العسكرية والجوية.

ولكى تدعم الدولة الاستعمارية قبضتها على أفريقيا ولتنسيق جهودها فى هذه القارة قامت ببحث فكرة إنشاء منظمة أفريقية على غرار معاهدة حلف جنوب الأطلنطى أو الساتو كنظيرة أفريقية للئاتو والسياتو والستو ومن شأن هذا الحلف أن يربط بين مستعمرات بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وأن ينشئ كتلة عسكرية

استعمارية من البحر المتوسط إلى الكاب، وكان من أشد المتحمسين لهذا المشروع حكومة فيرورد باتحاد جنوب افريقيا.

ومهما يكون من أمر فإن الشعب الأفريقي لم يقبل هذه المحاولات الصارخة لاستغلال التربة الأفريقية ومصادر ثروتها وقواها البشرية من أجل تدعيم القوة الاستعمارية وتعزيز استعداداتها الحربية. بل على العكس، كانت هناك معارضة متزايدة ضد التورط في الحرب الاستعمارية وضد القواعد العسكرية الأجنبية، ومثل هذه المعارضة هي التي سبق أن أرغمت فرنسا على الانسحاب من بعض أجزاء تونس والمغرب، كما أرغمت الولايات المتحدة على إجلاء قواتها الجوية عن قاعدتها الرئيسية في هويلوس فيلد بليبيا.

وقد طالب موديو كيتا رئيس جمهورية مالي رسميا بأن تسحب فرنسا قواتها وقواعدها العسكرية من مالي.

وفي نيجيريا قامت في العاصمة «لاجوس» مظاهرات محمومة ضد الحلف الدفاعي.

وفي كينيا اعتبر انسحاب القاعدة البريطانية مطلباً رئيسياً من مطالب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني. كما أن مؤتمر جميع الشعوب الأفريقية أعلن معارضته للقواعد الأجنبية.

ولم يقصر الاستعمار نشاطه على النواحي الظاهرة. فإلى جانب القواعد الصاروخية والقواعد العسكرية زحف ممثلوا «الثقافة الغربية» الذين بذلوا المحاولات عن طريق وكالاتهم لكسب الوطنية الأفريقية والدول المستقلة للتأثير على وجهة نظرها ولصبغها بالصبغة الغربية. وفي هذا المجال استخدمت رابطة الكومنولث البريطاني والمجموعة الفرنسية - بغض النظر عن الجوانب المالية والاقتصادية - في التأثير على كل من الحكومات والشعوب الأفريقية.

وقد كانت الحكومات الغربية عامةً والفرنسية بصفة خاصة تستفيد دائماً أكبر فائدة من مختلف أشكال السيطرة الثقافية، كما كانت تسعى لخلق روح «الولاء لفرنسا» من جانب الأفريقيين المتعلمين عن طريق استغلال إعجابهم الطبيعي بالأعمال العظيمة في الثقافة الفرنسية.

وثمة جهود ضخمة بذلت كذلك لإقناع الحكومات الجديدة في أفريقيا، وكذلك الشعوب الأفريقية بأنهم لا يستطيعون بناء دولهم الجديدة واقتصادياتهم بدون المعونة الغربية والتمويل الغربي، وقد حقق كل من الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي في الواقع شيئا من النجاح في هذا الشأن، كما أن الاستعمار الأمريكي والاستعمار الألماني سارا وراءهما في المجال نفسه. وبالرغم من النشاط المتعدد لحكومات بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الاستعمارية القديمة في أفريقيا، فقد طغت عليها جهود الولايات المتحدة التي بدا واضحا أنها مصممة على انتزاع صور الاستعمار القديم وحكم أفريقيا بنفسها.

فعن طريق القواعد العسكرية والتغلغل الاقتصادي والضغط السياسي واستغلال الدعاية على نطاق واسع جاهدت الولايات المتحدة في دفع نفسها إلى كل منطقة في أفريقيا، مستقلة كانت أو غير مستقلة.

وفي كل مكان يوجد جموعٌ متزايدة من الأمريكيين الذين يجرون دراسات مطولة ويعملون كفنيين ومستشارين ويشتركون في الوفود التي تزور أفريقيا ويفتتحون المشروعات وينشئون الاتصالات.

ويتركز نشاط الولايات المتحدة بصفة خاصة في ميدان الدعاية؛ حيث أنشأت مراكز الإعلام الفاخرة التي تنشر المطبوعات وتوزعها بسخاء وتقيم عروض الأفلام مجانا وتوزيع الآلات الكاتبة، وتحاول أن تزعم مناهضتها للاستعمار أملا في أن هذه الطريقة ستتمكنها من تنحية الدول الاستعمارية القديمة، ولا سيما بريطانيا وفرنسا ومن تعزيز نفوذها في الممتلكات السابقة لهذه الدول.

وقد قامت نقابات العمال الأمريكية بالدور الرئيسي في تغلغل أمريكا في القارة الأفريقية؛ فمثلا في أوائل عام ١٩٥٧ قام «ريشارد نيكسون» أيام أن كان نائب رئيس الجمهورية الأمريكية على أثر زيارة له لافريقيا بتقديم تقرير للرئيس أيزنهاور أكد فيه الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به نقابات العمال الأمريكية وذلك بالتأثير على نقابات العمال الأفريقية، ويعترف كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة بالمركز البارز الذي تحتله نقابات العمال الأفريقية في النضال من أجل الاستقلال الوطني، كما يعتقدون - فضلا عن ذلك - على مقدرة الشركات



الأمريكية على جمع الأرباح الطائلة من استثماراتها فى أفريقيا - ولا سيما فى صناعة التعدين - والتي تعتمد إلى حد كبير جدا على استمرارها فى دفع أجور منخفضة.

وتعتبر النقابات الأفريقية التى يتزعمها رجال أقوىاء مناهضون للاستعمار ومتحمسون للدفاع عن المصالح الطبقة لأعضائها عقبة واضحة فى سبيل تحقيق أهداف الاستعمار الأمريكى الجديد، ولذلك فإن كسب زعماء النقابات إلى جانب أمريكا قد أصبح عنصرا رئيسيا فى سياسة الولايات المتحدة وهكذا لاحظ مستر «جوزيف سائر ثوبت» مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية أن «كلام كثيرا قد تردد عن الدور الهام الذى يقوم به العمال فى الحركات الاستقلالية الأفريقية. وعن الأهمية الأساسية لنقابات العمال الكاملة والمسئولة فى تطوير النظم المستقرة».

وهكذا يتضح «أن التدريب للزعامة العمالية ينبغى أن يحظى بأهمية عالية فى برامج التنمية الأفريقية، وقد استقدمت وزارة الخارجية عددا من الزعماء النقابيين وموظفى الحكومة المتخصصين بالشئون العمالية إلى الولايات المتحدة ليقوموا بدراسة الخبرات هنا...».

وبمثل هذه الأساليب حاول الاستعمار الأمريكى أن يحل محل الدول الاستعمارية القديمة وهو إذ يتوارى وراء «مناهضة الاستعمار» يصبح بالفعل هو صاحب النفوذ الاستعمارى السائد فى أفريقيا.

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، بل إننا نجد أن جمهورية ألمانيا الغربية الاتحادية التى لم يتم التصالح قط بين احتكاراتها الضخمة وبين ضياع «منطقتها الاقتصادية» فى أفريقيا التى نُزعت منها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية قد حاولت استعادة هذه الامبراطورية المفقودة. ولكن دون جدوى. إلا أنه بعد أن اضطرت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا إلى التنازل عن امتيازاتها السياسية فى أفريقيا، حاول حكام ألمانيا الغربية استعادة مركزهم عن طريق الأساليب الحديثة للاستعمار الجديد.

ولم يكن الدكتور «كونراد ادينور» المستشار الألمانى يتحدث عبثا بلا مصلحة فى هذا الشأن عندما كان يدعو بقوة إلى بناء الإمبراطورية الألمانية حتى قبل الحرب

العالمية الثانية، وهكذا أعلن في عام ١٩٢٧ :

«أن الرايخ الألماني يجب بكل السبل أن يجاهد في سبيل كسب المستعمرات... وينبغي ألا نهمل أبداً ذلك الهدف النهائي في امتلاك المستعمرات الخاصة بنا».

إن امتلاك مثل هذه المستعمرات بالطرق المكشوفة لم يعد أمراً ممكناً.

ومن هنا كانت ضرورة إقامة عدد من «المعاهد» و«الجمعيات» التي ساد الأمل في أن يتم عن طريقها التأثير على الأوضاع في أفريقيا وتسهيل تغلغل رأس المال الخاص بألمانيا الغربية، وقد أوضح هذه السياسة وزير مالية النازي السابق هجلر شاخت عندما قال: «إنه لكي نعيد بناء الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية في صورة جديدة يجب أن يستند النشاط الاقتصادي على ركيزة من المعاهدات الثقافية والسياسية».

إن اندفاع الاحتكارات الأمريكية والألمانية في الحصول على جزء من مصادر الثروة في أفريقيا إلى جانب محاولة الدول الاستعمارية القديمة الإبقاء على نفوذها بل وتوسع نطاق سيطرتها الاقتصادية الحالية إنما يشكل خطراً على الشعوب الأفريقية ويثبت مرة أخرى أن كسب الامتيازات السياسية بل الاستقلال السياسي ليس إلا خطوة أولى نحو التحرر التام، فالعدو الاستعماري لا يستسلم بالرغم من اضطرابه إلى الانسحاب، فهو يسعى يائساً لحرمان الشعب الأفريقي من ثمار كفاحة في سبيل الاستقلال ووضع تقسيم جديد للمناطق الأفريقية والموارد الأفريقية.

ولئن كانت الدول الاستعمارية تتصارع بعضها مع بعض في محاولتها للحصول على أكبر قسط من الثروة الأفريقية، فإنها متفقة في تصميمها على الحيلولة دون تحرر الشعب الأفريقي تماماً من الاستغلال الاستعماري.

وهكذا تعمل الدول الغربية منسجمة فيما بينها أثناء مناقشة شئون المستعمرات في الأمم المتحدة، إلى جانب مناوراتهم للحصول على مراكز أفريقية.

وهكذا نجد أيضاً أن الدول الاستعمارية برغم خلافاتها تقف جنباً إلى جنب في الأحلاف العسكرية المناهضة للاستقلال مثل حلف الأطلسي وحلف جنوب شرقي

أسيا والحلف المركزى (سابقا)، ومن ثم نشهد فى أفريقيا نوعا من تشابك الاحتكارات الغربية الضخمة بالإضافة إلى اشتراك رأس المال الرسمى من هذه الدول.

إن هذه الظاهرة الجديدة لما قد يسمى «بالاستعمار الجماعى» الذى يتم غالبا تحت ستار وسمع وكالات الأمم المتحدة لتعتبر تهديدا جديدا وخطيرا على الشعب الأفريقى. وهى فى الوقت نفسه تعد انعكاسا لأزمة الاستعمار، ولعجز أية دولة استعمارية عن مواصلة فرض سيطرتها على الممتلكات الاستعمارية، باسمها المباشر وبمواردنا الخاصة.

إن التاريخ - يجد من الصعب عليه أن يفهم كيف أن الأمم المتحدة التى دعيت طبقا لقرارها فى يوليو سنة ١٩٦٠ لمساعدة حكومة الكونغو المركزية برياسة لومومبا ولتحقيق انسحاب القوات البلجيكية ولحماية سيادة الكونغو ووحدة أراضيها. مهدت الطريق لقلب تلك الحكومة وحل البرلمان الذى انتخبها واغتيال رئيس وزرائها على يد ضابط بلجيكى وتمزيق أوصال جمهورية الكونغو، ولقد كان قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٤ من يوليو ١٩٦٠ واضحا تماما للوضوح حيث نص على ما يلى:

«بالنظر إلى طلب المعونة العسكرية المقدم للسكربتير العام من رئيس جمهورية الكونغو ورئيس وزرائها:

١ - يدعو المجلس حكومة بلجيكا إلى سحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو.

٢ - يقرر تخويل السلطة السكربتير العام لاتخاذ الخطوات اللازمة بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو نحو إمداد الحكومة بمثل هذه المعونة العسكرية على حسب الضرورة إلى أن تصبح قوات الأمن الوطنية عن طريق جهود الحكومة الكونغولية مع المعونة الفنية للأمم المتحدة قادرة فى رأى الحكومة على قيامها بواجباتها على الوجه الأكمل.

٣ - يناشد السكربتير العام بتقديم التقارير إلى المجلس فى الوقت المناسب.

لا يمكن أن يكون هناك ما هو أوضح من ذلك.



ومع ذلك فالفكرة التى ذاعت وانتشرت هى أن الأمم المتحدة ما دعيت إلا «لإعادة القانون والنظام» إن هذه الكلمات لم تظهر قط فى قرار يوليو سنة ١٩٦٠ الذى لم يتناول الشئون الكونغولية الداخلية وإنما تناول العدوان البلجيكى والمعونة التى تبذل للحكومة الكونغولية للتغلب على هذا العدوان.

ولم تنشر الصحف الغربية قرار ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ الذى لم يتناول الشئون الكونغولية الداخلية وإنما تناول العدوان البلجيكى والمعونة التى تبذل للحكومة الكونغولية للتغلب على هذا العدوان.

ولم تنشر الصحف الغربية قرار ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠ مما يثبت أن المستعمرين لم يكن عندهم قط أية نية لتنفيذه، إنهم فعلوا عكس القرار تماما. فبدلاً من أن تساعد الأمم المتحدة الحكومة المركزية الشرعية صاحبة الدعوة حققت سقوط تلك الحكومة وتنصيب العملاء الأمريكين الذين تساندتهم بلجيكا فى الحكم فى كل من كاتنجا وكاساي وليوبولدفيل وهم تشومبى وكالونجى وكازافوبو.

وعندما عرضت مسألة منع «موبوتو» من إغلاق البرلمان أو إنقاذ حياة «لومومبا» وزملائه، زعمت الأمم المتحدة أنها لا تملك سلطة التدخل تدخلا صارخا، وعندما عرضت مسألة منع رئيس وزراء الكونغو من استخدام محطة الراديو الكونغولى فى الإذاعة إلى شعبه، تصرفت بسرعة عاجلة لمنع حكومة لومومبا من استخدام مطاراتها، ولكنها سمحت للبلجيكين باستخدام هذه المطارات نفسها كما سمحت «لتشومبى» بسحل جثمان «لومومبا» الدامى من أثر الضرب من ليوبولدفيل إلى كاتنجا وبما أدى إلى موته.

إن المسئولية أولا وقبل كل شىء تقع على عاتق الدول الغربية لا على عاتق بلجيكا وحدها، وإنما فوق كل شىء على الولايات المتحدة التى تمكنت من تنفيذ الخطة عن طريق مساعدتها المادية وعتادها الحربى وسيطرتها على المراكز السياسية والدبلوماسية فى العالم الغربى.

والى جانب أمريكا بمصالحها المالية الضخمة فى كاتنجا كان الاستعمار الفرنسى يتآمر عبر النهر فى برازفيل، وكله أمل فى أن يربح صفقة عن طريق عملائه واستعداده لإرسال الطائرات الحربية الفرنسية التى تنقل ضباطا فرنسين، كما أن

جمهورية ألمانيا الفيدرالية كانت أيضا متحمسة فى وضع مطاراتها رهن الطلب متطلعة إلى الحصول على موطن قدم فى الكونغو.

أما بريطانيا فقد اعتمدت على شركة «تنجانيقا كونشنتز» التى تملك أسهما فى اتحاد المعادن. وساهم البلجيكيون فى شركة تنجانيقا كونشنتز، والأمريكيون أيضا لهم أسهم فى كل من الشركتين، وكذلك المصالح البريطانية فى روديسيا لها علاقة بهما أيضا، والمساهمون البريطانيون فى خط سكة بنجويلا الحديدية الذى يربط بين كاتنجا وأنجولا ومنطقة الحزام النحاسى إلى مناجم الفحم فى وانكى، وهؤلاء يضعون أعينهم على الموقف، وفتحت مكاتب التجنيد لتشومبى فى كثير من العواصم الأوربية.

ونشط وسطاء التجنيد كذلك فى سالزبورى وجوهانسبورج وفى نيروبي إلى أن طردوا منها أمام الاحتجاج العام.

وبعبارة أخرى نقول: إن القوى المتحدة للدول الاستعمارية وقفت كلها فى وجه الكونغو. وكان هذا أول سبب رئيسى لكارثة الكونغو. . . إلا أنه من ناحية أخرى كان هناك دور الأمم المتحدة، حيث أنها، كهيئة إنما تسيطر عليها الدول الاستعمارية وغيرها من البلدان الرأسمالية الصغرى، ودول آسيا وأفريقيا التى استقلت حديثا وبلدان أمريكا اللاتينية وشعوب المعسكر الاشتراكى وهى تمثل العالم الواقعى وتعكس منازعات ذلك العالم، ولذا فإن كل قرار سياسى هام يتحول إلى معركة بين المصالح المتنازعة، بين الذين يناصرون السلام والاستقلال الحقيقى للدول وبين أولئك الذين يستعدون للحرب وينظرون إلى مناطق العالم المتخلفة كمصادر لأرباحهم وكقواعد استراتيجية.

فمثلاً كان من بين الثمانية والعشرين نائبا للسكرتير العام ١٧ نائبا من الولايات المتحدة أو حليفاتها و ١٠ نواب من الدول الحيادية أو الدول التى كانت مستعمرة، ونائب من الدول الاشتراكية. ومن بين ٣٤ مديراً ٢٨ منهم من الولايات المتحدة أو حليفاتها و ٥ مديرين من الفئة الثانية ومدير واحد من الفئة الثالثة وهى الاشتراكية.

ومنذ عام ١٩٥٥ أرسلت الأمم المتحدة إلى مختلف الدول حوالي ٢٠٠٠ خبير فنى من الولايات المتحدة وحليفاتها، ولم يرسل واحد من افريقيا ولم ترسل من الدول الاشتراكية سوى ٤٠ خبيراً.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة فى الكونغو اشترك فيها ٤٥ من ضباط أركان حرب من الولايات المتحدة وحليفاتها ولم يشترك واحد من الدول الاشتراكية، كما اشترك ٥٤٦ ضابطاً مثلاً فى البوليس ووحدات الاتصال فى الكونغو من الدول الغربية و٢٤ من أفريقيا ولا أحد من الدول الاشتراكية، كما اشترك أيضاً ٢٢٠ ضابطاً آخرين من غير أركان الحرب من الدول الغربية، ولا أحد من الدول الاشتراكية.

ويكفى هذا لإلقاء الضوء على مدى الظلم والتحيز الذى اتصف به جهاز الأمم المتحدة، وهكذا كان وجود جهاز الأمم المتحدة فى أيدي أعداء الشعب الكونغولى هو الذى جعل فى الإمكان عدم تنفيذ «قرار ١٤ يوليو ١٩٦٠».

إن من أهم أسباب نكسة الكونغو ما يلى:

أولاً: لم يكن الشعب الكونغولى متحداً، إن الشعب المنقسم دائماً يقع تحت رحمة دولة قوية ضارية تستطيع أن تستغل كل انقسام وتوسع نطاق كل انشقاق فى بناء الانطلاقة الوطنية، ويعمق هذه الخلافات، ويهرب تارة ويدفع الرشوة تارة أخرى، ويلعب بالمطامع الفردية، ويستفيد من الاتحادات القبلية المتخلفة، ويستخدم الإرهاب عند الضرورة ويتخلص بالفعل من الزعماء والوطنيين.

وفى ظل هذه الظروف إلى جانب جهاز الدولة المزعزع الذى كان لا يزال فى أيدي البلجيكيين، كان من الصعوبة البالغة تعبئة المقاومة الشعبية للوقوف فى وجه التدخل الاستعماري والإعتماد على العمال والفلاحين المسلحين كقوة تظل متحدة ومخلصة خلف الحكومة المركزية ومتيقظة لكل حركة من حركات الخداع والخيانة.

ثانياً: بالإضافة إلى شقاق الشعب الكونغولى وأحزابه كان هناك الشقاق القائم بين الدول الأفريقية نفسها، شقاق ليس بين دول «الدار البيضاء» وبين دول «برازيل» فحسب، وإنما كان هناك أيضاً نقص فى التماسك مما يتجلى فى تفاوت درجة الثقة التى وضعتها الحكومات الأفريقية المختلفة فى عمليات الأمم المتحدة



بالكونغو، ولقد كان السبب في هذا هو أن بعض الدول الأفريقية والزعماء الأفريقيين كانوا يثقون ثقة عمياء في الأمم المتحدة التي يسيطر عليها في الواقع حلف الأطلنطي والولايات المتحدة.

وهكذا كلما كان يحدث تدهور في الموقف كانت الدول الأفريقية تهدد باتخاذ إجراءات مشددة وسحب قواتها من قيادة الأمم المتحدة ووضعها تحت تصرف الحكومة الشرعية التي يرأسها «لومومبا»، وبتكوين قيادتهم الأفريقية لتنقذ الشعب الكونغولي من الكارثة، غير أنهم لم يتخذوا قط أى خطوات موحدة وحاسمة في هذا الشأن.

إن فشل الدول الأفريقية في إنقاذ الكونغو من الكارثة وفي إنقاذ «لومومبا» وزملائه منشؤه رغبته في إبعاد الحرب الباردة عن أفريقيا، وهذه الرغبة المعقولة من جانب الشعب الأفريقي في الاحتفاظ بقارتهم كمنطقة سلام بعيدة عن خطط الحرب الاستعمارية والتوريطات العسكرية، فسرها بعض الزعماء الوطنيين الأفريقيين بأنها ضرورة لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن أفريقيا، ولكن الأمم المتحدة التي تسيطر عليها الدول الغربية تعتبر هي نفسها أداة من أدوات الحرب الباردة بل الحرب الساخنة، ولقد كانت الدول الأفريقية مترددة في الاعتماد على مساعدة الدول الاشتراكية، كما ترددت هي نفسها في أن تتصرف في حزم لمساعدة الكونغو.

### سياسة فرنسا

أظهرت الحرب العالمية الأولى بداية أهمية المستعمرات بالنسبة إلى فرنسا وخاصة بما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية ضخمة، الأمر الذي يدل على تجنيد ما يقرب من مليونين من سكان المستعمرات اشترك منهم في القتال حوالي ٦٨٠,٠٠٠ جندي، وعلى ضوء هذه الاعتبارات أعد الميسو سارو رئيس الوزراء الفرنسي مشروعه الذي تتخلص أهدافه في العبارات التالية:

«على فرنسا وهي تخطط مستقبلها أن تطلب من المستعمرات والمحميات الخاضعة لها رجالا للجيش وأموالا لتخفيف أعباء الميزانية وخامات ومنتجات لصناعتها وتجاريتها إلى جانب المواد الغذائية والمبادلات» وتحقيقا لهذه الغاية «تقسم

امبراطورية فرنسا بوجه عام إلى مجموعات لكل منها مجال معين من المنتجات، ويجب أن توفر لها التسهيلات اللازمة للتطوير العميق الواسع النطاق، فتقوم أفريقيا الغربية الوسطى بتوفير الزيوت والأخشاب، وتحذو أفريقيا الغربية حذو ساحل الذهب في إنتاج الكاكاو، كما تتركز زراعة القطن في وادي نهر النيجر، وتهتم أفريقيا الشمالية بإنتاج المواد الغذائية والفوسفات، وعلى الهند الصينية تقديم القطن والحرير والمطاط إلى جانب الأرز، بينما تصبح مورداً للحوم والحبوب، وجزر انتيل للسكر والبن، وهذه المنتجات جميعها تصير ملكاً للأمبراطورية كلها، ويقسم العمل بين المجموعات المختلفة بحيث تحقق جميعها أكبر قدر من الإنتاج وبعبارة موجزة «يجب أن تكون الامبراطورية الفرنسية مصنعا ضخما يقوم على التخصص الدقيق» فكان المشروع يرمى إلى أن يجعل من الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار وحدة اقتصادية لخدمة المصالح الفرنسية، الأمر الذي يتطلب في الوقت ذاته درجة عالية من التنظيم السياسى والإدارى مركزه باريس.

ومن الطبيعى أن نجاح مثل هذا المشروع الطموح يتوقف أولاً وقبل كل شىء على التعاون الحقيقى من جانب السكان الوطنيين الخاضعين للاستعمار ورضائهم بأن يكونوا مجرد تروس فى العجلة الفرنسية، وأن ترسم لهم باريس - أى الامبريالية الفرنسية - تطورهم ومصائرهم، ولكن هذه السياسة اصطدمت بمعارضة الشعوب فى شمال أفريقيا بصفة خاصة، ففى تونس طالبوا منذ عام ١٩٢٠ بحق الانتخاب المباشر والمساواة فى الحقوق، وكان المستوطنون الفرنسيون فى مركز دقيق فعدهم لا يتجاوز ٥٤,٠٠٠ نسمة وليس فى وسعهم الصدام المباشر مع المواطنين وهم الأغلبية الساحقة، كما أن وجود جالية إيطالية قدر عددها بنحو ٨٥,٠٠٠ شخص زاد فى تعقيد الموقف، وفضلاً عن ذلك كان لإيطاليا أطماع فى تونس وقد تحاول الاستفادة من صراع مباشر مع التونسيين.

وهنا عمدت فرنسا إلى تأكيد سيطرتها عن طريق تنظيمات إدارية وسياسية واقتصادية احتفظت فيها لنفسها ولمثيلها بالسلطة الفعلية؛ فجعلت إلى جانب كل وزير تونسى مديراً فرنسياً بيده السلطات الحقيقية، أما المقيم العام، فكان فى منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نفسه، وكذلك تولى مديرون من الفرنسيين

المصالح التي تشرف على الشؤون المالية والتعليم والأشغال العمومية، وجرّد «عمال النواحي» من كل نفوذ، ووضع إلى جانبهم «مراقبون مدنيون» ينوبون عن المقيم العام وهم بطبيعة الحال من الفرنسيين.

وطبقت الأساليب ذاتها في المجال الاقتصادي؛ فصدرت التشريعات المختلفة التي مكنت من نقل مساحات ضخمة من الأرض إلى أيدي غير أبناء البلاد، وبسبب فتح أبواب البلاد أمام السلع الصناعية المستوردة تعرضت الصناعات المحلية للتدهور، ومنحت الشركات الاحتكارية الفرنسية حق استغلال الثروة المعدنية التي من أهم عناصرها الفوسفات، فضلا عن وجود مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنجنيز والبوتاس قدرت صادراتها بما يعادل ٣٣٪ من صادرات البلاد كلها، وارتفعت هذه النسبة إلى الضعف عام ١٩٤٦، وعנית فرنسا بربط تونس من الناحية التجارية ويدل على ذلك «أن كفة الميزان التجاري التي كانت تميل لصالح فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت تزيد بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨، وارتفعت نسبة استيراد البضائع الفرنسية في نفس المدة من ٥٣٪ من قيمة مجموعة الواردات حتى بلغت نسبة ٦٥٪، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا، والتي كانت تبلغ نسبتها ٤٨٪، لم تتعد نسبتها ٥٦٪.

ولم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى طالبت البلاد بالتححرر، وتكون الحزب الحر الدستوري سنة ١٩١٩ وكون المثقفون رابطة للكفاح الوطني، وأسهم العمال في الصراع التحرري، وظلت الفترة الممتدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية متميزة بعمليات من الكبت والاضطهاد والاعتقالات والمحاكمات دون أن يفت ذلك في عضد السكان.

أما في مراكش فقد أراد المارشال ليوتى تحقيق فلسفة الحكم الفرنسية وفقاً للمعنى الذي تضمنه قوله: «إن معنى الحماية التسرب الاقتصادي والمعنوي لا بطريق إخضاع الشعب لقوتنا أو حتى لحريتنا وإنما عن طريق المشاركة الوثيقة التي في ظلها ندير شئونه في الحكم عن طريق أجهزته للحكم وطبقا لعاداته وقوانينه» ورغبة في وضع إسفين في الوحدة القومية أراد أن يضع نظاما لإقليم الريف.



وأرادت فرنسا استخدام القوة للقضاء على أية مقاومة في المنطقة التابعة لها، ولكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة سرعان ما انتقلت إلى المنطقة الخاضعة لأسبانيا، وفي عام ١٩٢٥ أعلن «الريف» استقلاله، واستطاع الزعيم عبد الكريم الخطابي أن يقف في وجه قوات الدولتين، ولكنه اضطر في إبريل من العام التالي إلى التسليم وذلك بسبب تفوق الأعداء التكنولوجي والعسكري.

أما في المستعمرات الفرنسية الأخرى فقد اتبعت سياسة المركزية؛ حيث ظلت كل وحدة منها تحت إدارة الحاكم الفرنسي مباشرة وهو الذي يتبع وزارة المستعمرات وينفذ سياستها وتعليماتها ويكون مسئولاً أمامها، إلا أن الرغبة في تيسير الإشراف على الممتلكات وتعميق استغلالها أدت إلى تكوين وحدات أكبر، وتم ذلك في أفريقيا الغربية والاستوائية، ولكن ظلت السلطة العليا في توجيه السياسة لباريس. ويلفت النظر بصدد السياسة الفرنسية أن الأفريقيين لم يمثلوا في أية مجالس تشريعية أو تنفيذية على غرار ما كان متبعاً في المستعمرات البريطانية.

\*\*\*

## الفصل السادس

### نظم الحكم الأوروبية

ليس هناك نموذج واحد لنظم الحكم الأوروبية فى أفريقيا، كما أنه ليس هناك نموذج واحد لكل نوع، فالاستعمار يقيم حكومته فى مناطق أفريقيا المتعددة بمقتضى مبادئه هو وتفضيلاته.

وقد اعتمدت نظم الحكم هذه على عاملين هما:

أ - القمع المسلح والاجراءات العسكرية.

ب - الحدود المصطنعة ووحدة القبائل.

وليس الحديث عن هذين العاملين خاص بنظام حكم أوروبى دون آخر، إنما هو صحيح بالنسبة لجميع نظم الحكم الأوروبية التى سنختار منها أربعة، وهى:

١ - نظم الحكم البريطانى.

٢ - نظم الحكم الفرنسى.

٣ - نظم الحكم البلجيكى.

٤ - نظم الحكم البرتغالى.

وقد أغفلنا الحديث عن نظم الحكم الإيطالى إذ تمت تصفيته من القارة الأفريقية بسرعة، أما نظم الحكم الأسبانية فقد كانت مشابهة لنظام الحكم البرتغالى وإن كانت ممارستها فى مناطق فقيرة من أفريقيا ذات مساحة صغيرة وليست بها مشكلات حساسة كالتى تواجهها باقى دول أفريقيا.

**القمع المسلح والإجراءات العسكرية :**

الأساس الأول للحكم البريطانى فى أفريقيا هو القمع المسلح واتخاذ إجراءات عسكرية وحربية لضمان بقاء هذا النوع من الحكم، وقد أفهم البريطانيون أهالى كل منطقة هذا الأساس بصورة عملية فى حوادث متكررة.

ولكن البريطانيين يجيدون إخفاء هذا الأساس العسكرى لوجودهم مع مضى الزمن، ويتم هذا بتغطية وإعلان أن هدفهم هو الوصول بالمستعمرة أو المحمية إلى مرحلة الحكم الذاتى، وكذلك لا يستعملون هذه الصورة من القمع المسلح العنيف فى المراحل النهائية من الاضطرابات والثورات التى يواجهونها؛ إنهم يستخدمون الحلول النصفية ولجان التحقيق الملكية وقبول الشكاوى والتظلمات واستخدام الزعماء ضد بعضهم بعضا، فإذا أفلحت هذه المحاولات كان بها، وإن لم تفلح ظهر وجههم الحقيقى فى المنطقة سافرا، فاستخدموا القوات المسلحة والبوليس واستوردوا فرق الجيش من خارج المنطقة لقمع الثورة.

وهم يختلفون فى تطبيق هذا الإجراء عن باقى النظم الاستعمارية الأوربية، فمثلا يعبر الاستعمار الفرنسى عن وجوده العسكرى ويحميه بقواته المسلحة ويحطم كل اتجاه ضده، لكن الاستعمار البريطانى يستعمل الإجراءات العسكرية ثم يتراجع بعد ذلك ويتقدم بحلول نصفية أو مؤقتة ويصدر دساتير متوالية، وأخيرا يستجيبون للضغط الشعبى والسياسى المنظم فى غرب أفريقيا فى صورة تطور تدريجى نحو الحكم الذاتى.

### الحدود ووحدة القبائل:

رسمت الحدود للمناطق التابعة للحكم البريطانى نتيجة لاندفاع تيار المنافسة بين الدول الاستعمارية، وقد تم إقرار الحدود السياسية لهذه المناطق على أساس خطوط الطول والعرض، ورسمت على الحوائط فى وزارات الخارجية الأوروبية وفى مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات الدول الاستعمارية.

وهذه الحدود السياسية لا تمثل وحدة طبيعية سواء من الناحية الجغرافية أم السكانية أم وحدة القبائل أم الموارد الأساسية فى التكوين الاقتصادى، والأمثلة توضح أنه بينما يقيم شعب «جيامينى» فى ساحل الذهب (البريطانية)؛ فإن زعيم القبيلة الأعلى والرؤساء يقيمون فى ساحل العاج الفرنسية، وتعيش قبائل داجومبا فى ساحل الذهب وساحل العاج وتوجولاند البريطانية وتوجولاند الفرنسية، وقبائل الفولا موجودة فى سيراليون وفى أفريقيا الغربية وكذلك قبائل ماندينجو



وقبائل متد والفولاني والهوسا واليوروبا تعيش أقسام منها فى المناطق الانجليزية وأقسام أخرى فى المناطق الفرنسية، بينما قبائل كورو مقسمة بين سيراليون البريطانية وليبيريا.

وفوق هذا التواجد أقسام من قبائل عربية وبربرية نجد أغليبتها فى المملكة الليبية المتحدة أو فى المغرب العربى .

ومناطق إقامة بعض القبائل حديثة ومناطق إقامة البعض قديمة ترجع إلى مئات السنين، والسبب فى هذا هو الهجرات المتتالية والغزوات والحروب المتعددة مما أثار الاضطراب فأدى ذلك إلى الانتقال من مكان لآخر .

ويلاحظ أن القبائل القوية احتلت الأرض الخصبة التربة وطردت القبائل الأخرى الضعيفة إلى أرض غير خصبة أو تقع فى أجواء غير صحية تنتشر فيها الأمراض وذباب تسمى تسمى، كما أن مناطق هذه القبائل الضعيفة كانت مجالا واسعا لتجارة الرقيق .

وتاريخ غرب أفريقيا عموما يرتبط بآثار حركة الفتوح الإسلامية فى شمال وغرب أفريقيا وما يتبعها من قيام ممالك وامبراطوريات وإمارات إسلامية، وقد شهدت هذه المنطقة الواسعة فى غرب أفريقيا والصحراء الكبرى قيام إمبراطوريات غانا وسونغاى ومالى فى السودان الغربى حتى ساحل المحيط الأطلنطى . وشهدت أيضا غزوات الدول التى قامت فى مراكش مثل المرابطين والموحدين والحروب العديدة التى شنتها هذه الدول جميعا بلا استثناء ضد القبائل والممالك الوثنية لنشر الدين الإسلامى، وأكثر من هذا انقلبت هذه الدول الإسلامية على نفسها وتعاركت وأكلت بعضها بعضا .

«إن تاريخ أفريقيا بعد الفتح الإسلامى لم يكن كأى شىء حدث من قبل، إن لفظة عربى يقصد بها المدلول الثقافى وليس الجنس أو العنصر، وذلك لأن العرب لا يؤمنون بنظرية تفوق الأجناس، لقد تزاجوا واختلطوا بجميع الشعوب والقبائل الأفريقية، وارتحلت القبائل العربية فى الصحراء وربطت بين الأفريقيين حتى خط الاستواء حيث نجد آثار هذا الاختلاط والتزاج فى القبائل المقيمة حاليا بالجانب الغربى من أفريقيا . . إن أبرز أسباب وجود القبائل فى مواطنها الحالية وما تتسم به

المجتمعات من التعدد والتنوع القبلى إنما يرجع إلى استمرار علاقات الغزو والحرب . . وإن ميراث التاريخ الطويل الممتلىء بالعداء والعراك مازال يعيش فى نفوس أغلبية هذه القبائل» .

### أفريقيا الشرقية الألمانية:

لم تمض بضعة شهور على تصفية ثورة زنجبار حتى تم إبرام معاهدة هليجولاند فى أول يوليو عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وألمانيا، وهى المعاهدة التى أعادت تقسيم أفريقيا الشرقية بين الدولتين، وامتدت بفضلها أراضى مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) فى منطقة توزيع المياه بين بحيرتى فيكتوريا وتنجانيقا، فصار يحدها خط يمتد من الشاطئ الغربى لبحيرة فيكتوريا إلى حدود ولاية الكونغو الحرة البلجيكية إلى الجنوب قليلا من بحيرة البرت .

ومع أنه قد أدخلت تعديلات طفيفة على حدود مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية نتيجة للاتفاقيات التى عقدت مع بريطانيا وبلجيكا والبرتغال بين ١٩٠٤ و ١٩١٢، فقد كانت مساحة هذه المستعمرة تبلغ حوالى ٩٩٧,٠٠٠ كيلو متر مربع أى ضعف مساحة الرايخ الألمانى فى أوروبا، وفى الحقيقة كانت مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية هى أكثر المستعمرات الألمانية اتساعا كما كانت أكثرها غنى .

غير أنه لما كانت شركة أفريقيا الشرقية الألمانية ضعيفة ماليا مما لا يمكنها من استغلال الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لمستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية، فقد تنازلت فى أول يناير عام ١٨٩١ عن «حقوق سيادتها» وامتيازاتها فى المستعمرة للحكومة الألمانية، التى تولت منذ ذلك الوقت حكم المستعمرة حكما مباشرا، وذلك مقابل حصول الشركة الألمانية - التى تحولت إلى شركة تجارية خاصة - على تعويض سنوى قدره ٦٠٠,٠٠٠ مارك من الحكومة الألمانية، بالإضافة إلى حصولها على امتيازات اقتصادية عديدة فى المستعمرة .

وقامت الحكومة الألمانية بتقسيم مستعمراتها فى شرق أفريقيا إلى وحدات إدارية أو مديريات وأسندت حكم كل مديرية إلى مأمور أو قوميسر بحيث يخضع حكام المديريات إلى حاكم المستعمرة العام أو قوميسر الرايخ، الذى يصدر الأوامر والتعليمات من العاصمة دار السلام .

وفى سبيل الحفاظ على حكمها وسيطرتها على المستعمرة عمدت حكومة برلين منذ عام ١٨٩١ إلى إغراق المستعمرة بالفرق العسكرية الكبيرة ولكنها عجزت عن فرض سيطرتها عليها، إلا أنه بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الإرهاب والوحشية استطاعت أن ترغم السكان على الرضوخ لهم.

وفى أثناء ذلك لجأت ألمانيا عن طريق إدارتها المباشرة إلى كبت الحركة الوطنية بالمستعمرة، والعمل من أجل الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية بتحويلها إلى مزارع للإنتاج الزراعى، ولما كان من العسير تحقيق ذلك إلا بانتقال أراضى القبائل - التى تُعتبر أساس ومحور حياتها ومصدر احتياجاتها - إلى أيدي المستوطنين الألمان، فقد أصدرت الحكومة الألمانية فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٩٥ مرسوما يقضى بتحويل كل أراضى أفريقيا الشرقية الألمانية إلى ممتلكات للتاج الألمانى، ولم يقنع المستوطنون الألمان بالأراضى التى مُنحت لهم لزراعتها، بل سعوا من أجل حيازة الأراضى الخصبة الواقعة فى أكثر الأقاليم المناخية اعتدالا، وطالبوا بأن يمتلكوا هذه الأراضى ملكية خاصة، واستجابت الحكومة الألمانية لمطالبهم فتحولت بفضل ذلك أراضى المنطقة الممتدة من تانجا إلى كلمينجارو إلى «موطن للرجل الأبيض» ولم يحل عام ١٩١٤ إلا وكان المستوطنون الألمان قد امتلكوا معظم هذه المنطقة وهى الأراضى الخصبة.

### أفريقيا الشرقية البريطانية:

مع أن السيطرة البريطانية على أفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا) كانت أخف وطأة من السيطرة الألمانية فى أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) إلا أنها لم تختلف عنها من ناحية الأغراض والأهداف، فلم يكن للإدارة الاستعمارية الألمانية المباشرة فى أفريقيا الشرقية الألمانية والإدارة الاستعمارية البريطانية غير المباشرة فى محمية أفريقيا الشرقية من شغل شاغل سوى كبت الحركات الوطنية وتهيئة أحسن الظروف للرأسماليين الألمان والبريطانيين لنهب ثروات المنطقة واستغلال سكانها.

ومنذ عام ١٨٩٥ تحول حكم منطقة النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا (محمية أفريقيا الشرقية) من أيدي موظفى شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى أيدي موظفى وزارة الخارجية البريطانية، ثم تحول حكم المحمية عام ١٩٠٥ من أيدي موظفى



الخارجية إلى أيدي موظفي وزارة المستعمرات وأعيد تسمية المحمية عام ١٩٢٠ باسم مستعمرة كينيا.

وعلى كل، فمنذ أن أعلنت الحماية البريطانية على منطقة النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا عام ١٨٩٥ ولمدة السنوات الست التالية، فإن بناء خط السكك الحديدية الرئيسى بين ممبسا على ساحل المحيط الهندى وبين كيسمو على ساحل بحيرة فكتوريا الشمالى الشرقى عبر أراضي قبائل الواكامبا والماباي والكيكويو والناندى قد شغل معظم انتباه الحكام البريطانيين الأوائل للمحمية، وكانت المشكلة الكبرى فى أفريقيا الشرقية هى المواصلات وهى حقيقة أدركها بعض من الرأسماليين البريطانيين منذ عام ١٨٧٦، حيث كان يصعب فى بلاد تفتقر إلى أنهار صالحة للملاحة أو طرق معبدة للمواصلات أن تبرز أية مشروعات تجارية ناجحا كبيرا. وكان مشروع ليوبولد الثانى الخاص بإنشاء معبر دولى عبر أفريقيا الشرقية عام ١٨٧٦ بمثابة اعتراف صريح بوجود هذه المشكلة، كذلك كان مشروع ماكينون الخاص بإقامة طريق معبد للمواصلات إلى داخل القارة وتجربة ليوبولد الثانى الخاصة بالأفيال (حملة الأفيال البلجيكية الملكية) فى عامى ١٨٧٩ - ١٨٨٠، وهما أول محاولتين من نوعها لحل هذه المشكلة الكبرى فى أفريقيا، ومن هذا الوقت المبكر أمكن رصف طرق قصيرة فى أفريقيا البريطانية، وإرسال عدة قوافل من دواب الحمل وهى محمّلة بالبضائع من ممبسا إلى داخل القارة.

غير أن رصف هذه الطرق القصيرة واستخدام دواب الحمل فى نقل المتاجر إلى داخل القارة، لم يكونا من الوسائل العملية للتغلب على مشكلة المواصلات فى أفريقيا الشرقية بصفة مستديمة، ولم يكن من المستطاع التغلب على هذه المشكلة إلا ببناء خط حديدى من الساحل إلى أواسط القارة. ولا ريب وأن بناء هذا الخط الحديدى كان من الأهداف الرئيسية لمشروع هارى جونستون الخاص باستعمار منطقة كليمنجارو عام ١٨٨٤، كما كان كذلك بالنسبة للمشروعات المبكرة لشركة أفريقيا الشرقية البريطانية.

ولقد أكدت تجربة الشركة البريطانية فى العامين الأولين اللذين تولت فيهما أعمال الحكم والإدارة فى منطقة امتيازها بشرق أفريقيا ضرورة بناء خط حديدى من

الساحل إلى إقليم البحيرات، وفي الحقيقة أصبح أكثر وضوحاً بمرور الوقت أنه من المستحيل الحصول على أرباح تجارية أو إرساء قواعد حكم الشركة في منطقة امتيازها بشرق أفريقيا إلا بإنشاء خط حديدي من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا.

وكان هدف بريطانيا من إنشاء هذا الخط الحديدي هو تحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية، فمن الناحية الاقتصادية كان من شأن بناء هذا الخط الحديدي ربط مناطق إنتاج المحاصيل التصديرية بالساحل، حيث تتم عمليات التصدير إلى الخارج وذلك بأسرع الطرق وأقل التكاليف الممكنة، وبعبارة أخرى فإن هذا الخط الحديدي قد أنشئ ليكون المعبر السريع الذي تتدفق عن طريقه إلى خارج البلاد ثروات أفريقيا الشرقية الزراعية والمعدنية، ومن الناحية العسكرية، فلا شك أن بناء هذا الخط الحديدي كان يساعد على نقل الجنود من الساحل إلى الداخل بسرعة من أجل مواجهة هبات القبائل وثوراتها المناهضة للاستعمار البريطاني.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن إنشاء خط حديدي كينيا - أوغندا كان يهدف في المقام الأول تحقيق أغراض اقتصادية وليست إنسانية كمحاربة الرقيق مثلاً أو التخفيف عن كاهل الحمالين الأفريقيين التعساء، أنه في أثناء المناقشة التي جرت في مجلس العموم قبل أن يصدر المجلس موافقته على إنشاء الخط الحديدي اعترف مستر جورج كيرزون وكيل وزارة الخارجية للشئون الألمانية (١٨٩٥ - ١٩٨٩) بأن الغرض الرئيسي من بناء هذا الخط الحديدي هو أن يجلب إلى الساحل ليس موارد محمية أوغندا بل كذلك موارد كل بلاد أعالي النيل: الكونغو الواقعة داخل منطقتي النفوذ البريطاني والألماني والتي تحيط من مسافة ليست بعيدة بموارد بحيرة فيكتوريا التي سيكون الخط الحديدي المنفذ الطبيعي لها، وذكر أنه ليس هناك شيئاً أكثر تأكيداً من أنه إذا لم يبدأ الإنجليز ببناء خط حديدي إلى البحيرة فإن الألمان سوف يفعلون ذلك.

ولما كانت أهداف بريطانيا هي استغلال ثروات محميتي أفريقيا الشرقية وأوغندا، وكانت وسيلتها في ذلك هي إنشاء خط حديد كينيا أوغندا فقد كان لها هدف آخر، وهو تمكين الرجل الأبيض من استيطان أراضي هاتين المحميتين حتى يقوم المستوطنون الأوروبيون بتشغيل الخط وحمايته من اعتداءات القبائل الأفريقية.

التي أُضيرت بسبب انتزاع أراضيهم منهم وحتى يتوفر لهؤلاء المستوطنون سبل الراحة باستقرارهم على طول الخط الحديدي أو بالقرب منه ويقومون على زراعة الأراضي المحيطة به، وقد اعترف المؤرخ البريطاني «ايفانز» بهذه الحقيقة فقال: «إنه في الوقت الذي كان حكام محمية أفريقية الشرقية الأوائل مشغولين بعمليات إنشاء الخط الحديدي كانوا يقعون تحت تأثير الإمكانيات الاقتصادية في هذه الأراضي التي اعتبرت (مناسبة تماما لتكون موطنًا للرجل الأبيض)».

والواقع أنه لم يمض وقت طويل على تأسيس محمية أفريقيا الشرقية حتى اتجهت السياسة البريطانية إلى تشجيع الاستيطان الأوروبي فيها، وساعدها على ذلك أن مناخ المحمية يمتاز باعتداله بسبب ارتفاع الهضبة وهو مناخ مناسب لإقامة الأوروبيين، كما أن تربة هذه الهضبة البركانية وتوفر مياه المطر فيها يساعد على قيام الزراعة فيها، وعلاوة على ذلك فقد كانت المحمية في بداية عمليات التوطن الأوروبي قليلة السكان بوجه عام، وبصرف النظر عن المنطقة شبه الصحراوية غير المأهولة بالسكان والتي تقع صوب حدود المحمية الشمالية، فإن السكان الوطنيين حتى في الأقاليم الجنوبية كانوا يتركزون بصفة رئيسية في بضع مناطق محدودة نسبيًا. حقيقة أن المناطق المجاورة لبحيرة فكتوريا كانت مزدحمة بالسكان وترتفع نسبة كثافتهم إلى أكثر من الألف في الميل الواحد في بعض أجزائها، إلا أنه باستثناء بلاد الكيكويو فإن المناطق التي يخترقها خط السكك الحديدية كانت في الأيام الأولى من تاريخ المحمية البريطانية لاتزال مسرحًا للنشاط الرعوى لقبائل الماساي وهي قبائل ليست كبيرة؛ ولكنها محاربة شديدة المراس.

وقبل أن تبدأ عمليات الاستيطان الأوروبي في محمية أفريقيا الشرقية أصدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠١ قانونًا لأراضي أفريقيا الشرقية نص على أن الأراضي التي يجوز التصرف فيها بهدف الاستيطان لا بد أن تدخل ضمن نطاق ممتلكات التاج البريطاني، التي حددت بأنها «جميع الأراضي العامة التي تخضع وقتذاك لإشراف صاحب الجلالة الملك، بفضل أية معاهدة أو اتفاقية أو بفضل حماية جلالته، وكذلك كافة الأراضي التي حصل أو يحصل عليها جلالته في المستقبل بأية طريقة كانت» وسمح القانون بالتصرف في هذه الأراضي بالبيع أو الإيجار.



وفى عام ١٩٠٢ عرضت الحكومة البريطانية رسميا على المنظمة الصهيونية العالمية أن يتوطن اليهود فى شرق أفريقيا (كينيا أو أوغندا) وأن يقيموا لهم وطنا هناك، وأن تمنحهم لهذا الغرض ٠٠٠, ٢٠٠, ٣ فدان، ولكن هذا العرض قوبل بالرفض عام ١٩٠٤ من جانب المؤتمر السابع للمنظمة الصهيونية العالمية، وفى عام ١٩٠٢ نفسه كانت الحكومة البريطانية أصدرت قانونا آخر عرف «بقانون أراضى التاج» أباح لقومسير أو حاكم عام أفريقيا الشرقية التصرف فى أراضى التاج يبيعها للمستوطنين الأوروبيين أو تأجيرها لهم لمدة ٩٩ سنة. وما يجدر ذكره أن هذا القانون لم يحدد أراضى التاج كما فعل القانون السابق، بل اكتفى بالنص على أنه فى كافة معاملات أراضى التاج لا يبيع أو يؤجر القومسير للأوروبيين أية أراضى يشغلها بالفعل المواطنون الأفريقيون.

وكان الهدف الأساسى من هذا القانون هو تشجيع الاستيطان الأوروبى فى محمية أفريقيا الشرقية، بإغراء المستوطنين الأوروبيين على النزوح إليها وتملك أراضىها بشروط مغرية، فقد كان على كل مستوطن راغب فى شراء الأرض أن يحصل أولا على ١٦٠ فدانا، فإذا نفذ شروطا معينة تتعلق باستغلال هذه الأرض، سمح له بشراء ٤٨٠ فدانا أخرى فيصبح مجموع ما لديه من الأرض المشتراه ٦٤٠ فدانا أو ميلا مربعا. وتحدد سعر بيع الفدان الواحد برويتين فقط. ومدة السداد بستة عشر عاما، وعند الانتهاء من سداد ثمن الأرض، تُمنح ملكيتها المطلقة لمشتريها. واستبعد القانون غير الأوروبيين من التملك أو الاستئجار فى الأرض المرتفعة، واشترط ألا تزيد مساحة الصفقة الواحدة من الأرض المباعة عن ألف فدان.

وهكذا وضعت القوانين لصبغ عمليات نهب الأرض واغتصابها من أصحابها الأفريقيين فى محمية أفريقيا الشرقية بالصفة الشرعية، وساعد على ذلك أن بعض أراضى الهضبة فى بدء عمليات التوطن الأوروبى، كانت مهجورة ومتروكة بورا، إما بسبب الأوبئة التى اجتاحتها، أو بسبب نظام الزراعة المتقلبة المألوف لدى الفلاحين الأفريقيين وبمقتضاه كان الفلاح يزرع قطعة من الأرض عددا من السنين، حتى إذا ضعفت تربتها وقت إنتاجها، انتقل لزراعة قطعة أخرى، تاركا القطعة التى أنهكت تربتها للشمس والمطر حتى تسترد خصوبتها، فيعود إلى زراعتها من

جديد، ومن ثم، فقد تهيأت للبريطانيين الفرصة لكي ينفذوا سياستهم الخاصة بالاستيطان فبدأوا أولا بإصدار القوانين التي من شأنها إضفاء ثوب الشرعية على عمليات اغتصاب الأراضي، ثم راحوا بعد ذلك ينزعون ملكية الأراضي الجيدة في الهضبة ويوزعونها على المستوطنين الأوروبيين.

على أن السلطات البريطانية في توزيعها الأراضي على المستوطنين الأوروبيين لم تتقيد في بعض الحالات بالحد الأقصى المنصوص عليه في قانون أراضي التاج الصادر عام ١٩٠٢، إذ حدث في مطلع عام ١٩٠٣ أن تقدم اللورد بلامير - أول مستوطن إنجليزي - إلى محمية أفريقيا الشرقية وعرض عليه في بادئ الأمر الحصول على منطقة كبيرة من الأراضي الرعوية في هضبة لايكيبا ولكنه رفض العرض بدعوى أن المنطقة تبعد كثيرا عن خط السكك الحديدية وعن إشراف الجهاز الإداري بالمحمية، فمنح أخيرا على سبيل التأجير مائة ألف فدان من الأراضي الزراعية في وادي ريفت لمدة ٩٩ سنة بإيجار سنوي لا يزيد عن مائتي جنيه استرليني، وهو إيجار كان يعتبره اللورد باهظا للغاية، ولذا قام بتقسيم أراضيه المستأجرة إلى شرائح ووزعها على مستأجرين من الباطن، وكان يحصل من وراء هذا العملية على دخل سنوي يبلغ نيفا ومائتي ألف جنيه استرليني. ولم يلبث أن حصل غير بلامير من اللوردات الإنجليز على مساحات كبيرة أخرى من الأراضي الجيدة في المحمية، فمنح إيرل بور تسموت ثلاثمائة وخمسين ألف فدان، كما منح لورد فرنسيس سكوت وغيره مساحات شاسعة من الأراضي، وعلى ذلك فلا عجب أن صارت محمية أفريقيا الشرقية تعرف «بحديقة مطبخ مجلس اللوردات».

وعلى العموم فقد بدأ الاستيطان الأوروبي في محمية أفريقيا الشرقية في مطلع عام ١٩٠٣ ولم يحل شهر أبريل من ذلك العام إلا وكان عدد المستوطنين الأوروبيين قد بلغ زهاء مائة مستوطن، وفي سبتمبر من العام نفسه أرسل سير تشارلز اليوت قوميسر أو حاكم عام المحمية منذ عام ١٩٠٠ مستر مارسن إلى جنوب أفريقيا للقيام هناك بحملة دعائية لترغيب الأوروبيين في الزواج إلى محمية أفريقيا الشرقية، والحصول على الأراضي الزراعية بشروط مجزية، ونجم عن هذه الحملة الدعائية أن قدم إلى المحمية في مطلع عام ١٩٠٤ عدة مئات من مستوطني جنوب أفريقيا (البوير)، وحصل كل واحد منهم في وادي ريفيت على ٦٤٠ فدانا

من الأراضي الزراعية و ٥٠٠٠ فدان من الأراضي الرعوية، معفاة من الإيجار السنوى، ومن الضرائب كذلك.

وفى خلال العقد التالى تزايد عدد المستوطنين البيض فى محمية أفريقيا الشرقية، وجاءت غالبيتهم من بريطانيا وجنوب أفريقيا وبلغ عددهم عام ١٩١١ حوالى ٣١٧٥ مستوطنا.

ومن المؤكد أن تشجيع استيطان البيض فى هذه المحمية كان جزءا من سياسة الحكومة البريطانية الثابتة وهو تشجيع اقترن بالتفاؤل المفرط من جانب الدوائر الرسمية فى المحمية، وخصوصا من جانب حاكمها سير تشارلس اليوت الذى كتب عام ١٩٠٥ يقول: من المحتمل أن تصبح أفريقيا الشرقية فى وقت قصير موطنا للرجل الأبيض حيث لا تحظى المسائل الوطنية إلا بقليل من الاهتمام.

ويبدو أن تشارلس اليوت كان أول مسئول فى المحمية يقترح وينفذ سياسة إدخال ارسقراطية من الملاك الأوروبيين إلى البلاد، ومع أن خليفته سير دونالد ستيوارت وسير جيس هايز سادلر عارضا هذه السياسة بعض الشيء، إلا أنها لم تلبث خليفته حصلت على دفعة قوية من جانب سير برسى جيروود بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٢، ثم أرسيت قواعدها فى عهد سير ادوارد نورثى الذى تولى حكم المحمية عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة.

ومما يجدر ذكره أن وزارة الخارجية البريطانية لم توافق على منح أراضى محمية أفريقيا الشرقية إلى أفراد من المستوطنين الأوروبيين فحسب بل سمحت أيضا بمنحها إلى الشركات، والتى حصلت فوق ذلك على الكثير من الامتيازات فى مناطق الغابات، وقبل أن يتحول الإشراف على المحمية من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٠٥ كانت مشكلة الأرض قد بدأت تظهر إلى الوجود.

وغنى عن البيان أن الأرض بالنسبة للأفريقى هى كل شىء فى حياته، فهى مصدر رزقه سواء مارس الزراعة أو الرعى، وهى لديه مثل الماء والهواء والضوء، هدية الطبيعة له حتى يعيش. يقول جومو كينيا: «إن حياة الأرض هى أهم عوامل فى الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية للقبيلة». وتعتمد قبيلة الكيكويو - أهم قبائل كينيا شأنا وأشدّها قوة ومراسا - اعتمادا كلياً على الأرض،



فهي تمد أفرادها بكافة حاجات الحياة ولذا يعتبر الكيكويو الأرض «أم القبيلة».

والى جانب الرباط الاقتصادى، فقد أظهرت الدراسات الانثربولوجية أن هناك رباطا روحيا يربط الأفريقى بالأرض التى يعيش فوقها، ويتمثل هذا الرباط الروحى فى اعتقاد الأفريقى بأن أرواح أجداده تأوى إليها وتلعب دورا كبيرا فى حياته الحالية.

وتختلف نظرة الأفريقيين إلى الأرض عن نظرة الأوروبيين لها، فالأوروبيون ينظرون إلى الأرض على أنها مكان يعيش فوقه بعض أفراد المجتمع، ومن ثم يصبح للأفراد فى هذا المكان «حقوق فردية» يشغلون بها الأرض ويستغلونها ويتصرفون فيها كما يريدون. أما الأفريقيون، فالشائع عندهم أن الأرض ملك للقبيلة أو العشيرة، والفرد فى معظم الأحيان لا يملك لنفسه، ولكن له حق استغلالها وإذا وقف هذا الاستغلال لأى سبب من الأسباب فإنها تعود إلى المجتمع ومن الممكن أن يستغلها أفراد آخرون، وكان يقوم بتوزيع الأرض عادة زعيم أو رئيس القبيلة الذى يستمد سلطانه من صلته بالأرض، فهو يعرف حدود أرض القبيلة ويعرف الأجزاء المستغلة، وهو يدافع عن الأرض وقت الحرب ويفض المنازعات التى تقوم بسببها بين العشائر وقت السلم.

ويتميز الكيكويو بأن لهم نظام خاص بحياسة الأرض هو الجيتاكا وبمقتضى هذا النظام كانت الأرض ملكا عائليا وفرديا فى نفس الوقت وليست ملكا قليا، ولا يستطيع أى فرد أن يتصرف فى حيازة الأرض دون استشارة وموافقة كل أفراد العائلة، الذى يتمتعون بحقوق مشتركة فى «الجيتاكا»، أو بقعة الأرض التى يُقيمون عليها أكوأخهم.

وهكذا تناسى المستعمرون أهمية الأرض بالنسبة للأفريقيين وحقهم المشروع فى حيازتها وملكيته، ففى سبيل توفير أراضى مناسبة للاستيطان الأوروبى عمدت سلطات المحمية إلى القيام بعمليات نقل واسعة لقبائل أفريقية برمتها من مواطنها الأصلية على الأرض المرتفعة إلى مواطن جديدة فى النطاق الساحلى أو المناطق المنخفضة، دون أن تقيم أى وزن أو اعتبار لمصالح مئات الألوف من الأسر الأفريقية التى كانت تعيش على زراعة أراضى أسلافها، وهناك فى الأراضى

المنخفضة أو الرعوية، خصصت لكل قبيلة منطقة تقيم فيها ولا تتعدها وسميت المناطق المخصصة لإقامة الأفريقيين بالمعازل الوطنية لقبيلة الماساي، ثم أسست أربعة معازل أخرى لقبائل الكيكويو والكييتوي والكيكومبوليو والأولو فى عام ١٩٠٦، وما يستحق الذكر أن سياسة عزل الأفريقيين هذه قد تعرضت للنقد من جانب بعض المستوطنين الأوروبيين أنفسهم الذين حصلوا على مساحات شاسعة من الأراضى، إذ هاجمها لورد بلامير مطلقا عليها اسم «سياسة حديقة الحيوان».

ونتيجة لقلّة الأرض الصالحة للفلاحة والزراعة فى المعازل الوطنية أو الأفريقية، وشدة كثافة السكان فيها، اضطرت أعداد كبيرة من الأفريقيين إلى مغادرة هذه المعازل وأخذوا يضربون فى الأرض سعيا وراء الرزق، ولم يجدوا بدا من العمل كأجراء فى مزارع البيض وضياعهم حتى يكسبوا ما يسد رمقهم، ويدفعوا من القليل الذى يحصلون عليه من أجور زهيدة ضريبتى الرؤوس والأكواخ المفروضة عليهم.

ولم يكتف المستوطنون الأوروبيون بطرد الأفريقيين من أراضى الهضبة والاستحواذ عليها لأنفسهم، بل أرادوا ألا يشاركهم أحد من الجنسيات فى الاستئثار بها، ومن ثمّ عارضوا معارضة شديدة منح الهنود حق تملك أو استئجار هذه الأراضى.

وكان الهنود قد أخذوا يتجهون بكثرة وبسرعة إلى المناطق الداخلية عقب إبرام معاهدة هليجو لاند بين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٠. وفضلا عن ذلك، فإن الحكم البريطانى فى محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة وعقب إنشاء خط حديد كينيا/أوغندة، قد مكّن الهنود الذين كانوا يشتغلون من قبل بالتجارة فى الساحل، من السعى للحصول على أعمال تجارية فى المناطق الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإن أعدادا كبيرة من العمال الهنود قد استوردتهم السلطات البريطانية للعمل إلى جانب الأفريقيين فى بناء الخط الحديدى، وقد وصل أول فريق من العمال الهنود إلى ممبسا فى يناير عام ١٨٩٦، وكان عددهم ٣٥٠ عاملا، ثم توالى توافدهم بعد ذلك بأعداد كبيرة حتى تم إنشاء الخط الحديدى، ويقدر المؤرخون البريطانيون عدد العمال الهنود الذين جلبوا من الهند للعمل فى بناء الخط الحديدى بحوالى

٣٢,٠٠٠ عامل فى حين أنهم يقدرّون عدد الأفريقيين الذين استخدموا فى بناء هذا الخط بما لا يزيد عن ٢,٦٠٠ أفريقى، وفى الحقيقة فإن معظم العمال الهنود الذين اشتغلوا فى بناء خط حديد كينيا- أوغندة قد عادوا إلى بلادهم بمجرد الانتهاء من بنائه، أما الذين آثر منهم البقاء فى أفريقية الشرقية وعملوا فى الخط الحديدى نفسه بعد تشغيله أو أقاموا محلات تجارية صغيرة فلم تكن أعدادهم كبيرة.

غير أن عودة هؤلاء العمال الهنود إلى وطنهم اقترنت بوفود موجات جديدة من المهاجرين النازحين من الهند الذين جذبتهم الإمكانيات الاقتصادية المتزايدة بالمحمية، والذين كانوا يتطلعون إلى تحسين أحوالهم المعيشية أو تكوين ثروات هناك، وبمضى الوقت لم تعد إقامة الهنود قاصرة على الشريط الساحلى بل أخذوا يؤسسون مراكزهم التجارية الصغيرة فى المناطق الداخلية، وفى بادىء الأمر كان تدفق الهنود صوب الداخل يتبع امتداد الخط الحديدى، وفى عام ١٨٩٧ كان التجار الهنود قد بدأوا يستقرون حول محطتى فوى وكيبويزى، وتقع المحطة الأولى على مسافة مائة ميل من الساحل، فى حين تقع المحطة الثانية على مسافة ١٩٣ ميلا، وفى العام التالى حين وصل الخط الحديدى إلى ماشا كوس الواقعة على مسافة ٢٥٨ ميلا من الساحل، لم تكن محلات الهنود التجارية الصغيرة قد أسست بسرعة هناك فحسب، بل إن العملة الهندية (الروبية) كانت قد بدأت تستخدم كوسيلة للتبادل التجارى بين قبيلة الكامبا، وقد استمر تدفق الهنود على المناطق الداخلية مع امتداد الخط الحديدى حتى وصوله إلى كيسومو على ساحل بحيرة فيكتوريا فى ديسمبر عام ١٩٠١، ولم يحل عام ١٩٠٣ حتى كان الهنود قد سيطروا على معظم تجارة التجزئة فى المناطق الداخلية، وانتزعوها من أيدي التجار العرب والسواحلية، وفى عام ١٩١١ ارتفع عدد الهنود فى أوغندة إلى ألفى نسمة وفى محمية أفريقيا الشرقية إلى ١٠,٦٥١ نسمة.

وكانت الحكومة البريطانية تنظر بادىء ذى بدء بعين الارتياح إلى تلك الزيادة السريعة فى الهجرة الهندية إلى كل من محميتى أفريقيا الشرقية وأوغندة؛ لأنها كانت تعتقد أن التاجر الهندى عامل ضرورى من أجل فتح شرق أفريقيا للتجارة، وكان سير هارى جونستون - الذى عين قومسيرا خاصا لأوغندة بين ستنى ١٨٩٩



و ١٩٠١ - يعتقد أن كلا من التاجر الهندي والمزارع الهندي ضروريان لأفريقيا الشرقية والوسطى، ويرى أن أفريقيا ليست فى حاجة إلى الرجل الأبيض والأسود فقط، بل كذلك إلى «الرجل الأصفر» لأنه سوف يشغل بالحثم «مكانا متوسطا» بين الجنسين الآخرين. وأكثر من ذلك، فقد كان جونتسون يرى أن الهنود لن ينشروا التجارة فى المناطق المتخلفة فحسب، بل إنهم إذا شجعوا على الاستقرار والاشتغال بالزراعة، فسوف يعلمون الأفريقيين أساليب زراعية أفضل مما يستخدمون فى زراعة أراضيهم، وقبل أن يتحول الإشراف على محمية أفريقيا الشرقية إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٠٥، كانت السياسة الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية هى تشجيع المستوطنين الهنود على الحصول على قطع من الأراضي فى بعض أجزاء المحمية، وهى مناسبة مناخيا للمزارعين الهنود، ولا تجذب المستوطنين الأوروبيين إليها، غير أنه منذ عام ١٩٠١ بدأ سير تشارلس اليوت، الذى كان مقتنعا بأن أراضى الهضبة سوف تصبح موطنا للرجل الأبيض، يوجه أنظار المسئولين بوزارة الخارجية إلى عدم صلاحية الهنود للتوطن فى أراضى الهضبة، ويشير إلى وجود الكثير من الأراضي المناسبة للاستيطان الهندي، ليس فقط فى النطاق الساحلى من المحمية حيث يمكن أن يجود زراعة الطباق والأرز والقطن، بل أيضا فى المناطق الداخلية، وفى الأقاليم الخصبة ذات المناخ الحار والرطب والمحيطه ببحيرة فكتوريا.

غير أن بعض المستوطنين الأوروبيين أخذوا يعارضون سياسة تشجيع الهنود على الاستقرار فى أراضى الهضبة، ويطالبون بقصر التوطن بهذه الأراضي على الأوروبيين فقط، وهى مطالب لم تلبث أن لقيت قبولا من جانب وزير المستعمرات البريطانى لورد الجن، الذى بعث فى يوليو عام ١٩٠٦ برسالة ضمنها آراؤه المويده للمستوطنين الأوروبيين بعدم السماح لأى مستوطن غير أوروبى بالحصول على أراضى فى الهضبة.

### محمية أوغنده:

أعلنت الحماية رسميا على أوغنده من جانب الحكومة البريطانية فى ١٨ يونيه عام ١٨٩٤، وقبل أن تقوم الحكومة البريطانية بهذه الخطوة، كانت قد عينت سير

جيرالد بورتال قنصلها العام فى زنجبار قومسيرا خاصا لأوغندة بهدف الحصول على معلومات وافية تمكن الحكومة من اتخاذ قرار بشأن استبقاء أوغندة فى دائرة النفوذ البريطانى أو إخراجها من هذه الدائرة.

وجاء تقرير بورتال مؤيدا للاحتفاظ بأوغندة، وملخصا لجميع أسباب التمسك بها، خاصة وأنه اعتبر أن موقع أوغندة الاستراتيجية عظيم الأهمية نظرا لأنها تسيطر على شواطئ بحيرة فكتوريا الشمالية والغربية وتتحكم فى المدخل الوحيد لبحيرتى البرت والبرت ادوارد، وتسيطر على منابع النيل، كما أنها تعتبر المفتاح الطبيعى لكل حوض النيل، وتعتبر أراضيها أخصب أراضي فى أفريقيا، كما أنه ينتظر أن تصبح أوغندة سوقا استهلاكية ضخمة للصناعات الانجليزية وأنه إذا انسحبت بريطانيا وتخلت عن أوغندة، فمن المحتمل أن يسيطر العرب والمسلمون من جديد على أفريقية الوسطى وتشهد أوغندة بالتالى صراعا دمويا عنيفا بين المسلمين والمسيحيين، كما أنه فى حالة انسحاب البريطانيين من أوغندة، فإن الجنود السودانيين الذين جلبهم لوجارد من كفاللى وألحقهم بخدمة شركة أفريقيا الشرقية البريطانية وأنزلهم فى القلاع التى أقامها على طول الحدود الجنوبية لمملكة بونيورو، سوف ينتهزون هذه الفرصة فيغيرون على أوغندة ويستولون عليها.

كما أن انسحاب بريطانيا من أوغندة سوف يؤدى بالضرورة إلى فقدانها للأراضى الشاسعة التى حفظها الاتفاق البريطانى الألمانى الخاص بتحديد مناطق النفوذ فى هذه المنطقة من القارة، وحذر بورتال من وقوع أوغندة تحت سيطرة إحدى الدول الأخرى. لأن هذا معناه امتداد سيطرة هذه الدولة حتما ليس فقط على أوغندة والجهات الملاصقة لها مباشرة، بل سوف يشمل كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النيل والطرق الطبيعية الكبيرة للمواصلات فى الداخل، وأن السيطرة على أوغندة يعنى تثبيت النفوذ البريطانى والتفوق التجارى فى أغنى أجزاء أفريقيا وأكثرها سكانا فى خلال سنوات قليلة.

ولم تكن المسألة التى أثارها بورتال فى تقريره مجرد ضرورة الاحتفاظ بأوغندة فحسب، بل كيفية الاحتفاظ بها تحت النفوذ البريطانى، وقد أوصى فى هذا الصدد بضرورة أن تحتفظ بريطانيا بأوغندة عن طريق تعيين قومسيرا أو حاكما عاما لها،

وأن تزوده بهيئة من الموظفين وقوة من الجند للاستعانة بهم فى أعمال الإدارة والمحافظة على الأمن والنظام وحماية أرواح الرعايا الأجانب فى هذه المملكة .  
والواقع أن تقرير بورتال جاء متفقا مع رغبة الحكومة البريطانية، مما كان له أثر مباشر فى إعلانها الحماية على أوغندة فى ١٨ يونية عام ١٨٩٤ .

على أن المنطقة التى وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب هذا الإعلان لم تشمل أراضى أوغندة كلها، بل شملت فقط المنطقة التى تشغلها مملكة بوغندة والأقاليم التابعة لها، وهى المنطقة التى تحدها أراضى كوكى وانكولى وبنورو ويوسوجا، وقد حدث قبل إعلان الحماية رسميا أن بدأت السلطات البريطانية فى بوغندة سلسلة من الهجمات على المناطق المجاورة، مما نجم عنه توسيع رقعة محمية أوغندة فى السنوات التالية.

وقبل أن يغادر سير جيرال بورتال بوغندة عائدا إلى الساحل الأفريقى الشرقى، كلف الكابتن ماكدونالد بإدارة محمية أوغندة مؤقتا، وقد ظل ماكدونالد يصرف شئون المحمية حتى نوفمبر عام ١٨٩٥ حيث تسلم إدارتها منه الكولونيل السير هنرى كولفيل وهو أحد الضباط البريطانيين ذوى الألمان باللغة العربية الذين أرسلتهم الحكومة البريطانية إلى أوغندة - استجابة لطلب بورتال - لكى يتولوا إدارة شئونها وقيادة الجنود السودانيين بها.

وقبل أن يصل كولفيل مع زملائه الضباط البريطانيين فى نوفمبر عام ١٨٩٥ إلى بوغندة، كان أهل البلاد وخصوصا المسلمون منهم قد أخذوا يتبرمون من الإدارة الإنجليزية، وخشيت هذه من قيام اضطرابات فى البلاد قد ينضم إليها الجنود السودانيون ، لدرجة أن الكابتن ماكدونالد قد كتب فى ١٦ يونيه عام ١٨٩٥ إلى بورتال يطلب منه العودة إلى بوغندة، وفى أواخر عام ١٨٩٥ قام كياريجا ملك بونيورو بمهاجمة مملكة تورو وعزل ملكها الذى كان لوجارد قد أجلسه على عرشها، كما غزا أراضى برسوجا، التى كان ملكها يعترف بالولاء لبوغندة.

وخوفا من أن يتمادى كياريجا فى مهاجمته لحلفاء بريطانيا فى منطقة أعالي النيل، مما قد يؤدى إلى الإضرار بسمعة الإنجليز ونفوذهم فى المنطقة، قرر كولفيل أن يغزو بونيورو، وحصل على موافقة موانجا ملك بوغندة على وضع جيشه تحت



تصرف الإدارة الإنجليزية خصوصا وأنه قد راجت شائعات بأن لدى كاباريجا جيش مؤلف من ثمانية آلاف من المقاتلين المسلحين بالأسلحة النارية وعشرين ألفا من حملة الرماح، وفعلا استطاع كولفيل السيطرة على المناطق الأوغندية بالحديد والنار. ومع ذلك، فلم تتوقف الاضطرابات والثورات فى أوغندا.

فى خريف عام ١٨٩٧ أثار الجنود السودانيون من بقايا جنود أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء، الذين كان لوجارد قد ألحقهم بخدمة شركة أفريقيا الشرقية البريطانية وأنزلهم فى سلسلة من القلاع التى أقامها على طول الحدود الجنوبية لمملكة بونيورو، والذين ظلوا يعملون بمحمية أوغندا كجنود مرتزقة بعد انتقال الإشراف عليها إلى وزارة الخارجية البريطانية، وكان هؤلاء الجنود السودانيون الذين بلغ عددهم عام ١٨٩٧ حوالى ١٦٠٠ جندي، يعيشون ويعملون فى ظل ظروف قاسية جدا، ويتقاضى الواحد منهم أجرا شهريا ضئيلا. ومع أن الأجر كان قد ارتفع مؤخرا إلى سبع روبيات، إلا أنه كان منخفضا عما كان يتقاضاه الحمال الذى يلحق بالقوافل أو الحملات العسكرية. وكان من المعروف فى أوغندا أن الجنود السودانين الذين يعملون فى محمية أفريقيا الشرقية البريطانية يتقاضى الواحد منهم أجرا شهريا يبلغ خمس عشرة روبية، ويتقاضى زملاؤهم فى أفريقيا الشرقية الألمانية ما يزيد على ذلك كثيرا. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كثيرا ما كان يتأخر صرف أجور الجنود السودانين بمحمية أوغندا، كما حدث لجنود قلعة الناندى الذين تأخر صرف أجورهم ستة شهور كاملة. هذا بالإضافة إلى أن ضباطهم السودانين كانوا يتعرضون للعقاب بين الحين والآخر - بحجة تعويدهم على النظام والانضباط - للعقوبات العسكرية، وهى عقوبات كانت كافية لإثارة روح التذمر والسخط بينهم.

ولما كان هؤلاء الجنود السودانيون قد نال منهم التعب والإعياء إلى درجة كبيرة، بسبب اشتراكهم سنوات متصلة فى القتال الذى دار رحاه فى بونيورو وناندى وبودو. وكان بعضهم يضطرون للسير ما بين حملة وأخرى مسافات طويلة قد تبلغ مئات الأميال، فمن بونيورو بالشمال إلى بلاد الناندى شمال شرق بحيرة فيكتوريا، ومن هناك يدورون حول البحيرة إلى إقليم بوتو الواقع شمال غرب البحيرة حيث اشتركوا فى إخماد ثورة موانجا. وما كادوا يعودون من هذه المهمة

إلى ثكناتهم، حتى صدرت إليهم الأوامر بالانضمام إلى حملة جديدة بقيادة ماكدونالد في أماكن أخرى بعيدة.

وكانت هذه الحملة قادمة من بومباي بالهند حيث غادرتها في ١٨ يونية عام ١٨٩٧ ووصلت إلى ممبسا في ٩ يوليو في طريقها إلى أوغنده، ومنها إلى مديرية خط الاستواء المصرية. وكان غرض هذه الحملة مزدوجا، إذ كانت تريد الحصول على «معلومات دقيقة» عن الجهات الواقعة شمال محميتي أفريقيا الشرقية وأوغنده حيث كان من المعتقد أن نهر الجب (جوبا) ينبع من هناك. وفي الوقت نفسه تستهدف إعاقة حملة مارشان الفرنسية التي كان من المعروف أنها تزحف من الكونغو الفرنسية صوب فاشوده بأعلى النيل. وكانت حكومة الهند قد ألحقت بالحملة ضابطين بريطانيين وثلاثين جنديا هنديا لتولى أعمال الحراسة، إلا أنه بسبب تجديد نشاط الثوار الوطنيين في إقليم أعالي النيل وعدم الاستقرار هناك كان لابد وأن تدعم «فرقة» الحراسة بعدد من الجنود السودانيين الذين يعملون في أوغنده، ووقع الاختيار لهذا الغرض على ٣٣٠ جنديا منهم.

وهكذا فوجيء هؤلاء الجنود بمجرد عودتهم من حملة بودو في سبتمبر عام ١٨٩٧، بصدر الأوامر إليهم بأن يرحلوا على الفور للانضمام إلى حملة ماكدونالد التي كانت في طريقها من الساحل إلى الداخل، والتي كانت وجهتها غير معلومة في أقصى شمال محمية أوغنده، أي في منطقة كانت لاتزال مسرحا لنشاط كاباريجا واتباعه. وكان مما زاد الطين بله أن الأوامر قد صدرت إليهم بالا يصطحبوا معهم نساءهم، اللاتي كانوا يعتمدون عليهن في إعداد طعامهم وحمل أمتعتهم. وعلى ذلك، فقد تظاهروا بتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم بالانضمام إلى حملة ماكدونالد، ولكنهم بعد خروجهم من قلعة الداما عمدوا إلى الفرار واتجهوا إلى قلعة ناندي، التي تبعد ثمانين ميلا إلى الغرب، وقاموا بمهاجمة القلعة والاستيلاء على ما بها من سلاح. إلا أن القوات الموالية للحكم البريطاني استطاعت إخماد أنفاسهم.

على أن إخماد ثورة الجنود السودانيين والتغلب على موانجا وكاباريجا لم يؤد إلى إحلال السلام في أوغنده فلم يلبث أن ثارت قبيلة الناندي من جديد، واتسمت ثورتها بطابع الكراهية الشديدة للأوروبيين، وكانت مظاهر هذه الكراهية

قد أخذت تبدو للعيان خلال عام ١٨٩٩ باقتراب عمليات بناء خط السكك الحديدية من الشاطئ الشمالى الشرقى لبحيرة فكتوريا وهى عمليات كان يصاحبها أيضا بناء خط تلغرافى. ثم وصلت هذه الكراهية إلى ذروتها فيما بين شهرى مارس ويونيه من عام ١٩٠٠. ففى غضون هذه الشهور أخذ الجنود يهاجمون القوافل المارة بالمنطقة وكذلك دوريات الحراسة ثم صبوا جام غضبهم على الخط التلغرافى فقاموا بقطعه ولم يتورعوا عن مهاجمة المكاتب التلغرافية. ولما كان من الضرورى توفير الحماية لمهندسى الخط الحديدى والعاملين فى بنائه من الهنود والأفريقين حتى يمكن مده إلى كيسومو. فقد قررت السلطات البريطانية فى يوليو عام ١٩٠٠ إرسال الحملة التأديبية الثالثة ضد الناندى ولم تستطع الحملة خلال الشهور التالية من إخماد ثورة الناندى إلا بصعوبة بالغة ومنذ هذا الوقت توطدت أركان الحماية البريطانية على أوغنده.

وعلى العموم، فقد أكدت الاتفاقية التى عقدت عام ١٩٠٠ وضع بوغنده كجزء من محمية أوغنده، واعترفت بالنظام السياسى والإدارى القائم بها والذى كان الكاباكا بموجبه هو رأس الدولة بشرط أن يظل هو وزعماء ورؤساء البلاد المحليين موالين لبريطانيا منفذين مطالبها، وهم الذين أصبحوا يتقاضون مرتباتهم من حكومة المحمية وليس من حكومة بوغنده. ويساعد الكاباكا فى إدارة شئون الحكم ثلاثة وزراء لابد أن يوافق مقدما ممثل ملكة بريطانيا فى المحمية على تعيينهم، ويساعده أيضا برلمان أو مجلس وطنى يسمى اللوكيكو يتكون من الوزراء الثلاثة بحكم مناصبهم ومن رؤساء المديريات أو الوحدات الإدارية الكبيرة التى تنقسم إليها بوغنده، وعددها ٢٠ مديرية وذلك بحكم مناصبهم أيضا بالإضافة إلى ٩٦ عضوا يتولى الكاباكا تعيينهم، وله الحق فى عزلهم بشرط موافقة ممثل ملكة بريطانيا. ويعقد هذا المجلس البرلمانى دورة تشريعية كل عام، كما ينعقد كمجلس قضاء كل يوم تقريبا. ومن الجدير بالذكر أن اللوكيكو قد تمتع ببعض الحقوق، فكان من حقه مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية فى المملكة، وله أن يرفع القرارات التى يصدرها بالأغلبية المطلقة إلى الكاباكا، لكى يرفعها بدوره إلى سلطات المحمية، وكان من حقه، كذلك عندما يصبح منصب الكاباكا شاغرا أن يختار الكاباكا الجديد من بين المستحقين من أمراء الأسرة المالكة، بشرط موافقة ملكة بريطانيا أو ممثليها فى المحمية.



ومن ناحية أخرى، فقد وضعت الاتفاقية الإدارة المحلية فى البلاد بين أيدي رؤسائها وزعمائها وأناطت بهم مهمة جمع الضرائب المباشرة التى قررتها الحكومة البريطانية كضريبة الرؤوس والأكواخ، وكذلك مهمة تشغيل المواطنين سخرة فى رصف الطرق وصيانتها.

أما بخصوص الأرض وحيازتها، فقد أخذ جونستون القومسير الجديد للمحمية بعين الاعتبار ما قال به زعماء الباغنده من حقوق فى الأرض، ومن ثم فقد أطلق على الأرض التى سجلت للكاباكا والزعماء والرؤساء أرض «الميلو» وهى الأرض التى صاروا يملكونها ملكا خالصا لهم. واعتبرت كل أرض بوغنده خلاف أرض «الميلو» تابعة للتاج البريطانى، أو بعبارة أخرى ملك الحكومة المركزية.

وبموجب هذه الاتفاقية تنازل كاباكا بوغنده ورؤساؤها عن ١٠,٥٥٠ ميلا من الأرض البور والأرض غير المشغولة بالزراعة والغابات للتاج البريطانى، على أن تقوم حكومة المحمية باستغلالها.

وقسمت بقية أرض بوغنده، وهى الميلو إلى عدة ضياع تقرر توزيعها على الكاباكا (الذى حصل على ٣٥٠ ميلا مربعا) وأفراد الأسرة المالكة والوزراء وزعماء البلاد ورؤسائها وكبار شخصياتها واحتفظ للأهالى بحق قطع الأخشاب من غابات التاج، وبحق التوطن كمستأجرين فى أراضى التاج بخلاف أراضى الغابات المتنازل عنها للتاج.

ويرى بعض المؤرخين أن من أهم عوامل نجاح المفاوضات التى أدت إلى إبرام اتفاقية عام ١٩٠٠ هذه، أن كاباكا بوغنده وقتئذ كان طفلا لايتعدى العام الرابع أو الخامس من عمره، ويخضع لوصاية ثلاثة من كبار زعماء الباغنده، الأمر الذى كان لايمكنه من التمسك بسلطانه التى أفقدها الاتفاقية الشئ الكثير منها لحساب ممثل ملكة بريطانيا فى المحمية من جهة، ولحساب كبار زعماء البلاد ورؤسائها من جهة أخرى.

ويكفى أن نذكر بهذا الصدد أن الاتفاقية اشترطت أن يتمتع ممثل بريطانيا فى البلاد بحق الدخول مباشرة إلى الكاباكا فى جميع الأوقات، كما حرمته من الحرية المطلقة التى كان يمارسها على مواطنيه، والتى تتمثل فى تمتعه بحق الحياة والموت

على أفراد شعبه، فجردته الاتفاقية من هذا الحق. وعلاوة على ذلك فقد حرمته الاتفاقية من حق إنشاء جيش وطنى إلا بناء على نصيحة ممثل بريطانيا فى المحمية وبموافقة التامة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جونستون إيان توليه حكم محمية أوغندة كقومسير خاص لها بين سنى ١٨٩٩ و ١٩٠١ دأب على تشجيع الهنود على التزوح إلى البلاد مما أدى إلى انتشار محلات الهنود التجارية الصغيرة فى جميع أرجائها. ومع أواخر عام ١٩٠٣ كان الهنود قد انتزعوا تجارة التجزئة من أيدي التجار العرب والسواحلية الذين كانوا حتى هذا الوقت التجار الوحيدين بالمحمية. وفى عام ١٩١٠ بلغ عدد الهنود بأوغندة نيفا وألثى نسمة، وارتفع عددهم بعد سبع سنوات إلى ٣,٤٦٧ نسمة، وكان الإشراف على محمية أوغندة قد تحول منذ عام ١٩٠٥ من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات، ومنذ هذا الوقت وحتى عام ١٩٢٠، سيطر حاكم المحمية ومن ورائه وزارة المستعمرات سيطرة مطلقة على شئون الحكم والتشريع والقانون بالبلاد.

وغنى عن القول أن أوغندة تمتاز نسبيا بجودة تربتها وانتظام مطرها مما جعلها أغنى أقطار أفريقيا الشرقية فى الاستغلال الزراعى، إلا أن وقوعها داخل القارة وعلى مسافة بعيدة من موانئها وافتقارها إلى وسائل النقل الحديثة، وعدم مساعدة مناخها على توطن الأوروبيين فيها بأعداد كبيرة، كل ذلك أرغم المستعمرين البريطانيين على الاعتماد بالدرجة الأولى على سكانها الوطنيين أو اليد العاملة المحلية فى سبيل استغلال البلاد اقتصاديا.

ومع أن كلا من فردريك لوجارد وهارى جونستون كانا يعتقدان أن أوغندة سوف توفر فرصا طيبة لمشروعات الاستغلال الزراعى الأوروبية، فإن سير سادلى الذى خلف جونستون كقومسير لمحمية أوغندة عام ١٩٠٢، كان يرى أن هذه المحمية بدون المديرية الشرقية لا يمكن اعتبارهاوطنا مناسباً للرجل الأبيض.

وفى عام ١٩٠٤ كتب سادلى يقول: «إن الأحوال المناخية فى أوغندة ليست مناسبة لتوطن الأسر الأوروبية، وأن أوغندة لن تكون موطناً للرجل الأبيض مثلما أثبتت جنوب أفريقيا وبعض أجزاء من شرق أفريقيا».

وقد اعتمد المستعمرون البريطانيون على سكان أوغندة الوطنيين من أجل استغلال البلاد اقتصاديا، متخذين من اقتصاديات فلاحيتها ذوى الملكية الصغيرة وحداتهم الانتاجية الرئيسية فى الزراعة، بدلا من مزارع الأوروبيين وضياعهم. وليس معنى ذلك أن أوغندة قد خلت من مزارع الأوروبيين، بل إن هذه المزارع التى منحت للشركات والمؤسسات الأوروبية ولبضعة أفراد من المستوطنين الأوروبيين قد شغلت مساحة قدرها ٢٠,٠٠٠ فدان تقريبا من أراضي المحمية، وخصصت لزراعة البن بصفة رئيسية علاوة على زراعة الكاكاو والطباق والشاى والقطن.

وكان من نتيجة ذلك كله أن تحولت أوغندة إلى مزرعة كبيرة للقطن وازدادت تدريجيا المساحة المنزرعة قطنا من أراضيها فبلغت عام ١٩١٤ مائة ألف فدان. وفى عام ١٩٠٥ كان إنتاج أوغندة من القطن يبلغ ٥٤ بالة فقط، ارتفع عام ١٩١٥ ليصبح ٣٢,٥٠٠ بالة. . وفى الوقت نفسه أخذ الرأسماليون الأوروبيون يقيمون محالج للقطن فى أوغندة وبدأ أول محالج منها إنتاجه عام ١٩٠٦ فى كمبالا، ثم أُقيمت محالج أخرى فى عنتيب وجينجا وغيرهما من مدن بوغندة وبوسوجا مما أدى إلى ارتفاع عدد المحالج تدريجيا، حيث وصل عام ١٩١٨ إلى ٤٢ محلجا وظل إنتاج أوغندة من القطن يصدر إلى ليفربول حتى عام ١٩١٨، ثم بعد هذا العام بدأ تصديره إلى الهند واليابان.

### محمية زنجبار:

لقد اعترفت ألمانيا بموجب معاهدة هليجو لاند المبرمة فى أول يوليو عام ١٨٩٠ بالنفوذ البريطانى فى كل المنطقة الواقعة شمال نهر أومبا، كما وافقت على الاعتراف بالحماية البريطانية على جزيرتى زنجبار وبمبه وتعهّدت بريطانيا من جانبها بأن تستخدم كل نفوذها لحث سلطان زنجبار على التنازل لألمانيا عن ممتلكاته فى الشريط الساحلى بين نهري أومباوى وقوما، وذلك فى نظير تعويض عادل تدفعه ألمانيا، وقد عرضت بادىء ذى بدء أن تدفع مليونى مارك (١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجلىزى) إلا أنه كان من نتيجة اعتراض سلطان زنجبار وتدخل الحكومة موافقة برلين فى سبتمبر من العام نفسه على أن تدفع تعويضا للسلطان قدره أربعة ملايين مارك (٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجلىزى).



ومع أن موافقة السلطان على الحماية البريطانية على بلاده قد أبلغت تلغرافيا إلى لندن في ٢١ يونيه. فقد انتظرت الحكومة البريطانية حتى تم إبرام معاهدة هليجولاند في أول يوليو عام ١٨٩٠ مع ألمانيا، وتسوية بعض المشاكل المعلقة مع فرنسا وإيطاليا، ثم أعلنت حمايتها رسميا على زنجبار في أوائل شهر نوفمبر، حيث صدر بذلك بلاغ من وزارة الخارجية في ٤ نوفمبر عام ١٨٩٠. وأصدرت وزارة الخارجية تعليمات إلى قنصلها العام في زنجبار بأن يعلن رسميا نبأ وضع سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية، على أن يتجنب، وهو يفعل ذلك، ما من شأنه الإساءة إلى الدول الأجنبية. وفي ٧ نوفمبر جرت في زنجبار الاحتفالات الرسمية الخاصة بإعلان الحماية فرفعت أعلام زنجبار وبريطانيا جنبا إلى جنب على السفن الحربية البريطانية الراسية في الميناء، كما رفع علما بريطانيا وزنجبار على سارية قصر السلطان، وقام ايوان سميت وسط اجتماع خاص عقد بالقصر برئاسة السلطان وحضره عدد كبير من مشايخ العرب وأعيانهم بقراءة وشرح إعلان الحماية.

وفي مارس عام ١٨٩١ غادر ايوان سميت زنجبار وخلفه جيرالد بورتال معتمدا وقنصلا عاما لبريطانيا في محمية زنجبار، وكان إيوان سميت قبيل مغادرته المحمية بوقت قصير، قد أبلغ جميع القناصل الأجانب في زنجبار بأنه قد صدرت إليه تعليمات من حكومته بأن يتولى بنفسه تصريف كل شئون السلطان وعلاقاته مع ممثلي الدول الأجنبية. والحقيقة أنه فيما عدا فرض رقابة بريطانيا التامة بوصفها دولة حامية على علاقات السلطان الخارجية واتصالاته مع الدول الأجنبية، فإن النصف الأول من عام ١٨٩١ لم يشهد سوى تغيرا طفيفا في إدارة البلاد.

ولعل أهم ما يجب ملاحظته بخصوص محمية زنجبار، أن هذه المحمية لم تخضع لنفس نظام (المراقبة) الذي خضعت له محميات أفريقيا الشرقية وأوغندا ونياسالاند. فعلى خلاف هذه المحميات الثلاث، التي وصفت من جانب أحد مصادر القانون الدولي بأنها (محميات اتخذت وضعية المستعمرات)، فإن محمية زنجبار يجب أن تندرج تحت وصف (الدولة الخاضعة للحماية).

ولما كان لسلطنة زنجبار قبل قبولها الحماية، حكومة موحدة برئاسة السلطان، فلم يكن للدولة الحامية أن تؤسس نظاما سياسيا جديدا مغايرا تماما لما كان موجودا من قبل، وعلاوة على ذلك، فإن الشكل الظاهري أو الخارجى لسلطة السلطان وللإدارة واضح حيث كان يمول مصروفاته كلية من الدخل المحلى دون أية مساعدة من الخزانة البريطانية.

ومن ثم، فقد عملت بريطانيا على إدخال نظامها الجديد فى محمية زنجبار رويدا رويدا بالمقارنة بما اتبع فى محمياتها الأخرى فى شرق أفريقيا، إذ أنه رغم أن الحماية قد أعلنت رسميا وتولت بريطانيا الإشراف على علاقات زنجبار الخارجية فى نوفمبر عام ١٨٩٠، فإن التغيرات الإدارية الأساسية لم يبدأ إدخالها إلا فى خريف عام ١٨٩١، وكان ذلك على يد «سير جيرالد بورتال».

وبمقتضى تنظيم بورتال الإدارى الجديد، أرغم السلطان على أن يتخلى عن هيمنته المطلقة على دخل السلطنة أو إيراداتها، وأن يقنع بمرتب سنوى قدره مائتان وخمسون ألف روبية، وهو مبلغ اعتبر كافيا لتغطية مصروفاته الشخصية، أما ما عدا ذلك من الدخل فيوضع فى الخزانة العامة تحت إشراف موظف بريطانى. وبذا لم يعد السلطان يتصرف فى دخل السلطنة وفق هواه كما كان يفعل فى السابق. فضلا عن ذلك وافق السلطان على إدخال نظام الميزانية السنوية والعمل به.

وفى الوقت نفسه، اتخذت الإجراءات الكفيلة بأن يستمر حكم البلاد باسم السلطان عن طريق تشكيل وزارة من بريطانيين يتم تعيينهم بموافقة المعتمد والقنصل العام البريطانى، ويتولون تنظيم إدارات الدولة المختلفة والإشراف عليها، كإدارة الخزانة والجيش والشرطة والجمارك والبريد والأشغال العامة. وكان على رأس هؤلاء الموظفين أو الوزراء الوزير الأول أو رئيس الوزراء لويد ماثيوس وهو ضابط بريطانى بحرى سابق كان قد عاد لتوه من زيارة طويلة لأوروبا، وكان السلطان قد عهد إليه عام ١٨٧٧ بإنشاء قوة برية من الجنود الوطنيين وتدريبهم وفقا للنظام العسكرى الأوروبى تحت قيادته.

ومما يجب ذكره أن هؤلاء الموظفين أو الوزراء البريطانيين الذين كلفوا بتسيير دفة الإدارات المختلفة، كانوا يمارسون أعمالهم بصفتهم موظفين فى حكومة

السلطان، وليس كموظفين لوزارة الخارجية البريطانية، كما كان الحال بالنسبة للموظفين البريطانيين في محميات أفريقيا الشرقية وأوغندا ونياسالاند، وكانوا علاوة على ذلك يتقاضون مرتباتهم من أموال السلطنة، ولو أنهم لم يكونوا مسئولين أمام رئيس الوزراء الانجليزى. أضف إلى ذلك كله أن المعتمد والقنصل البريطانى العام بصفته ممثلا للدولة الحامية، كان من حقه دوما أن يتدخل فى شئون الحكومة وأن يفرض ما يراه على السلطان ووزرائه.

وفى أغسطس عام ١٨٩٢ أبرم سير جيرالد بوتال مع قنصل إيطاليا فى زنجبار اتفاقا بشأن تنازل السلطان للحكومة الإيطالية عن مدن وموانئ ساحل البنادر (الصومال الجنوبى) وهى برواة ومركة ومقديشيو وكذلك الأراضى المجاورة لهذه الموانئ الثلاثة إلى مسافة عشرة أميال بحرية إلى الداخل، وكذلك ميناء وارشيخ والأراضى المجاورة لهذا الميناء إلى مسافة خمسة أميال بحرية إلى الداخل، وعلى شريطة أن تدير الحكومة الإيطالية هذه المدن والموانئ من الناحيتين السياسية والقضائية باسم حكومة سلطان زنجبار، وأجاز الاتفاق أن تتنازل الحكومة الإيطالية عن حق إدارة هذه المدن والموانئ إلى شركة إيطالية تتكفل بإدارتها باسم سلطان زنجبار على أن تتمتع هذه الشركة بحق المتاجرة والتملك وتشيد المباني وإقامة الجمارك وفرض الضرائب والرسوم على السفن والبضائع عند دخولها إلى الموانئ السالفة الذكر، وكذلك عند خروجها منها، وأن تتخذ جميع الوسائل الضرورية لمكافحة عمليات التهريب بحيث تخضع هذه الوسائل للمعاهدات المبرمة بين سلطان زنجبار والدول الأوروبية ولقرارات مؤتمر برلين الصادرة فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥، وكذلك لقرارات مؤتمر بروكسل الصادرة فى يوليو عام ١٨٩٠. ونصت المادة السابعة من الاتفاق على أن جميع السلطات والحقوق والامتيازات المشار إليها سابقا قد منحت إلى حكومة ملك إيطاليا أو مندوبيه لمدة ٢٥ سنة ميلادية تبدأ من اليوم الذى يحصل فيه اتفاق التنازل الحالى على موافقة ملكة بريطانيا وأيرلنده وأمباطورة الهند وحكومة ملك إيطاليا. وعندما تنتهى مدة الخمس والعشرين سنة هذه، فإن اتفاق التنازل الحالى يمكن أن يجدد مدة خمس وعشرين سنة أخرى، بنفس شروط الاتفاق الحالى وبواسطة إعلان بهذا الشأن من جانب حكومة ملك إيطاليا، وتعهدت حكومة ملك إيطاليا - بموجب المادة الثامنة - بأن تدفع لحكومة



زنجبار مبلغ ٤٠,٠٠٠ روية بصفة مكافأة أو تعويض وذلك عندما تضع الإدارة الإيطالية يدها على موانئ ومدن وأقاليم ساحل البنادر.

ولم تمض شهور على إبرام الاتفاق حتى أوفد بورتال إلى أوغندة قومسيرا خاصا لها بهدف الحصول على معلومات وافية تمكن الحكومة البريطانية من أن تتخذ قرارا بشأن استيفاء أوغندة لشروط الدخول في دائرة النفوذ البريطاني أو إخراجها من هذه الدائرة، وهى المهمة التى تكلمنا عنها من قبل، وكان فى أثناء غيبة بورتال عن زنجبار أن انتدب مستر جيمس رود من الوكالة البريطانية بالقاهرة ليقوم بإدارة القنصلية البريطانية فى زنجبار ووصل إلى المدينة فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٢ أى قبل يوم واحد من مغادرة بورتال لها فى رحلته الطويلة إلى أوغندة.

ولقد خيّل للسيد على بن سعيد أن مجيء ممثل بريطاني جديد، لم يألّف الظروف المحلية، قد يتيح الفرصة للسلطان لاستعادة نفوذه.

وفى أول يوليو عام ١٨٩٥ احتفل فى ممبسة بانتقال إدارة الساحل من يد شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية، حيث قام لويد ماثيوس - بصفته وزير السلطان الأول - بقراءة رسالة من السيد حامد بن توينى يعلن رسميا تسليم إدارة أملاكه الساحلية إلى القومسير المعين حديثا لمحمية أفريقيا الشرقية، تم تبعه هادينج فألقى خطبة على الحاضرين من أعيان العرب قال فيها: إنه بصفته قومسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية سوف يضطلع بإدارة الساحل ويقوم بتعيين الموظفين لتسيير دفة الأمور فيه، هذا رغم استمرار بقاء الساحل تحت سيادة السلطان، وأكد ما سبق أن أعلنه ماثيوس بشأن عدم تدخل الموظفين البريطانيين فى شعائر الإسلام، وقال إن الفصل فى جميع قضايا الأهليين سيتم طبقا للشريعة الإسلامية. وقد أجريت فيما بعد احتفالات مماثلة فى كل من لامو وويتو وقسمايو.

ومع انتقال إدارة الساحل رسميا من يد شركة أفريقيا الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية فى أول يوليو عام ١٨٩٥، فقد انتقلت تبعا لذلك مشاكل الشركة إلى الحكومة البريطانية التى تسلم الإدارة باسمها المعتمد والقنصل البريطانى العام فى زنجبار والذى عين كذلك قومسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية، وكانت متاعب الشركة تتمثل بصفة رئيسية فى ثورة العرب التى اندلعت ضد حكمها على طول

الساحل بقيادة مبارك، أثارت اضطرابات خطيرة ظلت تواجه الإدارة الجديدة لمدة الشهور العشر الأولى من حكمها.

وفى سبيل إنهاء هذه الاضطرابات بسرعة، استقدمت كتيبة هندية تتكون من ٧٢٠ رجلا بقيادة الكولونيل بيرسون وصلت ممبسا فى ١٥ مارس عام ١٨٩٦، وشرعت دون انتظار فى مهاجمة الثوار والإحداق بهم، مما اضطرهم إلى عبور الحدود والانتقال إلى المنطقة الألمانية، ولما هددهم هيرمان فون ويسمان قوميسير الرايخ فى أفريقيا الشرقية الألمانية بمواصلة القتال ضدهم إن لم يسلموا أسلحتهم، اضطروا إلى الاستسلام، وقامت السلطات الألمانية فيما بين ٢٠ و ٢٤ إبريل عام ١٨٩٦ بتجريدتهم من أسلحتهم، وخيرتهم بين العودة إلى قراهم أو الاستقرار فى المنطقة الألمانية فاختر معظمهم العودة إلى قراهم.

وعلى هذا النحو أخمدت ثورة مبارك وما صاحبها من اضطرابات خطيرة انتشرت على طول الساحل، وظلت تواجه الإدارة الجديدة لمدة عشرة شهور. ويرى بعض المؤرخين أن الأهمية الحقيقية لهذه الثورة بالنسبة لتاريخ أفريقيا الشرقية، تكمن فى أنها تحدد بشكل قاطع نهاية عصر النفوذ العربى بالمنطقة وإحلال النفوذ الأوروبى محله. ولا مرأ فى ذلك فقد كتب مير تشارلز أليوت بعد بضع سنوات من إخماد الثورة يقول: «قبل هذه الثورة كان الساحل عبارة عن دولة خاضعة للحماية العربية، ولكنه منذ إخمادها أخذ يتحول تدريجيا ليصبح مستعمرة بريطانية».

ولم تمض قرابة أربعة شهور على تصفية ثورة مبارك بن راشد حتى توفى السيد حامد بن ثوينى فى ٢٥ أغسطس عام ١٨٩٦، بعد أن قاسى كثيرا من القيود التى فرضتها الدولة الحامية عليه، وعانى من الإذلال المهين بسبب ضياع سلطانه على منطقة الساحل الأفريقى.

وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة خضوع السلطان للوصاية، فأقدمت عام ١٩٠٣ على تعيين مستشار مالى إنجليزى للحكومة زنجبار، بهدف تدعيم مالىة المحمية وإقامتها على أسس متينة. وفى عام ١٩٠٤ حدث تغيير أكثر أهمية بالنسبة لعلاقة وزارة الخارجية البريطانية بمحمية زنجبار، وذلك بترقية مستر بازيل كينغ

القنصل البريطاني فى زنجبار إلى وظيفة المعتمد الدبلوماسى والقنصل العام. وكان رئيساه سير أثر هاردينج وسير تشارلز أليوت قد جمعا فى أيديهما وظيفتى المعتمد الدبلوماسى والقنصل العام فى زنجبار والقوميسير بمحمية أفريقيا الشرقية. غير أن المسئوليات المتزايدة لهذه الوظيفة الأخيرة، والتي جاءت نتيجة للتطور السريع الذى حدث فى أفريقيا الشرقية مع امتداد خط السكة الحديدية من ممبسا إلى كيسومو على بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلى نقل مقر وظيفة القوميسير من ممبسا إلى نيروبي، قد اضطرت كلا من هاردينج وأليوت من بعده إلى قضاء أغلب وقتهما فى الأرض الأفريقية الرئيسية، بحيث لم يتح لأليوت خصوصا فرصة زيارة زنجبار إلا نادرا. ومن ثم تحمل جميع أعمال القنصلية بزنجبار القنصل البريطانى. ولما خلف سير رونالد ستوررات فى يوليو عام ١٩٠٤ سير تشارلز أليوت قوميسيرا لمحمية أفريقيا الشرقية فقط، رُقّيَ مستر بازيل كيف معتمدا دبلوماسيا وقنصلا عاما لبريطانيا فى زنجبار. وعلى ذلك، فإن ترقية كيف وفصل محمية زنجبار عن محمية أفريقيا الشرقية قد مكن وزارة الخارجية البريطانية من إقامة علاقات مباشرة مع زنجبار بصورة أقوى من ذى قبل.

فى يونية عام ١٩٠٥ بلغ السيد على بن حمود من الرشد، وأعلن بازيل كيف فى اجتماع خاص بالقصر انتهاء الوصاية، غير أنه لم يمض شهران حتى قدم روجرز استقالته من منصبه فى أواخر أغسطس، إذ لم تكن العلاقات بين السلطان ووزيره الأولى طيبة على الإطلاق، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تدمير السلطان من القيود التى فرضها وزيره الأول عليه.

وأتاح استقالة روجرز الفرصة لإعادة تنظيم إدارة زنجبار. وعهد إلى مستر كلارك رئيس القسم الأفريقى بوزارة الخارجية بمهمة بحث مشكلات زنجبار وتقديم توصياته بشأنها، وفى مطلع عام ١٩٠٦ قدم كلارك تقريره وكان من أهم ما جاء فيه. اقتراحات بشأن إعادة تنظيم إدارة زنجبار، وكان أيضا من أهمها: أنه بجانب الإبقاء على منصب الوزير الأول لابد من وجود اثنين من كبار الموظفين، يكون أحدهما وزيرا للمالية والتجارة ويشرف على جميع المسائل المالية والتجارية. وثانيهما يشغل وظيفة النائب العام ويشرف على السلك القضائى ويخطط للتشريعات والتنظيمات القانونية. وأما القنصل العام البريطانى بالسلطة، فيجب



تحويله الصلاحية لطلب التقارير من كبار موظفى الحكومة الثلاثة، أى الوزير الأول ووزير المالية والنائب العام، وأن يكون له الحق فى الاعتراض على توصياتهم، كما يتولى القنصل العام إرسال التقديرات السنوية للدخل والمنصرف بالسلطنة إلى وزارة الخارجية البريطانية للمصادقة عليها، وقد وافقت وزارة الخارجية على مقترحات كلارك ووُضعت موضع التنفيذ فى أول يوليو عام ١٩٠٦.

ومن أجل تبديد مخاوف السلطان وقلقه على مركزه، أصدرت الحكومة البريطانية تأكيداً بأن وحدة السلطنة واستقلالها عن محمية أفريقيا الشرقية سيظلان مكفولين فى النظام الجديد.

وتلا ذلك تأسيس مجلس حماية برئاسة السلطان ووكالة المقيم البريطانى، كى تتيح للسلطان الفرصة للإسهام بدور أكثر فعالية فى تسيير دفة الأمور العامة بالمحمية، أما بقية أعضاء المجلس فيتكونون من ثلاثة أعضاء رسميين، أى كبار الموظفين، وثلاثة أعضاء آخرين غير رسميين، بشرط موافقة القومسیر أو المندوب السامى ولم يكن للمجلس سلطة تشريعية، بل كانت مهمته مقصورة على إبداء النصح للسلطان فى المسائل التى يطلب المقيم البريطانى النظر فيها.

### المحميات الثلاث:

بلغ عدد سكان باسوتولاند قبل الحرب العالمية الثانية نصف مليون نسمة كلهم من البانتو، وتقوم الزراعة فيها على تقسيم الأرض وتزرع بالتناوب طبقاً للنظام الذى ساد أوروبا فى العصور الوسطى، وكان الحاكم هو الزعيم القبلى الذى يعاونه مجلس يختاره من بين أفراد القبيلة، ويفرض المقيم العام البريطانى الضرائب لتغطية نفقات الإدارة ومد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات وكانت الضريبة حتى عام ١٩٢٠ عشرين شلناً زیدت إلى ٢٨ شلناً بعد ذلك وفرضت ضريبة على تعدد الزوجات قدرها ٢٥ شلناً عن كل زوجة بعد الأولى، وفى سنة ١٩٢٧ فرضت ضريبة إضافية قدرها ٣ شلنات بحجة التوسع فى إنشاء المدارس.

ولا يختلف الحال عن ذلك فى بتشوانالاند من حيث تباين القبائل ووجود جماعة من المستوطنين البيض مما برّر إنشاء مجلس استشارى منهم، وكانت هناك

ضريبة قدرها ٢٥ شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا سنة ١٩٣٢ ، كما سمح للزعماء القبليين بجباية ضرائب أخرى .

وطبقا للنظرية البريطانية كان الهدف من الإبقاء على الزعماء القبليين وعاداتهم وتقاليدهم ، وحكم البلاد عن طريقهم هو فى صالحهم ، مع أنه كان مفروضا التمهيد لزوال ذلك النظام الذى لا يمكن أن يعيش فى ظل تطور المجتمعات الحديثة . ومن المشكلات التى عانتها تلك المناطق التزايد المستمر فى عدد السكان ، بينما لا تستطيع الأرض إشباع حاجياتهم بسبب الأساليب البدائية فى الزراعة ، وكان لزاما على السلطات الحاكمة إدخال أساليب جديدة وتعويد الأهالى عليها بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة . وإزاء ذلك التقصير كان الألو ف يهجرون قراهم التماسا للعمل فى مزارع البيض وفى المناجم باتحاد جنوب أفريقيا ، ولقد حاولت حكومة الاتحاد مرارا ضم هذه المناطق فاصطدمت دائما بمعارضة بريطانيا بحجة مسئوليتها عن مصالح الأفريقيين وخوفا من إخضاعهم لسياسة التمييز العنصرى . ولكن الواقع أن المحميات كانت أداة للضغط على حكومة الاتحاد التى تشتد فيها النزعة الجمهورية .

### الحكم غير المباشر:

الهدف الحقيقى من تهافت الإمبريالية البريطانية على أفريقيا . . يتضح كما جاء على لسان اللورد لوجارد الذى ابتدع وطور وطبق سياسة الحكم غير المباشر فى أفريقيا البريطانية ، وذلك بقوله : «إن المناطق الواقعة بين المدارين تنتج طائفة من الخامات والمواد الغذائية التى لا يمكن زراعتها فى المنطقة المعتدلة ، هذه المنتجات ذات أهمية حيوية لحاجات السكان المتحضرين بحيث تصبح فى الحقيقة جوهرية للحضارة» ، وكان إدراك هذه الحقيقة مما دفع شعوب أوروبا إلى التنافس من أجل السيطرة على المناطق الأفريقية بين المدارين .

وبالرغم من التغلب على مقاومة زعماء نيجيريا ، ظلت القبائل معادية للأجنى واستمرت حرب العصابات فى مناطق عدة بعيدة عن مواقع الحاميات البريطانية ، كما كان من الصعب تدفق البيض للإقامة الدائمة كما حدث فى كينيا وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيا والجزائر . وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية وانتشار الأمراض

وصعوبة وسائل التنقل . . وإزاء هذه الاعتبارات تعيّن حكم هذه المناطق عن طريق المصدر التقليدى للسلطة أى الزعماء القبليين والأمراء على أن يكون إلى جانبهم موظفون بريطانيون لإسداء النصيح والإشراف عليهم. هذه هى الفلسفة التى وصل إليها اللورد لوجارد فى نيجيريا الشمالية ثم نقلها إلى نيجيريا الجنوبية، ولكن الحقيقة أن أولئك الزعماء لم يتعدوا كونهم أدوات أو عملاء للسلطة المحتلة، وبمقتضى قانون تعيين وفصل الزعماء «يستطيع الحاكم البريطانى طردهم إذا أخفقوا أو قصروا فى تنفيذ أوامره».

إن قوام نظام الحكم البريطانى فى هذه المناطق هو الاعتماد على أن القبيلة هى الوحدة الاقتصادية والسياسية، فمن الناحية الاقتصادية تقسم الأعباء ويوزع الغذاء على الأفراد وفقا لأسلوب الشرعية البدائية. أما من الناحية السياسية، فالزعيم أو الأمير أو السلطان ومع المجالس القبلية القائمة إلى جانبهم يعتبران سلطة لها جانبها الزمنى والروحى.

وطبقا للنظام المشار إليه قسمت نيجيريا إلى وحدات إدارية تتمشى مع التقسيمات الجنسية أو القبلية، وفى كل وحدة إدارة وطنية يرأسها زعيم أو أمير أو سلطان يعاونه مجلس من اختياره بموافقة سلطة الاحتلال، وعلى هذه الإدارات المحلية صيانة الطرق والمنشآت العامة وأداء الخدمات الزراعية والصحية وتوفير العدد اللازم من الأيدى العاملة للأعمال والمشروعات العامة. وجباية الضرائب والمحافظة على القانون والنظام.

وقد كان هذا النظام الذى أشاد به كثير من الساسة والكتاب البريطانيين على أنه غرس للديموقراطية عُرْضَةً للكثير من المآخذ.

أولا: كان زعماء القبائل والأمراء والسلاطين فى الماضى يستمدون سلطتهم من شعوبهم وعليهم أن يراعوا قوانينها وتقاليدها وأن يحافظوا على مصالحها وإلا تعرضوا للمقاومة والعزل، لقد كانوا رؤساء جمهوريات يختارون من بين الأسر الرئيسية وفق تقاليد وإجراءات ومراسيم معينة جرى عليها العرف، أى أنهم كانوا يصلون إلى القيادة عن طريق نوع من «الاختيار الطبيعى». أما فى ظل النظام الجديد فقد صاروا أشبه بملوك متوجين، ولكنهم يدينون بتيجانهم إلى الأجنبى،



ولا يملكون أية سلطات حقيقية، واستغل الكثيرون منهم مراكزهم لإرهاق الأهالي بالضرائب والأعباء المختلفة مما ترتب عليه فى كثير من الحالات انتشار الفساد والرشوة والانحلال الخلقى.

ثانيا: كانت السمة الغالبة عليهم هى الأمية، وبذلك عجزوا عن إدراك المصالح الحقيقية للأفريقيين أو إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم. أما الطبقات المتعلمة، وقد حقق كثير منهم مستوى عاليا من التعليم والثقافة فى المعاهد المحلية والأوروبية، فكانت مبعدة عن الحكم الذى كان لابد أن يصبح، إذا ما تولوه أكثر استنارة وأشد استجابة لمطالب الأهلىن.

ثالثا: ترتب على اتباع هذا النظام إبقاء القبلية فى صورة سيئة والإبقاء على طبقة ارسقراطية إقطاعية وبدائية، مما لابد وأن يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة القومية، ويعوق التطور الاقتصادى والسياسى، وكانت القبلية أسلوبا باليا، لارجاء فى دوامه لو تُرك مصيره يتحدد، إذ يصطدم بالحضارة الحديثة، ولكن الاستعمار أثر بقاء القبلية البدائية إذ يستطيع عن طريقها ضمان تفوقه وسيادته، ومن أجل الاحتفاظ بامتيازاتهم، بسبب جهلهم وتأخرهم، كان أولئك القبلىون من مؤيدى بقاء «الحالة القائمة» ومن أشد المعارضين للأفكار الديموقراطية والإصلاحات المستنيرة.

### أسلوب الحكم فى مستعمرات التاج:

ويتلخص فى العناصرىن التالىن

- ١ - على رأس الإدارة حاكم عام مسئول أمام وزير المستعمرات والوزارة البريطانية ومجلس العموم، ولكنه غير مسئول أمام أية جمعية تمثيلية محلية.
- ٢ - بخلاف الحال فى عدد من المستعمرات الفرنسية لم يكن لمستعمرات بريطانيا ممثلون فى مجلس العموم.

\*\*\*

# الفصل السابع

## الحكم الغربى لأفريقيا

سبق أن ذكرت أن بريطانيا وألمانيا أعادت تقسيم منطقة أفريقيا الشرقية فيما بينهما فى عام ١٨٩٠ وأبرمت نتيجة لذلك معاهدة هيلجولاند، وقد اعترفت فيها بريطانيا بيسط نفوذ ألمانيا على أراضى تنجانيقا والتنازل لها عن جزيرة هيلجولاند فى بحر الشمال فى مقابل تخليها عن مطالبها فى أفريقيا الشرقية، ودعمت بريطانيا نفوذها فى زنجبار وكينيا وأوغندا. والجدير بالذكر أن هذا التقسيم الذى حدث عام ١٨٩٠، ولو أنه أنهى صراعا استعماريا استمر حوالى عشرة أعوام بين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين، إلا أنه تم بمعزل عن شعوب المنطقة وضد مصالحهم ورغباتهم، وفرض حكما استعماريا أجنبيا عليهم، فهبوا يناهضونه ويقاومونه مقاومة عنيدة.

### بداية الحركة المعادية للاستعمار:

والحقيقة أن مقاومة شعوب المنطقة للغزاة الأوروبيين كانت قد بدأت منذ أن تسلمت شركتا أفريقيا الشرقية الألمانية والبريطانية زمام الأمور فى منطقة امتيازهما بشرق أفريقيا. وكانت شركة أفريقيا الشرقية الألمانية قد سبقت شركة أفريقيا الشرقية البريطانية فى التعرض لمشكلة عداء الأهالى من أفارقة وعرب وسواحلية للأوروبيين، ذلك العداء الذى بلغ من شدته أن أصبح معه بقاء الشركتين واستمرارها فى تادية أعمالهما محفوفًا بالمخاطر. والواقع أن هاتين الشركتين الأوربيتين: الألمانية والبريطانية مهما تنافستا فى دعاوتهما الإقليمية واختلفتا فى وسائلهما الإمبريالية، فقد واجهت كلتاهما تلك المشكلة الكبرى ألا وهى عداء السكان المحليين للحكم الأجنبى ومقاومتهم له.

وكان أرنست فوهزن مدير عام شركة أفريقيا الشرقية الألمانية قد وصل إلى زنجبار فى مايو عام ١٨٨٨ برفقة هيئة من الموظفين الألمان تبلغ ستين شخصا، وشرع يستعد لنولى أعباء الحكم أو الإدارة فى منطقة امتياز الشركة الألمانية. وفى

١٦ أغسطس عام ١٨٨٨ نقل السلطان سلطاته التي كان يمارسها في تلك المنطقة إلى الشركة الألمانية؛ واستلمت هذه في هدوء زمام الأمور في المنطقة، غير أنه حدث بعد بضعة أيام أن أثار الألمان غضب الأهالي وعرض شركتهم للكثير من الأخطار والمتاعب، وكان مبعث غضب الأهالي سلوك موظفي الشركة المتعجرف والذين كانوا - على حد قول صحيفة التايمز البريطانية - لا يفتقرون للخبرة والدراية الكافيتين بالأحوال المحلية فحسب، بل تعوزهم كذلك الفطنة واللباقة وطول والأناة، اللازمة للتعامل.

وبمجرد أن تسلموا زمام الأمور في منطقة امتيازهم عجل الألمان دون انتباه بإثارة كوامن الحقد ضدهم، وتآليب العرب والسواحلية على الثورة عليهم إذ عمد وكلاء الشركة الألمانية حين وصولهم إلى باجامويو إلى إنزال علم سلطان زنجبار من فوق دار الوالي رغم احتجاج الأخير ورفعوا الراية الألمانية وحدها فوق (مكتب) الشركة بالمدينة. مما أثار الأهالي من ناحية وأثار الإنجليز أيضا الذين كانوا يحاولون تهدئة الأمور في تلك المناطق حتى يتفرغوا للاستغلال الاقتصادي.

وعلى كل حال، فإن أكثر ما أثار سخط العرب وأثار هياجهم على الأوروبيين في ساحل كينيا هو نشاط المبشرين والوسائل التي لجأوا إليها لجذب السكان إليهم وتنصيرهم، وكان العرب قد وقفوا بادية ذى بدء موقف اللامبالاة من الشعائر الدينية التي راح المبشرون يقيمونها سرا وعلى نطاق ضيق لتنصير الأفريقيين، ولكن العرب لم يلبثوا أن تخلوا عن موقف اللامبالاة واتخذوا موقفا معاديا من النشاط التبشيري وذلك عندما رأوا المبشرين - استنادا إلى الحماية التي صار يوفرها لهم ازدياد النفوذ الإنجليزي في سلطنة زنجبار. وتساهل حكومة زنجبار معهم - قد لجأوا إلى إقامة شعائر التنصير جهرا وعلانية في سوق ممبسا، في حين لم تتورع راهبات جمعية الكنيسة التبشيرية عن زيارة النساء العربيات والسواحليات في منازلهن، والإكثار من الجلوس معهن، بغية تبشيرهن بالمسيحية.

ومع أن جورج ماكينزي استطاع بسياسته الاسترضائية أن يوقف اندلاع الثورة في ساحل كينيا، إلا أنه لم يستطع تغيير موقف العرب والسواحلية المعادى للإنجليز، حيث لم يكن خافيا شعور هؤلاء وحذر حاكم ممبسا الجنرال ماثيوس من



شعور الأهلىن المعادى للأوروبىىن ذلك الشعور الذى أثاره المبشرون «بحميتهم الطائشة» والتى جعلت الأهلىن يقولون بأنه «لولا وجود الحكومة البريطانىة، ما كان هؤلاء القساوسة قد تجاسروا على أن يلقوا فى الطرقات العامة بمواعظهم الدينىة، التى تهاجم مبادئ ديننا» .

وفى أثناء ذلك كله، كانت ثورة العرب والسواحلىة - التى وجدت زعىما وقائدا مخلصا فى شخص بوشىرى بن سالم الحارثى، يشتد خطرهما على الألمان والإنجليز على السواء. والجدير بالذكر أن معارضة الثوار لحكم الشركة الألمانية وإدارتها فى ساحل تنجانيقا، كانت تقوم على أساس أن سلطان زنجبار حينما منح تلك الشركة امتىياز إدارة وحكم الشرىط الساحلى بين نهرى أومبا وروفوما لم يستشر القبائل التى تقطن المنطقة، ولم يحصل على موافقتها على ذلك الإجراء، وقد هددت هذه القبائل بأنه فى حالة تمكىن الشركة الألمانية من استعادة سيطرتها وسطوتها على المنطقة بالخروج على طاعة السلطان وكذلك اتخاذ خطوات مضادة من شأنها الإضرار بخزينة السلطنة وخزيتى الشركتى الأوروبيتىن معا، وذلك بأن تنسحب هذه القبائل من الساحل إلى مسافة بضعة أميال صوب الداخل، وتتمركز فى مواقع يصعب على القوات النظامىة الوصول إليها، مما سىؤدى حتما إلى إىفاف تدفق السلع والمتاجر من الداخل إلى الخارج، وإغلاق الطرق التجارىة التى تربط الساحل بالداخل إغلاقا تاما.

وفى سبىل التوفىق بين مطلب الثوار الأساسى وهو إبعاد شئون الحكم والإدارة فى الشرىط الساحلى بين نهرى أومبا وروفوما عن يد الشركة الألمانية وىبن تمسك الشركة بحقوقها التى تضمنها صك الامتىياز، عرض سلطان زنجبار على الطرفين مشروعا لتسوىة المشكلة يتلخص فى أن يتكفل هو شخصا بتعىين الولاة والقضاة فى منطقة امتىياز الشركة، وتوفىر الحامىيات الوطنىة اللازمة لدعم أركان الأمن فىها، فى حىن عهدت الشركة إلى بعض العناصر الوطنىة بإدارة الجمارك وتحصىل الرسوم الجمركىة، على أن ىمتنع موظفوها الألمان عن النزول فى موانى المنطقة ومدنها إلى أن تستقر الأمور وىبدى الأهلون استعدادا لاستقبالهم، فضلا عن عدم رفع الراية الألمانية على تلك الموانى والمدن، غىر أن الألمان رفضوا مقترحات السلطان.

مما أدى إلى ثورة الأهالى ووقوع الاشتباكات الدامية بين الطرفين، وكان ذلك سببا لإتاحة الفرصة لمستشار ألمانيا لكى يتخذ من دعوى محاربة الرق والنخاسة فى ساحل أفريقيا الشرقى ذريعة لتوجيه الضربات للثورة وإخمادها وتوطيد أركان حكم الشركة الألمانية وإدارتها فى منطقة امتيازها بهذا الساحل، وهذا كله بمعاونة بريطانيا وتأييدها. إذ سرعان ما طلب بسمارك من مولسبرى أن تتعاون بريطانيا وألمانيا فى فرض حصار مشترك على كل ساحل أفريقيا الشرقى التابع لسلطنة زنجبار، بدعوى العمل لمنع تصدير العبيد، ووقف عمليات استيراد الأسلحة النارية والذخائر التى يقوم بها الثوار عن طريق التهريب بواسطة المراكب العربية.

ومع أنه كان من المعروف أن هدف بسمارك الحقيقى من فرض الحصار البحرى على طول امتداد الساحل الأفريقى التابع لسلطنة زنجبار، هو خلق ظروف مواتية لتصفية ثورة الوطنيين ودعم سلطة الشركة الألمانية فى منطقة امتيازها بهذا الساحل، إلا أن مولسبرى لم يتردد لحظة واحدة فى الموافقة على اشتراك بريطانيا فى الحصار البحرى المزمع، رغم المخاوف التى أبدتها الشركة البريطانية من عواقب هذا العمل المحفوف بالمخاطر.

وبعبارة أخرى فإنه رغم المنافسة الاستعمارية التى كانت قائمة بين الدول الأوروبية الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية. إلا أن هذه الدول قد رأت أنه من الضرورى أن تتعاون فيما بينها فى سبيل كبت الحركة العامة المعادية للاستعمار فى أفريقيا، إذ كانت ثورة بوشيرى قد اقترنت فى الوقت نفسه بالثورة المهدية فى السودان مما هدّد بتصاعد هبة ثورية عامة ضد الإمبريالية على نطاق كل الشعوب فى أفريقيا الشرقية، ومن هنا كان قبول بريطانيا الاشتراك فى عملية - الحصار المطلوبة، واشتراك إيطاليا أيضا فى هذا الحصار بالطراد «دوجالى» وقيام السفن البرتغالية بفرض الحصار على ساحل مستعمرة موزمبيق واكتفاء فرنسا بإرسال إحدى سفنها إلى مياه زنجبار لمراقبة سير الأحداث هناك أى أن أوروبا يبحريتها وقفت ضد شعب أعزل لا يملك من أمره شيئا.

ومن الجدير بالذكر أن سوليسبرى قد برر الاشتراك فى هذا الحصار، بخوفه من أن تعتمد ألمانيا إلى انتهاز فرصة العمليات البحرية التى أزمعت على القيام بها فى

مياه شرق أفريقيا، فتشن هجوما خاطفا على جزيرة زنجبار سوف يسفر عن احتلالها، وكانت الضمانة الحقيقية فى رأيه لتجنب حدوث تلك الكارثة المحتملة هى اشتراك بريطانيا فى الحصار البحرى بعدد من السفن مساو للسفن الألمانية.

وبناء على نصيحة الإنجليز وافق السلطان رسميا فى ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٨ على مشروع الحصار البحرى البريطانى الألمانى المشترك، وفى مساء ٢٩ نوفمبر أصدر قائد الأسطول البريطانى فى مياه شرق أفريقيا وقائد الأسطول الألمانى فى تلك المياه بلاغا مشترك باسم سلطان زنجبار وطبقا لتعليمات حكومتها بفرض الحصار على ساحل سلطنة زنجبار بما فى ذلك جزر مافية ولامو والجزر الأخرى الصغيرة القريبة من الساحل.

وقد فرض الحصار رسميا فى الموعد المحدد بالفعل وظل قائما معظم شهور السنة التالية، ولم يرفع نهائية إلا فى أول أكتوبر عام ١٨٨٩.

أما عن الاستعمار الفرنسى فقد سيطر على دول وممالك أفريقية راقية ذات حضارات تاريخية فى شمال وغرب أفريقيا وكذلك فى شرقها مثل مدغشقر.

وكانت هناك فى تلك الدول التى استعمرت نظم حكومية ثابتة ذات جذور تاريخية وولاء لها دائم وثابت ومرتبطة فى أغلب المناطق بالدين الإسلامى ودوره الحضارى والتنظيمى فى حياة الأفريقيين. ولذلك فقد بذل الفرنسيون جهودا متواصلة واستعملوا وسائل انتقامية حتى تمكنوا من تحطيم هذه المقاومة. ولذا تجسد حقدهم وبرزت كراهيتهم لكل أنواع الزعامات الأفريقية، فحطموها واجتثوها وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها.

وقد ارتبط ذلك بالدور الذى قام به الجيش الفرنسى فى التوسع الاستعمارى وسيطرة التفكير العسكرى على السياسة الاستعمارية الفرنسية؛ فالقواد والضباط والجنود هم الذين حطموا المقاومة الأفريقية وهم الذين حكموا هذه البلاد، ولذا جاء الحكم الفرنسى حكما مباشرا.

والحكم المباشر على النمط الفرنسى يختلف اختلافا بينا عن نظام الحكم البريطانى؛ لقد شغل الفرنسيون جميع الوظائف، ورسموا جميع السياسات بمفردهم، ونفذوا أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبه ورجال تعليم وصحة



وزراعة و... إلخ وبهذا تحققت سياسة إبقاء الجيش كعمود فقرى لبقاء الوجود الفرنسي فى إفريقيا.

والظروف التاريخية للتوسع الفرنسى فى أفريقيا جعلت هذا الحكم المباشر يزدهر ويتمسك به جميع الساسة الفرنسيين ويصبح سمة مميزة للاستعمار الفرنسى. وتعتبر الثورة الفرنسية إحدى القوى الدافعة فى استمرار هذا الحكم المباشر وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب.

### سياسة الاستيعاب (الفرنسة الاجتماعية):

تعتبر هذه السياسة النمو الطبيعى والامتداد الأوحى لتمسك فرنسا بسياسة الحكم المباشر بعد أن ارتبط بمفاهيم وقيم الثورة الفرنسية.

وسياسة الاستيعاب تعنى ببساطة فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم ومفاهيم حياتهم ونظم مؤسساتهم السياسية والاجتماعية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح كيانهم النفسى والثقافى متفرنسا تماما كالفرنسيين الأوروبيين أنفسهم. وتتم هذه العملية - كما تصورها الفرنسيون - بواسطة عمليات تثقيب وتربية وتعليم طويلة الأمد.

لقد اعتقد الفرنسيون أن أعظم منة ومنحة يقدمونها للأفريقيين فى المستعمرات هى ثقافة ولغة فرنسا ونظمها ومبادئها وقيمها. وقد بنى هذا الاعتقاد على أسس أن ماضى الثورة الفرنسية وما حققته تلك الثورة يفرض على فرنسا أن تقوم بهذا الدور.

فبعد الثورة الفرنسية وجد الساسة الجدد أن المستعمرات فى ذلك الوقت تخضع لعمليات دمج فى النظم والإدارة والقانون. فارتبط هذا الواقع العملى فى أذهانهم بالأساس الفلسفى للثورة. وهذا الأساس هو المساواة والحرية والإخاء وحكم العقل والتحرر. أى أنه (فى أذهان الفرنسيين) ما دام الناس متساوون وأن طريقهم جميعا هو طريق الحرية والإخاء فمن واجب فرنسا والفرنسيين أن يعملوا على القضاء على كل تفرقة أو تباين بين المجتمعات فى سبيل إقرار الكرامة الإنسانية وانتصار مبادئ الثورة الفرنسية.

معنى ذلك أن الفرنسيين اعتقدوا أن عليهم تنفيذ رسالة إنسانية وعليهم حملها وتبليغها للناس، وزادت عقدة الاستعلاء عندهم أن أوروبا حاربتهم ورفضت مبادئهم (لأسباب لا صلة لها بأفريقيا) فتزايد إيمانهم بما هم مقدمون عليه، وتعتقدت نفسيتهم حتى اعتقدوا أنه لا توجد مبادئ أو نظم تفضل ما لديهم وأنهم يمثلون دور الأنبياء وما عليهم إلا المثابرة فى الأداء والتبليغ.

ولكن المهم أن هذا الإيمان الفلسفى العميق الذى انتاب السياسة الفرنسية بعد الثورة أصبح أداة للتوسع الفرنسى الاستعمارى ونهب وغزو أراض أخرى فى أفريقيا. والتبرير الذى يقدمه مؤيدوا السياسة الفرنسية الاستعمارية أنه يجب على أهالى المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية، وأن كل تقدم ورقى يصيبهم لن يأتى أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية والحياتية التى غرستها الثورة الفرنسية وحملت رسالتها فرنسا إلى العالم أجمع، ولعل هذا هو ما دعا كثيرين من الدارسين إلى تسمية هذه الظاهرة الفرنسية باسم الاستعمار الثقافى النفسانى.

وجاءت حوادث تاريخية أخرى زادت من عقدة الاستعلاء الفرنسية وأوجدت جوا اجتماعيا تزدهر فيه هذه السياسة الاستعمارية، وأهم هذه الأحداث التاريخية هو إلغاء الرق، فقد اعتبره الفرنسيون - خاصة فى منطقة البحر الكاريبى - أكبر دعاية للثورة ومبادئها، وأن الثورة هى التى رفعت أحد القيود البغيضة عن الإنسانية وأنها جعلت الرقيق مواطنين ذوى حريات وسوف يصبح لهم حق انتخاب أعضاء البرلمان.

النقطة الهامة التى تلفت النظر فى هذه السياسة أن الإيمان بها كان فى باريس، وأن التطبيق كان فى أفريقيا. وأن تطبيقها - فى المستعمرات - والتوسع فى تطبيقها كان بالاستيلاء على مستعمرات جديدة، وعهد بتنفيذ ذلك إلى القادة العسكريين والجيش الفرنسى الذين قاموا بمهمة الغزو والاستيلاء والاستعمار باسم المبادئ الفلسفية الإنسانية الثورية.

وعلى الرغم من الجوانب البغيضة لسياسة الاستيعاب الاستعمارية فإنها تركت أثرا ظاهرا يجب أن نلتفت إليه وهو عدم ظهور التفرقة العنصرية القائمة على اللون

أو العنصر، إنما ظهرت تفرقة قائمة على أساس استيعاب الثقافة الفرنسية أو عدمه. ومن أجل تطبيق هذه السياسة استخدم الفرنسيون سلاح الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي بجانب المستويات الثقافية واللغوية والنفسية، فقد اعتبر المشرعون الفرنسيون أن قبول الأفريقي الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسية والقانون المدني والجنائي الفرنسي إنما هو فارق ضخم يميزه عن الأفريقي الذي يرفض الخضوع لهذا القانون ويتمسك بقانونه الخاص للأحوال الشخصية وخاصة الشريعة الإسلامية. فالأفريقي الذي يخضع للقانون الفرنسي يتمتع بصفة المواطنة، والأفريقي الذي يخضع لقانونه الديني أو القبلي يظل رعية.

وترتب على هذا ظهور ما يسمى بقانون «الأنديجينا» وهي مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون، وتنطبق فقط على الرعايا الأفريقيين الذين لم يقبلوا مبدأ الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية. ومن ثم فهو لاء الأفريقيون يحاكمون أمام محاكم إدارية خاصة وعقوبات قانون «الأنديجينا» قاسية وتتراوح من الاعتقال وتنتهي بالنفي، وغير المندمج لا يتمتع بأية ضمانات أو حريات أو حقوق سياسية أو ثقافية.

وكان هدف الفرنسيين تطبيق سياسة الاستيعاب على جميع الأفريقيين بمختلف مستوياتهم ومراحلهم ومكانتهم الاجتماعية، أي بمعنى أصبح هو تنفيذ سياسة «فرنسة» الجماعة لكل الأفريقيين. وفي خلال عملية الفرنسة الاجتماعية هذه يظل الحكام الفرنسيين هم أصحاب السلطة في تصريف الأمور وفي توجيه وقيادة الأفريقيين حتى يصلوا إلى مستوى الفرنسة الاجتماعية.

وليس لهذا المستوى تاريخ محدد أو مراحل معروفة، إنما هو متروك لتحديد وتقدير السياسة الفرنسية.

واعتبرت أي مقاومة لهذه الفرنسة الاجتماعية جريمة بشعة ونكران للجميل وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسي، وكانت تلك المقاومة باستمرار تعكس في نفس الفرنسيين عقداً متزايدة تبرز مظاهرها في الإرهاب والكبت والمطاردة القاسية لكل من يقاوم عمليات الفرنسة الاجتماعية.



وبمرور الزمن بدأ بعض الكتاب الفرنسيون يقلقون من نتائج تطبيق سياسة الاستيعاب؛ لأن نتائجها كانت ضئيلة لا تتفق مع ما عقده عليها من آمال، وما ملأ نفوسهم من حماس وشعور بالثقة، فقلائل من الأفريقيين هم الذين بذلوا الجهد للتمتع بميزات الاستيعاب والفرنسة، بينما الكثرة الغالبة - وهم مسلمون - آثروا التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية، ولو كان في هذا خضوع لأحكام قانون «الانديجيا»، وحتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هذا الإستيعاب قد ظهر في أفريقيا إلا في السنغال.

ومع تطور الأحوال الاقتصادية في فرنسا واضطراب الظروف الدولية في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب، والنقد الذي وجه إلى هذه السياسة لم يأت نتيجة فلسفة فكرية مضادة، إنما جاء نتيجة وقائع عملية ظهرت في حياة فرنسا وفي حياة القارة الأفريقية. ومن هذه الوقائع بدأت تظهر السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة سياسة المشاركة أو الارتباط.

### سياسة المشاركة (فرنسة النخبة):

يعتبر «جول فرى» أحد أعلام هذا الاتجاه الجديد، وهو يرى أن تطور الثورة الصناعية في فرنسا، ثم تصدير رأس المال والصراع حول الأسواق الاقتصادية لا يقبل مطلقاً تجميد العلاقة بين فرنسا والمستعمرات في الشكل الإدماجي السابق، إنما يجب إعادة تنظيم العلاقة بين فرنسا والمستعمرات في أشكال إدارية تقوم على المنفعة الاقتصادية، أي منفعة فرنسا الاقتصادية، وهذا يستلزم تغيير الأساس الإداري والتنظيمي الذي نمت وتوسعت في جوه سياسة الاستيعاب، وهذا الأساس الإداري كان يركز على المركزية الإدارية الكاملة التي تبدأ وتنتهي في باريس وحدها. إذ أن صدور أي أمر إداري بسيط في أقصى أركان المستعمرات كان لابد له من تصديق سابق من باريس لكي يسرى وينفذ.

وقد ساندت هذا الاتجاه مدرسة أخرى هاجمت الاستيعاب الإدماجي، على أساس أن هناك تطوراً وتغيراً في حياة الشعوب والمجتمعات، ومن ثم تتباعد النظم والعادات، وأن فرض قانون ونظام وعادات موحدة لكل الشعوب والمجتمعات إنما

هو أمر لا يتفق مع الطبيعة البشرية، وهاجمت هذه المدرسة - فكرة القانون الطبيعي الموحد للبشرية جمعاء وقالت إن هذا المفهوم إنما هو زيف ويترتب على هذا أن الاستيعاب الإدماجي أو الفرنسة الاجتماعية غير ممكنة وغير منطقية وغير عملية.

وهكذا ظهرت فكرة التشريع المرن، الذى يحتوى على نقاط متشابهة ونقاط خلافية لمواجهة حاجات المجتمع فى كل مستعمرة أو منطقة، وهذا يستلزم تفويض بعض السلطة للحاكم العام فى أن يشرع ويواجه المواقف الإدارية والاجتماعية مع احترام النظم والعادات المحلية.

وتبلورت هذه الأفكار فيما يسمى بسياسة المشاركة أو فرنسة النخبة، والهدف من هذه السياسة أن يتم تعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين فى سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طرق الحضارة والمدنية، أى أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الجماعية للشعوب الأفريقية الخاضعة للحكم الاستعماري الفرنسي.

وهكذا يصبح هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسي، وتشكل نفسياتها ومفاهيمها وقيمتها بالتراث والقيم الفرنسية، ولا تنفصل هذه النخبة المتفرنسة عن المجتمع المحلي وإنما تظل على اتصال وثيق به وتمثل جسرا أو وسيطا بين الرسالة الفرنسية والشعب الأفريقي.

### الفرق بين الاستيعاب والمشاركة:

الاستيعاب الاندماجي هو سياسة فرنسية هدفها فرنسة إجماعية للإفريقيين ليدوبوا فى كيان فرنسا الأوروبية ويصبح مصيرهم هو مصير فرنسا الأوروبية ويعيشون هم والأجيال التالية من بعدهم كما يعيش الفرنسيون فى أوروبا وإن اختلفت الألوان بينهم.

أما المشاركة أو ارتباط النخبة، فهي سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات استوعبت التراث الفرنسي واندمجت فى الهيكل الاجتماعي الفرنسي، ولكن فى الوقت نفسه تظل تعيش فى الإطار الأفريقي، وتقود الشعب كله على

أساس عاداته ونظمه الأفريقية .

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ركزت السياسة الاستعمارية الفرنسية على خلق مجموعة كبيرة من النخبة، ولكن النتيجة لم تكن إنشاء الجسر و المعبر الواصل بين فرنسا وأفريقيا كما أرادت ذلك فرنسا، إنما أدت عمليات فرنسة النخبة إلى ظهور جماعات نسيت أصولها الأفريقية، وأصبحت فرنسية خالصة، وبعض الجماعات تاهت بين فرنسا وأفريقيا، وبعضها انتكس وارتد ليصبح أفريقيا خالصا .

وسياسة المشاركة ليست سياسة جديدة العناصر، إنما فيها كثير جدا من سياسة الاستيعاب الاندماجي، ومع مرور الزمن انعدمت الفوارق بينهما حتى أن بعض الدارسين اعتبر سياسة المشاركة إنما هي اسم جديد لسياسة الاستيعاب الاندماجي بينما ظلت الأهداف بدون تغيير .

ومن جهة أخرى فشل الحكم الذي اتبعته النظم الحكومية الفرنسية في أفريقيا، فلم تنجح تجربة خلق زعامات وقيادات أفريقية على هوى الفرنسيين؛ لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذي يطبقه الإنجليز في غرب أفريقيا، وسبب هذا أن السلطان والنفوذ الذي رغبت فرنسا في أن تمنحه لهذه الزعامات الأفريقية إنما كان سلطانا ونفوذا مظهريا فقط بينما ظلت السلطة الحقيقية في يد الضباط والموظفين الفرنسيين، والفارق هنا بين المشاركة الفرنسية والحكم غير المباشر الإنجليزى أن الإنجليز دعموا وقوا الهيئات والزعامات المحلية والقبلية لتصبح جزءا من تنظيم حكومى إدارى يشرف على المستعمرة، بينما كان هدف الفرنسيين هو إقامة هيكل ظاهرى لا يمتلك أى سلطة، إنما يأخذ دور المنفذ التابع وليس له أى حق فى إبداء الرأى .

### التنظيم الإدارى لأفريقيا الفرنسية:

تعرضت أفريقيا الفرنسية لتغيرات عديدة فى تخطيط الحدود والأقسام السياسية، ولكن ظلت كل مستعمرة أو إقليم خاضعة لحاكم فرنسى يتلقى أوامره مباشرة من باريس حيث يقيم وزير المستعمرات . وهذا الحاكم مسئول فقط أمام وزير المستعمرات الفرنسى .



ومع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام المركزى اليسروقرائى، ففكر الفرنسيون فى جميع هذه المستعمرات فى وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الإدارة والحكم فيها، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية كوحدين فيدراليتين، وظلت الجزائر كجزء من فرنسا، بينما أصبحت مدغشقر وحدة إدارية واحدة، هذا غير الحماية الفرنسية فى تونس ومراكش.

ويتكون الاتحاد الفيدرالى فى أى منطقة من وحدات أخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد. وهذا الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية، وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسى. وفى كل هذه الوحدات ساد الحكم المباشر بصورته المطلقة، ما عدا فى السنغال نظرا لظروفها التاريخية حيث تمتعت بتمثيل فى البرلمان الفرنسى فى باريس، وظهر فيها نظام البلديات، وفى عام ١٩١٦ أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين وتكون مجلس للسنغال وهذا المجلس هو شىء وسط بين مستوى البلديات ومستوى البرلمانات. وتكون لكل اتحاد مجلس حكومى أعضاؤه معينون بحكم وظائفهم أو بحكم عضويتهم فى مجالس الوحدات المكونة للاتحاد.

وفى ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة ظلت المشكلة قائمة فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، وتتمثل هذه المشكلة فى تناقض أصيل بين الطرفين.

فالتطور الطبيعى والمبادئ السياسية للديموقراطية ترى ضرورة نمو هذه المجالس وتمتعها بالسلطات التشريعية والتنفيذية، بينما الأوضاع الحكومية الفرنسية تقوم على أساس المركزية المطلقة فى يد حكومة باريس والحكم المباشر للحكام والموظفين الفرنسيين فى المستعمرات.

وظل التشريع للمستعمرات فى يد رئيس الجمهورية الفرنسية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على إعداد وزير المستعمرات وتوقيع رئيس الجمهورية، وهذه التشريعات والأوامر تبلغ للحاكم العام كممثل للجمهورية، وهذا بدوره يبلغها لمعاونيه، وله حق إصدار قرارات وأوامر تنفيذية.

إن الفيدرالية قد طبقت كعلاج ضد المركزية المباشرة فى باريس، لكن الموقف تغير إلى مركزية مباشرة فى يد الحاكم العام الذى بدوره لا يستطيع أن يتحرك إلا

فى نطاق أوامر وزير المستعمرات والقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية .

كما زادت المشاكل بين الوحدات والاتحاد، وخاصة فيما يتعلق بالميزانية وتمويل المصالح المشتركة كالبريد والمواصلات والنقلات، وكان الاتحاد يمنح الوحدات إعانات مالية سنوية، وهذه أعطت الحاكم العام سلطة قوية يؤثر بواسطتها فى سياسة وأمرور الوحدات .

ودور البرلمان الفرنسى والشركات والبنوك الرأسمالية يتضح فى هذه الفترة بطريقة غير مباشرة، إن وزير المستعمرات هو المرجع الأخير فى إدارة المستعمرات، وهو الذى يعين ويقلل الحكام، ولهذا فإن الضغط السياسى أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه، كان هذا أمرا ملحوظا فى السياسة الفرنسية باستمرار .

وفيما بين الحربين لم تتخذ الحكومات الفرنسية المتعاقبة أية سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات ومستقبلها، حتى أن حكومة الجبهة الشعبية وهى مؤلفة من الاشتراكيين والشيوعيين لم تغير فى سياسة فرنسا الاستعمارية شيئا عما سبقها أو لحقها من الوزارات، وساد إيمان عميق فى السياسة الفرنسية أن الأفريقيين لم يؤهلوا بعد للوصول إلى مستويات التفكير السياسى الديمقراطى أو الإدارة الحكومية السياسية، ولهذا لم تفكر أية حكومة فرنسية فى تمثيل الأفريقيين فى مجالس تشريعية أو تنفيذية ولو ذات سلطات مقيدة .

ولكن اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية خلق موقفا ثوريا فى العلاقات الفرنسية الأفريقية؛ فقد ذهب ملايين من الأفريقيين للحرب فى صف فرنسا فى أوروبا، ولما انهارت فرنسا وتحالفت حكومة فيشى مع ألمانيا النازية بدأ الصراع يدور حول المستعمرات الأفريقية، وإلى أى جانب تنحاز، وبرز رجل أفريقى كان له أثر فى انقلاب الموقف فى المستعمرات الأفريقية لصالح حكومة ديغول والحلفاء، هذا الرجل هو فيليكس أيوبى وهو أول أفريقى يصل إلى منصب الحاكم العام فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

فقد أيد ديغول الحلفاء من أول يوم، وأصدر فى نوفمبر عام ١٩٤١ نشرة تمثل منعطفًا فى العلاقات الفرنسية الأفريقية. ودعا فى هذه النشرة إلى رفض الاستيعاب الاندماجى وإلى احترام المؤسسات القبلية والعادات والنظم المحلية والتأكيد على ميثاق الأطلنطى، وطالب بمزيد من الاستقلال المحلى على أساس المشاركة

والارتباط بفرنسا.

وكانت حكومة فرنسا الحرة فى أزمة نضال عالمى . وأرادت أن تواجه الموقف الذى نشأ فى أفريقيا، فدعت إلى عقد مؤتمر برازافيل فى فبراير عام ١٩٤٤ .

### مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ :

انعقد هذا المؤتمر فى مدينة برازافيل وحضره ممثلوا الحكومة الفرنسية وحكام المستعمرات الفرنسية والاتحادات وكبار رجال الإدارة فيها، ولعل تكوين المؤتمر يوضح ما فى بيانه النهائى من تناقض بين الاندماج والتحرير، إن اتجاهات المؤتمر كما أوضحها بيانه لها أثر خطير فى السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية . ولكن هذا المؤتمر لم يصدر توصيات محددة عن كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية أو المشاركة فيها . لقد طالب البيان باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين وأصر على إلغاء قانون «الانديجينا» والعمل الإجبارى .

ورفض المؤتمر بصراحة كل اتجاه نحو التحرر من الارتباط بفرنسا، وطالب بتطوير نظم الإدارة وإدخال الأفريقيين بأعداد متزايدة فى الوظائف الحكومية، وأشار إلى ضرورة الأخذ بنظام الانتخابات المباشرة . وفى هذا المؤتمر ظهرت فكرة الفيدرالية أى ارتباط فرنسا ومستعمراتها فى اتحاد فيدرالى عالمى، وفكرة القائمة الانتخابية الموحدة للفرنسيين والأفريقيين .

وبانتهاء أعمال المؤتمر تحددت الخطوط السياسية للعلاقات الفرنسية الأفريقية بعد الانتصار على دول المحور، حتى أن ديغول أسرع عام ١٩٤٤ إلى منح الجزائريين حقوق وواجبات المواطن الفرنسى، ولكنه أسر فى قرارة نفسه على إنشاء قائمتين طبقا لقوانين حكومة فرنسا الحرة وقوانين انتخاب الجمعية التأسيسية والحكومة المؤقتة وقد أظهرت زيادة فى عدد ممثلى مناطق ما وراء البحار .

### دستور فرنسا ١٩٤٦ :

إن دراسة مناقشات الجمعية التأسيسية لإصدار دستور الجمهورية الرابعة فى فرنسا توضح لب المشكلة التى تعانىها السياسة الفرنسية الأفريقية وما انطوى عليه



بناء الاتحاد الفرنسي الجديد من تناقص وتضارب .

ولقد وضح منذ البداية اتجاهان: أولهما: اندماجي، وثانيهما: فيدرالى . الأول: يرى أن اهتمام الأفريقيين يجب أن ينصب على تمتعهم جميعا بحقوق المواطن الفرنسي وواجباته، وأن يعيشوا فى نطاق النظم الحكومية الفرنسية ومبادئها الديمقراطية، ويرفض الثانى هذا المنطق، ويرى أنه يجب الأخذ بمبدأ اللامركزية السياسية، وذلك بأن تقوم جمعيات برلمانية فى كل مستعمرة أو إقليم، وفى النهاية يتكون من هذه الجمعيات برلمان فيدرالى مقره باريس ويمثل جميع البرلمانات بما فيها البرلمان الفرنسى، وقد أيدت أحزاب اليسار عموما هذا الاتجاه، ورأت أنه سوف يؤدى إلى بناء اتحاد فيدرالى يحفظ لفرنسا كيانها الدولى ويدعم قواها فيما بعد الحرب أمام الدول الجديدة الكبرى، وقد رفضت أحزاب الوسط واليمين جميعا هذا الاتجاه لأنه فى منطقها سوف يؤدى إلى تحطيم الأمبراطورية والوجود الفرنسى خارج أوروبا، ذلك لأن الفيدرالية تعنى الإقرار بحق أى عضو فى الانفصال بمطلق حريته .

ونص الدستور على أن الجمهورية الفرنسية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة وتسرى قوانينها على جميع الممتلكات والمناطق التابعة ما لم ينص على غير ذلك . ويتمتع جميع الأفراد فى المتروبوليتان ومناطق ما وراء البحار بحقوق المواطنة، ولم يبين الدستور هل هذه الصفة هى المواطنة الفرنسية أم مواطنة الاتحاد الفرنسى، ولم يذكر شيئا عن نظام الانتخاب، هل يكون باتباع قائمة انتخابية واحدة أم باتباع نظام قوائم متعددة . ولكن قانون الانتخاب نص على قائمة واحدة فى أفريقيا ما عدا الجزائر . إلا أن هذا الدستور رفضه الشعب الفرنسى لأسباب لا تتعلق بموضوع المستعمرات .

والمرحلة الثانية: تبدأ بعودة موضوع الدستور من جديد إلى الجمعية التأسيسية وتكتل أصحاب المصالح واليمينيين والكولون بهدف التفرقة بين صفة المواطنة وبين القيد فى قائمة انتخابية واحدة؛ أى أنهم طالبوا بقوائم انتخابية متعددة .

وتكتل ضدهم ممثلوا مناطق ما وراء البحار بقيادة الأمين جابى السنغالى (عمدة داكار) وقدموا مقترحات تدعو فرنسا للتنازل عن سياساتها، وفى مدة أقصاها

عشرون عاما بحيث يكون لكل مستعمرة الحق فى الانفصال والاستقلال أو الارتباط بفرنسا؛ إما بالاندماج وإما فى اتحاد فيديرالى، كما طالبوا بتأخير صياغة المواد المتعلقة بملكيات وأقاليم ما وراء البحار حتى تتم انتخابات جمعية خاصة ذات أغلبية أفريقية.

وحدثت أزمة دستورية عنيفة أحدثت شللا فى اعمال الجمعية حتى تدخل جورج بومبيدو باسم الحكومة وقدم صياغة تمثل حلا وسطا، وهى أساس بناء الاتحاد الفرنسى.

وعلى الرغم من نجاح هذا الدستور فى الاستفتاء الشعبى... إلا أن المو الخاصة، بالاتحاد الفرنسى تمثل مجموعة مضبوطة من المهادنات والمساومات ونمو الاتجاه اليميني فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، وهذه المواد تمثل خليطا من السياسات والمبادئ تنتهى إلى اعتبار الفيدرالية والاستقلال الداخلى مجرد مظهر سطحى غير حقيقى بينما الاندماج أساس البناء.

### نظام الحكم البلجيكى :

يختلف عن نظامى الحكم البريطانى والفرنسى اختلافا جذريا؛ إذ أن الحكومة البلجيكية لم تفكر مطلقا قبل عام ١٩٥٩ فى أنه من الممكن أن يصل الكونغو يوما ما إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال الداخلى. وليست للحكومة البلجيكية تجارب فى نظام الحكم فى أفريقيا إلا فى الكونغو ومنطقة الوصاية الدولية فى روندا أوراندى. ومنذ البداية، أى عام ١٩٠٨، أصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية وسياسة الحكومة البلجيكية تقوم على حكم الكونغو وفقا لسياسة الوصايا الأبوية وتعريف هذه السياسة هى أن الكونغوليين ما زالوا قاصرين عن أن يفكروا بأنفسهم أو يتصرفوا فى أمورهم، ولذا، يجب رعايتهم كما يرعى الأب الأبناء؛ عليه إطعامهم وإلباسهم وليس من حقهم سؤاله أو مناقشته أو التدخل فى الشؤون المالية للأسرة، كما أنه يتحدث باسمهم ويتصرف كيفما يشاء فى تربيتهم وفى تنشئتهم، ولذا لم تفكر الحكومة البلجيكية فى أى شىء يتعلق بالانتخاب أو المجالس التشريعية، ولا تؤمن بالنظرية الفرنسية وهى تمثيل الأفريقيين فى برلمانات فرنسا، ولا تؤمن بالنظرية الإنجليزية فى تطوير وتنمية الحكم البرلمانى فى المستعمرات.

ولا يقوم نظام الحكم على أساس الاستيعاب الاندماجي (النظرية الفرنسية) إنما يقوم على التفرقة العنصرية فى الشؤون الاجتماعية والمساكن، وفى الوقت نفسه وطوال المدة التى خضع فيها الكونغو للحكم البلجيكي لم تقم فيه أية مؤسسة حكومية أفريقية ولم يعرف الكونغوليون نظم الحكم أو حتى نظام البلديات، ولم يسمح مطلقاً بقيام الأحزاب حتى إنها حرمت البلجيكين أنفسهم المقيمين فى الكونغو من المشاركة فى الشؤون السياسية بلجيكا أو ممارسة حقوقهم الانتخابية فيها.

ونظام الحكم البلجيكي يقوم أساساً على المركزية المطلقة المركزة فى بروكسل، ويتمتع الحاكم العام بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية ويكون مسئولاً أمام وزير المستعمرات البلجيكي الذى له الحق فى إقرار الميزانية السنوية للكونغو.

وبجانب الوزير يوجد مجلس استشارى لشؤون الكونغو، ويتكون هذا المجلس من رجال السياسة وكبار الموظفين السابقين فى الكونغو وممثلى أصحاب المصالح والشركات ورجال الكنيسة فى الكونغو، وعدد أعضاء المجلس ١٤ عضواً يعين مجلس النواب ثلاثة ويعين مجلس الشيوخ ثلاثة ويعين الملك الثمانية الباقين. والتشريع بالنسبة للكونغو يتم بواسطة لوائح يصدرها الملك بناء على اقتراح وزير المستعمرات، والملك هو الذى يعين الحاكم العام.

وتصدر الأوامر من الحاكم العام الذى يتمتع بسلطات ديكتاتورية وينفذها أعوانه وحكام المقاطعات، وهم مسئولون أمامه.

وللحاكم العام مجلس استشارى يعين أعضاؤه كلهم، وللكنيسة الرومانية الكاثوليكية نفوذ قوى يعادل نفوذ الحاكم العام، وتسيطر على التعليم.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدخل البلجيكيون نظام البلديات فى ليوبولدفيل، فتكون مجلس محلى مهمته الاهتمام بشؤون الخدمات العامة. وفى آخر انتخابات، قبل الاستقلال، تنافست جمعيتان أفريقيتان على هذه المقاعد، ففازت جمعية «أباكو» بثلثى المقاعد، وفى مناسبة وطنية طالب رئيسها بالاستقلال فوراً، فاعتقل فى يناير ١٩٥٩.



وهناك جمعية أخرى ترعاها الكنيسة طالبت بالاستقلال بعد ثلاثين عاما قادمة .  
بما اضطر البرلمان البلجيكي إلى التدخل ، وأعلنت الحكومة أنها ستبدأ فى تطبيق  
إصلاحات تؤدي إلى الاستقلال .

### الحكم البرتغالى :

ظهرت نظم الحكم البرتغالية فى أفريقيا منذ الكشف الجغرافيه فى القرن  
الخامس عشر ، ولكنها ظلت حتى فترة قريبة تحتفظ بثلاث مستعمرات هى أنجولا  
وموزمبيق وغينيا البرتغالية هذا بخلاف بعض الجزر .

وقد أدخل الدكتور سالازار إصلاحات فى نظم الحكم صدرت فى قانون  
المستعمرات عام ١٩٣٣ ، ثم أصدر قانونا آخر عام ١٩٥١ ، وهذان القانونان  
يوضحان العلاقة بين البرتغال ومستعمراتها وأسس الإدارة فى أفريقيا على النحو  
التالى :

أولا: جميع الأراضى الأفريقية الخاضعة للبرتغال تعتبر جزءا لا يتجزأ من  
أراضى البرتغال ذاتها (المتروبوليتان) .

ثانيا: تقوم الإدارة فى المستعمرات على أساس مركزى عنيف يتبع مباشرة وزارة  
المستعمرات البرتغالية . ووزير المستعمرات هو السلطة النهائية فى شئون  
المستعمرات ، وله مجلس استشارى يساعده فى مهماته . وحق التشريع فى  
المستعمرات من اختصاص الوزير وليس من اختصاص الحاكم العام ، ويملك الحاكم  
العام إصدار أوامر التنفيذ الخاصة بهذه التشريعات .

ثالثا: ينعقد كل ثلاث سنوات مؤتمر يضم حكام المستعمرات فى لشبونة برئاسة  
وزير المستعمرات ، وينظر هذا المؤتمر فى شئون المستعمرات .

رابعا: تسيطر البرتغال سيطرة كاملة على الشئون السياسية فى المستعمرات ، وتمنع  
الاشتغال بالسياسة أو تأليف الأحزاب وتحرم الصحافة الحرة فى داخل المستعمرات .

خامسا: تشجيع البرتغال سياسة الاستيعاب الاندماجى ، وأهم الشروط لكى  
يصل الأفريقى إلى هذا المستوى هو اعتناق الكاثوليكية ومعرفة اللغة البرتغالية  
وآدابها ، فإذا قدم طلبا رسميا بعد ذلك تم منحه حقوق المواطنة البرتغالية ورفع عنه  
قيد التمييز العنصرى .

سابعاً: تطبق الحكومة نظام بطاقات الانتقال فى داخل المستعمرات، ولا يستطيع الأفريقى مغادرة قريته إلا إذا حصل على إذن سابق من رئيس البوليس.

وبالنسبة لقانون عام ١٩٥١، أنشأت البرتغال فى موزمبيق مجلساً تمثيلاً أعضاؤه معينون وسلطاته صورية، ويشبه برلمان البرتغال فى ظل ديكتاتورية سالازار.

تلك السمات الرئيسية لنظام الحكم البرتغالى للمستعمرات الأفريقية فى القرن العشرين، فما بالنا بما كان عليه هذا النظام فى القرون السابقة من عبودية وتجارة رق واستغلال؟!



استعرضنا فيما سبق أوضاع الاستعمار فى أفريقيا فوجدنا مثلاً:

أن البرتغال كانت تبلغ مساحة مستعمراتها سبعمائة وخمسين ألف ميل مربع. وسيطرت أسبانيا على مائة وسبعين ألف ميل. وكانت السياسة البريطانية قد اتجهت إلى تبنى سياسة ضمان الاستقلال لمستعمراتها على الرغم من أن السير فى هذا الاتجاه كان بطيئاً كل البطء، وكانت الفكرة تقوم على نقل الحضارة البريطانية إلى أفريقيا عن طريق تطعيمها بثقافات أفريقيا وتقاليدها ولغاتها وعقائدها إن كان ذلك ممكناً. أما فرنسا فقد اتبعت سياسة تتعارض مع هذه السياسة تعارضاً تاماً إذ آمنت بضرورة إيجاد شكل مركزى من أشكال الحكم الاستعمارى، ولم تشجع فرنسا نظام المشيخات القبلية إذ أنها لم تر دوراً يستطيع الشيوخ أن يؤدوه فى عملية دمج المستعمرات بها، كما كانت ترى أن رعاياها يمكن أن يصنفوا فى فئتين:

فئة الصفوة المختارة، وفئة الجماعات الوطنية من أهل البلاد، وكانت تدأب على تثقيف أفراد الفئة الأولى بالثقافة الفرنسية، وتعلمهم عاداتها وأساليب حياتها ليغدوا فرنسيين قلباً وقالباً أما أبناء البلد فلم يكونوا يتلقون إلا شكلاً خفيفاً من أشكال التعليم الأولى فى مدارس أقرب إلى الكتاتيب منها إلى المدارس، ومن هذا يبدو بجلاء أن الفرنسيين آمنوا بسياسة القياس أى وضع الأمور كلها على أساس قياس واحد معين، بينما لم يؤمن البريطانيون بهذه السياسة إطلاقاً. واتبع البلجيكيون خطأ لا يختلف عن الخط الفرنسى بتمييزهم بين الصفوة المختارة وأبناء البلد، وإن اختلفوا عن الفرنسيين فى أنهم كانوا يرون فى ممتلكاتهم الأفريقية مجرد

شئ يملكونه، ولم تساورهم الفكرة التي ساورت الفرنسيين في أن يدمجوا مستعمراتهم ببلاد فرنسا، ولم يكن هناك في المستعمرات البلجيكية أى تعليم بعد حدود التعليم الأولى. أما البرتغاليون والأسبان فقد رأوا بعين أنظمتهم الحاكمة في بلادهم في المستعمرات الأفريقية مجرد موارد طبيعية وأولية يستغلونها بشئ من التجرد عن الإنسانية بل وبشئ من الوحشية، تماما كما يستغلون أية موارد طبيعية تقع في متناول أيديهم، وينطبق هذا الوصف الأخير على الألمان عندما كانت بلادهم في عداد الدول التي تستعمر أفريقيا..

وقد أثرت هذه الفروق على الدول الأوربية الاستعمارية في أفريقيا، وانعكست على المشاكل التي تواجهها القارة في عملية تحولها الجديدة، بكل ما في هذه المشاكل من خطورة وتعقيدات. وليس السبب في أن أفريقيا قد استقلت بصورة مفاجئة لتجد نفسها مثقلة بأعباء المشاكل التي لم تفكر في وجودها حتى كان يمكن رسم مخطط لها ليواجه جذور السياسات الاستعمارية وأعماقها، إذ على الرغم من أن ميثاق الأطلسي بنقاطه الثماني - وهو الميثاق الذي وقعته بريطانيا وأعلنت عزمها على تطبيقه بالنسبة إلى أفريقيا - فإن التكهّنات - حتى عند أصدق العارفين - لم تكن تتوقع حلول استقلال أفريقيا قبل مضي ستين عاما أو مائة عام على الأقل. لقد نشرت صحيفة «تايم اند تايد» في عددها الصادر في العاشر من فبراير عام ١٩٤٠ مقالا عن «مستقبل المستعمرات» عرض فيه كاتبه نبوءة سبقت صدور ميثاق الأطلسي، وهو الدكتور دبليوبي بمفروود: إلى أن مشروعا يوضع لمنح المستعمرات استقلالها في غضون ستين عاما، ولم تتوقع اللجنة الأمريكية لشئون أفريقيا التي عقدت جلستها في عام ١٩٤٢ لدراسة أهداف الحرب والسلام.. أن يحصل الجيل الذي ينتمى إليه أمثال: كوامي نكروما واكو ادجيبي وروى لوهر وابانجا أودو اكايبو الذين قدموا إليها المذكرات باسم بلادهم غانا وسيراليون ونيجيريا على استقلال أفريقيا، وحريتها، أو حتى أن يطالبوا بهذا الاستقلال.

وفي سلسلة مقالات نشرتها ماجيرى بيرهام في صحيفة التايمز اللندنية في عام ١٩٤٢ تحت عنوان «أمريكا والامبراطورية» ورد ما يلي:

«كثير علينا أن نأمل في طلوع صوت من هذه البلاد يحمل طابع القيادة يعلن



للعالم خطة صريحة وواضحة عن التقدم الذى نبغيه والذى يجب أن يستهوى رجل الشارع فى بريطانيا وفى المستعمرات ويدعوه إلى العمل مع إخوانه هنا وهناك فى تعاون وثيق لتحقيق هذا التقدم، هناك مصاعب وأخطار فى إعلان الخطط وإذاعتها، أما اليوم فهناك مصاعب وأخطار فى عدم إعلانها؛ فمن السهل أن تفهم هذه اللغة التى نقرحها فى أمريكا وأن تعمل على كسب ذلك التعاون الكامل الذى يتعذر بدونه توقع أى استعادة لممتلكاتنا الضائعة أو ضمان مستقبل امبراطوريتنا وجامعة شعوبنا وريختها.

وقد أطلق البعض على أقوالى هذه صفة الانهزامية، لكنها واقعية لا انهزامية أن نعترف بالتضييق النسبى لحدود مركزنا العالمى، وهو تضييق يختلف كل الاختلاف عن تدهورنا الكلى المطلق، وسيكون مركزنا أقوى وأشد إذا نقلنا مواقعنا من الدعائم غير السليمة إلى أخرى سليمة وثابتة.

ومن المحتمل أنه كانت هناك أوضاع ثلاثة مكنت حملات الإثارة السياسية لتحقيق استقلال أفريقيا من النجاح، وكانت حيازة بعض الدول الأوربية، وبينها الدول الضعيفة كالبرتغال وأسبانيا لمستعمرات فى القارة الأفريقية حرماناً لبعض الدول القوية جداً كألمانيا مثلاً منها، حافظاً دائماً للحرب وشنها ولقد أشار مالىنوفسكى إلى أن الزحف على أفريقيا بعد الثورة الصناعية فى أوروبا لم يكن بالشئ العارض الذى لا سبب له، فقد أتاح هذا الزحف لأوروبا فرصة السيطرة على موارد أفريقيا وعلى الأيدى العاملة الرخيصة فيها، ولقيت أوروبا فى زحفها هذا العونَ والمساعدة من الأمريكين المتشبعين بالحرص على المصالح المالية والتجارية. وفى وسعنا أن نضرب مثلاً بالكونغو؛ إذ لولا العون الأمريكى لما تمكن ليوبولد ملك بلجيكا من وضع هذه المستعمرة فى جيبه، وعثرت أوروبا فى أفريقيا على مصدر ضخم للموارد الأولية وعلى سوق مستسلمه لتصريف منتجاتها، ولم يكن فى وسع ألمانيا أن تسمح بعد الحرب العالمية الأولى بضياع نصيبها فى هذه المستعمرات وأن يستمر هذا الضياع، وبدأ حل الامبراطوريات كحل بديل عن الزحف الجديد على أفريقيا، يضاف إلى هذا أن الامبراطوريات كانت أوسع بكثير من أن تتمكن صاحباتها من الدفاع عنها، وفى وقت واحد. ولا ريب فى أن نجاح الغرب فى الفصل بين الاستقلال الاقتصادى والاستقلال السياسى يجب أن يعتبر

بحكم الطبيعة والواقع حافظا كيميائيا يحلل الموقف السياسى نفسه .

أما وقد تحقق لأفريقيا الآن استقلالها السياسى بكل ما يصاحب هذا الاستقلال من مشاكل يمكن تصنيفها لمشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وتربوية، فقد بات لزاما عليها أن تقرر ما تصنعه بهذه المشاكل والطريقة التى تعالجها بها .

ولقد كانت بعض المشاكل الاقتصادية ثمرة عارضة لتحوُّل المقاطعات والأقاليم بصورة مفاجئة إلى دول ذات سيادة، وفى وسعنا أن نحسب المشاكل الاقتصادية الملازمة لعملية التمدين (أى الإسكان فى المدن) من أهم هذه المشاكل، ففى أفريقيا لم تكن عملية التحول إلى المدن مصحوبة دائما وبصورة عامة بالتصنيع، أما فى غير أفريقيا فقد كان التصنيع دائما سببا من أسباب التحول إلى المدن، وقد أدى الافتقار إلى هذه الصلة فى أفريقيا إلى إثارة قضايا متعددة عن طاقة المدن الاقتصادية فى تأمين الحياة لتزايد اعداد السكان باستمرار .

ولقد أتى لكثير من النازحين إلى المدن أن يكسبوا المال وأن يحملوه إلى القرى التى ينتمون إليها، وهذا يعنى أن جزءاً فقط من دخولهم أو مكاسبهم على الأصح يتوفر لحاجاتهم الفورية والضرورية فى المدن التى انتقلوا إليها .

أما حياكة الثياب فقد أفلحوا بتركيز نشاطهم على الأنواع الأكثر جودة وبذخا من القماش، فى تحديد الأسعار العالية التى يريدونها، وحمل الأوروبيون إلى أفريقيا سلعاً جديدة وحاجات من النوع الذى يفوق فى إتقانه الموجود منه فى أفريقيا، ويتولى التجار الأوروبيون تزويد الأسواق الأفريقية بهذه السلع مستعدين إلى أوروبا جميع الأموال التى تستنزف على صناعيتها وتجاريتها، ونشأت الاحتكارات بكل ما تعنيه من تحديد استبدادى للأسعار، واستغلت الأرباح البسيطة التى يجنيها المحتكرون فى أفريقيا فى إقامة صناعات تنتج السلع التى تحدثنا عنها، ونمت الإجراءات النقدية بصورة ضخمة إذ أرغم الصناعيون الأوروبيون تجار أفريقيا على أن يدركوا أن لهم وكلاءهم التجاريين فى أفريقيا .

أما بالنسبة إلى التطور الصناعى فى أفريقيا فقد ترك أمره إلى الشركات الخاصة التى أظهرت بعض التمتع عن طريق دفن رأسمالها وعدم إظهاره، إذ أن نسبة الفائدة لم تكن مرتفعة إلى الحد الكافى، وكانت المصلحة الاجتماعية ذات وزن

كبير، ولذا لم يجر تطوير طرق المواصلات على نطاق قومي واسع، ولم تتطور السكك الحديدية ولا الطرق البرية أو الطرق المائية تطوراً كافياً، ولا سيما الأخيرة منها، فقد ظلت مفتقرة إلى أى تطوير، وعوضاً عن ذلك قذف بأموال ضخمة فى حفائر المناجم، إذ أن الشركات الخاصة تأمل، ولها الحق فى هذا الأمل، فى جنى أسرع الأرباح وأوفرها عن طريق هذه المناجم، واتجهت الجهود فى الحقل الزراعى إلى إنتاج الحاصلات لتصديرها لا لاستهلاكها محلياً، واتسعت مثلاً زراعات البن والشاي والكاكاو والقطن اتساعاً كبيراً بينما ظل الأفريقيون يعانون من نقص الغذاء. وعلى الرغم من أن أفريقيا محاطة من جميع جهاتها بالمحيطات فإنها تضطر إلى استيراد الأسماك المحفوظة والمعلبة من الخارج، ونحن نرى أساطيل الصيد اليابانية والأوربية تجول فى مياه الساحل الغربى لأفريقيا، ولم تعمل هذه الدول على تطوير المهارات الصناعية فى القارة، أما اليد العاملة الأفريقية فيستزف نشاطها وتبرز حيويتها فى الأعمال العادية فى المزارع والمناجم.

واحتياجات أفريقيا الاقتصادية ضخمة كل الضخامة؛ فهى فى حاجة إلى المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الفنية وإلى المستشفيات والطرق والسكك الحديدية ومشاريع المياه والكهرباء والغذاء واستغلال الثروات المعدنية، ولا يستطيع الأفريقيون الاعتماد على أنفسهم كثيراً فى تأمين حاجاتهم، إذ أن دخولهم الشخصية ضئيلة بينما الأسعار مرتفعة كل الارتفاع، ومن هنا أصبح من الواجب الدولى أن تؤمن الخدمات للناس على نطاق غير مألوف فى كثير من البلاد، ولذا بات لازماً تأمين الأموال اللازمة للإنفاق على هذه الخدمات، وبات من الضرورى أيضاً أن تنتج أفريقيا الثروة التى تحتاج إليها.

وليس ثمة من شك فى أن هذه المشاكل هى من الشدة والخطورة بحيث تتطلب حلاً جذرياً، والحل الجذرى هو التصنيع، وسيؤدى هذا التصنيع أيضاً إلى تنويع منتجات أفريقيا الأولية، وهناك طريقان مفتوحان للتصنيع أحدهما زراعى والآخر صناعى، وعلى أفريقيا أن تقوم بعملية تقييم صحيحة لمواردها فى كل من الاتجاهين لتقدير إمكانياتها، ويبلغ عدد سكان أفريقيا أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة، بينما تبلغ مساحتها نحو ثمانية عشر مليوناً من الأميال المربعة، وهى مساحة تعادل أوروبا والولايات المتحدة والهند والصين معاً، ومن الواضح أن أرضاً مساحتها



فى مثل هذا الاتساع لا يمكن أن تكون مشكلة لأفريقيا، ففى القارة مساحات شاسعة من الأراضى الشديدة الخصوبة التى لا تحتاج إلى وسائل كيمياوية لتأمين خصوبتها، وفى أفريقيا موارد هائلة من الأحراش والحيوانات والموارد المعدنية، ولكن عدد العمال الفنيين فيها محدود، ولذا فهى مفتقرة إلى اليد العاملة الفنية وإلى رأس المال، وقد لا تكون الحاجة فى الصناعات الزراعية كبيرة إلى اليد العاملة الفنية بقدر ما تحتاج إليها الصناعات الأخرى.

وفى غابات أفريقيا الوسطى كميات كافية من الأخشاب لاستهلاك الأفريقيين وللتصدير أيضاً، وهناك كميات وفيرة من الأخشاب التى تستخدم فى استخراج الأصباغ ومن الأخشاب اللازمة لصنع الأثاث وفى الإمكان إعداد وديان أفريقيا وسهولها وهضابها لزراعة الخضر والحبوب والفواكة، وفى الإمكان أيضاً زراعة كميات ضخمة من الطباق... إلخ.

وفى الإمكان كذلك أن تصبح المساحات المزروعة فى أفريقيا الشرقية وحدها معادلة للولايات المتحدة، وأن تزرع بمحاصيل البلاد الحارة والمعتدلة لتصديرها؛ فالأناناس الذى ينتج فى أفريقيا الغربية، يعتبر من أجود الأنواع فى العالم، ولكن قدرته على البقاء مدة طويلة غير متوافرة، ولو أمكن العثور على طريقة لحفظه فإنه سيجد سوقاً عظيمة للتصدير، وليس ثمة شك فى أن هذه الأهداف الزراعية تخلق بالطبع المشاكل الخاصة بها سواء منها التقنية أم الثقافية، وفى الإمكان حل جميع المشاكل التقنية، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة كبيرة من العمال الأفريقيين قد امتصتهم الأعمال التى لا علاقة لها بإنتاج المواد الغذائية، فإننا ندرك أننا إذا استثنينا الكاكاو؛ فإن جميع ما ينتجه فلاحو أفريقيا يستهلك فى إطعام كاسبى الأجور من الأفريقيين، وهناك إجراءات زراعية معينة لم تؤد إلى أية نتيجة، وقد أدت طريقة تحويل الزراعة من مكان إلى آخر وزيادة عدد الأفدنة لكل فرد إلى الإضعاف من خصوبة الأرض فى بعض المناطق الأفريقية.

ولما كانت المساحات بالأفدنة التى يملكها الناس آخذة فى الازدياد، فإن الفائض من الأراضى آخذ فى النقصان، كما أن الفترة الزمنية التى يسمح فيها ببقاء قطعة من الأرض فى حكم «الراحة» للاستجمام من عناء الفلاحة استعداداً لإعادة

زراعتها تنخفض إنتاجيتها انخفاضاً كبيراً، يضاف إلى كل هذا ما تحدثه عوامل التعرية الطبيعية في الأرض من سلب لتربتها.

وما لم يسارع الأفريقيون إلى استخدام الوسائل الفعالة لحفظ التربة وزيادة خصوبتها عن طريق الأسمدة الكيماوية، فإن الزراعة التي يقوم بها الأفريقيون أنفسهم ستسير في طريق الاضمحلال والانحطاط، ويحتاج الأفريقيون إلى وسائل محسنة للبذور والحصاد للحصول على إنتاج أجود وأفضل، ولما كانت الأسمدة الكيماوية باهظة التكاليف، فإن في الإمكان استخدام الأسمدة العضوية بكميات أوفر كإجراء اقتصادي يوفر المال، وقد أجريت التجارب والبحوث العلمية في مواضيع اختيار المحاصيل وتحديد الدورات الزراعية لانتقاء المحصول الذي يصلح لكل شكل من أشكال التربة، ولا ريب في أن الأفريقيين قد استخدموا نظام الدورات الزراعية حتى قبل توغل الأوروبيين في بلادهم، وهم يزرعون على سبيل المثال الذرة والقطن وال فول وال فول السوداني للحفاظ على محاصيل جاهزة دائماً في أفضل مستويات الأسعار بسبب عامل الموسم الزراعي، كما أنها وسيلة من وسائل تقليل الفترة الزمنية في إراحة الأرض الزراعية.

وتصلح المناطق الجافة من أفريقيا، كشمال غانا ونيجيريا وفولتا العليا وغيرها.. كأراضي للمراعى أكثر من صلاحيتها للزراعة، وفي وسع المسئولين الإكثار من تربية الحيوانات في هذه المناطق وفي غيرها ككينيا وتنجانيقا مثلاً، وإنتاج أعداد كبيرة من المواشى التي تخصص لاستخراج وتأمين اللحوم أكثر من حاجات أفريقيا نفسها، صحيح أن هناك جماعات من الرعاة في أفريقيا يحسبون ثرواتهم بما يملكونه من رؤوس ماشية بدلاً مما ينتجونه من حليبها، وهؤلاء تحول تقاليدهم شبه الدينية بينهم وبين تسويق حيواناتهم أو بيعها، ولكن هناك أماكن أخرى في أفريقيا كافية لتربية أعداد كبيرة من الماشية، حقاً إن تربية المواشى في أفريقيا تتعرض لنكبات من الأوبئة المنتشرة كالحملى الاستوائية وأمراض المثانة والجمرة والطاعون وحمل الساحل الشرقي، ولكن في الإمكان التغلب على جميع هذه الأوبئة عن طريق خلق المناعة أو التطعيم أو الفصد أو العزل. وقد ازداد عدد الماشية في كينيا وأوغندا، حيث ارتفعت أساليب مكافحة الأمراض الحيوانية ارتفاعاً كبيراً بنسبة هائلة. ويمكن حل مشاكل المراعى عن طريق تربية أجود أنواع الماشية لإنتاج

الحليب واللحوم، وكذلك عن طريق السيطرة على عمليات الرعى للحيلولة دون ضياع تسهيلات المرعى ضياعاً كلياً عن طريق إضعاف المراعى، وكذلك بزيادة هذه المراعى فى المناطق القاحلة والمجدبة، وفى وسع مشاريع الرى أن تؤمّن المياه للأراضى الصالحة للمرعى حيث يتوافر العشب، ولكن ينعدم الماء الصالح للشرب وتحصل بعض الماشية فى جنوب أفريقيا على الماء من الآبار التى يخترن الرعاة المياه فيها. ولا ريب فى أن تحويل تربية الحيوانات إلى عملية اقتصادية نافعة يخفف الضغط على الأراضى التى تستخدم فى الرعى، وفى الإمكان أيضاً حل المشاكل الزراعية؛ إذا أنها تتعلق فى الغالب بالموقف العام من الأراضى، وكثيراً ما تعقد المقارنة بين الحقوق الفردية للمزارعة وبين الحقوق الجماعية فى الأرض لمصلحة الأولى طبعاً، ويقال إن الحقوق الجماعية تنطوى على بعض المخاطر التى تهدد أى تطوير خاص بالأرض، بينما يقال إن الحقوق الفردية فى المزارعة تدفع الإنسان أكثر إلى اقتراض المال لتطوير الأرض التى يملكها منه لتطوير الأرض التى يسمح له مجرد سماح باستخدامها.

لكن النظام التقليدى لمزارعة الأراضى ينطوى على أخطار تهدد استقراره وضماناته؛ لأن تخصيص الأرض للأسرة كان دائماً فى حكم الالتزام المدنى، وقد أوجد استغلال الأراضى دائماً حقوقاً تفضيلية وإيثارية؛ ففى روديسيا الشمالية مثلاً، سنّت الحكومة نظاماً لإيجار الأرض، نجد أن المتصرفين بالأرض يجدون فى عدم وثوقهم من تمكينهم من دفع قيمة الإيجار فى السنة التالية سبباً للامتناع عن القيام بعمل كبير فى الأرض التى يتصرفون فيها فى هذا العام، ولا تقوم المشكلة الرئيسية فى وجود أخطار اطمئنان المرء لبقاء الأرض فى حيازته، وإنما تقوم فى توفير القروض، وفى طراز هذه القروض يمكن توافرها، وهناك دائماً خطر مائل فى أن القروض التى يتم الحصول عليها من مصادر بعيدة لا علاقة مباشرة لها بالمزارعة كالمصارف مثلاً قد تستخدم فى الإنفاق على أغراض أخرى غير الأغراض الزراعية، وتكون نتيجة مثل هذا الوضع أن المزارع بدلاً من أن يعمل على تحسين مزرعته وبالتالي على زيادة دخله يكتفى بمجرد تقدير ما تنتجه أرضه من دخل فى محصولها المقبل، ويرهن هذا الدخل مقابل الحصول على قرض أقل منه بكثير، وذلك لأن الفرق يستنفذ فى دفع فوائد القرض نفسه، وقد أضاع عدد كبير من



المزارعين مزارعهم بعد أن استولى عليها المرابون والذين يعيشون على المضاربات من هذا النوع، وهناك من يقول إنه يجب أن يُعهد بكافة أراضي الدولة إلى الحكومات المركزية بوصفها السلطة الجديدة المطلقة في المنطقة ولكن مثل هذا الأجراء يؤدي إلى المغالاة في إضعاف الاتجاهات وتصعد الارتباطات والوشائج القبلية، وحتى تحقق هذا الرأي فإنه سيجعل من الإدارة شيئاً مستحيلاً ويؤدي إلى قيام أكثر الأنظمة البيروقراطية تعسفاً وظلماً، وسيكون من المستحيل بالنسبة إلى أية حكومة أفريقية - ولا سيما في البلاد التي يسود الإجحاف فيها - توزيع الأرض؛ كما هو الحال في كينيا مثلاً، أو في جنوب أفريقيا، إذ تصدر الأرض لتتولى الحكومة إعادة توزيعها، وهذا لا يشكل عدالة وإنصافاً.

وفي توسيع ونمو وتقديم التعاونيات الزراعية يمكن أن تحدث ثورة زراعية عن طريق قيام الزراعة الآلية والمشاركة في مساحات أوسع من الأراضي.

وتؤدي الأساليب التعاونية أيضاً إلى تبسيط مشاكل النقل عن طريق امتلاك التعاونيات لسياراتها، وتستطيع الأنظمة التعاونية أن توفر القروض للمزارعين وأن تشرف على إدارتها وتوزيعها بحيث تضمن أن جزءاً كبيراً منها على الأقل، سيصرف على مشاريع تحسين الزراعة، وفي وسعها أيضاً أن تملك الآلات التي تستطيع أن تؤجرها إلى المزارعين بأسعار أرخص من تلك التي يدفعونها للشركات، وسيكون من الضروري بالنسبة إلى أية حكومة أفريقية في شرق أفريقيا وجنوبها أن تحصل على الأرض لتوزيعها توزيعاً عادلاً، وعندما تفعل أية حكومة ذلك فإنها تجد نفسها مضطرة، بصورة طبيعية، إلى التعويض على الملاك السابقين على ما قاموا به من تحسين للأرض، ولكن عندما ترتفع قيمة أية قطعة من الأرض المملوكة ملكية خاصة بسبب التحسينات التي أدخلتها الحكومة عن طريق المشاريع العامة فإن الحكومة المشتري للأرض لا تجد نفسها مضطرة إلى دفع هذه الزيادة الإلزامية للمالك الذي لا فضل له في رفع سعر أرضه.

وهكذا لما كانت أية زيادة في قيمة ملكية خاصة ناجمة عن عمل تطويري قامت به الحكومة من منطقة قريبة من تلك الملكية الخاصة وأنفقت عليه من الموازنة العامة تعتبر منطقة في حكم التقديرات المستقلة، فإن العدالة الاجتماعية لا تسمح بدفع

هذه الزيادات فى قيمة الملكيات الخاصة عند تقدير التعويضات التى يجب على الحكومة أن تدفعها لأصحاب هذه الملكيات.

وتحتل احتمالات الموارد الناجمة عن مشاريع التصنيع مكانا مهما.

فأفريقيا تنتج كميات ضخمة من المعادن، وقد أفادت أساليب الإنتاج المكثف فائدة كبرى؛ فمثلا الكوبالت الأفريقى الذى لم يكن عنه غنى فى يوم ما فى صناعة الفولاذ اللازم للآلات السريعة، فإن المنطقتان الوحيدتان فى العالم اللتان تنتجان الكوبالت بكميات كبيرة ومهمة، موجودتان فى أفريقيا.

وكذلك توجد أضخم مخزونات النحاس فى أفريقيا وذلك فى الهضبة المنتجة للنحاس فى كاتانجا وروديسيا الشمالية، وتمثل مخزونات الراديوم فى الكونجو ٦٠ فى المائة من موارد الغرب من هذا المعدن الثمين النادر، وهناك كميات ضخمة من الذهب فى جنوب أفريقيا وفى غانا، ويعتبر ماس أفريقيا من أجود أنواع الماس وأضخمها فى العالم.

وفى غانا وسيراليون توجد كميات كبيرة من الماس الصناعى، وتنتج كذلك ٢٠٪ من الإنتاج العالمى من المنجنيز، ويمكن القول بأن أراضى غانا يتوافر فيها المنجنيز والبوكسيت. ولا تعتبر أفريقيا مفتقرة إلى الحديد الذى يوجد متوافرا فى جنوب السودان وجبال أفريقيا الشرقية، وفى القارة يوجد بعض الفحم والنفط وليست هناك من قارة حبتها الطبيعة ما حبت أفريقيا فوق الأرض وفى باطنها. ولا تفتقر إلا إلى شيئين هما: المهارة الفنية، ورأس المال. وهذان العاملان ضروريان كل الضرورة لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات جاهزة، ولو قدر لأفريقيا أن تحسب مواردها على صعيد قارى فإن فى وسعها أن تقول بأنها تملك مخزونات معدنية واحتمالات زراعية وحسن نية دولية ضمن حدودها، وتملك أفريقيا فى داخلها كالاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة جميع الموارد الأولية التى تحتاج إليها فى تنفيذ مشاريعها الصناعية.

وفى وسع أفريقيا أن تقلل من خطورة افتقارها إلى رأس المال عن طريق تحسينها لزراعتها وتطويرها، ويمكن اعتبار نقص السكان فى القارة على هذا الصعيد عاملا مهما إذا أنه يشجع على التصنيع الزراعى كوسيلة من وسائل التقدم الاقتصادى،

فالدانمارك ونيوزيلنده مثلا تعتمدان على الاقتصاد الزراعى كل الاعتماد، ولقد ساعدهما نقص السكان فى أراضيها على بناء مثل هذا الطراز من الاقتصاد؛ إذ سهل عليهما تجميع كميات كبيرة من الفائض لتصديره، وهناك فى الواقع مزية للصناعات الزراعية، وهى أن المهارات الفنية التى تتطلبها أكثر بساطة وأسهل على التوفير إذا ما قورنت بالمهارات التى تتطلبها صناعة السلع الصناعية على المدى الطويل، كما أن المنتجات الزراعية أسهل فى التصريف من السلع الصناعية.

وهناك إجراءات أخرى عملية يجب على أفريقيا اتباعها، إذا كان لا بد من علاج النقص الخطير فى رأس المال، ومن الواجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من استخدام رأس المال الذى يملكه الأفريقيون أنفسهم فى تنمية بلادهم بدلا من إيداعه فى المصارف الأجنبية. وعلى أفريقيا أن تؤمن أصحاب رأس المال على أموالهم تحت كافة الظروف، ومن الواجب تشجيع التوفير فى المصارف الأفريقية شريطة تلافى الأثر السلبي الذى يتركه التوفير على عمليات الاستثمار؛ إذ أن توفير المال يعنى عدم استثماره، علماً بأن المصارف الرسمية والتعاونية تستطيع أن تستخدم ما يجمع من الودائع فى إقراض المشاريع الاقتصادية النافعة.

ويعتبر الإشراف على تحديد الأرباح إجراء آخر من الإجراءات التى يمكن اتخاذها لمساعدة رأس المال على التكوين؛ إذ طالما أن الأرباح التى تجنى من الأرض الإفريقية تتسرب إلى خارجها، فإن هذه الأرباح تضع قيوداً منظماً على نمو رأس المال فى أفريقيا، ومن الواجب إيجاد التناسب أيضاً بين الأجور والإنتاج، فحيث لا يبلغ الإنتاج الحدود القصوى يجب ألا ترفع الأجور من قبل الدولة لما يؤكد رفعها من عرقلة لنمو رأس المال.

واستكمالاً للبحث فى الأمثلة عن الطريق التى يمكن بناء رؤوس الأموال بواسطتها، يمكن القول أن واجب أفريقيا ألا تكون شديدة الخجل وأن لا يحول خجلها دون إقدامها على أساس دعوة رأس المال الأجنبى إلى العمل فى أفريقيا شريطة أن تدار بأيدي أفريقية وذلك عن طريق ضمان الحماية الوقائية اللازمة للإسراع فى اقتباس الأفريقيين للمهارات الفنية.

وحرى بالمرء عند دراسة المشاكل السياسية فى أفريقيا أن ينظر إلى أشكال



المنظمات السياسية التى نشأت فى القارة وترعرعت؛ إذ ن هذه المنظمات هى التى ستتولى حل المشكلات السياسية، وأن إدراك هذه المشاكل وتصويرها لا يقومان إلا على صعيد هذه المنظمات وضمن الوطنية الأفريقية، أولا هما: مشكلة السلطة. وأخراهما: مشكلة الوحدة، أى مشكلة الطريقة التى تتمكن بواسطتها جماعة فرعية من أمة أو بلاد معينة من الوصول والسيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية، وكذلك مشكلة الطريقة التى يمكن بواسطتها الحفاظ على ولاء الشعب أو ضمان تسليمه بالأمر الواقع على الأقل.

وقد شغلت المشكلة الأولى أذهان المنظمات السياسية الأفريقية أكثر من المشكلة الثانية، وهذا شأن الحركات الوطنية دائما، فهذه الحركات تفرض باستمرار شكلا من أشكال الانسجام والوحدة الوطنية، من هنا ينشأ المقارنة الجديدة التى باتت مألوفة بين أحزاب الأقلية والأحزاب الجماهيرية والتى تعتمد أسلوب التنظيم بعد أن كانت تعتمد فى الماضى وجود الصفوة فى هذا الحزب والجماهير فى الحزب الآخر.

وتسيطر الأحزاب الجماهيرية فى أفريقيا اليوم سيطرة كاملة غالبا، وكان السائد قبل سنوات أن أحزاب الصفوة فيما كان يطلق عليه اسم أفريقيا الفرنسية هى التى تسيطر على المسرح بدعم من الإدارة الفرنسية. ولكن بانتصار الحزب الديمقراطي فى ساحل العاج انتهى عهد سيطرة أحزاب الصفوة فى أفريقيا الفرنسية. ويطلق على هذه الأحزاب اسم (الصفوة) لأنها تضم عدداً من الشخصيات ذوى النفوذ والمكانة، ولأنها لا تحصل على ولاء الأتباع لها عن طريق التجاوب المباشر مع رغباتهم، بل عن طريق أسماء الشخصيات الإقليمية التى تؤلف هذه الأحزاب وما يحيط بها من هالات سحرية وما تستثيره هذه الشخصيات من ولاء. ولكن لما كانت أحزاب الصفوة لا تعنى بمحاسبة بعض أعضائها فى المناطق المختلفة التى ينهبونها وتسهل أيضا تثبيت أقدامها على مختلف الفروع المحلية، فإن هذا الإهمال يؤثر تأثيرا خطيرا على استقرارها؛ إذ أن الضعف الذى قد تصاب به شخصية مركزية من هذه الشخصيات يؤدى إلى ضعف الدعوة التى يثيرها صاحب هذه الشخصية ضمن نطاق حزب الصفوة الذى ينتمى إليه، ويتخذ النقاش داخل هذه الأحزاب فى أوقات الأزمات صورة غير منظمة ويتحول إلى شكل مهاترات تتعلق

بالتشهير بالحزب بدلا من المجالات المنطقية التى تتناول الحزب ومساوئه، ويتخذ سلوك الأتباع المحيطين للحزب صورة غير حقيقية، وهنا يعرض الحزب صورة من صور النقد والتناقضات التى تطبعه بطابعها، وهى الافتقار إلى الانضباط المنسق الذى تتميز به الجماهير كما يعرض ميلا واضحا إلى الانقسام..

وتتركز فى أفريقيا أحزاب الصفوة فى الشيوخ القبليين ورجال الأعمال الناجحين، ولعل أصدق الأمثلة على أحزاب الصفوة هذه حزب الاتحاد النيجيرى للمستقلين وأنصارهم فى النيجر، وحزب مؤتمر الشعب لشمال نيجيريا، وهناك أحزاب عنصرية يمكن أن تحسب فى هذه الزمرة من أحزاب الصفوة لأنها تعتمد على الكيانات القبلية. ومن أمثلة هذه الأحزاب العنصرية «حزب التضامن السنغالى» الذى يضم كبار الشخصيات الريفية فى البلاد. وقد تكون أخطار القبلية فى التجمعات الكبيرة وهى التى انتشرت هذه الأيام فى أفريقيا أكثر منها فى أى وقت آخر جسيمة كل الجسامة، وهى تتبع فى الغالب من تنظيم الأواصر العنصرية فى قوى سياسية فعالة، ويمكن تفسير انتصار القوى السياسية بأنها تغليب لتجميع عنصرى معين، وهنا تثار النزعات الانفصالية الكامنة عند الشعوب الأفريقية الواسعة الخيال، وتشهد خطورة هذه الأحزاب العنصرية حقا فى كينيا وأوغندا والكونجو وغيرها لأن هذه البلاد هى من المناطق التى لم تتمكن فيها مثل هذه الأحزاب من إحراز الأغلبية الحاسمة، أما فى اتحاد نيجيريا حيث ترتبط الأحزاب بالتجمعات العنصرية، فإن هذه الأحزاب تمكنت على الصعيد الإقليمى من إحراز أغليات ساحقة تكاد تشبه الإجماع، ومن هنا لم يعد لوجود التجمعات العنصرية الصغيرة أية أهمية بحيث تشكل مشكلة للوحدة الإقليمية.

فحزب العمل مثلا مرتبط بقبائل اليوريا فى غرب نيجيريا، ووجود أقلية ضئيلة من «الايبوا» لا يشير أية مشكلة خطيرة بالنسبة إلى حزب العمل، وليست الأحزاب العنصرية دائما من أحزاب الصفوة، إذ أن كلا من حزبى المجلس الوطنى النيجيرى والكمرون والعمل يستندان على الرغم من زعامتها التقليدية على تأييد الجماهير.

ويمكن القول بالنسبة إلى أحزاب الصفوة أن الروابط الداخلية بين فروعها روابط ضعيفة دائما، وأن تخصصها سىء كل السوء، وأنها إذا ما قورنت بالأحزاب

الجماهيرية فإنها تبدو مفتقرة إلى الانضباط وإلى الإسهام المباشر من أعضائها فى أعمالها، إذ أنها تعتمد فى الغالب على الأنصار والمؤيدين أكثر من اعتمادها على الأعضاء. وكثيرا ما تتعارض الطبيعة الشخصية لقيادة أحزاب الصفوة هذه مع نمو عضويتها بانضمام شخصيات محلية إليها، وكثيرا ما تحدث الانقسامات فى صفوف هذه الأحزاب، وتكون غالبا نتيجة صدام بين شخصية محلية كبيرة وبين زعيم قومى، وهنا لا بد وأن تنشق جماعة تؤيد تلك الشخصية على الحزب وتخرج منه، ويحدث أحيانا خلاف داخل الحزب ويتفتت وينتهى الأمر بإصابته بالخمول بعد النشاط والحيوية، وهنا لا بد وأن يشغل قادة الحزب أنفسهم، بالإضافة إلى أعمالهم الأساسية، فى اتخاذ القرارات، بالتوفيق بين المتخاصمين ووضع حد لهذه الخلافات المحلية، ولا ريب فى أن افتقار أحزاب الصفوة هذه إلى الانضباط وإلى الانسجام الداخلى الوثيق هو الذى يستهوى عناصر الزعامة والمشيوخ القبيلة إلى الانضواء فى صفوفها، ويؤدى عدم تنظيمها فى الوقت نفسه إلى الحيلولة دون وصول أى صوت من المستويات الدنيا للحزب إلى سمع قيادته الكبيرة، وتتجاوب هذه الأحزاب دائما مع آراء قادتها؛ لأن هؤلاء القادة يمثلون رأى العام الوحيد بها، ولذا فلا يمكن لها أن تضع سياسات تتجاوب مع الخير المباشر والفورى للجماهير.

ولما كان شيوخ القبائل قد عثروا فى هذه الأحزاب على فرصتهم الوحيدة فى تثبيت سلطاتهم التقليدية الآخذة فى الانحلال والتدهور بسرعة هائلة فإنهم أقبلوا على الانضمام إليها وتبنوا أهدافها محاولين إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سلطاتهم القبيلة، وكذلك إعجاب السلطات الاستعمارية بهم وتقديرها لهم وتأيدهم. ولكن هذه الأحزاب ما لبثت أن منيت بالهزائم الشعبية أمام الأحزاب الجماهيرية، ففى عام ١٩٥٦م هزم حزب الاتحاد السودانى الجماهيرى أحزاب الصفوة فى مالى، كما هزم حزب غينيا الديمقراطى الجماهيرى أحزاب الصفوة فى غينيا، وحمى وطيس النضال على خطوط متوازية فى البلاد التى كانت أحزاب الصفوة تحتل فيها المكانة البارزة، وقد اتجه النضال أول ما اتجه، وبصورته الرئيسية ضد التبعية السياسية، وقد حاولت عناصر الشيوخ فى أحزاب الصفوة هذه أن تؤكد حقوقها فى المركز السياسى فى الأقاليم التى تنتمى إليها، وفى الوقت نفسه كانت العناصر الجماهيرية



تنضم إلى أحزاب الصفوة هذه عن طريق تبعية لها لشيخها وزعمائها طلبا  
لحمايتهم، ولكن هذه العناصر ما لبثت أن رأت في الاستقلال السياسى ثورة  
اجتماعية لا عودةً إلى الأوضاع التاريخية القديمة، ووجدت فيه طفرة إلى الأمام لا  
استمرارا للحلقة التى كانت تدور فيها، وليس ثمة من شك فى أن الجماهير هى  
التي تفوز فى مثل هذه الصراعات التى تدور مع عناصر الصفوة المختارة، فقد  
تغيرت الأوضاع فى أفريقيا اليوم وأصبحت عناصر الصفوة معرضة للهزيمة كل  
الهزيمة؛ إذ أنها لا تستطيع أن تعدّ الجماهير بغير الحذر وضبط النفس.

**ومن هنا نتقل إلى الكتاب الثانى**

**وهو استقلال إفريقيا**

**أفريقيا**

**من الاستعمار إلى الاستقلال**

الجزء الثاني

**استقلال أفريقيا**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة

ترددت كلمة الاستقلال على لسان كل أفريقي من مدينة الكاب إلى تونس ومن داكار إلى مومباسا، واختلف معنى الاستقلال من منطقة لأخرى، ففي أفريقيا الغربية كان معناه نهاية الحكم الاستعماري وتحقيق السيادة الداخلية والخارجية، وفي شمال أفريقيا كان يحمل المعنى نفسه تقريباً، أما في أفريقيا الشرقية فكان يعنى حصول الدول الأفريقية على نظام الحكومة المسئولة أى تشكيل هيئات تشريعية ومجالس تنفيذية أغليبتها من الأفريقيين كخطوة ضرورية لتصفية الاستعمار نهائياً (أى الحكم الذاتى)، والأفريقيون فى جنوب أفريقيا كانوا ينظرون إلى الاستقلال على أنه الاحترام والمساواة أمام القانون وإطلاق حريتهم فى تنظيم أنفسهم فى نقابات وأحزاب سياسية وتغيير ظروف معيشتهم، ولكن أياً كان معنى الاستقلال فإن الهدف الحقيقى منه كان تولى مقاليد السلطة وحق تقرير المصير، وكان الأفريقيون يبحثون فى كل مكان عن سبيل يسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم وتطوير حياتهم.

وكانت الرغبة فى الحكم الذاتى والاستقلال تقترن بالمطالبة بمنحهم كافة الحقوق السياسية، وليس هذا غريباً، فالأفريقيون يكونون الأغلبية العددية ومنحهم الحقوق السياسية الكاملة معناه تأكيد سيطرتهم على كل بلد فى القارة الأفريقية، ولهذا أصبح هذا الشعار كلمة السر فى جميع الحركات الوطنية الأفريقية ومدعاة خوف البيض والأقليات الآسيوية.

ومن السهل القول بأن الاقتراع العام لا يحل المشكلات الأساسية فى أفريقيا لأنه قد يضع السلطة فعلاً فى أيدي الزعماء الأفريقيين، ولكنه لا يضمن استمرار ولائهم لمن أعطوهم أصواتهم، كما أنه لن يحقق التنمية الاقتصادية، فهو لن يخلق الفنين الذين تحتاج إليهم الصناعات التحويلية أو المعدنية التى يتوقف عليها رخاء البلاد، ولن ينشئ المدارس أو يدبر أمر المدرسين الذين تحتاج إليهم البلاد، إنه مجرد وسيلة للقبض على السلطة، ولكنه لن يتحكم فى طريقة استخدام هذه

السلطة أو كفالة ما تحتاج إليه هذه الدول الجديدة أشد الاحتياج من المهارات والخبرات.

ولكن من السهل أن يتفهم المرء سبب تمسك الزعماء الأفريقيين والشعوب الأفريقية بالحقوق السياسية الشاملة وحكم الأغلبية، فالزعماء يستطيعون في هذه الحالة عند مواجهتهم للمسؤولين الاستعماريين الإدعاء بأنهم أكثر تفهماً لرغبات الناخبين، فضلاً عن أن هؤلاء الناخبين أكثر استعداداً للسير وراءهم وبذل كل التضحيات الممكنة من أجل تحقيق الأهداف.

والواقع أن جميع الحجج التي يستخدمها الغربيون دفاعاً عن الديمقراطية يستطيع القادة الأفريقيون استخدامها ضد منطق المستوطنين البيض أو رجال الإدارة الاستعماريين الذي يبررون استمرار سيطرتهم بأنهم أقدر وأكثر تمرساً على الحكم من الأفريقيين ويضربون المثل على ذلك بما استطاعوا تحقيقه خلال فترة حكمهم.

وقد دار النقاش طويلاً بين دعاة «الحكومة الصالحة» ودعاة «الحكم الذاتي» خاصة في غرب أفريقيا وشمالها ووسطها، ولم ينكر أحد وجود مخاطر كثيرة في عملية الاستقلال، ولا شك في أن المشكلات التي واجهتها غينيا مثلاً بسبب انسحاب رجال الإدارة والمستشارين الفرنسيين فجأة قد ترك أثره على البلاد، وكذلك في دول غرب أفريقيا الفرنسية الأخرى، كما أن الطريقة التي عاملت بها غانا المعارضة قد دفعت رجال الدولة في نيجيريا إلى التريث، وإن كان الاندفاع نحو الاستقلال لم يبطؤ قط، وقد قال أحد المسؤولين البريطانيين: لا جدوى من أن نقول للموجة التي على حافة شلالات نيجيريا: تمهلى يا أيتها الموجة قليلاً - فلن تثنى أية قوة عن التدفق.

ومع ذلك لم يعتبر الاستقلال الناجز هدفاً لبعض زعماء أفريقيا، وذلك لإدراكهم أن سبب ضعف نفوذ الأفريقيين، بل انعدامه في جنوب أفريقيا هو استئثار البيض بجميع السلطات السياسية منذ حصول البلاد على الاستقلال وانضمامها إلى الكومنولث عام ١٩١٠، ولهذا يعتقد الأفريقيون أنهم لم يحرزوا أى تقدم سياسى إلا إذا تنازل المستوطنون البيض طواعية عن بعض سلطاتهم واضطروا إلى ذلك اضطراراً تحت ضغط الأفريقيين أو الضغط الدولى، وقد أكدت

الأحداث صحة هذا الاعتقاد، ولو أن التيارات المعادية للتغيير أثبتت في كثير من الأوقات أنها أقوى من دعاة التغيير.

وقد قاوم الأفريقيون في اتحاد روديسيا ونياسالاند الاستقلال في البداية خوفاً من دعم سيطرة الأقلية البيضاء في كل من روديسيا الشمالية والجنوبية، ومن الجائز أن يكون مثلاً طيباً للمشاركة بين الأجناس المختلفة ويتقل أثره إلى جنوب أفريقيا إذا ما أحرز الأفريقيون تقدماً سياسياً سريعاً، ويأمل بعض الزعماء الأفريقيين في إمكان تحقيق هذا التقدم في ظل الأوضاع الحالية.

وقد كان من المحتمل انسحاب البيض في روديسيا الشمالية من الاتحاد إذا أحسوا بأن تقدم الأفريقيين ينطوي على أقل تهديد لوضعهم الحالي، ولهذا يجب أن تكون المساواة السياسية لجميع الأجناس لا أن يكون الهدف الأول للاتحاد، وقد يكون الاستقلال مدعاة للخوف أو موضعاً للرضا بقدر ما يحقق من توازن بين القوى المختلفة.

ولاشك أن إقامة علاقات طيبة بين المستوطنين البيض والأفريقيين هي مفتاح حل الموقف في المناطق التي يطالب بها الأفريقيون بتوسيع نطاق نفوذهم السياسي، إن لم يكن بالسيطرة التامة فعلى الأقل بالمشاركة الفعلية، ويعتبر المؤتمر الدستوري الذي عقد في عام ١٩٦٠، حدث بالغ الأهمية لتأكيد لسيادة الأفريقيين على كينيا بالرغم من نفوذ البيض، ولم تعد المسألة في كينيا مسألة إيجاد التوازن بين مختلف القوى، بل مسألة التعديلات التي يجب إدخالها في البلاد، وقد حققت الاستقلال ومن الممكن تحقيق ذلك بنجاح إذا فكر الأفريقيون والبيض ككينيين لا كأفراد في جماعات أجناس مختلفة.

لقد ظهر الاتجاه نحو الاستقلال في أفريقيا فجأة، حتى ليصعب على المرء تحديد بدء ظهوره، ففيما بين الحربين العالميتين لم يكن الأفريقيون يجاهرون برغبتهم في الاستقلال إلا في النادر، ولا يعنى هذا أنهم لم يكونوا يدركون أهمية الاستقلال، فقد ظهر بعض الزعماء السياسيين الواعين قبل الحرب العالمية الثانية، نذكر منهم على سبيل المثال «ننامدى ايريكوى» في نيجيريا وكانت حركة الوحدة الأفريقية تتحدث عن استقلال الدول الأفريقية، بالرغم من تركيز نشاطها خارج القارة



وأنشأت المستعمرات البريطانية هيئات نيابية تضم عدداً كبيراً من الأفريقيين المعينين، وانبثقت في بعض الأحيان، انتفاضات شعبية كشفت للأفريقيين عما يستطيعون عمله بتوحيد جهودهم مثل الانتفاضة الشعبية التي وقعت في ساحل الذهب (غانا الآن) عندما فرضت الحكومة على الغانيين قطع أشجار الكاكاو المريضة، والاضطرابات التي قام بها العمال الأفريقيون في جنوب أفريقيا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه الانتفاضات والاضطرابات لم تحقق الغاية بل أدت إلى العكس وتشديد القيود على التنظيمات العمالية الأفريقية.

والواقع أن السعى نحو الاستقلال لم يظهر بشكل سافر عند قيام الحرب العالمية الثانية، بل بعدها، فقد جندت الدول الاستعمارية الآلاف من الأفريقيين في كل من جنوب أفريقيا وروديسيا في القوات المقاتلة في شمال أفريقيا، كما ذهب آلاف الأفريقيين الكينيين إلى بورما، وآلاف أخرى من غرب أفريقيا الفرنسية للقتال في فرنسا أثناء المجازر الرهيبة التي ارتكبتها قوات النازي وتعلموا الشيء الكثير من استسلام فرنسا، وأدرك الأفريقيون بعد أن أفرعهم هجوم إيطاليا على الحبشة مدى كذب الإدعاء بأن الرجل الأبيض لا يقهر ورأوا جيوش البيض تهاجم وتنسحب كأي جيش آخر في العالم وخاضوا تجارب جديدة نقلوها إلى بلادهم بعد عودتهم.

وقد كان نقد الأمريكيين للاستعمار أثناء الحرب وبعدها، والهجوم العنيف الذي يشنه السوفييت ضد استمرار السيطرة الاستعمارية على المناطق المختلفة لهما دور كبير في إلهاب حماس الأفريقيين للاستقلال، ثم كانت الأمثلة التي ضربتها الدول الآسيوية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة حافز آخر قوى، وسواء كان السبب في تعاظم أمل الأفريقيين في الاستقلال هو استقلال الهند وباكستان وانضمامها إلى الكومنولث البريطاني الذي أصبح منظمة متعددة العناصر لا تسيطر عليها بريطانيا كل السيطرة أو نجاح الأندونيسيين في طرد الاستعمار الهولندي، فلن يغير ذلك من جوهر الحقيقة، وهو أن انهيار الاستعمار في آسيا كان له أبعد الأثر على أفريقيا آخر معاقل الاستعمار.

ويلاحظ أن أغلب قادة النضال الأفريقي قد تلقوا تعليمهم في الخارج، فقد

تلقى كل من قوامى نكروما ونامدى ايزيكوى علومهما فى انجلترا والولايات المتحدة، وتعلم ليوبولد سينجور وهيوفوت بونيه فى فرنسا، وتعلم مبوبا وجوليوس نيريرى فى انجلترا وشرق أفريقيا.

وتلقى زعماء جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية تعليمهم فى مدارس فورت هير بمقاطعة الكاب الشرقية أو فى كلية ماكيربر بأوغندا، وهناك تشبعوا بالروح التحررية على يد مدرسين تعلموا فى الخارج وتشربوا التقاليد الغربية الحرة، أما فى المناطق التى كان يسيطر عليها البرتغال والبلجيكيون فى منطقة أفريقيا الاستوائية الفرنسية فلم يكن يوجد سوى عدد قليل من الزعماء الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج كما لم تكن توجد مراكز للتعليم العالى تتسم بروح متحررة، ولهذا فلا عجب إذا وجدنا الروح الوطنية فى هذه المناطق أقل قوة، فضلاً عن ضالة النجاح الذى أحرزه الأفريقيون هناك فى نضالهم من أجل الحكم الذاتى.

وتقوم القيادة والتنظيم بدور عظيم فى تلك القارة التى دخلت عصر الاستقلال متأخرة، وإن كان بسرعة فائقة، ولاشك فى أن الحركة الوطنية التى تقوم بتأييد الشعب قبل أن تنظم الزعامات القبلية صفوفها تضمن لنفسها النجاح مثل حركة نيكروما فى غانا ونيريرى فى تنجانيقا، كما ينطبق هذا على غينيا كذلك، حيث نجح سيكوتورى فى القضاء على نفوذ زعماء القبائل قبل أن يعلن استقلال البلاد ضمن السيطرة التامة لحزبه وتنظيماته النقابية، وقضى على التنافس القبلى، ويبدو أن سيطرة هيوفوت بونية على ساحل العاج كانت مضمونة نظراً لانفراد حزبه بجميع مقاعد المجلس التشريعى، وبرغم هذا فلا تزال المنافسات العنصرية الحادة تعصف بمعظم دول أفريقيا، وأدت مثلاً إلى طرد الأفريقيين الأجانب من ساحل العاج بالرغم من مساهمتهم العظيمة فى ازدهار الاقتصاد.

ويختلف أثر التمثيل السياسى فى البلاد التى تعاني ضعف الوطنية مثل الكونغو البلجيكي أو أفريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث تقوم التنظيمات السياسية على أسس قبلية ويوقظ التمثيل السياسى التناحر القبلى من سبائه، مما أثار المنازعات الدموية الحادة فى الكونغو الفرنسى وبعض أجزاء الكونغو البلجيكي وإقليم رواندا أورندى وأدى إلى ظهور تجمعات قبلية لم تكن فى حسان أى عالم من علماء الأجناس

كما حدث في الكونغو الفرنسى ، واتضح أن التمثيل السياسى لا يخلق بذاته روح الوطنية، بل قد يضاعف الروح الانفصالية العنصرية.

وقد بذلت جهود ناجحة فى كينيا لإنشاء قيادة تسمو على القبلية منذ حصل الأفريقيون على حق التمثيل السياسى .

ويرجع هذا النجاح إلى كل من نوم مبوبيا من قبيلة ليو وجيكونيوكيانوا من قبيلة كيكيكو، وبالرغم من جهود هذين الزعيمين الحكيمين لم تستطع الحركة الوطنية الأفريقية فى كينيا تجنب الانقسام الذى ظهر بشكل سافر فى نهاية عام ١٩٥٩ وظلت أثاره إلى منتصف عام ١٩٦٠ حتى بعد قيام الجبهة المتحدة فى المؤتمر الدستورى الذى انعقد فى شهر يناير عام ١٩٦٠ .

وتتبادل قوى القبلية بالقوى الوطنية فى نيجيريا التى تضم أكثر من نصف سكان غربى أفريقيا، وكان أيزيكوى قد نظم أول حركة وطنية فى البلاد وأبدى اهتماماً عظيماً بوحدة نيجيريا، بالرغم من اعتماد حركته على شعب الأيوا الذى تعيش أغليته فى المقاطعة الشرقية، وانتصرت جماعة الرئيس أولو التى انبثقت عن هيئة ثقافية لقبيلة البوروبا على الروح القبلية بنضالها العتيد تأييداً للأقليات فى جميع أرجاء البلاد، ويضم مؤتمر الشعب الشمالى زعماء وطنيين من أمثال الحاج السيد أبو بكر، ولكن نشاطه كان مركزاً على المقاطعة الشمالية، وجميع الظواهر أكدت أن أبا بكر كان يدرك أهمية المصالح العامة ولكن كان من الممكن أن تنفصل المقاطعات الشرقية إذا ما اشتد الصراع بين الأحزاب الثلاثة الرئيسية، كما أنه كان من الجائز أيضاً أن تؤدي الانقسامات فى داخل كل مقاطعة وحاجتها إلى تأييد المقاطعات الأخرى إلى استمرار التوازن بين القوى القبلية والقوى الوطنية فى داخل نيجيريا مما يجعلها أكثر الدول الأفريقية الجديدة استقراراً.

فى بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من ثلاث دول أفريقية مستقلة هى اتحاد جنوب أفريقيا فى أقصى الجنوب وليبيريا التى تأسست عام ١٨٤٧ كوطن للعبيد المحررين ولاتزال تناضل للاحتفاظ باستقلالها، ثم مصر شمال القارة، وانضمت إلى هذه الدول الثلاث كل من إثيوبيا وليبيا ثم تونس ومراكش بعد نجاحهما فى إقامة علاقات جديدة بفرنسا مكنتهما من الانضمام إلى هيئة الأمم



المتحدة، وحصلت السودان على استقلالها فى عام ١٩٥٦ ثم غانا (ساحل الذهب) فى عام ١٩٥٨، فكانت أول دولة أفريقية زنجية مستقلة، ثم تتابعت حركة الاستقلال بسرعة كبيرة فاستقلت غينيا عام ١٩٥٨ بعد أن رفضت دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وقطعت كل علاقاتها بفرنسا، وفى عام ١٩٦٠ فاز بالاستقلال كل من اتحاد نيجيريا والكاميرون (الكاميرون الفرنسى سابقاً) وتوجولاند ومدغشقر (مالجاش الآن)، والكونغو البلجيكي ومالى وحدثت تطورات أخرى هامة فى مجموعة الدول الأفريقية الفرنسية كان من نتيجتها اعتبار بعض المستعمرات الفرنسية دولاً مستقلة مع احتفاظها بجميع علاقاتها بفرنسا وفازت ثمانى دول أفريقية جديدة باستقلالها بعد عام ١٩٦٠، وهكذا استمرت حركة الاستقلال فى شمال المناطق التى يسيطر عليها البيض سيطرة تامة ولم تستطع أية قوة إيقاف ذلك المد.

ويؤمن الأمريكيون بأن الاستقلال فى حد ذاته أمر حسن، واستمدوا إيمانهم هذا من النجاح الذى أحرزته بعض دول أمريكا اللاتينية، وهم نادراً ما يتخلون عن اعتقادهم بأن الإنسان يستطيع أن يختار ما يناسبه بشكل أفضل مما لو ترك لآخرين حق هذا الاختيار نيابة عنه، ولكن مع تزايد عدد الدول المستقلة التى انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة بسرعة غير عادية (يبلغ عدد الدول الأفريقية الأعضاء فى الأمم المتحدة ٥٣ دولة (أى قرابة ثلث عدد الأعضاء) بدأوا يدركون خطورة بعض المشكلات التى ينطوى عليها هذا السباق المحموم نحو ما يسمى حتى الآن بالحرية، ولكن لقد فات وقت تدخل الغرب لإيقاف هذا السباق، فنحن نعيش الآن مرحلة من أعظم مراحل التاريخ، وفى استطاعت الأفريقيين اتخاذ أخطر القرارات التى تحدد مصير قارتهم، أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بما سيتمخض عنه المستقبل، ولكن من المؤكد أن اهتمام شعوب الغرب وحسن إدراكها وبذلها يد العون يمكن أن تكون عوامل حاسمة فى مساعدة أفريقيا على بلوغ أمانها.

د. حمدى الطاهرى



# الفصل الأول

## الوعى الأفريقى

بالرغم من قصور التعليم فى أفريقيا . . كما وكيفاً . . وكذلك تعلم اللغات الأجنبية إلا أنه من عوامل اليقظة القومية، وإلى جانب هذا نضم قوة أخرى لا تقل فعالية وهى الصحافة الوطنية، ويجب ألا نقتل من أثر هذه العوامل، بالرغم من ضعف موارد الصحافة المالية وعدم تطور الفن الصحفى وقلة عدد القراء، فقد كانت المنظمات السياسية تتخذ منها أداة لنشر آرائها والتعريف ببرامجها، وكانت الصحافة تصدر إما بلغات قومية أو بالإنجليزية أو الفرنسية، وفى مصر لعبت الصحافة الوطنية دوراً هاماً بعد الاحتلال البريطانى وزادت أهميتها بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد عام ١٩٥٢ راحت تشتد فى دعوتها إلى تأييد الحركات القومية وبخاصة فى القارة الأفريقية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أجهزة الراديو تنتشر فى كثير من البقاع وأقبل الناس على الاستماع إليها، واستغلت الدول المتنافسة سلاح الإذاعة إلى أبعد الحدود، ومن الإذاعات القومية: صوت أمريكا وراديو موسكو وإذاعة لندن، وفى السنوات الأخيرة لعبت الإذاعة فى مصر دوراً هاماً فى تنبيه أذهان الأفريقيين إلى حقوقهم المسلوبة ودعوتهم إلى التحرر والوحدة، وخلال الحرب بذلت دول المحور جهوداً ضخمة لإثارة الأفريقيين، كما راح الحلفاء يحددونهم من الحرية والديمقراطية وشرور النازية والفاشية، ومن مظاهر اهتمام الإذاعات الأجنبية أنها تذيع باللغات واللهجات الأفريقية المختلفة حتى يسهل على أبناء البلاد الاستفادة منها.

### الحربان العالميتان:

أدت المتناقضات فى داخل الجبهة الإمبريالية إلى اشتباكها فى صراع مسلح مرتين، ولم يتتصف القرن العشرون أولاهما فى عام ١٩١٤ والأخرى فى عام



١٩٣٩ ، وفي كلتا الحالتين أسهم الأفريقيون كرهاً أو أملاً في جزاء ، بدور واضح في إحراز النصر شأنهم في ذلك شأن غيرهم من شعوب المستعمرات ، فاشترك عدد كبير منهم في الحملات الحربية والعمليات العسكرية ، وبفضل جهودهم طرد الألمان من ممتلكاتهم في أفريقيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأخرج الإيطاليون من مستعمراتهم في الحرب العالمية الثانية وعاون أبناء البلدان التابعة لفرنسا كثيراً في تحريرها بعد أن خرت على قدميها أمام النازية عام ١٩٤٠ ، وقدمت الشعوب الأفريقية الملايين من أبنائها للعمل في خدمة القوات المتحالفة ، وأهم من هذا كانت مواردها الطبيعية ومنتجاتها وصناعاتها مسخرة لخدمة الحلفاء الذين استغلوا كذلك موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها .

ومن أجل اجتذاب الأفريقيين إلى صفوفهم ونيل تأييدهم قدم الحلفاء الوعود بشأن تعديل الأوضاع السائدة ، فأعلنوا مثلاً في سنة ١٩١٤ أن الحماية البريطانية على مصر علاقة مؤقتة ووعدوا الشعوب العربية بالاستقلال في حالة الانتصار على الإمبراطورية العثمانية وزادت دعايتهم في الحرب العالمية الثانية قوة ووحدة ، فقالوا : إنهم يكافحون من أجل الديمقراطية والعدالة الدولية وقيام عالم ترفرف عليه الرفاهية ، ويتحرر من الخوف والعوز ، وتحدث الرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» بعد الحرب العالمية الأولى عن تقرير المصير ، وتضمن ميثاق الأطلنطي الحريات الأربع ، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى إذا بالدول العربية بالشرق الأدنى توضع تحت الانتداب وترفض إنجلترا إلغاء الحماية البريطانية على مصر ، ولم يكن نصيب الوعود التي قدمت خلال الحرب الثانية بأفضل من ذلك ، وهكذا في كلتا الحالتين امتلأت نفوس الأفريقيين بالمرارة المتولدة من الشعور بالإخفاق وخيبة الأمل ، وكان رد الفعل اضطرابات وثورات تستهدف التحرر الوطني .

ولكن الحربين كانتا لهما آثار أخرى بعيدة المدى ، فالجنود الأفريقيون الذين اضطلعوا بالدور الرئيسي في كثير من العمليات الحربية كانوا يحاربون جنباً إلى جنب مع البيض ، ولما تحقق النصر رأوا أن من حقهم بعد المساواة في الكفاح أن تتلوهما المساواة في الحياة العامة في عهد السلم ، والحرب لا تفرق بين القائمين بها وضحاياها بسبب التفاوت في أجناسهم وألوانهم ، وإذن فمن الطبيعي حين تعود

الأمور إلى سيرتها العادية لا تكون هناك تفرقة بسبب الجنس أو اللون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا العدد الضخم من المحاربين الأفريقيين عاد إلى أوطانه مشبعاً بآراء جديدة.

لقد سمع الحلفاء يحدثونه عن النازية والفاشية وما تقوم عليه هذه الفلسفة من نزعات ديكتاتورية واستعمارية، وعن الديمقراطية والحرية السياسية والعدالة الدولية والمثل العليا، وعن العالم السعيد الذى سوف يتمخض عنه الصراع، تشبعت عقول الأفريقيين المحاربين بهذه الأفكار والمبادئ، فلما عادوا إلى بلادهم توقعوا العمل على تطبيقها، فلما حث الحلفاء بمبادئهم ووعودهم صار لزاماً إجبارهم على احترامها بشتى السبل التى تتوافر لأبناء المستعمرات.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الملايين من العمال الذين استخدمتهم السلطات العسكرية المتحالفة تعلموا حرفاً جديدة واكتسبوا خبرات جديدة، ولما وضعت الحرب أوزارها وعادوا إلى بلادهم لم يجدوا أبواب العمل والرزق كافية لاستيعابهم، وسرت البطالة فى صفوفهم، وهبط مستوى معيشة الأغلبية الساحقة منهم، لأن الاحتكارات الأجنبية التى تستغل خيرات بلادهم لم يعد يعنىها أمرهم بعد أن أدوا مهمتهم فى الدفاع عنها وحماية مصالحها، أضف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى نشاط صناعى ومعمارى وتجارى استفاد منه أبناء البلاد وظهرت طبقة بورجوازية وطنية أو قسويت، وكانت هذه الظاهرة أشد وضوحاً فى شمال أفريقيا حين انتهت الحرب واستؤنفت العلاقات التجارية مع الخارج.

وقد تعرضت هذه الطبقة للمنافسة الأجنبية العنيفة وتحملت خسائر فادحة فى نواح عدة من أنشطتها، وكذلك تولى عن الحرب ظهور قوى وطنية أدركت ألا سبيل إلى بقائها ونموها غير التحرر من ريق الاستعمار، وحين بدأ التهافت على اقتسام القارة الأفريقية كانت العملية جماعية، اشتركت فيها الدول الإمبريالية، وتمكنت من بسط سيطرتها بسبب تفوقها التكنولوجى، وبدأت الجبهة الأجنبية فى نظر الأفريقيين متساندة متماثلة الأهداف، وخيل إليهم أنها من القوة والمناعة بحيث يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها، ولكن هذه الأسطورة أخذت تتبدد، فانقسمت الجبهة وتصارعت مرتين لا تفصل بينهما سوى فترة زمنية قصيرة لم

تتجاوز خمسة وعشرين عاماً، وسقطت بعض أجزاء الجبهة فهزمت ألمانيا في الحرب الأولى وأصاب المصير ذاته ألمانيا وإيطاليا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وفقد المنهزم أملاكه وأسهم أبناء المستعمرات بقدر طيب في إحراز النتيجة، وهكذا لم يعد الاستعمار بالشئ الثابت الدعائم، ولكنه ظاهرة تسرى عليها قوانين المنطق الجدلى ومآله الزوال، ولكن الزوال يتطلب أسلوباً فعالاً، وبعبارة أخرى لا بد للمستعمرات من الكفاح حتى تصل إلى غاياتها.

وأهم من هذا ظاهرة بدت على مسرح الحرب في القارة الآسيوية والمحيط الهادى، لقد شاهد الأفريقيون الدول التى تفرض سلطانها عليهم تكافح من أجل البقاء وتصاب بأعنف الضربات على يد دولة آسيوية كانت حتى النصف الثانى من القرى التاسع عشر إقطاعية ومتأخرة ولم تأخذ بأسباب الحضارة الغربية المتفوقة، رأوا هذه الدولة الآسيوية «الملونة» الناشئة تكتسح الدول العريقة فى الاستعمار أمامها وتطردها من كثير من مستعمراتها وتقطع خطوط البحرية وتوقع بها الهزائم، وكان من الطبيعى ألا يغيب هذا الدرس عن أذهان الأفريقيين.

وأبرزت الحربان العالميتان أفكاراً جديدة وولدت تنظيمات جديدة كان لها أثرها فى تنمية الوعى القومى فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة فى المستعمرات وأشباهاها.

ففى عام ١٩١٨ طلع الرئيس «ولسون» بيرنامجه المكون من أربع عشرة نقطة لتحقيق السلام، فكان له دوى هائل فى العالم أجمع، فالبند الخامس يعالج موضوع الدعاوى الاستعمارية ويتحدث عن مصالح الشعوب التى يعينها الأمر، «وأنه يجب أن يكون لها وزن يتساوى مع المطالب العادلة».

ويعرض البند الثانى عشر من مبادئ «وودروولسن» للقوميات الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، فيجب أن يكفل لها الأمن وفرصة التطور صوب الحكم الذاتى، وبالرغم من غموض هذه العبارات، إلا أن الروح التى تسرى فى الوثيقة كلها تعكس مبدأ «تقرير المصير»، حقيقة لم يتعرض عهد عصبة الأمم لمبدأ تقرير المصير، ولكنه يؤكد فى المادة ٢١ أن «رخاء وتطور مثل هذه الشعوب وديعة مقدسة فى أيدي الحضارة».



وتمشياً مع المبادئ التى نادى بها «ولسون» أقيم نظام الانتداب الذى يعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - خطوة تقدمية لأنه اعتراف دولى بأن الاستعمار أصبح خطأ تاريخياً وأن سياسة الضم المباشر لم يعد لها مكان فى المجتمع الدولى المعاصر أو يجب أن يكون الأمر كذلك.

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى صدر «ميثاق الأطلنطى» فإذا به يتحدث صراحة عن «حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكم الذى يعيشون فى ظله»، ومن الطبيعى أن يندرج هذا المبدأ على المستعمرات، وإن كان المستر «تشرشل» قد أنكر هذا التفسير فيما بعد، ولم تتضح مقترحات «دومبارتن أوكس» التى صاغتها الدول الكبرى هذا المبدأ الهام، إلا أنه تحت الضغط من جانب الدول الحديثة الاستقلال والدول التى عانت من خضوعها لمن هم أقوى منها، فقد تضمن «ميثاق الأمم المتحدة» عبارة «تقرير المصير»، وفى الفصل الأول الخاص بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها تحدث الفقرة الثانية من المادة الأولى عن: «إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، والفصل الحادى عشر عبارة عن تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وطبقاً للمادة (٧٣) «يقر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون فى الحال أو فى المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى - بالمبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ولهذا الغرض (أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاجتماع والتعليم، (ب) ينمون الحكم الذاتى ويقدررون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها، ويعاونونها على إنشاء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة»، وبهذا الحكم «لم يعد ثمة وزن لما تدفع به الدول الاستعمارية عادة من أن تلك العلاقة علاقة داخلية بحته تنظمها بحكم سلطانها الداخلى دون أن يكون لدول أجنبية أو لهيئة دولية رقابة أو إشراف عليها»، ونظراً لإدراج هذا الحكم فى الميثاق فإن «أى مخالفة للالتزامات المحددة التى يفرضها على الدول الاستعمارية هى مخالفة لأحكام الميثاق تستتبع تطبيق ما يرتبه من جزاءات».

والفصل الثانى عشر من الميثاق يتعلق بالوصاية الدولية، وتقرر المادة (٧٦) أن من أهدافه الأساسية «العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريرتها، وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية»، ونظراً للإبهام الذى اتسمت به اتفاقات الوصاية وإزاء الضغط من جانب الدول العربية والآسيوية والاشتراكية قررت الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن الأمم المتحدة هى صاحبة الاختصاص بالإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، وأوصت الدول القائمة بالإدارة بأن تتخذ جميع التدابير لتشجيع وزيادة التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية وبأن تتخذ كل الخطوات الممكنة لتعجيل النمو التقدمى نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال.

والذى فهمه الأفريقيون من تلك المبادئ:

- ١ - أن لهم الحق فى تقرير مصيرهم واختيار الحكم الذى يعيشون فى ظله.
  - ٢ - إن الواجبات الأساسية المفروضة على الدول الاستعمارية هى رعاية مصالحهم والعمل على ترفيتهم.
  - ٣ - إن من أهداف الوصاية السير نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال.
- وإذا كان الأمر كذلك، فإن المنطق يقضى بتطبيق هذه القواعد على البلدان المستعمرة أو ما فى حكمها، وأكثر من هذا رأوا تحت ضغط الحركات الوطنية والدول الأعضاء المعادين للاستعمار أن الأمم المتحدة تتدخل فى حالة بعض المستعمرات، وتتخذ قرارات ضد الدولة الاستعمارية كما حدث بالنسبة لمشكلة اندونيسيا فى صراعها مع دولة هولندا.

**أزمة الرأسمالية العالمية وتصعد استعمارها:**

كانت الحرب العالمية الأولى بداية الأزمة العامة التى تعانىها الرأسمالية الاحتكارية بسبب ما تنطوى عليه من تناقضات باطنية، فهزمت الرأسمالية الألمانية

وجرّدت من مستعمراتها وسلاحها وانتزعت منها بعض أراضيها فى أوربا، ثم أصيبت بضربة عنيفة إبان الأزمة الاقتصادية التى حلت بها عام ١٩٢١، والتى كان لها رد فعل فى دول رأسمالية أخرى، وفى خريف عام ١٩٢٩ بدا الكساد العظيم الذى يعتبر أعنف ما أصاب النظام الرأسمالى فى العصر الحديث، وظل يزرع تحت وطأته سنوات، وخرجت إنجلترا، وكانت من أكبر الدول الاستعمارية من الحرب الأولى ولم تعد القوة البحرية الأولى فى العالم، ولم تعد لندن المركز المالى للعالم، كما كان شأنها من قبل، وخلال فترة ما بين الحربين بدأت ثغرات فى النظام الاستعماري بالهجوم عليه فى أكثر من مكان، فثارت مصر وأمكن إلغاء الحماية البريطانية سنة ١٩٢٢ ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧، وفى شمال أفريقيا شن شعب مراكش الحرب على الدولتين الاستعماريتين فرنسا وأسبانيا وكبدهما خسائر فادحة، وبلغت الأزمة حدتها حين أعلن إقليم الريف استقلاله، وتعددت الثورة فى الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطانى والفرنسى فى الشرق الأدنى، كما واصلت الهند الكفاح من أجل حريتها بقيادة «غاندى» وحزب المؤتمر.

ثم دب التنافر داخل الجبهة الرأسمالية، فقامت الفاشية فى إيطاليا، ولم تلبث أن اتجهت إلى أفريقيا، واستولت على الحبشة، وأصبحت مبعث خطر على الدول الاستعمارية، ونشأت النازية فى ألمانيا وراحت تمزق معاهدة «فرساي» وتبنى أداة عسكرية هائلة تهدد السلام العالمى وتبسط سيطرتها على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وتهدد بولندا، وتطالب بمستعمراتها خارج القارة الأوربية، ووصلت العسكرية اليابانية إلى مقاليد الحكم ودعمت قواتها البحرية ثم شنت حرباً استعمارية على الصين، كل هذه الأحداث كانت جديرة أن تضعف من قوة الدول الاستعمارية الأخرى، بل وتهدد كيانها وبقائها.

وكانت الحرب العالمية الثانية هى النتيجة المنطقية لهذا التناقض، وكانت الضربة العنيفة الثانية التى أصابت الرأسمالية والنظام الاستعماري، وذلك قبل أن يتتصف القرن.

سقطت الإمبرياليات الألمانية والإيطالية واليابانية وانكمشت داخل حدودها، بل إنها فى حالة ألمانيا فقدت السيطرة على الجزء الشرقى من البلاد وخرجت فرنسا



وانجلترا وهولندا وبلجيكا منهوكة القوى، فإجلترا تحملت خسائر فادحة، واحتل الألمان أراضي الدول الثلاث الأخرى طيلة سنوات الحرب، ولما انتهت الحرب كانت إنجلترا قد فقدت استثماراتها في كثير من المناطق وبخاصة أمريكا اللاتينية، ولم تعد قوتها البحرية ذات شأن يذكر بينما هوت فرنسا من صف الدول الكبرى، والواقع لم يعد في هذا الصف سوى دولتان: هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وشهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعماري في آسيا، فاستقلت الهند وباكستان وسيلان وبورما، وشتت إندونيسيا كفاحاً مريراً انتهى بتصفية الاستعمار الهولندي، ومنيت فرنسا بضربات قوية في الهند الصينية كان أعنفها الهزيمة التي أحاق بها في دين - بن - فو، وفي الشرق الأدنى استقلت سوريا ولبنان وتكررت الثورات في العراق ومصر، ولكنها أحرزت نجاحاً كبيراً في الأخيرة بنشوب الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢، والتي أعقبها جلاء القوات البريطانية عن البلاد، واستردت الحبشة استقلالها إثر الحرب، كما انتهى الكفاح في شمال أفريقيا باعتراف فرنسا باستقلال تونس ومراكش، بينما تطور هذا الكفاح إلى حرب في الجزائر حتى حصلت على استقلالها عام ١٩٦٢.

هذه الانتصارات كانت حافزاً مشجعاً للشعوب الأفريقية بوجه عام على الثورة ضد الاستعمار، ومما له دلالة أن انهيار النظام الاستعماري في آسيا جعل الإمبريالية تركز جهودها على استغلال مستعمراتها الأفريقية إلى درجة كبيرة، فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد القوة الكهربائية من المساقط المائية وقامت صناعات عدة، الأمر الذي ترتب عليه دعم القوة المعادية للاستعمار ألا وهي الطبقة الوسطى الوطنية العاملة.

وكان أعظم أسباب الأزمة العامة التي تعانيها الرأسمالية الاستعمارية العالمية في القرن الحالى ظهور الثورة الاشتراكية التي نشبت في روسيا في أكتوبر سنة ١٩١٧، وأخذت هذه الثورة تثبت دعائمها ونجحت في تحويل البلاد إلى النظام الصناعى والزراعى الحديث، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول بالغة الشأن، فامتدت مبادئ تلك الثورة إلى بولندا وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر

وبلغاريا، وأصبح النظام الاشتراكي يمتد في منطقة شاسعة من وسط أوروبا إلى المحيط الهادى، وأصبح قوة عالمية لها أهميتها بل وخطورتها، هذا المعسكر الجديد معناه حرمان الرأسمالية العالمية من المناطق التى تعتبر أسواقاً عظيمة لمنتجاتها الصناعية ورؤوس أموالها ومورداً لما تحتاج إليه من مواد أولية، وعملت دول المعسكر الاشتراكي على تأييد الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا فوكت إلى جانب مصر حين عرضت قضيتها على مجلس الأمن عام ١٩٤٦، وأيدت إندونيسيا ضد هولندا، وتونس ومراكش ضد فرنسا حين عرض الأمر على الأمم المتحدة، ولجأت دول هذا المعسكر إلى مد يد المعونة الاقتصادية إلى عدد من الدول الآسيوية والأفريقية مثل الهند وإندونيسيا ومصر، وهذا الموقف من حيث التأييد المعنوى للبلاد المناضلة من أجل التخلص من الاستعمار، وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول المستقلة، مستمد من مبادئ هذا المعسكر، وهو أن تمكين البلدان التى تتطور بالدرجة الكافية والمستعمرات وأشباهها من نيل الاستقلال السياسى والاقتصادى معناه حرمان الدول الرأسمالية من الأسواق اللازمة لها ومصادر الخامات الضرورية لمصانعها، أى أنه وسيلة عملية لتقويض دعائم النظام الرأسمالى.

والخلاصة: أن المعسكر الاشتراكي أصبح قوة عالمية لها وزنها فى تشجيع الحركات التحريرية، مما يجعل الدول الاستعمارية تتردد كثيراً فى الالتجاء إلى الأساليب العنيفة فى إخماد هذه الحركات، ولا يقف الأمر بهذا المعسكر عند هذا الحد، بل إنه شن بانتظام حملات عنيفة عن طريق الصحافة والإذاعة بنوع خاص ضد الاستعمار وحث شعوب المستعمرات وأشباهها على النضال من أجل التحرر، وما يلفت النظر الاهتمام البالغ الذى توجهه تلك الإذاعات إلى الشؤون الأفريقية.

### التضامن الآسيوى الأفريقى:

لعب التضامن الآسيوى الأفريقى دوراً هاماً فى تأييد الحركات القومية وتشجيعها، وكانت الخطوة الحاسمة ما حدث فى المؤتمر الذى انعقد فى باندونج فى أبريل عام ١٩٥٥، حيث اتخذت قرارات على جانب كبير من الأهمية، فبالنسبة إلى مشاكل الشعوب التابعة ناقش المؤتمر الآسيوى الأفريقى مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار، والشروط التى تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة

والاستغلال الأجنبي، واتفق المؤتمر على:

- أ - إعلان أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له.
- ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمى.
- ج - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب.
- د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب، وكان ذلك مقدمة لإشعال نيران المطالبة بالحرية فى دماء الإفريقيين.



## الفصل الثانى

### خطط الاستعمار

تميزت صحوة أفريقيا باتجاهين متعارضين وصلا إلى ذروة النمو والتطور وتقابلا تقابلا عنيفا قاسيا. أما التيار الأول فهو خطط الدول الاستعمارية والمستوطنون البيض فى القارة الذين أصرروا على أسبقية مصالحهم وتنمية ثرواتهم والمحافظة على مراكزهم على أساس ما هو قائم فعلا فى القارة، وأما التيار الثانى فهو حركة الملايين من أبناء أفريقيا الذين سئموا مرتبة العبودية والرق الاقتصادى فى عالم ينادى بالحريات والمساواة والاشتراكية والديمقراطية، فعملوا جاهدين على التحرر والتحكم فى مصائرهم وتصفية علاقات التبعية بينهم وبين الاستعمار الأوروبى والمستوطنين البيض.

ولم يكد يمر شهر واحد على انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا ووقعت فى أفريقيا حوادث تعبر عن حقيقة تقابل التيارين وتناقضهما وصراعهما المميت. ففي الجزائر غداة الحرب قامت فرنسا بأكبر مذبحه عرفها التاريخ بعد غزوات التتار وحرقت روما. . وفى مراكش وتونس سالت فيهما دماء الشهداء والأبرياء، وفى أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية الفرنسيتين اشتعلت نيران الثورة مرارا وعمت الاضرابات والاعتصامات، وفى السودان ظل الاضطراب يتشتر والتدمير يتسع حتى تحقق الاستقلال، وانتشرت فى المستعمرات الإيطالية السابقة حركات ثورية متعددة حتى تمت تسوية هذه المشاكل، وفى كينيا وأوغندا ومستعمرات بريطانيا فى غرب أفريقيا أفرع البوليس رصاصه باستمرار فى أجساد الأهالى الذين أرادوا أن يتنفسوا بعمق يطلبون حرياتهم ويؤكدون ذاتهم ويطالبون بحق تقرير مصيرهم.

وكذلك كان الحال بالنسبة للحركات العمالية والشعبية المستمرة فى مناجم ومصانع اتحاد جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا الفيدرالى.

أن حركة العصيان المدنى والاضطرابات والمنشورات الثورية والتمرد المسلح

والتنظيم الياسى والنقابى أصبحت مظاهر عادية فى حياة الأفريقيين وأصبحت أفريقيا تنتج زعماء شعبيين بدلا من الرؤساء وزعماء القبائل والرجال التقليديين فيها. وفى أفريقيا - شهدت الحياة السياسية حركة دائمة تمثلت فى وفود تحمل رغبات الأهالى والمواطنين باستمرار للقائمين على الإدارة الحكومية أو الأمم المتحدة وفروعها، كما أن طلبات تعديل أو تغيير النظام الحكومى والسياسى كانت لا تنقطع. . وغلف هذه الحياة السياسية دعاية مستمرة ازداد عنفها واشتعالها.

ولم تعد الحدود السياسية فواصل مانعة حاجزة بين مختلف نواحى أفريقيا، ووضح تشابك الحركات السياسية واتصالها وقيام علاقة التأثير فيما بينها.

كما أن الزعامات الأفريقية الجديدة امتازت عن الزعامات القديمة بأنها تمثل العلاقات الاجتماعية المتطورة ووحدة الشعب وأماله. وهذه الزعامات الجديدة أعطت الشعوب الأفريقية إيمانا واقعا بقدرة وأمكانية الأفريقيين على اكتساب علوم أوروبا وفنونها وسياستهم وطرق ممارسة الحكم والإدارة، وفى الوقت نفسه عاشت هذه الزعامات الجديدة نفس حياة الناس الاجتماعية حيث أنهم ينبتون من بيئتهم ويعيشون تقاليدهم ويحسون بآمالهم وآلامهم.

ولم تقتصر أفريقيا على هذا ولكنها اتسمت بطابع مهم فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فى ظل ميثاق الأمم المتحدة وفعالية المنظمة الدولية، وهذا الطابع هو ميلاد الدول الجديدة، وسجل هذا الميلاد مرحلة مهمة فى حياة هذه المجتمعات الصغيرة وترك آثارا هامة وطابعا متميزا فى حياة باقى المجتمعات الأفريقية. . ومهما اختلفت الآراء حول قيمة استقلال هذه الدول وحقيقة ما وصلت إليه، إلا أن الكل يجمع على أن هناك موقفا جديدا وصلت إليه، ومركزا أتاح للمنظمات السياسية والاجتماعية والنقابية أن تتحرك من جديد فى وضع جديد فى ظروف متغيرة، وغالبا ما اقترن إعلان الاستقلال هذا بالحرىات الديمقراطية. من هذه الدول ليبيا وغانا وتونس والمملكة المغربية والسودان وغينيا.

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، فقد كانت هناك شعوب كثيرة وأقسام سياسية هامة فى أفريقيا أكملت الدخول فى عالم التحرر والاستقلال، ذلك لأن حركتها السياسية التحررية قد نضجت ونمت لدرجة لا يستطيع معها الاستعمار البقاء،

وليس أمامه إلا التراجع أو المهادنة، مثل نيجيريا والجزائر وأوغندا، وعرفت قضايا أفريقيا ساحات الأمم المتحدة وأسهمت في حل كثير منها المنظمة الدولية وإن فشلت في حل عدد أكثر. فقد عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا وتمت تسوية الموقف بإعلان استقلال ليبيا وضم أريتريا إلى الحبشة في اتحاد فيدرالى وإعلان الوصاية على الصومال حتى عام ١٩٦٠ ليصبح بعد ذلك دولة مستقلة، وعرضت مرارا قضايا تونس ومراكش والجزائر ضد الاستعمار.

وعرفت شعوب أفريقيا ومنظماتها السياسية طريق الأمم المتحدة وتقدمت بشكاوى والتماسات وتظلمات إلى فروع هذه المنظمة واستقبلت اللجان الزائرة ولجان الاستقصاء فى أراضيها، وذهب ممثلوا منظماتها السياسية والاجتماعية إلى الأمم المتحدة للدفاع عن قضايا بلادهم..

ونشطت الكتلة الآسيوية والأفريقية فى الدفاع عن قضايا أفريقيا والتفرقة العنصرية والسلام العالمى وحقوق الشعوب فى الأمم المتحدة، وظهر فى هذا المجال نشاط الدول الأفريقية المستقلة، إذ كلما حصلت إحدى هذه الدول على استقلالها انضمت لنشاط هذه الكتلة فى الأمم المتحدة.

والذى لاشك فيه أن أفريقيا لم تعد تقبل سيادة الرجل الأبيض فى الميدانين السياسى والاقتصادى.

وهذه حقيقة واضحة، فأشكال الحياة الاجتماعية قد تغيرت تغيرا أساسيا عما كانت عليه يوم اجتاحت أوربا أراضي القارة وقسمتها وهزمت قبائلها وحطمت نظمها السياسية وأخضعت نظمها الاجتماعية لأنواع من التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة التى تكفل للرجل الأبيض أكبر قدر من الاستفادة من ثروات أفريقيا ومجهودات سكانها الأصليين. وليست هناك رغبة عارمة أو أعمق وأشد من رغبة الأفريقيين فى التعليم ومعرفة العلم الحديث والأفكار الإنسانية المعاصرة، وهذا التعليم يتيح للأفريقيين النظر فى أمور حياتهم والتفكير فيما هو كائن وما يجب أن يكون.

إن دوام اندفاع الرجل الأبيض فى سياسته الاستعمارية واحتكاكه مع الملونين الثائرين جعل مصير الرجل الأبيض هو محور التفكير من الطرفين.



لقد تحطمت حياة أفريقيا القبلية التقليدية ونشأت أنماط جديدة من الحياة لأسباب كثيرة أهمها ما يأتي:

١ - تقسيم أفريقيا إلى وحدات سياسية دون أدنى اعتبار للوحدة القبلية أو اللغوية أو الثقافية، وتشتت الجماعات وتمزقت الأقاليم فى نطاق كيانات استعمارية متباينة، وفرض كل نظام استعماري ثقافة معينة ونظاما سياسيا معيناً، ونظاما اقتصاديا معيناً وربط مستعمراته بأرضه فى أوروبا، واستخدم أبناء المستعمرات فى حروبه، ونقلهم إلى مناطق بعيدة عن بلادهم دفاعاً عن مصالحه وتضحية بأرواحهم من أجل سيادته. وهذه العوامل أثبتت وضعا ديناميكيا فى هذا المجتمع الأفريقى الراكد وبذرت بذور الحركة والتفكير ونشأ رد الفعل الطبيعى لاستمرار الضغط والاضطهاد والإرهاب والاستغلال الاقتصادى.

٢ - نشوء المدن الحديثة التى تقوم على أساس علاقات اقتصادية واجتماعية تخالف ما جرى عليه الأمر فى أفريقيا القديمة، فالمدينة الحديثة تقوم على أساس تحطيم وانتفاء العلاقات القبلية بين الأفراد ورياط الولاء لوحدة إقليمية أو جنسية، كما تقوم هذه المدينة على أساس نوع من علاقة العمل بين رجل يمتلك رأس المال أو المصنع أو المزارع أو المتاجر الخاصة ببضائع التصدير والمواد الأولية اللازمة لإقامة صرح الصناعات الأوروبية. وهذه العلاقة وما تقدمه من أجور ومرتبات للعمال أغرت أفراد القبائل على الهجرة إلى المدن خاصة بعد أن انتزعت الأراضي الزراعية منهم وحدد نوع وشكل الملكية، وعمل الرجل الأوربى على تملك المناطق الزراعية إما عن طريق مباشر، وذلك بالتوطن، وإما عن طريق غير مباشر وذلك باحتكار التجارة وتبادل المنتجات الزراعية وفرض زراعة نوع معين من محاصيل التصدير.

ونشأ سكان المدن الذين أثبت التاريخ الاقتصادى والسياسى فى أوروبا - ومن ثم فى غيرها من البلدان والمناطق - أنهم بنوا حياتهم على علاقات اجتماعية واقتصادية تخالف أوضاع المجتمعات القبلية والاقطاعية. وبحكم حياتهم فى المدينة عرفوا دور المدرسة والصحافة والإذاعة وقيمة التنظيمات العمالية والثقافية، وعرفوا آثار الدخل المحدود والبطالة ونوع التحكم الذى

بيديه أصحاب الأعمال ورجال الإدارة الاستعمارية فى بلادهم، ودائما نجد من بين سكان هذه المدن وأبنائهم يبرز النوع الجديد من الزعماء الذى يزعم الاستعمار ويهدد وجوده، إنهم زعماء الطبقات المتوسطة والعمالية الذين يأخذون دورهم فى الكفاح الوطنى بدلا من الزعماء التقليديين للقبائل والعصبيات والأجناس وكبار ملاك الأراضى والمتفاهمين مع الإدارة الاستعمارية.

٣ - المواصلات الحديثة وتقدمها وانتشارها فى العالم وما ترتب على هذا الدور من اثار، والمقصود بالمواصلات هو كل طرق الاتصال بين الناس فى قارة واحدة أو قارات متعددة أو مجتمعات متباينة. لقد أدى التطور والتقدم الفنى فى طرق الاتصال إلى إحداث ثورة ضخمة فى أفكار الناس، ونقل أفكار جديدة وتعليمهم أشياء جديدة وإبراز مشاكل جديدة على سطح هذه المجتمعات الراكدة لم يعرفها الناس من قبل، وكان طبيعيا أن توجه حلول لهذه الأوضاع المعقدة وإن لم توجد فيقوم بالبحث عنها رجال أفريقيا، وهنا يبرز دور الزعماء الجدد والتنظيمات النقابية والتجمعات الشعبية ورغبة الطبقات المتوسطة الوطنية فى التنفس الاقتصادى بحرية وفى اتساع دائرة نشاطها الاقتصادى ونمو مركزها الاجتماعى والسياسى.

٤ - آثار الحربين العالميتين والموقف الدولى آنذاك وما وصل إلى اسماع الأفريقين عن شروط الرئيس «ولسن» وعصبة الأمم وتصريح الأطلنطى والحريات الأربع وميثاق الأمم المتحدة، هذه الآثار أحدثت تفككا عميقا الجذور فى حياة أفريقيا الخاضعة للاستعمار المؤهلة للاستقلال، لقد انتقل الألوف من أبنائه إلى ميادين الحروب فى آسيا وأفريقيا، وانتقل مثلهم ألوف لطلب العلم فى جامعات ومدارس أوربا وأمريكا وسمعوا عن حركات الكفاح والنضال فى الشعوب الملونة وآثار ثورات مصر والهند، وأسهمت الجاليات والأقليات العربية والآسيوية فى هذا الدور بثقافتها وعلاقاتها ببلادها، وما يتردد فى اوساطها من أفكار سياسية ومذاهب اجتماعية، وانتقلت نتيجة لهذا ولغيره أفكار ومذاهب وفلسفات سياسية واقتصادية إلى أفريقيا نلمس آثارها فى نجاح الحركات السياسية فى تحرير بلادها أو فى نمو قوة هذه الحركات وصراعها

إن جميع المستعمرات والمناطق الأفريقية الخاضعة للتسلط الاجنبى كانت تلهب بنار المقاومة الوطنية وهذه الحركات الوطنية لا تتساوى فى الكم والكيف ولا تتوازى فى درجات النمو والحركة الفاعلة، إذ هى متقدمة فى مناطق متعددة تخضع للاستعمارين الفرنسى والإنجليزى ومتأخرة فى جميع مناطق الاستعمار البلجيكي والبرتغالى والأسباني.

لقد قسمت أفريقيا إلى وحدات سياسية صناعية دون الالتفات إلى أى اعتبار غير مصلحة الاستعمار وتسابق دول أوروبا إلى التهام أكبر مساحة من القارة البكر، واستلزمت المحافظة على هذه الكيانات اتخاذ اجراءات سياسية وإدارية وعسكرية قاسية أدت إلى قمع أى تفكير ولو بسيط للارتباط بين مختلف الجماعات الأفريقية، كما أن ربط هذه الكيانات بمراكز أوربية متعددة أدى إلى انتشار روح الإقليمية وزاد على هذا تعدد اللغات ونمو الحزابات القبلية وتحطيم كل علاقات الوحدة تمهيداً لتوطن الرجل الأبيض وتملكه للقارة. وانتشر فى كل كيان ثقافة البلد الاستعماري الذى يرتبط به ورتب نظام التعليم والثقافة وأقام النظم الاجتماعية والاقتصادية المكملة.

ولكن تطور الظروف والأحوال فى أفريقيا وحدثت تغيرات فى العلاقات الدولية ومراكز الدول الكبرى عقب الحرب العالمية الأولى مضافاً إليه نشوء ونمو الحركات الوطنية الحديثة وارتكازها على قواعد شعبية من الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة والأجراء خلق بذور وحدة فكرية بين مختلف القوى السياسية، وبدأت كل حركة تتابع أخبار الحركات السياسية والأفريقية الأخرى وتستفيد من نشاطها السياسى وتتجاوب معه. وبدأ الزعماء يتقابلون ويتجمعون فى نطاق نشاط عصبة الأمم ثم بدأت تتكون فى لندن وباريس روابط وجمعيات واتحادات للدفاع عن حقوق الأفريقيين ونشأت مراكز دراسات لتحرير المستعمرات.

وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة نما هذا الدور وعمقت جذوره، اتسعت النتائج المترتبة عليه، وانتقل نشاط هؤلاء الزعماء بين مقر الأمم المتحدة وواشنطن ولندن والقاهرة وموسكو ونيودلهي، وأخيراً باندونج، وفى عواصم



القارة نفسها، واتسع نطاق التعاون والتفاهم الفكرى ووضحت عوامل الوحدة النضالية التى تربط هذه الأحزاب والحركات السياسية ضد العدو المشترك، وقدمت مصر والهند والكتلة الآسيوية الأفريقية معونة فعالة فى تركيز وتوحيد النشاط، وظهر تعاون سياسى تبلور مفهومه فى انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية وقيام وحدة المغرب العربى وفكرة تكتل الشعوب الناطقة باللغة العربية شمال خط الاستواء فى الجامعة العربية وارتبط بهذا الاتجاه المسلمون على الساحل الشرقى الأفريقى. وفكرة وحدة غرب أفريقيا البريطانية التى نادى بها "انكروما" وزعماء نيجيريا ثم اتحاد دول غرب أفريقيا بين غانا وغينيا.

لقد كان اهتمام أوروبا بأفريقيا قديما ولكنه زاد فى النصف الثانى من هذا القرن بعد تطور المواقع الدولية وتغيرها وطرد القوى الاستعمارية من آسيا. وتمت تصفية الاستعمار فى الشرق الاقصى واشتعلت الثورة القومية التحررية ضد الاستعمار فى غرب آسيا والشرق الأوسط وانهارت ركائز الاستعمار فى هذه المنطقة. وأصبحت أفريقيا فى خطر، وهذا الخطر يتمثل فى انتشار الروح الثورية بين جماهير الناس ونمو هذه الروح الثورية يتمثل فى حركات ثورية إيجابية المفعول تزعزع الأساس الاقتصادى والسياسى الذى بناه التسلط الاجنبى وحاول أن يحافظ عليه وعلى بقاءه.

إن أفريقيا ذات أهمية كبرى فى السياسة والاقتصاد والاستراتيجية بالنسبة لأوروبا والعالم بدرجة هامة جدا، وفى ظل العلاقات التى تقوم بين جميع الأطراف فى عالم متحرك متغير تحتل أفريقيا مركزا فاصلا حاسما فى استراتيجية السيطرة العالمية.. فهى تمثل مخزنا للقوى المحاربة ورصيда بشريا لوقود الحرب فى سبيل إتمام السيطرة العالمية.

وغالبية الساسة فى أوروبا متزعجون لأن شعوب أفريقيا تمر بمرحلة تأكيد الذات وهذه المرحلة هى اشتعال الروح الوطنية القومية التحررية.

والثورات والتدمير الذى ساد أفريقيا قضى على فكرة بقاء الأمبراطوريات الاستعمارية، ولم تعد أفريقيا اليوم مرتعا خصبا أو أساسا اقتصاديا مضمونا لحياة أوروبا، وأن هذا الإضعاف للأساس الاقتصادى لحياة أوروبا يأتى فى وقت يجد فيه

الأوروبيون أنفسهم تحت ضغط حاجة أقوى عما قبل فى أن تظل المستعمرات الأفريقية فى قبضتهم، ويرى البعض أنه فى ظل هذه الظروف الدولية وفى تيار الحرب الباردة والتهديد بحرب عالمية ثالثة يجب أن يكون الأساس الاقتصادى لحياة أوروبا ثابتا قويا مضمونا.

ولكن هذا الأساس الاقتصادى هذا تجاذبه وأثرت فيه عوامل متباينة فى أفريقيا، وهذه العوامل كانت:

١ - وجود حالة من التوتر بين الأفريقيين والأوروبيين فى القارة، وهذا التوتر أُنذر باضطرابات دامية وقلقلة سياسية، وسبب هذا أن الأوروبيين يتوطنون فى أفريقيا، وهذا التوطن يستلزم الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى تنزع ظلما وقهرا من أصحابها.

٢ - تجارب الحرب العالمية الثانية أكدت نجاح المحاولات لزراعة محاصيل جديدة فى أفريقيا احتاجت إليها دول غرب أوروبا فى صراعها الطويل ضد النازية والفاشية وما زالت حاجة أوروبا مستمرة لمحاصيل الأراضى الأفريقية ومواشيتها ومعادنها وموادها الأولية.

٣ - اختراع أدوات الحرب الحديثة يستلزم ضرورة بقاء الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا - ولو بصورة أخرى، التى تزدهم بالمواد الخام والمعادن الضرورية لانتاج هذه المعدات الحربية، والأمل ضعيف جدا فى الحصول على هذه المعادن الضرورية من مناطق أخرى إذا وضع الغرب فى اعتباره ضياع غالبية المستعمرات الآسيوية، ومن أمثلة هذه المواد اليورانيوم وهو أساس صناعة الأسلحة الذرية، كما أنه العنصر الرئيسى فى تحويل الحديد إلى صلب لانتاج الأسلحة، كما أنه أحد المواد المساعدة والمكملة مثل الكوبلت والكولبيوم والمنجنيز. والنحاس والفانديوم والبوكسيت. . . . . الخ.

٤ - أفريقيا فى غاية الأهمية لأمن أوروبا ففيها الخطوط الاستراتيجية على طول شمال القارة للوقوف فى وجه أى هجوم العدو، وهذا التفكير العسكرى مستمد من أهمية أفريقيا التى لمسها الحلفاء فى تحربهم ضد المحور، وخاصة أن أفريقيا ذات موقع ممتاز تواجه به الجزيرة الأرضية «أوراسيا».

وكان قواد حلف الاطلنطى يعتقدون أن الخطر سوف يأتى من أوراسيا، وفى حالة قيام مثل هذا الصراع سوف تكون أفريقيا ذات مركز استراتيجى حاسم لأنها تواجه أوراسيا بدون أن تكون جزءا منها، وأن أى قوة عسكرية تسيطر على أوراسيا التى تعتبر قلب الأرض لن تؤمن لمركزها وسيطرتها، إلا إذا امتلكت أفريقيا وحصتها ضد الاعتداء وهذا سر إنتشار القواعد والمراكز الحربية المتعددة فى أفريقيا. . وفى حالة الحرب الذرية ما زال دور أفريقيا (جنوب الصحراء) قويا من الوجهة الاستراتيجية إذ تهىء أفريقيا عمقا فى الدفاع وتوجد بها مناطق واسعة قليلة السكان كثيفة الأشجار تحمى المصانع والمطارات والقواعد.

وهذا هو ما دعا أحد الجنرالات الأمريكين إلى القول «بأن التقدير الاستراتيجى لأفريقيا يقوم على عوامل منبثقة منها، وتتلخص هذه العوامل فى الموقع الجغرافى والموارد ومناجم الثروات والمواد الأولية الضرورية لإقامة صناعة الحرب ونوع القوات وحجمها والموانى وخطوط المواصلات والحكومة القائمة والشعوب الموجودة بها». ويرى «أن أفريقيا يلزمها خطة العمق فى الدفاع التى تقوم على خطوط دفاعية متتالية الواحد منها خلف الآخر، والخط الخلفى أقوى من الأمامى، وتقف خلف هذه الخطوط قاعدة عسكرية ضخمة يسيطر عليها العالم الغربى، وتمتاز بخطوط مواصلات تربط خطوط الدفاع المتتالية بعضها ببعض وهذه القاعدة تتكدس فيها قوات محاربة ومواد وآلات وأسلحة جاهزة للاستعمال»، وعدد هذا المصدر مزايا وفوائد اتصال ساحل أفريقيا الغربى بأوروبا والأمريكتين عبر المحيط الأطلنطى بحرا وجوا وما ينتظر أن يؤديه الساحل الشرقى لأفريقيا وموانيه أيضا من خدمات لمثل هذه الخطط العسكرية.

٥ - تحتاج أفريقيا موجة من الجزع والخوف نتيجة للخطط التى يرسمها المعسكر الغربى لضمان أمنة وسلامته، فهذا الأمن الأوروبى لن يتحقق إلا فى حالة عدم أمن وسلامة أفريقيا، يرى الأفريقيون هذا فى توسيع نطاق حلف الاطلنطى إلى شمال أفريقيا. كما أن قيام المستوطنين البيض بانتزاع أراضيهم ومنحها لشعوب بيضاء وافدة عليهم، كل هذا يمكن أن يفسر طابع العنف الذى اتسمت به الحركات السياسية فى كينيا، وجنوب أفريقيا وغيرها، لأن الأفريقيين شعروا بأن أوروبا أصبحت لا تفكر فى امنهم وسلامتهم بل إن



تفكيرها فى أمنها وسلامتها.

٦ - وقف الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى (قبل انهيار الاثنين) على قدم الاستعداد للاستفادة من كل هذه الظروف بعرض المساعدات لاعتقادهما أن انهيار الاستعمار فى أفريقيا إنما يعنى انهيار العالم الرأسمالى على حين ترى الولايات المتحدة ضرورة بقاء أفريقيا فى نطاق العالم الحر وتعرض مساعداتها ومعونتها على هذا الأسس الذى يقضى بأن تبذل الجهود وتيسر الإمكانيات للنصر على المعسكر الشرقى.

ولا تقتصر مصالح أوروبا على هذا، فهناك الأوروبيون المتوطنون فى القارة ويبلغ عددهم حوالى ٦ ملايين نسمة من مجموع تعداد السكان البالغ عددهم حوالى ٣٠٠ ملايين نسمة، وعلى الرغم من أنهم أقلية ضئيلة إلا أن الثروات والأراضى والمصالح والأدوات الحكومية كلها فى أيديهم أو فى خدمة مصالحهم وتأمين بقائهم.

واشتراك الدول الاستعمارية فى اجراء جماعى ضد التحرر الأفريقى له تاريخ طويل ولكن يهمنى هنا مظهران من هذه المشاركة التى يسميها الأوروبيون الشعور بالمسئولية الدولية ولا نسميها هنا أكثر من الاستعمار الجماعى أو الاستعمار المشترك.

والمظهر الأول هو منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى: حيث قامت عام ١٩٤٨ دول أوروبية معينة بوضع خطة بمقتضاها يتم تنظيم المساعدات الاقتصادية التى تقدمها المستعمرات الأفريقية فى إعادة انعاش أوروبا الاقتصادى تكملة لمشروع «مارشال» وهذه الدول الأوروبية هى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وتعاونت معهم الولايات المتحدة بأموالها واستثماراتها وخبراتها فى تحسين أحوال الاستثمار وتنظيم علاقات التبعية الاقتصادية.

والمظهر الثانى هو مشروع أوروبا - أفريقيا: الذى يؤكد التعاون بين الدول الاستعمارية والذى سبق أن أظهرته لجنة التعاون الفنى لأفريقيا (جنوب الصحراء) تحت اسم المسئولية تجاه شعوب المستعمرات، وفى مشروع «استراسبورج» الذى وافقت عليه الجمعية الاستشارية الأوروبية فى اجتماع سبتمبر ١٩٥٢، أكد المشروع

أهمية أفريقيا وضرورة تطبيق سياسة الباب المفتوح لكل رعايا الدول واستثماراتهم المالية مع تنسيق البرامج المخصصة لهذه المناطق. وفي اجتماع الجمعية الاستشارية الأوروبية عام ١٩٥٥ ثم إنشاء لجان جديدة من الخبراء لوضع الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافهم. وتكونت في مايو عام ١٩٥٦ لجنة فرنسية ألمانية مشتركة أوصت بإنشاء مزارع مطاط ومشروعات مشتركة بين الطرفين في أفريقيا. وفي عام ١٩٥٦ اقترح «ادجارفور» رئيس وزراء فرنسا إنشاء السوق المشتركة لست دول أوروبية تنضم له فرنسا وبلجيكا بمستعمراتها الأفريقية مع ألمانيا الغربية وهولندا وإيطاليا، وقد انضمت إيطاليا لهذه السوق مع الصومال وهو تحت الوصاية الدولية ووقعت المعاهدة في مارس ١٩٥٧ بروما وتم الاتفاق على إنشاء منطقة أوروبا - أفريقيا لتنشيط استثمار المعادن والمواد الأولية بأفريقيا خاصة في المستعمرات الفرنسية ورصيد هذا الاستثمار هو ٥٨١ مليون دولار لمدة الخمس سنوات الأولى وتسهم فيه كل من ألمانيا الغربية وفرنسا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لكل على حدة.

ويقوم هذا المشروع على مبدأين هامين أولهما: هو توسيع نطاق الإنتاج الأفريقي في ضوء مصلحة ومنفعة السوق الأوروبية والأمريكية، ويتم هذا بالتصدير وتسهيلات النقلات وتخفيض أجور الشحن وتوسيع مناطق الزراعة والتنقيب والتعدين وتخفيض أثمان الصادرات للحصول على أكبر كمية من العملات الصعبة.

وثانيهما: هو توطين الأوروبيين في وسط وشرق وجنوب أفريقيا كوسيلة للمحافظة على إتمام أهداف المشروع، ووصول هؤلاء البيض إلى أفريقيا يتم في صورة رؤساء عمل أو ملاك أراض أو تجار أو موظفين في الإدارة الحكومية أو الشركات والبنوك التي تتوسع أعمالها مع زيادة تطبيق المشروع، ويرتبط بهذا المبدأ ما تردد في أوروبا عموما عن دعوات لتهجير الأوروبيين إلى أفريقيا، ونجد مثلا لهذا، ما قيل إنه يجب توطين ١٠٠ ألف بلجيكي في الكونغو وإلا سيتحرر، وقد رأى البعض أن هذا الرقم ضئيل وأنه يجب أن يرتفع إلى ٨٠٠ ألف، وفي انجولا تبين البرتغاليون أنهم في حاجة إلى هجرة ١٠٠ ألف برتغالي في العشر سنوات القادمة، وبالنسبة للمستعمرات البريطانية نجد أنه في إنجلترا كان القول باستمرار: إنه مطلوب زيادة عدد الأقلية البيضاء في روديسيا وفي كينيا، وقد تفتحت أعين المستوطنين وأصحاب المصالح الرأسمالية على سهول أوغندا والمواد الأولية في

وهذه الأعداد الذى اقترح تهجيرها إلى أفريقيا تدل على أن الرأسمالية الأوروبية لم يكن ليكفيها الأعداد الموجودة والمتزايدة باستمرار في أفريقيا وماجرته هذه الهجرة وهذا التوطن الأوروبي من ويلات ومشاكل وفظائع ومأس في حياة الأفريقيين، إذ انتزعت أراضيهم وطردها إلى مناطق جرداء لا يمكنهم زراعتها ولا يكفيهم إنتاجها ولا تقدم لماشيتهم طعامها، واضطرت أغليتهم الساحقة إلى العمل كاجراء في مزارع البيض، وقصة هؤلاء الأجراء وعقود العمل الطويلة الأمد التي يوقعونها والأجور التافهة التي يقبضونها قصة دامية.

وفي «غرب أفريقيا» أيضا يرجع تاريخ المنظمات إلى الأيام الأولى للحقبة الاستعمارية: ففي عام ١٩٠٨ قام إثنان من الأطباء الأفريقيين في لاجوس بنيجيريا بتنظيم اتحاد الشعب للدفاع عن الحقوق الأفريقية بصفة عامة، ولا سيما فيما يتعلق بالأرض وللاحتجاج على ضريبة المياه التي كانت مقترحة آنذاك.

وبعد ذلك بقليل، واستجابة مرة أخرى لتهديد مكتب المستعمرات بحرمان الأفريقيين في جنوب نيجيريا من حق امتلاك الأرض، تم إنشاء شعبة لاجوس التابعة لجمعية حماية الوطنيين ومناهضة الاسترقاق، كان لهذه المنظمة أيضا فروع في غانا وسيراليون حيث كان سبب وجودها أيضا هو الدفاع عن الأرض الأفريقية.

وفي عام ١٩٢٠ عقد في أكرا مؤتمر بناء على دعوة «كاسلى هايفورد» وهو محام وصحفي في غانا بمساعدة الدكتور «بانكوك برايت» - طبيب من سيراليون و«هربرت ماكولى» مهندس مدنى وصحفي في نيجيريا.

وحضر المؤتمر مندوبون من نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا حيث اتخذ المؤتمر قرارا بإقامة المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية ويقول نكروما: «إن هذا المؤتمر تحطم عام ١٩٣٠ لأنه كانت تعوزه مساندة الجماهير».

وفي عام ١٩٢٣ أسس «هربرت ماكولى» الحزب الديموقراطى الوطنى النيجيرى. وفي العام ونفسه تأسس اتحاد شباب نيجيريا، وقد أعقب تكوين هذا الاتحاد ظهور حركة شباب لاجوس «التي مهدت الطريق بدورها لقيام حركة



الشباب النيجيرى» عام ١٩٣٦ ، وقد أصبحت هذه الحركة منظمة جماهيرية بلغ عدد أعضائها عام ١٩٣٨ عشرة آلاف عضو وعدد فروعها ما يقرب من ٢٠ فرعا فى جميع أنحاء نيجيريا، ولم يأت عام ١٩٤٤ ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى تأسس «المجلس الوطنى النيجيرى» . . وأصبح الدكتور «أزيكو» سكرتيرا عاما كما اختير «هربرت ماكولى» رئيسا للمجلس، وبانضمام المنظمات الكمرونية فى لاجوس تغير اسم المنظمة إلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون وفى يناير عام ١٩٤٥ عقد المجلس مؤتمره الدستورى الأول . .

وللمنظمات السياسية فى غانا تاريخ طويل ففى عام ١٨٧١ كون عدد من الزعماء وأرباب المهن اتحاد «فانتى» لأثارة الاضطرابات والاحتجاج على التشريعات التى كانت تعتبر ضد مصالحهم وللمطالبة أيضا باتخاذ الاجراءات نحو منحهم الاستقلال الذاتى .

وفى عام ١٨٩٧ شكل بعض الزعماء وطوائف المتعلمين «جمعية حماية حقوق الوطنيين» أهل البلاد احتجاجا على قانون الأراضى العامة المقترح وقد نجحت الاضطرابات التى أثرت احتجاجا على القانون إلى حد أنه سحب عام ١٩٠٠ وحل محله قانون الامتيازات الذى - وإن كان قد منح المحاكم البريطانية بعض الأشراف على شرعية الامتيازات أوضح أن الشعب الأفريقى ما زال يحتفظ بملكية أرضه .

وبعد هذا الانتصار المؤقت واصلت الجمعية تزعم الاحتجاجات ضد مختلف أعمال الحكومة التى تضر بمصالح السكان الأفريقيين فى ساحل الذهب .

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر قدر كبير من الشعور بالتبرم واستعدادا متزايدا من الشعب الأفريقى للاحتجاج وإعلان مطالبه . ويقول «بوريه» فى كتابه «غانا الطريق» إنه «فى رأى المبشرين أن بعض الاضطرابات فى ساحل الذهب كان مرجعها إلى الجنود الذين فقدوا كثيرا من احترامهم للأوروبيين خلال اتصالاتهم الحربية . وقد ساعدت الدعاية الشيوعية وأصداء حركة الوحدة الأفريقية على تغذية روح الاستياء الجديدة، كما أن روح الثورة على أعلى مستوى كانت تجد متنفسا لها فى كثير من المناطق بعد الحرب العالمية الثانية» .

وهكذا اتخذت حركة الاحتجاج على الحكم الاجنبى اشكالا كثيرة، ونشأت من أسباب مختلفة متعددة وكانت الأرض والضرائب من الأسباب الرئيسية للنزاع بين الشعوب الأفريقية وبين المستعمرين منذ البداية.

ولكن إلى جانب هذه الموضوعات برزت موضوعات أخرى مثل حقوق التجار الأفريقيين فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية الضخمة، ومطالبة بالاعتراف بحق المقاولين الأفريقيين، والخطوات التى يجب أن تتخذ كما هو الحال فى نيجيريا مثلاً، لإنشاء مصارف أفريقية، ومطالب الفلاحين الأفريقيين بمنحهم حق زراعة المحصولات التى يختارونها، وأن يبيعونها بأسعار أفضل، وإنشاء جامعات، وتدريب فنى، ووضع الأفريقيين فى مراكز المسئولية، وجعل الوظائف المدنية كلها من حق الأفريقيين.

وقد زادت مثل هذه المطالب بسرعة فى السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه يلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت تحولات معينة مثل دخول صوت جديد بمطالبه الخاصة وتنظيماته وأساليبه فى العمل، وأن الطبقة العاملة الأفريقية التى لم تكن صامتة كل هذه السنين قد بدأت تمارس تأثيراً أقوى على الحركة، وقد كافح العمال لتنظيم أنفسهم وقاموا باضرابات من أجل رفع أجورهم واحتجاجاً على التفرقة أو احتجاجاً على مختلف صور الاضطهاد والإرهاب التى كانوا يتعرضون لها.

وعلى أساس كل هذا التبرم والاستياء تطورت المنظمات السياسية الأفريقية، وتعالى الأصوات فى إصرار مطالبة بأن يكون للأفريقيين نصيب أكثر فى إدارة بلادهم وألا يعاملوا كمواطنين من الدرجة الثانية وهم فى أرضهم، ونتيجة لهذا الاستياء والجهود المتوالية من جانب جميع الطبقات المضطهدة تولد تفاهم متزايد بأن السلطة السياسية فى أيدي الأفريقيين أصبحت أمراً ضرورياً للقضاء على الشرور التى قاسى منها الشعب الكثير.

ومهما كان من أمر فقد انتشرت هذه الفكرة بين جميع أفراد الشعب عام ١٩٤٥ وتحولت إلى رغبة جارفة ومطالبة من جانب جميع الأفريقيين وأصبحت قوة مادية تستهدف اكتساح الاستعمار ومحوه من خريطة القارة الأفريقية.

وفى تتبعنا لتطور حركات الاستقلال فى أفريقيا لابد أن نوجه اهتمامنا إلى شئ آخر هام وهو سلسلة المؤتمرات التى عقدت فى جميع أنحاء أفريقيا والتى بدأت بوحي من الدكتور «ديبوا» عام ١٩١٩، ولم يمض أربعون عاماً بعد ذلك، حتى فازت غانا باستقلالها وأصبح فى الإمكان عقد مثل هذه المؤتمرات فى الأراضى الأفريقية، فقد كانت باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر هى المدن التى تعقد فيها مؤتمرات جميع أنحاء أفريقيا، ونظراً للظروف التى تعقد فيها هذه المؤتمرات لم يكن ممكناً على الدوام إيجاد أية صلة مباشرة بينها وبين الحركة القائمة فى أفريقيا، إذ أن مندوبى الدول فى هذه المؤتمرات كانوا غالباً من بين الطلبة المثقفين من أفريقيا وغالبيتهم موجودون بالخارج بصفة مؤقتة.

على أنه من الخطأ افتراض أن هذه الاجتماعات كانت تمثيلية دائماً، فقد كانت إلى حد ما تمثل صوت وضمير أفريقيا، وشيئاً فشيئاً أصبحت هذه المؤتمرات بمثابة الطليعة المفكرة للحركات الأفريقية، هذا إلى جانب أن عدداً من المندوبين الذين حضروا هذه المؤتمرات عادوا فيما بعد إلى وطنهم، حيث أصبحوا زعماء الحركات الوطنية التى بدوها وكان من بين هؤلاء الزعماء «جومو كينيا» و«نكروما».

وقد حضر المؤتمر الأولى لجميع أفريقيا الذى عقد فى باريس أثناء انعقاد مؤتمر صلح فرساي سبعة وخمسون مندوباً، واتخذ المؤتمر قراراً أعلن فيه حق الأفريقيين فى الاشتراك فى الحكم مبتدئين بالحكم القبلى والمحلى حتى يشتركوا شيئاً فشيئاً فى المراكز العليا فى الدولة، وذلك بقصد أن تحكم أفريقيا فى الوقت المناسب بإرادة الأفريقيين.

كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تناولت مسائل الأرض والعمل والتعليم ورأس المال والدولة، وهكذا، وتم فى وقت مبكر إقرار مبدأ الحقوق السياسية الكاملة للأفريقيين.

أما المؤتمر الثانى فقد عقد عام ١٩٢١ فى لندن وبروكسل وكان أكبر من مؤتمر باريس حيث حضره ١١٣ مندوباً منهم ٤١ مندوباً أفريقياً و٣٥ مندوباً من الولايات المتحدة و٢٤ مندوباً يمثلون الزوج المقيمين فى أوربا وباقي المندوبين من جزر الهند الغربية، وهكذا لم يكن المؤتمر يمثل رأى العام الأفريقى تمثيلاً كاملاً.



وقد أصدر المؤتمر «إعلاناً للعالم» دعا فيه إلى «إقامة المنظمات السياسية للشعوب المغلوبة على أمرها»، كما طالب بالحكم الذاتى المحلى للجماعات المختلفة فى سبيل إقرار «الحكم الذاتى العام»، وطالب المؤتمر أيضاً بعودة الزنوج إلى أرضهم وجنى ثمارها الطبيعية وحمايتهم من جشع رأس المال المستثمر.

وكان المؤتمر الثالث الذى عقد ما بين لشبونة ولندن عام ١٩٢٣ أصغر من المؤتمر الثانى، غير أنه اتخذ عدداً من القرارات الهامة طالب فيها بأن يكون للأفريقيين صوت فى حكوماتهم، وأن يتم تطوير أفريقيا بحيث تصبح للأفريقيين لا لمصلحة الأوربيين، وتنظيم التجارة والصناعة على أساس أن تكون الأهداف الرئيسية للعمل ورأس المال هى إسعاد الكثيرين بدلاً من إثراء القلة، كما اتخذ المؤتمر قراراً بالغ الأهمية ويتصف بعد النظر طالب فيه بتنزع السلاح فى العالم وإلغاء الحروب أخذاً فى الاعتبار موقف الشعوب الأفريقية والاضطهاد والتفرقة التى يعانونها، كما طالب المؤتمر أيضاً بحق الأفريقيين فى حمل السلاح دفاعاً عن النفس.

أما المؤتمر الرابع فقد كانت النية ترمى إلى عقده فى الأراضى الأفريقية فى تونس ولكن السلطات الفرنسية اعترضت على ذلك.

ولذا فقد اجتمع المندوبون فى نيويورك عام ١٩٢٧ وكان عددهم يبلغ ٢٠٨ أعضاء، ولكن أغلبهم كان من الولايات المتحدة، وبعد ذلك بفترة وجيزة أسفرت الأزمة الاقتصادية العالمية التى نشبت حيث شذ عن ضياع الأموال التى كانت تمول حركة مؤتمرات جميع أفريقيا، ولاسيما الزنوج الأمريكيون الذين كانوا يقومون بدور رئيسى فى هذا الشأن.

ومع ذلك فقد كان لايزال للنشاط الخارجى نفوذ على تطورات الأحداث فى أفريقيا، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحملة العالمية التى شكلت تأييداً للحبشة «إثيوبيا» فى مواجهتها لهجوم إيطاليا الفاشية عام ١٩٣٥، إلا أن الحرب العالمية الثانية تدخلت فى هذا النشاط الذى كان يرمى إلى عقد مؤتمر جميع أفريقيا على مستوى عالمى، ولم يأت عام ١٩٤٤ حتى كان فى الإمكان التقاط الخيوط من جديد.

ففى عام ١٩٤٤ اتفق اتحاد أفريقيا مع غيره من المنظمات الأفريقية التى كان

مقرها بريطانيا، ومع رابطة الكيكيويو المركزية فى كينيا، وشعبة رابطة الشباب الأفريقى فى سيراليون، وجمعية أصدقاء الحرية فى غانا على عقد مؤتمر فى مانشستر، وقد أعلن المؤتمر وحدة الشعوب الأفريقية وجميع الشعوب التى من أصل أفريقى فى جميع أنحاء العالم، وطالب باستقلال الشعوب الأفريقية وبحقها فى تقرير المصير والقضاء على كافة صور التفرقة العنصرية.

وهكذا اجتمع الزعماء الأفريقيون من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٤٤ على الصعيد العالمى لتبادل الرأى حول تجاربهم ولبحث مشكلاتهم المشتركة ولتأكيد مطالبهم وسياساتهم، وقد أثرت هذه المؤتمرات تأثيراً كبيراً على الأحداث فى أفريقيا ذلك لأنها جمعت بين ممثلى الأفريقيين من كل أجزاء القارة وأتاحت لهم فرصة لأن يدرسوا المشكلات المشتركة، كما ساعدت على تعميق تضامن جميع الأفريقيين ذلك التضامن الذى يلعب اليوم دوراً بالغ الأهمية فى الشئون الأفريقية.

### الحرب العالمية الثانية:

بالانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة من النضال من أجل الحرية الأفريقية، ومن الممكن أن تسمى تلك الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠ بأنها الفترة التى كونت فيها الطبقة العاملة نقابات عمالية لتشغل مركزاً رئيسياً فى الحركة الوطنية، كما اكتسبت المنظمات السياسية شخصية جماهيرية بحيث انتقل الشعب الأفريقى من أعمال الاحتجاج الدفاعية ضد آثار الحكم الاستعمارى إلى التحدى للسيطرة الاستعمارية نفسها وإلى المطالبة بمنحه سلطة سياسية.

أما مرحلة ما بين الحربين فهى الفترة التى يمكن أن نعتبرها بأن الشعب الأفريقى بدأ خلالها فى تنظيم نفسه، وعن طريق المنظمات السياسية والثقافية بعد ذلك بدأ يعبر عن مطالبه فى صورة برامجية.

ونتيجة لذلك بدأت المطالب والبرامج والمنظمات فى اكتساب أهمية واسعة، وينمو الوعى القومى أصبحت المطالبة بالاستقلال الوطنى وإنهاء الحكم الاستعمارى ووضع السلطة السياسية فى أيدي الشعب الأفريقى شيئاً فشيئاً هى المشكلة الرئيسية التى لا بد من التغلب عليها والوصول للاستقلال.

وعلى الرغم من أن هذه التغيرات التى طرأت على مجال وطبيعة الحركات كانت واضحة قبل عام ١٩٤٥ فإن هذه التغيرات لم تبرز مرحلة جديدة واضحة المعالم تكتسب صفة حاسمة إلا خلال السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى هذا فإن المطالبة بالاستقلال ليست جديدة فى أفريقيا، إنها ترجع لقراءة مائة عام خلت أى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ففى عام ١٨٦٨ دعا «جيمس هورتون» إلى منح الحكم الذاتى لأفريقيا الغربية وذلك فى كتابه «الاقتصاد السياسى لأفريقيا الغربية البريطانية» كما أن «اتحاد فانتى» السياسى فى ساحل الذهب طالب بالحكم الذاتى فى عام ١٨٧١.

وبعد ذلك بعشر سنوات أعلنت إحدى صحف نيجيريا فى جراءة أن النظام الراهن لن يبقى إلى الأبد. وسيأتى وقت يترك فيه للمستعمرات البريطانية على الساحل الغربى تنظيم شئونها الداخلية والخارجية.

ومع ذلك، فإن هذه المطالب لم تذكر بصفة عامة فى برامج المنظمات التى أقامها الشعب لأنها لم تعلن على لسان الشعب الأفريقى كله، إذ فى الواقع أثبتت دراسة البرامج السياسية وقرارات المنظمات الأفريقية فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية إن الإصلاحات والاشتراك فى الحكم، إنما كانت هى البنود الرئيسية فى المطالب وليست الدعوة إلى الاستقلال التام العاجل كذلك والصوت الواحد للرجل الواحد وحكم الأغلبية، وقد ظهرت هذه المطالب الأخيرة، على سبيل المثال، فى المؤتمرات الثلاثة الأولى لجميع أفريقيا، كما أن المؤتمر الوطنى بجنوبى أفريقيا على ١٩١٢ رأى أنه من الواجب على البرلمان والمجالس الإقليمية والمجالس البلدية وغيرها من الهيئات والجمهور عامة السعى فى تحقيق ما يتعلق بمطالب وأمانى الشعب الوطنية والسعى وراء تحقيق تمثيل منصف للوطنيين فى البرلمان أو فى تلك الهيئات المنوط بها سلطات تشريعية أو تلك التى من مهمتها القيام بالشئون الإدارية التى تتأثر بها العناصر الملونة.

ولم يذهب المؤتمر الوطنى لأفريقيا الغربية البريطانية إلى أبعد من المطالبة، إلى جانب الإصلاحات الأخرى، بإقامة مجلس تشريعى فى كل إقليم من أقاليم «غرب أفريقيا» على أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين من الأفريقيين وكذلك عندما تأسس



الحزب الديمقراطي الوطني النيجيرى لم يطالب مباشرة بالاستقلال، وإنما دعا إلى إجراء عدة إصلاحات من بينها التعليم والتنمية الاقتصادية وجعل الوظائف المدنية كلها من حق الأفريقيين، بل إنه فى عام ١٩٣٨ كان ميثاق الشباب النيجيرى لا يزال على استعداد «للقبول مبدأ الوصاية كأساس للتعاون مع الحكومة البريطانية فى نيجيريا».

وقد ذكر الدكتور «دايك» فى مجال الحديث عن كفاح نيجيريا فى سبيل الاستقلال: إن الكفاح فى البداية لم يكن من أجل الحكم الذاتى بقدر ما كان فى سبيل الحصول على نسبة معينة من الاشتراك فى الحكومة القائمة.. وكان هذا القول صحيحاً إلى حد بعيد بالنسبة لغالبية الحركات الأفريقية قبل عام ١٩٤٥، ومهما يكن من أمر فمنذ ذلك الحين أصبحت الضجة فى سبيل الاستقلال عالية حتى أن أية منظمة أفريقية لا تضع هذا المطلب على رأس برامجها لا تحظى بتأييد من جانب الشعب الأفريقى.

إن الاضطهاد نفسه يؤدى إلى نشوب الثورة وليس ثمة شعب عانى من قسوة الاضطهاد والتفرقة أكثر من الشعب الأفريقى، فقد كان الاضطهاد موجوداً فى أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية كلها، وظل الشعب طوال أربعمئة عام يذرف الدموع ويراق دماؤه، إلا أن التحول بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن بسبب القمع فقط وإنما كان بسبب الانفصال السريع عن أفريقيا القديمة ونمو طبقة عاملة وطبقة مفكرة ورأسمالية محلية، ومعنى ذلك نشوء قوى طبقية تمكنت بتأثير ومعاونة العالم الاشتراكى والحركات الاستقلالية فى آسيا من أن تتحد وتخلق وعياً وطنياً يفجر الشعب كله. وهذا هو الذى دفع حركة التحرير الأفريقية الكبرى فى الخمسينات والستينات من هذا القرن، إلى التقدم.

وكان من الواضح أن مرحلة جديدة قد بدأت عندما عقد المؤتمر الخامس لجميع أفريقيا عام ١٩٤٥. وقد صادفت الاستعدادات للمؤتمر انعقاد المؤتمر الأول العالمى لنقابات العمال فى لندن فى شهر فبراير عام ١٩٤٥، وساعد وجود عدد كبير من النقابيين من أفريقيا وجزر الهند الغربية فى المؤتمر على وضع أساس جديد للتمثيل، وموضوعات جديدة لمؤتمر جميع أفريقيا الذى كان سيعقد فى العام نفسه. وقد

حدث فى اجتماع تمهيدى عقد فى مانشستر فى مارس عام ١٩٤٥ أن قام ممثلو المنظمات الأفريقية ومنظمات جزر الهند الغربية فى بريطانيا مع مندوبى النقابات العمالية فى المستعمرات بمساندة الاتحاد العالمى الجديد لنقابات العمال بوضع برنامج مؤقت وجدول أعمال للمؤتمر الخامس لجميع أفريقيا، ونتيجة لذلك كان هذا المؤتمر الذى عقد فى مانشستر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ يمثل انعكاسا تاما للمنظمات الشعبية النامية والناشئة فى أفريقيا من أحزاب سياسية إلى نقابات عمالية وجمعيات للفلاحين إلى جانب الطلبة والوطنيين وكذلك المثقفون المقيمون فى أوروبا بصفة مؤقتة. ولقد كانت مؤتمرات جميع أفريقيا السابقة برغم الجهود التى بذلها منظموها بمثابة اجتماعات يحضرها طوائف صغيرة من المثقفين.

وكان هذا أمرا حتميا فى ظل الظروف التى كانت سائدة قبل عام ١٩٤٥، غير أن العالم بانتهاء الحرب العالمية الثانية كان قد تغير وتطورت الحركات فى أفريقيا حتى أصبحت المنظمات الشعبية، ولا سيما النقابات العمالية، هى القوة المسيطرة فى مؤتمرات جميع أفريقيا.

ولما كان المؤتمر يتوقع محاولات عديدة لإعاقة الاستقلال الأفريقى فقد استنكر «الاشترك» والوصاية والحماية بصفاتها مناورات لن تخدم الرغبات السياسية للشعب الأفريقى، ودعوته للحكومة العمالية فى انجلترا إلى توجيه الاهتمام إلى دراسة الضرورات الملحة وتحقيق المطالب العاجلة للشعب الأفريقى، مثل الديمقراطية ومشاكل الحدود المصطنعة والموارد الاقتصادية والتصنيع والأرض وحقوق النقابات العمالية والجمعيات والسيطرة الأجنبية على صناعة التعدين واستغلال كبار التجار الأوربيين ونظام الثقافة الواحدة والتفرقة العنصرية وحرية الخطابة والصحافة والاجتماعات وفرض الضرائب والتعليم والحقوق الانتخابية والخدمات الطبية وأعمال السخرة ودفع الأجر المناسب للعمل المناسب.

وقد طالب البيان الذى أصدره المؤتمر بالحكم الذاتى والاستقلال، كما جاء فيه:

«... . إننا لا نريد أن نموت جوعاً ونحن نقوم بدور (الرمطون) فى العالم لكى نساند بفقركنا وجهلنا ارستقراطية زائفة واستعماراً منبوذاً... . إننا سنجعل العالم يستمع إلى حقائق أوضاعنا وسنكافح بكل ما فى وسعنا من طرق فى سبيل

الحرية والديمقراطية والإصلاح الاجتماعى».

ويلاحظ هنا، أن الفرق ليس فى الأسلوب، بل أيضاً كان فى طبيعة ودقة مطالب مؤتمر عام ١٩٤٥ بما سبقه من مؤتمرات نجد أنه كان مؤتمراً متكاملأً مناهضاً للاستعمار وتتضح الدولية فى روحه، كما أن تأثير الفكر الاشتراكى فيه لم يكن بأقل من تأثير الكفاح ضد الاستعمار.

ويظهر هذا الاتجاه بوضوح فى البيان الذى وجهه المؤتمر إلى الدول الاستعمارية، حيث جاء فيه:

«إننا نؤكد حق جميع الشعوب المستعمرة فى أن يكون لها السيطرة على مصيرها، ولا بد أن تتحرر جميع المستعمرات من السيطرة الاستعمارية الأجنبية، سياسية كانت أم اقتصادية.

كما أن شعوب المستعمرات يجب أن يكون لها حق انتخاب حكوماتها بدون قيود من جانب الدول الأجنبية، ونحن نقول لشعوب المستعمرات: إن عليهم أن يكافحوا فى سبيل هذه الغايات بكل ما وسعتهم السبل.

إن هدف الدول الاستعمارية هو الاستغلال وفى منح شعوب المستعمرات حق حكم أنفسهم بأنفسهم هزيمة لهذا، ولذا فإن كفاح شعوب المستعمرات فى سبيل السلطة السياسية إنما هو الخطوة الأولى والصورة اللازمة فى طريق التحرر الاجتماعى والسياسى التام.. ويجب أن يكون عمال المستعمرات فى طليعة المعركة ضد الاستعمار.

واليوم ليس ثمة إلا طريق واحد للعمل الفعال وهو تنظيم الجماهير، ولا بد أن ينضم إلى هذا التنظيم المتعلمون من أهالى المستعمرات فيا شعوب العالم المستعمرة والخاضعة: اتحدوا».

وسرعان ما انعكست المبادئ التى تبناها المؤتمر على بعض الدول، فنجد مثلاً أن مدير العمل فى وزارة العمل بكينيا بصرخ فى عام ١٩٤٦ قائلاً:

«إن الأفريقى الآن قد أصبح على جانب من الوعى سياسياً وصناعياً، وهذا العامل أكثر من أى عامل آخر يحدد اليوم إمدادات العمل والعلاقات. إن المسلك



الأبوى بالنسبة للعمل لا يأتى بنتائج وكثيراً ما يخيب أمل أصحاب الأعمال لأن نشاطهم الذى يبذلونه لتوفير الراحة للعمال لا يقدر. إن الأفريقى يتحس الآن طريقه نحو التعبير عن فرديته الخاصة وسيظهر ذلك فى تكوين الجمعيات السياسية والنقابات العمالية».

وكان فى تكوين اتحاد كينيا الأفريقى عام ١٩٤٦ وتوقف ١٥٠٠٠ عامل عن العمل لمدة اثنى عشر يوماً فى الإضراب العام الذى قاموا به فى ممبسا عام ١٩٤٧ تأييداً كاملاً لتلك التكهنات المشوبة بالقلق. ولقد سارت العملية نفسها فى مناطق أفريقية أخرى كما يتضح مثلاً فى تكوين المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون عام ١٩٤٤ وفى الإضراب العام بنيجيريا عام ١٩٤٥.

وثمة عامل هام فى تطور الثورة الأفريقية فى هذه الفترة وهو عودة الجنود الأفريقيين الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الثانية، وكان من النادر أن تكون القوات الأفريقية قوة مأمونة يعتمد عليها الاستعمار، وقد لعبت ثوراتها وحركات الاحتجاج دوراً هاماً فى تطوير الوعى الوطنى الأفريقى، كما أن تمرد القوات الكونغولية فى عام ١٨٩٥ وفى عام ١٨٩٧ وتمرد القوات السودانية فى أوغندا عام ١٨٩٧، لم يكن إلا أمثلة لعدد كبير من ثورات القوات الأفريقية خلال القرن الماضى.

ولا شك أن مزيداً من البحث فى مدى وطبيعة هذه الحركات ولا سيما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدهما من شأنه أن يلقى مزيداً من الضوء على نمو الحركات الأفريقية الاستقلالية، وقد أدت الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة إلى وجود قدر كبير من القلق وسط القوات الأفريقية.

فقد جندت جموع ضخمة من هذه القوات فى أنحاء كثيرة من أفريقيا، وحاربوا فى أراض بعيدة متورطين فى حرب مناهضة الفاشية ثم عادوا إلى وطنهم غير ما كانوا.

ويشكو تقرير خاص عن الجنود الأفريقيين العائدين قدم إلى حاكم كينيا فى أبريل سنة ١٩٤٦ من أن الأمور لن تعود تماماً إلى ما كانت عليه.

ويشير التقرير إلى الاجتماعات الحاشدة التى كان ١٠٠٠٠ من الجنود السابقين

يعقدونها فى تلك الفترة لإعلان سحقهم فىقول:

«هناك عامل جديد فى المناطق الوطنية لابد أن يواجه بأسلوب جديد... فالجندي عامة لا يريد بتاتا أن يعود للعمل كعامل عادي، إن الضرورة الاقتصادية قد تضطره فى النهاية إلى العمل الخاص بغير الأجور الحالية... هذه الضرورة الاقتصادية ستسير بالطريقة الطبيعية أو أنها ستعتبر مع ذلك مثلاً آخر من أمثلة استغلال المستوطنين البيض للأفريقي، وهى على أية حال ستؤدى إلى وجود شعور بالقلق من جانب الشعب الأفريقي».

لم تكن مظاهر السخط والتدمير هذه من جانب القوات الأفريقية لتقتصر على كينيا وحدها.

ففى فبراير سنة ١٩٤٤ تمرد أعضاء القوات المسلحة الكونغالية فى ثكنات لولوبودج.

وفى فبراير ١٩٤٨ أطلق البوليس فى أكرا النار على مظاهرة قام بها الموظفون السابقون حيث قُتل منهم عدد كبير.

وفى نيجيريا قام اتحاد الموظفين السابقين من غير العاملين بالاستيلاء على مدينة أوهايا الشرقية الكبيرة عام ١٩٥١ وقطعوا الاتصالات بين الجالية الأوروبية والموظفين والإدارة المحلية وبين العالم الخارجى عدة أيام.

ولقد كانت المقاطعة إحدى صور النضال التى اتبعها الشعب الأفريقي ووجد الأفريقيون كشعب مضطهد حرم عشرات السنين أبسط صور الحريات الديمقراطية؛ وجدوا فى المقاطعة سلاحاً آخر يتفق مع ظروفهم.

وهكذا قوطعت الأوتوبيسات فى (جنوب أفريقيا) وكينيا وروديسيا الجنوبية كما قوطعت المحال العامة فى (جنوب أفريقيا) وروديسيا الشمالية وساحل الذهب وأوغندا، وقوطعت أيضاً مراكز تجنيد العمال فى بوتسوانا، كما امتنع الأفريقيون عن دفع الضرائب فى كل إقليم تقريباً، وكان الشعب الأفريقي يستخدم من وقت لآخر مختلف صور العصيان المدنى مثل عدم التعاون مع السلطات الاستعمارية فى تطبيق القوانين الخاصة بالزراعة أو الغابات أو الصيد.

إن الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٠ تمثل المرحلة الثالثة فى الثورة الأفريقية ضد الاستعمار وإنها تنطوى على حدود وأبعاد لا حدود لها، ومن معالمها الرئيسية نلخص بعض ملامحها.

كانت هذه المرحلة فترة الوعى القومى الناهض، فترة تكوين ونمو المنظمات السياسية الأفريقية التى تستهدف تحقيق الاستقلال السياسى، وكما أنها كانت مرحلة إنشاء وتدعيم النقابات العمالية، وقد ساهم نشاط الطبقة العاملة فى الحركات الوطنية فى جميع أنحاء أفريقيا، وقد ذكر «جيمس كولمان» وهو بصدد الحديث عن نيجيريا «أن النسبة المثوية للعمل بالأجر فى مجموع السكان كانت صغيرة نسبياً، إلا أن الوزن الرئيسى للتأييد الوطنى الفعال جاء من الكتبة والصناع والعمال المهرة الذين يبلغ عددهم ١٠٠٠٠ شخص ولا سيما فى وظائف الحكومة والنقل والتعدين والتجارة».

ويضيف «كولمان» إلى ذلك ملاحظة هامة وهى: «أن المركز الاستراتيجى للعمال ذوى الأجور والمرتبات فى البناء الاقتصادى والإدارى وليس عددهم هو الذى يعلل دورهم الهام فى الحركة الوطنية. «فى نيجيريا كان كفاح عمال المناجم والسكك الحديدية وموظفى شركة أفريقيا المتحدة عاملاً رئيسياً ساهم بدرجة كبيرة فى الوعى الوطنى المتأجج للشعب النيجيرى كله وليس فقط فى وعى العمال الذين اشتبكوا مباشرة فى هذه المعارك، وكان لإضرابات الاحتجاج على شركة أفريقيا المتحدة أهمية خاصة وذلك لأنها كانت الأخطبوط فى نظر الشعب كله. للسيطرة الاستعمارية البريطانية. وقد صدق «كولمان» إذ قال: «إن الاضطراب العام فى نيجيريا سنة ١٩٤٥ كان بمثابة افتتاحية مسرحية لعهد وطنى جديد». ويضيف قائلاً:

«إن أحد زعماء الإقليم الشمالى فى نيجيريا صرح لى بأن الإضراب العام سنة ١٩٤٥ إنما يمثل بداية الوعى العنصرى والسياسى فى الشمال، وإن كان لم يشترك فيه سوى قلة من أهالى الشمال». وقد حدثت إضرابات مشابهة مثل إضراب عمال المناجم فى جنوب أفريقيا عام ١٩٤٦ والإضراب العام فى غانا عام ١٩٥٠ والإضراب العام فى كينيا فى العام نفسه، وموجة من الإضرابات الضخمة عند الحزام النحاسى لروديسيا الشمالية فى الخمسينات من هذا القرن إلى جانب حركات



الإضراب فى عدد من المناطق الأخرى.

وإذا كان عام ١٩٦٠ يمثل نهاية إحدى مراحل المعركة الأفريقية وهى مرحلة توج فيها نضال الشعوب الانتصارات الحاسمة واكتسح أخيراً الحكم الاستعماري المباشر، فإن مرحلة جديدة رابعة قد بدأت وقد تضافرت جهود كثيرة مختلفة على صنع أعلام الاستقلال الملونة التى ترفرف الآن فى عزة وفخار تحت سماء أفريقيا، فالمقاومة الأولى المسلحة ضد الغزو ومعارضة التورط فى الحرب العالمية الأولى وحركات الاحتجاج والتمرد بين القوات الأفريقية ومحاولات إنشاء كنائس أفريقية مستقلة ومدارس مستقلة وجمعيات الوطنيين ومعارضة فرض الضرائب ورسوم المياه وكفاح التجار الأفريقيين والفلاحين والرأسمالية ضد الاحتكارات الأجنبية الضخمة ومطالب وإضرابات الطبقة العاملة وحملات المقاطعة المختلفة ومطالبة الشعب كله بإنهاء التفرقة العنصرية وجوازات المرور.. من أجل تحقيق الديمقراطية ونيل حقوقه السياسية ومحاولات الشعب إضعاف سلطات الإقطاعيين من ذوى العقلية المحافظة، وانتشار الأفكار الاشتراكية.. كل هذه الجهود والمحاولات قد ساهمت فى تكوين الحركات الوطنية الحديثة التى عملت على تحرير أفريقيا من ربة الحكم الاستعماري المباشرة.

وهذه الانتصارات نفسها هى التى تواجه الشعب الأفريقي بمشكلات جديدة قد توصف بأنها تمثل المرحلة الرابعة فى تاريخ أفريقيا الحديث.. فمنذ عام ١٩٦٠ وما بعده لا تزال مناطق كثيرة فى أفريقيا تسعى وراء نيل استقلالها الاقتصادى بعد أن حصلت على استقلالها السياسى وعلى الشعب الأفريقي ومنظّماته فى معظم أنحاء القارة مهمة دعم وحماية استقلاله السياسى الذى فاز به وإتمام ثوراته الوطنية الديمقراطية.

وتتطلب هذه المهمة متابعة الانتصارات السياسية على الاستعمار بتحقيق الاستقلال الاقتصادى وإعادة بناء اقتصادياته عن طريق إصلاح الأراضى والتصنيع وفرض رقابته وإشرافه على أعمال المصارف والتجارة وتوسيع نطاق الديمقراطية والقضاء على النظم والحقوق والتقاليد الإقطاعية الضارة وإدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى المعيشة وإتاحة تسهيلات تعليمية ضخمة،

لأفراد الشعب والعمل على ازدهار الثقافة الأفريقية.

والاستعمار ككل هو العدو المشترك للشعب الأفريقى ولهذا السبب كانت كل ضربة توجه إلى حكمه فى أى جزء من أفريقيا تعزز الكفاح الأفريقى فى كل مكان.

ولما كانت كل ضربة مهما كانت صغيرة وضعيفة نسبياً، توجه إلى حائط الاضطهاد والاستعمار تسقط من البناء حجراً فقد أخذ الجدار يتداعى حتى هوى كله وأخذ الشعب الأفريقى يسير فوق أنقاضه.

وعلى الرغم من النشاط السياسى الواسع النطاق القوى الاتجاهات، تجد أن الحركة الوطنية فى أفريقيا قد تأخرت إلى فترة ما بين الحربين ولم يكتمل النمو وتظهر طاقتها الحركية إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولذلك أسباب عديدة منها التأخر الاقتصادى واتساع مساحة أفريقيا وعدم وعى غالبية السكان وتنوع أصولهم ولغاتهم وأديانهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية.

فمثلاً، شهدت منطقة لاجوس (مستعمرة التاج) أول نشاط سياسى حين تصارعت ثلاثة تنظيمات سياسية حول مقاعد البلدية المخصصة للأفريقيين، وهذه التنظيمات السياسية هى الحزب الديمقراطى الوطنى الذى تألف برئاسة «هبروت ماكولى» عام ١٩٢٣، ونافسه حزب الاتحاد الشعبى برئاسة الدكتور «راندل» وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور «أوباسا» والمحامى «ويليامز» وتركز نشاط هذه الأحزاب فى البيئة السياسية لمنطقة لاجوس، وكان التنافس حول الحصول على مقاعد البلدية المخصصة بالانتخاب للأفريقيين، وعلى الرغم من الأسماء الرنانة اللامعة لهذه الأحزاب فلم يكن الأول وطنياً أو ديمقراطياً، ولم يكن الثانى فى حقيقته اتحاداً لشعب نيجيريا بأكمله، كما لم يكن الثالث اتحاداً لشباب كل نيجيريا الواسعة النطاق، إنما مثلت هذه الأحزاب الثلاثة الاختلافات فى نطاق مدينة لاجوس واهتموا بالمقاعد بدلاً من المبادئ، وبعد فترة تم إقامة حكومة منتخبة من الشعب تحكم لمدة عشر سنوات، وتمثل فترة انتقال تنتهى بوصول نيجيريا إلى مرتبة الدومنيون وعضوية الكومنولث.

وطالب المجلس الذى شكل لهذا الغرض بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

وثقافية، وقدم الدكتور «أزيكوى» مذكرته للحكومة البريطانية وظل يواصل نشاطه السياسى إلى أن ظهرت آثار هذه المذكرة نتيجة وعى الشباب واتحادات الطلبة، فقد دعا اتحاد الطلبة النيجيرى إلى عقد ميثاق وطنى فى أغسطس عام ١٩٤٤ وتكون المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون.

وكان ميثاق تكوين هذا المجلس الوطنى ينادى بتوحيد كل أهالى نيجيريا فى وحدة ضد الاستعمار للمطالبة بالحكم الذاتى وله أهداف ثقافية واجتماعية واقتصادية، ونظم الحزب شعباً وفروعاً له بنيجيريا كلها وأنشأ جمعيات تعاونية ورياضية ونسائية وكان رئيس الحزب هو «هربرت ماكولى» الذى توفى عام ١٩٤٦.

وانشرت مبادئ الحزب وأثرت فى المواطنين لدرجة أنه نجح عام ١٩٤٥، أى بعد تأليفه بعام واحد فى تدبير حملة إضراب عام ضد تفكير حاكم نيجيريا فى إصدار قوانين توسع سلطة الحكومة فى السيطرة والتصرف فى الأراضى الزراعية والمناجم، وعرف هذا الإضراب باسم الإضراب الكبير، وقد ظهرت أثناءه المطالبة بإصدار الدستور وضمان الحريات الأساسية.

وقد ظهر خلاف بين حركة الشباب وحزب المجلس بشأن هذا الإضراب، إذ أيده حزب المجلس وتقاعت عن تأييده حركة الشباب.

وبعد إصدار دستور عام ١٩٤٧م، سافرت لجنة من سبعة زعماء نيجيريين برئاسة الدكتور «أزيكو» لمقابلة وزير المستعمرات فى لندن للمطالبة بتعديل هذا الدستور، فلما رفضت وزارة المستعمرات عادت اللجنة وثار نيجيريا ثورة دامية مما أرغم بريطانيا على التراجع وقبول إصدار دستور جديد.

وفى هذه الفترة كان رئيس حزب المجلس قد مات وبرز دور زعماء الشباب فى العاصمة والأقاليم وانشرت الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب وآثر بعض المنضمين إليه الخروج عليه والتفكير فى تأليف تنظيمات سياسية أخرى تحمل الطابع الانفصالى، وتعرض حزب المجلس لضعف فى التكوين بالرغم من نشاطه السياسى وأدى هذا إلى عقد مؤتمر للحزب فى مدينة كادونا عام ١٩٤٨ لتطهير صفوفه وإعادة تنظيم لجنته المركزية وإصدار دستور للحزب.

وفى عام ١٩٤٨م، اتفق بعض زعماء مدينة لاجوس وزعماء حركة الشباب



وبعض المنشقين من حزب المجلس ليكونوا حركة انفصالية هدفها «توحيد مجلس زعماء وفروع قبائل اليوريا» لخلق وأحياء فكرة وطنية ودولة منفصلة فى أراضي اليوريا، وهذه الحركة بدأت تحت رئاسة المحامى «سيرالاكيجا» عضو المجلس التنفيذى فى نيجيريا وقتذاك وأعلنت الحركة أنها تعترف بنظام الرؤساء والزعماء وحكام القبائل وتعترف بزعامتهم ومراكزهم الممتازة، وقد انقلبت هذه الحركة بعد ذلك إلى حزب جماعة العمل برئاسة «أقولارا» المحامى وأحد أبناء قبائل اليوريا، وهذا الحزب ينادى بدولة لليوريا فى غرب نيجيريا فى نطاق اتحاد نيجيريا الفيدرالى، وانقلبت عدوى الانفصالية إلى المنطقة الشمالية حيث تأسس مؤتمر شعب الشمال كمؤسسة ثقافية واجتماعية للمسلمين ثم انقلبت إلى حزب سياسى فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٥١م. وكان رئيس هذا الحزب الحاج «أحمد ساردونا كوتو». وهذا الحزب الأخير يعارض نشاط حزب المجلس الوطنى وفكرة القومية النيجيرية والحكومة الموحدة لنيجيريا وهو بهذا يتفق مع حزب جماعة العمل وإن كان لم يتم تعاون سياسى بينهما مطلقاً، وقد اتهم كلا الحزبين الدكتور «أزيكوى»... وحزبه بأن أغراضهم هى سيطرة قبائل الأيسوا على مستقبل نيجيريا وباقى القبائل فيها..

وقد مارس حزب مؤتمر شعب الشمال نشاطه فى المنطقة الشمالية حيث تعيش قبائل الهوسا والفلولا فى حين مارس حزب العمل نشاطه فى المنطقة الغربية فقط حيث تعيش مجموعة قبائل اليوريا، بينما مارس حزب المجلس نشاطه فى مناطق نيجيريا كلها بما فى ذلك العاصمة الاتحادية وجنوب الكاميرون وإن كان تأييده القوى الساحق يأتى من المنطقة الشرقية. ولم يقم أى تعاون بين هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى إلا فى النادر حينما تألفت جماعة العمل والمجلس الوطنى ضد حزب مؤتمر شعب الشمال وما يناله من تأييد الحكومة البريطانية فى نيجيريا، وأبرز مثل لهذا ما حدث عام ١٩٥٣، حينما نشبت الأزمة فى مجلس النواب الاتحادى حين تقدم أنطوان أناهور عضو حزب جماعة العمل بقرار يطلب فيه تحديد موعد إعلان الحكم الذاتى فى نيجيريا عام ١٩٥٦، ولكن قام عضو من حزب مؤتمر شعب الشمال بطالب بتعديل القرار المقدم بحيث يلغى الموعد المحدد وتكون الصيغة فى أقرب وقت ممكن. وحين قبل رئيس مجلس النواب التعديل ثار أنصار «أزيكو»

وأولاً والذين أيدوه وأصرو على تحديد بقاء الموعد فى عام ١٩٥٦م. وانسحب الحاج «أحمدو» وأنصاره وهو يقول: «اليوم نشهد فى نيجيريا أخطاء اللورد «لوجارد» يقصد ما أقدم عليه عام ١٩١٤ من إدماج الشمال والجنوب فى وحدة واحدة. وظهرت فى نيجيريا أحزاب صغيرة، ومن بين هذه الأحزاب نجد حزب اتحاد العناصر الشمالية وهو امتداد لنشاط الدكتور «أزيكوى» ومبادئه فى المنطقة الشمالية، وحزب شعب الساحل وهو ينشط بين القبائل التى لا تنسب إلى مجموعة الايوا فى شرق نيجيريا، وحزب شعب الوسط وهو ينشط بين الجماعات غير المسلمة فى الشمال والوسط، كما ظهر فى المنطقة الغربية اتحاد اليوريا الفيدرالى وأهدافه اجتماعية وثقافية كما يهدف للتعاون الفعال مع الايور وغيرهم من القبائل فى نطاق جبهة وطنية متحدة.

وفى نيجيريا وُجد نشاط لأعضاء المذهب الشيوعى، فقد اتجه الحزب الوطنى الديمقراطى بعد وفاة رئيسه إلى أن يصبح حزباً عمالياً وأصبحت زعامته فى أيدي اليساريين، كما ظهرت تنظيمات ثقافية واجتماعية وسياسية فى أوساط الشباب والطلبة والعمال، مما أدى إلى اصدار قانون عام ١٩٥٤، بموافقة مجلس النواب الاتحادى، يمنع استيراد الأدب والثقافة الشيوعية وحظر حركة السلام العالمى، كما أصدرت الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية قانوناً يمنع الشيوعيين من تولي مناصب رئيسية فى لجان الخدمات المحلية والإدارية والتعليم وشئون العمال والبوليس والمواصلات أسوة بالقانون الذى أصدرته حكومة «نكروما» فى ساحل الذهب. ومن أهم الأحزاب اتحاد شعوب الكاميرون الذى رأسه الدكتور «فليكس رولاند مومى» وقد تكون الحزب فى أبريل عام ١٩٤٨م ليطالب بكفاح وطنى مشترك بين أهالى و قبائل الكاميرون الانجليزى لتوحيد منطقتى الكاميرون فى دولة موحدة مستقلة، وتكون أيضاً حزب الاتحاد الديمقراطى النسائى الكاميرونى وحزب الشباب الديمقراطى الكاميرونى وقد مارست هذه الأحزاب نشاطها فى منطقتى الكاميرون وعارضت اجراءات الحكومة البريطانية الخاصة بادماج منطقة الكاميرون وعارضت اجراءات الحكومة البريطانية الخاصة بادماج منطقة الكاميرون الإنجليزى فى نيجيريا، قد ترتب على اشتداد مقاومة الأحزاب السياسية الكاميرونية أن تم فصل جنوب الكاميرون عن منطقة شرق نيجيريا واعتبرت وحدة منفصلة فى الدستور الأخير.

وهذه الأحزاب الثلاثة وصفت نفسها بأنها أحزاب ديمقراطية تقدمية، ويتهمها الاستعمار بأنها أحزاب شيوعية حتى يتمكن من مقاومة حركتها ونشاطها الوطني، وقد تفاهمت الحكومة الإنجليزية والفرنسية بشأن هذه الأحزاب، وقاما بحل هذه الأحزاب الثلاثة في منطقة الكامبيرون وتحريم نشاطها وتم نفي ١٣ زعيماً من زعماء الكامبيرون إلى السودان حيث أقاموا في مصر.



## الفصل الثالث

### نقابات العمال

حينما نتحدث عن التحضير لاستقلال أفريقيا الذى لم يتم سلمياً فى كافة الأحوال، بل ووجه من جانب الاستعمار بالحديد والنار وراح مئات الآلاف ضحية لهذا الاستقلال، يجب أن نعترف بأن الفترة السابقة على استقلال الدول الأفريقية قد شهدت مولد الكثير من نقابات العمال المحلية التى ساهمت بما قامت به من إضرابات فى تحقيق الهدف، فمثلاً فى غانا كانت المظاهرات التى قام بها المتعطلون من موظفى الحكومة السابقين فى عام ١٩٤٨ والإضراب العام سنة ١٩٥٠ هى التى أدت إلى انتصارات حزب المؤتمر الشعبى فى غانا.

وفى نيجيريا كان الإضراب العام لسنة ١٩٤٥ وإطلاق الرصاص على عمال المناجم فى إينوجو عام ١٩٤٩، والإضراب العام الذى حدث احتجاجاً على هذه المذبحة، والإضراب الناجح الذى تلاه عام ١٩٥٠ احتجاجاً على شركة أفريقيا المتحدة هو الذى دفع المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون والحركة الوطنية النيجيرية كلها إلى الأمام دفعة قوية فى فترة ما بعد الحرب.

وفى كينيا كان الإضراب العام الذى حدث عام ١٩٥٠ سابقاً لإعلان حالة الطوارئ التى أعلنت عام ١٩٥٢.

كما أن إضراب عمال المناجم فى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٤٦ كان نقطة تحول فى سير كفاح الشعب الأفريقى فى ذلك البلد بعد الحرب.

ولقد أثارت سلسلة الإضرابات الضخمة فى روديسيا الشمالية ولاسيما فى الحزام النحاسى فى أعوام ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٥٢، ١٩٥٦ الشعور الوطنى فى جميع أنحاء وسط أفريقيا قبل قيام الاتحاد وبعده، وما تجذر ملاحظته أيضاً أن تكوين النقابات العمالية فى معظم المناطق الأفريقية كان سابقاً لتأسيس المنظمات السياسية والوطنية القوية التى توجد اليوم.

وليس ثمة من يجادل فى أن الثورة الحديثة المناهضة للاستعمار فى أفريقيا إنما هى نتيجة كفاح الطبقة العاملة أو فى أن دور القطاعات الأخرى من السكان فى الحركات الوطنية أمر غير ذى أهمية كبيرة فجهود العمال كانت على جانب كبير من الأهمية.

وكان رد فعل أغلبية أصحاب الأعمال الأوروبيين فى القارة فى بداية القرن العشرين إنما يتمثل فى كلمات «ابوت جروجان» الذى أصبح فيما بعد مدافعاً قوياً عن سياسة الشنق الجماعى خلال فترة الطوارئ فى كينيا عام ١٩٥٥.

فقد كتب «جروجان» يقول فى كتابه: «من الكاب إلى القاهرة» الذى صدر عام ١٩٠٠: إن الشئ المطلوب إنما هو إقامة نظام سليم طيب من العمل الإجبارى وإنه يجب أن يرغم الأفريقيون على العمل شهوراً كثيرة فى السنة، ثم أضاف فى تهكم: إن هذه السخرة يجب أن تسمى (التعليم الإجبارى).

ومضى «جروجان» يقول: «إنه فيما يتعلق بتحديد أجور للأفريقيين ينبغى أن يكون المعدل منخفضاً جداً».

ولقد نعى «جروجان» جانباً كافة الاعتبارات الإنسانية عندما سخر وتهكم من الاقتراح الخاص بأن أى أوربى يشرف على إقليم ما فى أفريقيا «يجب ألا يعطى الوطنى أكثر من خمس وعشرين جلدة».

وكانت هذه السياسة الإقطاعية الوحشية إزاء العمال الأفريقيين، كما أظهرت الأحداث يتبعها غالبية أصحاب الأعمال الأوروبيين فى أفريقيا، وكذلك السلطات الحكومية المختصة.

وقبل الحرب العالمية الثانية كان العمال الأفريقيون محرومين من أى حقوق نقابية باستثناء العمال الأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، وفى المستعمرات الفرنسية الأفريقية لفترة قصيرة فيما بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٨ أثناء حكم الجبهة الشعبية الفرنسية.

ولقد كانت محاولات العمال الأفريقيين لتنظيم أنفسهم وإنشاء نقابات للنضال فى سبيل تأكيد مطالبهم كانت كل هذه المحاولات تسحق فى الغالب بالقوة

وكانت السيطرة البريطانية على عمال أفريقيا تواصل تسلطها عليهم بوسائل القمع دون غيرها، وكانت النقابات العمالية عملاً غير قانونى فى جميع المناطق التى تشرف عليها بريطانيا تقريباً، وقد أعلن «جيمس جريفنس» وزير الدولة لشئون المستعمرات فى حكومة العمال فى عام ١٩٣٠ أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة نقابات عمالية مسجلة فى جميع الأقاليم المستعمرة .

وبصفة عامة كانت محاولات إنشاء نقابات عمالية وتنظيم العمال وعقد الاجتماعات أو الاشتراك فى الموكب أو نشر مواد تتعلق بأحوال العمال تعتبر من قبيل تدبير المؤامرات أو الثورات، وسرعان ما يتم القضاء عليها وبالطبع كان هناك كفاح وكانت هناك إضرابات، وإن كانت السلطات تعتبرها محاولات للقيام بثورة وتعالجها بكل ما فى القانون من قوة وعنف سواء بالطرق البوليسية أو العسكرية وكان أولئك الذين يحاولون تنظيم العمال فى محاولة اقصائهم أو الاستجابة لمطالبهم تعرف أسماؤهم حتى إذا ما ألقى القبض عليهم لا يلقون أدنى عطف من السلطات الحاكمة، وكانت غالبية الأحكام التى تصدر ضدهم هى السجن أو النفى، أما العمل الجماعى فكان دائماً يقابل بالضرب وإطلاق رصاص البنادق .

وبالرغم من هذا القمع ظل العمال الأفريقيون يناضلون فى بطولة عشرات السنين لتحسين أحوالهم وللغفوز بحقوقهم فى التنظيم، وقد حدث أول إضراب أفريقى عام ١٨٧٤ عندما انسحب العمال من أعمالهم فى فريتاون بسيراليون وفى اتحاد جنوب أفريقيا أيضاً تقارير عن إضرابات أفريقية حدثت قرب نهاية القرن التاسع عشر .

كما أن ثمة محاضر عن إضراب عمال السكك الحديدية فى سيراليون عام ١٩١٩ وعمال السكك الحديدية فى نيجيريا عام ١٩٢١ وإضراب عمال سكك النيجر الفرنسية الحديدية عام ١٩٢٥ ، وفى نيجيريا أنشئت أول نقابة عمالية لعمال الخدمات العامة فى عام ١٩١٢ .

ولقد تطور الكفاح الإضرابى الضخم فى جنوب أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى خلال عامى ١٩١٩ / ١٩٢٠ ، ومن أبرز هذه الإضرابات تلك التى قام بها



عمال الشحن والتفريغ والسكك الحديدية فى كيب تاون .

وقد أدى هذا التطور فى اتحاد جنوب أفريقيا إلى إنشاء اتحاد العمال الصناعيين والتجارين ، وهو اتحاد عام ضخم ولكنه ينطوى على جميع المشكلات ونواحي الضعف بسبب التدخلات الغربية الأولى لإنشاء اتحاد ضخم موحد .

ونتيجة لنواحي الضعف الداخلى ولأساليب القمع التى تتبعها الحكومة وأصحاب الأعمال ، سرعان ما انهار الاتحاد وأصبح مجرد ذكرى فى أذهان العمال الأفريقيين ، ذلك الاتحاد الذى كان يضم فى ذروته خلال العشرينات من القرن الحالى مائة ألف عامل .

غير أنه بالرغم من هذه الجهود الريادية الجريئة الهامة ، فإن الفترة قبل عام ١٩٤٥ يمكن اعتبارها بأنها الفترة التى شكلت اللبنة الأولى لتنظيم الطبقة الأفريقية العاملة وهى فترة كان الاستعمار فيها قادراً على الحيلولة دون ظهور نقابات عمالية أفريقية على نطاق جماهيرى .

ولقد شهدت الفترة من ١٩٢١ - ١٩٢٣ ثورات كبيرة فى كينيا ، فقد ساد التذمر وعم الملل فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأدى عدم الاستقرار الاقتصادى إلى انتشار البطالة ، كما نزع ملكية أراضي كثيرة لإخلائها للمستوطنين البريطانيين ، وبذلت محاولات لتخفيض أجور العمال الأفريقيين إلى الثلث ، كما زيدت ضريبة الرأس التى كان على جميع الأفريقيين أن يدفعوها ، وإلى جانب هذه المظالم التى سبق أن أثارت السخط والنفوس كانت هناك أعمال السخرة .

وفى يوم ٢٤ من يونيو عام ١٩٢١ عقد فى داجوريتو بكينيا اجتماع لإعلان الاحتجاج وذلك بمعونة «رابطة شباب الكيكويو» التى كانت قد تكونت حديثاً ، وقد أعلن المجتمعون استنكارهم لأعمال السخرة التى تسخر فيها النساء والبنات .

وفى الشهر التالى عقدت اجتماعات كثيرة ، وهرع الألوف إلى التنظيم وقدر عدد من حضروا أحد هذه الاجتماعات فى نيروبي بعشرين ألف عامل وسارت المظاهرات تتقل من قرية إلى قرية لإثارة شعور الناس وتنظيمهم فى جميع أنحاء

كينيا.

وقد وجهت الدعوة إلى القيام بإضراب عام وهو أول إضراب من نوعه في كينيا، ومن أوائل الإضرابات المعروفة في القارة الأفريقية، فهجر الألاف أعمالهم وتوقف الذين يعملون في المزارع الأوربية عن العمل ورفض الخدم في المنازل إعداد الطعام لمستخدميهم من البريطانيين.

وبعد أن أعطيت وعود كاذبة بتخفيض الضرائب ورفع الأجور وهي مناوره لوقف الإضراب - عمد الاستعمار البريطاني إلى مواجهة هذا النشاط الشعبي بكل ما يتضمنه الإرهاب الاستعماري من قوة وعنف، وتمت تعبئة كتيبة البنادق الأفريقية الملكية، وهي كتيبة أفريقية بقيادة ضباط بريطانيين وحاصرت القوات منزل «ثوكو» قائد حركة الإضراب، حيث ألقى القبض عليه وعلى أخيه يوم ١٥ من مارس ١٩٢٢، وتم الاستيلاء على جميع سجلات ووثائق الرابطة وأخذت إلى مركز البوليس.

ومرة أخرى أضرب العمال وسار موكب ضخيم منهم إلى السجن الذي يقيم فيه «ثوكو» مطالبين بالإفراج عنه، وردت الحكومة عليهم بالقوات والعربات المصفحة والمدافع الرشاشة، وقبل أن يتمكن الجمهور من التفرق صدرت الأوامر إلى القوات بإطلاق نيرانها وحدثت مذبحة.

وأعقب ذلك موجة من الاعتقالات الجماعية.

وصدرت أحكام على المئات بالسجن مدداً تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام وبالغرامة على غيرهم لانقطاعهم عن العمل بدون إذن صاحب العمل.

وهكذا قوبلت أول محاولة على نطاق واسع من جانب الطبقة العاملة في كينيا لتنظيم نفسها، قوبلت بأساليب القمع البشعة وتم سحقها.

ولم يكن ثمة مصير أفضل يتظر عمال السكك الحديدية في سيراليون، ففي عام ١٩٢٦ بعد معارك وإضرابات متكررة، أنشأ العمال هناك اتحاد عمال سكك سيراليون الحديدية وكتبوا قائمة بمطالبهم وقدموها إلى المدير الأوروبي للسكك الحديدية.

وقد ردت الحكومة على ذلك بطرد عدد من زعماء العمال من الخدمة وعندما أضرب العمال احتجاجاً على هذه الإجراءات قوبلوا بالقمع والبطش الجماعى .

وقد واجه العمال فى أوغندا معاملة مماثلة وسحقت محاولة لإنشاء نقابات عمالية عام ١٩٢٩ ، وهاجم الموظفون بمصاحبة البوليس المسلح العمال فجأة أثناء اجتماعهم بإحدى الكنائس الصغيرة، حيث قتل خمسة عمال وجرح ثلاثون آخرون، ومرة أخرى بررت السلطات المحلية ومكتب المستعمرات فى لندن هذا العمل الوحشى بأنه إجراء ضرورى ضد الشعب والتمرد .

وقد استمر هذا النوع من القمع فى أفريقيا طوال فترة ما بين الحربين وإن كان القمع لم يتمكن - دائماً - من الحيلولة دون فوز العمال الأفريقيين بانتصارات ومكاسب جزئية .

ومثلاً عندما أضرب البحارة فى باتهيرست بجامبيا فى شهرى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٢٩ طوال اثنين وستين يوماً وساندتهم قيام اضراب عام فيما بعد، استمر عشرين يوماً برغم الغارة المسلحة التى شنّها البوليس على العمال والتى جرح فيها نحو أربعين عاملاً اضطرت الحكومة اضطراراً إلى الاعتراف بجمعية البحارة ورفع أجورهم وإعطائهم ضمانات بعدم الغدر بهم .

وكان هذا الإضراب العام الأول من نوعه فى تاريخ باتهيرست، حيث ساندته مساندة كاملة نقابة العمال فى باتهيرست التى انضمت إليها جمعية البحارة أثناء الإضراب .

كان هذا الانتصار فى جامبيا استثناء من القاعدة العامة، فلم يتغير شئ من الوضع العام فى هذه الفترة التى كانت تتميز بالقمع والبطش وسحق الإضرابات بالقوة المسلحة والحيلولة دون إنشاء نقابات عمالية .

وكانت السلطات الحاكمة تتبع هذه السياسية، بغض النظر عن نوع الحزب الحاكم فى بريطانيا، إذ لم يكن ثمة خلاف كبير بين حكومة المحافظين أو العمال فيما يتعلق بمسألة علاج الإضرابات التى تحدث فى المستعمرات .

وفى روديسيا الشمالية أطلقت النيران على عمال المناجم الأفريقيين فى الحزام



النحاسى عندما أضربوا عام ١٩٣٥ احتجاجاً على زيادة الضرائب، كما أطلقت عليهم النار أيضاً عام ١٩٤٠ عندما أضربوا هذه المرة مطالبين برفع أجورهم، فقتل سبعة عشر أفريقيا وأصيب ثلاثة وستون منهم بجراح.

وعندما عم الإضراب مومباسا بكينيا عام ١٩٣٩ قام البوليس، تساعده تعزيزات من نيروبي، بمهاجمة المشرفين على الإضراب وألقى فى السجن ما يقدر بخمسمائة عامل، وفى الفترة نفسها نشب إضراب فى ميناء تانجا بتنجانيقا من أجل رفع الأجور، فاستدعى البوليس وقضى على الإضراب بوحشية.

وهكذا، وبعد عرض بعض الأمثلة نجد أن الوعى العمالى كان سندا حقيقياً للاستقلال ولم يعبأ هؤلاء بالتضحيات الجسام التى قدموها لاستقلال بلادهم.

ومع ذلك، ورغم محاولة القضاء على روح انتفاضة العمال فى كل مكان، نجد أن كلاً من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تحاول السيطرة على نقابات العمال وعلى الحركات العمالية فى أفريقيا، وسنعرض لذلك فيما بعد.

### دور عمال أفريقيا:

كان من الواضح أن أساليب الحكم القديمة التى كانت تتبعها الدول الاستعمارية لإدارة شئون الدول المستعمرة لم تعد كافية لإحكام القبضة عليها، فكان لابد من إيجاد أساليب إضافية جديدة لتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بقبضتها على الإمبراطورية الاستعمارية.

وفى عامى ١٩٣٩/٣٨ قامت لجنة «فoster» ولجنة «موين» اللتان شكلتهما الحكومة البريطانية للتحقيق فى أسباب اضطرابات جزر الهند الغربية ولتنصحا الحكومة على اتباع الخطوات التى يجب عليها اتخاذها لتتخاشى تكرار هذه الأحداث، وقد قامت اللجنتان برسم السياسة الجديدة التى يجب اتباعها.

وكان من أهم نقاط هذه السياسة هو: إنشاء نقابات عمالية تحت إشراف الحكومة لتتعاون مع أصحاب الأعمال، ومع الحكومة، ولتكون بمثابة ستار تقوم الحكومة من ورائه بالعمل على تحطيم المنظمات الوطنية الحقيقية للعمال.

غير أن هذه السياسة الجديدة لم تكن تتبع دون قدر كبير من الشكوك والمخاوف

وكان من الضروري أن يمارس العمال مزيداً من الضغط على الحكومة قبل أن يضطر الاستعمار على الاعتراف بها.

وقد أعلن مدير الأعمال في كينيا عام ١٩٣٩ في تقريره الذي كتبه عن الإضراب الذي حدث. في مومباسا واستمر أسبوعين إنه لا يحبذ إنشاء نقابات عمالية للوطنيين لأن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ هذه الخطوة.

ويكشف تقرير وزارة العمل في كينيا عام ١٩٤٢ عن أن مثل هذا الإحباط للنقابات العمالية الأفريقية لم يكن يقتصر فقط على الكلمات، وإنما كان يحظى بتأييد كامل من جانب حكومة كينيا، وقد جاء في التقرير ما يلي:

«لست أتردد في القول بأنه لو لم تكن وزارة العمل قوية لكانت اضطرابات العمال في كينيا عام ١٩٤٢ قد بلغت درجة كبيرة من الشدة والخطورة، فإن العامل الأفريقي يستيقظ على الحقيقة القائمة بأنه يمتلك يداً قوية جداً».

ولقد عبر اللورد «هيلي» في طبعة ما قبل الحرب من كتابه «مساحة أفريقية» عن الأزمة التي واجهت الاستعمار البريطاني في تلك الفترة بقوله:

«قد يكون ثمة تساؤل: هل العمال الأفريقيون بصفة عامة على جانب كاف من التقدم والكفاية التي تسمح لهم بالتنظيم وإنشاء نقابات عمالية فعالة؟

وهل في وسع هذه النقابات أن تخدم أي غرض في الأقاليم التي تنهض فيها الدولة بمسئولياتها الكاملة فيما يتعلق بأحوال العمل والعمال؟

مهما يكن من أمر فقد أثبتت التجربة أنه من المستحسن تطبيق بعض النظم والأساليب الجماعية للتنفيس عن المظالم التي قد تظل خافية على السلطات حتى تنشب الإضرابات».

وبالطبع سمح الاستعمار البريطاني آخر الأمر للإفريقيين بتكوين نقابات عمالية لا للكشف عن المظالم التي إن ظلت مجهولة للسلطات فستؤدي إلى قيام مظاهرات شعبية واضطرابات، وإنما نتيجة للضغط من جانب العمال الذين صمموا على إنشاء النقابات والهيئات والكفاح من أجل مصالحهم.

وقد ذكر أحد زعماء نقابات العمال اليمينيين فى تقريره الرسمى الذى أعده عن المنظمات النقابية والعلاقات الصناعية فى ترينيداد لتقديمه إلى وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات عام ١٩٤٧، وذلك على إثر الاضطرابات التى نشبت فى حقول البترول فى ترينيداد، ذكر نقلاً عن تقرير لجنة فوستر دعوتها إلى: «إقامة علاقات أفضل بين العمال وأصحاب الأعمال»، لا لتحاشى تكرار حوادث ١٩٣٧ فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك أنه «منذ قيام الإضراب قام العمال بمحاولة خطيرة لتنظيم أنفسهم فى نقابات عمالية».

وبعبارة أخرى كان العمال برغم أنف أصحاب الأعمال والحكومة.. يشقون طريقهم وسط إجراءات القمع والبطش لإنشاء منظماتهم النقابية وللقيام بإضرابات من أجل زيادة أجورهم وتحسين أحوالهم، وكانت هذه تجربة لم تعد الحكومة لتستطيع الوقوف فى وجهها، والبديل الوحيد لذلك هو أن تسبق هذا التطور وتسارع إلى إنشاء نقابات تحت إشراف الحكومة.

وهكذا أوصت اللجنة بتشجيع إنشاء النقابات المصرح بها من جانب وزارة العمل وفقاً للخطوط النقابية المعروفة، ومن هنا كان النظام: نقابات تشرف عليها الحكومة لتضمن أرباحاً لأصحاب الأعمال بدون اضطرابات.

وبناء على ذلك أدخلت التشريعات طوال فترة الحرب فى مستعمرة تلو مستعمرة من أجل إكساب الصفة القانونية للنقابات العمالية، ففي عام ١٩٣٩ أدخل قانون نقابات العمال فى نيجيريا، كما أدخل قانون مماثل فى سيراليون عام ١٩٤٠، وفى ساحل الذهب «غانا» عام ١٩٤١، كما شهد العمال إدخال قانون آخر فى تنجانيقا، وفى عام ١٩٤٣ اكتسبت النقابات العمالية فى كينيا الصفة القانونية، وهكذا سارت الأمور.

وبينما اضطرت مكتب المستعمرات البريطانى إلى السماح بإنشاء النقابات العمالية، فإنه كان حريصاً على ملء التشريعات النقابية بشتى القيود التى تعوق أى مزيد من التطور فى الحركة النقابية الأفريقية، وتضمن استمرار وضع هذه النقابات تحت إشراف الحكومة.

ولم يبدأ بالفعل وضع هذه السياسة الجديدة موضع التنفيذ إلا بعد الحرب



العالمية الثانية، وكان ذلك لأسباب واضحة.

فقد ساعدت تجارب الحرب ضد الفاشية والنصر الذى أحرز فى هذه الحرب على إنطلاق حركة كبرى من التقدم الديمقراطى والتحرر الوطنى فى العالم وفى المستعمرات، وسرعان ما علم العمال نتيجة لوعيمهم باحتمالات الموقف الجديد على تطوير التنظيم النقابى، ومن ثم اقتنصوا من الحكومة الاستعمارية البريطانية اعترافاً قانونياً بالنقابات، ومما يسترعى الملاحظة أن من نتائج الحرب قيام مراكز نقابية فى جميع أنحاء العالم المستعمر.

وكان العامان ١٩٤٥، ١٩٤٦ بارزين فى هذا الشأن ولاسيما فى آسيا.

ولقد هبت هذه الموجة من النشاط النقابى على أفريقيا أيضاً مخترقة الحواجز والاستحكامات المنيعة التى ظلت رديحاً من الزمن تكتم أنفاس العمال الأفريقيين، وفى الوقت الذى تم فيه تكوين مؤتمر النقابات العمالية المصرية (مايو ١٩٤٦) ونقابات العمال التونسيين (أكتوبر ١٩٤٦) والاتحاد العام للنقابات فى المغرب (١٩٤٦)، ثم إنشاء مؤتمر النقابات العمالية فى نيجيريا ومجلس النقابات العمالية لغير الأوربيين فى البرتغال والنقابات العمالية فى غانا وغيرها من الأقاليم الأفريقية.

وهكذا أصبح من الصعب على الحكومة البريطانية أن تحتفظ بسيطرتها على عمال المستعمرات بواسطة القمع فقط، ذلك لأن عمال المستعمرات لم يكونوا يرغبون صراحة فى مواصلة حياتهم بالطريقة القديمة، كما كانوا من القوة بحيث يستطيعون أن يجعلوا من هذه الطريقة شيئاً عديم الجدوى.

وفضلاً عن ذلك، فقد جعلت الوعود التى أعطتها الحكومة البريطانية خلال الحرب، والتأثير المذهبى على عقول العمال البريطانيين نتيجة للانتصار على الفاشية، وجعل من الصعب على الحكومة البريطانية إخمادها الكامل للنقابات العمالية فى المستعمرات، كما أن الدور الذى لعبه ممثلو الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية فى مجالس الأمم المتحدة، كان من الأهمية بمكان، حيث عمدوا فى إصرار إلى كشف النقاب عن الاستعمار بشتى صورته ومظاهره.

وثمة عامل هام كان على الاستعمار البريطانى أن يأخذه فى اعتباره وهو إنشاء

## الاتحاد العالمى لنقابات العمال فى عام ١٩٤٥ .

وكانت هذه المنظمة العمالية الدولية تضم بين صفوفها ليس فقط ، النقابات العمالية فى الدول الرأسمالية ، وإنما تضم النقابات العمالية فى الدول الاشتراكية ، إلى جانب نقابات المستعمرات والدول التى كانت مستعمرة ، وهكذا احتضن الاتحاد العالمى لنقابات العمال الأغلبية الساحقة للعمال المنظمين فى العالم ، ذلك الاتحاد الذى كانت سياسته الصريحة منذ بداية إنشائه هى بذل التأييد الأدبى والمادى للعمال فى المستعمرات ومعارضة شتى صور الاضطهاد العنصرى .

وفى ضوء كل هذه التطورات اضطرت الدول الغربية لأن تسعى وراء طرق جديدة للضغط على العمال ، فمن ناحية حاولت جاهدة أن تشيع الفرقة والضعف فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال .

ومن ناحية أخرى كان عليها أن تجد طرقاً جديدة للتصرف مع الحركة النقابية النامية داخل حدود المستعمرات .

وتكشف التقارير عن هدف هذه السياسة الجديدة التى فرضتها الضرورة التاريخية على الحكومة البريطانية ، مما جعلها تفكر فى تعيين مستشارين لنقابات العمال : «لضمان أن يكون تقدم الحركة النقابية العمالية فى شرق أفريقيا على أسس سلمية ومتفق عليها فى طريق المساعدة والمشورة العلمية حتى يتعلم النقابى عديم الخبرة طرقاً جديدة فى إدارة الأعمال ، ويتشجع على إجراء المفاوضات بأسلوب معقول بدلاً من الإنهماك فى مطالب كثيرة يصاحبها التهديد بالإضراب الذى لم يكن له من نتيجة سوى الإضرار بأصحاب الأعمال» .

وقد أثبتت الحقائق فيما بعد أن : «الأسس السلمية المتفق عليها إنما تعنى الاستعداد لمنح أصحاب الأعمال ما يحتاجون إليه» ، وأن النقابى العديم الخبرة إنما يعنى : «العمال الذين يكافحون من أجل مطالبهم العادلة الذى لا يرى فيها صاحب العمل إلا إسرافاً وتبذيراً» .

وكذلك يعترف تقرير لجنة التحقيق فى اضطرابات المناطق الشرقية من نيجيريا فى نوفمبر عام ١٩٤٩ «بأن كثيرين من موظفى الحكومة كانوا يعتبرون أن الأفريقى الأصلى لم يصبح بعد مستعداً لدخول الحركة النقابية ، ولكن الحقائق لا بد أن

تواجه، فالحركة النقابية جزء لا يتجزأ من قانون نيجيريا الذى لا يمكن تجاهله ولا بد من تنفيذه».

ولعل أوضح كشف لهذه السياسة البريطانية الجديدة إزاء النقابات العمالية فى المستعمرات نجده فى كتاب: «الحركة النقابية فى المستعمرات الأفريقية»، وهو رسالة كتبها «إليوت» عام ١٩٤٩، الذى أصبح فيما بعد مستشاراً نقابياً فى روديسيا الشمالية ثم وزيراً للعمل فى كينيا، يقول «إليوت» فى كتابه:

«إن العمال الأفريقيين يتزايد وعيهم بسرعة ويعتقدون بأن من مصلحتهم أن ينظموا أنفسهم وأن يعملوا بصفة جماعية سواء سمح لهم بذلك أصحاب الأعمال أو الحكومات أو أى شخص آخر أم لم يسمح، ومثل هذا التنظيم والعمل الجماعى غير المسموح به وربما غير القانونى قد يتزعمه رجال أكثر ثورية وأكثر عدم مبالاة من زعماء النقابات الحالية المعترف بها».

«وأنه لكى نحول دون العمال الأفريقيين وتطوير منظماتهم النقابية الثورية، من الأفضل أن نمنحهم «التشجيع والمعونة» حتى نضمن أنهم تحت زعامة «العمال الأفريقيين الأفضل»، ومن ثم يكون سلوكهم أكثر شعوراً بالمسئولية وأكثر فائدة» أى أكثر فائدة بالنسبة لأصحاب الأعمال.

من الواضح أن مسألة النقابات العمالية فى المستعمرات لم تعد تحتل تأخيراً، فلا بد من مواجهة الواقع ولا بد من إيجاد طريقة تمنح بها الامتيازات على الورق مع الاحتفاظ بالسيطرة فى الواقع.

وثمة موضوع واضح يمكن أن نراه فى محاولة السيطرة على العمال هى مسألة الخوف من الاستقلال الوطنى، ومن الشائع فى تلك الأيام ولاسيما وسط أكثر المناهضين لمنح الاستقلال الوطنى للبلدان الأفريقية والآسيوية هو محاولة تولى الزعامة ومكان الصدارة فى الاستقلال السياسى الذى تفوز به كثير من هذه الدول، ويزعم البعض أن الهند وبورما وغانا وغيرها من الدول قد منحت الحرية على أيدى بريطانيا الكريمة لا على أيدى أبنائها.

والحقائق تؤكد أن شعوب هذه الدول كافحت ضد الاستعمار البريطانى طوال عشرات السنين فى سبيل حريتها، وكان العمال على رأس الحركات المناهضة



للاستعمار، وتعرض الألوف منهم للسجن والنار والجلد، كما أصيب الكثيرون بجراح خلال الحملات الجماعية التي خاضتها الطبقة العاملة في هذه البلدان خلال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، وذلك في سبيل الحصول على الاستقلال الوطنى.

وعندما سمح أخيراً لهذه البلدان بالاستقلال السياسى، وقد تم ذلك بالصورة وبالأمل فى أن يكون هذا الاستقلال شكلياً، وفى أن تكون التدابير الجديدة والذساتير التى توضع وغيرها من الإجراءات إلى جانب سياسة الحصار الاقتصادى التى مارستها الدول المستعمرة ومستشاريها الذين يتركون للقيام بمهامهم كمستشارين فى أى ميدان كان المأمول أن يكون كل ذلك كافياً لتمكين الاستعمار من مواصلة حكمه لهذه البلدان فى صورة جديدة.

غير أنه مهما كانت نوايا الاستعمار، فقد أثبتت الحوادث فى وضوح أنه حتى منح الاستقلال الشكلى ومجرد فتح الباب ولو بوصة واحدة يعد بمثابة البداية لتجربة لا يمكن وقفها بسهولة، وأن شعوب المستعمرات وقد وضعت قدمها فى الباب المفتوح سوف تدفع هذا الباب لتفتحه على مصراعيه، وفى كل فترة توسع نطاق حريتها فى الوقت الذى تضيق فيه قاعدة العدو وتتقدم هى فى سرعة متزايدة نحو التحرير التام.

إن ما أخذه الاستعمار فى حسابه عندما منح الامتيازات الخاصة بالنقابات العمالية ليشبه ما كان فى اعتباره عندما استسلم فى الجبهة السياسية، كانت المسألة فى كلتا الحالتين مسألة استخلاص الفضيلة من الضرورة.

إن تطور كفاح الطبقة العاملة فى المستعمرات خلال السنوات الأربعين السابقة على الاستقلال، أرغم الاستعمار على أن يسعى وراء أسلحة جديدة محاولاً إضعاف النقابات العمالية فى المستعمرات، وإشاعة الفرقة والانقسامات فى صفوفها وإضعاف قدرتها على الكفاح، فإذا لم يستطع الحيلولة دون تقدم الحركة النقابية فى المستعمرات فإنه يضمن على الأقل أن تتقدم مثل هذه النقابات على «أسس سليمة»، وهى الأسس التى يقصد بها أن يكون متفقاً عليها فى واشنطن ولندن والاحتكارات الكبرى التى تستنزف ملايين الجنيهات كأرباح سنوية من المستعمرات.

## مستشاروا نقابات العمال:

صنع الاستعمار البريطاني سلاحاً خاصاً لمواجهة النقابات العمالية وهى فكرة تعيين مستشارين عماليين وهؤلاء المستشارون إما من موظفى النقابات وإما غالباً من موظفى وزارة العمل الذين ليس لهم سابق معرفة إطلاقاً بالنقابات العمالية.

وكان من المؤكد أن مستشارى نقابات العمال الذى تم تعيينهم إنما هم بالفعل جزء من جهاز الحكومة.

وقد بذلت بريطانيا محاولات ضخمة لإقناع العمال وعامة الشعب بأن هؤلاء المستشارين لا علاقة لهم بالحكومة البريطانية وإنما هم يعملون باستقلالية لصالح عمال المستعمرات دون غيرهم.

ومهما يكن من أمر فالواقع الفعلى والممارسة العملية أكدت أن المستشارين كانوا جزءاً لا يتجزأ من الحكومة وكانوا يعملون فعلاً فى وزارات العمل فى المستعمرات وهى التى تدفع لهم مرتباتهم وتصدر إليهم التعليمات وما عليهم إلا التنفيذ دون مراعاة لصالح العمال، وإنما الهدف هو طبعاً خدمة المستعمر.

ويختلف اللقب الممنوح لهؤلاء الموظفين من إقليم لآخر، ففى بعض الحالات يسمى مستشار النقابات العمالية باسم «ضابط العلاقات الصناعية» وأحياناً يسمى «ضابط العمل»، ولكن مهما كان اللقب فإن طبيعة العمل تظل ثابتة، وهى مكافحة الروح الثورية داخل الحركات النقابية وتشجيع التعاون الطبقي.

وقد كشف كثيراً من تقارير وزارات العمل فى المستعمرات عن أن هؤلاء المستشارين كانوا يلعبون دوراً بارزاً فى وضع الخطوط الرئيسية للتشريعات المناهضة للحركة النقابية العمالية فى أفريقيا.

كما أنهم كانوا يشتركون فى مشروعات تجنيد العمال فى الأقاليم الأفريقية، وهى المشروعات التى تمد الزراعيين الأوربيين بحاجتهم من العمال بموجب العقود رخيصة الأجور وهى أقرب فى واقعها إلى السخرة.

وما يلقى بعض الضوء على شخصية هؤلاء المستشارين العماليين أنه من بين واجباتهم تقديم المشورة إلى أصحاب الأعمال، أيضاً فيما يتعلق بكيفية تطوير

وتقوية تنظيمهم فى مواجهة العمال .

ولا حاجة إلى الظن بأن مجئ مستشارى النقابات العمالية قد خفف من حدة الاضطهاد للعمال، فعلى العكس كان وجودهم سبباً فى أن يعمد رجال الأعمال ورجال البوليس فى معاملتهم بقسوة، ومنذ توليهم مهامهم وقعت العديد من الاصطدامات والحوادث بين العمال والحكومة .

ولقد شهدت السنوات السابقة على عام ١٩٦٠ موجة طاغية من القوانين المناوئة للنقابات العمالية أصدرها حكام المستعمرات لتحريم الإضرابات وتقييد حرية النقابات العمالية، والتدخل فى حرية الخطابة والصحافة والاجتماعات، وكثيراً ما عطلت الصحف النقابية فى المستعمرات وزج بمحرريها فى السجون وتعرضوا لدفع غرامات باهظة بحجة :

«إن التحدى الذى تواجهه الدولة من جانب القوى العمالية غير المسئولة إنما هو خطر كامن وشيك الوقوع فى مناطق المستعمرات الأفريقية، وقد يكون هذا الخطر غير ظاهر فى الوقت الحاضر ولكنه كامن على كل حال، ولا بد من مراقبته» .

ولم يكن صحيحاً أبداً أن مهمة المستشارين هى رعاية ومعاونة الحركة النقابية فى أطوارها الأولى، مع إظهار العطف والسخاء وبذل كل ما فى الإمكان لجذب أفضل الرجال كزعماء للنقابات، وكذلك القضاء على الشروط والقيود المفروضة على العمال فى المجالين الاقتصادى والعنصرى، تلك التى تستفز وتثير السخط فى النفوس مما يهيئ أرضاً خصبة لانتشار الشيوعية، ثم إتاحة فرصة كافية للعمل المنظم فى مراحل تطوره وتقدمه .

وفى الوقت نفسه: «ليس من المعقول فى هذا العالم الإنسانى الضعيف أن نتظر من الحركة النقابية الأفريقية أن تظل إلى الأبد تتقدم فى طريق مسئول صحيح، وعندما تنحرف الحركة عن هذا الطريق يجب علينا أن نستشعر الثقة فى نفوسنا وأن نتصرف فى قوة وعزم لكى نضع الأمور فى نصابها» .

«إن السخاء والعطف على هذه الحركة أمران لازمان، ولكنهما لا يعنيان إتاحة حرية غير محدودة للفوضى والاضطرابات مع مصلحة الجماعة، فمثل هذه الميول والتجاهات لابد أن تكبح بعنف» .



وكانت السياسة الجديدة ترى أنه يجب السخاء على النقابات العمالية بشرط أن تسير فى طريق مسئول صحيح، بمعنى أن تسمح للحكومة الاستعمارية وأصحاب العمل من الاستعماريين أن يدوسوها تحت الأقدام ولكنها إذا تجرأت وطالبت بحقوقها فإنها ستكبح بعنف.

وهذا يؤكد أن الاستعمار كان مصمماً على إخضاع شعوب المستعمرات لكي يستغلها فى سبيل الحصول على الأرباح، والواقع أن كل ما طرأ من تغيير على الحركة العمالية إنما هو استحداث سلاح جديد لإنجاز هذا الهدف، وإذا ما حاولنا تقييم الدور الذى لعبه مستشارو النقابات العمالية فإنه يتضح لنا من تتبع أوجه نشاطهم وكذلك خطبهم ومنشوراتهم إن مشوراتهم كانت دائماً فى جانب أصحاب الأعمال تساندهم ضد العمال ويمكن تلخيص دورهم فيما يلى:

نشر الأفكار الخاصة بالتعاون الطبقي، ومنع الإضرابات وحماية الأرباح ومعاونة الحكومات فى وضع إطار التشريعات المناهضة للحركة النقابية، والحيلولة دون اشتراك النقابات فى الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى ومنع اشتغال النقابات العمالية فى المستعمرات فى السياسة، كذلك منعها من الاتصال بالنقابات الثورية، وبصفة خاصة الاتحاد العالمى لنقابات العمال، واستنكار موقف النقابيين الثائرين وتعريضهم للاضطهاد من جانب الحكومة، وأخيراً كسب تأييد عمال المستعمرات فى ميدان الحرب الباردة حتى إذا ما قامت الحرب الفعلية كان لهم مؤخرة آمنة.

وكان من بين أهداف تعيين المستشارين العماليين: مساعدة العمال فى الحصول والاحتفاظ بأجور وساعات عمل عادلة إلى جانب غيرها من شروط العمل، وبصفة عامة حماية مصالح الأعضاء وكذلك مناصرة الأهداف السياسية المشروعة التى تؤثر فى العمل وأن النقابات العمالية تكونت حتى يمكن تحاشي قيام الاضطرابات، لأن مهمة النقابات هى العمل على أن يفهم العمال وأصحاب الأعمال بعضهم بعضاً، وأن قيمة العامل بالنسبة لصاحب العمل تتوقف على نوع العمل وكيفية تأديته له، فالعمل الطيب الشاق أكثر قيمة من العمل الرديء الخامل، والعمال الطيبون الذين يعملون بجد يمكنهم أن ينتظروا أجوراً وأحوالاً معيشية أفضل من العمال المشاغبين الخاملين، وطبعاً لم يتحقق أى هد من تلك الأهداف.

إن على الحركة النقابية إذا كانت تستهدف مصلحة شعب البلد الذى يعيش فيه أن تتحاشى القيام بالاضطرابات، إذ فى الواقع ما أنشئت النقابات العمالية إلا لتفادى الاضطرابات حيثما وجدت، وتدل التجربة على أن الاضطرابات لا تنطوى على أية فائدة سواء بالنسبة للعامل أو لصاحب العمل، وإنما أنشئت النقابات لضمان أن العمال وأصحاب الأعمال كليهما يفهم بعضهم بعضاً فالعامل مهم للصناعة غير أن عليه أن يعرف أن الصناعة هى أيضاً بالغة الأهمية بالنسبة له، وإذا عجز صاحب العمل عن الاستمرار فى إدارة أعمالهم فإن العمال لن يجدوا عملاً، وإذا فشلت الصناعة وأصبحت فقيرة فإن العامل سيصبح فقيراً نظراً لأنه لن تكون هناك أموال تدفع منها أجوره.

وهكذا حاول مستشارو النقابات بمختلف الطرق أن ينشروا وهماً خاطئاً بين العمال وهو أن العمال وأصحاب الأعمال لهم مصلحة مشتركة، غير أنه لا يمكن أن يكون ثمة مصلحة مشتركة بين المستغل والمستغل أو بين اللص وضحيته، ولم تتمكن الشركات الأوربية والأمريكية الضخمة التى تعمل فى المستعمرات من جمع الأرباح الضخمة إلا عن طريق الاحتفاظ بالأجور فى مستوى تحت خط الفقر، وكل محاولة من جانب العمال لتحسين أحوالهم كان أصحاب الأعمال يعتبرونها تهديداً لأرباحهم.

ومن أمثلة النصائح التى كان مستشارو العمال يسدونها، ويقدمونها للعمال الأفريقيين ذلك الكتيب بعنوان: «نقابات العمال الأفريقية» كتبه س. مير للعمال الأفريقيين» جاء فيه:

«إن أصحاب الأعمال عادة ليسوا من السوء كما يود بعض الناس أن يزعموا، لا تقترب من إدارتك ضمن جمهور، فإذا ذهبتكم كلكم يكون من المستحيل المحافظة على النظام، وقد ترى الإدارة أن شيئاً خطيراً حدث فى حين يكون كل ما تريده هو دعوة المدير إلى مشاهدة إحدى مباريات الملاكمة التى نظموها.

وإذا كان فى إمكانك أن تشعر بالود تجاه أصحاب عملك فإن حياتك ستكون أسعد حالاً، ولن ينسى صاحب العمل الحكيم أن العمال القانعين سيمنحونه إنتاجاً أعظم.

إن من واجب النقابات أيضاً أن ترى أن أصحاب الأعمال يعاملون بطريقة عادلة منصفة من جانب الأعضاء».

وغالبية اهتمام هذا الكتيب منصبه على إقناع العمال الأفريقيين بعدم الاشتراك في الإضرابات وبمصادقة صاحب العمل والتعاون معه وزيادة الإنتاج والأرباح، أما عن حقوقهم فلم يرد لها ذكر على الإطلاق في هذا الكتيب، غير أن العمال الأفريقيين لم يكونوا بالسذاجة التي تخدعهم مثل هذه الدعاية فتجارب حياتهم كلها تثبت عكس ذلك، ومع ذلك فإن صدور مثل هذه الأفكار بمساندة وتأييد مستشار عمالي في إحدى المستعمرات يبقى دليلاً كافياً على الدور الذي يقوم به هؤلاء المستشارون لصالح أصحاب الأعمال، وبالتالي لصالح الدولة العظمى المستعمرة.

ومن أجل الحيلولة دون قيام النقابات كدرع يحمي عمال المستعمرات من شتى صور الاضطهاد الاستعماري والتمييز والاستغلال، عمدت الحكومة البريطانية بموافقة المجلس العام لمؤتمر نقابات العمال إلى وضع نظامها الخاص بمستشاري النقابات والموظفين المسؤولين عن قيادة العمال.

ولا يقتصر نشاط المستشارين العماليين على نشر الكتيبات وإلقاء الخطب التي تحبذ التزامل مع أصحاب العمل والسلطات الاستعمارية، وإنما هم أيضاً يقومون بدور فعال في معاونة السلطات على تدمير النقابات والانتقام من العمال الثائرين وفرض العناصر غير الشعبية على تولى زعامة النقابات، وكذلك وضع الخطوط الرئيسية للتشريعات المناهضة للنقابات وإخماد كفاح المنظمات النقابية الثائرة، وهم يكرسون جزءاً كبيراً من نشاطهم لمنع الاضطرابات أو التدخل لإنهائها في وقت مبكر مما يضر بالعمال ويكون في مصلحة أصحاب الأعمال.

وقد فرض القانون التسجيل الإلجباري للنقابات ومنح المسجل سلطات مطلقة ليقرر أحقية التواجد القانوني للنقابة من عدمه، كما خول للمسجل أيضاً سلطة التدخل في انتخابات النقابة أو تعيين الموظفين وممارسة الإشراف على أموال النقابة، كما شجع القانون على تكوين (نقابات الشركات) بدلاً من النقابات العمالية الحقيقية.



وببداية عهد الإرهاب الاستعماري البريطاني في كينيا في أكتوبر عام ١٩٥٢ تم القضاء تقريباً على الحركة النقابية الحقيقية، ولم يكن في وسع العمال إعادة تنظيم أنفسهم إلا عن طريق العمل الدائب المتسم بالصبر والشجاعة.

ولعل ما يؤكد نوعية المشورة التي يقدمها المستشارين النقاويون أنه على حين يتزايد انتقاد العمال لهؤلاء المستشارين نجد أصحاب الأعمال من أكثر المدافعين عن هذا النظام.

وبالرغم من السياسة التي انتهجها مستشارو النقابات العمالية والحكومات الاستعمارية على أمل أن يتمكنوا من تحويل الهيئات العمالية إلى شركاء يسهل طاعتهم للنظام الاستعماري، فقد كان ظهور الحركة النقابية في إفريقيا عاملاً مهماً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي الواقع لم يستطع الاستعمار أن يغفل أهميتها بعد أن وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الاعتراف بحقائق الحياة فحاولوا أن يوفقوا بينهم وبين الواقع وأن يكسبوا هذه النقابات إلى جانبهم.

ولقد كان الاستعمار يعيد النظر عندما أدرك أنه إزاء قوة عاتية جديدة لن تحصر نفسها في نطاق الحركة النقابية الضيقة، وإنما ستقدم على طريق الكفاح السياسي والوطني، حيث يمكن أن يكون دورها حاسماً في مساعدة الحركات الاستقلالية على الانتقال إلى مرحلة جديدة من التغيير الجذري للاقتصاد والحياة الاجتماعية في المستعمرات، ولهذا السبب بذلت السلطات كل ما في وسعها بالمجادلة أحياناً وبالتشريع أحياناً أخرى للاحتفاظ بالمنظمات النقابية الأفريقية في عزلة عن النضال السياسي والوطني.

ومن أخرج الأزمات التي واجهت الحركة النقابية العمالية في كينيا في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ تلك الأزمة التي ثارت حول مسألة اشتغال النقابات بالأمور السياسية، بل إنه في عام ١٩٦٠ قوبلت مسألة انضمام أعضاء النقابات العمالية إلى حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني الذي ألف حديثاً بمعارضة شديدة من جانب الحكومة الاستعمارية إلى حد أنها جعلت الاعتراف القانوني بالحزب مشروطاً بقطع شتى الروابط بينه وبين النقابات العمالية.

وقد واجهت النقابات العمالية فى المناطق الأفريقية الأخرى مصاعب متشابهة، حيث عملت السلطات الاستعمارية على الحيلولة دون النقابات وأية صورة من صور التعاون مع الحركات الوطنية.

ففى روديسيا الشمالية على سبيل المثال كان من بين الأسباب الرئيسية للعداوة الرسمية ضد اتحاد عمال المناجم الأفريقى ارتباطه فترة طويلة بالحركة الوطنية، وثم حدث فى أوائل عام ١٩٥١ عندما كانت تجرى مناقشة المشروع الفيدرالى لأقاليم أفريقيا الوسطى أن أعلنت النقابات العمالية فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية موقفها الحازم ضد الاتحاد واستعدادها لخوض الكفاح الشعبى ضد فرض هذا المشروع، ولقد كانت قوة هذا الشعور تسانده القوة المنظمة للنقابات الأفريقية هى التى أدت إلى انهيار مؤتمر شلالات فكتوريا فى سبتمبر عام ١٩٥١ وما ترتب عليه من تأجيل الاتحاد إلى حين.

وكان قيام الاتحاد فى عام ١٩٥٣ ضد رغبة سبعة ملايين أفريقى فاتحة عهد جديد فى نضال الشعب الأفريقى، غير أن النقابات واصلت المحافظة على تحالفها مع الحركة الوطنية ومناوأتها للاتحاد.

ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن لجنة «براينجان» التى توجهت إلى أفريقيا فى عام ١٩٥٦ استنكرت موقف زعماء اتحاد عمال المناجم الأفريقين على أساس أنهم لم يكن يحركهم (الرغبة فى حماية وتعزيز المصالح المشروعة للموظفين الأفريقين، وإنما كان يحدوهم تحقيق التقدم السياسى أو الوطنى لعامة الأفريقين فى المنطقة).

وفى روديسيا الجنوبية، حيث تزعم كثير من كبار النقيبين الحركة الوطنية، شكوا ممثلو حكومة «هوا يتهيد» أمام محكمة «بيدل» من أن شغل المناصب النقيبية بأعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى إنما هو دليل على أن المؤتمر يدير مؤامرة للتسلل وفرض اشرافه على غيره من المنظمات الأفريقية.

وفى تنجانيقا أيضا كان من بين الشكاوى التى ترددت مرارا من جانب مزارعوا السمس من الأوروبيين ضد اتحاد عمال المزارع. أن زعماء الاتحاد يقومون بالدعاية للاستقلال الوطنى وتأييد الاتحاد الوطنى الأفريقى بتنجانيقا.

وفى عام ١٩٦٠ فى «أوغندا» صدر كتاب بعنوان «المهاجرون والبروليتاريون» جاء فيه (أن هدف الحكومة هو عزل النقابات العمالية عن السياسة وثمة شئ من الفخر بأنها وفقت فى ذلك حتى الآن).

ومما ينطوى أيضاً على شئ من الأهمية تلك الزيارة التى قام بها ممثلا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة لاتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٥٩ ، وقد قاما خلال اقامتهما فى ذلك البلد فى أبريل عام ١٩٥٩ بأجراء محادثات مع زعماء مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال وهو الهيئة النقابية الوحيدة فى جنوب أفريقيا التى تقوم بتنظيم العمال الأفريقيين غير المقيمين (حوالى ١٠٠,٠٠٠ عضو) والتى تتحالف مع المؤتمر الوطنى الأفريقى وغيره من المنظمات الديمقراطية.

وفى خلال المباحثات حاول زعماء الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة اقناع مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال بقطع الروابط بينه وبين المؤتمر الوطنى الأفريقى والتخلى عن الكفاح فى سبيل وضع ميثاق الحرية، وقد قوبل ممثلا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة برد مناسب عندما أعلنت السكرتارية العامة لمؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال:

«اننا نود أن نوضح تمام الوضوح أن أية إجراءات تتخذ تحت أى زعم من المزاعم لتمزيق مؤتمرنا أو مؤتمر التحالف ستقابل برفض حاسم من جانب الشعب العامل فى جنوب أفريقيا».

ومن المستحيل ، بالطبع ، بالنسبة لنقابات العمال أن تحاول عزل نفسها عن السياسة دون اضعاف كفاحها بالنيابة عن أعضائها. فليس هناك ما يسمى بنقابة عمال (غير سياسية) ويكون السؤال: (على أى سياسة ستمارس النقابة نشاطها؟) . وفى ظل ظروف أفريقيا حيث يضطر العمال ومنظماتهم النقابية إلى مواجهة كل ألوان القمع والترهيب من جانب الدول الاستعمارية والاحتكارات الضخمة لا يمكن أن تكون هناك إلا إجابة واحدة، هى سياسة التحرر الوطنى.

وطالما أعرب الزعماء الوطنيون فى أفريقيا من وقت لآخر عن أن النقابات الأفريقية ينبغى أن تقوم بأنشط أدوارها فى النضال السياسى من أجل تحقيق الحرية الوطنية.



فقد أوضح «سيكوتورى» رئيس جمهورية غينيا الذى يعتبر أحد زعماء الحركة النقابية الأفريقية، والذى كان رئيساً للاتحاد العام لعمال الزنوج الأفريقيين ما يلى:

«إن النقابات العمالية إنما هى أداة يمكن للعمال أن يستخدموها للدفاع عن مصالحهم فى كل ميدان. إذا كان العمال متفقين على أن الحركة العمالية ينبغى أن تكون جزءاً من الحركة الثورية الكبرى لتحرير المجتمع الأفريقى، فلا يسعهم إلا أن يوجهوا اهتمامهم إلى شتى الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبما أن الاستعمار نفسه نظام سياسى، إذن لابد للحركة العمالية الأفريقية إما أن يكون تفضيلها لنظام سياسى آخر كالحرية والديموقراطية والعدالة، وإما أن تواصل معاناتها فى ظل الاستعمار برفضها القيام بكل ما له علاقة بالسياسة. فالنقابات العمالية يجب دائماً أن تكون متحالفة فى وعى مع الأحزاب السياسية والهيئات التى تشترك معها فى الأفكار والأهداف».

ولقد أوضح «كوامى نكروما» النقاط نفسها فى عدد من المناسبات، فأعلن عندما كان-يتحدث فى المؤتمر التحضيرى لجميع النقابات الأفريقية الذى عقد فى أكرا فى نوفمبر عام ١٩٥٩ : «إن الحركة النقابية فى أى إقليم مستعمر لا يمكن أن تفصل نفسها عن النضال الوطنى من أجل تحقيق الاستقلال السياسى».

وفى الواقع، إن الكفاح فى سبيل الحرية والاستقلال فى أى إقليم مستعمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح الحركة النقابية.

ولا يمكن أن تتاح للعمال فرصة اعتبار أنفسهم كآدميين وحماية حقوقهم فى ظروف أحسن وحياة أفضل إلا فى ظل الحرية السياسية الحقيقية. وأن الواجب الأول على جميع المنظمات القائمة فى إقليم مستعمر هو أن تتحد هذه القوة فى الكفاح من أجل تحرير هذا الإقليم».

كما أن «البرت لوثولى» الرئيس العام للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا أعلن : «أن هناك مثل من أمثال الزولو يقول: إذا وخزتك شوكة فعليك أيضاً أن تستخدم شوكة أخرى فى استخراجها. والعمال يتعرضون للاضطهاد بوساطة عمل سياسى، فلا بد لهم من الرد على ذلك بإجراء سياسى».

ولم تذهب مثل هذه النداءات أدراج الرياح دون مراعاة من العمال والنقابات فى

أفريقيا فقد لعبت النقابات العمالية دوراً هاماً في الحركات الوطنية في البلاد القائمة بها، وأن الدور السياسى الذى قام به كل من «سيكوتورى» فى «غينيا» و«عبد الله دياللو» فى «السودان» الفرنسى «وروين اوم نيو» بالكامبيرون «وجورج نياندور» بروديسيا الجنوبية «وجوشوا نكومو» روديسيا الجنوبية، و«والاس جونسون وسياكا ستيفنز» فى «سيراليون» و«و.س.ب ماركس» فى جنوب أفريقيا، وكثيرون غيرهم ممن تربوا فى أحضان الحركة النقابية فى بلادهم، إنما يرمز للمشاركة الهامة من جانب الحركة النقابية الأفريقية فى الكفاح من أجل التحرر الوطنى.

كانت السياسة البريطانية بالذات إزاء عمال المستعمرات والنقابات العمالية فى الفترة التى بدأت بالحرب العالمية الثانية ترمى إلى تشجيع النقابات العمالية «السليمة والمسئولة» تحت إشراف زعماء يمكن الاعتماد عليهم لأنهم يتقدمون بمطالب النقابات إلى الأمام ولا يتعدون بنشاطهم الحدود المعينة التى تقبلها الحكومة وأصحاب الأعمال البريطانيون فى المستعمرات، وكان من الأمور اللازمة لتطبيق هذه السياسة وضع نظام المستشارين النقابيين، كما كان من اللازم أيضاً سن مجموعة من التشريعات بقصد وضع النقابات داخل الحصار وخلق غطاء قانونى لتبرير إخمادها التام إذا ما ظهر أنها فى نشاطها ومطالبها إنما تتعدى حدود النطاق الذى سبق أن حددته الحكومة فى ذهنها لهذه النقابات.

وكان السلاح الرئيسى فى هذه الترسانة القانونية هو النظام الكامل لتسجيل النقابات العمالية، ففي بريطانيا، كما هو معروف، تتمتع النقابات العمالية بحرية كاملة فى أن تقرر بنفسها ما ترغبه وأن تسجل نفسها «كجمعية» فى حدود معنى القانون.

وليس ثمة ضغط عليها فى ذلك، كما أن الحكومة لا تتخذ أى إجراء ضدها إذا هى قررت عدم التسجيل.

أضف إلى ذلك أن مؤتمر النقابات العمالية البريطانية نفسه ليس مسجلاً، ولم يحدث قط أن تعرض لأى ضغط بسبب ذلك من جانب أية حكومة بريطانية سواء من المحافظين أو من الأحرار أو من العمال.

أما فى المستعمرات البريطانية فهناك نظام مختلف تماماً، نظام ينطوى على آثار مدمرة للنقابات بصفة خاصة فى كثير من الأحوال فى كل من آسيا وأفريقيا، ولب هذا النظام هو أن تسجيل النقابات إجبارى وأن مسجل النقابات فى كل مستعمرة قد منح «سلطة إشراف عليها» على النقابات تمكنه من رفض تسجيل النقابة أو سحب التسجيل منها إذا كان قد سبق لها ذلك.

وبموجب قانون المستعمرات تعتبر النقابة غير قانونية إذا كانت غير مسجلة، كما أنها تعامل على هذا الأساس من جانب الحكومة وغالباً ما تتعرض للدمار، فتصادر الأموال والممتلكات والمباني ويتم اعتقال الزعماء وإلقاءهم فى السجون.

ومسجل الحكومة فى يديه سلطات ضخمة للتدخل فى نشاط النقابات العمالية، وفحص السجلات والحسابات والاعتراض على الموظفين حتى لو كانوا متخفين بواسطة الأعضاء.

وفى بعض الحالات يمنح القانون المسجل سلطات «بسحب» التسجيل أو رفضه إذا زعم أن موظفى النقابة غير ملائمين.

ونتيجة لذلك يفرض زعماء أذلاء ليخضعوا للمنظمات التى يشرفون عليها لرقابة الحكومة وأصحاب الأعمال.

وثمة دليل على ذلك فى تجارب اتحاد عمال هيئة التنمية الكمرونى، حيث حاول مسجل النقابات أكثر من مرة أن يحدث تغييراً فى سياسة الاتحاد، وذلك عن طريق التهديد باستخدام العقوبات القانونية مثل سحب التسجيل، أو مقاضاة النقابات وموظفيها، أو اتخاذ إجراءات ضد الأعضاء أو الموظفين لرد الممتلكات المختلصة. ولما كان أصحاب الأعمال يشعرون بالتشجيع للموقف المناهض للنقابات من جانب المسجل، فقد كانوا غالباً ما يتحدثون الصفة التمثيلية للنقابات ويقفون ضد الإضرابات وضد التهديد بها عن طريق الطرد الجزئى لجميع المضربين وشغل أماكنهم، وفى بعض الأحيان كانوا ينقلون ويطردون بلا مبرر النقابيين المعروفين بنشاطهم حتى لو كان ذلك أثناء إجراء مفاوضات يشترك فيها هؤلاء النقابيون.

ولقد كشفت أحداث عام ١٩٥٦ الوسيلة التى كان أصحاب الأعمال والحكومة يعملون بها متكاتفين لإخضاع اتحاد عمال هيئة التنمية الكمرونى لإشرافهم، ففى



متتصف ذلك العام هدد الاتحاد بالدعوة إلى الإضراب ما لم تعترف الهيئة به .  
وعلى ذلك أعلنت الهيئة أنها لم تسحب اعترافها باتحاد العمال وأنها إنما رفضت أن  
تعترف بالسكريتر العام الحالى واللجنة التنفيذية التى اعتبرت الهيئة أن انتخابهما  
غير دستورى .

وهنا تدخلت وزارة العمل وأصرت على ضرورة إجراء انتخابات جديدة تحت  
إشرافها . وكان هذا الإجراء والطريقة التى وضعتها وزارة العمل للانتخابات  
ينطويان على سخرية بالغة بالديمقراطية النقاية وحقوق النقابات .

ويعترف «دارمنجتون» صراحة فى كتابه «النقابات العمالية فى أفريقيا الغربية»  
طبعة ١٩٦٠ أوكسفورد» بأن إشراف هيئة من الخارج على انتخابات النقابة إنما  
يعنى بالفعل إجراء الانتخابات بوساطة هذه الهيئة برغم عدم وجود أية مادة فى  
دستور النقابة يمكن أن تغطى هذا العمل .

وقد فرضت وزارة العمل شرطين إضافيين غاية فى الغرابة : أولهما : أنه لا  
ينبغى على الاتحاد أن يستخدم سكرتيرين كل الوقت أو منظمين يقع على عاتقهم  
جزء كبيراً من الأعمال ، والآخر أنه لا ينبغى السماح لكبار الموظفين التنفيذيين  
والفنيين فى الهيئة بعضوية الاتحاد .

تلك كانت نوع «المعونة ، والنصيحة ، والتوجيه» التى كان المستشارون النقابيون  
ووزارات العمل يفرضونها على النقابات العمالية الأفريقية ، وكانت أسباب هذا  
المسلوك العجيب من جانب وزارات العمل هى بالطبع إبعاد الزعماء الثائرين عن  
النقابات وأن يستبدل بهم بعض الدمى من وزارة العمل ليتصرفوا «باعتدال»  
ويتعاونوا مع الحكومة وأصحاب الأعمال ، وإذا ضاعقت الديمقراطية النقاية فى  
هذه العملية فمن المؤكد أن وزارة العمل لن تذرف عليها الدموع .

وهذا السلوك المعيب من جانب وزارة العمل فى الكمرون لا يختلف عما  
يحدث فى شتى المناطق التى كانت تديرها بريطانيا ، ويعترف «دارمنجتون» بأن  
التدخل الحكومى المباشر فى شئون نقابات العمال وانتخاباتها إنما هو أمر خاص  
بالمناطق التابعة لبريطانيا .

هذا وقد أظهرت الأحداث التى وقعت فى كينيا ، كيف أن نظام التسجيل كان

يستخدم لتعطيل النقابات العمالية الثائرة، ففي شهر مايو سنة ١٩٥٠ ألقى القبض على كل من «فريد كوباي» رئيس مؤتمر النقابات العمالية بشرق أفريقيا، «وما خان سنج» السكرتير العام للمؤتمر، وذلك بتهمة زعامتهما لمنظمة غير مسجلة، وهي بذلك غير قانونية، هذا بالرغم من أن القانون نص على أن المنظمات النقابية الوحيدة التي يمكن تسجيلها إنما هي تلك التي تقدم الطعام للعمال في الحرفة الواحدة، ومن ثم يستبعد القانون بصراحة الاتحادات أو المراكز النقابية، ولم يستطع مؤتمر النقابات العمالية لشرق أفريقيا أن يكيف نفسه على ذلك الأساس برغم أنه كان يتكون من نقابات عمالية هي نفسها مسجلة.

وبالرغم من هذا فقد صدر حكم ضد زعيمى المؤتمر ونفذته الحكومة.

ولقد أوضح «ليونارد بارنز» فى كتابه «ضوء سوفيتى على المستعمرات» طبعة لندن ١٩٤٤ أن الحقوق النقابية التى كانت مألوفة وقانونية فى بريطانيا مثل الإضراب السلمى وتأمين النقابات وموظفيها ضد الأعمال الضارة، أمرا لا يعترف بها قانون المستعمرات، وإذا ما اعترف بها فانه يكون بشكل يجعل من المستحيل، تقريبا، ممارسة هذه الحقوق عمليا ويضيف «بارنز» إلى ذلك أن ثمة إتجاه قوى إلى معاملة الملحقين العماليين كبديل للمنظمة النقابية، وأن التأمين الاجتماعى برغم أنه من النادر وجوده فى أية مستعمرة بريطانية لا يسمح به بصفة عامة كنشاط نقابى. والتفكير الرسمى فى الواقع يتحاشى فكرة أن النقابات العمالية قد تستخدم فى تطوير المنطقة، وفى بعض الأقاليم تحرم هذه الفكرة رسميا، هذا بالرغم من النقص الشديد فى الأمن الاجتماعى فى جميع المستعمرات البريطانية.

وثمة طريقة أخرى حاولت بها السلطات الاستعمارية إضعاف الحركة النقابية، فبالرغم من أن هذه السلطات كانت تزعم عادة أنها أصبحت تجبذ قىام النقابات العمالية فى المستعمرات، فإن من المدهش حقاً أن يلاحظ الإنسان عندما يدرس تاريخ الحركة النقابية بعد الحرب ويدرس كلاً من التشريعات الصناعية والسياسيات والأعمال التى كانت الحكومات وأصحاب الأعمال يتجهجونها ازاء النقابات العمالية، والسرعة التى كانت تستبعد بها أكثر من مرة فكرة انشاء نقابات حقيقية تعمل بطريقة ديمقراطية لمصلحة العمال، ويلاحظ أن ذلك انما كان لتهيئة الجو

لإقامة ما يسمى «بلجان العمال» أو «روابط الموظفين» ، وهكذا وفي روديسيا الجنوبية طرحت فكرة إنشاء «لجان عمالية مشتركة» فى قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٧ ، وفى كينيا، أيد قانون النقابات العمالية عام ١٩٥٢ فكرة إنشاء «روابط المستخدمين» وذلك كبديل للنقابات العمالية.

وفى السودان، حاولت السلطات هناك أثناء كفاح النقابات العمالية من أجل الاعتراف بها بعد الحرب الثانية - أن تعمل على نشر اللجان العمالية كبديل مفضل.

وفى روديسيا الشمالية، جربت مختلف الوسائل لإضعاف اتحاد عمال المناجم الأفريقى بشتى الوسائل وانتهت إلى تطبيق فكرة إنشاء رابطة للموظفين.

وفى تنجانيقا بذلت الحكومة وأصحاب الأعمال جهوداً متواصلة لتنحية أو القضاء على مركز النقابات العمالية فى المزارع ، وذلك بفرض نوع من المشاورات المشتركة التى تسمح لأصحاب الأعمال باختيار ممثلى العمال.

ومن الأهمية بمكان، أن نلاحظ أن تقرير اللجنة الملكية لشرق أفريقيا عام ١٩٥٥ كان لا يزال يعبر عن تردد الجهات الرسمية فيما يتعلق بالنقابات العمالية للأفريقيين ويتحدث بحماس بالغ عن «مجالس العمال ولجان الموظفين المشتركة» معرباً عن الاعتقاد بوجوب تشجيعها لا سيما فى المشروعات التى توصف بأنها من «الخدمات الضرورية».

وكان هناك سلاح آخر يستخدم ضد النقابات العمالية الأفريقية وهو النفى والإبعاد، وهما إحدى صور القمع والوحشية التى استخدمت فى أكثر من مناسبة بقصد تدمير إحدى المنظمات.

وإذا ما أخذنا مثالا واضحا على السياسة الاستعمارية واخترنا كينيا كنموذج، فسنجد أنها ظلت فترة طويلة ضحية لهذا الصورة من العقاب والقمع، ولقد بلغت ضخامة موجة التشريعات المناهضة للنقابات العمالية وموجة العنف البوليسى فى الحقبة الخامسة من هذا القرن وتضافر كافة جهود السلطات المتواصلة للقضاء على الحركة العمالية عن طريق سجن أو نفى زعمائها حدا لا يستهان به.



حيث قامت الإضرابات العامة في ميناء مومباسا عامي ١٩٣٩، ١٩٤٠، وكان السبب في إضراب ١٩٤٧ هو المطالبة برفع الأجور وخفض إيجارات المساكن . . . وقد دعا إلى الإضراب اتحاد العمال الأفريقيين واتحاد موظفي السكك الحديدية من الأفريقيين، ثم انضم إليهم عمال الفنادق والمتاجر والمناحل واستخدم البوليس القوة لإرهاب المضربين . . . وبعد انتهاء الإضراب نفى رئيس اتحاد العمال الأفريقيين دون محاكمة إلى إحدى القرى النائية بشمالى كينيا.

ولقد أدى التقدم السريع الذى أحرزته الحركة النقابية فى كينيا فى السنوات التالية إلى أن تفقد السلطات السيطرة على أعصابها، فأخذت القوانين تتوالى عن طريق المجلس التشريعى قانونا تلو الآخر للحد من إمكانيات التعليم والنشاط النقابى، واستخدمت دون جدوى وسائل الاعتقالات والأحكام والنفى والقوة المسلحة، وذلك فى محاولة يائسة لسحق روح العمال فى كينيا . . .

وفى سبتمبر عام ١٩٤٨ نظم سكرتير اتحاد عمال «شرق أفريقيا» مؤتمراً لبحث مشكلة الأجور وارتفاع نفقات المعيشة وهو أول مؤتمر من نوعه يعقد فى كينيا، واشترك فيه مندوبون عن أكثر من ١٦ نقابة ورابطة عمالية يمثلون أكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل أفريقى وآسيوى، ومرة أخرى ضرب المستعمرون الحركة بمسارعتهم إلى اعتقال سكرتير الاتحاد على الفور.

وفى يناير عام ١٩٤٩ فرض حظر على عمال الحكومة وإدارة السكك الحديدية من الإشتراك فى النشاط السياسى أو الانضمام إلى الهيئات السياسية، كما منع جلب النشرات الدورية التى يصدرها اتحادات العمال فى أوروبا وغيرها من أنحاء العالم، وصدر قانون بتجميد الأجور يسمى مشروع الاختبار الإجبارى للعمال وتثبيت الأجر، وفى يوليو عام ١٩٤٩ صدرت ثلاثة تشريعات جائرة: هى قانون التسجيل النقابى الذى يهدف إلى تدمير النقابات الثائرة، وقانون بأعمال العبيد الذى يجيز أعمال السخرة، وقانون الإبعاد الذى يخول الحكومة سلطات جديدة لإبعاد النقابيين الثائرين.

وفى يناير سنة ١٩٥٠ صدر قانون يقضى بتحريم الإضرابات فى الخدمات الضرورية «المياه والكهرباء والصحة والمستشفيات والنقل والأعمال الصحية» ويمنح

الحاكم سلطة إعلان عدم قانونية أى إضراب بإضافته إلى قائمة الخدمات الضرورية.

ولقد سحب هذا القانون صدور قانون بتعديل لائحة سلطات الطوارئ لعام ١٩٤٨ وهو الذى منح الحاكم سلطات واسعة لمعالجة الإضرابات، ومن هذه السلطات الإشراف الكامل على عمال الصناعة والتجارة والنقل، كما منحه السلطات على الأملاك والأشخاص، ومنح الأشخاص الذين يعينهم الحاكم سلطات استثنائية وفرض رقابة تامة على جميع المطبوعات أو تعطيلها وسلطة ابتزاز الأموال من الأفراد وسلطات أخرى فيما يتعلق بالقبض والبحث والاعتقال والنفي وحظر الاجتماعات العامة والاحتفالات.

كل هذه التشريعات قوبلت بمعارضة من جانب الحركة النقابية فى كينيا التى أدركت أن الهدف من هذه التشريعات هو القضاء على الحركة النقابية.

وفى الأول من مايو عام ١٩٤٦ تم الوصول إلى مرحلة بالغة الأهمية فى تطور الحركة النقابية بكينيا، وذلك بتشكيل مؤتمر النقابات العمالية بأفريقيا الشرقية تحت زعامة «ما خان سنج»، ولما كان هذا الإجراء بمثابة خطوة رئيسية نحو تحقيق وحدة الطبقة العاملة فقد عمدت السلطات إلى بذل كل ما فى وسعها لتحطيم الهيئة الجديدة.

وطوال عام ١٩٥٠، عمدت السلطات تؤيدها التشريعات الجديدة المناهضة للعمال إلى تشديد موقفها ضد الحركة القابية.

ففى فبراير عام ١٩٥٠ فرض البوليس حظرا على شتى الاجتماعات التى تنظمها هيئة أخرى هى اتحاد عمال (شرق أفريقيا).

وفى الوقت نفسه ألقى القبض على القائم بأعمال رئيس اتحاد عمال (شرق أفريقيا) والسكرتير العام للاتحاد ووجهت إليهما تهمة التشرد والاحتيال، ثم صدرت ضدهما أحكام بالأشغال الشاقة أربعة شهور للأول وستة شهور للآخر، كما أن بوليس ممبسا قام بحملة على مكتب الاتحاد واستولى على جميع مستندات الحسابات وقوائم العضوية.

وفى مارس عام ١٩٥٠ حرم «فريد كوباى» رئيس مؤتمر النقابات العمالية

بأفريقيا الشرقية من منحه جواز سفر لزيارة أوروبا بقصد دراسة الحركة النقابية .

وفى ١٥ مايو عام ١٩٥٠ تم اعتقال «فريد كوباي» و«ماخان سنج» على أثر هجوم شنه البوليس على مكاتبيهما . وكانت التهمة التى وجهت إليهما هى أنهما موظفان فى هيئة غير مسجلة ، وكان ينبغى أن تحل بموجب تشريعات النقابات العمالية فى كينيا . . وقد صدر حكم ضد النقابة وحكم آخر ضد الزعيمين .

وعلى إثر اعتقال كل من «فريد كوباي» و «ماخان سنج» قام فى نيروبي إضراب عام واستخدمت ضد العمال قوة مسلحة لم يسبق لها مثيل .

ولم تقنع الحكومة باستخدام الهراوات والقنابل المسيلة للدموع فأستخدمت طائرات السلاح الجوى الملكى وحاملى مدافع برن والعربات المسلحة .

وفى يوم ٢٣ من مايو من نفس العام أعلنت الصحف أن ٣٠٠ عامل على الأقل يقفون وراء القبضان . وفى اليوم نفسه حكم على أحد زعماء مؤتمر النقابات العمالية لأفريقيا الشرقية بالأشغال الشاقة أحد عشر شهراً بتهمة الدعوة إلى قيام إضراب فى الخدمات الضرورية .

وفى الأيام التالية استمرت حركة الاعتقالات إلى أن قرر العمال إنهاء الإضراب والعودة إلى أعمالهم .

ثم حول المستعمرون أنظارهم إلى «فريد كوباي» و«ماخان سنج» مرة أخرى ، فألقى القبض على كوباي بتهمة (الشروع فى القتل) ورفض الإفراج عنه بكفالة . . ثم أطلق سراحه فيما بعد ، كما أن «ماخان سنج» اعتقل وحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور بتهمة شهادة الزور . . وبعد أن قضى فى السجن ثمانية أسابيع أطلقت المحكمة العليا سراحه ثم أعيد اعتقاله مرة أخرى بموجب أمر تقييد أعده الحاكم ، وقد نفى بموجب هذا الأمر إلى قرية نائية تسمى «لوكتانج» بلا محاكمة ودون منحه حق الاستئناف .

وقد ظن الاستعمار أنه بكل هذه التشريعات ، فإنه اتخذ كل ضمان للحيلولة دون قيام تنظيم نقابى ، ولكن حدث العكس فقد كان لا يزال التفكير قائماً حول ضرورة إيجاد بعض الإجراءات القانونية الأخرى . ولا يعرف التاريخ الحديث مثلاً



لمثل هذه الموجة من القوانين والأعمال ضد الحركة النقابية في المستعمرات، تلك الموجة التي اجتاحت أولاً عمال كينيا في الفترة القصيرة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ .

وقد أشار أحد المحامين البريطانيين «سير رالف ملنر» الذي قام بتحليل دقيق لقانون النقابات العمالية الجديد لعام ١٩٥٢ فأشار إلى أنه: «من أكثر الاقتراحات مهانة التي تضمنها القانون - ذلك الاقتراح الخاص بوضع النقابات تحت الاختبار» .

والاختبار نظام معروف في القانون الإنجليزى تستخدمه عادة محاكم الجنايات التى لها سلطة وضع المجرمين وغيرهم من الأشخاص تحت رقابة دقيقة لكى يتسنى مراقبة سلوكهم اليومى وتوجيهه .

إن قانون كينيا الجديد لن يخضع النقابات للنظام المعمول به فى محاكم الجنايات، وإنما سيخضع نقابات معينة تحت رقابة مسجل النقابات من قبل الحاكم .

وتنفيذ الاقتراح الخاص بالاختبار يتم فيما يتعلق بتقديم طلبات التسجيل فعندما تقدم احدى النقابات لتسجيل اسمها يكون للمسجل حرية تصرف مطلقة فى ارجاء التسجيل مدة ثلاثة شهور، فإذا فعل المسجل ذلك ظلت النقابات تحت الاختبار طوال فترة الشهور الثلاثة .

وفى نهاية الفترة يكون للمسجل سلطة منح أو رفض التسجيل، ولقد كان لإعلان حالة الطوارئ فى كينيا، فى أكتوبر عام ١٩٥٣ فرصة للسلطات البريطانية فى محاولتها الاجهاز على الحركة النقابية فى كينيا وكان من بين المنظمات القليلة الباقية اتحاد العمال «لشرق أفريقيا» الذى أرغم بالقوة على الاختفاء من الوجود كما اعتقل زعماءه .

كما سبق يتضح أن السلطات الاستعمارية استخدمت كل سلاح قانونى ممكن مؤيداً بالقوة عند الضرورة ومصحوباً دائماً بالترهيب والتفكك والتدخل، وذلك فى محاولتها اخضاع العمال الأفريقيين ومنظماتهم لسيطرة الاحتكارات الأجنبية والمستوطنين البيض والحكومة الإستعمارية فى أفريقيا .

وكان على العمال الأفريقيين أن يخوضوا المعركة طيلة أربعين عاماً ضد المعارضة المريرة من جانب السلطات وذلك لإنشاء نقاباتهم العمالية . . ولقد واجه العمال

كفاحاً ضارياً للمحافظة على المنظمات التي كونوها ولانتخاب زعمائها بالطرق الديمقراطية واستغلال نقاباتهم في الأغراض التي أنشئت من أجلها أى إدخال تغييرات جذرية على ظروف العمل والمعيشة.

فإذا ما تركنا كينيا نجد أن هناك تجربة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهي تجربة عمال المناجم في روديسيا الشمالية، حيث أن لها أهمية خاصة لفهم حقيقة نضال الشعب الأفريقى فى جميع أنحاء القارة.

إن الكفاح الطويل من أجل رفع الأجور ومن أجل القضاء على التفرقة العنصرية فى التعليم والتدريب والالتحاق بالوظائف الفنية ومن أجل نيل الحقوق الديمقراطية للنقابات إنما يعبر فى أسمى صوره عن مشكلات العمال الأفريقين فى جميع المناطق.

وما حدث فى الحزام النحاسى له أيضا قيمته لأسباب أخرى، إذ هو يوضح بصورة واضحة أن ظهور النقابات العمالية الأفريقية وحسن تنظيمها ورغبتها فى الكفاح كان عاملا رئيسيا لمحاولة رفع مستويات الأجور للعمال الأفريقية، كما أنه يثبت أن كل بنس زيادة فى أجورهم إنما يعنى معركة مريرة تسفر عن شن هجمات متزايدة على النقابات وعن سلب كثير من الحقوق النقابية التى سبق أن حققها العمال.

إن قصة عمال مناجم النحاس الأفريقين فى روديسيا الشمالية ليست سوى مأساة تمت على عدة مراحل:

وكانت المرحلة الأولى فى الفترة التى سبقت ظهور الحركة النقابية فى الحزام النحاسى: وبالرغم من أن إنتاج النحاس لم يبدأ على نطاق واسع إلا عام ١٩٣١، فإنه لم يأت عام ١٩٣٥ إلا وقد شهدت البلاد الإضرابات الأولى، حيث قتل ستة أفريقين وأصيب إثنان وعشرون منهم بجراح عندما أطلق البوليس النار على المضربين.

ولقد أسفر الإضراب، لا عن زيادة فى أجور العمال، بل فرضت زيادة فى ضريبة الرأس فى مناطق التعدين من ١٢ شلنا و ٦ بنسات إلى ١٥ شلنا. وأكدت الأدلة التى قدمت إلى لجنة التحقيق فى أسباب الإضراب عن أن السبب الرئيسى

للمشكلة إنما هو انخفاض الأجور التى تدفع للأفريقيين مقارنة بالأجور التى تدفع للأوروبيين، الأمر الذى يشهدونه كل يوم.

لقد رأى الوطنيون أنهم بدأوا العمل مع الأوروبيين فى وقت واحد، وأنهم فى كثير من الأحيان يقومون بنفس العمل، ولكن الأوروبي أصبح فى الحال قادراً على شراء سيارة ويحصل على كمية من الطعام أكثر من حاجته. . إنهم يقارنون بين أجورهم وأجور الأوروبيين. فهم يقومون بالعمل نفسه، فمثلاً يشرف على الوطنيين الذين يعملون تحت الأرض أوروبى لا يفعل شيئاً سوى أنه يشير إليهم بالأمكن التى يحفرون فيها، وبعد ذلك يجلس الأوروبى، فى حين يبدأ الوطنيون عملية الحفر وهم يقومون بهذا العمل منذ وقت طويل متمرسون على العملية التى لا يستطيع أن يقوم بها الأوروبى.

وفى مارس عام ١٩٤٠ حدثت إضرابات أخرى، وفى هذه المرة قتل ١٧ أفريقيا كما جرح ٦٩ آخرون، وكان سبب الإضراب عدة مطالب، أهمها رفع الأجور لمواجهة نفقات المعيشة المتزايدة، وتوفير المساكن الصحية وتحسين الأحوال الصحية داخل المناجم.

ومما يسترعى النظر أنه قبل هذا الإضراب بيومين اثنين فقط، كان عمال المناجم الأوروبيون فى الحزام النحاس قد أنهوا إضراباً لهم بعد أن استجابت شركات النحاس لمعظم مطالبهم، ومع ذلك فقد كان رد الشركات على الأفريقيين مختلفاً، وكان الموتى والجرحى هم الثمرة المرة لتصميم أصحاب الأعمال على مواصلة الانتفاع بتطبيق نظام الأجور المخفضة على الأفريقيين.

لقد أجريت عدة تحسينات فى الأجور والرعاية العمالية على إثر هذا الإضراب غير أن الشركات والحكومات كان عليها التفكير سريعاً حول مسألة تنظيم وتمثيل العمال الأفريقيين.

وقد عبرت لجنة «فورستر» التى عينت فى مايو عام ١٩٤٠ للتحقيق فى الإضراب عن وجهة النظر الرسمية فى هذه الكلمات:

«من الواضح أن العامل الأفريقى فى روديسيا الشمالية ليس مستعداً للحركة النقابية، الحركة التى يفهمها جيداً العامل البريطانى، ومن الضرورى وضع نظام معين لتوضيح المظالم الجماعية وضمان أن مثل هذه المظالم تكون تحت ملاحظة



ولقد أخذت شركات النحاس بنصحية لجنة «فورستر» فقررت إبعاد فكرة إقامة نقابات عمالية للأفريقيين وأدخلت بدلاً منها فى قطاع الصناعة نظاماً عاماً للتمثيل القبلى لأغراض المشاورة، وسرعان ما اتضح أن هذا النظام غير كاف لتغطية الموقف فأنشئت فى عام ١٩٤٣ «لجان الرؤساء» إلى جانب نظام التمثيل القبلى وتقرر تقسيم العمل.

واستمر الضغط من أجل إقامة حركة نقابية حقيقية، وفى عام ١٩٤٧ أعلنت شركات النحاس أنها مستعدة لمنح اعترافها بنقابة العمال الأفريقيين بشرط أن تقتنع هذه الشركات أنها مجرد نقابة نيابية.

وفى عام ١٩٤٨ تحولت لجان الرؤساء «إلى لجان الأشغال» التى تتألف من ممثلين عن العمال الأفريقيين فى جميع أقسام المناجم.

ولم تدم لجان الأشغال سوى بضعة شهور قبل أن يهدم تصميم عمال المناجم الأفريقيين الحاجز الأخير ويفوزوا بحقوقهم فى إقامة أربع نقابات لعمال المناجم الأفريقيين فى المناجم الأربعة الرئيسية.

وفى مايو عام ١٩٤٩ اندمجت هذه النقابات الأربع لتشكيل اتحاد نقابات عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية، وفى أغسطس من العام نفسه اعترفت الشركات رسمياً بالاتحاد.

عموماً، كانت هذه المعاناة سبباً فى إنشاء الاتحاد العام لعمال المناجم فى أفريقيا.

وليس من شك فى أن نجاح الاتحاد سبب قلقاً عظيماً للشركات، التى أدركت أنه ما لم يعطل الاتحاد بطريقة جدية فإن مزيداً من الأموال الضخمة سوف تغتصب منهم بسبب المطالبة بزيادة الأجور، ولذا ضاعفت الحكومة وشركات النحاس من جهودها لأضعاف روح الوحدة والنظام والكفاح التى أظهرها عمال المناجم الأفريقيون.

فبعثت الشركات الروح من جديد فى اتحاد ممثلى القبائل ووضعتهم فى مراكز

السلطة والنفوذ على أمل أن يكون في هذا العمل اضعاف لنفوذ الاتحاد ونشر  
الفرقة بين العمال، إلا أن تطور الوعي في الطبقة العاملة ووحدها التي سمت  
على وحدة القبيلة قد قضت نهائياً على هذه الجهود، وقد طورد المسئولون عن  
الاتحاد العام للنقابات ودخل السجن لمدة أربعة أشهر نائب رئيس اتحاد عمال المناجم  
الأفريقيين في روديسيا الشمالية لجهوده في معارضة هذه المناورة.

وكان لابد من الغاء نظام «ممثل القبائل» ليس فقط للمعارضة التي يقابل بها  
النظام من جانب الأعضاء العاملين في الاتحاد، وإنما أيضاً لأن الشركات لم تتمكن  
من احياء النزعة القبلية بين عمال المناجم أنفسهم.

ولقد أدت السنوات الطوال من الاتصال والكفاح المشترك إلى احداث تغيرات  
جذرية بين العمال من مختلف قبائل روديسيا الشمالية ونياسالاند.

وكان من الواضح أن طبقة من البروليتاريا الواعية في سبيلها إلى الظهور وكان  
هذا الأمر عاملاً جديداً بالغ الأهمية في التأثير على الموقف.

ولما فشلت الشركات في السيطرة على العمال ومحاولة اقناعهم بأن يُستغلوا  
لصالح الشركات، قامت الشركات بدعوة منظمة التسليح الخلقى للعمل على التأثير  
على زعماء الاتحاد، وكانت تلك المنظمة تركز في دعوتها على أوساط العمال على  
ضرورة التزامل الطبقي ووقف الكفاح والدعوة إلى إنشاء اتحاد لعمال الشركات  
يسمى رابطة الموظفين الأفريقيين ذوي المرتبات. وفعلاً قامت تلك الرابطة إلا أنها  
لم تتمتع إلا بتأييد ضئيل في هذه المرحلة من جانب الكتبة ورؤساء الأشغال.

ولما كانت الشركات لم تستنفد بعد كل الأسلحة التي في جعبتها، حيث كان لا  
يزال أمامها طرق أخرى لإضعاف موقف عمال المناجم الأفريقيين وبث الفرقة في  
صفوفهم، فبدأت الشركات تركز جهودها لمواجهة ٦٠٠٠ من عمال المناجم  
الأوروبيين الذين يتقاضون أجوراً عالية مقابل ٣٧٠٠٠ من عمال المناجم الأفريقيين  
الفقراء الذين يتقاضون أجوراً ضئيلة.. كما عملت الشركات على إيجاد فئة  
صغيرة من العمال الأفريقيين تمنحهم أجوراً أعلى حتى تصبح هذه الفئة بؤرة  
للسقاق والفرقة وسط عمال المناجم الأفريقيين.

ولقد حاولت الشركات جاهدة باستمرار أن تستغل التفاوت الضخم بين أجور

الأفريقيين أنفسهم، فى إضعاف كفاح عمال المناجم الأفريقيين والسعى للتفرقة بينهم واستفادت الشركات من هذه الفرقة المصطنعة، فتمكنت من استماله كثير من عمال المناجم الأوروبيين ضد مصالحهم الأساسية الطويلة الأجل وحرضتهم على عدم الاشتراك مع العمال الأفريقيين فى إضرابهم الذى قاموا به فى أكتوبر عام ١٩٥٢.

ومنذ ذلك الحين وفى مناسبات أخرى، والشركات تواصل بث الفرقة بين العمال الأوروبيين والعمال الأفريقيين يعاونها فى هذه السياسة زعماء «اتحاد عمال المناجم الأوروبيين» الذين تسيطر عليهم، إلى حد كبير .

### النقابات الإفريقية على الصعيد الدولى:

عندما فشلت الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ فى تنحية المستر «أولدنبروك» سكرتير عام الاتحاد الحر للعمال غيرت خط سياستها وسعت لتحقيق غرضها عن طريق الحد من سلطات السكرتير العام وزيادة سلطات الرئيس وهو المستر «أرنى جييجر» السويدى الجنسية. ولقد قاوم نقاييو إنجلترا هذا الاتجاه مستندين إلى العديد من الأسباب التى تؤدى إلى الشك فى أن هناك تفاهماً سرياً بين المستر جييجر والأمريكيين، وقد كشف المستر «جييجر» عن هذا التفاهم عندما اقترح فى اجتماع ودى وجوب تعيين أربعة مساعدين جدد للسكرتير العام، وهذا فى حد ذاته يمكن اعتباره حلاً وسطاً مع الأمريكيين للحد من سلطات «أولدنبروك» وأن يكون كل سكرتير عام مساعد دائم، مسئولاً عن منطقة معينة (وهنا يكمن الخطر)، وأن يكون السكرتير العام المساعد الأمريكى مسئولاً عن أفريقيا، ومثل هذا الاقتراح من جانب «جييجر» يلتقى مع الحل الأمريكى، وفى تقدمه به يؤكد أنه يعمل لحسابهم، وكان هناك معلومات عن نشاط المستر «جييجر» فى الدعوة للقضية الأمريكية ضد «أولدنبروك» وفى صالح «أرفنج براون».

### زيادة التمثيل الأفريقى فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر:

رأت إنجلترا أنه من المستطاع إدخال عدد إضافى من القادة النقابيين الأفريقيين فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر وتمثيل أفريقيا فى المركز الرئيسى، مما يكفل بعض الضمان ضد إجراء الاستقلال المحلى الذى اضطرت إلى منحه، وذلك لأنها تأمل



أن تقنع هؤلاء القادة بإنتهاج سياسة معقولة، وهم يعملون مع زملائهم الأوروبيين المعقولين بعيداً عن الضغط المحلى للوطنية الأفريقية، إلا أنها وقفت ضد انتخاب قادة نقابيين تدل المعلومات على اتصالاتهم السرية بالأمريكيين.

ولما كانت إنجلترا على علم بأن ثمة تعقيدات قد تنشأ حول مركز ألمانيا فقد زج (باديناور) ليعد بتأييد وفد اتحاد نقابات ألمانيا الاتحادية للأمريكيين، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تقنع تماماً بهذا الوعد الذى يشتمل على ما يؤهل ألمانيا للقيام بدور يتفق مع حاضرها ومصالحها الأفريقية.

وفى المؤتمر العالمى للعمال المنعقد فى صيف عام ١٩٦٠ تمسك الوفدان البريطانى والأمريكى كل بمواقفه، ويمكن تلخيص النتائج العامة للمؤتمر فيما يلى:

١- اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية وضرورة منح الاستقلال للدول الأفريقية التى لم تستقل بعد.

وقد اختتم القرار بتأكيد تصميم الاتحاد الحر على أن يبذل قصارى جهده فى الكفاح لإزالة جميع العوائق التى لا تزال قائمة فى طريق الاستقلال الذاتى وحق تقرير المصير لجميع شعوب العالم.

٢- ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد مما كان متوقعا فى حملاتها على الاستعمار، بغية زيادة نفوذها فى الاتحاد ولتؤكد تزعمها للنقابات الأفريقية عن طريق تأييد الزعماء السياسيين الأفريقيين ومطالبهم الخاصة بالاستقلال.

ولقد هاجم الأمريكيون علناً القادة النقابيين البريطانيين لأنهم يعملون كمجرد عملاء لوزارة المستعمرات فى كافة نواحي نشاطهم، ولأنهم يعنون بالإبقاء على الاستعمار فى أفريقيا، وليس بالحركة النقابية ذاتها.

لقد قال «مينى» المندوب الأمريكى إن الاستعمار الغربى خطيئة من الناحية الأخلاقية وتخريب سياسى، ثم ذهب إلى حد المطالبة بالاستئصال الكامل والمبكر له وكان يعنى بقوله إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال، وأخطر من هذا أن «مينى» لم يكن مستعداً للتقدم بتقريره هذا إلى المؤتمر فحسب، بل الخطورة فى أن جانباً كبيراً من تقرير «مينى» بما فى ذلك العبارات المقتبسة التى أخذت بالنص من تقرير الرئيس المقبل المحتمل للولايات المتحدة وهو مستقى فى الواقع من التقرير

السرى لمستر «نيكسون» لعام ١٩٥٧ الذى أعده عقب قيامه بزيارة لعدة دول إفريقية فى نفس العام.

وعلى أية حال فإن هذا الهجوم الذى قام به «مينى» قد إنقلب عموما ضده، فمع أنه قد ظفر بأغلبية ضئيلة، إلا أن الألمان الذين أيدوا الأمريكين من قبل (بناءً على وعد إيديناور) عادوا فانحازوا إلى جانب إنجلترا (لأن لهم خططهم الإفريقية الخاصة فى ذهنهم).

ولكن هذا يمكن اعتباره بمثابة موقف مؤقت أملت الظروف، وإن ظل الخطر الأساسى كامنا، ومما دعا إلى القلق أن المندوبيين الكنديين قد صوتوا إلى جانب الأمريكين.

وفيما يختص «أولدنبروك» فقد تم الاتفاق على قبول حل وسط فى اجتماع ودى قبل انعقاد المؤتمر، فقد تألفت لجنة خاصة للتقدم بتوصياتها بشأن تنظيم الإدارة المركزية للاتحاد خلال ستة أشهر، وقد ووفق مبدئيا على وجوب اعتزال «أولدنبروك» لكى يحل محله «بيكو» (إذا وافق) وعلى أى حال فإن دور السكرتير العام قد أصبح أقل أهمية لتعيين أربعة سكرتيرين مساعدين دائمين، ولقد اتخذ القرار بشأن (أولدنبروك) فى اجتماع ودى بين ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية والسويد، وفى الواقع أن الصراع حول الإشراف قد انتقل مؤقتا من المؤتمر إلى تلك اللجنة، وعلق الأمريكيون أملهم على «بيكو» وهم لا يعلمون أنه سبق أن اتفق مع إنجلترا على تنفيذ سياستهم، ومن بين السكرتيرين العامين «فيكتور فيذر» السكرتير العام المساعد لمؤتمر نقابات العمال (البريطانى) و «ارفينج براون» الممثل الأوروبى للاتحاد الأمريكى والمستر «هـ. ميلاد» وهو كندي كان يشغل وظيفة مدير الاتحاد الحر.

وكان الإسكندنافيون غير مبالين بالحملة على الاستعمار، إلا أنهم انزعجوا من المحاولة المكشوفة لتحويل الاتحاد الحر إلى أداة نفوذ سياسية، وقد جعلتهم تجربتهم فى التنظيم النقابى يفضلون السياسة القائمة على بناء نقابات عمال أصيلة من القاعدة إلى القمة، وكما قالوا فى حديث ودى «بالنسبة للظروف القائمة فى أفريقيا هذا هو أفضل ضمان إن لم يكن الضمان الوحيد للاحتفاظ بمركزكم».

ولعل أكثر الأخطار جدية في المستقبل، من وجهة نظر إنجلترا، هو الوضع في نقابات العمال الأفريقية، إذ هو يسير في الخطوط التي تسير السياسة الأمريكية، فلقد أعطى الأمريكيون تأييداً غير مشروط للمستمر «توم مبيويا» ولبرنامج لاجوس بكامله، ويبدو واضحاً أنهم قد وصلوا في الواقع إلى ترتيبات خاصة مع «توم مبيويا»، ليست سياسية فحسب، ولكن يحتمل أن تكون شخصية ومالية.

### الطريق إلى الاستقلال:

لم يكن طريق الاستقلال مفروشاً بالورود ولكن واجهه كثير من المشاكل التي عبر عنها مؤلف غربي من وجهة نظر الغرب بقوله:

«من حق أفريقيا أن تشكر الأيام لأنها حبتها بأشياء كثيرة، فعليها أن تحمد وتشكر لأن تجارة الرقيق قد ألغيت في النهاية، وعليها أن تحمد لأن المدارس قد أقيمت ولأن سبل التعليم قد توافرت لها، ولأنها زودت بمعاهد الطب العلمي ومعاهد الزراعة العملية ومكافحة الأوبئة والحشرات، وعليها أن تشكر للبعثات التبشيرية ما قامت به من أعمال في ميادين التبشير بالمسيحية والإصلاح والتربية والتعليم والطب، وأن تحمد للمكتشفين والجوالين كشفهم لجاهل قارتهم وخفاياها وعملهم على ربط أجزائها بشبكات واسعة من طرق المواصلات، وأن تحمد لموظفي الحكومات المختلفة نكرانهم الذات في أدائهم أعمالهم الإدارية».

إن المطالبة باعتراف أفريقيا بالجميل لا يوحى إلا بشئ واحد، هو أن أوروبا أو الوجود الأوربي لم يستعمر أفريقيا إلا لخدمة أفريقيا نفسها، وهذا أمر مجاف للواقع، فما حدث كان لمصلحة الاستعمار، والمشاكل التي تواجهها أفريقيا اليوم ليست إلا ثمرات استغلال أوروبا لها، وينبع الكثير من هذه المشاكل من الافتقار إلى التخطيط ومن الافتقار إلى الجدية في تناول وتقييم كل دولة للدور الذي تقوم به، لقد كان موقف أوروبا من القارة تعوزه الدراسة.

موقفاً يفتقر إلى القواعد والمبادئ الإنسانية، يؤكد ذلك أن الأوربيين هم الذين نقلوا إلى القارة بذور التفرقة العنصرية وهم الذين استفادوا من تجارة الرقيق للخدمة في قصورهم ومزارعهم.

وتتلاحم موارد أفريقيا الطبيعية مع مشاكلها تلاحماً وثيقاً، فبعض هذه المشاكل



ناجم عن التغيرات والتطورات السريعة التي تحدث في القارة منذ عشرات السنين، وكثيراً ما تحدث انتكاسات مؤلمة، وبعض هذه المشاكل اقتصادي وسياسي واجتماعي وتربوي، ويعتمد تقدم أفريقيا على قدرتها على فهم مشاكلها هذه وعلى معالجتها علاجاً صحيحاً، ولا يمكن أن ننكر أن أوروبا قامت بدور في إدخال احتمالات جديدة للقارة في كافة المجالات من اقتصاد وسياسة وإدارة وتنظيم اجتماعي وتربية وتعليم، إلا أن هذه الاحتمالات أدت إلى خلق انعكاسات ضارة مؤثرة، ففي رأى البعض أن الحضارة الأوربية قد أحدثت أثراً تفسخية، فقد جاء هذا التفسخ من الديانة المسيحية مع الاقتصاد الأوربي، وأنظمة المواصلات وقوانين أوروبا وأنظمة الحكم فيها، فالديانة المسيحية بإصرارها على محاسبة الفرد أمام ضميره وأمام الله تركت في أفريقيا أثراً تفسخياً يؤدي إلى تصدعها، وأدى التنظيم الاقتصادي الأوربي بربطه بين الأجر والجهد الفردي وظهور الطرق والسكك الحديدية والمواصلات المائية والجوية واتساع مدى الاتصال بين الناس وسرعته ومعدل الاتصال الثقافي وما لحق به من تبدل، وحشد مجموعة من القبائل في وحدة إدارية إقليمية واحدة وخلق فرص الهجرة من مكان إلى آخر، أدى كل هذا إلى آثار تفسخية فككت التنظيمات العائلية والعشائرية عند الأفريقيين، وأدى إدخال نظام كسب الأجور على أساس النشاط وحده إلى التدخل في الروابط التقليدية القائمة في الحياة العائلية وإلى إيجاد الفرق بين العمل والملكية، وأدت الهجرات سعياً وراء الأجور إلى ضعف الروابط العائلية، كما أدت إلى تزايد إجراءات تعدد الزوجات لأن الأزواج لا يصطحبون زوجاتهم معهم في رحلاتهم سعياً وراء الأجور واكتساب الرزق.

ويرجع التنوع في المشاكل في أفريقيا إلى حد كبير إلى اختلاف السياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية في مستعمراتها، فمثلاً كانت بريطانيا تسيطر على حوالي أربعة ملايين ميل مربع من الأراضي، وفرنسا كانت تسيطر على مثل هذه المساحة، وبلجيكا تسيطر على مليون ميل مربع، والبرتغال مساحة مستعمراتها ثلاثة أرباع المليون، وأسبانيا تسيطر على مائة وسبعين ألف ميل مربع.

وكل دولة من هذه الدول تمارس سياسة معينة لخدمة أهدافها وكل دولة تتبع خططا تختلف عن الأخرى، ولكن الأساس واحد، وهو أنهم هم السادة،

وأصحاب الأرض الأصليون هم العبيد، وما خلقهم الله إلا لخدمتهم، ولكي يوفروا لهم أسباب الراحة والرفاهية، وانتقلت هذه الفروق مع رحيل الدول المستعمرة عن الدولة المستقلة حديثاً، فقد استقلت هذه الدول بصورة مفاجئة فوجدت نفسها مثقلة بأعباء ومشاكل لم تفكر من قبل حتى في رسم أى مخطط لها في جذور السياسات الاستعمارية وأعماقها.

واحتياجات أفريقيا الاقتصادية ضخمة كل الضخامة، فهي في حاجة إلى المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الفنية وإلى المستشفيات والطرق والسكك الجديدة ومشاريع المياه والكهرباء والغذاء واستغلال الثروات المعدنية، وليس في مقدرة الأفريقيين الاعتماد على أنفسهم كثيراً في تأمين حاجاتهم وتمويل مشروعاتهم، فالدخل الشخصي للغالبية العظمى محدود، وقد يصل إلى حد الكفاف، والقلة التي تملك تستغل ما لديها من أموال خارج حدودها خشية الاستيلاء عليها يوماً ما، ومن هنا أصبح من واجب الدولة أن تؤمن الخدمات للناس بجميع مرافقها، وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن تأمين الأموال اللازمة للإنفاق على هذه الخدمات، وأصبح من الضروري أن تنتج أفريقيا الثروة التي تمكنها من مواجهة هذه النفقات أو العودة مرة أخرى للاستعانة بالأجنبي ويعود الاستعمار في صور جديدة.

والواقع أن أفريقيا تواجه عدداً من الثورات المتماثلة والمتوازية، إنها تواجه ثورات في ميادين السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والاجتماع والصحة، والأمل كبير في أن تصل هذه الثورات بالشعوب إلى شاطئ الأمان.

### التضامن مع أفريقيا:

شهدت القارة اجتماع مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي في القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٥٨، وبلغ عدد الدول الأفريقية المستقلة في ذلك التاريخ تسعاً، وساعدت القرارات التي اتخذت على تنمية الحركة القومية في أفريقيا، وفي ديسمبر من العام نفسه اجتمع في «أكرا» ممثلو الشعوب الأفريقية فكان مظهراً للوحدة الأفريقية، وقد أشارت اللجنة التي تولت الإعداد للمؤتمر - في الدعوة التي بعثت بها إلى الدول للحضور - إلى أن الغرض الرئيسى من الاجتماع هو رسم الخطط للقيام بثورة

أفريقية ييضاء، والواقع كان هناك اتجاهان فى المؤتمر أحدهما: تؤيده الدول الاستعمارية أى أذئابها وعملاؤها، ويرى الاعتماد على سياسة «غاندى» أى المقاومة السلبية وعدم الاعتماد على القوة والعنف، وأن فى الإمكان الوصول إلى الاستقلال عن طريق الاصلاحات الدستورية أما الاتجاه الآخر فلا يؤمن بهذه الطريقة لأنها لم تؤد إلى نتيجة، كما دلت على ذلك الأحداث التى وقعت فى مختلف أنحاء العالم.

والولايات المتحدة لم تخرج من دائرة النظام الاستعماري البريطاني فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلا بالثورة المسلحة، أضف إلى ذلك أن الدول الاستعمارية نفسها هى التى تتبع العنف كما حدث فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا وكينيا، وإزاء الضغوط المتعارضة اتفق المؤتمر على الالتجاء لسياسة العنف إذا كان للرد على مثله من جانب الدول الاستعمارية، وقد أثبتت الأحداث فى كل من مصر وتونس ومراكش والكاميرون والكونغو أن الدول الاستعمارية بالرغم من أساليبها العنيفة لم ترضخ إلا حين أدركت أنها تواجه شعوباً مستعدة للحرب.

وفى المدة الواقعة بين ١٥ ، ٢٢ من أبريل من عام ١٩٥٨ انعقد فى «اكرا» أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة، كما حضر المؤتمر مراقبون يمثلون بلدانا أخرى بالقارة، وبهذا بدأت هذه الدول تضطلع بمسئولياتها وتعلن للعالم عامة والدول الاستعمارية بصفة خاصة أنها لا تستطيع إلا أن تقف موقفاً إيجابياً إزاء مشكلات القارة، ويبدو ذلك من القرار الخاص بمستقبل المناطق غير المستقلة، حيث رأى أن مشاكلها ومستقبلها «ليست من اختصاص الدول الاستعمارية وحدها، وإنما تعتبر مسئولية جميع أعضاء الأمم المتحدة وبخاصة الدول الأفريقية المستقلة، وإنه يجب إعلان موعد محدد لحصول كل من هذه المناطق على استقلالها»، لذلك فإن المؤتمر يطالب باتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق وتحقيق الأمنى السياسية لشعوب هذه المناطق من حيث الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال، وكذلك أوصى المؤتمر: «بأن تقوم الدول المشتركة فى المؤتمر بمد الشعوب غير المستقلة فى نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال بجميع أنواع المساعدة».

تلك الطائفة من العوامل والظروف كان لها أبلغ الأثر فى إنماء الحركة الوطنية



وتطويرها فى القارة الأفريقية، إلا أن هذه الحركات لم تتبع أسلوباً واحداً فى تطويرها، ففي شمال أفريقيا بدأت مبكرة وأحرزت نجاحاً مبكراً، والسبب فى ذلك وجود رأس المال الوطنى وظهور بورجوازية وطنية سرعان ما تعارضت مصالحها مع الاحتكارات الأجنبية، ومن هنا تزعمت الحركة نحو الحرية والاستقلال.

أما فى الأقاليم الأفريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى، فيرجع تأخر الحركة الوطنية إلى العوامل التالية:

١ - لم ينشط التطور الصناعى بصفة فعالة إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين فقدت الإمبريالية الكثير من الأرض التى كانت تستغلها فى قارة آسيا، وبذلك تأخر تكوين الطبقة الوسطى الوطنية، وحينما ظهرت فقد كانت قوتها محدودة.

٢ - بقاء التنظيمات القبلية مع تشجيع الاستعمار لها والإبقاء على العلاقات القبلية لتعويض اتجاهات الوحدة القومية.

٣ - الحدود المصطنعة التى خلقها الاستعمار، مما أدى إلى تقسيم الشعوب وتمزيقها إلى وحدات مختلفة بما ينمى عوامل الشقاق والتنافر.

٤ - المتناقضات الموجودة بين الإقطاعيين وأنصافهم من جهة والطبقة الوسطى من جهة أخرى، والأولون يحاولون الإبقاء على امتيازاتهم ونفوذهم، ولهذا نشأت علاقة من المصلحة المتبادلة بينهم وبين الاستعمار.

والحق أن هذه العوامل التى أخرجت تطور الحركة الوطنية هى مبعث المشكلات التى تعانيها الدول الأفريقية التى حصلت على استقلالها فى السنوات الأخيرة.

ومع الإيمان بذلك فإن المؤتمرات الإفريقية أخذت على عاتقها مواجهة الاستعمار، وكان السبيل الوحيد هو إصدار البيانات، فقد تعرضوا على سبيل المثال للموقف فى «توجولاند» الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية، والبيان الذى أدلى به ممثل هذا الحزب أثناء الشهادة التى سمح له بالإدلاء بها أمام اللجنة السياسية للمؤتمر وواضعا نصب عينيه أهداف نظام الوصاية العالمى والأهداف التى أعلنها مؤتمر «باندونج»، وإدراكاً منه للمسئوليات الهامة الملقاة على عاتق الجمعية

التشريعية التي ستنتخب يوم ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ فيما يختص بمستقبل المنطقة وهي المسئوليات المنصوص عليها في الفقرتين السابعة والثامنة من الجزء التنفيذي من قرارات الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٧:

١ - يعبر المؤتمر عن عظيم قلقه بسبب قوانين الانتخاب والنظام الانتخابي الحالي للمنطقة.

٢ - يحث السلطات الإدارية الحاكمة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مندوب الأمم المتحدة من أجل ضمان إجراء انتخابات عادلة وديمقراطية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالكاميرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية فكانت التوصية:

بعد أن بحث المؤتمر المذكورة التي قدمها اتحاد شعوب الكاميرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية، استمع إلى بيان ممثل هذا الحزب أمام المؤتمر، وحيث إنه يضع نصب عينيه أهداف نظام الوصاية الدولي والأهداف التي أعلنها مؤتمر «باندونج»:

١ - يندد باستعمال القوة المسلحة ضد الشعب الأعزل في منطقة الكمرون الموضوع تحت الوصاية، حيث إنها تخالف روح ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يطالب الدول صاحبة الوصاية بأن تنفذ ميثاق الأمم المتحدة وأن تحقق الأمانى المشروعة للأقاليم الموضوع تحت وصايتها ويبدء مباحثات مباشرة مع من يمثلهم.

٣ - يناشد الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها من أجل مساعدة شعب الكمرون على تحقيق أمانيه السياسية المشروعة.

**قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:**

قام مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في «اكرا» في المدة من ١٥ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ بمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.

ونظراً لتعدد الموارد الاقتصادية لهذه الدول من معادن وصناعات وثروة حيوانية، وأخذاً في الاعتبار أن الأحوال الاقتصادية الحالية في هذه الدول لا تتفق مع

المصالح الكاملة لشعوب أفريقيا.

وأخذاً في الاعتبار أيضاً أنه من الواجب اتخاذ الخطوات لتحرير اقتصاد هذه الدول خاصة الدول الأفريقية المستقلة، وأن هذه الإمكانيات من الواجب تشجيعها على نطاق واسع يوصى المؤتمر الدول المشتركة بالآتي:

١ - إنشاء لجنة للبحوث الاقتصادية تشكل من الخبراء لاستعراض الأحوال الاقتصادية ودراسة المشاكل الاقتصادية والفنية في دول أفريقيا.

٢ - اتخاذ التدابير التي من شأنها تنمية التبادل بين الدول الأفريقية وتشجيعها.

٣ - إجراء بحوث دقيقة مفصلة تؤدي إلى تنسيق التخطيط الاقتصادي في كل دولة للوصول إلى تحقيق تعاون اقتصادي أفريقي.

٤ - إيجاد الطرق والوسائل اللازمة للتخطيط الصناعي المشترك بين الدول الأفريقية وإمكانية إمداد بعضها البعض بالمواد الضرورية.

٥ - تقديم الاقتراحات التي تمكن الدول الأفريقية المستقلة من الحصول على رأس المال الأجنبي واستخدام الخبراء الأجانب وتشجيع التعاون مع الدول الأخرى بشكل لا يؤثر في سيادة ووحدة هذه الدول.

٦ - اتخاذ الخطوات اللازمة لجمع وتبادل المعلومات الفنية فيما بينهم.

٧ - تكوين مجلس الاستشارات المشتركة بين دول أفريقيا.

٨ - إقامة المؤتمرات الاقتصادية والمعارض الأفريقية.

٩ - تقوية التعاون بينها وبين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى الأخص اللجنة الاقتصادية المقترح إنشاؤها لأفريقيا.

١٠ - القيام بالجهود المشتركة كلما كان ذلك ممكناً لإنشاء طرق المواصلات.

١١ - اتخاذ الخطوات التي تؤدي في النهاية إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة.

١٢ - تقديم المساعدات لتبادل العمال والمعلومات الخاصة بالعمل وتشجيع التعاون بين منظمات العمل الوطنية.

١٣ - تقوية التعاون بينهم وبين هيئة العمل الدولية.



١٤ - القيام بجهود مشتركة لمنع الأمراض البشرية وأمراض النبات والحيوان ومقاومة الجراد.

١٥ - تأكيد إنشاء سياسات اقتصادية اجتماعية عادلة تجلب الرفاهية والتأمين الاجتماعي لكل المواطنين.

### تقرير اللجنة الثقافية:

اجتمعت اللجنة الثقافية مرتين، وتناقشت اللجنة في المواضيع التي قدمتها إليها السكرتارية العامة ووافقت على ما يأتي:

أ - يقرر مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة المجتمع في غانا في المدة من ١٥ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ أنه يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤكد المبادئ التي قررها مؤتمر «باندونج» في أبريل سنة ١٩٥٥ بشأن التعاون الثقافي ولذا، فإنه يقرر:

- أن الاستعمار يناهض الثقافة الوطنية ويتعصب ضدها ويقف كحجر عثرة في سبيل أي تعاون ثقافي.

- يدعو إلى التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية على نطاق واسع يتمشى مع التعاون العالمي ومع روح منظمة التربية والثقافة «اليونسكو» التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

ب - يوصى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة أعضاؤه بما يأتي:

١ - تشجيع وتيسير تبادل المدرسين والأساتذة.

٢ - تشجيع إقامة مراكز ثقافية في كل دولة أفريقية بشرط موافقة تلك الدولة على ذلك تمشياً مع قوانينها وأنظمتها وتقاليدها.

٣ - تشجيع وتيسير تبادل الطلبة فيما بينهما، وأن تعمل كل دولة على تقرير عدد من المنح الدراسية لباقي الدول الأفريقية.

٤ - تيسير تبادل المعارض وجميع المواد التربوية والعلمية والثقافية بما فيها الكتب والمجلات الأسبوعية والنشرات والوسائل السمعية والبصرية وباقي

## المواد الثقافية والتربوية.

- ٥ - التأكد من أن تشمل كتب التاريخ والجغرافيا فى المدارس والمعاهد الثقافية لكل دولة مواداً من شأنها إعطاء كل طالب معلومات صحيحة عن طرق معيشة وثقافة باقى الدول الأفريقية الأخرى.
- ٦ - على كل دولة أن تبذل قصارى جهدها فى سبيل إعادة النظر فى كتب التاريخ والجغرافيا المستعملة فى مدارسها بغية حذف كل المعلومات الخاطئة الناجمة عن السياسة الاستعمارية أو عن أى نفوذ أجنبى آخر.
- ٧ - أن تعمل كل دولة على تنسيق أنظمتها التعليمية فى جميع المراحل مع الدول الأخرى وأن تعترف بالشهادات الدراسية الثانوية بها أو العالية التى تمنحها معاهد تلك الدول وجامعاتها ذات المستوى المتعادل.
- ٨ - تشجيع تبادل الزيارات بين مختلف منظمات الشباب والمدرسين والصحفيين والعمال والسيدات والفنانين والرياضيين إلى آخره، وأن تمد إليهم كل المساعدات اللازمة.
- ٩ - أن تعمل كل دولة على إدخال اللغات الأفريقية فى مدارسها الثانوية وكلياتها بغية تسهيل التعاون الثقافى المنشود.
- ١٠ - إقامة مؤتمرات دورية بين الدول الأفريقية للمدرسين والعلماء ورجال الأدب والصحفيين، إلى آخره بغية التباحث فى المسائل المشتركة وعلى كل دولة منح التسهيلات اللازمة لهذا الغرض.
- ١١ - عقد اتفاقيات ثقافية بينها لتشجيع التعاون الثقافى.
- ١٢ - أن تعمل كل دولة على تشجيع الأبحاث الخاصة بالثقافة والمدنية الأفريقية فى جامعاتها ومعاهدها العالية، وأن تخصص كراسى علمية لهذا الغرض.
- ١٣ - أن تبذل مجهودات جمة فى سبيل إصدار مجلة أفريقية يشرف عليها الأفريقيون بغية تعريف العالم وسائر الدول الأفريقية بالثقافة والمدنية الأفريقية.

١٤- أن تخصص جوائز سنوية للأعمال التي من شأنها تنمية الوحدة الوثيقة بين الدول الأفريقية وتبني الأفكار الخاصة بالحرية والصداقة والسلام وتلك التي تنشر معلومات عن الثقافة والمدنية الأفريقية.

١٥- تشجيع ترجمة الكتب التي تعالج الموضوعات الخاصة بالثقافة والمدنية الأفريقية إلى لغة الدول الأصلية وذلك مثلاً، بإنشاء كراسى علمية لهذا الغرض.

١٦- إقامة مباريات رياضية سنوية بين الدول الأفريقية ومهرجانات سنوية للشباب الأفريقي.

١٧- إقامة مؤسسة محلية في كل دولة أفريقية من شأنها العمل على تنمية وتشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية.

### السلام والأمن العالميان:

حيث إن المجتمعين شديداً الانزعاج من إجراء استعمال الدول الكبرى للطاقة الذرية والنووية في الأغراض الحربية، ورغبة منهم في تقوية إسهام الدول الأفريقية في السلام والأمن العالميين وإدراكاً منهم بأن السلام العالمي شرط أساسي لتقدم ورخاء جميع الشعوب.

وأخذاً في الاعتبار أنه لا توجد دولة أفريقية ممثلة في الوقت الحالي في المنظمات الدولية المختصة بمسائل نزع السلاح:

١- يطالب الدول الكبرى بوقف إنتاج الأسلحة الذرية والنووية وأن توقف جميع تجاربها الذرية، ليس من أجل السلام العالمي وحسب، ولكن كرمز لتمسكها بحقوق الإنسان.

٢- ينظر بعين القلق ويستتكر بشدة كل التجارب الذرية في جميع أنحاء العالم وخاصة أن النية متجهة إلى إجراء مثل هذه التجارب في الصحراء (الأفريقية).

٣- يناشد الدول الكبرى أن تستعمل الطاقة الذرية والنووية في الأغراض السلمية وحسب.



٤- يؤكد النظرية القائلة: بأن تخفيض الأسلحة التقليدية أساس للاحتفاظ بالسلام والأمن العالمين ويناشد الدول الكبرى أن تبذل كل جهودها في سبيل الوصول إلى تسوية هذه المسألة الهامة.

٥- يستنكر سياسة استعمال بيع الأسلحة كوسيلة للضغط على الحكومات والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى.

٦- يحث الأمم المتحدة على أن تضمن للدول الأفريقية تمثيلاً عادلاً في جميع الهيئات الدولية المختصة بمشاكل نزع السلاح.

٧- يرى أن التقابل والتشاور في المسائل الدولية يجب ألا يقتصر على الدول الكبرى.

٨- يعبر عن شديد قلقه بسبب عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ويطالب الدول الأعضاء باحترام هذه القرارات، ويحث على إجراء تسوية عادلة سلمية للمشاكل التي تهدد السلام العالمى.

٩- يعبر عن شديد قلقه بسبب مشكلة فلسطين التي تعتبر من العوامل التي تهدد السلام والأمن العالمين ويحث على إيجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية.

١٠- يعبر عن شديد قلقه بالنسبة لمشاكل جنوب غرب أفريقيا وغيرها من المشاكل المماثلة التي تعتبر من العوامل التي تهدد الأمن والسلام العالمين، ويحث على إجراء تسوية عادلة لهذه المشاكل.

**إيجاد جهاز للتشاور والتعاون:**

حيث إن المؤتمر شديد الاقتناع بأهمية إنشاء جهاز للتشاور والتعاون.

١ - يوافق على جعل ممثلى الدول المشتركة لدى الأمم المتحدة الجهاز الدائم غير الرسمى:

أ - لتنسيق جميع المسائل التي تهم جميع الدول الأفريقية.

ب - لبحث الخطوات العملية المحسوسة التي يمكن اتخاذها لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر والمؤتمرات المماثلة القادمة.

ج - لإعداد الترتيبات الأولية لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقبلية.

٢ - يوافق على عقد اجتماعات لوزراء الخارجية وغيرهم من الوزراء والخبراء من وقت لآخر حسبما تقتضى الظروف لبحث ومواجهة المسائل المعنية والتي تهم جميع الدول الأفريقية.

٣ - يوافق على اجتماع مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة مرة كل ستين على الأقل.

٤ - يوافق على عقد المؤتمر القادم فى بحر الستين القادمين ويقبل دعوة الحكومة الأثيوبية الكريمة لعقد المؤتمر القادم فى «أديس أبابا» .

### البيان النهائى الذى أصدره المؤتمر:

«نحن ممثلو أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة المجتمعون فى «اكرا» تقديرا منا لمسئولياتنا نحو الإنسانية، وخاصة نحو شعوب أفريقيا، ورغبة منا فى تأكيد شخصيتنا الأفريقية فى جانب السلام.

نعلن فى هذا المجال ونؤكد ولاءنا الذى لا يحيد لميثاق الأمم المتحدة ولبيان مؤتمر (باندونج)، ونعلن ونؤكد - زيادة على ذلك - عن وحدتنا وتضامننا مع شعوب أفريقيا غير المستقلة وعن صداقتنا لجميع الشعوب من أجل المحافظة على وحدة أهدافنا وأعمالنا فى المسائل الدولية وهى الوحدة التى حققناها فى هذا المؤتمر التاريخى، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا اللذين حققناهما فى هذا المؤتمر التاريخى بعد جهد عظيم فضلاً عن المحافظة على سيادتنا الإقليمية الكاملة، ومن أجل المحافظة فيما بيننا على وحدة وجهات النظر الأساسية فى السياسة الخارجية حتى يتسنى للشخصية الأفريقية المستقلة أن تلعب دورها فى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى خدمة قضية السلام.

### نحن ممثلو الدول الأفريقية المستقلة:

نتعهد ببذل جميع جهودنا لتجنب الاشتراك فى أى عمل قد يؤدى إلى ربط بلادنا وتقييد حريتها بما يضر بمصالحنا وحريتنا، وأن نعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وتقرير المصير وأن نتخذ الخطوات المناسبة للإسراع فى الحصول على هذا الحق، وأن نمحو، إلى غير رجعة، شرور التفرقة العنصرية بأشكالها المختلفة

أيما وجدت، وأن نحث الدول الكبرى على وقف إنتاج وتجارب الأسلحة الذرية والنووية وعلى خفض التسليح التقليدي.

**زيادة على ذلك، نحن ممثلو الدول الأفريقية المستقلة:**

بعد أن أخذنا في الاعتبار الحاجة الماسة إلى رفع مستوى معيشة شعوبنا عن طريق استغلال موارد بلادنا العظيمة والمتنوعة إلى أقصى حد ممكن لمصلحة شعوبنا.

نتعهد بتنسيق تخطيطنا الاقتصادي عن طريق جهد اقتصادي مشترك يقوم بدراسة الإمكانيات الفنية وغيرها من المسائل المتصلة والموجودة في دولنا الأفريقية المستقلة. وأن نشجع على إيجاد تخطيط صناعي مشترك إما عن طريق جهودنا الخاصة، وإما عن طريق التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ونتعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتشجيع التجارة بين بلادنا عن طريق تحسين المواصلات بين بلادنا وبتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والمقدرة الفنية على شريطة ألا تضر باستقلالنا وسيادتنا الكاملة، ورغبة منا في تعبئة الموارد الإنسانية الموجودة في بلادنا.

نحن مندوبو الدول الأفريقية المستقلة، سنبدل الجهد لتشجيع وتسهيل تبادل المدرسين والأساتذة والطلبة والمعارض والمواد التعليمية والثقافية والعلمية التي من شأنها تحسين العلاقات الثقافية بين الدول الأفريقية والتي من شأنها أن تغرس فينا قسماً أكبر من المعرفة بأحوالنا المشتركة عن طريق احتفالات الشباب المشتركة والمناسبات الرياضية وغيرها.

كما سنشجع ونقوى الدراسات الخاصة بالثقافة الأفريقية وتاريخ وجغرافية الدول الأفريقية في معاهد العلم، وسنأخذ الإجراءات في بلادنا المختلفة من أجل ضمان حسن ودقة توجيه هذه الدراسات.

**ثالثاً: الدورة الأولى للجنة الاقتصادية لأفريقيا:**

أنشئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٩ أبريل عام ١٩٥٨ عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٧.



وقد دعاها الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد دورتها الأولى قبل نهاية عام ١٩٥٨ طبقاً لنص قرار إنشاء اللجنة.

#### قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

اتخذ المجلس قراره بتحديد اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طبقاً لما ورد في قرار الجمعية العامة الذي يوصى بأن يادر المجلس الاقتصادي والاجتماعى إلى النظر بعين العطف فى مسألة إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا. والاختصاصات هى:

١- تقوم اللجنة ضمن نطاق مبادئ الأمم المتحدة وتحت الإشراف العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعى وتسهم فى تنفيذ التدابير الرامية إلى التيسير الموحد للإتماء الاقتصادي لأفريقيا، بما فى ذلك النواحي الاجتماعية بغية رفع مستوى النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة فى أفريقيا وتضع بحوثاً ودراسات تتعلق بمشكلات التطور الاقتصادي والتكنولوجى داخل أفريقيا وتقديم خدمات استشارية لدول المنطقة وأقاليمها.

٢- تقدم توصيات مباشرة إلى الحكومات الأعضاء المتسبين وإلى الحكومات المسموح لها بالاشتراك بصفة استشارية وإلى الوكالات المتخصصة.

٣- يشمل اختصاص اللجنة الجغرافى قارة أفريقيا بأسرها ومدغشقر وغيرها من الجزر الأفريقية.

وأعضاء اللجنة هم: اتحاد جنوب أفريقيا وأثيوبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة والسودان وغانا وغينيا وليبيريا والمملكة الليبية وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة. وأى دولة تصبح فى المستقبل عضواً فى الأمم المتحدة وتنتهى عضوية اللجنة بالنسبة للدول التى تنتهى مسئولياتها الإقليمية فى أفريقيا.

وأعضاء اللجنة المتسبون هم: اتحاد نيجيريا وأوغندا وتنجانيقا وسيراليون ومحمية الصومال البريطانى والصومال المشمول بالوصاية الإيطالية وجامبيا وكينيا وزنجبار وهؤلاء الأعضاء يشتركون فى المناقشة فى كافة الجلسات بدون اقتراع.

من حق أى عضو فى الأمم المتحدة، أن يشترك بصفة استشارية فى أعمال

اللجنة، وكذلك ممثلى الوكالات المختصة ومراقبين من المنظمات الحكومية الدولية وليس لهم جميعاً حق الاقتراع.

٤- تقوم اللجنة بإنشاء اتصالات مناسبة مع المنظمات والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية التى منحها المجلس الاقتصادى والاجتماعى مركزاً استشارياً.

٥- يعين الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذى للجنة وترفع اللجنة تقريراً كاملاً عن أعمالها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ويكون مقرها وأمانتها فى أفريقيا، على أن تتعقد الدورة الأولى قبل نهاية عام ١٩٥٨.

### افتتاح الدورة الأولى:

فى يوم ٢٩ ديسمبر عام ١٩٥٨ وفى «أديس أبابا» عاصمة أثيوبيا ثم افتتاح الدورة الأولى ودام انعقادها حتى ٦ يناير ١٩٥٩.

وقد حضر جميع أعضاء اللجنة ما عدا حكومة اتحاد جنوب أفريقيا التى أرسلت فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ خطاباً للأمين العام للأمم المتحدة بأنها قررت ألا تشترك فى الوقت الحاضر فى أعمال اللجنة، وحضر أيضاً جميع الأعضاء المتسبين.

وتمت دعوة الدول الآتية للإشتراك بصفة استشارية: الاتحاد السوفيتى، إسرائيل، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الصين، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا، اليونان.

وتمت دعوة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لحضور الدعوة، وحضرت أيضاً المنظمات غير الحكومية من الفئتين (أ، ب).

### وتم اعتماد جدول الأعمال الآتى:

١- الكلمات الافتتاحية.

٢- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب.

٣- المناقشة العامة.

٤- الموافقة على النظام الداخلى.

٥- العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية.

٦- برنامج الأعمال والأولويات.

٧- موعد انعقاد الدورة الثانية ومكان انعقادها.

٨ - الأمم المتحدة والمساعدة الاقتصادية المتعددة الأطراف المقدمة إلى الدول المستقلة والأقاليم التي ينتظر استقلالها في أفريقيا.

وجرى انتخاب ممثل أثيوبيا رئيساً للدورة وممثل تونس نائباً للرئيس وممثل ليبيريا نائباً ثانياً للرئيس.

وعرضت مذكرات خاصة بعلاقات اللجنة الاقتصادية بالمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ونشاط لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونشاط جامعة الدول العربية، وأكدت عدة وفود أهمية إقامة هذه الصلات.

ثم درست اللجنة موضوع المعونة الاقتصادية للأمم المتحدة بناءً على مشروع قرار مقدم من أثيوبيا وتعديلات للمملكة المتحدة ومشروع قرار عن تقديم المساعدة إلى غينيا. وكذلك درست اللجنة برنامج الأعمال والأولويات.

واتخذت اللجنة، بالإجماع، قراراً بقبول دعوة حكومة المغرب لها إلى عقد دورتها الثانية في طنجة بالمغرب وأن يكون موعد عقد الدورة بين شهري يناير ومارس عام ١٩٦٠ ثم اعتمدت اللجنة أخيراً نص التقرير النهائي.

**القرارات:**

**القرار الأول:**

١ - تلاحظ اللجنة المنافع التي جنتها اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى من علاقات مع المنظمات الحكومية الدولية وإلى أن مؤتمر (أكرا) للدول المستقلة ولجنة التعاون الاقتصادي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واللجنة الاقتصادية للجامعة العربية تعمل جميعها في ميادين للنشاط تهم اللجنة.

٢ - ترى ضرورة إقامة العلاقات المناسبة بين هذه المنظمات.

**القرارات الاقتصادية:** تحدثت عن أوضاع الاقتصاد الأفريقي وما لحقه من ضرر نتيجة للسياسات الاستعمارية وما يواجهه من مشكلات حالية واتخذوا قرارات من



أجل تنمية التبادل التجارى والتنمية الزراعية والصناعية والعمل والتعاون وقرارت من أجل تحرير الدول غير المستقلة .

**القرارات الاجتماعية:** أوصى المؤتمر بقرارات تتعلق برعاية المرأة والطفل ورعاية الشباب والخدمات الطبية والاجتماعية مع دعوة مؤتمر للشباب فى عام ١٩٥٩ .

**القرارات الثقافية:** دعا المؤتمر إلى إيجاد التعاون الثقافى ووضع كتاب عن تاريخ هذه الشعوب يصور حقائق حياتها وكفاحها . مع إنشاء جوائز سنوية لتشجيع الجهود الثقافية المتبادلة وتقديم منح دراسية .

### **القرارات التنظيمية:**

١ - إنشاء مجلس تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ويتألف من : ممثل واحد لكل بلد ويجتمع سنوياً .

٢ - السكرتارية الدائمة لمجلس التضامن : وتتألف من سكرتير عام واحد عشر سكرتيراً ، ويكون مقرها فى القاهرة وتعين مصر السكرتير العام ويكون من بين السكرتاريين مواطنون من الكمرون والسودان وغانا ومصر .

٣ - يجتمع مجلس التضامن فى اليوم الثالث من يناير عام ١٩٦٠ بمدينة القاهرة ويتم اختيار السكرتيرين وحضورهم إلى القاهرة فى موعد لا يتجاوز أول مارس ١٩٦٠ .

### **مؤتمر الشباب الآسيوى الأفريقى:**

ورد فى القرارات الاجتماعية لمؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية ما يلى:

١ - عقد مؤتمر عام لشباب آسيا وأفريقيا خلال عام ١٩٥٩ لدراسة احتياجات الشباب ورعايته ووسائل النهوض بشباب البلاد الآسيوية والأفريقية على أن يعقد هذا المؤتمر فى مصر .

٢ - إنشاء مكتب مؤقت لرعاية الشباب تابع لسكرتارية مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية ويعمل على تحقيق ما يأتى:

أ - تنمية العلاقات الثقافية بين الشباب وتبادل الزيارات بين الفرق الرياضية .

- ب - مؤتمرات دورية ثقافية للشباب وتقديم المساعدات الممكنة للشباب وجمعيات للشباب وتشجيع فكرة إقامة المهرجانات.
- ج - العمل على تكوين اتحاد عام لشباب آسيا وأفريقيا.

وقد تعاون المجلس الأعلى لرعاية الشباب في الجمهورية العربية المتحدة مع السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية على تنظيم مؤتمر للشباب الأفريقي الآسيوي خلال شهر فبراير عام ١٩٥٩ .

واجتمعت اللجنة التحضيرية الدولية لمؤتمر الشباب الأفريقي الآسيوي بالقاهرة في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٥٨ وقررت أن يكون الموضوع العام للمؤتمر المقترح عقده في فبراير عام ١٩٥٩ هو دور الشباب في دعم التضامن الأفريقي الآسيوي وأن تلقى الموضوعات الرئيسية التالية في اجتماعات عامة للمؤتمر:

- أ - دور المرأة في نهضة الشعوب.
- ب - دور الشباب في دعم السلام العالمي وتحريم الأسلحة النووية ونزع السلاح.

ج - أهمية رعاية الشباب ودورها في تقدم آسيا وأفريقيا.

وهناك أيضا موضوعات فرعية منبثقة عن الموضوع العام للمؤتمر تبحث في لجان فرعية، وتقدم بشأنها دراسات وتقارير من الوفود المشتركة وهذه الموضوعات تتناول النواحي الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية وشئون الشباب والشئون السياسية الخاصة بالشباب ودوره في محاربة التفرقة العنصرية ودعم السلم العالمي ومحاربة التسلط الأجنبي.

وانعقد المؤتمر في فبراير عام ١٩٥٩ وحضرته وفود عديدة وأصدر قرارات لا تختلف عما صدر من قرارات في مؤتمر الشعوب السابق ومؤتمر (باندونج).

وكان لنجاح هذا المؤتمر وطبيعة القرارات التي اتخذت فيه واستعراضه لنقاط الضعف في الجهاز الاستعماري واجتماع قادة الدول الأفريقية وتصميمهم على تحقيق شئ ما، أثر في تراجع بعض الدول الاستعمارية وأثر إيجابي في بث روح الشجاعة في قلوب الثوار في الدول الأفريقية التي تسعى للحصول على استقلالها.

وكان من النتائج المباشرة لهذا المؤتمر أن حصلت سبع عشرة دولة على استقلالها فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حتى بلغ عدد الدول المستقلة فى أفريقيا فى عام ١٩٦٠ سبعا وعشرين دولة.

### المؤتمر الثانى:

فى سنة ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية فى (تونس) وقد ظهر هذا المؤتمر إلى الوجود بناءً على توصية اتخذها المؤتمر الأول ومنذ البداية وضع المؤتمر الثانى لنفسه أهدافاً رئيسية أهمها:

أولاً: النهوض بمستوى التفاهم والوحدة بين الدول الأفريقية.

ثانياً: تحسين وتطوير الطرق والأساليب التى تمكن شعوب أفريقيا من التحرر من الاستعمار .

ثالثاً: كسب رأى العام العالمى وتنبيهه إلى ما يجرى فى أفريقيا.

رابعاً: العمل على محاولة خلق مجتمع أفريقى واحد من أجل خدمة شعوب القارة وحفظ السلام العالمى.

واتخذت قرارات مختلفة، ولكن أهمية تلك القرارات أنها اتخذت أسلوباً واقعياً وأن الدول المشتركة كانت تشعر بأنها أقوى مما كانت عليه عام ١٩٥٨، وهذه القرارات التى اتخذت فى مؤتمر تونس لاشك أنها قرارات تاريخية لأنه على هداها كان التفكير فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

ولأهمية هذه القرارات ستحدث عنها بشئ من التفصيل:

أ - مطالبة القوى المحتلة بالجلء فوراً وسحب جميع قواتها وتصفية قواعدها العسكرية الموجودة فى مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

ب - اعتراف جميع الدول الأفريقية بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر أى الدول التى لم تعترف بها حتى ذلك الوقت، وتمويل المؤتمر للمقاتلين الجزائريين بما يلزمهم لمواصلة كفاحهم.

ج - التدخل الفعال لعرض قضية المستعمرات البرتغالية على الأمم المتحدة بواسطة ممثلى الدول الأفريقية لدى هذه الهيئة.



د - دراسة السياسات الاستعمارية وسياسة التفرقة العنصرية المتبعة في وسط وجنوب أفريقيا والإفراج عن الزعيم «جومو كينياتا» وجميع الزعماء الوطنيين الأفريقين المعتقلين.

هـ - عقد اجتماعات دورية عامة لرؤساء الدول ووزراء الخارجية في هذه القارة لتابعة تنفيذ هذه القرارات التي اتخذت ولرفع مستوى الوضع الحالى في أفريقيا.

و - إنشاء صندوق للنقد لتوفير كل مساعدة للوطنيين المكافحين من أجل الحرية والتخلص من الحكم الاستعماري في بلادهم.

## ٢- القرارات الدبلوماسية:

أ - تقوية عناصر الوحدة والكفاح بين دول أفريقيا المستقلة ومنظماتها الدولية.

ب - تبادل السفراء بين دول أفريقيا المستقلة دون تأخير وإلغاء تأشيرات الدخول والخروج بين مختلف دول أفريقيا.

## ٣- القرارات الاقتصادية:

أ - مواصلة العمل الفعال من جانب الدول الأفريقية المستقلة من أجل خدمة اقتصاد أفريقيا.

ب - إنشاء شركات نقل داخلية أفريقية (بحراً وجوا وبراً) لتسهيل عملية النقل بين الدول الأفريقية.

ج - عقد اجتماعات دورية منظمة لوزراء المالية والاقتصاد الأفريقين وذلك لتنظيم السياسة الاقتصادية في الدول الأفريقية.

د - إنشاء بنك استثمار أفريقي من شأنه تنمية المشروعات المختلفة.

هـ - وضع حد للضرائب المتعددة واتفاقيات الدفع وذلك لتنمية التبادل الاقتصادي الذي سيؤدي بدوره إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة.

## ٤- القرارات الاجتماعية:

أ - ضمان الحرية الضرورية التي ستؤدي إلى تنمية حركة عمالية أفريقية مستقلة.

ب - إنشاء منظمة مشتركة للثقافة والبحوث، وذلك لتكوين ثقافة أفريقية حقيقية.

ج - تقديم المنح الدراسية وزيادة التبادل الثقافي وخاصة تبادل المدرسين والطلبة والأطباء والإخصائيين الزراعيين والرياضيين والشباب.

### اجتماع السكرتارية الدائمة للمؤتمر:

رغم أن هذا الاجتماع لم يكن فى شكل مؤتمر، إلا أنه كان على درجة كبيرة من الأهمية، ففي نهاية شهر يناير سنة ١٩٦١ انعقدت اللجنة التوجيهية المنبثقة عن السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية فى دار السلام، ويبحث فى هذا الاجتماع موضوعات على جانب كبير من الأهمية، وكانت النظرة إليها أدق وأشمل مما جرى فى المؤتمرات السابقة، وكانت الموضوعات التى طرحت على بساط البحث واتخذت فيها قرارات إيجابية، هى:

- تطورات الموقف السياسى فى مختلف أنحاء أفريقيا.
- الوضع فى الجزائر وضرورة عمل شئ ما.
- موقف أفريقيا من التجارب النووية.
- الوقوف فى وجه الاستعمار ومحاولة اتخاذه صورا جديدة لكى يضمن استمرار السيطرة داخل أفريقيا.
- دراسة موقف جنوب أفريقيا العنصرى وانعكاساته على الشعوب الأفريقية.
- الإعداد لدورة ثالثة لعقد مؤتمر للشعوب الأفريقية فى القاهرة.
- تقرير ميزانية توضع تحت تصرف السكرتارية العامة لمعاونتها على القيام بأعبائها.
- وضع خطة مفصلة للتعاون بين الدول الأفريقية.

### المؤتمر الثالث:

عقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى شهر مارس عام ١٩٦١ فى ظروف حرجية كان يمر بها النضال والكفاح فى أفريقيا.

فلقد أخذ الاستعمار صورا جديدة لمحاولة العودة إلى البلاد التى خرج منها بالقوة، بالإضافة إلى أنه فى ذلك الوقت شهدت الشعوب الأفريقية جرائم بشعة ارتكبتها الاستعمار وأعوانه ضد بعض زعماء القارة الأفريقية أمثال: «باتريس

لومومبا» و«فليكس مومى».

كذلك اجتمع المؤتمر الثالث الذى زادت فيه عدد الدول الأفريقية المستقلة.

وقد حضر هذا المؤتمر ٣٥ بلداً كان عدداً منها مستقلاً، وكان الآخر يناضل الاستعمار فى سبيل استقلاله، وكان هذا هو أول وأكبر تجمع أفريقى فى تاريخ القارة. لذلك كان لزاماً أن نشير إلى الدول التى حضرت وهى:

الجزائر - أنجولا - باسوتولاند - الكاميرون - بتشوانالاند - أثيوبيا - غانا -  
غينيا - غينيا البرتغالية - كينيا - ليبيريا - مالى - الكونغو - مراکش - النيجير -  
نيجيريا - نياسالاند - رواندا - أورندى - سيراليون - جامبيا - الصومال -  
أفريقيا الجنوبية - روديسيا الجنوبية - روديسيا الشمالية - سوازيلاند - جنوب  
غربى أفريقيا - تنجانيقا - تونس - أوغندا - زنبار - الجمهورية العربية المتحدة.

وقد أعلن الرئيس «جمال عبد الناصر» فى افتتاحه للمؤتمر : تأييد مصر المطلق  
للدول الأفريقية فى نضالها وأن هذا التأييد سيظل بغير حد ودون قيد أو شرط.

وكانت أهم النقاط التى وضعت على بساط البحث حينذاك واتخذت فيها قرارات  
فعالة هى:

- ١ - تحقيق استقلال الدول الأفريقية التى لم تستقل بعد، والقضاء على آثار  
الاستعمار بالدول التى استقلت حديثاً.
- ٢ - مقاومة الألوان الحديثة للاستعمار فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.
- ٣ - إعادة تنظيم الحركات التحررية فى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.
- ٤ - العمل على سرعة التطور الديمقراطى والاقتصادى والاجتماعى بين الدول  
الأفريقية.
- ٥ - تحقيق الوحدة والتعاون فى القارة الأفريقية بين الحكومات وبين الشعوب.

هذا، ولا جدال فى أن هذه المؤتمرات وما اتخذ فيها من قرارات كانت بمثابة  
الإنذار الأخير للاستعمار الذى هاله اجتماع قادة دول القارة الأفريقية. ففى الوقت  
الذى شعر الاستعمار بأن نهايته فى أفريقيا تقترب.. شعر المناضلون فى أفريقيا



بالقوة التى تعينهم على استمرار الكفاح .

وإذا كانت مؤتمرات الشعوب الأفريقية قد أدت دوراً رئيسياً، فإنه لا يجب أن نغفل الدور الذى ساهمت به مؤتمرات رؤساء الدول، فقد عقدت عدة مؤتمرات قمة بين الأقطاب الأفريقيين، كان أهمها - مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى مطلع يناير سنة ١٩٦١ والذى يعتبر تنويعاً للخطوات الكبيرة التى تمت من قبل على الطريق الصحيح لخدمة أفريقيا .

وتوالت عقب ذلك الاجتماعات الرسمية بين رؤساء أفريقيا كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكان الميثاق الذى أعلن بين الرؤساء فى الدار البيضاء أساساً للسياسة التى انتهجتها أفريقيا بعد ذلك، إذا انبثق عنه لجنة سياسية لدول الميثاق تجتمع وتتشاور كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وكثيراً ما اجتمعت وكثيراً ما أصدرت قرارات فعالة كان لها أثرها فى مساندة الدول الأفريقية، وكان لعملها أثر كبير على نمو الروح القومية فى أفريقيا وإقامة منظمة الوحدة الأفريقية .

مؤتمر تونس:

فى سنة ١٩٦٠ عقد المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية فى تونس وقد ظهر هذا المؤتمر إلى الوجود بناءً على توصية اتخذها المؤتمر الأول لشعوب الدول الأفريقية المستقلة الذى عقد فى أبريل سنة ١٩٥٨ بمدينة (أكرا) عاصمة غانا .

وقد وضع هذا المؤتمر لنفسه أهدافاً رئيسية أهمها:

- ١ - النهوض بمستوى التفاهم والوحدة بين دول أفريقيا .
- ٢ - تحسين وتطوير الطرق والأساليب التى تمكن أفريقيا من التحرر من ربقة الاستعمار والعبودية .
- ٣ - توحيد الرأى العام العالمى وتوجيهه بالنسبة للمسائل المتعلقة بشعوب أفريقيا .
- ٤ - تطوير فكرة إنشاء مجتمع أفريقى واحد وذلك بتدعيم فكرة خلق ولايات متحدة أفريقية من أجل خدمة شعوب هذه القارة وحفظ السلام العالمى .

وقد أصبحت الحاجة ملحة لشرح الطرق والأساليب التى تمكن من ضمان تحقيق الأهداف المشتركة، والآمال التى خرج بها المؤتمر الثانى لشعوب أفريقيا المستقلة

والأهداف التي حققها هذا المؤتمر .

ونذكر هنا القرارات والتوصيات التي اتخذها مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني الذي عقد في تونس في المدة من ٢٥-٣١ من يناير سنة ١٩٦٠ .

وتتضمن هذه القرارات: الاقتراحات الخاصة ببعض الإجراءات الواجب دراستها لمواجهة المشاكل الخطيرة التي تواجه أفريقيا، وهي في أوج كفاحها من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية والتي سبق أن عرضنا لها .

أما عن التعاون بين الدول الأفريقية فقد ورد ما يلي:

إن التعاون مع مجلس التضامن الأفريقي الآسيوي ومع كل الحركات التي تعمل في الاتجاه نفسه سيضاعف من فعالية نشاط الشعوب الأفريقية .

ثم قامت اللجنة نفسها بإصدار عدة قرارات في شأن الكونغو وما يجري بين ربوعه من أحداث مثيرة، وكان أهم تلك القرارات هو:

١- إدانة السياسة التي اتبعتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة في الكونغو منذ بداية مهمتها، إذ انتهكت روح ونص قرارات مجلس الأمن نفسه .

٢- نددت باستغلال سيادة الأمم المتحدة للقوات الأفريقية الآسيوية التي أرسلت إلى الكونغو لأجل مساندة الحكومة الشرعية برئاسة الرئيس «لومومبا» حيث استخدمت هذه القوات في الأعمال المعادية للكونغو ولشل الثورة الوطنية التي قام بها الشعب الكونغولي ضد المؤامرات الاستعمارية، وقد قامت قيادة الأمم المتحدة بهذه الأعمال لضمان سلامة بلجيكا ومصالحها الاستعمارية وبذلك مكنت للاستعمار البلجيكي في الكونغو .

٣- أيدت اللجنة قرار انسحاب القوات الأفريقية، كما أيدت تصميم الدول الأفريقية المستقلة التي تعمل على مساندة حكومة لومومبا الشرعية وأيدت اللجنة التوجيهية بكل شدة القرار الذي اتخذ بشأن قيادة عليا أفريقية لتحرير الدول الأفريقية تحريراً فعلياً .

٤- عبرت اللجنة عن قلقها العميق فيما يختص بعدم شرعية وضع الرئيس «لومومبا» في السجن وهو رئيس الوزراء الشرعي للكونغو وعضو اللجنة

التوجيهية لمؤتمر الشعوب الأفريقية.

٥- اعتبرت اللجنة أن الشروط الضرورية اللازمة لنجاح الصراع التحريري الوطني في الكونجو يتركز في تدعيم الوحدة الوطنية وتنظيم القوى الشعبية في الكونجو وتحالفها مع كل قوى العالم التي تعمل ضد السيطرة الاستعمارية بغرض تحرير الشعوب واستقلالها الوطني.

٦- أبرزت اللجنة الأهمية الحيوية للدرس الناتج عن تجربة الكونجو والذي يفيد كل البلاد التي تنال استقلالها والتي يجب على قوادها المخلصين أن يأخذوا حذرهم إزاء المؤامرات الإمبريالية والاستعمار الجديد.

وقامت اللجنة أيضاً باتخاذ قرارات في المسائل الآتية:

١- تطورات الموقف في الجزائر، حيث أيدت اللجنة القرارات التي اتخذت في مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية في الدار البيضاء.

٢- استمرار سياسة الاستبداد العنصري وقتل الأفريقيين التي تمارسها بوحشية حكومة جنوب أفريقيا.

٣- التسلل الخفي للاستعمار الفرنسي في الكاميرون.

٤- توحيد الأحزاب السياسية في زنبار بغية تشكيل حكومة اتحاد وطني.

٥- وجهت نداء إلى الحكومات الأفريقية وشعوب تلك القارة لتعبئة جهودها من أجل مساندة حق شعوب أفريقيا في تقرير مصيرها ولتنفيذ هذا الحق العادل المقدس تنفيذاً فعلياً.

٦- حذرت اللجنة جميع الشعوب والحكومات الأفريقية وجميع المنظمات السياسية وجميع النقابات العمالية من أخطار الاستعمار الجديد ومن الأساليب التي اتخذها هذا الاستعمار في الماضي، فقد كانت الجهود الاستعمارية تهدف إلى إعادة استعمار الشعوب التي نالت استقلالها الأسمى ومد أجل هذا الاستعمار في تلك البلاد. فلقد استغل المستعمرون سياسة الإشراف السياسي، وبذلك ظلت بعض الدول التي نالت استقلالها حديثاً تخدم الأغراض الاستعمارية المختلفة.



وطالما كان هناك مثل هذا النفوذ الاستعماري سواء كان نفوذا سياسيا أم اقتصاديا أم عسكريا، فلن يكون هناك أى تعبير حقيقى عن آمال وأهداف الشعوب.

٧- ثم اتخذت اللجنة قرارات بالنسبة لوسط «أفريقيا»، فقررت:

أ- وجوب حل اتحاد روديسيا ونياسالاند.

ب- إقامة حكومات فى البلدان الثلاثة: نياسلاند، روديسيا الجنوبية، روديسيا الشمالية.

ج- أن يكون الاقتراع عاما فى هذه البلدان الثلاثة.

٨- أدانت اللجنة السياسة الاستعمارية البلجيكية التى تهدف إلى بث الفرقة فى رواندا أورندى وإعادة تسليمها بواسطة البلجيكين الذين سمحوا للعصابات بغزو الكونجو.

٩- نظرت اللجنة فى أمر تطور العلاقات بين الصومال وأثيوبيا وخاصة ما وقع من اعتداء أثيوبى على إقليم «هود» بالصومال. فوجهت اللجنة نداءها إلى حكومتى البلدين الشقيقين لكى تسويا هذا الخلاف بطريقة ودية.

١٠- أدانت اللجنة سياسة القمع الوحشى والاستعباد للشعوب الأفريقية التى عزلت عزلاً يكاد يكون تاماً فى المستعمرات البرتغالية، كما عبرت اللجنة عن استنكارها للقبض على الزعماء الأفريقين السياسيين فى أنجولا وموزمبيق والإدعاء الاستعماري القائل بأن هذه المستعمرات تعتبر ضمن ممتلكات البرتغال.

وطالبت اللجنة بمنح الاستقلال الناجز وتقرير المصير لهذه المستعمرات.

١١- وجهت اللجنة نداء للأفريقين فى أوغندا لتأكيد وحدتهم بالتسامى فوق جميع الخلافات القبلية والدينية من أجل المصلحة العامة.

١٢- طالبت اللجنة بإلغاء فورى لانتداب جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وطالبت بمنح الاستقلال لهذه البلاد.

وأيدت اللجنة العمل المتخذ ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا فى محكمة العدل الدولية نتيجة طلب الدول الأفريقية المستقلة... إلخ.

١٣- ناقشت اللجنة رغبة الشعوب الأفريقية الملحة فى ضرورة إطلاق صراح «جومو كينيا» فوراً، وقررت ما يأتى:

أ- المطالبة بإطلاق صراح «جومو كينيا» فوراً.

ب- الاعتراف بتعليم الوطنيين الأفريقيين فى كينيا.

١٤- قررت اللجنة أن يعقد مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث فى القاهرة فى الفترة من ٢٣ - ٣١ من مارس سنة ١٩٦١.

مؤتمر القاهرة:

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ انعقد المؤتمر السنوى الثالث لمؤتمر جميع الشعوب الأفريقية فى القاهرة.

وتركز جدول أعمال هذا المؤتمر على موضوعين أساسيين هما:

١- تخلص أفريقيا كلها من الاستعمار.

٢- الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقى.

وكان المؤتمر الأول لجميع الشعوب الأفريقية الذى عقد فى أكرا سنة ١٩٥٨ قد حدد عام ١٩٦٣ تاريخاً أقصى لاستقلال القارة الأفريقية كلها.

أما المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية الذى عقد فى تونس فى يناير عام ١٩٦٠ فقد قرر أن يقوى الكفاح من أجل الاستقلال والقضاء على الاستعمار والتطور الاجتماعى والاقتصادى لأفريقيا.

وكان شعار هذه المؤتمرات الأفريقية هو «يا شعوب أفريقيا اتحدوا فلن تفقدوا شيئاً سوى أغلالكم».

والحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٨ ركزت شعوب القارة الأفريقية جهدها وفكرها على تنفيذ الوحدة الأفريقية ومفهوم الجامعة الأفريقية، كما بلغ اهتمامها بالسلم العالمى اهتماماً لا حدود له.

وانعقد مؤتمر القاهرة فى ظروف حرجية كانت تمر بالنضال والكفاح الوطنى فى القارة الأفريقية، فقد أخذ صوراً جديدة فى محاولته للتسلل إلى الدول التى أخرجته منها القوى الشعبية المناضلة.

كذلك انعقد هذا المؤتمر بعد أن شهدت شعوب أفريقيا جرائم بشعة ارتكبها الاستعمار وأعدوانه ضد بعض زعماء القارة الأفريقية أمثال: «جورج بادامور» و«باتريس لومومبا». والشهيد «فليكس مومى». لقد قتلهم جميعاً الاستعمار.

كذلك اجتمع مؤتمر الشعوب فى القاهرة فى الوقت الذى زادت فيه عدد الدول المستقلة فى القارة الأفريقية.

لكل ذلك، نجد السيد عبد الله دبالو السكرتير العام لمؤتمر الشعوب الإفريقية يصرح بأن «تطور الأحداث فى سنة ١٩٦٠ بين ضرورة تعاون الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية لتدعيم أواصر التضامن ضد السيطرة فى صورها الجديدة التى يدخلها الاستعمار. ولهذا فإن مؤتمر القاهرة لن يعالج فقط كفاح الشعوب الأفريقية من أجل استقلال جميع البلاد الأفريقية المناضلة. الجزائر، والكونغو، أنجولا، بلاد شرق ووسط أفريقيا، إلخ. . بل يتناول أيضاً الوسائل المناسبة للقضاء على الاستعمار فى البلاد المستقلة وتعديل النظم الإدارية والاقتصادية والثقافية والتطور الاقتصادى والاجتماعى والديمقراطى.

إن مصالح جميع الشعوب الأفريقية واحدة متشابهة، ويجب على المنظمات الشعبية فى مختلف أنحاء القارة أن تضاعف جهودها من أجل الوصول إلى أفضل حالات التطور والوحدة والتضامن الأفريقى».

وهكذا كان المؤتمر الثالث لجميع الشعوب الأفريقية الذى عقد فى القاهرة فى المدة من ٢٥ - ٣١ مارس سنة ١٩٦١ مرحلة جديدة بالغة الأهمية فى تطور العلاقات بين أفريقيا والعالم واتجاهها نحو مزيد من التفاهم المتبادل والحرية، ونحو تطور اقتصادى حقيقى يعود على الشعوب بالمنفعة ونحو سلام عادل متساو.

وأما البلاد الأفريقية التى حضرت المؤتمر، فكان عددها ٣٥ بلداً، كان بعضها مستقلاً. فى حين أن الأخرى كانت فى مرحلة النضال ضد قوى الاستعمار. وفى حفل افتتاح هذا المؤتمر فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ألقى الرئيس



«جمال عبد الناصر» خطابا سياسيا تحدث فيه عن مسؤولية الشعوب الأفريقية وعلامات المستقبل فى حركة التحرير وأخطاء الماضى وكيفية الاستفادة منها فى كفاح الحاضر والمستقبل جاء فيه:

«إن كل توضيحات شعب الكونغو والشعوب الأفريقية رصيد ضخمة فى نضالنا» كما أوضح خطورة القواعد الأجنبية والتفرقة العنصرية.

وعندما تعرض لإسرائيل، ذكر أن الشعوب الأفريقية تنبته للدور الذى تقوم به فى خدمة الاستعمار الجديد، أما بالنسبة لقضية الجزائر فقد قال:

«إن تأييدنا لها بكل قوانا المادية والمعنوية سيظل إلى غير حد وبدون قيد أو شرط».

ثم تساءل الرئيس «جمال عبد الناصر»: «هل استسلم الاستعمار فى أفريقيا؟ ودوى الانفجار الذرى الفرنسى الثالث فى صحرائنا الجزائرية الكبرى ما زال يتردد فى أسماعنا، ولقد كانت لنا جميعا مواقف ضد التجارب الذرية عموماً.

وأكثر منها كانت لنا غضبات عنيفة كى لا تكون أرض قارتنا مسرحاً لمثل هذه التجارب، كان رأينا فى التجارب عموماً أنها تهديد للسلام.

إن الاستعمار الفرنسى، شأنه شأن كل استعمار، لم يكن مهتماً إلا بتعزيز قدرته، على العدوان والسعى إلى تملك أكثر الأسلحة فتكاً وأقدرها على الدمار، إن هذه الأسلحة وحدها هى التى تمثل، القدرة على الاستمرار فى فرض السيطرة إمعاناً فى الاستغلال.

ثم تعرض للزحف الأفريقى فقال:

«وإذا كان هناك من يقول إن عام ١٩٦٠، عام الانطلاقة الأفريقية، فلقد كان من المحتم أن يكون عام ١٩٦١ هو عام الزحف الأفريقى تدعيماً لهذه الانطلاقة وتعميقاً لأسسها وتوسيعاً لقاعدتها».

وهنا المسؤولية الكبرى الملقاة على الشعوب الأفريقية.

هذا وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الآتية:

١- تحقيق استقلال الدول الأفريقية التي لم تستقل بعد والقضاء على آثار الاستعمار بالدول التي استقلت حديثا.

٢- مقاومة الألوان الحديثة للاستعمار في أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٣- إعادة تنظيم الحركات التحررية في أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة.

٤- العمل على التطور الديمقراطي والاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأفريقية.

٥- تحقيق الوحدة والتعاون فى القارة الأفريقية بين الحكومات وبين الشعوب.

وقد انتهى المؤتمر إلى اتخاذ قرارات تعبر تعبيراً حقيقياً عن آماني الشعوب الأفريقية فى الاستقلال والتحرر وطرد جميع ألوان النفوذ الاستعماري من القارة، وعن قيام تعاون مثمر بينهم من أجل خيرهم وخير البشر جميعا.

كما أن اشتراك هذا العدد الكبير من ممثلى الحركات الوطنية والمنظمات الشعبية فى كافة أنحاء أفريقيا فى المؤتمر الثالث فى القاهرة، برغم ما وضعت السلطات الاستعمارية من عراقيل لمنع اشتراكهم فى المؤتمر، يدل على مبلغ اليقظة والوعى الذى بلغته شعوب أفريقيا، كما أن هذه القرارات كانت صدى لما يجيش فى صدور أبناء أفريقيا جميعا من آماني الاستقلال والحرية والتضامن.

وحتى يمكننا أن نقدر مدى التجاوب العميق بين قرارات المؤتمر وبين الأماني الأفريقية، فإننا نعرض لتلك القرارات فى إيجاز..

وبالنسبة لتحرير أفريقيا، رحب المؤتمر بإنشاء صندوق لتحرير أفريقيا ومساهمة الدول الأفريقية المستقلة فيه.

كما أوصى بإنشاء جهاز فعال لدعم هذا الصندوق وإدارته على شكل لجنة فرعية تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لدراسة الاحتياجات المالية لكل البلاد الأفريقية التى تكافح فى سبيل الحرية.

وطالب المؤتمر بإنشاء محطة إذاعة أفريقية حرة تحت إشراف مؤتمر الشعوب الأفريقية فى إحدى البلاد الأفريقية المستقلة يسمح لها موقعها الاستراتيجى بأن تقود حملة فعالة لمساعدة المكافحين الأفريقيين من أجل الحرية.

وأدان المؤتمر جميع الذين يتصرفون كعملاء للاستعمار والإمبريالية تحت ستار القومية.

كما طالب المؤتمر جميع المجاهدين الأفريقيين، من أجل السلام، أن يناضلوا بجميع وسائل العنف والسلم ومضاعفة نضالهم لأقصى الحدود ليحققوا، سريعا، تصفية الإمبريالية والاستعمار في أفريقيا.

وطالب جميع شعوب العالم المحبة للحرية بأن تندد بالإمبريالية وبأن تمنح المجاهدين الأفريقيين من أجل الحرية تأييدهم الدائم.

كما أعلن ضرورة تضامن الحركة التحريرية الأفريقية مع جميع قوات الحرية والتحرر في العالم بأسره.

وبعد دراسة التطورات الأخيرة للموقف في الجزائر، أكد المؤتمر على:

١- مساندة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية لوضع مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري موضع التنفيذ.

٢- أوصى الدول الأفريقية بزيادة مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية في تلك المرحلة لفتح للشعب الجزائري تحقيق سيادته الكاملة وبفرض احترام سيادة القومية الجزائرية.

٣- مساندة موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. مساندة تامة فيما يختص بالصحراء الجزائرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي القومية الجزائرية.

وفيما يختص بروديسيا ونياسالاند، يرى المؤتمر:

١- إدانة التعديلات التي أدخلت على دستور شمال وجنوبي روديسيا والمطالبة بمنح الإقليمين استقلالهما فوراً عن طريق إجراء انتخابات يكون لكل فرد صوت فيها.

٢- المطالبة بحل اتحاد جنوب أفريقيا فوراً ومنح أقاليم وسط أفريقيا ونياسالاند وشمال وجنوب أفريقيا، استقلالها فوراً وحرية اختيارها لمصيرها السياسي.

٣- مطالبة الكومنولث بطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث لانتهاجها سياسة



التفرقة العنصرية.

٤- مطالبة الدول الأفريقية فى الكومنولث بعدم إقامة علاقات أخوية مع اتحاد جنوب أفريقيا.

٥- المطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية.

٦- مطالبة الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية المستقلة بمضاعفة تأييدها لشعوب وسط أفريقيا ضد الإمبريالية البريطانية.

٧- منع العلاقات التجارية بين الدول المستقلة وهذا الاتحاد.

وكشف المؤتمر عن العملاء الذين يخدمون الاستعمار الجديد، وهم السفارات والبعثات الاستعمارية التى تعمل كمراكز للتجسس والضغط على البلدان الأفريقية والمساعدات الفنية والسياسية والاقتصادية والبعثات التعليمية الأجنبية والبعثات التبشيرية والدعاية المغرضة عن طريق الإذاعة والصحافة والأدب التى تسيطر عليها الدول الأجنبية.

وأعلن المؤتمر أنه بغية محاربة الاستعمار، الجديد يستنكر تقسيم الدول الناشئة، ويستنكر الاتحادات والمجموعات التى تتكون تحت إشراف الدول الاستعمارية، ويدعو الدول الأفريقية المستقلة لأن تتعاون من أجل تحرير بقية بلدان أفريقيا، ويدعو كذلك إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان أفريقيا، وينادى المؤتمر بتكوين اتحاد للنقابات العمالية الأفريقية فوراً كوسيلة لمحاربة الاستعمار الجديد.

وكذلك طالب المؤتمر بإعادة تنظيم السكرتارية العامة للأمم المتحدة ومراجعة ميثاقها حتى يتفق مع أهمية أفريقيا المتزايدة فى الشؤون العالمية حتى يكون لأفريقيا التمثيل الملائم فى الأمم المتحدة وجميع المجالس واللجان التابعة لها.

وفيما يختص بالكونغو يعبر المؤتمر عن استنكاره للقتل الوحشى لـ «باتريس لومومبا» العضو الدائم بالمؤتمر ورئيس وزراء الحكومة الشرعية للكونغو، ويطالب بوقف التدخل العسكرى الاستعمارى فى الكونغو وطرده الأجنبى والمخربين

واستعادة النظام والقانون عن طريق عودة البرلمان إلى عمله الطبيعي واعتبار حكومة انطوان جيزنجا هي الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الكونغو.

وبالنسبة للكامرون فقد أعلن المؤتمر احتجاجه على تقسيم البلاد تقسيماً تعسفياً، وطالب بمساندة شعب الكاميرون في كفاحه العادل للتوحيد والاستقلال الحقيقي.

وكذلك أوصى المؤتمر بإنشاء بنك أفريقي للاستثمار وتسهيل خطة التنمية وعقد اتفاقات جمركية واتفاقات جماعية لتنمية التبادل الاقتصادي تمهيداً لإقامة السوق المشتركة الأفريقية وإنشاء مجلس دولة أفريقي أعلى لمراقبة محاولات انتهاك الحريات النقابية والديمقراطية وإنشاء معهد مشترك للأبحاث للنهوض بالثقافة الأفريقية واعطاء المنح الدراسية وزيادة التبادل التعليمي.

وفي مجال الوحدة والتضامن أوصى المؤتمر جميع حكومات الدول الأفريقية المستقلة بإنشاء مجلس استشاري أفريقي من ممثلي برلمانات الدول المستقلة، ومجلس للدول الأفريقية يتولى دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري، وكذلك لجنة من الخبراء الأفريقيين لوضع أسس قياسية اقتصادية مشتركة، ولجنة من القادة العسكريين الأفريقيين لتنظيم الدفاع الأفريقي المشترك، وأيضاً لجنة ثقافية يعهد إليها بوضع سياسة أفريقية عامة.

وطالب المؤتمر بعقد مؤتمرات الاتحادات نقابات العمال الأفريقيين والشباب الأفريقي والجمعيات النسائية الأفريقية وجمعيات العمال الزراعيين الأفريقيين وكذلك العمل على إنشاء وكالة أفريقية للأنباء ومركز استعلامات أفريقي.

وفي النهاية طالب المؤتمر جميع الدول والمنظمات الأفريقية بأن تمنح تأييدها السياسي لجميع الحركات الحقيقية المناهضة من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكذلك تأييدها المادي لتمويل صندوق للتضامن يشرف عليه مؤتمر الشعوب الأفريقية.

لقد كانت هذه المؤتمرات وما اتخذ فيها من قرارات بمثابة الإنذار الأخير للاستعمار الذي فوجئ باجماع قادة دول القارة الأفريقية على الاستقلال والتحرر، لذلك دب الخوف والفرع في نفسه.. في حين كانت تلك القرارات نفسها تحمل القوة بين طياتها للمكافحين والمناضلين من أبناء القارة الناهضة للاستمرار في

المقاومة للحصول على الاستقلال والتخلص من قيود الاستعمار.

وإذا كان ذلك هو الدور الذي أداه مؤتمر الشعوب الأفريقية، فإنه لا يجب أن نغفل الدور الذي قامت به مؤتمرات رؤساء الدول. أى مؤتمرات القمة التى عقدها أقطاب أفريقيا، وكان من أهم تلك المؤتمرات، ذلك الذى عقد فى مدينة الدار البيضاء سنة ١٩٦١.

### مؤتمر الدار البيضاء:

فى الفترة من ٤ - ٧ من يناير عام ١٩٦١ اجتمع رؤساء الدول وزعماء التحرر فى الدول الأفريقية فى مدينة الدار البيضاء.

وكان اجتماع مؤتمر القمة هذا يشكل حدثاً تاريخياً بالغ الأهمية لكفاح كل الأفريقيين من أجل الاستقلال الحقيقى والسلام والتقدم والوحدة ويعتبر مؤتمر الدار البيضاء تنويجا للخطوات الكثيرة التى تمت على الطريق الصحيح نحو تحقيق آمال أفريقيا وأهدافها، وقد عبر عن ذلك الرئيس «جمال عبد الناصر» بقوله:

«لقد كان مؤتمر الدار البيضاء بين عدد من الدول الأفريقية المستقلة أول هذه الخطوات على الطريق الصحيح.

ولقد كان اجتماع هذا المؤتمر رمزاً على إيمان القارة بوحدةها الطبيعية، وبضرورة وحدة كفاحها تبعاً لذلك، وبإحتمية وحدة مصيرها فى نهاية الأمر.

ولقد تجلّى ذلك الإيمان فيما صدر عن هذا المؤتمر من وضع ميثاق للدول الأفريقية كذلك فإن من أبرز ما تجلّى فى هذا المؤتمر هو التنبيه إلى الدور المدمر الذى يقوم به الاستعمار فى القارة سواء بجيوشه، أو بقواعده الظاهرة، كالقواعد العسكرية أو بقواعده المستترة المتمثلة فى التسليح الإسرائيلى الذى فضحه مؤتمر الدار البيضاء وبصفته نموذجاً لأساليب الاستعمار الجديد، وأداة فى يده، وبناء على ما يعتقد شعب الجمهورية العربية المتحدة فى أن ارتفاع راية الحرية على أى حزب من أجزاء العالم هو بمثابة الضوء الأخضر فى العلاقات الدولية، ذلك الضوء الذى يحمل لنا الثقة والطمأنينة فى المجال الدولى، كما أننا نعتقد أن أى تهديد يوجه لآى قطر إنما هو تهديد لنا يحمل لنا علامة الخطر التى تشل إرادتنا الحرة عن



العمل المثمر الخلاق».

لذلك قدم الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى مؤتمر الدار البيضاء عدة اقتراحات لحل المشاكل التي تحيط بالعالم، تتمثل فيما يلي:

أولاً: لما كانت مشكلة الاستعمار في الكونغو والجزائر من أبرز موضوعات البحث في المؤتمر، فإنه يتعين علينا ألا ننسى أن المعركة ضد الاستعمار في الكونغو والجزائر هي جزء من المعركة ضد الاستعمار في القارة الأفريقية كلها.

ثانياً: حيث أن مشكلات أفريقيا هي جزء من قضية السلام العالمي، ومن ثم فإن تجاوبنا مع بقية الشعوب، وشعوب آسيا في الطليعة منها والمقدمة، أمر حيوي في دفع الكفاح الأفريقي إلى تحقيق أهدافه، ومن ثم فإن مشاكل نزع السلاح، ومشاكل توجيه الطاقة الذرية إلى الأغراض السلمية يجب ألا تقل في تقديرنا عن مشكلات تصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية.

ثالثاً: أن التطوير الاقتصادي والاجتماعي لشعوب القارة ركيزة الكفاح الأفريقي هو المعنى الأصيل للحرية المنشودة، وبغير اتجاه إلى التنمية الاقتصادية وإلى العدل الاجتماعي فإن الفرد الأفريقي يفقد كثيراً من حوافز النضال الإيجابي من تحقيقه الاستقلال، وأن تعاون شعوب القارة فيما بينها لتحقيق تطویرها أمر تحتمه الضرورة وتفرضه إلى أقصى الحدود في جميع المجالات، وعلى رأسها تبادل السلع وتبادل الخبرات وتنظيم وسائل الاتصال بجميع أنواعها.

رابعاً: أن الأمم المتحدة أداة كبيرة يجب أن تؤدي دورها في خدمة الكفاح من أجل الحرية وفي خدمة التطوير الاقتصادي والاجتماعي وأن استخلاص الأمم المتحدة من براثن المناورات الاستعمارية معركة هامة يتعين على الشعوب الأفريقية والشعوب المتطلعة إلى الحرية أن تخوضها، وأن يتعين علينا أن نجد الوسائل الكفيلة بحماية الأمم المتحدة - كأداة لخدمة السلام الدولي القائم على العدل - من كل ترصوص بها، حتى تستطيع هذه الأداة بدورها أن تحقق الغرض المرجو منها.

خامساً: أن أهداف الكفاح الأفريقي لا تتحقق بدفع أفريقيا إلى الحرب الباردة بين الكتل، وإنما تتحقق أهداف الكفاح الأفريقي إذا تحولت أفريقيا إلى أرض لقاء وبناء لا أرض صراع مدمر بين الدول الكبرى.

سادسا: أنه من المسؤوليات الكبرى علينا أن نصون وحدة الزحف الأفريقي ولا نجعل الاستعمار يجرنا إلى معارك فرعية، مع العناصر الرجعية المعادية للتقدم، وإذا كنا نعرف كيف جرب الاستعمار هذه المحاولة معنا في المشرق العربي فإننا نعرف أنه برغم تصدينا لهذه المحاولات، فلقد ظل الهدف الذي تسعى إليه الجمهورية العربية المتحدة، هو الهدف الأصيل. تحرير كل وطن عربي، وتحرير كل فرد عربي سياسيا واقتصاديا.

سابعاً: أنه من الأمور المحتمة أن يحدد لكل مرحلة من النضال الأفريقي نصيبها من الأهداف، وبمعنى آخر، فإن المسؤوليات التي نتصدي لحملها يجب أن تتكافأ مع قوانا الذاتية حتى نستطيع السير بها إلى هدفها، وكانت تلك مسألة هامة لتأكيد جدية الكفاح الأفريقي وواقعيته بالنسبة للشعوب التي تحمل مسئوليته، بل وبالنسبة لغيرها من الشعوب على أن تبقى الأهداف الشاملة للكفاح واضحة وظاهرة باعتبارها الطاقات الدافعة إلي تحمل المسؤوليات في المراحل المتلاحقة.

هذا وقد أصدر مؤتمر الدار البيضاء الميثاق الأفريقي، وهذا نصه:

«نحن رؤساء الدول المجتمعون في الدار البيضاء من الرابع إلى السابع من يناير عام ١٩٦١ المقدرون لمسئولياتنا إزاء القارة الأفريقية:

نعلن عزمنا الأكيد على نصره الحركات التحررية في جميع أنحاء أفريقيا وتحقيق وحدتها، ونؤكد إرادتنا للمحافظة على وحدة الرأي ووحدة العمل وتعزيزهما على الصعيد الدولي لصيانة استقلال دولنا. . ذلك الاستقلال الذي دفعت بلادنا من أجله الثمن الغالي، ونؤكد عزمنا على المحافظة على سيادة دولنا ووحدة أراضيها، وتعزيز السلام في العالم واتباع سياسة عدم الانحياز.

نعلن عزمنا على تحرير الأراضي الأفريقية التي مازالت تحت السيطرة الأجنبية وتقديم المساعدات والعون لها وتصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله وعدم تشجيع إقامة القوات والقواعد الأجنبية في أراضيها لما في ذلك من تهديد يعرض تحرير أفريقيا للخطر.

ونعلن بذل الجهود من أجل تخليص القارة الأفريقية من أي تدخل سياسي اقتصادي، ونعلن أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة توجيه مواردها

الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثراوتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها.

ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لإقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونقرر ما يأتى فى سبيل صيانة حريات أفريقيا وبناء وحدتها وضمان سلامتها: «تأليف مجلس استشارى أفريقى حالما تتهيا الظروف يضم ممثلين عن كل دولة أفريقية، ويكون له مقر دائم ويعقد جلساته دورية».

هذا وقد قرر وزراء خارجية دول الدار البيضاء فى اجتماعهم الذى عقد فى يناير سنة ١٩٦١ فى «أكرا» إنشاء جهاز لسكرتارية دول ميثاق الدار البيضاء فوراً طبقاً لنص الميثاق يكون مقره الدائم فى «باماكو» عاصمة جمهورية مالى. وقد تم تأليف السكرتارية من سكرتير عام يساعده سكرتير مساعد من كل دولة من دول الميثاق.

وقد تضمن بروتوكول الميثاق ألا تشترك الدول الموقعة عليه فى أحلاف عسكرية، ونص أيضاً فى البروتوكول على اجتماع اقطاب الدول الأفريقية بصفة دورية كل عام، إلا إذا اقتضت الظروف السياسية أو العسكرية دعوتهم إلى اجتماع عاجل فى دورة خاصة لمواجهة مشكلة عاجلة.

وفى مايو سنة ١٩٦١، أصدر وزراء خارجية دول الميثاق الأفريقى المجتمعون فى القاهرة بياناً أعلنوا فيه: عدم اشتراك رؤساء دولهم فى مؤتمر «مونروفيا» الذى تحدد موعداً لانهقاده الاثنين الموافق ٨ مايو كما جاء فى بيان الوزراء: «ويؤكد وزراء خارجية ميثاق الدار البيضاء تصميم بلادهم على المساهمة فى كل عمل مشترك للدول الأفريقية يستهدف دعم الحرية الأفريقية، وبناء وحدتها بما يتفق مع القرارات الصادرة عن المؤتمرات التى عقدتها الدول الأفريقية فى «أكرا» عام ١٩٥٨ وفى «أديس أبابا» سنة ١٩٦٠ وفى «الدار البيضاء» عام ١٩٦١.

وفى يوم ٢٨ من أغسطس عام ١٩٦١ بدأت اللجنة السياسية لدول ميثاق الدار البيضاء اجتماعاتها فى القاهرة وقد حضر اجتماعها الأول الرئيس «جمال عبد الناصر» والملك «الحسن الثانى» ملك المغرب والرئيس «موديبو كيتا» رئيس جمهورية مالى والسيد «بن يوسف بنى خلة» رئيس وزراء الجزائر ومثل غانا وزير



خارجيتها ومثل غينيا أيضاً وزير خارجيتها.

## مؤتمر القاهرة:

فى يونيو سنة ١٩٦٢ اجتمع أقطاب دول ميثاق الدار البيضاء مرة ثانية فى القاهرة، وقد جاء هذا الاجتماع قبل استقلال الجزائر بأيام قليلة.

كما أن هذا المؤتمر يعتبر أول اجتماع شامل للجنة السياسية التى نص الميثاق على تكوينها من رؤساء الدول التى لم يتكامل اجتماعها الأول الذى عقد فى أغسطس سنة ١٩٦١ . . ومن ثم عقدت على مستوى وزراء الخارجية ولقد استمر اجتماع الأقطاب فى هذه الدورة الثانية للجنة السياسية للميثاق الأفريقى بالقاهرة من ١٥ - ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد استعرض البيان المشترك الذى أذيع فور انتهاء الاجتماعات المشاكل الدولية والأفريقية، وأعلن الأقطاب سعادتهم بالنصر الذى أحرزته حركة التحرر فى الجزائر. ثم تناول البيان إسرائيل، فحذر من تغلغلها فى أفريقيا، ثم نص البيان على ضرورة مقاومة الاستعمار الحديث وأيد البيان وحدة الكونغو. وناشد البيان تأييد الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة لتخليص «رواند أوراندى» وشعبها من براثن الاستعمار البلجيكى، واستنكر البيان سياسة البرتغال فى أنجولا والتفرقة العنصرية، وندد بحكومة جنوب أفريقيا، وناشد الدول الكبرى وقف تجاربها الذرية ودعا إلى نزع السلاح. . كما طالب البيان بتوحيد جميع الأحزاب السياسية فى أفريقيا لتكون جبهة واحدة ضد الاستعمار. . وأيد ضرورة إنشاء السوق الأفريقية المشتركة. . ونادى ببذل الجهود المضاعفة للوصول إلى الوحدة الكاملة.

وهكذا كان لقاء الأقطاب الأفارقة فى القاهرة فى يونيو سنة ١٩٦٢ بمثابة دفعة جديدة للنضال الأفريقى من أجل التحرير والوحدة الأفريقية، ويعتبر الميثاق الأفريقى بحق من أهم موانيق التعايش السلمى. إذ لا يمكن لأى فرد يطلع على نصوصه أن يشتم منها رائحة الانحياز أو فكرة التعصب أو الدعوة إلى الحقد أو إثارة نزعة التكتل.

بل على العكس لقد أخذ هذا الميثاق الإنسانى كل ما فى النظم الدولية من صور التعاون الدولى الذى يؤدى إلى السلام.

وهكذا ساعدت تلك المؤتمرات الرسمية التي عقدها أقطاب أفريقيا إلى جانب مؤتمرات الشعوب - على نمو الروح القومية فى أفريقيا، بل إنها كانت قوة فعالة ومؤثرة ودافعة إلى الإسراع فى تنفيذ آمال أفريقيا فى الحرية والوحدة الكاملة.

وقد كان لتلك المؤتمرات أثر فعال فى مجالات عدة، فالوعى من أجل قضية الاستقلال قد نما فى أفريقيا وأصبح الأفريقى بتغنى بكفاح الأكثرية من أجل تحقيق الديمقراطية والتضامن العربى الأفريقى. كذلك كان لهذه المؤتمرات دور فى محاربة الانفصال والتفرقة العنصرية فى أفريقيا، كما دعت العمال فى كل بلد فى أفريقيا أن ينتظموا فى نقابة واحدة، وعلى الأحزاب السياسية فى كل بلد من البلاد أن تتحد فى العمل من أجل خير الشعب الأفريقى ومصلحته، والمناداة بما يأتى:

- ١- حصول أفريقيا على استقلالها فوراً وحرية اختيارها لمصيرها السياسى.
- ٢- مطالبة الكومنولث بطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث لانتهاجه سياسة التفرقة العنصرية.
- ٣- مطالبة الدول الأفريقية فى الكومنولث بعدم إقامة علاقات أخوية مع اتحاد جنوب أفريقيا.
- ٤- المطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية.
- ٥- مطالبة الشعوب الأفريقية والدول الأفريقية المستقلة بمضاعفة مساعدتها تأييداً لشعوب وسط أفريقيا ضد الامبريالية البريطانية.
- ٦- منع العلاقات التجارية بين الدول المستقلة وهذا الاتحاد، ومنع طائراته من استخدام مجالها الجوى أو مطاراتها.
- ٧- مطالبة الدول الأفريقية والآسيوية بآثاره موضوع اتحاد جنوب أفريقيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما يختص بجنوب أفريقيا أعلن المؤتمر أنه يدين بشدة حكومة جنوب أفريقيا وسياستها فى جنوب غرب أفريقيا، ويصر على تحرير هذه المنطقة ويطالب الأمم المتحدة بأن تتصرف مع جنوب أفريقيا تصرفاً حازماً لا مهادنة فيه.

ويطالب الدول المستقلة الأفريقية بأن تساعد جنوب غربى أفريقيا مساعدة فعالة لانضمام لجنة جنوب أفريقيا إلى جنوب غربى أفريقيا وتوقيع عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على جنوب أفريقيا.

ويطالب الأمم المحبة للحرية فى العالم، بأن تدين السياسة الإنجليزية فى الأمم المتحدة بشأن قضية جنوبى غربى أفريقيا.

وفيما يختص بالأرض الموضوعة تحت حماية البريطانيين، يطالب المؤتمر الدول المستقلة الأفريقية بمنح دراسية لأبنائها، وأن تمنح انجلترا الاستقلال غير المشروط لها فوراً ودعا المؤتمر إلى ارغام البرتغال على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار، والعمل على تحرير موزمبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر، ويدعو المؤتمر إلى العمل على إطلاق سراح «جومو كينياتا» لكى يقود شعب كينيا نحو الوحدة والاستقلال الكامل، ودعوة شعوب كينيا إلى الاتحاد فيما بينها، وفيما يختص باتحاد جنوبى أفريقيا، يوصى المؤتمر دول الكومنولث بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا ودعوة الدول الأفريقية والآسيوية إلى العمل على طردها من الأمم المتحدة.

ودعوة جميع الدول المتطلعة إلى الحرية فى العالم بقطع علاقاتها السياسية مع اتحاد جنوبى أفريقيا، وكذا العلاقات التجارية والثقافية والرياضية.

ويطالب المؤتمر بإجلاء القوات البلجيكية عن رواندا فوراً وتصفية قواعدها العسكرية وتنظيم انتخابات شرعية فيها تحت إشراف الأمم المتحدة.

هذا، وبعد أن استعرض المؤتمر بعناية، الحالة الراهنة فى أفريقيا قرر أن يعتبر الاستعمار الجديد استمراراً للنظام الاستعماري بالرغم من الاعتراف رسمياً بالاستقلال السياسى فى البلاد الناشئة الذى يصبح حتمياً كنوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية أعظم خطر يهدد البلاد الأفريقية التى نالت استقلالها حديثاً أو توشك أن تحصل عليه. ويستنكر المؤتمر مظاهر الاستعمار الجديد التى تتمثل فى حكومات الأذناب والعملاء والانتخابات المزيفة وإعادة تجميع الدول بواسطة قوة استعمارية، وذلك فى اتحادات أو مجموعة منفصلة ومتصلة بهذه القوة الاستعمارية وادماج الدول فى كتل



اقتصادية استعمارية تعمل على إبقاء التخلف الاقتصادي قى أفريقيا والتسلل الاقتصادي الأجنبى بعد الاستقلال والاعتماد المالى المباشر على الدول الأجنبية المستعمرة.

وكشف المؤتمر عن العملاء الذين يخدمون الاستعمار الجديد وهم السفارات والبعثات الاستعمارية التى تعمل كمراكز للتجسس والضغط على البلدان الأفريقية والمساعدات الفنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية الأجنبية والبعثات التبشيرية والدعاية المغرضة عن طريق الإذاعة والصحافة والأدب التى تسيطر عليها الدول الأجنبية. وأعلن المؤتمر أنه بغية محاربة الاستعمار الجديد يستنكر تقسيم الدول الأفريقية الناشئة ويستنكر الاتحادات والمجموعات التى تتكون تحت إشراف الدول الاستعمارية ويدعو الدول الأفريقية المستقلة إلى التعاون من أجل تحرير بقية بلدان أفريقيا، ويدعو كذلك إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان أفريقيا، وينادى بتكوين اتحاد للنقابات العمالية الأفريقية فوراً كوسيلة لمحاربة الاستعمار الجديد.

كذلك طالب المؤتمر بإعادة تنظيم السكرتارية العامة للأمم المتحدة ومراجعة ميثاقها حتى يتفق مع أهمية أفريقيا المتزايدة فى الشؤون العالمية، وحتى يكون لأفريقيا التمثيل الملائم فى الأمم المتحدة وجميع المجالس واللجان التابعة لها.

وفيما يختص بالكونغو، يعبر المؤتمر عن استنكاره للقتل الوحشى لـ «باتريس لومومبا» العضو الدائم بالمؤتمر ورئيس وزراء حكومة الكونغو ويطالب بوقف التدخل العسكرى الاستعمارى فى الكونغو وطرد الأجانب والمأجورين واستعادة النظام القانونى عن طريق عودة البرلمان إلى عمله الطبيعى واعتبار حكومة «أنطوان جيزنجا» هى الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الكونغو.

وبالنسبة للكاميرون فقد أعلن المؤتمر احتجاجه على تقسيمه تعسفياً وطالب بمساندة شعب الكاميرون فى كفاحه العادل للتوحيد والاستقلال الحقيقى.

وكذلك أوصى المؤتمر بإنشاء بنك أفريقى للاستثمار لتسهيل تنفيذ خطط التنمية وعقد اتفاقيات جمركية واتفاقات دفع جماعية لتنمية التبادل الاقتصادى تمهيداً لإقامة السوق المشتركة الأفريقية وإنشاء مجلس دولى أفريقى أعلى لمراقبة محاولات

امتهان الحركات النقابية والديمقراطية وإنشاء معهد مشترك للأبحاث للنهوض بالثقافة الأفريقية، وأعطاء المنح الدراسية وزيادة التبادل العلمى .

وفى مجال الوحدة والتضامن، أوصى المؤتمر جميع حكومات الدول الأفريقية المستقلة بإنشاء مجلس استشارى أفريقى من ممثلى برلمانات الدول المستقلة ومجلس للدول الأفريقية يتولى دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشارى، وكذلك مجلس من الخبراء الأفريقين لوضع أسس سياسة اقتصادية مشتركة، ولجنة من القادة العسكريين الأفريقين لتنظيم الدفاع الأفريقى المشترك وكذلك لجنة ثقافية يعهد إليها بوضع سياسة أفريقية فى هذا المجال .

وطالب المؤتمر بعقد مؤتمرات لاتحاد نقابات العمال الأفريقين والشباب الأفريقى والجمعيات النسائية الأفريقية، وجمعيات العمال الزراعيين الأفريقين، وكذلك دعا إلى إنشاء وكالة أفريقية، وجمعيات العمال الزراعيين الأفريقين، وكذلك دعا إلى إنشاء وكالة أفريقية للصحافة ومركز استعلامات أفريقى، وفى النهاية طالب المؤتمر جميع الدول والمنظمات الأفريقية بأن تمنح تأييدها السياسى لجميع الحركات الحقيقية المناضلة من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكذلك تأييدها المادى بتمويل صندوق للتضامن يشرف عليه مؤتمر الشعوب الأفريقية .

وبعد: فإن هذه المؤتمرات وما اتخذ فيها من قرارات كان بمثابة الإنذار الأخير للاستعمار الذى هاله اجتماع قادة القارة الأفريقية فدب الخوف والفرع فى نفسه فى حين كانت تلك القرارات نفسها تحمل القوة بين طياتها للمكافحين والمناضلين من أبناء القارة الناهضة .

وكانت هذه المؤتمرات مقدمة لظهور منظمة الوحدة الأفريقية .

## الفصل الرابع

### منظمة الوحدة الأفريقية

#### مؤتمر القمة الأفريقي الأول:

فى يوم الخميس الموافق ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣ بدأ مؤتمر القمة الأفريقي أعماله فى القاهرة وقد تولى رئاسته الرئيس «جمال عبد الناصر» وتعتبر هذه الجلسة أول جلسة (عمل) للمؤتمر لبدء مناقشة جدول أعماله.

وفى هذه الجلسة عرض الرئيس «جمال عبد الناصر» خمس مسائل رئيسية هى: الوحدة الكبرى للقارة الأفريقية، والقضاء على الاستعمار فى القارة السمراء، وتنمية التعاون بين الدول الأفريقية فى جميع الميادين، والقضاء على التفرقة العنصرية، والعمل على نزع السلاح. كما أضيف إلى جدول أعمال المؤتمر مشروع بإعلان «عدم انحياز» أفريقيا وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من القارة.

وكان جدول أعمال المؤتمر يمثل مواجهة أفريقية لأخطر مراحل نضالها البطولى ضد الاستعمار وآثاره السيئة التى خلفها فى أرض القارة بغية تمزيق القارة والسطو على مقدراتها وتراثها الإنسانى.

كما أن ذلك الجدول كان بمثابة النظرة الواقعية لأقطاب أفريقيا للمشاكل الخطيرة التى تتعرض لها القارة فى مواجهتها للاستعمار الحديث والاضطهاد العنصرى والأحلاف العسكرية واستنزاف ثرواتها، كما أن جدول الأعمال كان يستهدف مواجهة القارة لمشكلات تخلفها عن ركب الحضارة والتفاوت الاجتماعى و«كيف يمكن أن يستقر سلام بين الغنى الفاحش والفقر المدقع فى عالم تلاشت فيه المسافات...».

والواقع، أن جدول أعمال المؤتمر كان يضم نوعين من المشكلات، وإن كان هناك ارتباط وثيق بينهما، هما مشكلات القارة أولاً، ثم المشكلات العالمية، ومشكلات أفريقيا



وهي:

- ١ - مشكلة القضاء على الاستعمار فى القارة الأفريقية.
  - ٢ - القضاء على التفرقة العنصرية.
  - ٣ - تنمية التعاون بين الدول الأفريقية للقضاء على التخلف الاقتصادى الذى تعانيه القارة نتيجة للسياسة الاستعمارية المستغلة.
  - ٤ - مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
  - ٥ - السعى نحو الأمن الجماعى للقارة الأفريقية.
- واخيراً يتمثل هدف أفريقيا الاسمى فى سعيها نحو الوحدة الكبرى لدول القارة «من أجل تقوية أواصر الأخوة وإيجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية. من أجل قضية التقدم الإنسانى».

والمشكلات العالمية هي:

- ١ - نزع السلاح.
- ٢ - تصفية الاستعمار فى جميع أنحاء العالم.
- ٣ - التفرقة العنصرية.

وتفصيل ذلك فيما يلى:

أولاً: القضاء على الاستعمار:

من الملاحظ أن «تصفية الاستعمار» كانت مشكلة عالمية، لذلك كان من الضرورى تضامن الدول «المحبة للسلام» فى العمل على وضع نهاية لهذه المشكلة التى سببت الصدام الدائم لهيئة الأمم المتحدة، كما أنها كثيراً ما كانت سبباً فى الوصول بالعالم إلى حافة الحرب إن لم يكن إلى الحرب نفسها.

ومن هنا كان من الواجب على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات الإيجابية لتحقيق أهدافها ومبادئها، من حيث أنها تستهدف حفظ السلم والأمن الدولى وأن تتخذ فى سبيل ذلك التدابير الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها مع قيامها بقمع الأعمال العدوانية ضد الشعوب.

إلا أن الأمم المتحدة منذ قيامها فى سنة ١٩٤٥ حتى اليوم، لم تتخذ السبل

الفعالة فى تصفية الاستعمار برغم تكرار طلب أعضائها بوضع نهاية لحياة القرصنة الدولية الاستعمارية التى مازالت تمارسها بعض الدول فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى قارة أفريقيا.

لكن الشعوب لم تأل جهداً فى نضالها وكفاحها ضد السيطرة الاستعمارية فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العالم، وظلت فكرة القضاء على الاستعمار تراود المناضلين حتى انتصروا أخيراً.

ففى أوائل فبراير سنة ١٩٦٢ وافقت الأمم المتحدة على تشكيل لجنة لتصفية الاستعمار من ١٧ دولة بعد سنة من الدعوة إلى تكوينها إلا أنها رفضت أن تحدد موعداً لانعقاد اللجنة عام ١٩٦٢ ليكون بداية العمل لتصفية الاستعمار.

وتشكلت لجنة تصفية الاستعمار من ٥ دول أفريقية و٤ دول آسيوية، ولكل من القارتين الأوربية والأمريكية ثلاث ممثلون، ومن الكتلة الشرقية، اثنان.

ويرجع أصل الفكرة إلى عدة توصيات وقرارات أعلنت خلال الأعوام السابقة:

١- فلقد ندد مؤتمر باندونج بالاستعمار ونادى بضرورة تصفيته وكان ذلك فى سنة ١٩٥٥.

٢- نادى الرئيس «جمال عبد الناصر» بضرورة تصفية الاستعمار فى خطابه بالأمم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٠.

٣- مطالبة «خروشوف» فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاستعمار بجميع صورته وفى جميع مظاهره.

٤- فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ تقدمت ٤٣ دولة للأمم المتحدة بمشروع لتصفية الاستعمار، وتمت الموافقة على المشروع بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد لا شىء وامتناع ٩ دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ثم البرتغال وأستراليا والدومينكان وجنوب أفريقيا عن التصويت.

٥- أوصى المؤتمر بضرورة إلغاء الاستعمار إلغاء تاماً عاجلاً غير مشروط ووضع نهاية لجميع أنواع الاستعمار الجديد وكذلك السيطرة الاستعمارية فى جميع أشكالها ومظاهرها.

٦- ثم تقدمت في نوفمبر عام ١٩٦١ - ٣٦ دولة بمشروع إلى الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار في جميع صوره وأشكاله، وتمت الموافقة على ذلك المشروع بأغلبية ٩٦ صوتاً وامتناع بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وجنوب أفريقيا عن التصويت.

٧- أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر التضامن الأفريقي الآسيوي نداء دعت فيه إلى عقد مؤتمر يجمع بين المنظمات الشعبية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتنظيم كفاحها ضد الاستعمار.

وكان ثمرة كل ذلك أن قامت الأمم المتحدة بتشكيل «لجنة تصفية الاستعمار» والغريب أن تكون بريطانيا ضمن أعضاء تلك اللجنة، ولم يكن غريباً بعد ذلك أن بريطانيا بدأت تضع العراقيل أمام اللجنة منذ إعلان تشكيلها.

فلقد اشترطت بريطانيا لقبولها عضوية اللجنة ألا تحاول تلك اللجنة التدخل في إدارة المناطق التي تستعمرها بريطانيا.

وعلى كل فإن عمل اللجنة لم يكن له نتيجة حاسمة وإن كانت لجنة تصفية الاستعمار قد بدأت عملها بالفعل في أبريل سنة ١٩٦٣. وقد انبثقت عن هذه اللجنة لجنة تحقيق دولية مكونة من خمسة سفراء يمثلون الأمم المتحدة للبحث عن الحقيقة في الجنوب العربي.. والحقيقة مهما كانت بشعة والظروف مهما كانت سيئة ومخزية.

وحضرت اللجنة الدولية لتقصي الحقائق إلى القاهرة في يوم ٢٥ من مايو عام ١٩٦٣ وامتد عملها حوالى ١٤ يوماً أمضاها الأعضاء بين القاهرة وصنعاء وبغداد حيث التقوا بأبناء الجنوب العربي، ذلك لأن إنجلترا رفضت أن تدخل اللجنة الدولية عدن والجنوب بحثاً عن الحقيقة، وهكذا أقامت بريطانيا ستاراً حديدياً حول تلك المنطقة العربية.. تحت سمع وبصر الأمم المتحدة.

إلا أن الأمم المتحدة كانت تعرف أن في عدن معارك وطنية تدافع ضد سيطرة الاستعمار البريطاني ومعارك في جنوبي الجزيرة العربية حيث يواجه الوطنيون كثيراً من عنف وضراوة وطغيان الاستعمار البريطاني.

ولكن أفريقيا وضعت أملها في القضاء على الاستعمار في عنق الأمم المتحدة،



كما كان الواجب على الشعوب المستعمرة أن تواصل نضالها ضد طغيان الاستعمار وأن تخوض ضده معارك هائلة حتى تقضى عليه وعلى آثاره التي يذرهما في الأراضي المحتلة.

وقد سبق أن أوضحنا كيفية الصحوة الأفريقية بعد أن أحست أن مواردها الوطنية قد طال استغلال الاستعمار لها واحتكاره لكل عائدات وقيم ناتج الأرض الأفريقية التي نزحت ثرواتها نزحاً منظماً ليثري الاستعماريون ويبقى الفقر وقفاً على شعوب أفريقيا المستعمرة.

«حيث كان هناك الإصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها، في حين أن الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التي تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة منصفة».

كما عانت أفريقيا من عملية اغتصاب الاستعمار لأراضي الشعب الأفريقي وخاصة في جنوب أفريقيا والكونغو واعطائها للأوروبيين المستوطنين المستعمرين.

كذلك مارس الاستعمار الأوروبى فى افريقيا ألواناً وحشية من الإرهاب ضد الأفريقيين أصحاب البلاد الشرعيين.

وقد كان على مؤتمر الرؤساء أن يجد الحل لمشكلة وجود الاستعمار فى أفريقيا والعالم، لذلك تجده بعد أن أعرب عن اقتناعه بحق الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها بنفسها، وبعد أن أدرك الحقيقة فى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمنى المشروعة للشعوب الأفريقية نجده ينص فى الفقرة (د) من المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن يكون للمنظمة الحق فى: «القضاء على جميع صور الاستعمار من القارة أفريقيا».

وهكذا نجح مؤتمر القمة الأفريقي فى أديس أبابا فى كشف الاستعمار وادانته فى الجريمة الكبرى التى ارتكبها فى حق شعوب القارة الأفريقية.

كما نجح المؤتمر فى الكشف عن محاولات اصطناع أدوات جديدة للاستعمار ومبتكرة... مثل التخفى تحت علم الأمم المتحدة، كما حدث فى الكونغو.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى بعد نظر ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالنسبة لمسألة الاستعمار، فلقد أعلنت منذ قيامها «القضاء على الاستعمار وأعوانه» بل كان ذلك هو أول مبادئ الإرادة الثورية الستة التي أعلنتها الثورة المصرية من مطالب النضال الوطنى لشعب مصر الأفريقى.

وبهذا توحدت كلمة أفريقيا كلها ضد الاستعمار فى جميع صوره وعلت كلمة أفريقيا معلنة القضاء على الاستعمار فى القارة الأفريقية، ووقفت دول أفريقيا المستقلة رافعة رأسها وهى تتحمل مسئولياتها كاملة أمام الرأى العام العالمى فى تصفية الاستعمار والقضاء عليه.

ولقد رسم مؤتمر القمة بعض الملامح الرئيسية التى يمكن بها القضاء على الاستعمار فى أفريقيا، وتتلخص فيما يلى:

- ١- تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية.
- ٢- تنسيق وتعزيز تعاون دول منظمة الوحدة الأفريقية وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب القارة الأفريقية كلها.
- ٣- الدفاع عن سيادة دول الوحدة الأفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها.
- ٤- التعاون فى ميادين الأمن والدفاع.
- ٥- تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل التام لجميع الأراضى الأفريقية.
- ٦- تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات.
- ٧- مقاومة الاستعمار الاقتصادى «بكل الوسائل والطرق حتى الوصول إلى سلاح المقاطعة الكاملة».

### ثانياً: التفرقة العنصرية:

الواقع أن مشكلة الجنس أو التفرقة العنصرية مشكلة خطيرة وموجودة فى بعض الدول الأوربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تتخذ طابعاً وحشياً خاصاً فى القارة الأفريقية بالذات.

ففى أفريقيا خاصة أخذت هذه المشكلة مظهراً عنيفاً نتيجة للسياسة غير الإنسانية التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا.

أما فى أنجولا فقد وصلت هذه المشكلة إلى ذروتها حيث واجه الوطنيون هناك حرب إبادة شنها ضدهم المستعمرون البرتغاليون.

وهكذا يظهر لنا أن مسألة التفرقة العنصرية والاضطهاد العنصرى كانت دائماً مرتبطة بوجود الاستعمار فى القارة الأفريقية.

إن التفرقة العنصرية عدو للجنس البشرى، كما أنها بالطبيعة مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، فلقد جاء فى المادة ٥٥ من الميثاق أنه:

«رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

أن تشجع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

كذلك فإن التفرقة العنصرية مناقضة للإعلان الدولى لحقوق الإنسان ولجميع المبادئ الإنسانية، كما أن هذه المشكلة مخالفة لإعلان استقلال المستعمرات والشعوب الذى نادى به الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة سنة ١٩٦٠.

وصورة التفرقة العنصرية فى أفريقيا تعنى التمييز بين الأبيض والأسود وتتجلى هذه المشكلة بصورة واضحة فى اتحاد جنوب أفريقيا حيث تظهر سياسة جنوب أفريقيا فى صورة التمييز بين المواطنين هناك بسبب اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة.

وسياسة التفرقة العنصرية ترمى فى حقيقتها إلى فرض سيطرة الرجل الأبيض على الأفريقى وتحقير إنسانيته؛ فسيادة البيض - سياسة أوربية تفترض سلفاً خضوع الأفريقيين للبيض، ولا شك فى أن وجود سيادة جنس أبيض وأسود أو أصفر..



إلخ على جنس آخر إنما تعنى استغلال هذا الجنس الآخر وإذلاله، ومنذ أن كان هدف الرجل الأبيض هو السيطرة على أفريقيا فإنه يتحدث دائما عن سيادة البيض.

وتظهر عقدة السيطرة عند الرجل الأبيض فى جنوب أفريقيا إذا ما لاحظنا التطرف فى المعاملة التى يلقاها الأفريقيون والآسيويون وبخاصة «الهنود» فهؤلاء يساقون إلى العمل فى المناجم فى نظام أشبه ما يكون بنظام السخرة أو الرق.

ويعامل الأفريقيون والآسيويون معاملة السائمة فى مآكلهم وملبسهم ومأواهم فى مناطق العمل التى يستغلها المستعمرون ويحتكرون عائداتهم.

كما شرعت القوانين الاستعمارية التى تساعد على التفرقة العنصرية والتى تتعلق بسيادة البيض وسيطرتهم.

ولقد عبر مستر «سيجدوم» رئيس اتحاد جنوب أفريقيا الذى توفى سنة ١٩٥٨ عن سياسة البيض فى جنوب أفريقيا بقوله:

«لا يستطيع الرجل الأبيض أن ينجح فى البقاء فى جنوب أفريقيا ما لم تظل كل السلطات فى أيدينا نحن البيض» أى أن هدف تلك السياسة هو إخضاع الرجل الأفريقى لسيادة البيض وسيطرتهم على مجهوده الذى يبذل لإثراء الرجل الأبيض ويؤدى إلى رفاهيته.

ثم بدأت تظهر القومية الأفريقية وتتشرب فى كل أرجاء القارة الواسعة.

ومن الممكن أن نقول: إن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كان لهما أكبر الأثر فى ظهور حركة البعث الأفريقى الذى وقف فى قوة وعزم مطالباً بالحرية والوحدة.

فلقد رأى المحاربون الأفريقيون الذين أرغموا على دخول الحرب إلى جانب الشعوب المستعمرة التى تتعالى عليهم وتسمى نفسها شعبياً متحضرة، رأوا تلك الشعوب يذبح بعضها بعضاً دون إحساس بأى معنى من معانى الإنسانية.

إن الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة الغذاء الروحى للأفريقيين حيث استطاعوا أن يتذوقوا الدعاية الغربية الموجهة ضد «هتلر» ثم طبقوها على حالهم فوجدوا أن

الغرب يحارب «هتلر» ليسوقف سيطرته على الشعوب الأخرى، وفي سرعة صاح الأفريقيون: «إذن لماذا يسيطر علينا الرجل الأبيض».

كذلك كانت أفريقيا تستمع إلى أنباء استقلال الدول المحتلة - وبخاصة الدول الآسيوية. مما كان له أثر كبير في بعث القومية الأفريقية من سباتها العميق.

فهبّت الدول الأفريقية المحتلة تكافح المستعمرين وشهدت القارة حركات الاستقلال تنتشر في جميع أرجائها عقب الحرب العالمية الثانية خاصة. وبدأت شعوب القارة الأفريقية تتصل بعضها ببعض لتتناول فيما بينها أموراً أفريقية ويبحث وضعها وكيفية تحرير بقية الشعوب التي لم تزل تحت نير الاستعمار مغلوبة على أمرها.

وتوالت المؤتمرات الأفريقية، والأفريقية - الآسيوية، وكانت تلك المؤتمرات إما مؤتمرات رسمية أو مؤتمرات الشعوب وقامت هذه المؤتمرات الدورية تبحث عن الطريق الأمثل لتحرير بقية شعوب القارة الأفريقية من ربة الاستعمار والتفرقة العنصرية.

وأسهمت ثورة ٢٣ يوليو في عدة مؤتمرات دولية، كانت تمثل فيها بحق وصدق الدول والشعوب الأفريقية التي مازالت تكافح ضد الاستعمار الأوربي في جميع صوره.

ومن هذه المؤتمرات مؤتمر بريوني سنة ١٩٥٦ ومؤتمر عدم الانحياز الذي عقد ببلجراد في سبتمبر سنة ١٩٦١... إلخ وفي هذا المؤتمر صدر عنه بيان استنكر العنصرية فقرر:

«يستنكر المشتركون في المؤتمر سياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها اتحاد جنوب أفريقيا ويطالبون بالتخلي عن هذه السياسة فوراً، كما يقرون أن سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان من العالم تشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

واستطاعت الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء في «الكومنولث» أن تطرد اتحاد جنوب أفريقيا من الكومنولث سنة ١٩٦٣ بعد رفض رئيس وزراء الاتحاد أن ينهي

التفرقة العنصرية فى بلاده.

لكن برغم كل ذلك، نجد أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ظلتا تتعاملان مع اتحاد جنوب أفريقيا ضاربتين بتوصية الأمم المتحدة - التى تقضى بتوقيع عقوبات اقتصادية على الاتحاد - عرض الحائط.

ونتيجة لذلك، فإن مشكلة التفرقة العنصرية نالت الاهتمام الأعظم من جانب مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣.

فوجد الرئيس «جمال عبد الناصر» يقول فى خطابه فى ذلك المؤتمر: «هناك عمليات اغتصاب اراضى الشعوب وتحريمها على أصحابها الشرعيين وإباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ورفضوا أن يكون لهم حق الضيف، وراحوا استعلاء وإرهابا يطلبون جبروت السيف.. والتمييز العنصرى والاضطهاد لن يكفى للقضاء عليهما إنها إهانة للإنسانية كلها فى هذا العصر وفى كل عصر، وإنه لابد من مقاومة بأسلة بكل الوسائل والطرق حتى الوصول إلى سلاح المقاطعة الكاملة نقلب بها دفة الأمور ونحول الذين أرادوا فرض العزل على شعوب أفريقيا فى أرضها إلى جيوب معزولة عن الإنسانية ومطرودة خارج نطاق التعاون الدولى.

ولابد للمقاطعة الفعالة بكل الوسائل والطرق من عقل منظم وأعصاب محركة.

ولا شك أن الدول التى بها هذه المشكلة تخسر كثيرا، ويأخذ الاضطهاد العنصرى طابعا آخر فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الاضطهاد يقترب كثيرا من مثيله فى اتحاد جنوب أفريقيا من حيث أنه فى أمريكا يلاحظ أن هذا التعصب موجه ضد الزوج الأمريكين أى ضد اللون والجنس.

إلا أنه يوجد خلاف بين التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وبينه فى الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما نجد أن حكومة جنوب أفريقيا تسن بنفسها تشريعات الاضطهاد العنصرى نجد أن الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية تناهض التفرقة العنصرية التى توجد فى بعض الولايات هناك، وخاصة تلك الولايات التى تقع فى جنوب الولايات المتحدة (الجنوب).



### ثالثاً: مسألة نزع السلاح:

كان نزع السلاح من بين موضوعات مؤتمر القمة الأفريقي، بل إنه كان من أهم الموضوعات الخمسة التي وردت في جدول أعمال ذلك المؤتمر.

وقد قرر المؤتمر الموافقة على مشروع نزع السلاح ويستنكر هذا المشروع وجود القواعد العسكرية الأجنبية في أفريقيا وغيرها.

وهذه العبارة الأخيرة تدلنا على أن مسألة نزع السلاح ليست مسألة تختص بأمن أفريقيا فحسب، بل هي مسألة عالمية تهم الأمن والسلام في جميع أرجاء العالم.

ولقد سبق لمؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في المدة من ١ - ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ببلجراد عاصمة يوغسلافيا، وكان ضمن دول ذلك المؤتمر ست دول أفريقية على رأسها الجمهورية العربية المتحدة، سبق لهذا المؤتمر أن قرر في شأن نزع السلاح ما يأتي:

«يعتبر المشتركون أن نزع السلاح ضرورة محتمة وأنه أسمى واجبات البشرية إلحاحاً، وأن الحل الأساسى لهذه المشكلة التى أصبحت تحتّمه حالة التسلح الحاضرة هو فى رأى البلاد المشتركة بالإجماع لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة.

كما ترى البلاد المشتركة فى المؤتمر أنه:

أ - ينبغى أن تمثل الشعوب غير المنحازة فى جميع المؤتمرات الدولية المقبلة التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح.

ب - ينبغى أن تتم جميع المناقشات التى تدور حول موضوع نزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة.

ج - ينبغى نزع السلاح الشامل عن طريق نظام فعال بالإشراف والرقابة وأن تضم الفرق القائمة بهذه المهمة عدداً من الأعضاء الملتزمين إلى الأمم غير المنحازة.

كما طالبت دول عدم الانحياز - وكان منها ٦ دول أفريقية - بتحريم التجارب الذرية وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفكرة نزع السلاح فكرة إنسانية قديمة ردها دائماً محبو السلام العالمى وخاصة بعد أن شاهد العالم حربين عالميتين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٩ راح ضحيتها ملايين من البشر ودمرت عواصم واقتصاديات دول كثيرة من جرائهما.

وابتدأت الفكرة سنة ١٨٩٩ حينما دعا قيصر روسيا الدول إلى تخفيض عدد قواتها المسلحة، وفى سنة ١٩٠٧ اجتمعت بعض الدول للاتفاق على تحريم بعض أنواع الأسلحة رأت خطورة بالغة على الجنس البشرى.

وحاولت الأمم المتحدة اعداد مشروع لتنظيم التسليح لكن ظهرت القنبلة الذرية التى أسقطتها الولايات المتحدة على (نجازاكى) سنة ١٩٤٥.

وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ تكونت لجنة من الأمم المتحدة لمراقبة الذرة وتقرر أن يكون اليورانيوم وكذلك المواد الأخرى الخطرة المستخدمة فى تفجير الذرة تحت رقابة سلطة دولية واحدة بشرط ألا تستخدم هذه المواد إلا للسلم فقط.

ثم تقدمت اللجنة فى سنة ١٩٤٦ باقتراح عقد اتفاق دولى يعطى الحق للجنة فى التفتيش على المواد الخطرة دون أن يحق لدولة ما أن تدعى أن فى ذلك مساساً بسيادتها، ولكن تجمدت أعمال اللجنة نظراً لتمسك السوفيت بمسألتين، هما:

١- رفض التفتيش بحجة أن فيه اعتداء على السيادة الوطنية.

٢- تحريم الأسلحة الذرية خطوة أولى قبل قرار نظام المراقبة.

وظل الحال على ما هو عليه بين أخذ ورد بين الدول، فى حين كانت اللجنة تقوم بعملها الخاص بتزع الأسلحة العادية دون الأسلحة الذرية وأسلحة التدمير الشامل. وفى سنة ١٩٤٨ أصدرت اللجنة نتائج أعمالها فيما يتعلق بمبادئ وضع نظام لتحديد الأسلحة كالاتى:

١- ينبغى أن يبدأ النظام بموافقة جميع الدول ذات الموارد العسكرية الكبيرة.

٢- يعتمد النظام على الثقة والأمن الدوليين.

٣- الثقة والأمن يعتمدان على رقابة النشاط الذرى وعلى عقد الصلح مع البلاد التى انهزمت فى الحرب العالمية الثانية.

تخفيض الأسلحة العادية إلى الحد الضروري للوفاء بالتزامات الأعضاء وحماية حقوقهم في ظل الميثاق.

٥- لابد أن يكفل النظام ضمانات صحيحة وأن تشمل الرقابة الدولية بعض وسائل الجزاءات الرادعة ضد المخالفات.

وظلت مسألة نزع السلاح تتخذ صفة المناقشات وظلت المؤتمرات تعقد وتستقل من لندن إلى جنيف، ثم إلى باريس، وقد اشتركت الجمهورية العربية المتحدة والهند في آخر لجنة لبحث تلك المشكلة العالمية.

ولم تصل دول العالم إلى نتيجة إلا في الثامن عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ حينما وقعت دول غرب وشرق أوروبا (٣٤ دولة) بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا على ميثاق تضمن الكثير من البنود والذي يمكن اعتباره نهاية الحرب الباردة في العالم ونهاية لتسابق التسلح، كما قضت باعدام ٢٥٠٠٠٠ قطعة سلاح من بينها ٦٠٠٠٠ دبابة و ١٤٠٠٠ طائرة من كلا المعسكرين. أضف إلى ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وانقسامه إلى خمسة عشر دولة وجميعها في وضع اقتصادي صعب.

ومما أثار الأمن الجماعي في أفريقيا وهدد حياة سكانها بالخطر، ما أقدمت عليه فرنسا من إجراء تجاربها الذرية في الصحراء الأفريقية أكثر من مرة، برغم ارتفاع احتجاجات دول أفريقيا وشعوبها على ذلك العمل الذي مارسه فرنسا في الأراضي الأفريقية.

لكل ذلك، أصدر مؤتمر القمة الأفريقي قراره بضرورة نزع السلاح نزعاً شاملاً مع إزالة القواعد العسكرية الأجنبية من الأراضي الأفريقية لأن من شأن ذلك أن تبعد القارة عن مجال الحرب الباردة والحرب الساخنة في الوقت نفسه. حيث أن شعوب أفريقيا لا ناقة لها ولا جمل في أية حرب تنشب بين المعسكرين ومن مصلحتها أن تواصل الكفاح من أجل تصفية الاستعمار في جميع صورته التي أبرزها، بالطبع، وجود قواعد عسكرية استعمارية في أراضي القارة الناهضة.



#### رابعاً: أثر الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنمية الاقتصاد الأفريقي:

لقد كان من أثر الاستعمار أن تحكمت الدول المستعمرة في اقتصاد المستعمرات، بمعنى أنها جعلتها مزارع ومناجم لمد الاقتصاد الأوروبي باحتياجاته من المنتجات الزراعية والمواد الخام اللازمة لنهضة الاقتصاد الأوروبي.

علمًا بأن التجمعات الاقتصادية الأوروبية تؤثر في تنمية الاقتصاد الأفريقي من الأوجه الأساسية الآتية:

١ - انخفاض أسعار الصادرات الأساسية للدول الأفريقية، حيث تمنع الدول الرأسمالية في عدم إيجاد حل لها. ومما لا شك فيه أن ربط بعض الدول الأفريقية بالسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والتفكير في إقامة صناديق لموازنة أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول الأفريقية المرتبطة بالسوق المشتركة من شأنه تجميد مشكلة انخفاض أسعار المواد الأولية وعدم إيجاد حل لها. ولا يعني هذا أن تلك الصناديق خالصة النفع بالنسبة للدول الأفريقية المرتبطة بالسوق، إذ أن الموازنة ستتم على أساس معدل التبادل الدولي في السوق العالمي، ذلك المعدل الذي هو موضع الشكوى الدائمة من الدول النامية.

٢ - توجيه استثمارات صندوق تنمية الدول الأفريقية المرتبطة بالسوق الأوروبية يتم بقرارات أوروبية لا أفريقية، وهذا ما يحدد وجه الاستثمار الذي غالباً ما يكون في القطاع الزراعي أو قطاع الخدمات، مما يعود بالنفع بطريق مباشر على الاقتصاد الأوروبي.

٣ - أن ربط الاقتصاد الأفريقي بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأوروبية يجعل الاستقلال السياسي للدول الأفريقية عديم الفاعلية بمعنى ألا يؤتى ثماره على الصعيد الدولي أو على المستوى الأفريقي، فهذا الربط يلقي على الدول المرتبطة بمسئولية أدبية ومشاطرة الدول الأوروبية الرأي في المسائل الدولية، خشية تحويل رأس المال الأجنبي عن اقتصادها. هذا من جانب، أما من جانب آخر فيؤدي هذا الربط إلى انقسام القارة الأفريقية وتقليل احتمالات التعاون بين دولها والحكم بثبات قدم الاستعمار في أنحاء مختلفة من القارة.

## خامساً: التعاون الأفريقي:

أما ضعف التعاون الأفريقي فقد كان أثراً من آثار الاستعمار إذ كانت التجارة الداخلية بين الدول الأفريقية قليلة أو بمعنى آخر فى حكم العدم. إذ تركزت الصادرات إلى الدول الاستعمارية، ولم تكن الدول الاستعمارية فى الماضى تسمح بالتجارة الداخلية إلا فى الحدود التى تخدم مصالحها واستثماراتها أو إذا كان فى المناطق التى ستمر بها التجارة ميناء بحرى، وقد استفاد المستعمرون من ادعائهم بأن المواد الخام فى المناطق الحارة فى أفريقيا ليس لها سوق فى القارة.

وحتى اليوم ما زال التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ضعيفاً جداً، وهذا يرجع إلى أنها جميعاً دول منتجة للمواد الأولية، وإن كانت من بينها دول آخذة فى النمو والتصنيع، وكما هو شأن التبادل التجارى فإن التعاون فى مجال الخدمات ما زال ضعيفاً وهذا ما يفسره أيضاً حكم تبعية اقتصاد أغلب الدول الأفريقية للاقتصاد الأوروبى.

ولا شك أن الدول الأفريقية قد بدأت تنبه إلى مدى النفع الذى يعود على اقتصادياتها من إجراء تعاونها، فتم توقيع اتفاقية بإنشاء اتحاد جمركى يضم كلا من غانا وفولتا العليا، وتم توقيع الاتفاقيات الخمس بين دول ميثاق الدار البيضاء وكذا تم توقيع ميثاق دول «منروfia» كمحور للتعاون بين دول هذه المجموعة برغم ارتباطها بدول السوق الأوروبية المشتركة.

وجدير بنا فى هذا المجال أن نوضح مدى النفع الذى يعود على الدول الأفريقية من جراء تعاونها.

ومما لا شك فيه أن التعاون الأفريقي هو المحور الرئيسى لإيجاد حل لقضايا القارة السياسية أو بمعنى آخر هو السبيل لتخليصها من بقايا الاستعمار والفرقة العنصرية وتحقيق نظام الأمن الجماعى.

أما فى المجال الاقتصادى، فمما لا شك فيه أن الدول الأفريقية أعلم بمشاكلها وليس لإحداها مطمع فى أخرى، وأن زيادة التعاون بين هذه الدول ضرورة لازمة فى الوقت الذى تتجمع فيه الاقتصاديات المتقدمة، فبال تعاون يمكن تجنب الآثار الضارة للتجمعات الاقتصادية المتقدمة، كما أنه السبيل الوحيد للإفلات من

الاحتكارات الدولية التى تفتعلها تلك التجمعات . فالدول الأفريقية تتحكم فى إنتاج نسبة كبيرة من عدد من المواد الأولية، وإذا زاد التعاون بين هذه الدول أمكنها تحسين السوق الدولية لتلك المنتجات (القطن الطويل التيلة، النحاس، المنجنيز، البترول، الألومنيوم) ولا يقل عن ذلك أهمية مدى النفع الذى يعود على الدول الأفريقية مجتمعة، سواء منها الدول التى قطعت شوطاً بعيداً فى التنمية الصناعية أو الدول التى على طريق التنمية، فسوف تجد احتياجاتها من العمال الفنيين والمؤهلين وبمقابل أقل مما لو استقدمتهم من الدول الأوروبية فى دول أفريقية أخرى، ولا ننسى أثر زيادة التبادل التجارى والمشروعات المشتركة على تنمية الاقتصاديات الأفريقية.

ولا يعنى ذلك أننا ننكر ضرورة التعاون مع الدول المتقدمة، فهذا أمر لا مفر منه، فالدول الأفريقية عمومًا دول فى طور النمو وهى بحاجة إلى السلع الرأسمالية، وهذا ما يستلزم منها مزيداً من تصدير المواد الأولية ولكن يجب على الدول الأفريقية -باعتبار أنها تمر بمرحلة تاريخية واحدة - أن تعتمد قدر طاقتها على إمكانيات القارة أولاً.

### نتائج مؤتمر القمة الأفريقي الأول:

الواقع أن هذا المؤتمر التاريخي يعنى أن أفريقيا قد اكتشفت ذاتها، فلقد طرح هذا المؤتمر بجرأة كافية مشاكل القارة والتحديات التى تواجهها الشعوب الأفريقية عقب استقلالها، تلك المشاكل التى يعتبر الاستعمار المسئول الوحيد عن تواجدها.

وكانت هناك نتيجتان هامتان لهذا المؤتمر وهما:

١ - تضيق شقة التباين بين الكتل الأفريقية الثلاث التى تنتمى إليها الدول المشتركة فى المؤتمر، وهذه الكتل هى كتلة «دول الدار البيضاء» وكتلة دول «منروfia» وكتلة «برازفيل».

٢ - الاتفاق على بعض أسس التوحيد فى السياسة العامة والاقتصادية والثقافية كما نص عليها فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وفى ختام المؤتمر وافق الرؤساء على مشروعات القرارات التى تختص بالمسائل



الآتية:

أولاً: إزالة الإستعمار.

ثانياً: إنهاء التفرقة العنصرية، وهذا المشروع موجه ضد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: إنشاء لجنة للتعاون الفنى.

رابعاً: التعاون الاقتصادى بما فى ذلك احتمال إنشاء سوق أفريقية مشتركة.

خامساً: نزع السلاح ويستنكر هذا المشروع وجود القواعد العسكرية الأجنبية فى الأراضى الأفريقية وفى غيرها.

سادساً: إنشاء سكرتارية دائمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وقد عهد إلى أثيوبيا بأمر السكرتارية المؤقتة بالتعاون مع الجمهورية العربية وغانا ونيجيريا وأوغندا والنيجر والكونغو (برازفيل).

وفيما يلى نص الإعلان المشترك للميثاق الذى أصدره الرؤساء ويعتبر فى الوقت نفسه ميثاقاً لمنظمة الوحدة الأفريقية:

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعون فى مدينة «أديس أبابا» «بأثيوبيا» نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها.

ونذكر هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الأمنى المشروعة للشعوب الأفريقية، من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الإنسانى.

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأمانى شعوبنا من أجل تقوية أواصر أخوتنا وإيجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية.

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم إلى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الإنسانى، يجب إيجاد الظروف الملائمة للبقاء على الأمن والسلام.

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه  
بمشقة وصعوبة، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها وعلى محاربة الاستعمار  
الجديد بجميع صوره.

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا.

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان، وهما اللذان  
نؤكد تمسك مبادئنا بهما، يعتبران أساساً متيناً للتعاون الإيجابى والسلمى بين  
الدول.

وإننا نرغب فى توحيد جميع دول أفريقيا من أجل ضمان رفاهية ومستقبل  
شعوبنا ونعرب عن عزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بإنشاء وتقوية منظماتنا  
المشتركة.

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

### إنشاء المنظمة:

المادة الأولى: تعلن الأطراف العليا المتعاقدة على ضوء الميثاق الحالى عن قيام  
منظمة تعرف باسم «منظمة الوحدة الأفريقية» وتتكون هذه المنظمة من دول إفريقيا،  
ومن مدغشقر والجزر المجاورة.

### أغراض المنظمة:

#### المادة الثانية:

#### ١ - يكون للمنظمة الأغراض التالية:

- أ - تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية.
- ب - تنسيق وتعزيز تعاون المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة  
أفضل لشعوب أفريقيا.
- ج - الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها.
- د - القضاء على جميع صور الاستعمار فى قارة أفريقيا.
- هـ - تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة

والإعلان الدولى لحقوق الإنسان .

٢- ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ستقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياساتها العامة، وخاصة فى الميادين التالية:

أ - . التعاون السياسى والدبلوماسى .

ب - التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات .

ج - التعاون فى ميدانى التعليم والثقافة .

د - التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذية .

هـ - التعاون العلمى والفنى .

و - التعاون فى ميادين الأمن والدفاع .

المبادئ:

المادة الثالثة: تؤكد الدول الأعضاء وتعلن تمشيًا مع الأغراض المذكورة فى المادة الثانية، تمسكها بالمبادئ التالية:

١ - المساواة فى السيادة لجميع دول أفريقيا .

٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال .

٤ - تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التراضى أو التحكيم .

٥ - الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صورته، وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة .

٦ - تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية التابعة .

٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات .



## عضوية المنظمة:

المادة الرابعة: لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة، الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة.

## حقوق وواجبات الدول الأعضاء:

المادة الخامسة: تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية.

المادة السادسة: تتعهد الدول الأعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من الميثاق.

## المنظمات الفرعية:

المادة السابعة: تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بتحقيق أهدافها عن طريق المنظمات الأساسية التالية:

١ - مجلس رؤساء الدول والحكومات.

٢ - مجلس الوزراء.

٣ - السكرتارية العامة.

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

## مجلس رؤساء الدول والحكومات:

المادة الثامنة: مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة، ويخضع في عمله لما ورد في هذا الميثاق من نصوص، كما يناقش هذا المجلس الأمور ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويمكن للمجلس، بالإضافة إلى ذلك إعادة النظر في تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض أعمال أية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم إنشاؤها وفقاً للميثاق الحالي.

المادة التاسعة: يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام.

ويجتمع المجلس في دورة طارئة بناء على طلب أي عضو من الدول الأعضاء

على أن توافق على ذلك أغلبية الأعضاء.

## نظام التصويت:

### المادة العاشرة:

- ١- لكل عضو من الدول الأعضاء صوت واحد.
  - ٢- تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء.
  - ٣- القرارات الخاصة بإجراءات العمل فى المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الأغلبية البسيطة فى أصوات الدول الأعضاء الممثلة فى الاجتماعات والتى تشترك فى التصويت.
  - ٤- يشكل ثلثا الدول المشتركة فى المنظمة العدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات.
- المادة الحادية عشر: يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد إجراءاته الخاصة.

### مجلس الوزراء:

- المادة الثانية عشرة: يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول.
- ويجتمع مجلس الوزراء بما لا يقل عن مرتين فى السنة ويجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء.

- المادة الثالثة عشرة: يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوكل إليه بمسئولية الإعداد لمؤتمرات مجلس رؤساء الدول والحكومات، ويقوم بأية مهمة يحيلها عليه مجلس رؤساء الدول، كما يوكل إليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس.

- ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول أفريقيا وفقاً لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشيًا مع المادة الثانية من الميثاق.

## المادة الرابعة عشرة:

- ١ - يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد.
- ٢ - جميع القرارات تصدر بأغلبية بسيطة من مجلس الوزراء.
- ٣ - يكون العدد القانوني مستوفياً لأي اجتماع للمجلس بحضور ثلثي مجموع الأعضاء.

## المادة الخامسة عشرة: تكوين السكرتارية العامة.

المادة السادسة عشرة: يعين مجلس الرؤساء والحكومات سكرتيراً عاماً إدارياً للمنظمات ويقوم هذا السكرتير الإداري بتوجيه شئون السكرتارية.

السكرتير ومساعدته:

المادة السابعة عشرة: يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعداً أو أكثر لسكرتير عام المنظمة.

المادة الثامنة عشرة: تكون أعمال السكرتير العام ومساعديه وغيرهم من العاملين في السكرتارية وشروط خدمتهم خاضعة لما ورد في هذا الميثاق ووفق التنظيمات التي يقرها مجلس رؤساء الدول والحكومات.

## لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

المادة التاسعة عشرة: تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع خلافاتها القائمة بينها عن طريق الوسائل السلمية، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتحكيم يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات ويتضمن كيفية تشكيلها، وشروط العمل الخاصة بها. وينظر إلى هذا البروتوكول على أنه جزء لا يتجزأ من الميثاق.

## الهيئات المتخصصة:

المادة العشرون: يقيم مجلس رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يعتبر وجودها أمراً ضرورياً، ومن بينها:

- ١ - لجنة اقتصادية واجتماعية.



٢ - لجنة لشئون التعليم والثقافة.

٣ - لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية.

٤ - لجنة للدفاع.

٥ - لجنة للشئون العمالية والفنية والأبحاث.

المادة الحادية والعشرون: تتألف كل لجنة من اللجان المذكورة فى البند السابق من الوزراء المختصين أو من الوزراء الآخرين المفوضين الذين تقوم حكومات الدول الأعضاء بتعيينهم.

المادة الثانية والعشرون: يتم تحديد وظائف اللجان المتخصصة وفقاً لما جاء فى الميثاق الحالى ووفقاً للتنظيمات التى يقرها مجلس الوزراء.

ميزانية المنظمة:

المادة الثالثة والعشرون: يوافق مجلس الوزراء على ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية التى يقوم بأعدادها السكرتير العام.

ويتم توفير هذه الميزانية عن طريق اسهام كل دولة من الدول الأعضاء على حسب النسبة التى تسهم بها فى ميزانية الأمم المتحدة على ألا تزيد حصة أى دولة من الدول الأعضاء على ٢٠٪ من الميزانية السنوية للمنظمة، وتوافق الدول الأعضاء على دفع حصصها بانتظام.

التوقيع والتصديق:

المادة الرابعة والعشرون: الباب مفتوح أمام جميع دول أفريقيا وملجاش المستقلة ذات السيادة للانضمام إلى المنظمة.

التوقيع على هذا الميثاق:

تقوم الدول الموقعة على الميثاق بالتصديق على الانضمام إلى عضوية الميثاق وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول به لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق:

١- تودع المستندات الأصلية للميثاق، وهى التى يتم تحريرها باللغات الأفريقية أن أمكن أو بإحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية، وتعتبر جميعها مستندات لها

صفتها الرسمية وتودع لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإرسال نسخ معتمدة منها إلى جميع دول أفريقيا وملجاش المستقلة ذات السيادة.

٢- تودع مستندات التصديق لدى حكومة أثيوبيا التى تخطر بذلك جميع الدول الموقعة على الميثاق.

### العمل بالميثاق:

المادة الخامسة والعشرون: يبدأ سريان هذا الميثاق فور تسلم حكومة أثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثي الدول الموقعة وبأقصى سرعة ممكنة.

المادة السادسة والعشرون: يتم تسجيل هذا الميثاق -بعد التصديق اللازم عليه- لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

### تفسير الميثاق:

المادة السابعة والعشرون: أية مشكلة تثار حول تفسير الميثاق يتم اتخاذ قرار بشأنها ويوافق عليه بأغلبية ثلثي أصوات رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى المنظمة.

### الانضمام إلى المنظمة:

#### المادة الثامنة والعشرون:

١- يمكن لأية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت بعزمها على تأييدها هذا الميثاق أو الانضمام إلى عضويته.

٢- على السكرتير العام الإدارى عند وصول هذا الإخطار إرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء، ويتم تقرير انضمام هذه الدولة بأغلبية بسيطة من أصوات الدول الأعضاء ويتم إبلاغ قرار كل دولة من الدول الأعضاء إلى السكرتير العام الإدارى الذى يقوم بإبلاغ الدولة صاحبة الطلب بالقرار الذى اتخذته الدول الأعضاء وذلك عند ما يصله العدد المطلوب من الأصوات.

المادة التاسعة والعشرون: تكون اللغات الدائمة للمنظمة وجميع تنظيماتها هى اللغات الأفريقية والانجليزية والفرنسية.

المادة الثلاثون: يمكن للسكرتير العام الإدارى نيابة عن المنظمة قبول المنح والهبات والعطايا الأخرى التى تقدم للمنظمة على أن يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

المادة الحادية والثلاثون: يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى تمنح للعاملين فى السكرتارية داخل أراضى الدول الأعضاء.

وقف العضوية:

المادة الثانية والثلاثون: على أية دولة ترغب فى الغاء عضويتها تقديم اخطار مكتوب إلى السكرتير العام الإدارى وبعد مرور عام من تاريخ هذا الإخطار يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة لهذه الدولة التى لن تصبح عضواً فى المنظمة منذ ذلك التاريخ.

تعديل الميثاق:

المادة الثالثة والثلاثون: يمكن تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا تقدمت أية دولة من الدول الأعضاء بطلب مكتوب إلى السكرتير العام الإدارى.

ولا يعرض طلب الاقتراح بالتعديل للنظر فيه إلا بعد أن تحاط به جميع الدول الأعضاء فى الوقت المناسب، وبعد مرور عام على تقديمه، ولن يكون لهذا التعديل المقترح أى تأثير ما لم يوافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل.

وتأميناً على ذلك ، فإننا نحن رؤساء حكومات ودول أفريقيا وملجاش قد وقعنا على هذا الميثاق.

فعالية المنظمة:

لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً رئيسياً فى تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، فقد استطاعت أن تعيد توطيد الانسجام بين بوغندة وكينيا وبين تشاد وليبيا وآخرين.

والمجتمع الدولى قد عبر عن ثناء عظيم على الوحدة الأفريقية بالنسبة للدور الذى تلعبه فى صيانة السلم العالمى والأمن.



## منجزات فى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات:

تأكيداً للمبادئ والأهداف المنصوص عليها بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وإصراراً على الاستقلال الاقتصادى والتنمية لأفريقيا من خلال التعبئة الفعالة لمواردها، فإن رؤساء الدول وحكومات الأقطار الأفريقية قد تبنا الإعلان الأفريقى الخاص بالتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى الصادر بأديس أبابا بتاريخ ٢٣ مايو عام ١٩٧٣، وفى هذا الإعلان صيغت تطلعات منظمة الوحدة الأفريقية نحو تعبئة موارد القارة فى سبيل إنعاش التجارة بين الدول الأفريقية الذى يمكن أن يؤدى إلى تحول سريع فى الاقتصاديات القومية، بحيث يتم توجيهها من أجل رفع مستوى المعيشة لكل إنسان أفريقى.

وبفضل منظمة الوحدة الأفريقية فإن الأقطار الأفريقية قد باشرت تنسيق سياستها إزاء الهيئات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة الدولية لتنظيم مصالح الطبقة العاملة، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى، وبالتالي استطاعت المطالبة بتحسين شروط التجارة بالاشتراك الكامل فى وضع نظام للنقد الدولى.

إن السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية تحافظ على تعاون وثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقى، وغير ذلك من المؤسسات، وتعمل معهم بتلاحم فى وضع المقترحات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفى ميدان النقل والمواصلات تعمل منظمة الوحدة الأفريقية بالتضافر مع عدة مؤسسات إقليمية أخرى فى المشروعات الأفريقية القارية مثل مشروع المواصلات السلكية واللاسلكية لعموم أفريقيا، والطيران المدنى الأفريقى، والطريق العابر للقارة الأفريقية، والخطوط الجوية القارية الأفريقية، والسكك الحديدية القارية الأفريقية.

ومن أجل تشجيع التجارة فى القارة الأفريقية ككل، أقامت منظمة الوحدة الأفريقية معارض تجارية لعموم أفريقيا، ومثل هذه المعارض التجارية يمكن اعتبارها بحق، أدوات تنظيمية لأفريقيا من أجل تأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد.

## فى مبادىن التعللم والصحة والعلوم والثقافة:

فى أغسطس عام ١٩٦٩ أقامت منظمة الوحدة الأفريقية أول مهرجان ثقافى لعموم أفريقيا بالجزائر، وكان ذلك المهرجان دليلاً حاسماً على انتصار تضامن أفريقيا وإحساسهم بوحدة الهدف وانتصار الذاتية الأفريقية، وقد جرى تبني بيان ثقافى لعموم أفريقيا، وأول عرض جماعى للفنون الشعبية الأفريقية (الفلكلور) والرقص والموسيقى، وقد نظمت منظمة الوحدة الأفريقية بمقديشيو - الصومال فى أكتوبر عام ١٩٧٠، وقد حضر هذا المهرجان الفولكلورى العديد من الدارسين والفنانين من ذوى السمعة العالمية ومن أقطار الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية.

## الميثاق الثقافى:

تبني رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها العادية الثالثة والعشرون يوليو ١٩٨٦ الميثاق الثقافى لأفريقيا، وأهداف واغراض الميثاق هى:

- ١- تحرير الشعوب الأفريقية من الأوضاع المتردية الغالبة على الجوانب الاجتماعية والثقافية التى من شأنها أن تعوق تقدمهم، وبانتالى تجديد وصيانة النزعة الإحساسية والإرادة الفعالة فى اتجاه التقدم نحو التنمية.
- ٢- إحياء واستعادة وصيانة التراث الثقافى الأفريقى.
- ٣- التأكيد والإصرار على المحافظة على كرامة الإنسان الأفريقى والجذور الشعبية لثقافته.
- ٤- مكافحة واستئصال جميع أشكال العزل والكبت الثقافى والقهر بأى مكان فى أفريقيا وخصوصا فى الأقطار التى مازالت تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية بما فى ذلك التفرقة العنصرية.
- ٥- تشجيع التعاون الثقافى بين الدول الأعضاء مع التطلع إلى تقوية الوحدة الأفريقية.
- ٦- تشجيع التعاون الثقافى الدولى من أجل تفاهم أفضل بين شعوب العالم ومن بينهم أفريقيا التى سوف تقدم مساهمتها الأصيلة والمتجاوبة مع الثقافة

٧- تنشيط المعرفة العلمية والتكنولوجية على النطاق الشعبى فى كل قطر، وهذا شرط ضرورى للسيطرة على الطبيعة.

٨- تنمية كافة القيم الدينامكية (الحافزة للنهوض) فى التراث الثقافى الأفريقى ونبد أى شئ يشكل عائقا للتقدم.

إن منظمة الوحدة الأفريقية من خلال مكاتبها الإقليمية وبواسطة لجنة الأبحاث العلمية والفنية تأخذ على عاتقها مهمة تشجيع التعاون العلمى الفنى بين الدول الأعضاء، وهذه المجالات من التعاون تشمل الزراعة، صيد الأسماك ، والأبحاث فى علوم الأحياء، والصناعة والتقنية، وتدريب العاملين فى المهارات المتوسطة، وتشجيع تبادل خبراء الأبحاث من ذوى المستويات العليا.

وهناك المكاتب الإقليمية الخاصة بالمنظمة والملحقة بلجنة الأبحاث العلمية والفنية تباشر العمل فى حل مشكلات صحة الحيوان (لليطرة) والمسائل المتعلقة بسلامة التربة ونمو النبات وهى منتشرة بمختلف أنحاء أفريقيا.

### العمل فى سبيل اللاجئين الأفريقيين:

وهناك مكتب من أجل إيواء وتعليم اللاجئين الأفريقيين ظل يدار بمقر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية منذ سنة ١٩٦٨ ، وعليه فإن جموعا غفيرة من اللاجئين الأفريقيين قد أمكن إتاحة فرص التعليم والعمل أمامهم وجرى تبنى رؤساء دول المنظمة فى سبتمبر ١٩٦٩ للميثاق الذى ينص على ضوابط عن بعض جوانبه لحل مشكلات اللاجئين بأفريقيا وبموجب نصوص هذا الميثاق قد تم الاعتراف بوضع اللاجئين وحقهم فى اللجوء لدى جميع الدول الأفريقية المستقلة.

ومنذ تكوين منظمة الوحدة الأفريقية تتعقد دورة عادية للاجتماعات العامة لرؤساء الدول والحكومات كل عام دون استثناء وكان أهمها الدورة التاسعة والعشرون التى عقدت فى القاهرة فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٩٣ واحتفل فيها بالذكرى الثلاثون لتأسيس المنظمة، كما تم انتخاب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للمنظمة لهذه الدورة وبذلك يكون قد رأس المنظمة مرتين خلال خمسة أعوام. . . وفيما يلى موجز عن هذه الدورة لأهميتها:



## الدورة التاسعة والعشرون للمنظمة:

فى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٩٣ عقدت الدورة التاسعة والعشرون للمنظمة فى القاهرة، حيث انتخب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسا للدورة وقد احتفلت المنظمة بالعيد الثلاثين لإنشائها فى القاهرة التى شهدت أول قمة أفريقية، وقد أعلن الأمين العام للمنظمة نص اعلان القاهرة ١٩٩٣ .

ويتضمن الاعلان الإشادة بالدور التاريخى للأباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية لقيادتهم مسيرة النضال وتصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية، وركز الاعلان على مواجهة التحديات المطروحة على الساحة الأفريقية عن طريق استراتيجية واضحة الأهداف والمسارات والتمسك بالوحدة الأفريقية الشاملة بين شعوب ودول القارة بمختلف مناطقها وتنوع ثقافتها.

وحدد الاعلان قضايا الأمن والتعاون والتنمية والتكامل الاقتصادى والاكتفاء الذاتى والتنمية الشاملة وحقوق الإنسان باعتبارها أهم القضايا التى تواجه الشعوب الأفريقية الآن .

وينص إعلان القاهرة على أن الأمن والاستقرار لدول القارة كانا ومازالا لهما الأولوية على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى لضرورتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأكد أن استمرار النزاعات بالقارة يؤثر عكسيا على الأمن والاستقرار وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا كان حل النزاعات ضرورة عن طريق انشاء آلية لحل النزاعات داخل القارة .

### نص اعلان القاهرة :

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية:

«إذ نحتفل بالعيد الثلاثين لإنشاء المنظمة نستذكر بكل فخر واحترام الدور التاريخى للأباء المؤسسين للمنظمة والحكمة والرؤية الصادقة التى اتصفوا بها والميراث والتاريخ الذى شيدوه .

لقد قادوا الانجاز التاريخى الذى حققته حركات التحرير الأفريقية، ومسيرة

تصفية الاستعمار والنضال ضد التفرقة العنصرية، كما أقاموا منظمة الوحدة الأفريقية تأسيساً على تكامل التنوع الثقافي واللغوي والديني والقومي لشعوب القارة في إطار التفاعل الحضاري والوحدة المؤسسية وهذا ميراث ضخم ومستمر نتزود منه في مسيرتنا نحو المستقبل فاليهم جميعاً نقدم العرفان والاقرار بالفضل، كما نعرب عن التحية والتقدير لشعوب أفريقيا كافة ومناضليها الابطال الذين قدموا التضحيات والجهود في معارك الحرية والمساواة.. ومعارك البناء والتنمية.

إن الاحتفال بالعيد الثلاثين هو مناسبة لإستذكار الماضي بتجاربه واستشراف المستقبل بآماله بنظرة ملؤها العزم والتفاؤل والتطلع إلى يوم يجتمع فيه قادة أفريقيا بعد عشرين عاماً قادمة للاحتفال بالعيد الخمسين للمنظمة.

إن النظرة الإيجابية للمستقبل تتطلب استثمار سجل العمل الأفريقي من الإنجازات والإيجابيات التي حققتها المنظمة والسلبيات والعثرات التي واجهتها، إننا نؤكد العزم والإرادة المشتركة في مواجهة التحديات التي لا تزال تواجهنا، لقد سجلنا الإنجازات والإيجابيات وحددنا العقبات والتحديات في قراراتنا الصادرة عن اجتماعاتنا المتتالية. وكلها وثائق تفصح عن تفكيرنا المتواصل في قضايا الاستقلال والأمن، والتعاون والتنمية والتكامل الاقتصادي وفي الدعوة إلى الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي في مجالات التنمية الشاملة وفي الالتزام بحقوق الإنسان والشعوب بالقارة الأفريقية وفي هذا المجال لا يمكن أن نغفل عن النشاط والإسهام الخصب الذي قام به الحكماء والمفكرون والمنظمات والمؤسسات المتنوعة في القارة الأفريقية، فقد قدموا خلاصة الفكر والرأي في قضايا الأمن والاستقرار والديمقراطية والسلام، وهو اسهام سوف تعتر به الاجيال.

وإنه على الرغم من التغييرات الجوهرية التي حدثت في اوضاع العالم منذ بدايات مرحلة الاستقلال الأفريقي عامة، ومنذ انتهاء الحرب الباردة خاصة إلا أن معادلة التكامل بين التنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار تظل صالحة للتطبيق في السنوات القادمة.

### بيان المجموعة الاقتصادية:

«لقد اتفقنا على الإطار الأفريقي الجامع، حين وقعنا على معاهدة تأسيس

الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى اجتماع ابوجا ١٩٩١ ، وهذا الإطار يجمع المبادئ والأهداف لتفضيل ولتطبيق المعادلة الأفريقية فى السنوات القادمة، كما أنه يحدد المسارات للتعاون والتنسيق والتبادل بين مستويات العمل الأفريقى .

وإن الاقرار والالتزام بصلاحية وصحة المعادلة الأفريقية فى التنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار، لن يمنع منظمة الوحدة الأفريقية للمؤسسات والمنظمات الأفريقية ذات الاهتمام والاختصاص من المتابعة والدراسة لخطوات التطوير والتطبيق، حيث إن نصوص المعاهدة وصياغة البروتوكولات تتيح الإمكانيات للتحرك وللتكيف وللتواءم على مستوى ترتيب الأولويات وتفاصيل الاسبقيات .

### علامات التغيير فى القارة:

إن النظرة على القارة فى العيد الثلاثين هى استشراف للمستقبل القادم مع ميلاد القرن الحادى والعشرين فى حياة الشعوب والدول الأفريقية، وما يحمله من علامات التغيير الواسع والعميق على مستوى الفكر والنظم والتكنولوجيا والتقدم العلمى والاتصالات .

ولهذا نحن نؤكد ما سبق أن اعلناه ونلتزم به ونعمل من أجله وهو تأكيد مبادئ وقيم المشاركة السياسية الشعبية المتنوعة فى مؤسسات وعمليات الحكم والتنمية ومن التوجه الصادق لتحقيق مزيد من التحول الديمقراطى ودعم المؤسسات الديمقراطية فى بلادنا، ومن حماية حقوق الإنسان واحترام حكم القانون، وتحقيق مستويات عالية من الاستقامة والمساءلة بالنسبة لجميع من يتولون المناصب العامة، وفتح المجالات للمشاركة السياسية خاصة للمرأة والشباب .

### أهداف مشروعة

إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يؤكد أن الحرية والعدالة والكرامة هى أهداف اساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية، كما تنص على ذلك الاعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والإعلان الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، ولهذا نحن نلتزم بمزيد من التعزيز للحقوق والحريات، وبناء ودعم القيم والمثل والمؤسسات الديمقراطية فى دولنا .



إن تحقيق الأهداف المقررة في ميادين التنمية والتكامل، وتطوير التحول الديمقراطي ودعم المؤسسات الديمقراطية يقوم على قاعدة محورية هي ديمومة الأمن والاستقرار ليس فقط على المستوى الوطنى الداخلى وإنما أيضاً على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول الأفريقية، وعلى مستوى علاقاتنا الخارجية تجاه الدول والمنظمات والتيارات الأجنبية.

### الأمن والاستقرار:

إن الأمن والاستقرار كان وما زال يحظى فى تفكيرنا واهتماماتنا بأولوية أولى على المستوى الوطنى الإقليمى والقارى فهو البيئة الصالحة بالمعنى السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى لتحقيق أهداف التنمية والتكامل، وتحقيق تطلعات الحكومات والشعوب وهو الضمان لجعل القارة الأفريقية منطقة سلام الشامل وأمان، خالية من أسلحة الدمار الشامل ومتحررة من التهديدات والضغط.

لقد توصلنا إلى الاتفاق فى اجتماعنا فى داكار عام ١٩٩٢ على أن استمرار النزاعات المتنوعة فى القارة الأفريقية، تترتب عليه أثار عكسية على الأمن والاستقرار وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكدنا العزم على العمل معاً ومن أجل حل كافة النزاعات فى القارة حلاً سلمياً وأكدنا أن الحاجة الأفريقية العاجلة هى فى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ووفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة، ولذلك اعتمدنا مبدأ انشاء آلية لمنع وإدارة وحل المنازعات فى أفريقيا فى إطار المنظمة، وطلبنا من الأمين العام ومجلس الوزراء أعداد الدراسات والتوصيات اللازمة فى شأن الآلية.

### جدول أعمال القمة:

وقد ضم جدول أعمال القمة التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذى بدأ أعماله فى القاهرة صباح ١٥/٦/١٩٩٣ البنود التالية:

١- الوضع فى الجنوب الأفريقى والتطورات الأخيرة هناك بالإضافة إلى الوضع فى أنجولا ورواندا وموزمبيق وليبيريا.

٢- الوضع فى الصومال والتدهور الخطير الذى حدث هناك وما شهدته من اشتباك

- بين قوات الأمم المتحدة وبعض الفصائل الصومالية..
- ٣- تقرير عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس).
- ٤- مشروع انشاء آلية لفض وحل النزاعات داخل القارة وتسوية إدارة النزاعات بين الدول الأفريقية.
- ٥- الوضع فى الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.
- ٦- بحث استكمال انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وما تم من إجراءات لتشكيلها حتى الآن حيث بلغ عدد الدول التى صدقت عليها حتى الآن ٣١ دولة وبقيت ٤ دول لإستكمال النصاب القانونى اللازم لإنشائها.
- ٧- بحث موضوع المديونية الأفريقية التى بلغت ٢٨٨ مليار دولار.
- ٨- بحث التقرير الخاص بحقوق الإنسان (الشعوب الأفريقية).
- ٩- بحث الوضع المالى للمنظمة حيث بلغت متأخرات الأعضاء ٦٢ مليون دولار.
- ١٠- اعتماد القرارات الصادرة عن الدورة ٥٨ للمجلس الوزارى.
- ١١- اعتماد تقرير الأمين العام حول اعادة النظر فى منهج صفة المراقب فى المنظمة.
- ١٢- انتخاب أربعة أعضاء للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان حيث تقدم للترشيح سبعة أعضاء.
- ١٣- بحث المقترحات وما يستجد من أعمال.
- ١٤- انتخاب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورة جديدة علما أن أكثر من أربعين دولة قد زكت اعادة انتخاب سالم أحمد سالم الأمين العام الحالى.
- ١٥- انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للمنظمة.
- وقد استمرت اجتماعات القمة ثلاثة أيام..
- وفى ختام أعمال القمة الأفريقية التاسعة والعشرين برئاسة الرئيس حسنى مبارك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية اصدر الزعماء والقادة الأفارقة قرارات القمة التى

تتعلق بمختلف مجالات التعاون والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية . وكلف القادة الأمين العام للمنظمة سالم أحمد سالم متابعة تنفيذ القرارات، وفوض قادة أفريقيا الرئيس مبارك فى طرح مشكلة الديون الأفريقية على البلدان المتقدمة من أجل التوصل إلى نتائج ايجابية بشأن معالجة المشكلة .

كما أيد القادة اقتراح الرئيس مبارك باعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

كما صدق الرؤساء على توصيات المجلس الوزارى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كما أكد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التزامهم بتنفيذ اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وطالب مؤتمر القمة المجتمع الدولى بتقديم العون والمساعدة لجهود تأسيس الجماعة وأعرب المؤتمر فى قرار حول وضع المديونية الأفريقية عن قلقه العميق ازاء تفاقم الديون الخارجية للدول الأفريقية والأعباء الناجمة عن خدمات هذه الديون .

ودعا المؤتمر الدول الدائنة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى اتخاذ إجراءات اضافية بهدف تخفيض حجم الديون الأفريقية .

وحول انشاء آلية لفض وإدارة وتسوية المنازعات فى أفريقيا . أكد مؤتمر القمة فى إعلان خاص بهذا الشأن ضرورة إنشاء مثل هذه الآلية كخطوة لإدخال فعالية مؤسسية جديدة فى عمليات معالجة النزاعات فى أفريقيا تسمح باتخاذ إجراءات سريعة لمنع وتسوية النزاعات أينما وحيثما تقع .

وطالب أن تتعاون منظمة الوحدة الأفريقية وتعمل بصورة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة ليس فقط فيما يتعلق بقضايا صنع السلام بل أيضا فى القضايا المرتبطة بحفظ السلام، وقد أبدى السودان وأريتريا تحفظات بشأن هذه المسألة .

ناميبيا: وبالنسبة لناميبيا أكد القرار أن خليج والقيس والجزر الساحلية تشكل جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا وحث على سرعة اعادة توحيد هذه المناطق مع ناميبيا وفقاً



للقرار رقم ٤٣٢ الصادر عام ١٩٧٨ عن مجلس الأمن.

وأكد القادة رفضهم الحاسم لمحاولات نظام جنوب أفريقيا الرامية إلى ربط المفاوضات الخاصة بخليج «والقيس» والجزر الساحلية بالمحادثات السياسية والدستورية الداخلية في جنوب أفريقيا.

ليبيريا: أكد قرار الزعماء الخاص بالوضع في ليبيريا أن استمرار النزاع في ليبيريا يهدد السلام والاستقرار في القارة ، وخاصة في إقليم غرب أفريقيا. وأعربوا عن أسفهم ازاء رفض تشارلز تيلور والجبهة الوطنية لليبيريا احترام أو تنفيذ اتفاقية ياموسوكرو الرابعة الأمر الذي لا يزال يعرقل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وأدان قرار القادة انتهاك الجبهة الوطنية لليبيريا لوقف إطلاق النار.

رواندا: وحول عملية السلام في رواندا هنا القادة الأطراف الرواندية للتقدم في المفاوضات وأعرب القرار الخاص في هذا الشأن عن الأمل في أن يتوج هذا التقدم بإبرام اتفاق سلام دائم.

ودعا القرار الأعضاء إلى تلبية نداء الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل توفير موارد مادية ومالية لدعم عمليات فريق المراقبين العسكريين المحايدین بعد زيادتها في رواندا.

كما وجه القادة في القرار نداءً إلى البلدان المانحة للمساعدات للإسراع بحيث توفر دعم مالي وإداري إضافي لجهود منظمة الوحدة الأفريقية في رواندا.

### التعاون العربي الأفريقي:

ودعا قرار القمة في هذا الشأن إلى تشجيع المؤسسات الأفريقية والعربية العاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والرياضية على الاتصال ببعضها البعض لوضع تصور لأحسن السبل الكفيلة بالتنسيق والتعاون ووضع برامج مشتركة تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

كما دعا القطاع الخاص إلى المشاركة بصورة نشيطة في إعطاء دفعة إلى الأمام للتعاون العربي الأفريقي وبصفة خاصة في مجالي التجارة والاستثمار.

وطالب القرار أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية وأمين عام الجامعة العربية إلى إجراء مشاورات بهدف عقد اجتماع للجنة الدائمة المشتركة في أسرع وقت ممكن لتشغيل المعهد الثقافي وإنشاء المؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار.

### القضية الفلسطينية:

ادان القرار كافة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية والعقوبات الجماعية. كما أدان رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ مخالفة بذلك المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، مما يستدعى تطبيق الفصل السابع من الميثاق على إسرائيل لرفضها تنفيذ هذا القرار وباقي القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وأعرب القادة عن قلقهم الشديد لتباطؤ أعمال مؤتمر السلام نتيجة للعراقيل التي تضعها إسرائيل وأكدوا أن نجاح هذا المؤتمر لا بد أن يركز على تحقيق الشرعية الدولية.

ودعا ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل وأن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطيني في السيادة على الأرض والمياه والمصادر المختلفة والشئون السياسية والاقتصادية كافة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ .

كما أكدت القمة حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في المشاركة الكاملة والعلنية في عملية السلام.

وناشدت القمة الولايات المتحدة استئناف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار هذه الخطوة تساعد على تحقيق الحل العادل والشامل على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

### الوضع في الشرق الأوسط:

وأكد القرار الصادر في هذا الصدد موقف الحكومة اللبنانية الراض للسياسة الإسرائيلية التي تحاول جعل الأراضي اللبنانية مكاناً لطرد الفلسطينيين من ديارهم.

وجدد القرار تأييد الاقتراح الذي تقدم به الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، وأدان إسرائيل لرفضها

الامتناع عن إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الأسلحة.

كما طالب القرار مرة أخرى راعى مؤتمر السلام بتوجيه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للمشاركة في مؤتمر السلام.

### حقوق الإنسان:

أكد القرار الخاص بضرورة تعزيز وتكثيف هذه الجهود بغية تطبيق أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بما يحقق أغراضها ومساندة العمل الذي تنهض به اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا وحمايتها ولا سيما جهودها الرامية إلى تطبيق إجراءات وأحكام الميثاق تطبيقاً صارماً.

وحث القرار الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، على المبادرة إلى ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

كما دعا الدول الموقعة على الميثاق التي لم تقدم تقاريرها الدورية إلى اللجنة على أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن وأن تذكر المشاكل التي تصادفها في هذا الشأن.

### مسألة جزر مايوت:

وأكد قرار القمة تضامنه مع شعب جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية في عزمه على استعادة وحدته السياسية والذود عن سلامته الإقليمية، ووجه نداء إلى الحكومة الفرنسية لكي تستجيب لمطالب الحكومة القمرية المشروعة أعمالاً لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

### القرارات الاقتصادية:

#### إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية:

أعلن قرار القادة الأفارقة التزامه بمعاهدة أبوجا. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذها مع المراعاة اللازمة لخيارات أفريقيا وكفالة توافق التدابير المقترحة مع المعاهدة. وطلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاستمرار في تقديم



الدعم المالى للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تنفيذ المعاهدة.

### المديونية:

أعرب قرار القادة عن قلقه البالغ ازاء تزايد مديونية أفريقيا الخارجية وعن زيادة خدمة الدين والتدهور المطرد للوضع الاجتماعى والاقتصادى فى أفريقيا.

وفوض الزعماء الرئيس مبارك فى طرح مشكلة الديون الأفريقية على البلدان المتقدمة وبخاصة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى أثناء اجتماعها القادم فى يوليو ١٩٩٣ فى طوكيو بهدف اتخاذ مبادرات جديدة للبحث عن أكثر الحلول فعالية لمشاكل ديون أفريقيا الخارجية.

كما دعت القمة برنامج الأمم المتحدة الانمائى إلى العمل فى تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى، وعلى أن تساهم هذه المبادرات أيضاً فى تدعيم التعاون الاقتصادى الإقليمى.

ودعا قرار القمة فى هذا الصدد جميع الدول الأعضاء فى البنك إلى بذل كل ما فى وسعها من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبخاصة فيما يتصل بسداد قروضها لدى البنك على نحو كامل، وفى أقرب وقت ممكن، كما دعا السلطات المالية فى الدول الأعضاء إلى إيلاء أولوية قصوى للبنك الأفريقى للتنمية حينما يتصل الأمر بتخصيص موارد لتسوية التزاماتها الدولية.

### الوضع فى البلدان الأقل نمواً:

أعرب الرؤساء فى قرارهم عن تقديرهم لأمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاهتمامه بأقل البلدان نمواً ودعوا إلى تقديم مزيد من الدعم لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى نشاطها المتصل بأقل البلدان نمواً وكذلك المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البونيدو، الاونكتاد، الغرفة التجارية الدولية، كل عليها أن تشارك بصورة نشطة فى شتى التظاهرات المتعلقة بمحفلى التعاون.

كما دعا الرؤساء الأفارقة إلى عقد اجتماع للوزراء الأفريقيين المسئولين عن شئون البيئة فى أقرب وقت ممكن قبل الدورة الثالثة للجنة التفاوض الدولية المقرر

عقدتها فى نيو يورك فى يناير سنة ١٩٩٤ بهدف بحث نتائج وتوصيات الاجتماع الحكومى للخبراء واعتماد موقف أفريقى موحد فى إطار المفاوضات.

### القرارات الاجتماعية:

طلبت القمة الأفريقية من جميع الدول الأعضاء التى لم تصدق بعد على اتفاق حقوق الطفل والميثاق الأفريقى لحقوق ورفاهية الطفل ، إلى أن تفعل ذلك فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥ كما طالبت الدول الأعضاء التى صدقت على الاتفاق والميثاق الأفريقى باتخاذ الخطوات اللازمة لتكييف قوانينها وممارساتها الوطنية مع أحكام الاتفاق والميثاق الأفريقى وأيد القرار الاقتراح الذى يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان عام ١٩٩٤ «عام الرياضة والروح الأوليمبية» احتفالاً بالعيد المئوى لتأسيس اللجنة الأوليمبية الدولية.

وتضمنت قرارات القمة تنشيط صندوق المساعدات الطارئة وتعبئة الموارد لتحقيق أهداف استراتيجية الأغذية والتغذية ودعم حملة أفريقيا لمكافحة الإيدز ودعوة الأمين العام إلى مواصلة الأنشطة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار التى لحقت بأفريقيا نتيجة تجارة الرقيق والاستغلال الاستعمارى ووجه القرار نداء إلى جميع الدول الأعضاء وكافة الجاليات الأفريقية فى المهجر والجامعات، ووسائل الإعلام، لتعميم نتائج مؤتمر أبوجا فى أبريل الماضى الخاص بهذا الموضوع والعمل على تنفيذ قراراته.

ولما كانت الدورة الثلاثون للمنظمة تعتبر حاسمة فى تاريخها فأننى رأيت أنه من المهم عرض الخطاب التاريخى الذى القاه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى إفتتاح هذه الدورة لأنه يتعرض لحاضر المنظمة ومستقبلها والتحديات التى تواجهها.

## خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية

فى الثالث عشر من شهر يونيو عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس حسنى مبارك أن حل مشاكل القارة الأفريقية يظل فى يد ابنائها فهم المسئولون عن صنع السلام والحفاظ عليه قبل أن يكون مسئولية غيرهم.

وأشار الرئيس مبارك فى هذا الصدد إلى إقامة آلية فض المنازعات فى القارة فى العام الماضى ودعا إلى ضرورة الاهتمام بالدبلوماسية الوقائية وبإنشاء جهاز انذار مبكر يتوقع النزاعات قبل تحولها إلى صدامات عسكرية.

وقال الرئيس مبارك فى كلمته بالجلسة الافتتاحية للدورة الثلاثين لمؤتمر القمة الأفريقى إنه توقيع الدول الأفريقية على اتفاقية الجماعة الاقتصادية يتطلب انعكاساً إيجابياً على التعاون بين الجنوب والشمال والعمل على تنمية ثروات القارة.

ورحب الرئيس مبارك فى كلمته بانضمام جنوب أفريقيا برئاسة نيلسون مانديلا إلى مصاف الدول المستقلة المتحررة.

وأكد الرئيس مبارك أهمية مواجهة المشاكل الملحة فى القارة ومنها قضية الصومال والموقف فى رواندا وبوروندى.

وحيا الرئيس مبارك فى كلمته مساندة الدول الأفريقية للقضايا العربية العادلة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.. معرباً عن أمله فى استمرار المفاوضات العربية - الإسرائيلية للوصول إلى السلام الشامل والعادل لكل شعوب الشرق الأوسط.

وفيما يلى نص كلمة الرئيس مبارك:

الأخ الرئيس زين العابدين بن على.. الإخوة رؤساء الدول والحكومات.. السادة رؤساء الوفود.

السيد أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية.. الإخوة والأخوات..

اسمحوا لى أن أعبر لكم عن أصدق مشاعر الأخوة والمودة وأن أعرب عن سعادتى بلقائكم مرة أخرى فى إطار سعينا المشترك لتحقيق آمال شعوبنا الأفريقية



المناضلة فى تعميق اواصر الوحدة والتضامن فيما بينها. . وفى خدمة أهدافها المشروعة وغاياتها السامية على طريق التنمية والرقى والتقدم.

ويسرنى فى هذه المناسبة السعيدة مناسبة افتتاح القمة الأفريقية الثلاثين أن أعرب عن خالص التقدير والعرفان لشعب تونس الشقيق وقائده زين العابدين بن على لما لقيناه من مظاهر الحفاوة والتكريم ولهذا الحرص الواضح على توفير كافة المتطلبات اللازمة لإنجاح هذا المؤتمر.

كما يسعدنى أن أعرب عن الثقة الكاملة فى أن قدرة وحكمة الرئيس زين العابدين بن على سوف تقودان المنظمة فى قماتها الثلاثين نحو المزيد من الإنجاز والعمل.

### الإخوة والأخوات...

انها لحظة من أعظم اللحظات فى تاريخ أفريقيا وتاريخ المنظمة التى نشهد فيها انضمام دولة جنوب أفريقيا الجديدة بزعامة الأخ العزيز الرئيس نيلسون مانديلا إلى مصاف الدول المستقلة المتحررة التى تضطلع بدورها فى دفع المسيرة الأفريقية الواحدة.

لم يكن شعب جنوب أفريقيا غائبا عنا وعن منظمة الوحدة الأفريقية. . وانما كان حاضرا ومشاركا لنا على الدوام بكفاحه البطولى ونضاله المجيد الذى سجل به صفحة ناصعه فى تاريخ البشرية وعزز ثقة الإنسان فى انتصار الحق والخير والعدل على قوى الشر والظلام والقهر.

واسمحوا لى أن أحيى الأخ الرئيس نيلسون مانديلا وأن أتقدم له بالتهنئة على الثقة الكبيرة التى حظى بها من أبناء وطنه، وقيام أول حكومة غير عنصرية تعبر عن توافق إرادة الشعب كله دون تمييز. .

ونحن إذ نتمنى لهذه التجربة التاريخية فى التحول الديمقراطى كل نجاح وازدهار لنأمل أن تصبح نموذجا يحتذى ليس فقط على صعيد القارة الأفريقية بل على امتداد القارات الأخرى، حيثما تكون الحاجة ماسة إلى التعايش والحوار ونبذ العنف والارتفاع فوق الاحقاد وروح التناقض والعداء.

إن مرحلة إعادة البناء كانت ومستظل دوما اشق وأصعب من مرحلة الثورة

والتغيير فهى تحتاج إلى الاستقرار والأمان وإلى تضافر الجهود الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفى مقدمتها اعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى .

وشعوب أفريقيا التى وقفت متضامنة ويذا واحدة مع شعب جنوب أفريقيا فى مسيرة نضاله عازمة على الحفاظ على هذا التضامن فى مرحلة اعادة البناء تعزيزاً لقدرة هذا الشعب الشقيق على الاضطلاع باعبائه فى هذا الجزء الاستراتيجى الهام من قارتنا المجيدة .

### الإخوة والأخوات...

منذ لقائنا الأخير فى قمة القاهرة فى يونيو الماضى مضى عام حمل فى طياته ومضات أمل فى غد أفضل وزخر فى صفحاته بجهد متواصل من قادة المنظمة وشعوبها للتصدي للمشكلات العديدة التى تواجه شعوبنا وتستنزف قدراً كبيراً من طاقتها وجهدها .

ومن المؤسف والمؤلم أن كثيراً من هذه المشاكل قد صنعت بأيدي أبناء القارة انفسهم . . . لذلك فإن الخلاص من شرور هذه المشاكل التى تنتج الحرب والدمار فى أجزاء عديدة من القارة يظل فى أيدينا نحن . . لا فى أيدي غيرنا ويكون صنع السلام والحفاظ عليه مسئوليتنا نحن قبل أن يكون مسئولية غيرنا من المنظمات الدولية أو القوى الخارجية .

وعلى طريق الدبلوماسية الوقائية لدرء الأخطار واستباق الأزمات وتسوية النزاعات خطت منظمنا خطوة فسيحة وهامة وتسجل فى قائمة ايجابيات منجزاتها خلال العام المنصرم وقد تحققت هذه الخطوة الرائدة حين اتفق القادة والزعماء الأفارقة فى قمة القاهرة فى يونيو الماضى على انشاء الجهاز المركزى لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات .

وتلا ذلك اجتماع عقد فى القاهرة فى نوفمبر الماضى على مستوى الرؤساء انتهى بوضع الأسس وتحديد الإطار اللازم لعمل هذه الآلية من خلال جهازها المركزى .

توجت المنظمة هذا الإنجاز الكبير فى خطوة هامة أخرى اتخذتها حين قررت انشاء صندوق السلام لتمويل أنشطة الآلية بما يمكنها من البدء فى التصدى بفاعلية

لعدد من المشاكل الأفريقية وبما يضيف على المنظمة كلها مصداقية هي بحاجة إليها  
ازاء الاتجاه الدولى المتعاظم إلى تسوية المنازعات من خلال المؤسسات الإقليمية قبل  
اللجوء إلى قوى خارجية وتجنبنا وصول الصراعات إلى أبعاد دولية قد تزيد الأمور  
تعقيدا.

وعلى درب استباق الأزمات واحتواء مقدمات الصراع عقدت القمة الأفريقية  
المصغرة فى هراى عاصمة زيمبابوى الشقيقة فى مارس من هذا العام فكانت تجربة  
ناجحة لمناقشات مستفيضة ومنصفة للأوضاع فى جنوب أفريقيا عشية إجراء  
الانتخابات تمهيداً لميلاد الدولة الجديدة.

وفى هذا السياق ومن واقع التجارب والأحداث فأنى ادعو وأنا أسلم رئاسة  
المنظمة إلى إبداء اهتمام كبير فى الفترة المقبلة بالدبلوماسية الوقائية وبإنشاء جهاز  
انذار مبكر يتوقع النزاعات قبل تحولها إلى صدامات عسكرية وأن تعمل الأمانة  
العامة للمنظمة على توفير قاعدة بيانات لحالات النزاع الحالية والمتوقعة فى القارة.

ونحن اليوم إذا ننظر إلى هذا الانجاز التاريخى يجب ألا ننسى أن حكمة  
الرؤساء ويقظة الشعب الأفريقى واستجابة كافة القوى للدعوة التى انطلقت لبند  
العنف والحفاظ على وحدة جنوب أفريقيا قد تمخضت عن النداء الذى وجهته باسم  
المنظمة إلى عدد من رؤساء الدول والحكومات فى العواصم الغربية الكبرى... مما  
اسهم دون شك فى تمكين المنظمة من أن تجنب شعب جنوب أفريقيا المزيد من  
العنف والصدام وأن تحفظ للبلاد وحدتها وتكامل عناصرها.

### الإخوة والأخوات...

إذا كانت قارتنا الأفريقية قد خطت هاتين الخطوتين الكبيرتين اللتين تعدان من  
أبرز دلائل الحكمة والواقعية السياسية سواء فى تحقيق الوفاق الوطنى من خلال  
الخيار الديمقراطى فى جنوب القارة. أم فى الإجماع على إقامة تنظيم محكم  
وجهاز لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية فان منطقتنا قد خطت كذلك خطوة ثالثة  
جسورة من منطلق الإدراك والفهم الصحيح للحقائق الاقتصادية الجديدة للعالم  
المعاصر.

استشعرت منظمنا أن ظاهرة التجمع والتكتل والاعتماد المتبادل هى التى تسود



العلاقات الاقتصادية فيما بين دول الشمال، سواء في أوروبا أو في أمريكا الشمالية أم في أقصى الشرق في آسيا.

استشعرت منظمتنا الآثار بعيدة المدى التي تنعكس على علاقاتها مع دول الشمال وعلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية من هذا المنطلق واستلهاها للوعى بضرورات التكافل بين الشمال والجنوب.

لقد خاطبت باسمكم في أعقاب قمتنا السابقة مباشرة قادة الدول الصناعية الكبرى بمناسبة انعقاد قمة طوكيو في يوليو الماضي شارحا طبيعة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا وطارحا مطالبنا العادلة والواقعية خاصة تخفيف الأعباء الثقيلة للديون التي تتحملها دولنا وذلك في إطار علاقة قوامها الحوار البناء والفهم المشترك بين دول الشمال والجنوب.

وفي نفس الاطار استجاب الاخوة الرؤساء في أفريقيا استجابة رائعة ليس فقط للضرورات التي يملها الواقع الاقتصادي الدولي بل أيضا لرغبة تلقائية صادقة من دول القارة وشعوبها حين بادروا بالتصديق تباعاً على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لأفريقيا وبذلك اكتمل النصاب القانوني اللازم لدخول هذه الاتفاقية الهامة حيز التنفيذ.

وبهذا تدخل أفريقيا بداية عصر جديد من التكامل بين اقتصادياتها تكاملاً تأمل أن ينعكس إيجابياً على علاقاتها وحوارها مع دول الشمال وينعكس إيجابياً على تنمية طاقاتها وثرواتها ويحقق معدلات أعلى في النمو والرخاء لشعوبها. ولست أشك أن هذا الإنجاز ونجاح القارة في السير قدماً على هذا الطريق سوف يوفران لأفريقيا مكاناً لائقاً في خريطة العالم الاقتصادية ويتيحان لدولها الاستفادة من المزايا العديدة للتكامل الاقتصادي من خفض تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق وتيسير النقل والمواصلات هذا بالإضافة إلى توفير قوى تفاوضية ذات شأن كبير في مواجهة تكتلات دول العالم الأخرى.

**أيها الإخوة والأخوات...**

لقد أتت هذه الخطوة في وقت نحن أحوج ما نكون إليها في أفريقيا بعد التوصل لاتفاقية جديدة للجات وقرب قيام منظمة التجارة بما قد تحمله هذه

التطورات من ايجابيات وسلبيات قد تؤثر على الدول النامية عامة والدول الأفريقية المنتجة للمواد الأولية خاصة وما قد تقتضيه من رفع الحواجز والقيود امام التجارة الدولية وبالتحديد مبادرات الدول الصناعية المتقدمة.

واتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية من هذا المنطلق توفر لنا جميعا مظلة واقية لمصالحنا وضمانا قويا تكون ضارة بأوضاعنا الاقتصادية إذا لم نستعد لها الاستعداد الكافى.

ومما يعزز من دور هذه الجماعة الاقتصادية ويعطيها دفعة قوية وهى فى بداياتها الأولى أن دول المنظمة قد اتفقت فى العام الماضى على بدء عمل أول بنك أفريقى للتصدير والاستيراد بالتوقيع على اتفاقية انشائه واختيار القاهرة مقراً لرئاسته.

وكلنا واثقون أن هذه المؤسسة الاقتصادية الحيوية سوف تفتح افاقا واسعة امام التجارة فيما بين الدول الأفريقية وصولا إلى التكامل المنشود فضلا عن انها تفتح مجالات جديدة لعلاقات تجارية متوازنة مع دول العالم الخارجى تستفيد منها دول القارة بقدر ما تفيد.

اننا إذ نسجل ايجابيات لا تنكر فى المجال الاقتصادى بفضل الوعي والإدراك السليم للحقائق والتغيرات الاقتصادية يجب ألا نغفل عن أن دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى أفريقيا لا يتحقق بغير التصدى بفاعلية ومن خلال سياسات رشيدة لمشكلات أفريقيا المزمنة والدورية وهى مشكلات الجفاف والتصحر وما يترتب عليها من مجاعات ولاجئين وقد شهدنا فصلاً من فصولها المحزنة منذ عشر سنوات فى القرن الأفريقى.

كما يجب ألا يغيب عن بالنا كذلك أن دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى أفريقيا يحتاج منها إلى أن تحقق دائماً التوازن الدقيق بين السكان والموارد أو بين الأرض والناس فمهما عظمت الموارد والأمكانيات فهى قابلة للنفاذ أمام الزيادة السكانية المضطردة وهو ما يطرح على شعوب القارة تحديا اجتماعيا واقتصاديا يتعين عليها أن تواجهه بحكمة وعقلانية.

اخيراً يجب ألا يغيب عن بالنا أن النمو الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق ويكتمل دون بنية أساسية شاملة ومتوازنة ودون تنمية بشرية ترتقى بمستوى الإنسان وتحفظ له كرامته وتطلق قدراته وطاقاته.

وسأظل ادعو الجميع إلى ضرورة توفير مناخ الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى كضرورة لازمة وحيوية لعملية التنمية الاقتصادية فالأمن هو المدخل الأساسى للاستقرار، هو الضمان لنجاح التنمية وأفريقيا بحاجة ملحة لهذه العناصر الثلاثة.

### الإخوة والأخوات...

خرجت أفريقيا من مرحلة الاستعمار والسيطرة الأجنبية متماسكة قوية تتعاش عناصرها وقبائلها أخوة وجيرانا عبر الحدود وداخل الوطن الواحد وظل الولاء للوطن مرتفعاً فوق أى ولاء وبقي الانتماء للقارة الأفريقية بحضارتها ومصالحها سابقاً لكل انتماء.

احترمت أفريقيا حدودها وقدمت وحدة أراضيها وسلامتها وصانت سيادة دولها واستقلالها وحرية إرادتها بموجب ميثاقها الذى ارتضاه قادتها المؤسسون منذ ثلاثين عام، وعلى ذلك فإن ما شهدناه فى الفترة الأخيرة من مظاهر الصراع التى فرقت بين أبناء الوطن الواحد وهددت الأمن والاستقرار فى بعض انحاء القارة كل هذا لا يتفق مع الروح الأفريقية الأصيلة ولا يجوز أن يؤخذ على اعتبار انه يمثل ظاهرة أفريقية أو يستقر فى الأذهان كعنصر ثابت على الصعيد الأفريقى علينا أن نتعاش معه ونتقبله كجزء من الواقع القارى الجديد، بل يجب أن ينظر إليه كظاهرة عارضة مؤقتة لا تنسجم مع التقاليد الأفريقية الراسخة ولا تتفق مع تاريخنا الطويل وتراثنا الحافل.

ومن أمثلة هذه الأوضاع المتردية التى لا يجوز السكوت عليها الوضع فى الصومال الشقيق رغم الجهود الصادقة المخلصة التى بذلتها الأقطار المجاورة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ودول صديقة عديدة فلازل هذه الشعب يدفع ثمنا باهظاً لصراعات القوة ومنافسات السلطة على حساب وحدة البلاد وتماسك نسيجها الاجتماعى وعلى حساب استقراره وأمن مواطنيه.

وقد أخذت على عاتقى أن ابذل اقصى جهدى وطاقتى لوضع حد لهذه الأزمة المدمرة سواء بحكم المسؤولية التى اتحملها فى المنظمة أو بصفتى رئيساً لمصر التى تربطها بالصومال وشعبه روابط تاريخية وحضارية وثيقة، تركزت هذه الجهود



التي نسقناها مع الأخوة الرؤساء الذين اضطلعوا بدور خاص فى هذا الشأن حول جمع الكلمة ودعوة كافة الفصائل دون تمييز للاتفاق على صيغة للمصالحة الوطنية والوفاق وكانت محصلة هذه المداولات صدور اعلان القاهرة الذى شكل اساساً عملياً وقاعدة مشتركة تلتف حولها كافة الفصائل للخروج من المأزق الحالى .

اننا نكرر دعوتنا للجميع أن يجعلوا الصومال فوق الاطماع وأن يعيدوا للبلاد وحدتها وللشعب طمأنينته وأمنه وأن يبدأوا مسيرة صادقة العزم على طريق الوحدة والمصالحة الوطنية حتى يتاح لهذا البلد الشقيق أن يواصل مسيرته ورسالته .

وإذا كان هناك درس نستخلصه من هذه المأساة فهو أن أفريقيا هي الأقدر على حل مشاكلها بنفسها وأن العون من الدول الصديقة والمنظمات الدولية مهما كان ضروريا بل ومطلوبا فى وقت من الأوقات لا يمكن أن يحل محل الدور الأفريقى وكل ما هناك انه يعززه ويكمّله ، فالمسئولية تقع فى المقام الأول على عاتق ابناء أفريقيا لأنهم أعلم بشئون بلادهم ومشاكل اوطانهم ومجتمعاتهم .

أما فى وسط أفريقيا تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة بالنظر إلى موقعها المنفرد، حيث منابع النيل العظيم وحيث الحدود المشتركة والشعوب المتجاورة للعديد من الدول الصديقة فقد تدفقت الدماء غزيرة على أرض دولتين صديقتين هما رواندا وبوروندى فى قتال شرس يدمى قلوبنا جميعا لأنه يكاد يبلغ حد الإبادة الجماعية التى تحصد مئات الآلاف من الأرواح وتهدر طاقات نحن أشد ما نكون حاجة إليها وتحول مئات الآلاف إلى لاجئين وفارين يرهقون امكانيات الدول المجاورة ويستنزفون مواردها فضلاً عن انعكاساتها السلبية على صورة أفريقيا وحضارتها .

هذه الأوضاع المأساوية تضع على عاتق منظمتنا وعلى المجتمع الدولى والأمم المتحدة واجباً انسانياً جماعياً والتزاماً اخلاقياً للتحرق لوقف هذا النزيف حتى لا تمتد آثاره وتداعياته إلى قلب القارة وفى هذه البقعة الحيوية لشعوبها وللشعوب المجاورة لها .

وفى بوروندى بعد اغتيال رئيسها السابق أدى التحرك السريع الذى بادرت به المنظمة للسيطرة على الموقف إلى الحيلولة دون المزيد من التدهور فى الأوضاع، كان هذا التحرك من أولى التجارب الناجحة لآلية تسوية المنازعات التى انشأت

المنظمة جهازا لها حين قامت من خلال مبعوثها بالاتصال بكل القوى والأطراف في الحكومة والمعارضة مما هيا المناخ الملائم لاحتواء الموقف وتخفيف حدة التوتر .

وثمة درس مستفاد آخر من تجربتنا في هذه المنطقة من وسط أفريقيا وهو أن وجود جهاز قوات حفظ السلام رغم حيويته التي لا ينكرها أحد ليس هو البديل عن اقامة سلام حقيقى بين أبناء الوطن فى السلطة أو المعارضة فى اطار الشرعية والقانون واحترام كرامة الإنسان وانتهاج لغة الحوار .

ولعل المأزق الحقيقى الذى تواجهه الدول الأفريقية فى بعض مناطقها هو مأزق الاستقرار الداخلى والتماسك القومى بكل مقوماته بالحفاظ على الوحدة من خلال التعددية ، وهى قضايا آن الأوان أن توليها المنظمة - بكافة أجهزتها - اهتمامها البالغ بالتوازى مع القضايا والأولويات الأخرى .

من هذه المنطلقات استمرت جهود المنظمة ومساعيها لاستعادة الاستقرار والتماسك القومى وتوحيد القوى الوطنية فى كل من انجولا وليبيريا وموزمبيق .

ولقد قمت بإجراء اتصالات عاجلة مع القوى الفاعلة فى هذه الدول للتعرف على حقائق الموقف والبحث عن مخرج لازمة فيها .

وفى نفس السياق تتواصل مشاوراتنا مع الأشقاء فى الكاميرون ونيجيريا لتسوية ما بينهما من خلاف ونأمل أن تسفر جهودنا عن دفع الأمور فى اتجاه التهدئة والتوصل لحل مقبول فى ضوء رغبتها المشتركة للتفاهم والحوار .

ظل التضامن بين أفريقيا والشعوب العربية داخل أفريقيا وخارجها قاعدة صلبة راسخة أسهمت فى تحقيق أعظم الإنجازات فى قضايا التحرر الأفريقى وفى تصفية الاستعمار وتقرير المصير .

إن الوقفة الصامدة للشعوب الأفريقية لمساندة القضايا العربية العادلة فى كافة المحافل الدولية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى كانت دائما وقفة تاريخية شجاعة لا يمكن أن تنسى .

ويسعدنى أيها الإخوة أن أبلغكم أنه بعد مفاوضات شاقة مضيئة تكللت جهودنا جميعاً بنجاح كبير بتوقيع اتفاق الحكم الذاتى فى غزة واريحا بين الفلسطينين وإسرائيل فى الرابع من مايو فى القاهرة .

وليس هذا الاتفاق إلا الخطوة الأولى فى مسيرة متواصلة على طريق تلبية حقوق وآمال الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره كما نأمل أن تتلوها خطوات مماثلة على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الإسرائيلية وصولاً إلى السلام الشامل والعادل لكل شعوب الشرق الأوسط.

### الإخوة والأخوات...

إن أمن أفريقيا وأمن الشرق الأوسط متكاملان من المنظور السياسى والاستراتيجى الشامل ومن هنا قامت مبادرتنا التى مازلنا نطرحها فى كل المحافل بأن نجعل الشرق الأوسط وأفريقيا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

واليوم تقبل أفريقيا والشرق الأوسط على عصر جديد ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين حيث تحتاج الشعوب إلى توفير طاقتها ومواردها من أجل الارتقاء بمستويات الحياة وتحقيق النمو والازدهار لشعوبها.

وليس ثمة من سبيل لبلوغ هذا الهدف الإنسانى النبيل دون أمن واستقرار تنعم به أفريقيا ويسود الشرق الأوسط بعيداً عن أخطار الدمار الشامل.

فى أفريقيا مهد أقدم الحضارات وأعرقها وفى الشرق الأوسط مهد الرسالات السماوية وحضارات الشرق القديم تتطلع شعوبنا بأمل وثقة إلى أن نجنى معاً ثمار الغرس العظيم الذى زرعه قادتنا المؤسسون منذ ثلاثين عاماً فى التربة الأفريقية السمراء.

### الإخوة والأخوات...

لقد شرفتمونى طيلة عام مضى برئاسة منظمة الوحدة الأفريقية للمرة الثانية خلال خمس سنوات وحملتكمونى امانة تمثيلها والتحدث باسمكم مع قادة العالم الخارجى وارجو أن يكون ما بذلته من جهد قد وفى بالمسؤوليات التى ألقيت على عاتقى.

وأجد لزاماً علىّ بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى كل الإخوة الرؤساء على ما لقيته من جانبهم من تعاون أخوى صادق أعاننى على الاضطلاع بمهام رئاسة المنظمة.



لقد شعرت طوال تحملي للمسئولية اننى لا أفق وحدى فى أى موقف بل أننى كنت محاطا دائما بتأييدكم الصادق ودعمكم المخلص ولم يتردد أحد منكم فى القيام بما رجوته أن يؤديه خدمة لمصالحنا المشتركة ومصيرنا الواحد مما ضاعف اعتزازى برفقتكم واخوتكم وفخرى بالانتماء معكم إلى الكيان الأفريقى الكبير والحضارة الأفريقية المجيدة.

كذلك فإن ما لمستهُ لديكم جميعا من الموضوعية والمصارحة والصدق مع النفس وتغليب الصالح العام قد عزز ثقتى فى مستقبل هذه القارة الفتية وقدره الأجيال المتعاقبة من أبنائها على مواجهة المشاكل والتحديات المتزايدة بكل جسارة وإقدام مستندة إلى ايمان لا يتزعزع بمبادئ الوحدة الأفريقية والتزام صادق بتعميق التضامن والتعاون بين شعوب القارة وصولاً إلى خدمة الأهداف النبيلة والغايات السامية.

ولا يفوتنى أن اتوجه بالشكر كذلك إلى السيد سالم أحمد سالم أمين عام المنظمة لتعاونه الصادق وجهده المتواصل ونشاطه الدائب الذى لا يهدأ مما كان له أثر واضح فى تحقيق ما توصلنا إليه من إنجازات خلال العام الماضى.

عاشت قارتنا الأفريقية آمنة مستقرة.

وعاشت شعوبها موحدة قوية.

وعاش كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل التنمية والتقدم.

وعاشت ذكرى شهداء أفريقيا الأبرار.

ولتوهج مشاعل الحرية فى كل شبر من الأرض الأفريقية.

ولينتشر نور العالم والحضارة فى كل ربوع القارة المجيدة.

عاشت منظمة الوحدة الأفريقية.

وعاشت خالدة ذكرى القادة المؤسسين والرواد الأوائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

## الفصل الخامس

### مستقبل أفريقيا والعالم

لا توجد حلول بسيطة لمشاكل الإنسان، وسوف يكون هناك فرق كبير فى الظروف المعيشية التى تفصل بين الشعوب، فبينما تمثل زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى مشكلة دائمة للدول المتقدمة، فإن نقص البضائع الاستهلاكية والاحتياجات الأساسية يمثل مشكلة خطيرة للشعوب المتخلفة أو الأمم النامية، وأن الشعوب الفقيرة والأمم المتخلفة لها مطالبها واحتياجاتها الضرورية لتحقيق آمالها والتى تختلف تمامًا عن آمال الدول المتقدمة.

وليس من الغريب أن تسعى كل الشعوب لتحقيق الأمان وتطوير مستوى المعيشة، لأن تطلعات الإنسان هى دائماً، التقدم والعدالة الاجتماعية الحرية والرخاء والسلام، لكن هذه التطلعات لها ترتيب مختلف طبقاً لحاجة كل أمة.

من الصعب التصور أن المزارع الأفريقى ذو الأدوات البدائية، وقدراته الإنتاجية غير المناسبة وأحواله المعيشية البائسة، يمكن أن يفكر ويتصرف مثل صاحب مصنع يمكن أن يفكر ويتصرف كعامل فى «جنرال موتورز» أو عامل تعدين فى دولة اشتراكية. وفى الظروف الاجتماعية المختلفة، فإن نفس الكلمات تشير إلى حقائق مختلفة، وهذه الاختلافات أحياناً ما تكون كبيرة، ولكن افترض أن الأمم لن تفهم بعضها البعض بسبب هذه الاختلافات فإن هذا لا يقود إلى أى تقدم لفهم لغة أفريقيا وجوهرها الحقيقى. علينا أن نبحث الكلمات والتعبيرات والقواعد للجهات المختلفة ولكن جوهر وحقيقة الحياة التى يعبرون عنها واحدة.

إن الدول النامية وشبه النامية - بالرغم من أن بها غالبية سكان العالم - لها وجود جغرافى فقط، فهى بالطبع تظهر على الخريطة ولكن شعوبها تعتبر دائماً غير مهمة لأنها تحكم عن طريق الآخرين، لقد ظل سكانها صامتين ساكنين، لكن اقتناعهم بضرورة الكفاح من أجل الحرية كان يعمل داخلهم دائماً. . . واليوم فإن

لهذه الشعوب هدف واحد وهو حقهم فى وجود حر كريم. والتفرقة العنصرية المخزية التى كانت منتشرة فى جنوب أفريقيا لن تغير شيئاً، بل على العكس سوف تزيد إدراك الشعوب الأفريقية وتقوى شخصيتهم، وأن الصلب يزداد صلابة بالنار، وليس من المستبعد إثبات صحة ذلك على الشعوب، فكلما تم تقييدهم وقمعهم كلما أصبحوا أكثر قدرة على تحقيق قدرهم التاريخى، وكلما تم تهديدهم فى حريتهم وشخصيتهم وكبريائهم وآمالهم وحياتهم، كلما أصبحوا أكثر قوة واستعداداً لمعركة استعادة حريتهم واستخدام سياساتهم لإشباع حاجاتهم وتأكيد وجودهم وتقديمهم.

فمن غير المجدى التصور أن أفريقيا سوف تتطور طبقاً لشكل معين يفرض عليها عكس آمالها وفهمها، إنها تتطور داخل إطارها القبلى وطبقاً لشخصيتها حتى لا تفقد أوضاعها الاقتصادية خصائصها وتصبح عادية.

وبالمقارنة بالقارات الأخرى، فإن أفريقيا إلى حد ما متأخرة، ولكن إلى أى شىء يرجع هذا التأخر؟ هل يرجع إلى عدم المساواة الطبيعية بين الأسود والأبيض؟ لا، لأن هناك بعض السود ذوى الثقافة لهم قيم ذاتية أعلى من البيض. أما فيما يتعلق بالقدرات الفردية فإنه لا يوجد شىء يدعى عدم المساواة العقلية بين الناس مهما كان لونهم أو جنسهم، وأن عدم المساواة يوجد فقط فى ظروف المعيشة وفى أحداث التاريخ، بمعنى أنه يوجد فى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أملت وما زالت تملئ مستويات التقدم فى أجزاء مختلفة من العالم. . هذا حقيقى بالنسبة للموقف السياسى داخل الأمة التى تعوق الاعتبارات السياسية تقدمها القومى (مثل أسبانيا والبرتغال واليونان) وصحيح أيضاً فيما يتعلق بالموقف الاقتصادى والاجتماعى حيث أدى إلى التدخل الأجنبى إلى قمع اجتماعى (كما فى الدول التى خضعت لحكم أجنبى).

الواقع، أنه لا يوجد عدم المساواة فى نطاق الذكاء؟ كما لا يوجد فى الأخلاق أو النظرية الاجتماعية للمجموعتين المواجهين لبعضها، فالأفارقة مدركون تماماً للفرق بين الخير والشر ومدركون للعدالة والحرية وقيمة العمل والمعروف الإنسانى، بالإضافة إلى السلام العالمى.



إن الأفريقي له روح وإحساس بالمسئولية الذي يشعر بها الأوربي والأمريكي والآسيوي، وله مع قدر من الاختلاف نفس القيم، وعلى هذا لا يمكن اعتبار الأفريقي متأخرًا أخلاقياً أو روحياً، وإذا كان هناك عدم مساواة فإنه ينبع من الظروف الاقتصادية وهي إحدى نتائج المستوى المنخفض للتطور العلمي والتكنولوجي والمادي، وبالرغم من تأخر أفريقيا فإنه لا ينبغي أن نقلل من شخصيتها الإنسانية أو قيمتها الاقتصادية والأخلاقية والثقافية أو قوتها الروحية والمساهمة التي من الممكن أن تضيفها لحضارة العالم.

وفي العقد الماضي أدركت أفريقيا قيمتها في الأشياء المادية، وهي تسعى الآن للوصول إلى مستوى من التطور مثل الذي تتمتع به الدول الصناعية الكبرى.

والعالم الآن متداخل المصالح، وأن أفريقيا - التي لا تستطيع أن تعيش في عزلة - لا تنوى أن تظل على هامش العالم الحديث، فهي تعتقد أنها مرشحة للاستفادة من خبرة الأمم الأخرى، بالإضافة إلى جهودها الخاصة. وفي المقابل، فإن عليها أن تشارك بقوة في خلق مجتمع عالمي، حيث تستطيع كل أمة أن تحتفظ بشخصيتها وتقف على قدم المساواة مع الأمم الأخرى، وتأخذ نصيبها في المسئوليات الدولية.

إن أفريقيا قد تم تقسيمها على يد المستعمر، وأن الشر الاستعماري لم يكتف بالاستغلال والتفرقة العنصرية، لكن عمل على فقدان الحرية، والحجر على السيادة، وعندما يعلن الشعب الاستقلال ويمارس السيادة فإنه يستطيع أن يضع نهاية لكل صور الاستغلال ويؤسس مؤسسات ديمقراطية ويؤكد الحرية الفردية عن طريق التقدم الاجتماعي.

وأكبر أخطاء الاستعمار أنه حاول فصل الأفريقيين عن مسئولياتهم بالتدخل في شئونهم وأقناعهم أن حضارتهم لم تكن سوى حضارة بربرية، وبالتالي فقد تم تصنيفهم كأشخاص عديمي المسئولية وينقصهم الثقة بالنفس، أن انتصار أفريقيا العظيم إذن ليس انتصاراً على الاستعمار بتأسيس الاستقلال، بل أنه انتصار على النفس بتحررها من عقد الاستعمار والتعبير بفخر عن قيم أفريقيا القبلية وحينئذ تصبح الأفريقية مدركة تماماً بأنها متساوية مع الشعوب الأخرى.

والوحدة الأفريقية ليست هدفاً في حد ذاته، كما كان الاستقلال، إنها ببساطة

وسيلة للتطور وأحد عوامل التعاون الأفريقي، وأنها شيء لا يمكن الاستغناء عنه بسبب طبيعة العلاقة غير العادلة بين الأمم الأفريقية النامية والأمم القوية اقتصاديًا، وأن المساواة في هذه العلاقة يجب أن تتطور للتغلب على التفرقة وعدم المساواة الاجتماعية في مستويات التقدم في جميع أنحاء العالم، وأن دول العالم المتقدم تقوم بينها علاقات اقتصادية مبنية إما على التعاون أو المنافسة، ولكن علاقتها بالأمم النامية تقوم على الاستغلال في المجال الاقتصادي.

لقد تم استبدال الاستغلال المباشر في الأيام السابقة بالاحتكارات الدولية. وعلى العكس فإن الأمم النامية تصدر المواد الخام التي تساهم بنصيب مهم في التطور الاجتماعي الذي يستفيد منه الدول المتقدمة.

والوحدة التي يرغب فيها كل الأفارقة لن تتحقق حول شخص واحد أو أمة واحدة، ولكن حول برنامج محسوس مهما كان صغيراً، ويجب على الاتحاد أن يؤكد على بعض المبادئ العامة.

فالمساواة بين الأمم الصغيرة والكبيرة بالتضامن الأخوي، بالاستخدام المشترك لبعض الموارد واحترام شخصية ومؤسسات كل دولة، ويجب ألا يكون هناك أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، مع المساعدة في حل مشكلات الدول الأخرى، وإذا لم يتحقق هذا الإطار من التضامن بسرعة ويسمح بالتطور السلمي لأفريقيا فستكون هناك مخاطر بدخول الحرب الباردة إلى أفريقيا وتقسيم البلاد الأفريقية إلى قوى وجبهات متصارعة تهدد مستقبلهم المشترك.

وتطور أفريقيا بسلام وفي تناغم يتطلب قدرًا عاليًا من التعاون، وأن أفريقيا مثل الجسد الإنساني عندما يقطع منه أصبع يعاني الجسد كله والإدراك المتزايد بأننا نشارك نفس المستقبل يجعلنا نزيد مجهودنا من أجل هذا التعاون والتضامن وعلى أفريقيا أن تشارك بنشاط ووعي في تقدم العالم.

وعندما نتحدث عن رد الاعتبار للإنسان الأفريقي فنحن لا نتبنى وجهة نظر عنصرية، ولكن نتحدث في سياق تاريخي وأخلاقي، لقد عانت أفريقيا من حقد واحتكار الآخرين، ويجب التصرف بطريقة تجعل الآخرين يحترمونا في المستقبل، وهذا لن يتم إلا إذا احترمنا أنفسنا ومارسنا مسؤولياتنا كاملة، وبأمانة، إنها مشكلنا

احترام الإنسان والضمير .

لقد زعم البعض وجود عداة سياسى داخل المجموعات الأفريقية المتنوعة ، وللحق ، فقد كان هذا هو أول مظاهر الوحدة وهى شىء ضرورى بحكم الضرورة التاريخية والإنسانية وأن الشك فى الوحدة سوف يزداد . والخيارات السياسية التى لا تلبى احتياجات وتطلعات الشعوب الأفريقية - ومن الضرورى فهم هذا جيداً - سوف تفشل حتماً .

أما فيما يتعلق بالوجه الذى سوف ترتديه أفريقيا ، ومهما كانت الخيارات المتعلقة بتوجهاتها فهى لن تكون ضد الشرق أو ضد الغرب ، إنها سوف تعلو على كل هذا وستتجه بالضرورة نحو تحقيق آمال وتقدم أفريقيا وشعوبها فى صراعها من أجل الحرية ، حيث لا يوجد مكان للخيارات السلبية ولكن فقط للتفكير الإيجابى والأفعال البناءة . وأن الذى سيؤثر فى هذا الصراع هو تلك الأشياء التى تسلمها الضروريات التاريخية والاحتياجات الإنسانية إلى قوى التدمير والنسيان .

ومحاولة تفسير السلوك الأفريقى فى إطار من الرأسمالية أو الاشتراكية معناه تجاهل الحقيقة الأساسية وهى أن أحوال أفريقيا الحالية لا تتفق لا مع حقائق الرأسمالية ولا مع البناء الشيوعى .

إن طريق أفريقيا هو طريق الثورة السلمية ؛ حيث تعتبر أخلاقيات العمل أهم من شكله وظروفه ، ويعتقد البعض الآخر أنه رغم غياب رأس المال ، إلا أن مبادئ الرأسمالية تتفق أكثر مع ظروف أفريقيا ، وهذه الاعتبارات لن تمنع شعوبنا من تقرير مصيرها ، بل هم الذين سوف يضحون ويبدلون الجهود الضرورية لتأسيس تطوير أفريقيا ، أن إدراكهم سوف يمكنهم من اختيار الطريق الذى يودون الذهاب فيه .

عند تقرير هذه الأمور فإن أفريقيا ستأخذ فى الاعتبار حقائق القرن الحادى والعشرين ، وهى الإمكانيات الهائلة لإنجازات الإنسان فى المستقبل ، بالإضافة إلى المعلومات والخبرات والاكتشافات المتراكمة خلال القرن الماضى . . وأن مشاركتهم سوف تضيف إلى تقدم وسلام وسعادة الإنسان الكثير .

والحياد الأفريقى -إذن- ليس لا مبالاة مخزية أو هروب من الميدان السياسى ، بل على العكس إنه تعبير حى عن الإيمان بسعادة البشرية فى المستقبل ، وأنه شىء



نشط وقوة مشاركة وطريق سليم فى الصراع من أجل تحقيق مجتمع عالمى ، ونأمل أن تفهم الأمم المتقدمة مغزى هذه الحركة التاريخية وأن يشاركوا فيها مشاركة كاملة لبناء أفريقيا الحرة المرفهة فى عالم يسوده السلام والإخاء .

### أفريقيا والعالم:

مما لا شك فيه أن أفريقيا تحتل مركزاً فريداً، ليس فقط لموقعها الاقتصادى وما تملكه من إمكانات ضخمة، لأنها تمثل لأوروبا الأمل فى رفاهية أكبر استناداً إلى أن شعوب أفريقيا ستظل غير قادرة على السير وحدها وأنها مضطرة للاستعانة بخبرة أوروبا وتكنولوجياها إلى أمد طويل .

ولو استغلت موارد القارة الأفريقية المتعددة فى النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم، ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل وما زالت للنهوض بمصالح الدول الأخرى فيما وراء البحار، وبالرغم من أن القارة الأفريقية تمتلك ٥٣٪ من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم، إلا أنها تأتى فى آخر القائمة من حيث التقدم الصناعى، ويتضح ذلك من حالة الفقر التى تعيش فيها الشعوب الأفريقية، ومن الحقيقة البسيطة التى تقول بأن دخل الفرد فى أفريقيا من أقل دخول الأفراد فى العالم، ويبين تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة عن أفريقيا، الذى نشر فى ديسمبر سنة ١٩٨٢ تحت عنوان «النمو الصناعى فى أفريقيا» أن الهوة التى كانت تفصل بين القارات التى يفصل بينهما البحر المتوسط قد زاد اتساعها بسرعة فى القرن العشرين أكثر من أى وقت قبل ذلك. حقيقة، لقد ارتفع إنتاج الفرد فى العشرين سنة الأخيرة بمقدار يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ فى المائة ولكن إنتاج الفرد فى البلاد الصناعية الأخرى ارتفع فى نفس المدة بمقدار ٦٠٪، كما أن إنتاج الفرد الصناعى يزيد على مثيله فى أفريقيا بمقدار ٢٠ مرة .

ولعل مركز أفريقيا المتناقض بين ما تملكه وما تستطيع أن تستهلكه وما تنتجه، وبين ما يمكن لها أن تسهم به فى هذا الإنتاج هو الذى يحدد علاقاتها الدولية .

### أفريقيا والغرب:

كانت ولا زالت أفريقيا مجال نفوذ للمعسكر الغربى، خاصة بريطانيا وفرنسا،

حيث كان لهما نصيب الأسد في استعمار أفريقيا ثم رحلتا مجبرتين وحلت محلهما الآن في التغلغل الاقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما، وإن كانت رؤوس الأموال الإنجليزية والفرنسية لها أغلب السيطرة على الاقتصاد الأفريقي ولكن الولايات المتحدة تكاد تتمتع بحوالي ٢٥٪ من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في كل أفريقيا.

وكانت توجد عدة مشاريع استعمارية ربطت بها كل من فرنسا وبريطانيا نفسيهما بأفريقيا، فترى مثلاً، إنحلترا تقيم قاعدة برية في كينيا ثم قاعدة السويس، إلا أن مثل هذه المشروعات أصبحت لا جدوى منها بعد أن تغيرت طرق الدفاع وسيطرة الفكر النووي على الاستراتيجية الحربية، وإن كان ذلك لا يقلل من قيمة بعض المواقع الاستراتيجية والقواعد البرية والبحرية، ولكن يركز بصفة أساسية على تمتع أفريقيا بالهدوء السياسى، ونفس الأسلوب اتبعته فرنسا.

والغرب بدأ بعد الحرب العالمية الثانية يركز على أفريقيا مستخدماً الكثير من الحجج مثل:

١ - ادعاء أمريكا أن النشاط الشيوعى أخذ يتسرب في أنحاء هذه القارة بشكل مخيف، وأن ذلك يظهر في أفكار وخطب الزعامات الأفريقية واتجاهاتهم السياسية.

٢ - اقتناع أمريكا أن ضعف النفوذين البريطانى والفرنسى في الشرق الأوسط وبالتالي ضعف مركزيهما في أفريقيا قد أدى إلى وجود فراغ لابد أن تملأه قبل أن يسبقها إليه الشيوعيون.

٣ - تحاول الولايات المتحدة استخدام بعض موانئ أفريقيا كمناطق استيطان مؤقت لأسطولها في البحر المتوسط، أما عن الأسباب الاقتصادية فإن أمريكا تعلم أن أفريقيا قارة بكر لم تستغل بعد، فهي لذلك تطمح في أن تفوز بالثروات المعدنية والبتروولية المدفونة في باطن القارة، ثم إن أمريكا بحاجة إلى تصريف منتجاتها بعد توسعها الكبير في مجال الإنتاج، هذا إلى جانب أن أمريكا تريد السيطرة على هذه القارة بواسطة إقامة الصداقات مع دولها ومدنها بالمعونات الاقتصادية الأمريكية، حيث أن أمريكا ترغب في أن تكون هذه القارة الواسعة

مجالاً حيويًا لرؤوس الأموال الأمريكية.

وتعد أفريقيا سوقًا مربحة جذابة للمصادر الأمريكية، وقد بلغت الاستثمارات الحكومية الأمريكية في القارة الأفريقية الآن ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار، وبلغت الاستثمارات الفردية الأمريكية حوالى هذا الرقم، ويقدر متوسط العائد بحوالى ٣٠٪ سنويًا ويعتبر هذا معدل ربح عالٍ للغاية.

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الأمريكية في أفريقيا ضئيلة، ولم تكن تجارة أفريقيا مع الولايات المتحدة تزيد على ٥٪ وكانت الاستثمارات الأمريكية قاصرة على مزارع المطاط في ليبيريا، وخلال الحرب العالمية الثانية بدأت الاتحادات الأمريكية تضع قدمها في أفريقيا بالنسبة لإنتاج العتاد الحربى، لكن السعى «لإزاحة» المنافسين البريطانيين والأوروبيين الغربيين لم يبدأ بحماس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح مشروع (مارشال) ثم النقطة الرابعة فيما بعد، أداتين رئيسيتين لظهور الاتحادات الأمريكية على المسرح.

وتطورت الاستثمارات والتجارة الأمريكية ونمت بسرعة طيلة سنوات ما بعد الحرب وخاصة بعد عام ١٩٦٥ فقد زادت الاستثمارات الخاصة في أفريقيا (مع استبعاد جنوب أفريقيا) من ٦٤٩ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٢,٨٧ بليون عام ١٩٧١ وزادت الاستثمارات المباشرة في جنوب أفريقيا من ٢٨٦ مليون فى عام ١٩٦٠ إلى ٩٦٤ مليون فى عام ١٩٧١، وارتفعت الاستثمارات فى أفريقيا ككل من ٢,٨٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٤,٥٪ فى عام ١٩٧١، وفى الوقت نفسه تحقق هذه الاستثمارات ما يقرب من ١٠٪ من كل الأرباح التى تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وارتفعت الصادرات السلعية الأمريكية لأفريقيا من ٧٩٣ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ١,٦٩ بليون عام ١٩٧١، والواردات من ٥٣٤ مليون دولار إلى ١,٢٤ بليون، وصحب هذه التطورات تزايد البعثات إلى أفريقيا وجولات نيكسون و«أيزنهاور» و«دافيد روكفلر» وغيرهم وأنشأ منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية وتضاعفت معاهد الأبحاث الأفريقية فى الولايات المتحدة.



وربع مجموع الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا يتركز فى جنوب أفريقيا، ومع ذلك فإن الاستثمارات البريطانية لا تزال تفوق الاستثمارات الأمريكية، وقد ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة عن دول التفرقة العنصرية أنه فى عام ١٩٦٦ كانت بريطانيا تمتلك ٥٧٪ من الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة ١٣٪ من المجموع الكلى وكل من فرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية ما بين ٣٪، ٥٪ ولكن نصيب الولايات المتحدة ارتفع بنسبة ١٥٪ فى حين هبط نصيب بريطانيا بمقدار هذه الزيادة، وفى الوقت الحالى يقدر نصيب الولايات المتحدة بـ ١٦٪ كما أن بريطانيا هى أكبر شريك تجارى لجنوب أفريقيا «ثلث صادراتها ورابع وارداتها» . .

وتعد أفريقيا مجالاً رئيسياً من مجالات الاستثمارات الخارجية لرأس المال الاحتكارى البريطانى، فهى تحصل على ما بين ٩-١٠٪ من كل الاستثمارات البريطانية المباشرة فى الخارج، ولا يفوقها إلا استراليا وكندا، ويعد جنوب أفريقيا بالنسبة لبريطانيا قاعدة لعملياتها فى كل أفريقيا.

ويتركز الاستثمار البريطانى فى المناجم، بينما يتركز رأس المال الأمريكى بصورة أكبر فى الصناعة، وقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة فى الاستثمار فى الصناعة فى جنوب أفريقيا من ٣٤٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥١٪ عام ١٩٧١. وتسيطر الشركات الأمريكية على صناعة السيارات فى اتحاد جنوب أفريقيا وهى تمثل وحدها حوالى ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى.

ولرأس المال الأمريكى إلى جانب ممتلكاته فى جنوب أفريقيا استثمارات كبيرة فى «ناميبيا» و «زيمبابوى» و «روديسيا» و «أنجولا» و «موزمبيق».

### أفريقيا والمعسكر الشرقى:

هناك أكثر من علاقة بين أفريقيا ودول المعسكر الشرقى سابقاً أولها العلاقات الفكرية والثقافية ثم العلاقة الأيدلوجية ثم العلاقة الاقتصادية، والواقع أن المعسكر الشرقى بدأ يغزو أفريقيا ثقافياً بعد أن تلقى الكثير من زعماء أفريقيا من مناهل الفكر الاشتراكى وبعد أن اعجب الزعماء الأفريقيون الأسلوب السوفيسى الذى جعل الصين تتبوأ مركزها كدولة عظمى، وربط المعسكر الشرقى نفسه بأفريقيا عن

طريق تشجيع الحركات التحررية فى أفريقيا ومساعدتها مادياً ومعنوياً، ولا شك أن ذلك يؤكد العلاقة العضوية بين انتصار حركة التحرر الوطنية وبين حركة البناء الاشتراكى لانهما يناضلان عدو واحد هو الرأسمالية، والواقع أن التغلغل الاقتصادى للمعسكر الشرقى أخذ طريقه نحو أفريقيا بشكل لا مثيل له، ولكن دون استغلال، ويكتفى بربح مناسب خاصة وأن التنافس قوى وشديد بين الكتلتين.

وقد اهتمت روسيا بأفريقيا منذ فترة طويلة، وفى ١٩٦٥ نظم الاتحاد السوفيتى مؤتمراً للشعوب الأفريقية فى موسكو فى الفترة من ١٩-٢١ مايو عام ١٩٦٥ بمعاونة اليونسكو.

ووضح فى ذلك المؤتمر أن علاقات المعسكر الشرقى عمومًا وروسيا على وجه خاص علاقة تقوم على الاحترام المتبادل وعلى تبادل المنفعة وعلى عدم الاستغلال وعلى المشاركة فى قضية الحرية ضد الإمبريالية والاستعمار.

وقد اهتم الاتحاد السوفيتى بإعلان بعض الدول الأفريقية رفضها الطريق الرأسمالى واختيارها الطريق الاشتراكى كحل لقضايا التخلف لشعوبها مثل: الجزائر ومصر وغينيا ومالى والكونغو برازافيل.

وقد كان الاتحاد السوفيتى يخصص من معونته الخارجية جزءاً لأفريقيا، ولكن لم ينجح المعسكر الشرقى إلا فى أن يحتل المركز الخامس بالنسبة للتعامل مع أفريقيا من ناحية أن السوق الأفريقى لا تزال مغلقة أمامه بسبب الاحتكارات الغربية، ومن ناحية ثانية أن صورة الفكر الاشتراكى مشوهة على يد الرأسماليين، ومن ناحية ثالثة أن نمط الإنتاج المطلوب فى أفريقيا غمطاً استهلاكياً لم يمارسه الاتحاد السوفيتى الذى كان يهتم بالسلع الرأسمالية (الثقيلة) إلى عهد قريب.

ومع ذلك فإن التبادل التجارى بين المعسكر الشرقى وبين بعض دول أفريقيا قد ازداد، وإن كان ذلك كله قد انتهى بانتهاء الاتحاد السوفيتى نفسه، حيث تفكك إلى خمسة عشرة دولة كل منها فى حاجة إلى المساعدة.

وكان التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتى فى أفريقيا، وبالذات فى الغرب، يقلل من قيمة وحدة التنافس بين المعسكرين الرأسمالى والشرقى الاشتراكى، كما

أنه يبدد موارد الكتلة الشرقية، حيث أن الصين تضطر إلى اتباع سياسة الإغراق، وكانت تحاول أن تنافس الاتحاد السوفيتي في بعض المواقع.

والواقع أن المناخ لم يعد مناسباً للتحرك الاقتصادي ولا للتحرك الأيديولوجي، حيث أن المعسكر الاشتراكي قد قضى عليه إلى الأبد منذ عام ١٩٩١.

### أفريقيا والعالم الثالث:

أفريقيا جزء من العالم الثالث، تشاركه في آماله وفي قضاياها وأحلامه وفي المستقبل، وقد بدأت دول العالم الثالث تنصهر في بوتقة من الشعارات كان لها تأثير على حركة أفريقيا واستقلالها. من ذلك مثلاً، سياسة عدم الانحياز وسياسة التضامن الآسيوي الأفريقي.

والعالم الثالث هو مصطلح يطلق على الدول التي كانت خاضعة للاستعمار في القارات الثلاثة: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الشعوب، وإن اشتركت في شعار الألم، إلا أنها بلا شك تمتد بجذورها الحضارية إلى سنين طويلة عبر موكب التاريخ وإن كان الاستعمار ينكر عليها ذلك، ثم أصبح يتميز العالم الثالث على أساس أنه بعيد عن الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية.

وقد عاشت دول العالم الثالث ظروفًا متشابهة من حيث خضوعها للاستعمار ونهب مواردها بشكل مخيف، ومن معاناتها من التركيب الاجتماعي والتركيب السياسي ووقوفها في مفترق الطرق حول انتهاج أي أيديولوجية، وتشترك هذه المجموعة في تفشى الأمية والعجز في الكادر الإداري وعدم وجود معطيات التنمية كاملة، فبعضها قد يعاني من نقص في رأس المال والبعض يعاني من نقص الأيدي العاملة الماهرة ومن نقص في المنظمين أو الطاقة.

وتتعرض معظم دول العالم الثالث للاستعمار الجديد بما في ذلك أفريقيا لكل ما سبق من عناصر ومناخ دولي يؤثر على حركة المجتمع في العالم الثالث، وكانت كل دولة من هذا العالم تحدد طريقها في حماية استقلالها واستغلال مواردها لصالح شعبها ثم تعويض ما فاتها من أجل الحصول على التقدم، هذا كله في إطار شامل من التعاون والتضامن مع القوى الإنسانية التي تسعى من أجل الحرية والسلام.



## الولايات المتحدة وأفريقيا:

سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ترجع إلى أيام الحرب العالمية الثانية حين نزلت قوات الجنرال «ايزنهاور» في شمال أفريقيا عام ١٩٤٣ وكانت سياسة الولايات المتحدة تنبعث من طبيعة علاقات الحرب وضرورة النصر، وهذا جعل أفريقيا لا تزيد عن كونها قاعدة أو ميدانا أو جسرا في سبيل تحقيق النصر في هذه الحرب.

وقد لعب العسكريون دوراً هاماً في علاقة الولايات المتحدة بأفريقيا، وكان البنتاجون صاحب يد طويلة في تحديد هذه السياسة، فالاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية هي التي حددت موقف الولايات المتحدة ورسمت سياستها تجاه موضوع مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا خاصة وأنه لا بد من وجود قواعد عسكرية في ليبيا وأريتريا وتسهيلات في الحبشة.

ونفس هذه الاعتبارات العسكرية هي التي حددت مواقفها في الأمم المتحدة وفروع المنظمة المختلفة خاصة عند مناقشة قضايا شمال أفريقيا وموضوع التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.

وشاركت الولايات المتحدة بصفة مراقب في مؤتمرات عسكريين عقدا في نيروبي عام ١٩٥١ وداكار عام ١٩٥٤، وحضر المؤتمرين الدول الاستعمارية في أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا وليبيريا. وفي هذين المؤتمرين تم البحث في إعداد القواعد العسكرية وما يرتبط بهذا من طرق مواصلات داخلية ومناجم وموانئ وقوى كهربية ونظام دفاعي معقد ومواصلات عالمية عبر البحار وتسهيلات خاصة بانتقالات الجيوش وتدريبها وقد أخضعت الولايات المتحدة المساعدة الفنية طويلة الأمد لأهداف واغراض عسكرية قصيرة الأمد، فكل المساعدات والمعونات التي تقدم لتحسين وترقية طرق المواصلات تتم لاعتبارات عسكرية وليست لتحسين وترقية معيشة السكان.

وفي عام ١٩٥٣ أوصت لجنة السياسة الاقتصادية الخارجية بالكونجرس الأمريكي والمعروفة باسم لجنة «راندال» أن يمنح الرأسمال الأمريكي مغريات ومشجعات لكي ينشط في أفريقيا، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن نجاح نظام الدفاع عن الولايات

المتحدة يعتمد على المواد الأولية الاستراتيجية المستوردة من الخارج كالرصاص والنحاس والزنك والكروم والمنجنيز والبوكسيت والأنتيمون والنيكل والجبوت والمطاط الطبيعي.

ويدل على مدى الاهتمام الاقتصادي الأمريكي أن التجارة الأمريكية إلى أفريقيا ارتفعت من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ حوالي ٨٠٪ من قيمتها الأولى وتجولت في أفريقيا لجنة متفرعة عن لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي عام ١٩٥٥ وعند عودتها قدمت تقريراً أثبتت فيه: «أن أفريقيا أصبحت اليوم أكبر أسواق العالم لا للصناعات الاستهلاكية فحسب، بل وللصناعات الثقيلة أيضاً. وهذه الطاقة الاقتصادية الكبيرة لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها أو تتناساها، وأشادت في التقرير بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة بعدم تجاهلها القارة لأن أفريقيا أصبحت مركز صراع العالم الحر ضد الشيوعية الدولية وأن مصالح الولايات المتحدة فيها هي مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية».

وقد طافت لجنة أخرى برئاسة السناتور «جرين» أفريقيا عام ١٩٥٦ وصرح في مقدمة تقريره المقدم للكونجرس: «لقد تبينت أساساً أن مصالح الولايات المتحدة في هذه القارة هي اقتصادية واستراتيجية».

وزارت أفريقيا بعثة برئاسة «نيكسون» حينما كان نائباً للرئيس الأمريكي، حيث زارت مراكش وتونس وغانا وليبيريا وأوغندا وأثيوبيا والسودان وليبيا في أوائل عام ١٩٥٧، وكان هدفها تثبيت نفوذ الولايات المتحدة في القارة. وقد قرر «نيكسون» أنه يجب إعطاء أفريقيا أهمية أكبر لأنها ستكون في بحر الـ ٢٥ سنة القادمة ميدان معركة فاصلة بين الشرق والغرب.

والولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية كانت مشغولة بإقامة القواعد العسكرية، فأقامت خمس قواعد جوية استراتيجية في مراكش أنفقت عليها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وفي ليبيا تكلف مطار هويلز ١٠٠ مليون دولار. ومولت وأشرفت على قواعد عديدة لحلف الأطلنطي في شمال أفريقيا بما فيها بتزرت، وكانت تنوى بناء قواعد لإطلاق الصواريخ الذرية في الصحراء الفرنسية لأن الصحراء منطقة استراتيجية، وأكد تقرير «بولتون» أن سواحل أفريقيا مهمة لا

لتموين السفن فقط بل كمحطات للراحة ولإصلاح الغواصات.

ومع هذا، فقد انتهى الأمر بأن فقدت الولايات المتحدة جميع قواعدها في شمال أفريقيا نتيجة للوعى في هذه الدول بعد تحررها الحقيقي من النفوذ الأجنبي.

### الاتحاد السوفيتي وأفريقيا:

كانت تقوم سياسة الاتحاد السوفيتي قبل أن ينهار على أساس مبادئ ثابتة من واقع فلسفته الماركسية اللينينية، ولذلك فقد أيد باستمرار قضايا الدول الأفريقية في المجتمعات الدولية وفي منظمات الأمم المتحدة ضد أوضاع التبعية الاقتصادية لأوروبا والولايات المتحدة، وقد عبر عن هذه السياسة تقرير «خروشوف» لمؤتمر الحزب الشيوعي العشرين المنعقد بموسكو عام ١٩٥٦ وسبقه خطاب «شيلوف» وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آنذاك بشأن مبادئ السياسة السوفيتية الخارجية.

والاتحاد السوفيتي كان يعي حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في دول أوروبا الاستعمارية ومدى أهمية المستعمرات في بناء هذا الوضع، ولذلك كان يعلم أن تحرر هذه المستعمرات يعني ذبول وانهيار الأوضاع الاجتماعية السائدة في غرب أوروبا وما انبنى عليها من سياسات واقتصاديات وطبقات حاكمة وظهور أشكال جديدة من الأوضاع الاشتراكية بدلاً من الأوضاع الرأسمالية، ولذلك اهتم أشد الاهتمام بمساعدة هذه الشعوب في تطورها وكفاحها وتأييدها لنيل حق تقرير المصير، وهذه المساعدة والتأييد تختلف اختلافاً كبيراً عن دعوى تصدير الثورة أو الانقلابات والمؤامرات الشيوعية، لأنه يعلم أن نجاح سياسته في هذا الميدان فيها حرمان للغرب من بعض أسباب قوته.

ولم تسلم الحركات الوطنية الأفريقية من الاتهام بالشيوعية، هذا على الرغم من أن فلسفة وتنظيمات هذه الحركات السياسية تختلف اختلافاً أكيداً عن فلسفة وتنظيمات الأحزاب الماركسية الشيوعية، فقد سبق أن اتهم «نكروما» رئيس وزراء غانا عام ١٩٥٤ عقب ثورة خطيرة في بلاده بأنه شيوعي وعميل للشيوعية ووجهت هذه التهمة لجهة التحرير الوطني الجزائري على الرغم من أن زعمائها البارزين يمثلون اتجاهات أيديولوجية بعيدة عن اليسار المتطرف، ونتيجة لهذه التهمة صدر القرار الفرنسي بحل حزب اتحاد شعوب الكاميرون، واتهمت إنجلترا «جومو



كينياتا» بهذه التهمة، وقد أصدرت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا قوانين قاسية ضد التنظيمات العمالية والشعبية الأفريقية والآسيوية التي تكتلت للعمل المشترك ضد سياسة التفرقة العنصرية وسيادة الرجل الأبيض هناك، وصدرت هذه القوانين باسم مكافحة الشيوعية، وغير هذا كثير في القارة، وهناك في حياة السوفييت تجربة تاريخية ينظر إليها زعماء آسيا وأفريقيا بالاهتمام والتقدير، هذه التجربة هي تطوير حياة المستعمرات الروسية السابقة في وسط آسيا والشرق الأقصى، وبمقتضى هذه التجربة ارتفعت معدلات الإنتاج وأدخلت الصناعات الجديدة في حياة الناس وتم توطيد القبائل الرحل واستثمرت موارد الثروات وتنظيم شئون اللغة والثقافة والتعليم وتنمية الألوان الوطنية للموسيقى والفولكلور والفن والأدب... الخ.

ونتيجة للتطورات السياسية في الاتحاد السوفيتي، وخاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي تقدم الاتحاد السوفيتي بعروض المساعدات الاقتصادية غير المشروطة والمعونة الفنية والثقافية خاصة في ميدان تصنيع البلاد المتأخرة وتطوير اقتصادياتها، وتقدم بهذه العروض لدول أفريقية كثيرة، ويجد المثقفون الأفريقيون في الديمقراطية الاشتراكية - لا في الشيوعية - مبادئ إنسانية ومشلاً تملأ فراغ حياتهم وتشبع اتجاهاتهم النفسية، وليس في هذا عجب لأنها تؤمن بالمساواة وحق تقرير المصير وتحرر الإنسان من أنواع التبعية المختلفة وترفع قدره وتؤيد النضال السياسي والنقابي والاقتصادي من أجل حياة أفضل وهي ضد الحرب وضد الاستغلال الرأسمالي والاستبداد السياسي والعدوان على استقلال الشعوب.

وقد أيد الاتحاد السوفيتي مبادئ باندونج التي مثلت التعبير النفسي والسياسي لشعوب آسيا وأفريقيا وبلورت حركتهم ضد الاستعمار، وفي سبيل إقامة مجتمعات وطنية راقية، كما أنه تعاون مع ممثلي هذه الدول في تكتلهم الآسيوي الأفريقي في الأمم المتحدة وشاركهم في الدفاع عن قضايا الشعوب وتحررها.

وتطور آخر في سياسته ظهر عقب ثورة مصر عام ١٩٥٢ وتمثل في زيادة علاقاته السياسية مع مصر وخطواته تجاه تطويرها الداخلي ومركزها الدولي، كما وقف يساند عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وفي البيان المشترك الذي أصدره زعماء الاتحاد السوفيتي ورئيس الجمهورية العربية المتحدة اتفق الطرفان على تأييد

مبادئ وقرارات باندونج ومؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي ومؤتمر أكرّا.

وقد أمكن الاستفادة من الصراع الدائر بين السوفييت والأمريكيين فى هذه المرحلة التاريخية التى اجتازتها دول آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار والتبعية، وفى سبيل تحررها وبناء مجتمعات وطنية حديثة فى بلادها كانت لا تكتفى بالتحرر السياسى وإنما تأخذ أنفسها بتنظيمات اقتصادية واجتماعية وإدارية جديدة تلائمها وتهدف من ورائها إلى استكمال مقومات هذا التحرر وإقامة المجتمع الوطنى على أسس قومية قوية سليمة.

### دور المجموعة الآسيوية الأفريقية فى هيئة الأمم:

أصبحت المجموعة الآسيوية الأفريقية تمثل حوالى ٤٠٪ من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ومن ثم أصبحت أقوى مجموعة فى هذه المنظمة، وهى وإن كانت غير متمتعة بالأغلبية المطلقة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما كان الحال بالنسبة إلى المجموعة الأمريكية فيما بين سنتى ١٩٤٥، ١٩٥٥ فإنها تستطيع -إذا تكتلت- أن تحول دون إصدار أى قرار من القرارات الهامة. ووفقاً لأحكام المادة الثامنة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تصدر القرارات الهامة بأغلبية ثلثى الأصوات، ولما كانت المجموعة الآسيوية الأفريقية تتمتع بحكم أغليبتها الحالية بأكثر من الثلث، فكأنها تتمتع بحق الفيتو داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. لأن قراراً، أيّاً كان، لا يمكن أن يصدر إذا هى عارضته، وهذه ظاهرة غيرت الأوضاع فى الأمم المتحدة.

فإذا كانت كل من الكتلتين المتناهضتين تتمتع بحق الفيتو فى مجلس الأمن، وليس للمجموعة الآسيوية الأفريقية فى هذا المجلس غير صوتين، فإن الكتلتين المتناهضتين قد فقدتا حق الفيتو فى الجمعية العامة بعد أن آل هذا الحق إلى المجموعة الثالثة، وهى المجموعة الآسيوية الأفريقية فى وضعها الجديد.

إلا أن هذا كله لن يتحقق إلا إذا اتحدت كلمة أعضاء هذه الكتلة واتفق رأيها فى كل المسائل، وفى حقيقة الأمر تعتبر جامعة الدول العربية هى النواة الأولى للمجموعة الآسيوية الأفريقية، فإذا تجاوزنا عن وصف الجامعة بأنها عربية لظهر لنا أنها أول مجموعة آسيوية أفريقية نشأت فى المحيط الدولى منذ ٢٢ مارس سنة

١٩٤٥ ، إذ انضوى تحت لوائها دول عربية أفريقية جغرافياً هي «مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي وكذلك مجموعة من الدول الآسيوية هي بلاد المشرق العربي» .

ولم تكن جامعة الدول العربية مجرد منظمة أفريقية آسيوية، بل أول منظمة نادى بضرورة التعاون الواسع الشامل بين مختلف البلاد الآسيوية والأفريقية، وكان ذلك فى ٨ مارس سنة ١٩٤٦ حين أصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٤٥ معلناً هذا الاتجاه، بل نجد برنامجاً شاملاً لهذا التعاون فى قراره رقم ٦٠٥ الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

هذا التعاون هو الذى انتقل من ميدان جامعة الدول العربية الضيق المحدود، إلى ميدان الأمم المتحدة، وظل ينمو ويتسع .

وفى بداية الأمر كانت الدول الأفريقية، على ما بينها من تباعد يجمع بينها أمر واحد، هو محاربة الاستعمار، والمناداة بمبدأ تقرير المصير . فإن ما كان يجمع مثلاً بين مصر، وأثيوبيا، والهند، والفلبين، وفيتنام، وأندونيسيا، وغيرها لم يكن هو التجاور الجغرافى، أو اللغة، أو التقاليد، أو المصالح الاقتصادية، بل كان الجامع الأكبر بين هذه الدول محاربة الاستعمار أياً كان، سواء أكان بريطانيا، أم فرنسا، أم إيطاليا، أم أمريكا، أم هولنديا .

وإذا كان هذا هو الهدف الذى سعت إلى تحقيقه هذه المجموعة الآسيوية الأفريقية، فسرعان ما تبين لها هدف جديد كان عليها أن تضعه نصب عينيه . فحين نشبت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ، سعت المجموعة الآسيوية الأفريقية إلى القيام بدور الوسيط بين الكتلة السوفيتية وبين الكتلة الأمريكية والغربية . وقيامها بهذا الدور اقتضى منها أن تلتزم جانب الحياد فى هذا النزاع، وأوضح صورة لهذا الحياد، تجلت فى موقف مندوب «مصر» ومندوب «الهند» فى مجلس الأمن حين امتنع كل منهما عن التصويت فى تأييد مشروع القرار الأمريكى الذى اتخذ فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ ، مطالباً أعضاء الأمم المتحدة بمساعدة كوريا الجنوبية لمواجهة العدوان الصادر من الشمال، ومن وقتئذ تشعب نشاط ممثلى هذه المجموعة الثالثة، وكانت لهم مواقف إيجابية فى الموضوعات الآتية:



أولاً: مساعدة الدول الأفريقية والآسيوية على نيل استقلالها والتخلص من الاستعمار، ومن هذا نستطيع أن نؤكد أنها كانت موحدة الكلمة فى مساعدة كل دولة لم تتمتع بعد باستقلالها مثل الجزائر، وإمارات الخليج، وغيرهما من الأقاليم التى لم تحصل على استقلالها.

ثانياً: وقفت فى وجه التمييز العنصرى، والفرقة بين الأجناس، ونادت بحقوق الإنسان وعملت على نشر تلك المبادئ. لذلك نستطيع أن نؤكد أنها دائماً متحدة متكثلة حين تناقش قضايا التمييز العنصرى.

ثالثاً: كانت لها مواقف حازمة فى المسائل المتعلقة بالمعونة الفنية والنهوض بالبلاد المتطورة والمتخلفة، وتتكتل وتتحد كلمتها فى المطالبة بزيادة المساعدات والمعونات التى تقرر لتلك البلاد.

رابعاً: اتبعت سياسة إيجابية فى المسائل المتعلقة بترع السلاح، ونبذ استعمال الأسلحة ذات التدمير الشامل، ولذا فإنها تقف موقفاً موحداً فى مواجهة هذه المسألة الخطيرة، ويمكن أن يكون لها دور الوسيط النافع القوى بين الكتلتين المتناهضتين بهذا النوع من الأسلحة.

ولكن هناك مجموعة أخرى من الحالات قد لا تتوحد فيها كلمة هذه الكتلة بل قد تنقسم فيها على نفسها وتفقد تلك السلطة الجديدة التى يتيحها لها نآزرها وتكتلها، ومن هذه الحالات:

١- إذا وقع خلاف بين عضوين من أعضاء الكتلة نفسها، كخلاف بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر، وبين الهند وباكستان، وبين أثيوبيا والصومال، أو بين غانا وتوجو، أو كاختلافهم على ملء مقاعد مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وبعض المناصب الدولية الكبرى.

٢- موقف بعض دول هذه المجموعة من الحرب الباردة، بسبب ارتباط بعض أعضاء المجموعة الآسيوية الأفريقية عن طريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية. فمنها من ارتبط بأحلاف عسكرية كالفليين فى حلف جنوب شرقى آسيا وإيران فى حلف السانتو (بغداد سابقاً)، وهناك دول إن لم تكن مرتبطة بأحلاف عسكرية، فإنها مرتبطة بالاشتراك فى منظمات سياسية غربية

كالكومنولث، والجماعة الفرنسية، وهناك دول منحت المعسكر الغربى مطارات ومواقع استراتيجية.

هذه الروابط على تنوعها من شأنها أن تضعف التضامن الأفريقى الآسيوى فى موضوع الحرب الباردة.

وبالموازنة بين القضايا التى تتحد فيها كلمة المجموعة الآسيوية الأفريقية وبين القضايا التى تفرق فيها كلمتهم، فإنه يجب عليها ما يلى:

أولاً: أن تجعل الحياد الإيجابى وعدم الانحياز رائداً لها وهدفاً تسعى إلى تحقيقه، فتعمل على أن تتخلى الدول المنحازة عن انحيازها، وأن تزداد الدول المحايدة تمسكاً بحيادها. ولكن يجب ألا تجعل الانحياز سبباً فى إبعاد دولة أفريقية آسيوية عن محيط مجموعتها، فالانحياز ظاهرة عرضية تزول بزوال الظروف التى أملتتها. أما التضامن الأفريقى الآسيوى فضرورة تقضى الظروف بالعمل على دعمه واستمراره.

ثانياً: هذه المجموعة التى بلغت أكثر من سبعين دولة، قد تبلغ المسافة ما بين بعضها والبعض الآخر آلاف الكيلو مترات، يجب عليها أن تقبل مبدأ اللامركزية، بأن تشجع قيام المجموعات الإقليمية داخل مجموعتها الكبرى.





## الفصل السادس

### مشكلات أفريقيا

تواجه أفريقيا عدة مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، ورغم أن أفريقيا تتحرك بسرعة إلا أنها فى الواقع ما زالت مكبلة بالقيود رغم مظاهر الاستقلال السياسى ورغم مظاهر التحرك الاقتصادى.

ولعل أول هذه المشكلات هى المشكلة الأيديولوجية التى تواجه دول أفريقيا وهى ليست منفردة فى ذلك الوضع، ودائما تتشابه مع دول العالم الثالث كله، فأفريقيا حائرة بين النظام الديمقراطى بمعناه الغربى وبين فكرة الحزب الواحد بمعناه الشرقى، وفى الوقت نفسه حائرة بين اختيار الطريق الرأسمالى كأسلوب للتنمية الاقتصادية أو الأسلوب الشيوعى المتطرف لسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج من أجل قيادة دفعة التنمية الاقتصادية التى لم يعد فى الإمكان تركها للحرية الفردية، أمام الأسلوب الاشتراكى والتعاون، كل هذه أسئلة تدور بذهن القادة الأفريقيين وإن كانت بعض دول أفريقيا قد خاضت تجارب مريرة بين هذا النظام وذاك، ثم بدأت تقيم التجربة من جديد على أساس التحالف بين عدة جهات. وما زالت أفريقيا تترنح، وكان لابد لبعض الدول الأفريقية حديثة النمو والاستقلال أن تواجه نفسها ولكنها عجزت عن ذلك مما أدى إلى انتشار حركات الانقلابات العسكرية التى استندت إلى الجيش، واختفت بعض الزعامات التقليدية من على المسرح السياسى بعد ثبوت فشلها وعجزها عن قيادة الشعوب الأفريقية إلى ما تريد.

إن أفريقيا حائرة لاختيار أصلح النظم لها، بل إن فقدان الأيديولوجية لمعظم الدول النامية يجعلها تتخبط فى سلوكياتها الدولية، كما أن خضوع معظم قادتها لفكرة التجربة والخطأ يجعل شعوبها تدفع الثمن غالياً من نضالها.

ولقد عاش غرب أفريقيا نظام الحزب الواحد فترة طويلة من الزمن، كما عاشت بعض دول القارة فى فكرة التنظيم السياسى الواحد، ولكن ذلك كله لم يعط القارة

الدفعة الأساسية لتخطي مشكلاتها والتصدي لصعوبات التنمية فيها.

والواقع أن المنطلق السياسى الذى سارت فيه الزعامات الأفريقية أعطى أفريقيا الثورة السياسية الجناح الأول للاستقلال دون أن يعطيها الثورة الاقتصادية وهي الجناح الثانى للاستقلال ونسيت الشعوب الأفريقية أن الاستقلال بجوهره ومضمونه فى حاجة إلى ثورة أخرى هي ثورة اجتماعية فكرية وهي الأساس فى فهم الواقع والمنطلق لتحقيق الأمل.

ومشكلات القارة الأفريقية تتلخص فى:

١- الإنسان الأفريقى نفسه... فالإنسان بأبعاد تكوينه العقلى وفكره الاجتماعى وتحديد دوره فى نطاق الحركة الاستقلالية الوطنية، فإذا وجد هذا الإنسان خلقت أفريقيا من جديد وأدت دورها، وهذا الإنسان لابد من قنوات معينة لخلق ولن يخلق شيطانيا ولن ينمو من فراغ.

٢- الطريق الاقتصادى الذى تسير فيه أفريقيا، ولن يكون ذلك إلا بعيداً عن الفكر الرأسمالى وبعيداً فى الوقت نفسه عن الفكر الشيوعى، والواقع أن أفريقيا تبحث عن الاستقلال الاقتصادى لدول القارة وفى سبيل ذلك كانت هناك خطوات على الطريق مثل:

١- السوق الأفريقية لدول شرق أفريقيا.

٢- الاتحاد الاقتصادى لوسط أفريقيا ويضم كلا من الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والجابون وزائير.

٣- السوق الأفريقية المشتركة لدول الدار البيضاء.

٤- اتحاد دول غرب أفريقيا الاقتصادى والذى يتولى تنسيق التنمية الصناعية بين ١٢ دولة من دول غرب أفريقيا، وقد وقع هذا البرتوكول سنة ١٩٦٧ ويضم كلا من غانا وداهومى وساحل العاج وليبيريا ومالى وموريتانيا ونيجيريا والنيجر والسنغال وسيراليون وتوجو وفولتا العليا.

٥- ثم هناك مجموعة دول المالاجاش وقد وقعت فيما بينهم اتفاقيات للتعاون الاقتصادى.

ولكن معظم هذه التنظيمات فى الواقع مجرد اتفاقيات لم تحقق الهدف المنشود منها ولم تجعل من أفريقيا كتلة اقتصادية واحدة تجاه الكتل الاقتصادية العالمية التى قطعت شوطا بعيدا فى الحركات الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة .

بل إن عدم فعالية التنظيمات الاقتصادية الأفريقية جعل من السهل على الشرق والغرب التغلغل فى أفريقيا وإن كانت السوق الأوربية أكثر نفوذاً وسيطرة إلى حد كبير من المنظمة الشيوعية الاقتصادية قبل أن تدخل حيز العدم .

ويمكن أن نعزو ذلك الوضع إلى عدة مشكلات نجملها فيما يلى :

١- لازالت مشكلات الحدود الأفريقية الهندسية التى تركها المستعمر تشكل عقبات نفسية أمام أى تفاهم بين غالبية دول أفريقيا بعضها البعض .

٢- لازالت مشكلة القوميات الناضجة تشكل عقبة فى طريقة التفاهم حيث أن كل دولة لا تزيد التنازل عن جزء من سيادتها لجهاز أعلى مثلما فعلت السوق الأوربية المشتركة .

٣- هناك رواسب تاريخية لازالت تشكل جبالا من الثلوج بين شمال القارة وجنوبها .

٤- عدم وجود الأجهزة الإدارية والفنية الكافية لدى الأفريقيين لرسم التخطيط المتكامل لاقتصاد القارة .

٥- سيطرة الاستعمار على أجزاء كبيرة من انتاج القارة يتمثل ذلك فى الكثير من الشركات الأوربية التى لازالت - رغم خروج المستعمر - تحتكر كل شىء .

٦- التكامل الاقتصادى لم تكتمل حلقاته بين اقتصاديات الدول الأفريقية بسبب محاولة كل دولة عدم التخصص ، إلى جانب أن كل دولة تحاول الدخول مرحلة التنمية الاقتصادية دون مراعاة للحدود الاقتصادية الانتاجية التى تجعلها قادرة على الازدهار والنمو .

٧- هذا بالإضافة إلى أن الدول الأفريقية فى وضع تنافسى وليست فى وضع تكاملى من حيث أن الجزء الأكبر منها يقوم بانتاج نفس المواد الأولية .

٨- عدم رسم سياسة اقتصادية متكاملة بين الدول الأفريقية بعضها البعض ،



والواقع أن التكامل ضرورة حيوية لدول القارة ولا بد من اتخاذ عدة اجراءات هامة وضرورية أولها: الاهتمام بالتجارة الداخلية للدول الأفريقية بين بعضها البعض والثانى: هو إقامة اتحادات جمركية بين دول القارة ولتكن اتحادات إقليمية أولاً، وفقاً لظروف كل منطقة على أن لا تكون هذه الإنجازات مجرد وحدات جمركية واحدة بل تنمو الفكرة لتصبح هناك حرية انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وخطط اقتصادية للتنمية كوحدة متكاملة، بهذا يمكن التغلب بصفة أساسية على عوامل التجزئة التى تعيش فيها القارة من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من عوامل التناقض والقضاء على الكيانات الشاذة الأفريقية الموجودة على هيئة دول.

هذا، إلى جانب قلة الدخل القومى والذى يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة، فمتوسط دخل الفرد فى بعض دول أفريقيا لا يتعدى ٥٠ جنيها استرلينيا فى السنة، وذلك يعنى أن السوق الداخلية فقيرة وغير قادرة على الاستيعاب، وعلى ذلك فمن المهم أن تهتم دول أفريقيا بأسواقها الداخلية أولاً، قبل البحث عن السوق الخارجى.

والعقبات الرئيسية التى تقف أمام التصنيع فى أفريقيا يمكن تلخيصها فى الآتى:

١- عدم ملائمة التسهيلات الاقتصادية الأساسية أو عدم كفايتها.

٢- البنيان الاجتماعى والنظم والقيم التى تعمل على النمو الاقتصادى.

٣- الافتقار إلى الخبرة الفنية.

٤- القيود المفروضة بسبب الظروف الدولية.

وتعتمد الصناعات الثانوية إلى حد كبير على حجم السوق المحلية، وفى معظم أجزاء أفريقيا لم يتم إعداد القطاع التجارى بكفاية لكى يتسلم إنتاج الصناعات المحلية، وفى ظل الظروف الراهنة ليس هناك إدراك كامل لقدرة السوق الصغيرة جداً على الاستيعاب، وغالباً ما يؤدي عدم كفاية القطاع التجارى إلى خفض حجم السوق القائمة. وهناك اتفاق عام على أن التخلف سواء كان فى أفريقيا أم فى أى مكان آخر من العالم يرتبط بضيق الأسواق الناتج عن الافتقار إلى رأس المال من

أجل التخزين ، والناتج أيضاً عن تكاليف النقل العالية وفقر الأشخاص الذين يمكن أن يصبخوا مستهلكين . ويفرض ضيق السوق المحلية تأثيراً مانعاً على التجارة ومحاصيل الفلاحين وتنمية المهارات بالإضافة إلى النقص الذى تعاني منها أفريقيا فى مجال المهارات الإدارية والمقاولات لأنه يؤدي إلى تأخير عملية التصنيع فيها أو يضع أمامها العقبات .

وبالرغم من العقبات الكثيرة التى تقف أمام التنمية الاقتصادية السريعة وخاصة أمام التصنيع فى أفريقيا، فإن هناك دلائل كافية تدل على أن التنمية الاقتصادية تحدث الآن فى كل جزء تقريباً من هذه القارة الواسعة ومع ذلك لا نستطيع أن ننظر إلى مشروعات التنمية فى أفريقيا - والتى قد تستغرق فى معظم الأحيان فترة عشرة سنوات - على أنها تنمية موجهة للاقتصاديات الخاصة بهذه الدول، إنما هى تجمعات مالية للانفاق . فإن الوسائل الفنية لوضع برامج التنمية أو تخطيط الاستثمار بمعناها الصحيح غير قائمة على الإطلاق فى كثير من أجزاء أفريقيا، لأن الوسائل الفنية الممكنة قد وضعت لتواجه احتياجات الاقتصاد الأكثر تقدماً والتى تسود الغرب، حيث تجد هناك فى متناول اليد إحصائيات تستغرق عدة سنوات وحيث لا يحتمل حدوث تغيير فى كيان المجتمع الفنى أو الاقتصادى أثناء فترة التخطيط . وإن التجمعات المالية التى تمثل خطة التنمية فى الأقاليم الأفريقية تكمن فى مشروعات العمل الرأسمالية التى تهدف إلى:

- ١- تحسين المعدات الأساسية بما فى ذلك وسائل الاتصال .
- ٢- رفع الإنتاج الزراعى وتحريك التنمية الصناعية .
- ٣- رفع مستوى صحة الشعب وتعليمه ومعيشته .
- ٤- حماية موارد البلاد المعروفة وضمان استغلالها بطريقة مربحة وذات كفاءة عالية .
- ٥- جمع معلومات جديدة عن الأمور الإنسانية والمادية .
- ٦- وأخيراً استغلال موارد الثروة الجديدة، وبهذه الطريقة توسع من بناء البلاد الاقتصادى وتدعمه، ويجب أن يواكب عملية التنمية الاقتصادية ما يلى:

أولا التعليم: وهو ضرورة حركة التنمية الاقتصادية، ولقد تسبب المستعمر عن عمد في حرمان الأفريقيين من التعليم، وعلى هذا يجب على الدول الأفريقية أن تضع نظاما لنشر التعليم العام بحيث يمكن توفيره لكل الأطفال، وفي الوقت نفسه يجب أن تسعى الشعوب الأفريقية إلى القضاء على الأمية فيها بشكل سريع وفعال، وعلى دول أفريقيا أيضاً أن تهتم بالتعليم الثانوى على ضوء إمكانات التعليم العام والتعليم الجامعى. ويجب توجيه العناية للتعليم الفنى بصفة أساسية والتوسع فى إنشاء معاهد المعلمين. ولكن سياسة تطوير التعليم تصطدم بعقبتين رئيسيتين أولاهما: كثرة التكاليف العالية وهذا عنصر له أهميته إذا ما وضع فى الحسبان أن عملية التنمية متعددة الجوانب، ولهذا لا بد أن تكون السياسة التعليمية جزءا رئيسيا من سياسة التخطيط الشامل، أما العقبة الأخرى فهى إعداد المعلمين والأساتذة الموجهين الذين سيتولون العملية التعليمية بضمير وبكفاءة.

ثانيا العملية الإدارية: فلا بد من العمل السريع على إيجاد ثورة إدارية وخلق جهاز إدارى نشط، إذ أنه بغيره تتبدد الموارد ويفسد التخطيط.

ثالثا توفير الخبرات الفنية: إذ أن ذلك أساسى لتنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية والإشراف على متابعتها.

رابعا: توفير رؤوس الأموال والموارد المالية اللازمة.

وكل ما سبق يتطلب:

- ١- القضاء على التبعية للمصالح الأجنبية.
  - ٢- تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وفى مقدمة ذلك الاهتمام بالتصنيع فى حدود الإمكانيات المتوافرة.
  - ٣- رفع مستوى الإنتاجية وبخاصة من ناحية الزراعة ومنتجات الغابات.
- ولعل تحرير الاقتصاد القومى فى مقدمة ما ينبغى أن يستأثر باهتمام الدول الأفريقية، فلا بد أولا من قيام بنوك مركزية مملوكة للدولة حتى يتسنى الإشراف على الائتمان بما يحقق الصالح العام.



## مشكلة التنمية السياسية:

لعل أولى مشكلات التنمية السياسية فى القارة تتمثل فى الظروف القاسية التى تعتمد المستعمر أنه يترك أفريقيا عليها حتى تظل تابعة له بصفة دائمة. وأهم هذه الظروف إنه تعتمد تمزيق القارة إلى وحدات استقلالية لإرضاء مطامعة دون اعتبار لآى عوامل جغرافية أو ديموجرافية، واستهدف خلق كيانات شاذة ضعيفة الموارد الاقتصادية والبشرية، ومن ثم أصبحت الوحدة السياسية مقدمة ضرورة لحسن انطلاق الدول الأفريقية لتحقيق آمال شعوبها، وذلك لن يتم إلا بنمو الوعى السياسى ليتمكن خلق كيانات أكبر وحتى توحد القبائل المتفرقة وحتى تكتمل بعض الموارد لتصنع مقومات دول حقيقية.

أما المشكلة الثانية فى مشاكل التنمية السياسية فهى مشكلة تصفية الاستعمار، ولقد كانت تصفية الاستعمار هى الهدف الأول من أجل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، بل إن تصفية الاستعمار كانت الدافع الأقوى لتنشيط الحركة الوحدوية الأفريقية، وفى سبيل ذلك الهدف اتبعت المنظمة استراتيجية ذات جانبين، أحدهما: يقوم على العمل الدبلوماسى والاقتصادى. والآخر؛ يقوم على العمل العسكرى. وقد اتخذت صورة العمل الدبلوماسى عدة مجالات منها:

١- دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ كافة التدابير لمنع الاستقلال للبلاد والأقاليم التى مازالت خاضعة لها.

٢- دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الدول الاستعمارية.

٣- العمل على طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية العالمية.

٤- الالتجاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية.

٥- قطع العلاقات مع الدول التى تساعد الحكومات الاستعمارية.

٦- المقاطعة الاقتصادية.

وقد استند العمل الجماعى الأفريقى على ما يأتى:

أولاً: توحيد الحركات التحريرية المختلفة إذ أن تلك الحركات كانت تتعدد فى

إقليم واحد فتصارع.

ثانياً: إنشاء جيوش تحريرية وقوات من المتطوعين تتدرب فى أقاليم الدول المستقلة المؤازرة للبلاد التى مازالت تحت سيطرة الاستعمار بصورة أو بأخرى.

ثالثاً: إنشاء لجنة تحرير تكلف بتنسيق العمل القذائى من أجل تحرير الأقاليم المتخلفة.

وقد كان لهذه الأساليب آثارها الفعالة فى اكتمال حصول جميع دول أفريقيا، بلا استثناء، على استقلالها السياسى. حتى أن جنوب أفريقيا اضطرت فى عام ١٩٩٢ إلى التخلّى عن عنصريتها، لكن أسس الاستقلال الاقتصادى لا زال ينقصه الكثير.

### المجاعات فى أفريقيا:

#### ١ - أسبابها وإمكانات التعاون العربى مع أفريقيا لمواجهتها:

يكتسب التعاون بين الوطن العربى وأفريقيا أهمية كبيرة نظراً للروابط العميقة التى ربطت بينهما تاريخياً سواء كانت الروابط عرقية أم دينية أم اقتصادية وجغرافية وسياسية، وبصفة خاصة تلك الروابط التى أنشأت وتعمقت فى مجرى النضال المشترك لكليهما ضد الاستعمار، ذلك النضال الذى برز خلاله دور مصر... بصفة خاصة فى دعم النضال الأفريقى من أجل التحرر الوطنى وقد سبق أن عرضنا لهذا الأمر.

وتتركز الروابط العرقية والدينية فى نزوح بعض القبائل العربية إلى القارة السمراء، حيث أصبحت جزءاً من نسيج المجتمعات الأفريقية التى استقرت فيها منذ مئات السنين ونقلت الدين الإسلامى إلى تلك المجتمعات والذى أصبح يدين به نسبة كبيرة من سكان أفريقيا ذوى الأصل الأفريقى الصرف، فضلاً عن العرب وذوى الأصول المختلفة العربية الأفريقية.

أما الروابط الاقتصادية، فإنها تضرب فى عمق الزمن منذ اندفع المصريون فى العهد الفرعونى إلى قلب أفريقيا بحثاً عن منابع نهرهم المقدس - النيل، ومنذ الرحلات التجارية الكبيرة التى أرسلتها الملكة «حتشبسوت» فى الألف الثانية قبل

الميلاد إلى بلاد «بنط» أى الصومال وشرق أفريقيا الحالى .

وكذلك نشأت علاقات تجارية بين العرب وشرق أفريقيا عبر البحر الأحمر قبل الإسلام وتطورت تلك العلاقات وأمتدت لتشمل شمال وشرق ووسط وساحل غرب أفريقيا بعد الفتح العربى لشمال أفريقيا وبعد انتشار القبائل العربية فى المناطق التى لم تكن جزءا من الدولة أو الدويلات العربية، ومنذ الفتح العربى لشمال أفريقيا أصبح الجزء الأعظم من مساحة الوطن العربى أفريقيا، وتمثل مساحة الجزء الأفريقى من الوطن العربى، حاليا أكثر من ٧٠٪ من أجمالى مساحة الوطن العربى، وبالتالي، فإن الجوار الجغرافى أصبح رابطاً بين العرب وأفريقيا خاصة وأن هذا التجاور تضمن اشتراك العرب وأفريقيا فى بعض الموارد الطبيعية مثل، نهر النيل وروافدها العديدة التى تنبع من قلب أفريقيا وشرقها وتمنح الحياة لمصر والسودان عندما يشق النيل طريقة إلى البحر المتوسط عبرهما.

أما النضال المشترك للعرب وأفريقيا ضد الاستعمار فإنه خلق بين الطرفين رابطة الدماء التى سالت على أرض القارة السمراء ثمناً لنيل الحرية والاستقلال عن الاستعمار، كذلك فإن المعاناة المشتركة لكل من العرب وأفريقيا بمستويات متفاوتة من الممارسات الاستعمارية الجديدة، ومن عدم عدالة النظام الاقتصادى الدولى الراهن تخلق مجالا للنضال المشترك بين الطرفين، كذلك فإن التضامن الأفريقى مع العرب ضد الصهيونية والتضامن العربى مع أفريقيا ضد عنصرية وعدوانية الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا يمثل أحد الارتباطات السياسية والنضالية بين الطرفين.

واستنادا لكل تلك الروابط التى بين العرب وأفريقيا، وجدنا أنه من الضرورى دراسة الوضع المأساوى للمجاعات فى أفريقيا وأسبابها ونتائجها وما تم من تعاون العرب وأفريقيا فى مجال الزراعة والغذاء وآثاره بالنسبة للأمن الغذائى لكليهما وإمكانيات التعاون المستقبلية بين العرب وأفريقيا فى مجال الزراعة والغذاء مع التعرض للعائد الاقتصادى والسياسى لهذا التعاون على كل من العرب وأفريقيا.

## ٢ - خصائص المجاعات فى أفريقيا:

بالرغم من معاناة أفريقيا تاريخياً من موجات جفاف وفيضانات مدمرة وغزوات وزحف للصحارى على المناطق الزراعية بما كان يعقبها من مجاعات جماهيرية



كبيرة إلا أن المجاعات التي تشهدها القارة السمراء منذ بداية الثمانينات وحتى الآن تعتبر الأكبر حجماً والأفظع من أى مجاعة تعرضت لها أفريقيا منذ ما يزيد على نصف قرن، وذلك بسبب آثارها المدمرة على البشر وعلى البنية الاقتصادية وحتى على التكوينات الاجتماعية فى أفريقيا، ونظرة واحدة لما يحدث فى الصومال فى نهاية عام ١٩٩٧ تؤكد ذلك.

وتنتشر الدول التى تعرضت وتعرض للمجاعة أيا كانت أسبابها فى أفريقيا فى مناطق مختلفة من القارة مثل شرق أفريقيا وخاصة القرن الأفريقى وأثيوبيا وساحل غرب أفريقيا فضلاً عن بعض الدول التى تقع معظم أراضيها فى الصحراء الكبرى مثل تشاد وبعض الدول التى تستتر فيها الصراعات الداخلية والاعتداءات الخارجية من الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا مثل أنجولا وموزمبيق، وقد بلغ عدد الدول الأفريقية التى تأثرت بالجفاف وهو أحد العوامل المسببة للمجاعة وليس العامل الأوحد حوالى ٢٤ دولة. وخلال عام ١٩٨٨ عانت دول شرق أفريقيا بصفة خاصة من مجاعة طاحنة وقد حذرت اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوربية من أن عدد الأشخاص الذين يواجهون المجاعة فى أثيوبيا التى أصابها التصحر يتزايد يومياً، ويتراوح اجمالى هذا العدد خلال عام ١٩٨٨ ما بين ٦، ٧ ملايين شخص، وذكر مفوض المجموعة الأوربية لمعونات التنمية أن المنطقتين الأكثر تعرضاً للخطر هما تيغرى وأريتريا اللتين كما سبق أن توفى فيهما نحو مليون شخص بسبب الجفاف عام ١٩٨٥/٨٤، وقد زاد من أعداد المتعرضين للمجاعة فى أثيوبيا تدفق اللاجئين الصوماليين إليها من شمال بلادهم الذى دار فيه قتال ضار بين الحكومة الصومالية وقوات المعارضة المسلحة عام ١٩٨٨. وما حدث فى عام ١٩٩١ عقب الانقلاب الذى أطاح برئيس الصومال حيث يعانى أولئك اللاجئين من نقص المأوى والغذاء والماء، كذلك فإن المجاعة التى ضربت غرب تنزانيا عام ١٩٨١ والتى وصفها الرئيس الترانى فى وقتها أنها أسوأ مجاعة تتعرض لها بلاده، تلك المجاعة لا تزال لها بقاياها حتى الآن، كما أن زنجبار هى إحدى دولتى الاتحاد الترانى وتتمتع بالحكم الذاتى تعرضت لموقف غذائى خطير مما جعل حكومتها توجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولى لطلب مساعدات غذائية لأول مرة فى تاريخ هذه الدولة وذلك فى ١١/٨/١٩٨٧ بمناسبة اجتماع عقد مع مسئولين من برنامج الغذاء العالمى.

وإضافة إلى دول شرق أفريقيا المذكورة فإن معظم الدول الأفريقية فى حاجة إلى معونات فى الوقت الحالى، وقد ذكر تقرير لمجلس الغذاء العالمى نشر فى ١٥/٤/١٩٨٨ خلال الاجتماع الإقليمى للمجلس فى جاكارتا بآندونيسيا أن عشر دول على الأقل فى أفريقيا تعاني من المجاعة التى تهدد ملايين السكان فى هذه الدول وهى أنجولا، تشاد، أثيوبيا، مالى، موزمبيق، النيجر، أوغندا، تنزانيا، فضلا عن دولتين عربيتين هما السودان والصومال، هذا بالإضافة إلى دول أخرى تعاني من المجاعة بصورة أقل حدة من الدول المذكورة.

وقد كان الإنتاج السيئ فى مجال الزراعة فى الكثير من دول القارة عام ١٩٨٧ مقدمة لبداية نقص الغذاء ولحدوث المجاعات فى بعض البلدان، وقد انخفض إنتاج الغذاء فى أفريقيا عام ١٩٨٧ دون المستويات المسجلة عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ وشهد المعروض من الغذاء تدهورا خطيرا فى عدد من البلدان وبخاصة أثيوبيا. وقد هبط إنتاج الحبوب فى أفريقيا إلى ٦٦,٦ مليون طن عام ١٩٨٧ فى حين بلغ هذا الإنتاج ٧١,١ مليون طن و٧٥ مليون طن فى عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ على الترتيب، وقد ارتفع إنتاج جميع الدول الكبرى من ٨,٨ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٩,٧ مليون طن عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٠,٩ مليون طن. ماعدا مدغشقر التى زاد إنتاجها من ٢,٣ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٢,٤ مليون طن عام ١٩٨٧. وقد تركز الانخفاض فى إنتاج أفريقيا من الحبوب الخشنة وهو الغذاء الرئيسى لكثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء حيث انخفض إنتاج أفريقيا منها من ٥٥,٧ مليون طن عام ١٩٨٦ إلى ٤٦,٤ مليون طن عام ١٩٨٧ بنسبة انخفاض قدرها ٩,٣ مليون طن. وقد كان ذلك الانخفاض عائدا لمجموعة من العوامل التى تم التركيز بصفة خاصة على عامل واحد منها هو الجفاف الذى أصبح مرتبطا فى أذهان الكثيرين باعتباره سبب المجاعات التى تنتشر فى أفريقيا، ورغم أن الجفاف أحد الأسباب الهامة للمجاعات إلا أن هناك العديد من الأسباب للمجاعات التى تضارع الجفاف أو تزيد عنه فى الأهمية، وسوف نعرض فيما يلى لأسباب المجاعات التى تعاني منها شعوب القارة السمراء والإمكانات ووسائل تجنبها بما يجعل أفريقيا فى مأمن من شرورها وآثارها المدمرة.

## أسباب المجاعات فى أفريقيا:

### أ- قلب المناخ وتفاعل البشر معه:

تؤدى تقلبات المناخ فى أفريقيا، كما فى كل مكان فى العالم إلى حدوث تأثيرات سلبية على الزراعة والإنتاج، ومن ضمنه إنتاج الغذاء، ونقص بتقلبات المناخ الظواهر المناخية غير معدل سقوط المطر مما يسبب الجفاف غير المعتاد فى حالة نقصه أو الفيضان المدمر فى حالة زيادته، وقد كانت لتلك التقلبات تاريخيا سيطرة كبيرة على الزراعة وصيد الحيوانات بحيث أثرت بشكل كبير على حركة الشعوب وعلى تحديد أماكن استقرارها وتوطنها النهائى وعلى بقائها ذاته فى كثير من الأحيان، حيث أن من يفشلون فى مواجهة تحديات الطبيعة فإنهم كانوا ينتهون بالخضوع لجماعات أخرى أكثر قدرة على مواجهة ذلك التحدى أو تسيطر على أقاليم لم تتعرض لتقلبات مناخية كبيرة أو يندثرون نهائيا أو يحاولون غزو جيرانهم والسيطرة على موارد حياتهم... إلخ... ورغم آلاف السنين بين ذلك الماضى وبين عصرنا الحالى فإن تقلبات المناخ لا تزال تمثل تحديا كبيرا للبشر، وما زال غير القادرين أو الفاشلين فى مواجهة التحدى يتعرضون لنفس ما كان يتعرض له القدماء من الخضوع للآخرين، وإن كان بأشكال مختلفة، مما يؤدى إلى تدهور التكوينات الاجتماعية... وإن كان ذلك لا يعنى بأى حال أن تقلبات المناخ هى كل شىء حيث استطاع البشر ترويض الطبيعة فى كثير من الأحيان واكتسبوا قدرات هائلة فى التعامل مع تقلباتها سواء ببناء السدود والخزانات الكبيرة والبحيرات الصناعية للوقاية من شر الفيضانات المدمرة واختزان المياه لأوقات الجفاف أو بتطوير المراكز العلمية للتنبؤ بالفيضانات وموجات الجفاف قبل حدوثها للاستعداد لمواجهتها، أو بتطوير مسح المياه الجوفية للاستعانة بها فى أوقات الجفاف، أو باستمطار الغيوم أو بتطوير أنواع جديدة من المحاصيل تستطيع مواجهة الجفاف. لكن القدرات والخبرات فى مواجهة تحديات الطبيعة وتقلبات المناخ ليست على مستوى واحد فى العالم، وإنما تتراوح بين أقصى مستوى للتقدم فى الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة إلى مستوى أقل تقدماً فى الدول النامية الأكثر تطورا إلى مستوى متخلف فى غالبية الدول النامية وبالأذات فى أفريقيا التى تشابه مواجهة البشر لتحديات الطبيعة فى بعض منها مع الأسلوب الذى كان البشر



يواجهون به نفس التحديات منذ آلاف السنين، بلا تطوير يذكر، وهذا الأسلوب من المواجهة هو الذى جعل لتقلبات المناخ تأثيرها المروع على أفريقيا التى تعرضت أجزاء كبيرة منها للمجاعات، ففي شرق أفريقيا على سبيل المثال تعرضت أثيوبيا والصومال وأجزاء من السودان وتنزانيا لمجاعات كبيرة نتيجة الجفاف الذى ضرب هذه المنطقة، ولم تكن المجاعات قدرًا محتوماً على شعوب تلك الدول عند حدوث الجفاف، وإنما لأن تلك البلدان وبالأساس، لم تستعد حكوماتها لمواجهة ذلك الجفاف بصورة جادة باعتبار ذلك الاستعداد حيوى لحياة شعوبها، فعلى سبيل المثال يسبب فيضان نهر جوبا فى الصومال الذى يتجاوز إيراده السنوى من المياه ٤,٦ مليار متر مكعب حدث دمار كبير للقوى والبيئة من حوله فى ذروة فيضانه والذى تبدد مياهه فى المحيط الهندى وكان آخر ذلك فى ديسمبر عام ١٩٩٧. ثم تعاني الصومال بعد ذلك من الجفاف فى ذات المناطق التى سبق أن تعرضت للفيضان أو تقوم زراعة حولية أو مراعى فقط فى المناطق المحيطة بالنهر، فى حين أن الصومال لو أقامت سدًا على هذا النهر فإنها كانت ستتمكن من اختزان المياه بدلاً من تبدها فى المحيط الهندى بما سيمنحها من استخدامها فى الزراعة الدائمة لمساحات شاسعة تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف هكتار. وهذا المشروع لا يمكن الحديث عن أنه لم يتم بسبب عدم وجود التمويل حيث تلقت الصومال مساعدات خارجية هائلة بالنسبة لعدد سكانها وحجم اقتصادها، ولم يتم انجاز اقتصادى يتناسب بأى شكل مع ضخامة المساعدات، كذلك فإن السودان التى تعرضت لفيضانات مدمرة فى صيف عام ١٩٨٨ بما نتج عنها من مجاعة لم يكن من الضرورى أن يكون لها تلك الآثار المدمرة التى حدثت أو المجاعة التى عانت منها قطاعات من الشعب حيث كان من الممكن إقامة السدود البسيطة والخزانات من خلال القوى البشرية، بالأساس - نظراً لندرة عنصر رأس المال فى السودان - لاستيعاب مياه الفيضان ووقاية البشر والمزروعات من تدميرها واختزانها لأوقات الجفاف من ناحية أخرى. . ولكن نظراً لأن ذلك لم يحدث فإن الأمطار الغزيرة وما نتج عنها من فيضانات فى السودان كان لها آثار مدمرة على البشر والمحاصيل وتسببت فى حدوث مجاعة لم تنجح المساعدات الخارجية التى تلقتها السودان سوى فى تخفيف القليل من وطأتها على البشر.

وبصفة عامة فإن معاناة الزراعة فى أفريقيا من عدم توفر المياه اللازمة للرى لا يرجع إلى قلتها، وإنما يرجع إلى عدم تنظيمها على مدار السنة بإقامة السدود لحجز مياه الأمطار واستعمالها حسب الحاجة على مدار السنة بكيفية تتفق ومساحة الأرض المزروعة، ويساعد على ظهور مشاكل الجفاف فى أفريقيا، حتى فى حالات سقوط الأمطار، كون هذه الأمطار موسمية، فباستثناء القلب الاستوائى لأفريقيا فى حوض نهر الكونغو والمرتفعات المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبعض أجزاء ساحل غانا وسيراليون والساحل الشرقى لمدغشقر الذى تطول فترة الأمطار فيها إلى تسعة أشهر أو يزيد... باستثناء هذه المناطق فإن الأمطار تكون موسمية ويقل سقوطها فى أفريقيا المدارية لمدة أربعة أشهر باستثناء موزمبيق التى يطول فيها فصل المطر عن ذلك ويصل لثمانية أشهر، تهطل الأمطار الموسمية فى شكل رخات قصيرة مركزة أو حتى عنيفة التركيز، بحيث تزيد كمية الأمطار التى تسقط على الأرض عن تلك التى تتأثر بها التربة ومع سقوطها بعنف فإن التربة الأفريقية لا تستطيع مجابهة هذه الكميات من المياه مما يؤدي إلى جرف الطبقات قليلة العمق ومما يؤدي لإتلاف المحاصيل. وفى مثل ظروف التربة قليلة العمق والأمطار العنيفة فى أفريقيا المدارية والاستوائية، فإن حماية التربة وتحقيق أقصى استفادة من الأمطار الموسمية يتطلب إنشاء أعداد كبيرة من السدود والخزانات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التى سيبنى فيها وحسب معدل سقوط الأمطار، وذلك لاستقبال الأمطار وتخزينها لاستخدامها فى الزراعة والرى فى الفصول التى لا تسقط فيها الأمطار مع إبقاء مخزون استراتيجى لا يستخدم إلا فى سنوات الجفاف التى يقل أو ينعدم فيها المطر حتى فى موسم سقوطه.

كذلك فإن أنهار المنطقة المدارية والاستوائية فى أفريقيا تحتاج إلى مشروعات كبيرة لإصلاح مجاريها حتى لا تتبدد مياهها فى المستنقعات، وفى المناطق قليلة الانحدار أو المستوية فإن مثل هذه المشروعات سوف تحفظ لأفريقيا ما يعينها على مواجهة تقلبات المناخ وتباين معدل سقوط الأمطار، وتنتشر المستنقعات بشكل كبير فى أفريقيا وأهمها مستنقعات بحر الجبل وبحر الغزال فى السودان ومستنقعات أو كافانجو فى بتسوانا ومستنقعات بانجويلا شمال زيمبابوى ومستنقعات دلتا النيجر وأطراف بحيرة تشاد ومستنقعات مالاجاراس فى تنزانيا والمستنقعات تزيد مساحتها فى

أفريقيا عن ١٠٠ ألف ميل مربع، ويكفى لإدراك ما يتبدد فى هذه المستنقعات من مياه أن نعلم أن المجارى الحالية لمستنقع بحر الجبل جنوب السودان لا تعيد إلى النهر الرئيسى سوى أقل من نصف كمية المياه التى يتلقاها المستنقع من طرفه الجنوبى، كذلك فإن المجرى الرئيسى لمستنقع أوكافانجو الذى يبلغ طوله ١٠٠ ميل يفقد بالبخر والتسح فقط ٩٠٪ من المياه التى يستقبلها.

ويمكن القول بصفة عامة أن تقلبات المناخ واردة فى كل مكان لكن مواجهة تلك التقلبات وترويض الطبيعة ممكن فى أغلب الحالات باستثناء الأعاصير، ويتطلب الأمر جهودا كبيرة لتحقيق هذا الترويض، والاستثمارات فى مثل هذه المشروعات ضرورية للوصول إلى حل، كما يمكن إنجاز هذا الترويض سواء للأنهار أو لمياه الأمطار بالعنصر الأكثر توافرا مثل القوى البشرية فى حال توافرها، وهناك تجارب رائعة لترويض الطبيعة باستخدام القوى البشرية بالأساس فى ظل ندرة رأس المال. وأبرز الأمثلة على ذلك قيام الصين بتحسين مجرى نهر هاى وإقامة خزانات فى الجبال تتسع لتخزين ١٠٦ مليار متر مكعب من خلال القوى البشرية والمعدات اليدوية بالأساس.

أى أن الفيصل فى النهاية فى تحديد تأثير تقلبات المناخ فى المدى الطويل بالذات هو نمط تعامل البشر مع هذه التقلبات... فإذا استسلم البشر لتأثيرها واتخذوا موقفا انتظاريا لتغيرها وتحسن المناخ فإن المجاعات والتدهور الاقتصادى والصراع الداخلى على موارد الحياة بما يجره من تفتيت فى بنية المجتمع سوف تكون النتيجة الأكثر احتمالا لمثل هذا التفاعل الانتظارى مع قلب المناخ الذى لا يستقر، أما إذا جرت محاولات جادة لمواجهة هذه التقلبات وترويض الطبيعة بوسائل كثيفة العمل فى حالة عدم توافر رأس المال أو بوسائل متقدمة فى حالة توافر رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات اللازمة لها.

وأيا كان أسلوب الترويض فإن وجود محاولات جادة لتحقيقه كنمط إيجابى للتفاعل البشرى مع قلب المناخ والظروف الطبيعية عامة سوف يجعل التأثيرات السلبية لتقلبات المناخ على حياة البشر محدودة إن لم تكن معدومة فى كثير من الحالات، وسوف يحفظ من التبدد كميات كبيرة من المياه تشكل أساسا ماديا لمواجهة موجات الجفاف، ولاستزراع مساحات كبيرة إضافية بالرى الدائم وهى



الزراعة الأكثر انتاجية بما لا يقاس من الزراعة البعلية - الزراعة على المطر -  
إنتاجية والأكثر تذبذبا فى مستوى انتاجها.

#### ب - الجراد والآفات والأوبئة:

تسبب الأوبئة التى تصيب المحاصيل الزراعية وقطعان الماشية فى أضرار كبيرة  
لكليهما، بما يؤثر على المصدر الأساسى لغذاء البشر فى أفريقيا، وتعانى أفريقيا  
بصفة خاصة من ذبابة التسي تسي التى تنقل مرض النوم، ومن مرض الطاعون  
البقرى الذى انتشر بصورة وبائية فى الكثير من دول أفريقيا الاستوائية والمدارية فى  
أوائل الثمانينات، وخاصة عام ١٩٨٣ عندما اجتاحت الوباء شرق أفريقيا، كذلك  
تعانى المحاصيل التى تزرعها أفريقيا من التدمير الذى تسببه لها الحشرات والآفات،  
وتعانى القارة بصفة خاصة من غزوات هائلة للجراد.

وقد غزا الجراد بالفعل جنوب المغرب والجزائر دون أن يلحق خسائر حقيقية  
بالمناطق الزراعية الكبيرة فيهما، حيث لم يصل إليها وحاول الوصول إلى وادى  
النيل فى شمال السودان ومصر، إلا أن مصر نجحت حتى الآن فى القضاء عليه  
قبل وصوله، هذا فى حين قضى الجراد بالفعل خلال شهر مارس عام ١٩٨٨ على  
المحاصيل فى مساحة تقارب ٣٦٠ ألف هكتار فى تونس وحدها، وقد ذكر منسق  
مكافحة الجراد فى منظمة الفاو أن أسراب الجراد التى يغطى السرب الكبير منها  
٢٥٠ كيلو مترا مربعا يمكن أن يلتهم السرب الواحد منها ٢٠ ألف طن من الحبوب  
يومية، وقد تعرضت مالى بالفعل لغزو أعداد هائلة من الجراد اجتاحت مناطق  
زراعية شاسعة مما دعا حكومة مالى إلى إصدار بيان أعلنت فيه أنها تواجه أخطر  
غزو للجراد تتعرض له منذ ٣٠ عاما، وحذرت من احتمال تعرض المناطق التى  
غزاها الجراد للمجاعة بسبب التهامه المحاصيل الزراعية، كذلك تعرضت مساحات  
شاسعة من أراضي أثيوبيا لغزو أسراب ضخمة من الجراد القادمة من تشاد  
والسودان والتى تسببت فى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية فى البلدان  
الثلاثة. وهو ما دعا وزير الزراعة السودانى إلى إعلان حالة الطوارئ لمواجهة غزو  
الجراد وتوجيه نداء للمجتمع الدولى للإسهام فى تكاليف مكافحة الجراد بالسودان  
والتي تقدر بـ ١١,٧ مليون دولار خاصة بعد أن لحق الدمار بمساحات شاسعة من

المحاصيل تقدر بما يزيد على ثلاثة ملايين هكتار وقد صدر العديد من التحذيرات من منظمة الزراعة الدولية أكدت انه ما لم يتم السيطرة على الموقف الخطير فإن عدداً من الدول الأفريقية وخاصة دول وسط وشرقي القارة ستواجه أسوء كارثة مجاعة لم تحدث منذ ثلاثين عاماً.

وبالرغم من ضخامة الخطر الذي يمثله الجراد والحشرات والآفات الزراعية والأوبئة والأمراض، إلا أن تأثيرها على الزراعة الأفريقية وعلى الإنتاج الغذائي النباتي والحيواني يتوقف أيضاً إلى حد بعيد، على أسلوب مواجهة البشر لهذه الآفات والأمراض، وتنتج الأضرار الفادحة التي تسببها لأفريقيا بالأساس من نمط التفاعل السلبي للدول الأفريقية معها فمثلاً غزوات الجراد، لا بد أن تكون هناك مراكز لمتابعتها وتحديد أوقات حدوثها والأماكن التي ستغزوها بصورة تقريبية اعتماداً على أماكن وجودها واتجاه الرياح وغيرها من العوامل التي يتأثر بها تحرك أسراب الجراد، وبعد ذلك لابد من العمل على إبادتها قبل وصولها أو حتى اقترابها من المناطق الزراعية بكافة الوسائل الممكنة.

أما الأوبئة وأمراض النبات والحيوان، فإن هناك ضرورة لإنشاء مراكز بحوث عالية المستوى لتطوير أمصال مضادة لها ولتطوير مضادات بيئية وكيميائية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التعويل في مقاومة ذبابة النسي تسي ومرض طاعون البقر على مساعدات خارجية، إذ أنها منتشرة وتمثل خطراً في أفريقيا بالأساس، وبالتالي فإن اهتمام مراكز لبحوث في البلدان المتقدمة بها، محدود باعتبار أنها لا تمثل مشكلة لبلادها، ولذلك فإن أفريقيا مدعوة لمواجهة أوبئتها وأمراض نباتاتها وحيواناتها بنفسها، ومن خلال مراكز أبحاثها سواء تلك التي أنشئت أو يجب أن تنشأ بشكل قطري أو تلك التي تدعو الضرورة لتأسيسها بجهود جماعية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

#### ج - مشكلة التصحر:

تمثل مشكلة التصحر أو تحول الأراضي الزراعية والغابات والمراعي إلى صحارى أحد أسباب حدوث المجاعات في أفريقيا، ويتجلى التصحر عن عدد من العوامل والممارسات أهمها:

١- قطع الغابات بصورة عشوائية ودون زراعة أشجار بديلة، ونظراً لأن الغابات تقع بالضرورة فى مناطق غزيرة المطر، فإن انكشاف تربتها - بعد قطع اشجارها أمام الأمطار العنيفة يعرض التربة السطحية المنتجة للانجراف، ويزداد احتمال التصحر كلما قل سمك التربة السطحية بما يسهل معه انجرافها لتبقى الصخور أو الطبقات الصلصالية غير المسامية التى لا ينبت فيها زرع مرة أخرى شاهداً على تدمير الإنسان للطبيعة بسوء استخدامه لها وتحويله الأراضى الخضراء إلى صحارى.

٢- الرعى غير الرشيد والمكثف الذى يؤدى إلى القضاء تماماً على الحشائش ويكشف التربة التى تكون أقدام حيوانات الرعى ذات الاظلاف بالذات قد فتت سطحها أمام الرياح والعواصف لتزيد من تفتت الطبقات الطينية أو الرملية وتذروها محولة الأرض فى تلك المناطق إلى صحارى أبدية فى الغالب، كذلك فإن القضاء على الحشائش اضافة إلى القضاء على الأشجار القليلة، لاستخدامها كوقود يفقد الكثير من مناطق الرعى الدور الذى تلعبه تلك الاشجار كمصدات للرياح والرمال ومثبت للتربة مما يسهل معه بعد فقدانها أن ترحف الكثبان الرملية بفعل الرياح وتحول المراعى إلى صحارى، كذلك فإن قيام بعض الرعاة بحرق بعض المراعى الفقيرة حتى تنمو بها حشائش أكثر إنتاجية غالباً ما ينتهى بتحويل جزء من تلك المراعى إلى صحارى، حيث لا تتم عملية استبدال الحشائش غالباً بشكل علمى وكفء، وإنما تتم بصورة بدائية وتقليدية.

٣- طول موسم الجفاف العادى أو التعرض لجفاف دائم غير عادى مثل الذى تعرضت له الكثير من مناطق أفريقيا خلال الثمانينات، وبالذات شرق أفريقيا وساحل غرب أفريقيا، حيث يؤدى الجفاف فى ظل ارتفاع درجات الحرارة، كما هو الحال فى أفريقيا إلى تفكك التربة السطحية، مما يزيد من قدرة الرياح على النحت فيها ومن قدرة الأمطار التى تسقط بعد ذلك على جرفها وتحويل المناطق التى يحدث فيها ذلك إلى صحارى.

٤- تتميز مناطق المطر الصيفى فى أفريقيا بحدّة التساقط الممطرى وتركزه الشديد فى



فترات محدودة، مما يؤدي في كثير من الحالات، لزيادة النحت المائي وجرف التربة وتحويل مناطق من أراضي الرعى والزراعة إلى صحارى.

وأيا كانت أسباب التصحر، فإن حدوثه يؤدي إلى نقص المراعى المتاحة أمام الثروة الحيوانية، بما يضع قيда على تناميها، وربما أدى إلى الضغط على أعدادها القائمة، كذلك فإن حدوث التصحر لأراضي زراعية أو مناطق الغابات يؤدي إلى إقطاع جزء من الأراضي المنتجة، مما يقلل من المساحات الزراعية التى تنتج المحاصيل الغذائية ضمن ما تنتج من محاصيل، وتكون النتيجة أن التصحر يمثل أحد العوامل المسببة للمجاعات ترتبها على كل ما سبق.

### عدم استخدام الإمكانيات الزراعية المتاحة:

تعد أفريقيا القارة الأكثر إهداراً للإمكانات المتاحة للتوسع الزراعى، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فى القارة باستثناء ليبيا والسودان ومصر وجنوب أفريقيا حوالى ١٨٢ مليون هكتار، بما يوازي ١٢,٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة فى العالم... وترتفع هذه المساحات الصالحة للزراعة فى العالم إذا ما أضفنا لأفريقيا المساحات الصالحة للزراعة فى السودان ومصر وليبيا وجنوب أفريقيا، حيث تزيد مساحة الأرض الصالحة للزراعة فى السودان وحده عن ٤,٥٠ مليون هكتار. وبرغم أن الأرض الصالحة للزراعة فى أفريقيا تمثل نحو ١٦,٨٪ من كل الأراضي الصالحة للزراعة فى العالم، فإن إنتاج أفريقيا من الحبوب لا يزيد عن ٤,٦٪ من إجمالى إنتاج العالم، وذلك لأنه من بين المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة فى أفريقيا لا يزرع سوى جانب محدود منها، حيث أن غالبية الدول الأفريقية جنوب الصحراء التى يعانى عدد منها من المجاعات تتمتع إما بوفرة نسبية فى الأراضي الصالحة للزراعة غير المستخدمة. أو بوفرة كبيرة فى تلك الأرض حسب دراسة أجرتها منظمة «الفاو» فى بداية الثمانينيات تحت عنوان الزراعة والغذاء عام ٢٠٠٠. وعدم استخدام جانب كبير من الأراضي الصالحة للزراعة فى أفريقيا يعنى تعطيل استخدام عنصر حيوى من عناصر الإنتاج فى القارة بما يساعد على انتشار المجاعات عند إصابة المناطق المحدودة المزروعة بالجفاف أو الآفات أو أمراض النبات والحيوان... ورغم ما أصاب العديد من مناطق أفريقيا من

جفاف فى سنوات الثمانينات إلا أن ما يسقط عليها حتى فى الوقت الحالى من أمطار وما يجرى فى أنهارزها من مياه وما يوجد فى بحيراتها ومستنقعاتها من مياه يمثل أساساً مادياً لإجراء توسعات أفقية كبيرة فى الأراضى القابلة للزراعة فى القارة، وهذه التوسعات تتطلب استثمارات كبيرة لاتخاذ إجراءات وبناء إنشاءات لحفظ مياه الأمطار والأنهار والبحيرات والمستنقعات من التبدد واستخدامها فى زراعة الأراضى الشاسعة القابلة للزراعة فى أفريقيا والتي تزيد على المساحات الصالحة للزراعة فى الصين، حيث أن الصين نتيجة استخدامها للغالبية العظمى من الأراض الصالحة للزراعة فيها أنتجت من الحبوب على سبيل المثال عام ١٩٨٥، حوالى ٣٣٩,٤ مليون طن، فى حين لم يتجاوز إنتاج أفريقيا كلها فى العام نفسه من الحبوب حوالى ٨٤ مليون طن.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدخل المائى لبحيرة فيكتوريا يبلغ ١١٤ مليار متر مكعب سنوياً يفقد منها بالبخر ٩٣ مليار متر مكعب وينصرف منها حوالى ٢١ مليار متر مكعب فى نيل فيكتوريا، ومن المؤكد أن العمل على تقليل البخر وزيادة تصريف البحيرة من المياه للاستخدام فى الزراعة يمكن أن يشكل أساساً لثورة زراعية فى الدول المحيطة بها، وهى تنزانيا وأوغندا وكينيا، وكلها تملك وفرة فى الأراضى القابلة للزراعة، كذلك فإن بحيرة كيوجا والمستنقع المحيط بها يبلغ دخلها من المياه ٣٢,١ مليار متر مكعب سنوياً يفقد منها ١٢,٤ مليار متر مكعب بالبخر، كذلك بحيرة البرت التى يبلغ إيرادها السنوى من المياه ٢٩,٦ مليار متر مكعب تفقد بالبخر سنوياً حوالى ٧,٦ مليار متر مكعب، وبحيرة «جورج» و«ادوارد» التى تبلغ إيرادها السنوى من المياه ٥,٦ مليار متر مكعب تفقد بالبخر ٣,٦ مليار متر مكعب سنوياً، أى أن ما يفقد بالبخر فى بحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت وجورج وادوارد يبلغ ١١٦,٦ مليار متر مكعب سنوياً، وهو رقم مذهل لو أمكن تقليله بتغطية أسطح تلك البحيرات بسوائل زيتية أو بأى وسائل أخرى، فلإن ملايين الهكتارات يمكن زراعتها وتوفير هذا الفاقد الرهيب ولن يؤدى تقليل البخر فى تلك البحيرات إلى إضعاف احتمالات سقوط الأمطار لأن حماية المياه من التبخر واستخدامها فى الزراعة سيؤدى تزايد الغطاء الخضرى الذى تبخر منه كميات ضخمة من المياه أثناء عمليات التمثيل الضوئى، وإضافة إلى هذه البحيرات هناك نهر الكونغو وروافده

العديدة ونهرا جوبا وشيلى وأنهار رواها وشاير والزمبىزى وكاجيرا والنيجر والسنغال وجامبيا وأجوارى وسانجانا. . . إلخ ، والأمطار الغزيرة التى تسقط فى أفريقيا الاستوائية غالبية العام، وفى أفريقيا المدارية فى موسم يتراوح بين ٨, ٤ أشهر كل هذه الموارد المائية لو تم اختزانها واستخدامها على مدار العام تكفى لزراعة كل الأراضى الصالحة للزراعة فى القارة والتى يمثل عدم زراعتها أحد أسباب المجاعة فيها. . . وجدير بالذكر أن أى زراعة ستقوم على أساس المياه المختزنة فى موسم سقوط الأمطار أو موسم فيضانات الأنهار أو من زيادة تصريف البحيرات سوف تكون زراعة إروائية وهى عالية الإنتاجية ومستقرة بما لا يقاس من ناتج الزراعة البعلية - المطرية. وتبلغ المساحات المزروعة بالرى الدائم فى أفريقيا بدون مصر والسودان وليبيا وجنوب أفريقيا حوالى ٢, ١٨٤ مليون هكتار بما يمثل ١, ٢ قط من الأراضى القابلة للزراعة فى أفريقيا وبما لا يتجاوز ٩, ٠٪ من الأراضى المزروعة بالإرواء فى العام، ويمكن أن ترتفع جملة المساحات المزروعة فى أفريقيا إلى حوالى ٧, ٥ مليون هكتار، بإضافة مصر التى تبلغ الأرض المروية فيها نحو ٢, ٨ مليون هكتار، والسودان التى تبلغ الأراضى المروية فيها حوالى ١, ٠٢ مليون هكتار ، إضافة إلى ليبيا وجنوب أفريقيا، وبهذا يمثل إجمالى الأراضى المزروعة بالرى فى أفريقيا حوالى ٣, ٣٪ من إجمالى المساحات المزروعة بالرى فى العالم، كما يمثل ما لا يزيد عن ٣٪ من إجمالى المساحات الصالحة للزراعة فى أفريقيا كلها بما فيها مصر والسودان وليبيا وجنوب أفريقيا.

ومن المؤكد أن العمل على استخدام الإمكانيات الزراعية المتاحة وغير المستخدمة، وزيادة الأرض المزروعة بالرى عالية الإنتاجية، يمكن أن يؤمن أفريقيا من المجاعات وشروها.

### الزراعة التقليدية وضعف إنتاجية الأرض والعامل:

لا تزال الزراعة فى أجزاء كبيرة من أفريقيا تتم بوسائل بدائية تماثل أو تقل فى بعض الأحيان عن مستوى الوسائل التى استخدمها الفراعنة فى الزراعة فى مصر منذ خمسة آلاف عام، وهو ما يساعد فى خفض إنتاجية الأرض، والعامل الزراعى فى الزراعة الأفريقية يؤثر فى تقليل الإنتاج الزراعى الذى لا يكفى الإنتاج الغذائى



منه لسد حاجات السكان، مما يتسبب في المجاعات. وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب في أفريقيا عام ١٩٨٥ حوالي ١,٠٧٨ طن في حين بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب في متوسط الدول النامية عامة مثل دول أمريكا اللاتينية والصين ومصر على الترتيب في نفس العام ٢,٥٢٣ طن ١,٧٠٤ طن ٢,٨٥ طن وبصرف النظر عن بعض المناطق الأفريقية التي لا تزال تستخدم أدوات بدائية جداً في الزراعة، فإنه حتى بالنسبة للمناطق الأكثر تقدماً في الزراعة في أفريقيا فإنها لا تزال تعتمد بصورة شبه كاملة على البذور التقليدية دون البذور المحسنة عالية الإنتاجية، كذلك الأمر بالنسبة لتربية الماشية، حيث تسود تربية المواشي التقليدية دون الحصول على السلالات المحسنة العالية الإنتاجية من اللحوم واللبن، وإذا أضفنا إلى ذلك أن تربية الماشية في أفريقيا تتم بالأسلوب التقليدي المقترن بضعف الإشراف الصحي على قطعان الماشية وعدم عزل الرؤوس المريضة، مما يترتب عليه من تسهيل انتشار الأمراض وتحويلها لأوبئة، مما يؤدي في النهاية لأضعاف إنتاجية الماشية الأفريقية.

أما بالنسبة لإنتاجية العمالة الزراعية فإن الرقم القياسي لها في أفريقيا عام ١٩٧٦ بلغ ١٠٧,٩٪ باعتبار عام ١٩٦٦ هو عام الأساس = ١٠٠، وخلال نفس الفترة بلغ الرقم القياسي لإنتاجية العمالة الزراعية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والصين وباقي آسيا وجميع الدول النامية والدول المتقدمة على الترتيب ١٢٥,٦٪، ١٢٤,٦٪، ١٢٨,٤٪، ١٢٧,٣٪، ١٢٤,١٪، ١٢٩,٥٪.

ومن المؤكد أن استخدام البذور المحسنة واستبدال الماشية التقليدية تدريجياً بقطعان من السلالات المحسنة عالية الإنتاجية من اللحوم واللبن سوف يسهم في زيادة إنتاج الغذاء في أفريقيا، وفي وقايتها من شروخ المجاعات، كذلك فإن تحديث الزراعة يمكن أن يحدث نفس الأثر، ولا نقصد بتحديث الزراعة مجرد استخدام الآلات، حيث يمكن تحديث الزراعة بتطوير الأدوات والآلات المستخدمة نسبياً والاعتماد بصورة أساسية على عناصر الإنتاج الأكثر توافراً، وهي في أفريقيا الأرض أولاً، ثم العمل ثانياً، ثم رأس المال في النهاية وإعتماد الأساليب العلمية في الزراعة بما يعنى زراعة المحصول المناسب في الوقت والتربة المناسبة وإعطائه الكميات المناسبة من المخصبات ومغذيات النبات وريّه ورعايته وفق حاجاته المحددة علمياً بما يحقق أقصى إنتاجية ممكنة للأرض، ويزيد من إنتاج الغذاء ويبقى القارة

## التخصص الزراعى والمجاعات فى أفريقيا:

تحول جانب كبير من الزراعة فى أفريقيا إبان العهد الاستعماري عن نمط زراعة الغذاء للاكتفاء الذاتى إلى زراعة المحاصيل النقدية للتصدير للمراكز الاستعمارية فى ذلك الوقت سواء تم ذلك التحول من خلال مزارع المستوطنين الأوروبيين فى القارة أم من خلال آليات القهر بإجبار المزارعين الأفارقة على ذلك التحول، أم من خلال جعل زراعة هذه المحاصيل أكثر جدوى للمزارعين من الناحية الاقتصادية، مما كان يدفعهم للتوسع فيها، وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تحرر غالبية دول أفريقيا من الاستعمار، إلا أن غالبيتها لا تزال تخصص فى زراعة محاصيل نقدية للتصدير للخارج، فى حين أن تزايد حاجتها من المحاصيل الغذائية الضرورية مثل القمح والذرة والأرز يضطرها لاستيرادها من الخارج، ويمثل البن أحد المزروعات الرئيسية فى كل من ساحل العاج وأثيوبيا وأوغندا والكمرون وزائير وكينيا ومدغشقر وتنزانيا وأنجولا على الترتيب، ويمثل القطن منتجاً رئيسياً فى كل من مصر والسودان وتنزانيا وبوركينا فاسو والكمرون وتشاد، ويمثل السيزال منتجاً رئيسياً فى تنزانيا، إضافة إلى أنه يزرع فى أوغندا وكينيا، ويمثل الكاكاو أحد المزروعات الرئيسية فى ساحل العاج وغانا ونيجيريا والكمرون، ويمثل الشاي محصولاً رئيسياً فى كينيا وملاوى والفول السودانى محصولاً رئيسياً فى السنغال والسودان ونيجيريا والنيجر وأوغندا وملاوى والكمرون، ويمثل الزيتون المحصول الرئيسى فى تونس، ويمثل النخيل وزيتونه محصولاً رئيسياً فى نيجيريا وزائير، وتزرع المحاصيل النقدية السابقة لتصدير الجانب الأعظم منها. والدول الأفريقية التى تخصص فى إنتاج المحاصيل النقدية لا يدخل منها ضمن الدول المنتجة الكبيرة نسبياً للحبوب فى أفريقيا سوى مصر ونيجيريا ومدغشقر وأثيوبيا، ومع ذلك، فإن إنتاج مصر لا يفى بأكثر من ٥٠٪ من حاجة السكان، وتقوم باستيراد الباقي، وهذا النمط من التخصص يجعل عناصر الإنتاج المحلية فى الغالبية الساحقة من دول أفريقيا تتوجه فى جانب كبير منها لتلبية طلب خارجى، بينما يترك الطلب المحلى على الغذاء دون إشباع من الإنتاج المحلى بحيث يتوقف إشباعه على الاستيراد من العالم الخارجى. . ذلك الاستيراد الذى يتوقف على مستوى

أسعار السلع الغذائية فى السوق الدولية وعلى مستوى أسعار صادرات أفريقيا من المحاصيل النقدية وقدرتها على تمويل استيراد الغذاء. ومن الضرورى للدول الأفريقية أن تخطط لتحول تدريجى من نمط الزراعة الحالى الموجه لتلبية الطلب الخارجى إلى نمط من التخصص يتوافق مع الطلب المحلى والاحتياجات الاجتماعية قدر الإمكان مع مراعاة أوضاع التربة والمناخ وملاءمتها للمحاصيل المختلفة، بما يعنى ضرورة إحلال المحاصيل الغذائية التى تحتاجها أفريقيا بصورة ماسة محل جانب كبير من المحاصيل النقدية التى تزرعها وتصدرها مما سيساهم بالتأكد فى زيادة حجم إنتاج الغذاء والأمن الغذائى لشعوب أفريقيا، وبالرغم من أن التحول لزراعة المحاصيل الغذائية محل المحاصيل النقدية أو جانب منها سوف يؤدى لانخفاض صادرات أفريقيا وعوائدها من تصديرها إلا أنها بالمقابل لن تكون مضطرة لاستيراد السلع الغذائية، أى أن تأثير هذا التحول لن يكون سلبيا على الميزان التجارى، بالإضافة إلى أنه سيدعم الأمن الغذائى الأفريقى.

### الطرق والمواصلات والمجاعة:

تؤثر أوضاع الطرق فى أفريقيا تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائى للكثير من دول أفريقيا، فكلما كان هناك شبكة متطورة من الطرق والمواصلات تربط كافة مناطق الدولة ببعضها البعض وتربط الريف بالحضر، فإن نقل الغذاء من أماكن إنتاجه التى تتوفر فيها فائض فى الريف إلى أماكن العجز فى المدن، يكون يسيراً بحيث أن المجاعة إذا حدثت تكون نتيجة النقص الفعلى الكبير لإنتاج الغذاء والمعروض منه عن الحاجات الفعلية والطلب عليه. . وفى عام ١٩٨٥ كانت المحاصيل طيبة فى تنزانيا إلا أن قلة وسائل النقل أدت إلى تكبد المحاصيل فى المناطق الريفية ونقصها فى المدن، كذلك فإن أثيوبيا فى أوج المجاعة الرهيبة التى تعرضت لها عام ١٩٨٥/٨٤ كان الجزء الجنوبى الغربى منها يملك فائضاً من المحاصيل الغذائية لم يتسن نقله إلى المناطق التى كانت تعاني الجفاف والجوع فى شرق وشمال أثيوبيا بسبب عدم توافر شبكة مواصلات داخلية جيدة فى أثيوبيا. ومن المؤكد أن الدول الأفريقية تحتاج إلى إنشاء شبكة واسعة للمواصلات الداخلية فى كل منها لربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وهو أمر حيوى بالذات بالنسبة للسلع الغذائية سريعة التلف مثل الخضروات.



## تفاقم مشاكل الديون:

ساهمت مشكلتان كبيرتان تعرضت لهما أفريقيا بصورة حادة فى الثمانينات، وهما مشكلة الديون وتدهور شروط التجارة فى تفاقم الأوضاع المأساوية للمجاعة التى عانت منها العديد من دول القارة، فبالنسبة لمشكلة الديون، بلغت ديون أفريقيا حوالى ١٦١ بليون دولار عام ١٩٨٦ وبلغت فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣١٧ مليار دولار وارتفعت مدفوعات خدمتها بصورة حادة بحيث أصبحت تقطع حوالى ٤٢,٦٪ من حصيله الصادرات عام ١٩٨٦ ، ٥٧٪ عام ١٩٩٤ وهذا يقلل من قدرة الدول الأفريقية على تمويل استيراد الغذاء عندما تعاني من نقص فيه، مما يترك شعوبها نهبا للجوع. أما بالنسبة لشروط تجارة أفريقيا، فقد تعرضت لتدهور كبير خلال الثمانينات نتيجة تدهور أسعار غالبية الصادرات الزراعية والمعدنية الأفريقية بصفة خاصة منذ عام ١٩٨٤، وفيما بين عامى ١٩٨٤, ١٩٨٦ تدهورت أسعار الكاكاو، الشاي، الفول السوداني، زيت الفول السوداني، النخيل، زيت النخيل، القطن، السيزال، المطاط على الترتيب بنسب ١٣,٧٪، ٤٢,٤٪، ٢٦,٣٪، ٤٤,١٪، ٧٣,٢٪، ٧٣,٢٪، ٦٤,٧٪، ٣٤,٢٪، ٥,٧٪، ١٤,٩٪.

هذا فضلاً عن انخفاض أسعار النحاس والقصدير وخامات الألومنيوم والحديد خلال الثمانينات سواء لزيادة المعروض من بعضها لانخفاض الطلب عليها بسبب التحديثات التكنولوجية فى الدول المتقدمة التى أدت إلى تقليل المستخدم من المواد الخام لإنتاج نفس الحجم من السلع التى كانت تنتج فى الماضى باستخدام مواد خام أكبر حجماً. . وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات الأفريقية الزراعية والمعدنية إلى انخفاض عوائد الصادرات فى الكثير من الدول الأفريقية، مما قلل من قدرتها على تمويل استيراد الغذاء الضرورى لشعوبها، فأدى إلى المساهمة بصورة متفاوتة فى حدوث المجاعات بالذات فى الدول التى تعتمد على تصدير السلع التى انخفضت أسعارها بشدة. ولا بد للدول الأفريقية أن تحاول حل مشاكل ديونها بالتنسيق فيما بينها فى مواجهة الدائنين لإعدام الديون الأفريقية سواء لأن الدول الدائنة قد أخذت من الفوائد والأقساط ما يتجاوز أصول الدين فى بعض الحالات لأن ديون أفريقيا بصفة عامة تتضاءل إذا ما قورنت بما مارسته الدول الرأسمالية المتقدمة التى

استعمرت أفريقيا سابقاً من نهب للقارة وتشويه للبنية الاقتصادية لدولها، ويمكن أن ينصب التنسيق أيضاً حول مطالبة الدول الدائنة بخفض أسعار الفائدة وتحديد حد أقصى لما تقتطعه خدمة الديون من حصة الصادرات وليكن ١٠٪ كما طرحت بيرو ذلك عام ١٩٨٧، وبالنسبة لتدهور شروط تجارة أفريقيا، هناك ضرورة لأن ينسق المنتجون والمصدرون للسلع التي تصدرها أفريقيا فيما بينهم للتحكم في حجم المعروض في السوق الدولية من سلعهم عند المستوى الذي يضمن لهم رفع أسعار صادراتهم والحصول على عوائد عادلة لتصديرها، وإن كانت هناك ضرورة، كما سبق أن أشرنا، لأن تعيد الدول الأفريقية النظر في هيكل مزروعاتها بحيث تزيد من الإنتاج الغذائي لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية المحلية على حساب إنتاج المحاصيل النقدية التي تصدرها للخارج.

### النمو السكاني:

إن تزايد النمو السكاني في الدول النامية بسبب استمرار ارتفاع معدل المواليد المرتفع وانخفاض معدل الوفيات يعتبر مسئولاً إلى حد ما عن حدوث المجاعات في كثير من الحالات، ويعتبره البعض أنه المصدر الأساسي للمجاعات عامة، وبالرغم من أن تزايد النمو السكاني يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وغيرها من السلع إلا أن حدوث المجاعة يتوقف على نمط استجابة المجتمع لنمو سكانه ويكون هناك عدد من الخيارات حسب ظروف كل مجتمع... فالمجتمعات التي تملك وفرة في الأرض الصالحة للزراعة تتلافى حدوث المجاعات نتيجة النمو السكاني إذا توسعت في استصلاح وزراعة الأرض الصالحة للزراعة فيها بمحاصيل غذائية وبغيرها من المحاصيل، مع العمل على كبح النمو السكاني بشكل تدريجي من خلال رفع مستوى الوعي الشعبي ومستوى المعيشة، حيث يميل البشر مرتفعو الوعي والتعليم والمعيشة عادة إلى تقليل الإنجاب، كما أن المجتمعات التي تعاني من انفجار سكاني يمكن إذا تم تنظيم حملات توعية أن تتقبل رفع سن الزواج واستخدام وسائل منع الحمل والتعقيم كما هو حادث في الهند حالياً... أما إذا حدث الانفجار السكاني دون التوسع الأفقي في الزراعة ودون محاولة الكبح التدريجي لنمو السكان، فإن المجاعة تأتي بلا ريب وبلا رحمة للإقلال من عدد البشر ولا يكون ذلك سوى نتاج فشلهم في العمل على سد حاجاتهم.

وكذلك بالاتجاه إلى الصناعة لخلق إنتاج معتمد على خامات محلية أو خامات مستوردة يمكن في كل الأحوال مبادلة جانب منه بسلع غذائية مع العالم الخارجى من خلال تجارة الاستيراد والتصدير، أما إذا ظلت المجتمعات التى لا تملك وفرة فى الأراضى تزرع بنفس الأسلوب ونفس مستوى إنتاجية الأرض السابقة على الانفجار السكاني أو غير المناسبة فى تطورها مع معدل نمو السكان فإنها تعاني من تدهور مستوى المعيشة الذى قد يصل لحد الفقر المطلق والمجاعة، وكذلك الحال عندما لا تقدم مثل هذه المجتمعات على الولوج بقوة فى مجال التصنيع.

أى إن النمو السكاني ليس شراً وليس بالضرورة مصدراً للمجاعات، وإنما يتحول إلى مصدر للمجاعات فقط عندما تفشل المجتمعات السريعة التزايد سكانياً فى خلق مجالات إنتاجية تستخدم فيها قوة العمل المتزايد لديها لإنتاج الغذاء أو لإنتاج السلع الصناعية بما يمكنها من تمويل استيراد الغذاء... وقد بلغ المعدل السنوى لمتوسط نمو السكان فى أفريقيا ٢,٢٪ فى الفترة من ١٩٦٢-٥٢ وبلغ المعدل السنوى لمتوسط نمو إنتاج الغذاء فى نفس الفترة ٢,٢٪، مما جعل نصيب الفرد من المنتجات الغذائية فى أفريقيا ثابتاً خلال تلك الفترة، وقد ارتفع المعدل السنوى لمتوسط النمو السكاني فى أفريقيا إلى ٢,٥٪ فى الفترة من ١٩٧٢-٦٢، وارتفع المعدل السنوى لمتوسط نمو إنتاج الغذاء إلى ٢,٧٪ خلال نفس الفترة، مما رفع نصيب الفرد من إنتاج الغذاء سنوياً بنسبة ٠,٢٪، وخلال سنوات السبعينات من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ تراوح معدل نمو السكان فى موزمبيق والكونغو بين ١,٢٪، ٢,٥٪، سنوياً فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء فيها بين ١,٠٪، ١,٩٪، سنوياً خلال نفس الفترة، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى أثيوبيا وأنجولا وغينيا بين ٢,١٪، ٢,٥٪ سنوياً، بينما تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء فيها بين ١,٠٪، ٠,٩٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٩-٧٠.

أما المغرب وجامبيا وناميبيا وموريتانيا وغانا فقد تراوح معدل نمو السكان فيهم بين ٢,٦٪، ٣,٠٪ سنوياً، فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,١٪، ١,٩٪، سنوياً، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى توجو والصومال خلال نفس الفترة ١٩٧٩-٧٠ بين ٢,٦٪، ٣٪ سنوياً فى حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٢٪، ١,٩٪ سنوياً، كذلك تراوح معدل نمو السكان فى تشاد وسيراليون



وليسوتو ومدغشقر خلال نفس الفترة بين ١,٢٪، ٥,٢ سنوياً في حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٦٪، ٢,٠٪ سنوياً، كما تراوح معدل نمو السكان في تنزانيا وأوغندا بين ٢,٦٪، ٣٪ سنوياً في حين تراوح معدل نمو الغذاء بين ١,٦٪، ٢٪ سنوياً، أيضاً خلال الفترة من ٧٠-١٩٧٩. وتساوى معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان في النيجر وبتسوانا ومالي عند مستوى يتراوح بين ٢,٦٪، ٣٪ سنوياً، وتساوى معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان أيضاً في ليبيا وساحل العاج ولكن عند مستوى يزيد عن ٢,٦٪ سنوياً خلال الفترة من ٧٠-١٩٧٩، أما زيمبابوي وملاوي وليبيريا فقد تراوح معدل نمو السكان بين ١,٣٪، ٣,٠٪ سنوياً، في حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٢٪، ٥,٢٪ سنوياً، خلال الفترة المذكورة آنفاً، أما نيجيريا فقد تراوح معدل نمو السكان فيها بين ١,٣٪ سنوياً في حين تراوح معدل نمو إنتاج الغذاء بين ١,٦٪، ٢٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة، ولم يزد معدل نمو إنتاج الغذاء عن معدل نمو السكان سوى في فولتا العليا وبوروندي وغينيا الجديدة والكاميرون وتونس وغينيا بيساو، وهي كلها دول محدودة السكان تقل عن ربع عدد سكان نيجيريا وحدها.

أما في الثمانينات فقد حققت الزراعة في أفريقيا وهي مصدر الغذاء الأساسي والوحيد تقريباً معدلات نمو منخفضة جداً وحققت بعض الدول نمواً سلبياً، وبالذات دول شرق أفريقيا وجنوب الصحراء عامة، فقد حققت موزمبيق وبتسوانا وأثيوبيا ومالي والكونغو وغانا وأثيوبيا ومالي والكونغو وغانا وأوغندا على الترتيب بمعدلات سنوية سلبية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٦ بلغت ٩,١٥٪، ٩,٨٪-٣,٩٪-٢,٣٪-٢,٣٪-٢,٦٪-٢,٠٪، ١,٠٪.

وبصفة عامة، فإن النمو البطيء للإنتاج الزراعي مصدر الغذاء في أفريقيا وإنخفاض الحجم المطلق لهذا الإنتاج في بعض الدول، كما ورد آنفاً لدى اقترانه بتزايد معدلات نمو السكان إلى تدهور نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وأسهم في ظهور المجاعات التي تؤكد مرة أخرى أن ظهورها عندما تسارع معدل نمو السكان ليس حتمياً ولا قدراً وإنما يكون نتيجة التكيف السلبي للبلدان التي تمر بالتزايد السكاني السريع.

## المشاكل السياسية:

إذا ما تحدثنا عن المشاكل السياسية فى أفريقيا فلن تكفيها صفحات وصفحات فالواقع أن كل دولتين متجاورتين بينهما مشاكل تصل فى بعض الأحيان إلى نزاع مسلح وعلى سبيل الذكر دون الدخول فى تفاصيل هناك مشاكل بين كل من:

- موريتانيا والسنگال.

- المغرب والجزائر ومشكلة الصحراء.

- ليبيا وتشاد.

- الصومال والحبشة.

- الكونغو وبورندى.

أما الجنوب الأفريقى فالمشاكل تظهر فجأة وتختفى فجأة، وأن كان هناك مشاكل أخرى داخل كل دولة مثل أنجولا ورواندا وبورندى وأهمها من وجهة نظرى هى مشكلة السودان شماله وجنوبه وذلك نظراً للتأثير المباشر على مصر وغيرها من جيران السودان خاصة بالنسبة المشروعات مياه النيل . .

ونظراً لأهمية هذه المشكلة سأعرض لها بالتفصيل كنموذج للمشاكل الأفريقية.

### مشكلة جنوب السودان كصراع إقليمي أفريقى:

تعد مشكلة جنوب السودان من المشكلات التى يبرز فيها المزج بين الاعتبارات الداخلية الخاصة - تاريخياً وسياسياً - وأدوار القوى الخارجية والتى تتداخل فى الوقت نفسه، مع تطورات مشكلات إقليمية أخرى (كالمشكلة الأريتيرية التى انتهت باستقلال أريتريا) ومن الطبيعى القول: إن جذور المشكلة ترجع إلى ميراث الحقبة الاستعمارية والاحتلال الإنجليزى بنفس القدر الذى ترجع فيه إلى تطورات سياسية حالية، ويصعب الفصل بين أدوار القوى الخارجية (والتي تأخذ أشكالاً متعددة كتغذية المشكلات بأدوات الاستمرار أو محاولات التوسط الجادة) وبين جملة التطورات السياسية الداخلية ولا سيما بعد إسقاط نظام الرئيس نميرى فى إبريل عام ١٩٨٦ (والتي تتركز حول هوية السودان وطبيعة السلطة الحاكمة ومسار عملية التنمية والتوجيهات الخارجية وهكذا).

ومن الناحية التاريخية تعود جذور المشكلة إلى السياسات الاستعمارية التي اتبعتها الإدارة البريطانية للتمييز بين جنوب السودان وشماله في مجالات التنمية والتعليم والإدارة، كما لعب نشاط الإرساليات التبشيرية الأوروبية دوراً موازياً، وقد وصل الأمر منذ عام ١٩٢١ إلى اعتبار الأقاليم الجنوبية مناطق مغلقة واتخاذ إجراءات منذ عام ١٩٣٠ وحتى منتصف الأربعينات لتغيير روساء القبائل لأسمائهم وعاداتهم العربية ومنع الزواج بين الجنوبيين الشماليين، كما شرعت الإدارة البريطانية في ترحيل الموظفين والإداريين الشماليين من الجنوب وانطلقت السياسة البريطانية من منطلق أن أبناء الجنوب أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال ذوى الاتجاه العربى المسلم، وقد انتقد مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٤ هذه السياسة مطالباً الإدارة البريطانية بتغيير واتباع سياسة جديدة قوامها الدمج بين الشمال والجنوب، وقد اعترف المؤتمر بوحدة الشمال والجنوب وطالب الجنوبيون بضمانات تلخص في احترام الثقافات الجنوبية والمساواة بين المواطنين فى الدولة والمساواة العرقية ودفع التنمية فى الجنوب وإشراك الجنوبيين فى إدارة البلاد على المستوى القومى .

#### ١ - سياسات الأحزاب السودانية بعد الحصول على الحكم الذاتى عام ١٩٥٣ :

حصل السودان على حكم ذاتى بدئى فى تطبيقه عام ١٩٥٣ ، وخلال الفترة التى تلت ذلك ارتكبت الأحزاب السياسية فى الشمال عدداً من الأخطاء قادت إلى تمرد الجنوب عام ١٩٥٥ ، ومن هذه الأخطاء:

أ - أنه لم يدع فرد واحد من أبناء الجنوب للمساهمة فى المناقشات التى دارت بالقاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية قبل توقيع الحكم الذاتى بين مصر وإنجلترا فى ٢٢ فبراير عام ١٩٥٣ واعتبر الجنوبيون ذلك دليلاً على تجاهل الشماليين لهم .

ب - قرارات لجنة السودة عام ١٩٥٤ التى تم بمقتضاها سودة الوظائف العمومية فى السودان، إذ تم تعيين الشماليين فى الوظائف الإدارية فى الجنوب ولم يعين سوى ستة أشخاص من الجنوبيين فى الوظائف الإدارية الدنيا، وكان ذلك مخيباً لآمال الجنوبيين الذين نظروا إلى هذه القرارات على أنها استبدال سيد بسيد، بل إنه فرض عليهم استعماراً جديداً من أبناء الشمال، وزاد من



هذا الإحساس سلوك الموظفين الشماليين المنحرف، بالإضافة إلى هذا فقد بدا واضحاً للجنوبيين أن الضمانات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لم تتحقق ، ففي مجال التعليم لم تفتح إلا مدرسة إعدادية حكومية وأخرى ثانوية في الجنوب.

وقد أدت هذه العوامل إلى إدراك الجنوبيين أن مصلحتهم تعلو مصلحة الشماليين فقاموا بالتمرد في أغسطس عام ١٩٥٥ .

## ٢ - تطور المشكلة ومحاولات الحل منذ الاستقلال:

على إثر التمرد في الجنوب جرت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات العدالة وتم إعدام عدد من الجنوبيين الذين اتهموا بالتورط في التمرد، الأمر الذي أضاف أبعاداً جديدة لأزمة الوحدة الوطنية خاصة عندما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة في ديسمبر عام ١٩٥٥ ، إذ كان هذا الاقتراح مهدداً بمعارضة ممثلي الجنوب إذا لم يتم التأكيد على الضمانات المقررة في جوبا عام ١٩٤٧ وإقرار نظام فيدرالى لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب .

ومرة أخرى أكد ممثلوا الشمال في البرلمان على تلك الضمانات وتم التعهد بإقامة حكومة فيدرالية في المستقبل، كما تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب وخاصة في مجال التعليم .

غير أن المرحلة التي تلت الاستقلال وحتى قيام الحكم العسكرى عام ١٩٥٨ لم تشهد أى تقدم في تحقيق الضمانات التي تم إقرارها، إذ اتسمت المرحلة بالتنافس بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) واتسمت وظائف التمثيل والمشاركة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية . أما الجنوب فقد كان نصيبه اللامبالاة والتضحية بالطموحات الإقليمية سواء عن طريق المناورة أم الإهمال .

وبعد قيام النظام العسكرى بقيادة الفريق عبود عام ١٩٥٨ ، مال النظام إلى اختيار بديل القوة لحل مشكلة الجنوب وذلك عن طريق الدمج القهرى من خلال برنامج للأسلمة والتعريب في الجنوب، مما أدى إلى تطور المقاومة الجنوبية، ففي عام ١٩٦٢ تشكلت حركة مياسية في المنفى والتي عرفت باسم «سانو» وجيش حرب عصابات «الأتيانيا» وهى الجناح العسكرى لسانو وبدا العمل في الجنوب عام

١٩٦٣ مما جعل الحكومة تضاعف عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب، وفى سبتمبر عام ١٩٦٤ شكلت لجنة لدراسة مشكلة الجنوب، حيث انتقد حزب سانو تشكيلها وسلطاتها.

وقد أدى تعقد مشكلة الجنوب إلى سقوط النظام نفسه بعد تزايد المعارضة له فى الشمال وحدث مواجهة بين الطلاب والقوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤، واندلعت انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكرى.

وفور تسلم الحكومة المدنية السلطة عقب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بدأت بإلغاء السياسات القمعية للنظام العسكرى وأصدرت عفواً عاماً ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة فى الإعداد لوقف إطلاق النار والبدء فى المفاوضات.

### ٣ - مؤتمر المائدة المستديرة:

فى مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة المدنية إلى مؤتمر المائدة المستديرة فى الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب، وشاركت فى هذا المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة فى الشمال والجنوب وتمت مناقشة الخطط المختلفة لحل مشكلة الجنوب التى تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية، ولكن لم يتم التوصل إلى حل إذ عارضت أحزاب الشمال حق تقرير المصير.

وتم رفض الفيدرالية على أساس الموارد القومية والبشرية، ووافقت على قيام حكومة إقليمية، أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت بين مؤيد لحق تقرير المصير ومؤيد بشكل من أشكال الوحدة الاختيارية وقد اختتم المؤتمر أعماله على أن يعود للانعقاد بعد ثلاثة أشهر، وبدأت لجنة الإثنى عشر التى تم تشكيلها أعمالها للوصول لحل الأزمة، إلا أن بعض الأحداث أدت إلى انتصار الحل العسكرى لدى الجانبين. فقد لجأت الحكومة التى تشكلت بعد انتخابات يوليو ١٩٦٥ برئاسة محمد أحمد محجوب إلى السياسة المتشددة تجاه الجنوب وشن الهجمات من «انيانيسا». وكان حزبا الأمة والاتحادى قد قررا إجراء الانتخابات دون الأخذ فى الحساب الوضع فى الجنوب، وفى أكتوبر عام ١٩٦٦ عقد مؤتمر الأحزاب السياسية بغرض الوصول إلى اتفاق بشأن تقرير لجنة الإثنى عشر، وعندما أجريت الانتخابات فى الجنوب فى مارس عام ١٩٦٧، قاطعتها الجبهة الجنوبية، وتم

تشكيل لجنة دستورية قومية فى ١٢ فبراير عام ١٩٦٧ ، ضم ممثلى الأحزاب السياسية الشمالية وبعض الأحزاب الجنوبية وناقشت المسائل المتنازع عليها كالحكومة الإقليمية وموضوع الشريعة والقانون الإسلامى فى الدستور السودانى ، واختتمت اللجنة أعمالها فى يناير عام ١٩٦٨ ، إلا أن الأزمات السياسية لم تسمح بالتصديق على مشروع الدستور الذى اقترحتة اللجنة ، حيث حل البرلمان فى فبراير عام ١٩٦٨ وأجريت انتخابات جديدة فى أبريل عام ١٩٦٨ ، وشكلت لجنة دستورية جديدة وظلت مشكلة الجنوب بلا حل ونتج عن ذلك عودة الحكم العسكرى بعد انقلاب مايو عام ١٩٦٩ الذى قاده جعفر نميرى . وقد اعترف النظام الجديد بالاختلافات الثقافية والإثنية الموجودة فى الجنوب وطرح حلاً سياسياً قائماً على الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب واتصل بقيادة الجنوب مما أسفر عن توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

#### ٤ - اتفاقية أديس أبابا:

قدمت إتفاقية أديس أبابا حلاً سلمياً لأكثر مشكلات السودان تعقيداً ، وبناء على هذه الاتفاقية صدر قانون باسم الحكم الذاتى الإقليمى للمديريات الجنوبية وتم التصديق عليها من جانب الطرفين فى أديس أبابا فى ١٧/٣/١٩٧٢ وتنص الاتفاقية على أن يصبح الجنوب إقليماً خاضعاً للحكم الذاتى ويشمل ٣ مديريات ، وعن العلاقات بين الحكومة المركزية والإقليمية نصت الاتفاقية على أن يعطى الحق للحكومة المركزية فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط والاقتصاد القومى والنقل ، بينما تكون للحكومة الإقليمية مسئولية حفظ النظام العام والأمن الداخلى والإدارة والتنمية .

وقد منحت الاتفاقية الإقليم الجنوبى جهازاً تشريعياً (مجلس الشعب الإقليمى) وجهازاً تنفيذياً (المجلس التنفيذى العام) ومنحت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمى بعد الحصول على أغلبية الثلثين أن يؤجل أو يسحب أى تشريع مركزى من شأنه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب ، وحددت الاتفاقية تمثيل الجنوبيين فى الجيش السودانى بنسبتهم إلى عدد السكان ، كما نصت الاتفاقية على أن العربية هى اللغة الرسمية والإنجليزية هى اللغة الرئيسية فى الجنوب .



وهكذا فقد انتهت الاتفاقية سبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية في السودان إلا أن الاتفاقية قد خرجت إلى حيز الوجود قبل إعلان الدستور وقد كانت بعض بنودها تحوى تناقضاً مع الدستور أبسطها أن الحكم الذاتى فى الجنوب قام على أساس نظام برلمانى بينما ينص الدستور على النظام الرئاسى .

وبينما خول الدستور رئيس الجمهورية الحق فى حل مجلس الشعب القومى فإن اتفاقية ١٩٧٢ لم تكفل مثل هذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الإقليمى ، وقد أدى هذا الوضع إلى بذر الخلاف بين السلطة المركزية والحكم الإقليمى فى الجنوب ، أضف إلى ذلك أن الموارد المالية الضئيلة أشعلت عدم الرضا لدى الجنوب ضد فشل الحكومة المركزية فى تحديد أموال بعينها تخصص لتنمية الجنوب اقتصادياً ، كما كانت الاتفاقية غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحدود هل هى إدارية أم ثقافية؟ هذا الغموض أصبح فيما بعد مصدراً لحدوث شقاق فى العلاقات بين الشمال والجنوب وهذا ما حدث حينما اتخذ نميرى عدداً من الإجراءات أدت إلى تجدد الصراع المسلح فى الجنوب السودانى عام ١٩٨٣ وقد شملت الإجراءات:

- أ - الأمر بأن تكون القوات العاملة فى الجنوب جزءاً من الجيش مركزه الخرطوم مما أدى إلى هروب الكثير من الضباط الجنوبيين وجنودهم من الخدمة .
- ب - محاولة تعديل الحدود مع الإقليم الجنوبى لضم منطقة بانثيو الغنية بالبتروى إلى الإقليم الشمالى مما أثار استياء الأهالى فى الجنوب .
- ج - أصدر نميرى قراراً فى يونية عام ١٩٨٣ بإقامة ٣ حكومات إقليمية فى الجنوب ، الأمر الذى عنى تقسيم الجنوب وعدم الالتزام بوحدة الإقليم .
- د - تم فرض قوانين الشريعة الإسلامية على السودان جنوبه وشماله فى سبتمبر عام ١٩٨٣ مما أثار استياء أهالى الجنوب .

وفى مواجهة هذه الإجراءات بدأ التمرد فى الجنوب ، حيث أعلنت حامية مدينة «بور» الجنوبية العصيان فى مايو عام ١٩٨٣ معلنة بذلك بدء المرحلة الثانية فى الحرب الأهلية التى ما زالت مستمرة حتى الآن ، وقد تبلورت حركة عصيان مسلح أطلقت على نفسها (انيانيا ٢) ، وبعد ذلك بحوالى شهرين صدر البيان الأول من الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون جارانج ، وقبل نهاية عام ١٩٨٣ ، استطاع جارانج تجنيد كتائب كاملة من المقاتلين مشكلاً الجيش الشعبى

لتحرير السودان وهو الجناح العسكرى للحركة السياسية واستطاع جارنج تسليح جيشه من خلال الدعم الليبي والأثيوبي، وقد طرحت الوساطة من عدة دول أفريقية لإنهاء هذا النزاع الذى يستنزف ثروات السودان وكان آخرها تلك التى قام به الرئيس النميرى ثم جاء إنقلاب عسكرى بقيادة الفريق البشير ولجأ النميرى إلى مصر واستمر النزاع واستمرت الوساطات واجتمع الطرفان فى أبوجا عاصمة نيجيريا فى مايو عام ١٩٩٢. وفى نوفمبر من نفس العام تم اجتماع فى الحبشة ثم فى إريتريا فى السنوات التالية دون الوصول إلى نتيجة.

#### ٥ - البعد الإقليمى فى الحرب الأهلية الثانية:

يقصد بالبعد الإقليمى مدى تورط أطراف إقليمية محيطة بالسودان فى الحرب الأهلية الدائرة فى الجنوب، وفى الغالب يأخذ هذا التورط أشكالاً عديدة مثل تسليح وتدريب وإيواء أحد أطراف الحرب الأهلية، أو تقديم الدعم السياسى والإعلامى وتبنى قضية أحد الأطراف فى المحافل السياسية الدولية. وقد لعبت كل من أثيوبيا وليبيا أدواراً مختلفة فى مساندة حركة جون جارنج عسكرياً وسياسياً، وحتى قبل سقوط نظام النميرى فى إبريل عام ١٩٨٥ كانت تبريرات المساندة الليبية والأثيوبية تقوم على أساس مواجهة نظام النميرى المتحالف مع مصر والولايات المتحدة، بحيث بدت الأمور أن هناك محور عدن أثيوبيا وليبيا - فى مواجهة محور آخر - مصرى - سودانى، وعلى جانب آخر ارتبطت المساندة الأثيوبية لحركة جارنج بتطورات القضية الأرتيرية ذاتها، والتى اتخذت منحى صراعياً منذ وقوع الانقلاب العسكرى الماركسى فى أثيوبيا عام ١٩٧٤، وتبنى القادة الجدد منطق الحل العسكرى لمشكلة أرتيريا، الأمر الذى أدى إلى تدفق آلاف اللاجئين الأرتيرين إلى السودان ثم تدهور العلاقات السودانية الأثيوبية ذاتها بعد توجه النظام فى أثيوبيا إلى تقوية علاقاته السياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتى، وتلا ذلك اتجاه السودان فى عهد النميرى إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر فى يوليو عام ١٩٧٧، وإلى تبنى حركة الثورة الأرتيرية وتقديم الدعم السياسى والعسكرى لها، إلى جانب تبنى العديد من حركات المعارضة لنظام الحكم فى أثيوبيا وهو ما قابلته أثيوبيا بتدريب وتسليح حركة التمرد فى الجنوب السودانى، والقيام بعمل علاقات خاصة مع العقيد جون جارنج بعد تكوين حركته المسماة بالحركة الشعبية لتحرير

وبعد الإطاحة بنظام نميرى تغيرت الصورة قليلاً، ولا سيما فى شقها الليبى الذى اعترف بالنظام الجديد، وبعد إجراء الانتخابات السودانية فى إبريل عام ١٩٨٦ وتشكيل حكومة الصادق المهدي التى سعت إلى تنشيط العلاقات الليبية السودانية، قامت ليبيا بتحجيم معوناتا العسكرية لحركة جارتج، وبذلك ظلت أثيوبيا هى الطرف الأساسى الذى يساند حركة جون جارتج سياسياً وعسكرياً، وقد استمر هذا الدعم الأثيوبى مصاحباً بأمرين هما: التوتر فى العلاقات الأثيوبية والسودانية حتى بالرغم من الجمود الذى يخيم على حركة الثورة الأريتريّة منذ مطلع الثمانينات وأيضاً بالرغم من تغيير النظام ذاته فى السودان، وثانيهما استمرار الخلافات بين حركة جارتج والحكم القائم فى الخرطوم سواء فى المرحلة الانتقالية أو تكوين الحكومة التى يرأسها الصادق المهدي، وتتركز هذه الخلافات حول موضوعات اقتسام السلطة وهوية السودان وتوزيع الثروات والموارد والعلاقة بين الدين والسياسة، وحتى بعد الإطاحة بحكم الصادق المهدي وتولى الفريق عمر البشير الحكم ومحاولاته إيجاد حل لمشكلة الجنوب تارة عن طريق القوة وأخرى عن طريق المصالحة إلا أن الانفراج لم يتم والمعارك مستمرة.

والجدير بالذكر أن حركة تحرير شعب السودان ترى أن أهدافها ليست انفصالية ولا تعنى جنوب السودان وحسب، وإنما تعنى مستقبل السودان كله شماله وجنوبه وأن الحركة بجناحيها السياسى والعسكرى إنما تعبر عن مشاكل كل المجموعات الهامشية والمهملة داخل السودان المتحد، وقد بدأ فى إصرار الحركة على رفض أى حوار مع الحكومة الانتقالية التى تكونت بعد إسقاط نظام نميرى طالما بقى العسكريون فى الحكم مع الإصرار على أن تشتمل أى مفاوضات الحديث عن كل مشاكل السودان وليس الجنوب وحسب.

#### ٦ - إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦:

قبل إجراء الانتخابات السودانية فى إبريل عام ١٩٨٦ أمكن عقد لقاء بين حركة تحرير شعب السودان والجبهة الوطنية للإنقاذ (وهى تحالف بين النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية والتى كان لها دور هام فى إسقاط نظام



نميرى) فى كوكادام بأثيوبيا فى مارس عام ١٩٨٦ وتوصل الاجتماع إلى تصور مشترك حول كيفية حل مشاكل السودان ولم يحضر الاجتماع كل من الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى والحزب الاتحادى الديمقراطى، فى حين كان حزب الأمة الذى يرأسه الصادق المهدي مشاركاً فى الاجتماع. وقد توصل المجتمعون إلى إصدار إعلان تضمن المتطلبات الضرورية لعقد مؤتمر دستورى قوى يناقش مشكلات السودان ككل وليس فقط أوضاع الجنوب، وتم الاتفاق بين الأطراف على المسائل الإجرائية بالإضافة إلى جدول أعمال المؤتمر الدستورى القومى وإنشاء لجنة متابعة واتصال على أن يرتبط ذلك بعدد من الخطوات وهى:

- رفع حالة الطوارئ.
- إلغاء قوانين سبتمبر المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكافة القوانين المقيدة للحريات.
- العمل بدستور عام ١٩٥٦ والمعدل فى عام ١٩٦٤.
- إلغاء الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى التى تمس السيادة الوطنية للسودان.
- حل الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى.
- وقد وضع الإعلان جدول أعمال للموضوعات التى سوف تناقش فى المؤتمر الدستورى وهى مشكلة القوميات وحقوق الإنسان ونظام الحكم والعلاقة بالدين والتنمية والترتيبات الأمنية والتعليم والسياسة.
- وبعد انتهاء الفترة الانتقالية وتولى الحكومة المدنية برئاسة الصادق المهدي حاولت الحكومة المدنية تصحيح التوازن العسكرى فى الجنوب وفى الوقت نفسه ضم عناصر مختلفة من السياسيين الجنوبيين إلى حكومته الإئتلافية، كما حرص المهدي على اتباع سياسة توازن خارجية أسفرت عن إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على المستوى الدولى، وليبيا وسوريا وإيران واليمن الجنوبية على المستوى الإقليمى، مما أتاح أمام الحكومة قدراً أكبر من المناورة وإمكانية قطع الإمدادات عن حركة جارتها بما يجبره عن التخلي عن البديل

العسكري، وبالنسبة لحركة جارانج فقد كان لها نشاط خارجي بارز أيضاً أسفر عن فتح عدة مكاتب لها في المراكز الأوروبية والأفريقية، كما أنها أقوى الحركات المسلحة في الجنوب بما تمتلكه من ١٥ ألف مقاتل جيدي التدريب، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود نقاط ضعف في الحركة متمثلة في اعتمادها على قبيلة الدنكا أقوى قبائل الجنوب مما أثار حفيظة القبائل الأخرى خوفاً من هيمنة هذه القبيلة عليهم، هذا بالإضافة إلى ما جلبه التكتيك العسكري لجارانج من سخط الأهالي في الجنوب بسبب تعريضهم للمجاعة.

وعلى صعيد الاتصالات بين حكومة المهدي وجون جارانج، فقد تم لقاء بينهما في يولية عام ١٩٨٦، وتشير مصادر حركة شعب السودان أن رئيس الوزراء قد أكد التزامه في هذا اللقاء على ما تم الاتفاق عليه في كوكادام في مارس عام ١٩٨٦، إلا أن التطورات التي تلت تلك اللقاء سارت في طريق آخر، إذ بدأ الجيش السوداني حملة على مواقع الحركة في الجنوب في نفس الوقت الذي أسقطت فيه الحركة طائرة مدنية فوق مدينة ملكال في الجنوب في أغسطس عام ١٩٨٦، وقد ترتب على هذه الحادثة رد فعل غاضب، إذ قرر رئيس الوزراء وقف أي اتصالات أخرى مع حركة جيش تحرير شعب السودان واعتبرها منظمة إرهابية وكعميل لقوة أجنبية تهدف إلى تقطيع أوصال السودان، ومنذ ذلك الحين ارتفعت أسهم الحل العسكري وبدأ أن الحكومة تفضله على غيره من الحلول السياسية، في نفس الوقت الذي لجأت فيه حركة جون جارانج إلى تدعيم صلاتها مع أثيوبيا والتي قدمت مزيداً من الدعم السياسي والعسكري، وقد انعكس ذلك على استمرار حرب الاستنزاف المتبادلة بين الجيش السوداني وجيش تحرير الشعب السوداني بقيادة العقيد جارانج والذي أخذ ينطلق في بعض هجماته من أراضي أثيوبية مثلما بدا ذلك في الأحداث التي أحاطت باحتلال مدينتي الكرمك وقيسان في أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٨٧.

#### ٧ - احتلال الكرمك والوساطة المصرية:

تعود الوساطة بين السودان وأثيوبيا إلى بدايات عام ١٩٨٧، حيث كانت أزمة الجفاف على أشدها، كما كانت -ولا تزال- بعض مشروعات التكامل المصري

السودانى -كفناة جونجلى- والتى استهدفت زيادة الموارد المائية لكلا البلدين متأثرة بالحرب الأهلية فى الجنوب السودانى، وقد استهدفت الوساطة المصرية تحقيق قدر من الاتصال الجاد بين الحكومة السودانية برئاسة المهدي والقيادة الأثيوبية لإعادة صياغة العلاقات بينهما على أن يكون موضوع الجنوب السودانى أحد محاور الاتصالات السودانية الأثيوبية، والملاحظ أن الوساطة المصرية لم تبدأ إلا بعد أن تم وقف التدهور فى العلاقات الأثيوبية المصرية ذاتها وهو الأمر الذى كان محور السياسة المصرية طوال عامى ٨٥، ١٩٨٦.

ويعد احتلال الكرمك وقيسان نقطة تحول هامة سواء فى الحرب الدائرة بين الجيش السودانى وحركة جارانج، وأيضاً فى العلاقات الأثيوبية السودانية ذاتها، ففي منتصف أكتوبر اتهمت السودان أثيوبيا بأنها قصفت مدينة الكرمك السودانية الواقعة فى إقليم النيل الأزرق على الحدود بين البلدين، وتعود أهمية المدينة لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية، إذ تقع فى منطقة الدمازين التى بها سد الرو الذى يمد العاصمة الخرطوم بالكهرباء، ثم تلا سقوط الكرمك سقوط مدينة قيسان فى أيدي جيش تحرير شعب السودان وإثر ذلك تحركت الحكومة السودانية للعمل فى أكثر من اتجاه على النحو التالى:

أ - إعطاء الأولوية لتحرير مدينتى الكرمك وقيسان بالطرق العسكرية وقد أمكن بالفعل لقوات الجيش السودانى استعادة المدينتين فى ٢٢/١٢/١٩٨٧.

ب - التلويح فى ذات الوقت باستعداد الحكومة لمناقشة الحل السلمى لقضية الجنوب.

ج - تأكيد الدور الأثيوبى فى الهجوم على مدينة الكرمك على وجه التحديد دون أن يعنى ذلك إغلاق الباب أمام أية محاولات لتهدئة التوتر بين البلدين، ومن هذا المدخل بدأت الوساطة المصرية عبر زيارة د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء المصرى لكل من الخرطوم وأديس أبابا فى ٢٨، ٢٩/١١/١٩٨٧ على التوالى، حيث سلم لكل من الصادق المهدي والرئيس الأثيوبى رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك تعلقت بحث القيادتين السودانية والأثيوبية على اعتماد الحوار لتسوية الأمور المعلقة بينهما وعدم تصعيد الأمر



عسكرياً على الحدود المشتركة، وبعد أيام قليلة التقى الصادق المهدي والرئيس منجستو في كمبالا أثناء حضورهما مؤتمر قمة حضره زعماء أفارقة، وأشارت الأنباء إلى أن المباحثات بين المهدي ومنجستو قد انتهت إلى تشكيل لجنة مشتركة لبحث العلاقات بين الجانبين، وأعلن المهدي أن مباحثاته مع الرئيس منجستو كانت صريحة ومشجعة، وهدفت إلى تخفيف التوتر بين البلدين. وبالرغم من هذا اللقاء فإن الجانب السوداني لم يكف عن اتهام أثيوبيا بالاستمرار في دعم حركة جون جارانج، كما صرح مصدر عسكري سوداني بأن القوات السودانية أسرت جنديين أثيوبيين أثناء تحرير قيسان كانا يقاتلان في صفوف المتمردين، وتبعاً لأقوال جندي أثيوبي فإن ٢٠ جندياً أثيوبياً لقوا مصرعهم وأصيب ٤٠ آخرون خلال معارك تحرير مدينه الكرمك. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الحكومة السودانية قدمت إلى الحكومة المصرية وثائق تثبت قيام إسرائيل بتقديم مساعدات عسكرية لقوات المتمردين في جنوب السودان، وكانت القوات السودانية قد استولت على أسلحة إسرائيلية خلال معارك استرداد الكرمك وقيسان.

وفي ظل هذه الاتهامات السودانية، قررت أثيوبيا تأجيل اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة إلى أجل غير مسمى، والتي تم الاتفاق عليها في اجتماع كمبالا بين المهدي ومنجستو والتي كان مقرراً لها أن تجتمع في الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٨٨ وذلك بسبب ما أسمته الحملة الصحفية السودانية المعادية لها، واحتجاجاً على احتجاز جنديين أثيوبيين أسرا خلال القتال الذي وقع بين الجيش السوداني وقوات جارانج.

وفي غمرة هذا التوتر ذكرت صحيفتا: السوداني والراية السودانية في ١٩٨٨/٢/٦ أن الطائرات الأثيوبية قصفت إحدى القرى السودانية قرب كسلا شرق البلاد، مما أدى إلى مصرع شخصين وإصابة ٩ آخرين، إلا أن ذلك لم يتأكد رسمياً ولكنه عكس حالة التوتر التي وصلت إليها العلاقات الأثيوبية السودانية في مطلع ذلك العام، وأن التدخلات المصرية لدى البلدين فضلاً عن إيجاد قنوات للاتصال بحركة جون جارانج ومختلف القوى السياسية في الجنوب السوداني أسفرت عن بعض ردود الفعل الإيجابية تمثلت في اعتماد أسلوب الحوار بدلاً عن

المواجهة العسكرية كأساس لحل كل المشكلات، لذلك عقدت بعض الاجتماعات الوزارية السودانية الأثيوبية، تم أحدها في جيبوتي وآخر في أديس أبابا، وثالث في الخرطوم، كما التقى المهدي والرئيس منجستو في أديس أبابا على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقية الذي انعقد في الثالث الأخير من مايو عام ١٩٨٨، وبعد انتهاء هذه القمة نفى جارانج أن يكون المهدي قد بعث إليه بمقترحات جديدة خلال حضوره القمة الأفريقية، واستبعد جارانج أن تؤثر المباحثات السودانية الأثيوبية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على ما وصفه بنضال الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الحكومة السودانية دون قيد أو شرط معتبراً أن طرد جارانج وأعدائه من أثيوبيا بات وشيكاً، وقد انحصرت رؤية الحكومة السودانية في تفسير دعوة جارانج للحوار السلمي بأن ذلك راجع إلى ثلاثة أسباب هي فقدان الحركة لمضمونها السياسي، التقارب السياسي بين أثيوبيا والسودان، تفوق الحكومة في المجال العسكري.

وفي حين أثارت الأحزاب الجنوبية المعتدلة انتقادات عديدة لدخول الجبهة الإسلامية الحكومة في منتصف شهر مايو وحصولها على خمس حقائب وزارية، نظراً لإصرار الجبهة على عدم فصل الدين عن الدولة ودعوتها إلى إقامة دولة ديمقراطية إسلامية ومواجهتها أية محاولة لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المطبقة منذ عام ١٩٨٣، وأثناء ذلك أعلن المهدي أنه بعث بمبادرة مكتوبة لحركة التمرد في الجنوب عبر الحكومة الأثيوبية، وبعد فترة وجيزة تلقت مصر موافقة جارانج على استئناف الاتصالات معها وإرسال وفد إلى القاهرة أو إجراء مباحثات في إحدى العواصم الأوروبية أو في أديس أبابا لحل مشكلة الجنوب، وقامت مصر بإبلاغ ذلك إلى الحكومة السودانية، وقد أظهرت هذه التطورات أن مصر في محاولتها للوساطة بدأت تدرك أهمية الاتصال المباشر بحركة جارانج ومحاولة الجمع بين الحركة وبين الحكومة السودانية إلا أن ثمة صعوبات حالت دون عقد لقاء كان قد تم الاتفاق عليه بين المهدي وجارانج في سويسرا وعلى أثر ذلك صرح المهدي أن عدم اللقاء بدد الآمال الأخيرة في نجاح الوساطة بين الحكومة والتمرد.

وعقب ذلك توالت التطورات في اتجاهين:

الاستمرار في شن الحملات العسكرية على مواقع جيش تحرير شعب السودان

ومحاولة تحرير بعض المواقع والقرى الواقعة تحت سيطرته، مثلما حدث عند الهجوم على أحد معسكرات حركة جارانج بالقرب من مدينة جنوب مديرية بحر الغزال.

استمرار الاتصالات بين الحزب الاتحادي الديمقراطي - المشارك في الحكومة الائتلافية - وحركة جون جارانج من جانب، والاتصالات بين الأحزاب السودانية وحركة جارانج من جانب آخر، وقد تمت الاتصالات في أديس أبابا في شهرى يولية وأغسطس عام ١٩٨٨ واستهدفت بحث نقاط الالتقاء الممكنة.

وقد أمكن عودة الاتصالات مرة أخرى بين الحزب الاتحادي - بعلم وتنسيق مع الصادق المهدي رئيس الوزراء - وحركة جارانج في شهر نوفمبر - عقب تدخلات مصرية وأثيوبية - تم على أثرها إجراء مباحثات في أديس أبابا انتهت بتوقيع اتفاقية السلام في جنوب السودان في ١٦/١١/١٩٨٨ تضمنت عدداً من البنود منها:

- ضرورة انعقاد المؤتمر الدستوري القومي في ٢١ ديسمبر عام ١٩٨٨، وتشكيل لجنة تحضيرية له.

- تجميد مواد قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ - المعروفة باسم قوانين الشريعة إلى حين انعقاد المؤتمر الدستوري.

- إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى.

- رفع حالة الطوارئ ووقف إطلاق النار.

وأثر توقيع الاتفاق تباينت مواقف القوى السياسية السودانية، إذ رفضت الجبهة الإسلامية الاتفاق واعتبرته دليل خيانة الحزب الاتحادي، في حين اعترى الغموض موقف حزب الأمة الذي يرأسه الصادق المهدي رئيس الوزراء ووصل الأمر إلى حد تأييد الصادق المهدي الاتفاق بصفته رئيساً لحزب الأمة الذي اصدر بياناً بهذا المعنى وفي الوقت نفسه عدم تحمسه له بصفته رئيساً للوزراء نظراً لمعارضة الجبهة الإسلامية برئاسة الترابي، ومن ثم تأخر عرض الاتفاق على الحكومة أو البرلمان بهدف التصديق عليه. وشهدت الخرطوم في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ مواجهات حادة بين أنصار الجبهة الإسلامية الرافضة وأعضاء الحزب الاتحادي المؤيدين للاتفاق، كما



اتخذت حركة جارانج قراراً فى ٢٤/١١/١٩٨٨ بالاستمرار فى القتال.

وفى مواجهة تهديدات الحزب الاتحادى بالانسحاب من الحكومة الائتلافية نظراً لعدم تصديقها على الاتفاق حاول الصادق المهدي إجراء مباحثات بين الحكومة وحركة جارانج مباشرة بحجة أن بعض بنود الاتفاق تحتاج إلى تفصيل وهو ما رفضه جارانج باعتبار أن اتفاق ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ قد شمل كل ما يمكن التباحث حوله، ثم ما لبث أن ترافق مع ذلك اندلاع المظاهرات والاعلان عن اضرابات نقابية فى ٣٠، ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ نظراً لقرار الحكومة رفع أسعار بعض السلع الأساسية، وفى ذلك الحين انسحب الحزب الاتحادى من الحكومة.

وهكذا انتهى العام، وقد تبددت الآمال فى عقد المؤتمر الدستورى ووقف اطلاق النار فى الجنوب وبدا السودان يواجه حالة من الانهيار الاقتصادى والشلل السياسى وظهرت الحاجة ملحة إلى اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة كما عاد شبح المواجهة بين حركة جارانج والجيش والحكومة يخيم على الموقف من جديد وبدرجة أشد، فى حين بدت الأطراف الإقليمية -ولا سيما مصر وأثيوبيا - ترقب تطورات الموقف بحذر شديد.

وكانت النتيجة قيام انقلاب عسكرى رابع برئاسة اللواء عمر البشير وعادت العجلة إلى الدوران من البداية مرة أخرى. وعاد التردد لدى حكومة السودان فى إيجاد حل للمشكلة، فمرة تعلن أنها ستفاوض مع جارانج وأخرى تعلن أن قواتها تدك معاقل المتمردين فى الجنوب، وزاد من هذا التردد سيطرة الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى على شئون الحكم فى البلاد وأصبحت كلمته هى العليا وأصبح الوضع غاية فى التدهور، وأخيراً قبل الطرفان وساطة الرئيس إبراهيم بابا نجيدا رئيس جمهورية نيجيريا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١/١٩٩٢ وتمت اجتماعات فى أبوجا عاصمة نيجيريا فى نهاية شهر مايو عام ١٩٩٢ وكان الأمل معقوداً أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سليمة حتى تتفرغ البلاد للإنتاج ومواجهة الكوارث والمجاعات التى راح ضحيتها مئات الآلاف من السكان شمالاً وجنوباً رغم توافر الأرض القابلة للزراعة ورغم توافر الخيرات الطبيعية التى وهبها الله للسودان، ولكن لم يحافظ عليها ولم يستغلها حكام السودان فى كافة فتراته

المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الآن. وقد فشلت وساطة نيجيريا كما فشلت غيرها من الوساطات من قبل ولا زال الوضع كما هو الشمال والجنوب كلاهما يناصبان بعضهما العداء.

### مشاكل أخرى:

استعرضت فيما سبق مشكلة واحدة من مشاكل أفريقيا وقد تكون أخطر مشكلة في رأيي، حيث إن الوقت امتد بها سنين طويلة.. ولكن هناك الكثير من المشاكل سأذكر رؤوسها:

- مشكلة موريتانيا والسنغال وإن كانت وجدت طريقاً للهدنة وآمل أن تجد حلاً نهائياً.
- مشكلة الكونغو الديمقراطية وجاراتها.
- مشكلة جنوب أفريقيا وإن كان قد تم القضاء على العنصرية ولكن ظهر التنافس والتناحر بين السود وبعضهم البعض.
- مشكلة الصومال التي أدت إلى تدخل الأمم المتحدة لسنوات وخروجها منها واستمرار القتال بين الفصائل الصومالية المتصارعة على كرسى الحكم والقضاء على الأخضر واليابس هناك.
- مشكلة الحكم في كينيا.
- مشكلات الحدود التي تظهر بين يوم وآخر.
- مشكلات الصراع على الحكم.
- مشكلة تعدد الأحزاب في الدولة ذات نظام الحزب الواحد.
- المشكلات في الكونغو.
- مشكلة ليبيريا.
- المشكلات الداخلية في أنجولا. إلخ.

- مشكلة رواندا والخلاف بين قبائل الهوتو والتوتسي والتي راح ضحيتها أكثر من مليون نسمة وكانت ظاهرة التطهير العرقي واضحة تمام الوضوح مما يخشى معه

أن تنتقل عدواه إلى جاراتها بورندى، حيث تضم نفس القبائل وبينهما نفس التناحر وإن لم يكن قد ظهر فى الأفق إلا إشارات بسيطة..

### قارة على الطريق:

وأخيراً إن الاتجاه فى سبيل تحقيق الاستقلال قد انتهى فى أفريقيا الجديدة، ففي عام ١٩٥٥ كانت هذه المساحة العظيمة بها ثلاث دول مستقلة هى مصر ليبيا وأثيوبيا فى مساحة شاسعة قدرها ١٨ مليون ميل مربع، وعدد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة، وبعد ذلك بعشر سنوات وهى مدة قليلة - ظهرت قرابة أربعين دولة مستقلة، واليوم تضم ثلاث وخمسين دولة مستقلة.

وبعد الحصول على الاستقلال واجه زعماء أفريقيا الجديدة مشكلة، وهى ماذا يفعلون بالحرية، لقد كانت هناك رغبة عامة لتشتيت الانتباه عن المشاكل الداخلية التى ستظهر مع الحرية، وقد وجد الزعماء ضالتهم فى فلسفة وسياسة حركة كل أفريقيا.

لقد عقد أول مؤتمرين على الأرض الأفريقية فى أكرا خلال عام ١٩٥٨، وخرج المؤتمر الأول بنتائج جيدة إلى حد ما، وقد حضره مندوبون من شمالي دول أفريقيا المستقلة (لم تحضره جنوب أفريقيا) ولهم جميعاً وجهات نظر مستقلة عن حاضر ومستقبل أفريقيا وعن دور نكروما، كان من المتوقع أن ترفض الدول «البيضاء» المطلة على البحر الأبيض المتوسط وهى مصر وليبيا، وتونس والمغرب والجزائر وتختلف فى الدين والتاريخ والجنس عن بقية دول أفريقيا - اقتراحات نكروما. لأنه فى رأى البعض أن الوحدة العربية منافس أكثر منها حليف للوحدة الأفريقية. وكان من غير المتوقع فى رأيهم أيضاً أن توجد أرضية مشتركة بين حكم الأقلية فى أثيوبيا مثلاً وليبيا والأمم التى تستند إلى مبدأ المساواة. كان العامل الوحيد الذى يجمع الدول المشاركة فى المؤتمر هو عامل الجوار الجغرافى. وقد قنع المؤتمر بالتأكيد على سياسية عدم الانحياز فى ظل الحرب الباردة والتأكيد على حرية الجزائر والتعاون الاقتصادى كما أدان المؤتمر التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا.

وكانت الكلمة الرئيسية فى المؤتمر هى كلمة «دوبواه» والتى ألقاها زوجته بسبب



مرضه فى موسكو، وقد وصف فيها دوبواه مساوىء الغرب والرأسمالية ودعا إلى برنامج اقتصادى فى إطار الديمقراطية الاشتراكية، واختتم المؤتمر بكلمة «مبويا» والتي طالب فيها باتخاذ أفعال وليس قرارات ضد جنوب أفريقيا وطالب بحد الأفارقة هناك بمساعدات مادية وقال: «نحن لا نؤمن بالعنف» ولكنه أضاف «لكن يجب ألا يستبعد العنف».

وفى مؤتمر مونروفيا عام ١٩٥٩ أثبت توبمان أنه سياسى بارع. فقد تلقى نوابه فى أكرا أثناء عقد مؤتمر الشعب معاملة سيئة بسبب اقتراحهم أن تكون الوحدة الأفريقية عبارة عن اتحاد دول مستقلة، وبعد ذلك بعام استطاع رئيس ليبيا اقناع نكروما وتورى وزعماء أفارقة آخرين بأن هذا هو الطريق المناسب.

وقد اتفق كل الزعماء الأفارقة تقريباً على ضرورة التعاون فى مجالات الاقتصاد والثقافة والصحة والتعليم، ولكن حتى فى هذا المجال لم يكونوا متناسقين، فقد أوقفت غانا ثم تبعها نيجيريا خط الطيران والعملية المشتركة بين المقاطعات الأربع لغرب أفريقيا، وقد أمم نكروما معهد أبحاث الكاكاو، وأسست غانا ونيجيريا خطوطاً ملاحية منافسة، وكانت هذه فرصة حقيقية لإظهار التعاون الأفريقى ولكنها ضاعت.

وعلى المستوى السياسى فإن كل زعيم وطنى له أفكاره الخاصة عن نوع الاتحاد المرغوب ومن الذى يتولى زعامته، وكان أكثر الزعماء حماسة هم نكروما وميديوكيتا وسيكتورى وأزيكيوى، وقد اختلف موقف بقية الزعماء بين غير متحمس (مارجاي وأولوا) وغير مهتم (باليوا وهىلا سيلاسى) ومعارض بشدة (هوفوت).

وقد أقيمت مراكز قوى متنافسة فى داكار، أكرا وكونا كرى ولاجوس ومونروفيا. . والنتيجة الطبيعية هى تدهور سلطة ومكانة نكروما.

أما فيما يتعلق بالقرن الأفريقى، فإنه من المستحيل إقامة اتحاد فيدرالى بين إثيوبيا المسيحية والسودان المسلم وجمهورية الصومال. إن اتحاد الصومال والصومال البريطانى تم فى صيف ١٩٦٠، ولكن هذا ليس مقياساً يمكن حذوه فى مناطق

أخرى من أفريقيا لأن شعب الدولتين متجانسين عرقياً ودينياً واقتصادياً، وهذا ليس توحيد شعبين مختلفين، بل إعادة توحيد أعضاء نفس القبيلة، إذا لم تكن أمم أفريقيا الجديدة شديدة التعصب فربما استطاعوا اتباع نفس الحل الصومالي لنهايته المنطقية، ويتفقون على تعديل بعض الحدود، إن الحدود الأفريقية حدود صناعية وبتعديلها يمكن تقليل فرص النزاعات الناتجة عن الأقليات.

فى الوقت الحالى تتعرض كل دولة لأنواع مختلفة من الضغوط، وأن بريطانيا وفرنسا -بالطبع سوف يستمران فى لعب الدور الرئيسى فى العلاقات الأفريقية، فقد قدمت الدولتان كثيراً من المساهمات المادية والثقافية لتكوين الدول الجديدة، وبالرغم من أن أفريقيا الجديدة ستتخذ قرارها إلا أنها ستتأثر بساتتها القدامى وأصدقائها الحاليين. وبالمثل فإن للولايات المتحدة دور يجب أن تلعبه هنا ومن المهم هنا أن نذكر أن نكروما وازيكوى تلقيا تعليمهما فى الولايات المتحدة وبالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت قوة غير استعمارية ولذلك كان من المنطقى بعد ذلك بسنوات أن تتقبل الإدارة الأفريقية نصائح الإدارة البريطانية بالتوجه نحو الولايات المتحدة، هذا ويعتبر البعض أن مستويات التعليم والثقافة والأخلاق أقل فعالية من بريطانيا، وقد أقامت دول أفريقيا البريطانية مراكز قوى متنافسة فى داكار وأكرا وكوناكرى ولاجوس ومونروفيا كلهم يريدون ويحتاجون لمساعدات الولايات المتحدة المالية والفنية ولكن ذلك لم يتحقق بالقدر - الذى كانوا يتوقعونه.

وكان النفوذ الروسى بزيادة فى أفريقيا، ففي عام ١٩٥٥ كان للسوفيت سفارة واحدة فى (أديس أبابا) والآن هناك تقريباً سفارات فى كافة دول أفريقيا.

وإعادة البناء الاقتصادى فى أفريقيا عمل ضخم ربما يفوق قدرات الغرب المالية، وبافتراض أن البناء أمر ضرورى حتى لا تسود الفوضى فإنه من الأفضل - فى رأى معظم الحكام- أن تأتى المساعدة من الروس أو لا تأتى على الإطلاق. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى مطلع التسعينات ضاع هذا الأمل بعد أن ضاع النفوذ.

إن الاهتمام الروسى بأفريقيا لم يكن بالشئ الجديد ومن غير المنطقى أن نتوقع أن تطرد أفريقيا الجديدة الدبلوماسيين السوفيت وتعطى ظهرها للمساعدات

الروسية، وأن تأسيس سفارة روسية في داكار لا يعنى أن ليوبولد سنجور اشتراكى، فمثلاً الوجود السوفيتى فى الولايات المتحدة لا يعنى أن الرئيس الأمريكى يأخذ أوامره من الكرملين، وأن عدم إمكانية خلق ناتو أفريقى لا يرجع بالضرورة إلى مهارة السفراء السوفيت بقدر ما يرجع إلى شعور الأفارقة بأنهم كيان مستقل عن أوروبا وأمريكا، ومن الضرورى لهذه الدول الجديدة أن تؤكد على حريتها التامة فى الفعل والاعتماد الكامل على الذات قبل الانحياز لآى طرف فى الحرب الباردة، وعموماً زال الاتحاد السوفيتى من الوجود ولم يعد له أى تأثير. هناك قوتان شيوعيتان أخريان يبديان اهتماماً بالشئون الأفريقية، وهما الصين ويوغسلافيا، وأن الصين- التى لها ميزة سياسية بكونها ملونة - أرسلت بعثات دبلوماسية لغينيا والسودان وأثيوبيا وكانت نشيطة فى مؤتمر كل - أفريقيا عام ١٩٥٨ فى أكرا، وأن الأفارقة مهتمين بشدة ببرنامج التصنيع الصينى وربما تصبح بكين ذات نفوذ سياسى أكثر من موسكو يوماً ما.

وبالرغم من أن يوغسلافيا لها عدة بعثات فى جنوب الصحراء إلا أنها كانت أنشط فى أثيوبيا، وقد قام هिला سيلاسى بعدة زيارات للبلقان وله علاقات طيبة بالمارشال تيتو الذى كان يمتلك فيلا فى أديس أبابا وقد انتهت أيضاً يوغسلافيا كدولة متحدة ولم يعد لها أثر يذكر فى أى دولة أفريقية، وبصفة عامة فإن أفريقيا الجديدة تتبع سياسة عدم الانحياز، بالرغم من أن نظم التجارة والحاجة للمساعدات المالية ستربط أفريقيا بالغرب أكثر من الشرق، إلا أن الصين تبذل جهوداً لعكس هذا الوضع.

والنظام أو النظم السياسية فى أفريقيا ما زالت غامضة حتى الآن، فقد انهارت الديمقراطية البرلمانية فى السودان وهى لم توجد أساساً فى أثيوبيا بالرغم من أن الإمبراطور قد وفر قنوات دستورية للرأى العام واتجهت الجمهورية الصومالية نحو نظام الحزب الواحد ثم ما لبثت أن انهارت، ولا توجد معارضة فى السنغال أو مالى، ويوجد نظام الحزب الواحد فى غينيا وليبيريا وبدرجة ما فى توجو، ونصف الكامبيرون يحكمه القوانين العرفية وأعضاء المعارضة فى غانا قد تم سجنهم..



والنهاية انهارت جميع هذه الأنظمة فى مطلع التسعينات، والواقع أنه بدون معارضة برلمانية نشطة فإن للديمقراطية فرصة قليلة فى أفريقيا.

إن الأفارقة أنفسهم أقل اهتمامًا بانهيار الديمقراطية الغربية أكثر من المراقبين البريطانيين والأمريكان، وهذا يرجع إلى أن الأفارقة لم يفهموا أو يحبوا مثل هذا النظام، وأن أفريقيا قد أسكرها خمر الاستقلال ولم تعد تهتم ما إذا كانت الحكومات ديمقراطية أو أوتوقراطية مثل أب لا يهتم إن كان الوليد ولدًا أم بتًا فمعجزه الميلاد هى أهم شىء.

وأفريقيا لا تريد الديمقراطية ولكن تريد الحق فى أن تحكم حتى ولو أساءت حكم نفسها.

وإن كان هناك من أمل.. فهو الأمل فى المثقفين الشباب فى جميع أنحاء أفريقيا.. عليهم أن يتدارسوا الوضع فى كل بلد من أفريقيا.. أمامهم عقبات بدون التغلب عليها فستظل أفريقيا تجبو وتتخبط وتظل أرض صراعات وجذب وأمراض وفقر وستظل تطلب الإحسان.. رغم ما لديها من موارد تستطيع إن تجعلها قارة غنية ومنافسة..

على الشباب المثقف والحكام المخلصين أن يقضوا على العنصرية والتعصب القبلى والأخذ بأساليب التطور العلمية فى كل منحنى من مناحى حياتهم.. عليهم أن يعملوا على تقوية منظمة الوحدة الإفريقية حتى تكون سنداً وملجأ للجميع.. عليهم أن يمدوا أيديهم لبعضهم البعض.. عليهم أن يتخذوا من وحدة القارة وتقدمها شعاراً لهم.. حتى يمكن القول فعلاً بأن دول إفريقيا قد استقلت.. بدلاً من القول بأنها حصلت على الاستقلال.

والله ولى التوفيق.....

# الفهرس

الصفحة

الموضوع

## الجزء الأول

### أفريقيا تحت نير الاستعمار (١ - ٢٠٦)

٣	مقدمة .....
٤	الفصل الأول: عرض لتاريخ أفريقيا السياسي .....
٢٥	الفصل الثاني: سياسات الدول الاستعمارية .....
٢٥	بريطانيا .....
٣١	مؤتمر برلين .....
٣٧	الجزر المحيطة بأفريقيا .....
٤٣	الفصل الثالث: مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ .....
	الفصل الرابع: الاستعمار البريطاني والحركة الوطنية بين الحربين
٥٣	العالميتين .....
	الفصل الخامس: حركة التحرير الوطني من الحرب العالمية الثانية حتى
٧٤	الاستقلال .....
١٤١	الفصل السادس: نظم الحكم الأوروبية .....
١٧٤	الفصل السابع: الحكم الغربي لأفريقيا .....

## الجزء الثاني

### استقلال أفريقيا (٢٠٧ - ٤٥٨)

٢٠٩	مقدمة .....
٢١٧	الفصل الأول: الوعي الأفريقي .....
٢٢٧	الفصل الثاني: خطط الاستعمار .....
٢٥٧	الفصل الثالث: نقابات العمال .....
٣٣٧	الفصل الرابع: منظمة الوحدة الأفريقية .....
	خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر الثلاثين لمنظمة الوحدة
٣٧٦	الأفريقية .....
٣٨٧	الفصل الخامس: مستقبل أفريقيا والعالم .....
٤٠٧	الفصل السادس: مشكلات أفريقيا .....





## المؤلف والكتاب

المؤلف غنى عن التعريف؛ فقد عمل فى الحقل الدبلوماسى والحقل السياسى والكتابة على مدى أكثر من أربعين عاماً، فقد عمل فى سفارتنا فى الخرطوم مع مطلع استقلال السودان، وكان أول من افتتح سفارتنا فى بنما عام ١٩٥٩ مع زملائه، وعمل فى بيروت فى ظل الوحدة والانفصال، وعمل فى فنلندا يوم أن كانت سفارة مصر تمثل جميع الدول العربية، ثم استقر به المقام فى لندن كقنصل بها يوم أن كان المصريون يعانون مرارة هزيمة ١٩٦٧ ويتعدون عن أى مؤسسة مصرية، فحاول مع زملائه أن يجرى عملية مصالحة بينهم وبين بلدهم.



ثم انتدب للعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية الدكتور أشرف مروان على مدى خمس سنوات، حيث كان قريباً من صانع القرار، وعلى اطلاع على مجريات حرب أكتوبر المنتصرة، وكان من بين مرافقى الرئيس محمد أنور السادات فى رحلاته الخارجية على مدى خمس سنوات.

وعن كتاباته: فقد تخصص فى شئون العالم العربى، حيث عمل بدوله أكثر من عشر سنوات، وكان شديد الحساسية للمشاكل قبل أن تقع، وأول كتاباته كان عن «سياسة الحكم فى لبنان» عام ١٩٦٦ وتنبأ بوقوع حرب أهلية لا تبقى ولا تذر فى بحر عشر سنوات على الأكثر. وحدثت الحرب الأهلية فعلاً عام ١٩٧٥.

وكتب عن قضية الصومال قبل أن تقع أحداث الصومال بعشر سنوات، وكتب عن مشكلة المياه فى العالم العربى فى عام ١٩٩٠ قبل أن يتطرق إليها أى كاتب أو صحيفة، حتى أصبح كتابه «مشكلة المياه فى العالم العربى» مرجعاً لكل دارس أو باحث عن هذه المشكلة.

والمؤلف حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٧، ومن مؤلفاته:

- سياسة الحكم فى لبنان.
- التعاون.
- حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى.
- خمس سنين سياسة.
- الطريق إلى المنصة.
- المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ.
- جيبوتى وأمن البحر الأحمر.
- كلمات تركية فى اللغة العربية.
- قصة الصومال.
- الموسوعة العربية، وتضم:

- واقع العالم العربى.
- مشكلات العالم العربى.
- الحركات الحدودية فى العالم العربى.
- وقد بدأ سلسلة كتاباته عن أفريقيا واستهلها بكتابه: «أفريقيا بين العرب وإسرائيل».
- وبين يديك كتاب «أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال»، ثم يتبعه «قصة جنوب أفريقيا».

Bibliotheca Alexandrina



0408358



مكتبة